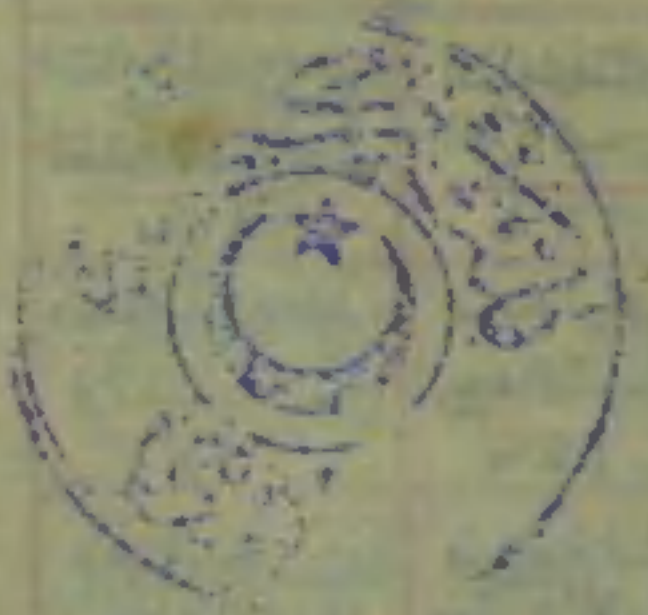




ابراهيم حلبى

I

1	2	3	4
5	6	7	8
9	10	11	12
13	14	15	16
17	18	19	20
21	22	23	24
25	26	27	28
29	30	31	32
33	34	35	36
37	38	39	40
41	42	43	44
45	46	47	48
49	50	51	52
53	54	55	56
57	58	59	60
61	62	63	64
65	66	67	68
69	70	71	72
73	74	75	76
77	78	79	80
81	82	83	84
85	86	87	88
89	90	91	92
93	94	95	96
97	98	99	100



شروط الصلوة ٦	فرائض الزمن ٦	سنة الزمن ٩	آداب الزمن ١٢
سنة الزمن ١٦	فروع في فرائض حضر الكعبين ١٧	فروع في وقت مع جوف ١٩	فرائض الفصل ٢٠
سنة الفصل ٢١	فروع في اجنب المسجد ٢٣	فروع في قراءة التراتيد ٢٦	فصل في التبجيل ٢٧
فروع في تبجيل الجمعة ٣٦	فصل في المسألة ٣٨	فصل في الحائض ٤٠	فصل في المسح على الخفين ٤٢
فروع في اقامت مدة المسح ٥٢	فصل في فرائض الزمن ٥٤	فصل في الحائض ٦٢	فصل في البستر ٦٧
فصل في الاستسار ٧١	الشرط الثاني ٧٥	الشرط الثالث ٨٩	فروع في التبجيل ٩٣
الشرط الرابع ٩٣	فروع في شتم الطهارة ٩٧	الشرط الخامس ٩٧	الشرط السادس ١٠٧
فرائض الصلوة ١١١	الاول في كسبه الافتتاح ١١١	الثاني القيام ١١٣	فروع في ركب الدابة ١١٩
الثالث القراءة ١٢٠	الرابع المكسوع ١٢٢	الخامس التبجيل ١٢٣	السادس القعدة الاخيرة ١٢٦
التابع المخرج من الصلوة بعمل المصل ١٢٧	الثامن في تبديل الاركان ١٢٨	واجبات الصلوة ١٢٩	صفة الصلوة ١٣٠
فصل في ما يكره فعله في الصلوة ١٥٠	فروع في ركوع وجه القبلة ١٥٦	فروع في ركوع البراء للسماء ١٦٠	فصل في السنة ١٦٢
فصل في التراخي ١٦٦	فروع في ترك سنة النبي ١٦٩	تبجيل في عبادة ١٦٩	فصل في الضيق ١٦٩
فصل في التراخي ١٧٣	تبجيل من هذه المسئلة ١٧٦	فروع في فائتة من ركعة ١٧٨	الموضع الاول في صفة ١٧٨
الموضع الثاني في فائتة ١٧٩	الموضع الثالث في القراءة فيه ١٨٠	الموضع الرابع في فائتة ١٨٠	تبجيل في صلوة غير المشرقة ١٨١

زوائد في
الحقيقة

ما يكره
في
١٤٧

الموضع الخامس رأيه والجامع ١٨٣	الموضع السادس في مباحث الفتن ١٨٣	فروع في وقت الزمن ١٨٤	فروع في النوافل ١٨٤
فصل في ما يفسد في الصلوة ١٨٨	فروع في وقت الصلوة ١٩٦	تبجيل في الحدث في الصلوة ١٩٦	فصل في سجود السجدة ١٩٧
فروع في سبوت ٢٠٤	فرائض ٢٠٦	فصل في زكاة القاري ٢٠٦	فروع في وقت حد في الكلام على بعض ٢١٤
شأن في ما يكره من الغزاة في الصلوة وما لا يكره ٢١٤	سجدة الثالثة ٢١٦	فصل في الامامة ٢٢١	الاول في موضع الجمعة ٢٢١
الثاني في الاعذار التي تبيح التحلل عن الجماعة ٢٢١	الثالث في استئذان فصل في الجماعة ٢٢٢	الرابع في الاول بالامامة ٢٢٣	الخامس في تبجيل الاقتداء به ٢٢٤
السادس الموقت ٢٢٦	التابع في المانع من الاقتداء ٢٢٨	الثامن في تبجيل المقتدى به الامام ٢٢٨	فصل في قضاء الغرائث ٢٣٠
فصل في صلوة المسافر ٢٣٣	الاول في مدة التبجيل ٢٣٣	الثاني في ما يفسد به المقيم مسافرا ٢٣٣	الثالث في اعتبار حال الصلوة ٢٣٦
الرابع في الوطن ٢٣٦	الخامس في مسائل متفرقة ٢٣٧	فصل في صلوة الجمعة ٢٣٨	الخامس في بيان شروط الجمعة ٢٣٨
الشرط الاول ٢٣٩	الشرط الثاني ٢٣٩	الشرط الثالث ٢٣٩	الشرط الرابع ٢٣٩
الشرط الخامس ٢٣٩	الشرط السادس ٢٣٩	الشرط الثاني ٢٣٩	الشرط الثالث ٢٣٩
فصل في صلوة العبد ٢٤٥	فروع في الخلع الى المصل ٢٤٧	فصل في الجنائز ٢٤٩	الاول في ما يفسد بالمحتضن ٢٤٩
الثاني في عنفه ٢٥٠	الثالث في تكفينه ٢٥١	الرابع في الصلوة عليه ٢٥٢	الخامس في الجمل والنسيب ٢٥٦
السادس في الدفن ٢٥٨	الثابع في التبجيل ٢٦٠	الثامن في مسائل متفرقة ٢٦١	فصل في احكام المسجد ٢٦٥
الاول في ما يفسد عنه المساجد ٢٦٦	الثاني في افضل المساجد ٢٦٦	الثالث في مسائل متفرقة ٢٦٧	فصل في مسائل متفرقة ٢٦٧

المسجد في وقت
١٠٥
تتمت
ما يكره في صلاة
في الصلاة
ملحق في صلاة
الافرائط
١٤٠

16

1



117



Kütüphane	
Adı	AMEA ZADE
Yer	HÜSEYİN PASA
Verilme Tarihi	
Eski Kütüphane No	217

الحمد لله جاعل الصلوة عماد الدين . وعتاد المنين . وسراج اليقين . ومنهاج
المهتدين . وافضل اعمال المومنين . وان كان في هذا المرحلين . بخلاف ما بيننا
من اهلها . وبقرنا في احكام فرضها ونفلها . ونصلي على نبينا سيدنا محمد . الذي
جعلت في الصلوة . وعلى الرعايا . وكل من تابعه واولاه . وبعد فان
العبادات اول ما صرفت فيه فاعلم ان الاوقات . وبذلك في جواهر الانفس الحركات
والسكنات . فان الله سبحانه وتعالى خلق خلقه وابتدأها جعل عليهم حصة فهي
سائر الوجود . والاصل الذي هو بالذات مقصود . ولما كانت الصلوة ذروة سنامه
ومعوق قيامها . ان هي علم الايمان في الدنيا . واول ما يثبت في الدنيا في العقب
وكان الكتاب المستقيم في المصلي غنية المستغنى من احسن ما صنعت في بيانها . و
انفع ما وصفت في شروها . وان كانا . احبنا ان اضع لشرها كبرها . وبمنز
عوايده . بنوع من مستان . ونفخ دلائله ومبانيه . والمناظر اظلا عنه
تماما عليه . وتشر الضرر في العالم . وسميته غنية المصلي في شرح منيته
المصلي . والله سبحانه وتعالى اسأل ان يغني به والمستغنيين . وان يجعلها الصلوة
لوجهه . وذخر الى يوم الدين . ان يغني سوا . وهو حسبي ونعم الوكيل .
افتتح المصنف رحمه الله كتابه بقوله بسم الله الرحمن الرحيم لان ذلك سنة الله في كتابه
المبين وسنة انبيائه وسائر عباد الصالحين والافتداء بهم اصل الدين
وكذلك الاراد بقوله الحمد لله رب العالمين افتداء بكتابه الله تعالى واتباعا
لعباده المومنين وايضا جمع بينهما في الابتداء . بهما صونا لكتابه عز وجل
الكبرية والخير المستفاد من قوله عليه السلام كل امرئ بااله يبد فيه بالحمد لله
فهو قطع وفي رواية اجزم وهو كناية عن عدم البركة واه ابو اود والشهاب
وابن ماجه وفي رواية لا يبد فيه بسم الله الرحمن الرحيم واه ابن حبان
كلها مبدء به فان الابتداء بمتبنة في العرف مستد من حيث الاخذ في التصنيف الى

التسود في المقصود فقارنه التسمية والتحميد وخرقها والحمد الشاء بالجميل تعظيما
للمنتهي عليه والشكر مقابلة النعمة بالطاعة والله على اذن الحق سبحانه والرب المالك
والعالمون ثم لدوى العقل من الخلق وهم الملائكة والانس والجن وكونه تعالى وتبهم
يستلزم كونه رب جميع الخلق لان سائر الاشياء تتبع العقلا . وخلق لا جلهم فربهم
ربها اذما للعبد اولاه ثم اتبع ذكره تعالى بذكر رسوله عليه السلام فقال والصلوة وهي
من الله الرحمن ومن الخلق الدعاء بها على رسوله محمد عطف بيا لرسوله عما يقوله تعالى
ورفعنا لك ذكرك ان المار به جعل ذكره عليه السلام مقارنا لذكره تعالى على ما في التفسير
قال في الكشاف ورفيع ذكره عليه السلام ان قرين بذكره تعالى في كلمة الشهادة والاذان
والاقامة والتشهد والخطبة في غير موضع من القرآن والله ورسوله احق ان يرضوه
ومن يطيع الله ورسوله واليهوا الله واليهوا الرسول وبعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم
ثم اتبع الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلوة وعلى اله واهله والارواح
آمن من اجتمعت اكد المشمول وعناية التبع والصلوة عليهم بقوله عليه السلام وشرفي
بل مندوبه واما استقلال افتكره الاعلى الانبياء والملائكة على ذلك اجماع المستلف خلافا
للروا فضر وجه ذلك ان الصلوة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل مسلم
لكنه من اختصاصه في السنة المستلف بالانبياء والملائكة كما ان لفظ عز وجل ونحوه
مخصوص به والله تعالى كما لا يقال محمد عز وجل وان كان عز وجل اجله لا يقال ابو بكر وعلم
صلى الله عليه وسلم وان كان مناه صحيحا وكذلك عليه السلام لم يبعد في السنة الشريفة
الاتباع فلا يقال فلان عليه السلام فالواجب الاتباع واجتناب الابتداع واما قوله صلى
الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم على آل بيته ونحوه فذلك امر قد خص به بقوله تعالى
عليهم اذ ملائك سكن اهلها اي شئ يسكنون اليه وتطهر قلوبهم بان الله قد تاب
عليهم كذا في الكشاف وهذا المعنى لا يرجح في غير عليه السلام في قياس عليه ثم شرع
في المقصود فقال اعلم ان خطا بطالب الاستغارة وفكر الله دعاء الله باليتوب
وهو تيسر سائر الطاعة وجعلها موافقة للمبدء مطاوعة له لينتفعوا بما يلقي اليهم
وعطف نفسه عليهم بقوله وايانا فدفع التوجه ان يدعى حصول التوفيق والاستغناء
عن الدعاء به لنفسه ان ذلك هو عين عدم التوفيق والطلب التوفيق ولم يقيد به
كل ما يطلب التوفيق له من مصالح الدنيا والآخرة اذ انواع العلوم كثيرة وبعضها الله
بعض اشدة الحاجة اليه بالنسبة الى غيره من حيث الدنيا والدين كالطب الفقه وان
انواع بالتحصيل متعلق باهتة مسائل الصلوة اللازم فيها الحقيقة المصهودة
في الشئ واعلم ان العلم جنس والغنة ونحوه نوع ومستأثر ونحوها صنف فاذا كان
كذلك فقوله انواع العلوم الاضافة فيه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
علوم التي هي انواع وذلك لان الجنس لا يجمع الا باعتبار انواعه وكان ينبغي ان يقول

وأهمه الأنواع علم الفقه وأهمه علم الفقه مسائل الصلوة لأن مسائل الصلوة صنف
من نوع الأنواع كمن لما كانت أهمه الفقه الذي هو أهمه الأنواع كانت أهمه الأنواع
ضرورة فيجوز في العبارة لذلك والدليل على كونها أهمه قوله تعالى وما خلقت
الجن والإنس إلا ليعبدون أي يفهم منه أن العبادة هي المقصود الأصلي وما عداها
من المعاملات وغيرها وسائل للتمكن منها والمقصود أهمه من الوسيلة ثم الصلوة أهم
من مسائل العبادة التي تشمل وجوبها وكثرة تكرارها وكونها حسنة ليس بها ثم مستكنة
للايمان إذ لا صحة لها بدونها وهو المقصود لاجلها لا يكتفى بالقطع أخبار النبي بها مما
ينبغي أن الله تعالى وأمر المبدء والمعاد وسائر الأحكام والأخبارات مما ياتي
والكفر انكار شيء من ذلك وحديث لا يرد أو مسائل علم الكلام أهمه من مسائل الصلوة
لأن ما ذكر لا يتوقف على مسائل علم الكلام فلما رأيت رغبة المقتبس من العلم جمع مقتبس
وهو اسمها علم من اقتبس أي أخذ القيسر وهو شعبة فارتفع خذ من عظمها شعبة
العلم بالفقه المظهر والمبني بالمقتبس من ذلك النوع في تحصيلها أي مسائل الصلوة
والجود ومقتبس رغبة التفتت جواب لما أي انفتحت ما كثر وقوعه للصليين
احتاجوا إليه في كثير من أحوال الصلوة وما لا بد لهم أي للمقتبس من دون
ما يمكن أن ينفع ولكنه في غاية الندرة وهذا بحسبالة اليد نظره والافتقار
بعض ما يندر وتترك بعض ما يكثر وقوعه على ما يعمل باستغناء من مقتسبات
المتقدمين يتعلو بالنقطة ومن مختارات المناخير في تأليفاتهم وهي على
لبرها الذين على المرغبات والمحيط لبرها الذين الكرماني وشرح مختصر الطحاوي
لشيخ الاسلام علي بن محمد الأسدي في بركاتهم وأسكان السنين الممثلة
وكسر الباء الموحدة بعدها مثناة تحتانية فيجئ بعدها الف ثم يام حدة وقبل
ياء النسبة وفتاوى الفنية بالفتن المضمون في الشرح وهي غنية الفقه
وفي بعضها بالقاف المكسورة وهي فنية الفتاوى للزاهدي والمتنقذ للسيد
الأنباري شيخا والذخيرة للشيخ الإمام بربها الذين وفتاوى الإمام في الدين
قاضي خازن جامع الكبير والصغير وإنما في بكمه بخلافه إلى أنه نقل من
غير هذه الكتب المذكورة أيضا ومتممة الضمير يرجع إليها في ما كثر ازدهارها
عن المتنقذ أي وسميت بهذا المتنقذ منية المصلي أي هو المصلي الذي يجتهد
لشدة حاجته إليه لوجود أكثر المسائل التي يتعلو بالصلوة ويفتقر إلى
مصرفها فيه رغبة المبتدئ أي يستغنى به المبتدئ الذي لم يمارس الكتب
المبسوطة ويكتفي به في أمر الصلوة عنها ثم في بعض الشرح وأسأل الله بالواجب
وهو والحوال والمبتدئ بعدها مقترن أي وأنا أسأل الله ومنها حال الضمير في
المتنقذ وسميت في بعضها أسأل الله بدو الوار وحديث لا يجوز أن يكون حالاً

من غير احتياج إلى تقدير مبتدئ وأنكول استينا فاقطعاً ابتداء بعد مقام الدنيا
فقال أسأل الله أن يجعل ما اعتمدت أي فضلت من الأداة خالصاً لوجهه أي
لذاته طلباً إلى مناه ونفع عباده غير مشوب بامر آخر من طلب الخصال أو جاهد أو محدة
أو رياء أو سمعة مما هو شرك في بطل الثواب والعول وجب الخزي والكمال في الآخرة
على ما في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول أن أول الناس يقضي يوم القيمة عليه رجل استشهد فأتى به ففرقه فعه
فصرفها قال فما علمت فيها قال قلت ففك حة استشهدت قال كذبت وكنتك
قلت لا نبي قال جري ففقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ورجل
تعلم العمل وعلمه وقهر القرآن فأتى به ففرقه فعه فصرفها قال فما علمت فيها قال
فكنت العمل وعلمت وقهر تفك القرآن قال كذبت وكنتك ففك العمل لبقا عالم وقهر
القرآن لبقا هو قاري ففقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ورجل
وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال كفاً فأتى به ففرقه فعه فصرفها قال فما
علمت فيها قال ما تركت من سبيل يحب أن ينفع فيها إلا انفتت فيها لك قال كذبت
وكنتك ففك لبقا هو جواد ففقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار
ومعنى قوله ففك أي في هناك وقوله ففقد قيل أي فقد حصل لك الثواب كذا ردت
بذلك وهو المدح من الناس الدنيا فلم يبق لك ثواب لاجل اليوم وأن يجعل ما اعتمدت
مكتسباً للنفوس أي سبباً للكفر ففك وسنن بها بعد الموت أخذه بها بفضلها أي
محض فضلها ورحمة لا يعمل إلا الثواب والعفو والمغفرة ليس إلا فضلاً منه سبحانه
لا يستحق جمل وأن جعل بعض الأعمال سبباً فذلك الجمل أيضاً فضل منه وكسره
أن هو خالق ذلك العول ومقتدراً لكل منه وله لا شريك له وأسأله سبحانه أن يفكر في
ذوقه ويفكر في الذي ولا استاذي بشديد اليأس فتوجه جميع استاذي ضيف إلى
يا قائل المتكلم فادغمناؤه فيها أي ولمن علمني العمل والخير وهو الله لا غيره الموقف
خالق الترفيق للتدبير فيفتح السنين والصور بعد الخطأ ومبته سبحانه وجهه
لا من غير الهداية خلق الاهتداء والرفق بالاستقامة على طريق الحق **اعلم**
أيها القائل المحرف أحكام الصلوة وكان في أفراد الخطأ هنا بعد جمعه فيما نقلته
إشارة إلى أن قاصداً التعليل كثير الموقف لهم فرب بعد فرب بأن الصلوة وهي في
الفقه مطلق الدعاء بالخيرية الشرعية عبادة ذات قرأة وكثير وسجود واحد
يذكر المصنف تفسيرها لأنه ليس من ضروريات الفرض وهو معروفها للحوالها
والحوال بها أهمه الصلوة المعهودة التي أحداً كان الإسلام فالأمر فيها
لهذه الذمهي ولذا مع الحكم بقوله في فضله أي مفروضة مقطوع بالحكم بها ولو أريد
الجنس لما صح الحكم والعرض المطلق الكامل في الشرع ما ثبت لزومه بدليل قطعي

اي موجب العلم الشرعي وحكمه انه يكفى جاحده ويستوفى ما ذكره من غير غيره وما ليس
كذلك فهو فرض مقيلا مطلق فنيه تصور في الفريضة فلا يكفى جاحده كالنظر
الثابتة بالاجتهاد وذا الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم
كل احد ممن فرض عليه اقامته وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جملة المفروض
عليهم فان فعله البعض سقط عن الباقي والصلوة من القسم الاول فانها
فريضة ثابتة يجوز ان تكون صفة لفريضة اي ثبتت تلك الفريضة بالكتاب
اي بالقرآن فان الكتاب علم لم عند الفقهاء بعلية الاستواء ويجوز ان يكون
جزا ئيا لان وهو التراج لما سياتي عند الاستدلال بالسنة وثابتة بالسنة
والمراد بها ههنا ما نقل عنه عليه السلام من غير القرآن قوله لا وفعل اي ان
دليل ثبوتها كتاب الله وحديثه سواء الله عليه السلام ما أمّا الكتاب ببنده به
لقوة ولثبوت بالتواتر فقولنا تكمّل افعال الصلوة فانه امر حال عن التراتيب
وحكمه الوجوب على الصحيح والمراد باقامتها اداؤها غير عنه بالاقامة لان القيا
بمضاركانها كذا في الكشاف وفيه اشكال لان القيام الذي هو من صفة
المصلي الذي هو الفاعل لا صفة الصلوة التي هي المفعول والقيام الكذا من
الاقامة يجبان يكون صفة المفعول كما تقول اقمته زيد اي جعلته قائما فقامت
صفته لا صفة فعله وقيل معنى اقامتها تعديل اركانها وحفظها من ان يقع زيغ
فيها ايضا وسننها وآدابها من اقام العودان اقومه او اللوام عليها والمحافظة
من قامت المستوفى ان انفتحت اقامتها لانها اذا حوفظ عليها كانت كالشئ
النافع الذي يتوجه اليه الرغبة اذا انضمت كانت كشئ الكاسد الذي
لا يرغب فيه كذا في الكشاف ايضا وقوله تكمّل وقوم الله اي في الصلوة
المذكورة اول الآية فانتين حال اي ذاكرين الله في قيامكم والقنوت ان تذكر
الله قائما كذا في الكشاف او خاشعين او مطيعين القيام وقيل معنى قنوت الله
اي صلواته ذكر القيام وابد الصلوة مجازا من ذكر الجزء واداء الحركات
كالركعة للقيام والقراءة والركوع والسجود ومنه قوله تكمّل لا تقم فيه ابدا
اي لا تصلي وقوله عليه السلام من قام رمضان ايماننا واحسننا با غفرلنا
نقله من زبده اي من صلي وقانتين اي قائمين وهو مجاز ايضا من ذكر الكل
وارادة الجزء لما سبق الى القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام جزء من القنوت
كما في قوله تكمّل اجعلوا منها بجمعة اذ انهم اذا اقامتهم وكفوا لهم فطعت
الاستعداد في ايده واختار المقر هذا لكونه او اعلم مراده وهو الامر بالصلوة
وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام في الصلوة وهو لا يستلزم الامر بها لكن
فليتأمل الامر بها قد تقدم اول الآية وهو قوله تكمّل فظنوا على الصلوات والصلوات

الوسطى اي او هو عليها فادانها فيكون المراد من قنوت حقيقة القيام ليدل
على فرضية القيام فيها والحقيقة والى من الجواز والتأسيس والى من التأكيد سيما ولا
يلزم من كتاب على فرضية القيام الا هذه الآية والمقر قد ان يجعل في الآية
دليلين على وجوب الصلوة فصا كن الاول والى الجواز والادلة فيها غنية عن
ذلك ثم معنى الوسطى الوسطى بين الصلوة والفضل من قولهم الافضل الاوسط
وانما عطف على الصلوات لانفرادها بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها
صلوة العصر لما في الصحيحين من قوله عليه السلام يومه الخندق شغلونا عن الصلوة
الوسطى صلوة العصر ملاء الله جنتهم يومئذ وادواتهم ملاء الله اجلهم
وعنهم ههنا وادواتهم حشيت الله اجوافهم ويقوم ههنا وادواتهم حشيت الله اجوافهم
انما في الكتاب كناية محضنا لمحفظة اتم الموعظين فكانت اذا بلغت هذه الآية فاذن
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوم الله فانتين فلي بلغتها ان انتها
فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر كونه مالا في
الموطاء وذكر نحوه عن عائشة رضي الله عنها وقيل الجوز هو قول مالك ليقسطها بين
ليلتين وهما وتين وقيل الظهر كونهما وسط النهار ورواه القنوت عن ابي ح
وهو قوله في الشافعي قوله الاخر وقيل المغرب ليقسطها بين الرباعية و
الثنائية وقيل العشاء كونهما بين جهرتين وقيل هي الظهر والعصر وقيل
الظهر والمغرب وقيل العشاء والصبح وقيل واحدة غير معينة اخفيت للحث
عن الكل كما في اخفاء ليلة القدر وساعة الاجابة ليجتهد في كل رمضان في كل
ساعة من يوم الجمعة وقيل هي صلوة الجمعة وقيل صلوة الجماعة وقيل صلوة الفجر
وقيل صلوة الاضحى وقيل صلوة الخوف وقيل هي الوية ذكر هذه الاقوال كلها
الشروعية في شمع الهداية والاربعة الاخيرة بعيدة واخرها اشتد بها بعدا
ومراد لة الكتاب قوله تكمّل فاستجاب الله حين عشتون حين يصحون قوله الحمد
في السموات والارض وعشتيا حين تظهرون اي سجدوا لله في هذه الاوقات
اقامة للمصدر مقام الفصل على قول من قال ان المراد من التسبيح الصلوة لا شتمها
عليه ومنه ما في البخاري من قول عائشة ما رايت رسول الله عليه السلام يسبح اي
يصلي سجدة الضحى واتى لا يصليها فيكون مراد الصلوة في هذه الاوقات وقيل
لا يرعبا سره هل يجدد كمال الصلوات الخمس في القرآن قال نعم ولا هذه الآية
يمسوز صلوة المغرب والعشاء وتصحون صلوة الفجر وعشتيا صلوة العصر
حين تظهرون ووصلوة الظهر وقوله وعشتيا متصل بقوله حين عشتون
ولم الحمد في السموات والارض اعتراض بغيرها ومعناه ان على المميزين كلهم
من أهل السموات والارض ان يجردوا في الكشاف ومن ادلة الكتاب قوله

تسا اذ الصلوة كانت على الموضع من كتابا موقوتها والمراد من الكتاب ههنا المنزلة
كما في قوله تعالى وتبيننا عليهم فيها كتب عليكم القتال كتب عليكم الصيام نحوها
فلذا قال اي فرضنا موقوتا اي محددا باوقات لا يجوز اخراجها عنها وهو ظاهر
الدلالة على المراد ثم شرع في ذكر الاوكة من الحديث فقال واما السنة فماد
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين من رواية بن عمر رضي الله عنهما قال سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول
اي الايمان قد تم بقرينة في شرح الخطبة لان الاسلام والايمان واحد في المسمى
عند اهل السنة خلافا للخبايلة والظاهرية لقوله تعالى ان الذين عند الله اسلام
ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في اللفظ الانقياد والاطاعة عليه
وربما قيل انما قلتموه منوا وكفرتموا اسلمنا على جنس اي جنس خاصا اي جنس
عبادات شهادة ان لا اله الا الله بحج شهادة بدلائل من جنس وبفهمها جنس مبتدأ
محدد فكذا ما عطف عليها وان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ولا
نافية للجنس وانه اسمها وجزها محذوف اي موجود والآخرة استثناء والله مرفوع
بدلاً من محمل اسم لا يجوز ان يكون بدلاً من الضمير المستتر في الجز ولا يجوز ان يكون هو الجز
الاستثناء مفرغ ولا ان يكون بدلاً من الجز لان المراد في الوجود عن كونه سواء تعالى الانقي
مفادته سبحانه لكل كماله وعلى التقديرين الاولين يلزم الاول وعلى التقديرين الآخرين
يلزم الاخير فليتامر الجملة خبر ان وان محذوف هو الله عطف على ان لا اله الا الله و
هذه الشهادة احداً الخصا المختص اقواها لانها شرط الصحة الايمان عند الممكن
بل قيل انها كن كمن في الحديث اشارة الى رجحان الاول من فهمه ان هذه الخصا
المختص خارجة عن حقيقة الايمان لان المسمى غير المسمى عليه وهو مذهب المحققين ان
الايمان هو التصديق وان الاعمال خارجة عن حقيقة اقام الصلوة اي اقامتها وقد
تقدم المراد بها وقدمت على ما بعد هذا المنية واهيتها كما تقدمت في الخطبة ولا نهى
اول الاربعة افتراضا وابتداء الزكاة هي في اللفظ التمام والظهار وفي الشريعة
تمليك بجزء لما عينه الشارع وقيمتها فيضا والمغني عن غير هاشمي ولا مولاه
مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه فله تعالى التملك اخرج الاباحه وبناء
المسجد ونحوه مما ليس فيه تملك وعينه الشارع اخرج النطق والتذمة وقيمتها
يدخل اعطاء القيمة كما هو مذهبنا وفيضا اخرج الكفارة ولغيره اخرج ان غنى
ومسلي احراز عن الكافر وغير هاشمي ولا مولاه عنهما ومع قطع المنفعة آه احراز
عن قرابة الولاد والزوجة وما يعود عليه نفقه والله احراز عن غير المنزلة الزكاة
وتطلق ايضا في الشارع على معنى ذلك الجزء الموقوت والقيمة وهو الماد هنا وفي كل
موضع وفيه الايمان والاخر نحوها الامتناع آتيا التملك اللهم الا ان يرد
بالايمان الفعل ان فعل التملك ممكن ثم عام هذا المتن على ما في الصحيحين والصحيح

رمضان وروي بالفاظ اخرى فيهما ليس بشيء منها من استطاع اليه سبيلا والذي
ذكره المقر بعد ابتداء الزكاة وهو شهر رمضان والقسم في الله الامسا له في
الشرع امسا مسلم عما قل طاهر من حيض ونفاس عن الاكل والشرب والجماع من
الصبيغ الصبار والافروب بنية القرية فالمسلم يخرج الكافر والعامل يخرج المجنون
والصبي غير المتميز من الصبي الى آخره يخرج الامسا بلبا ولبية القرية يخرج الامسا
للحية وغيرها مما ليس بقرية ورمضان كان اسمه ناقلا فلما انفكوا اسما المشهور عن
اللفظ القدر منسوبة لها بالازمنة التي وقعت فيها فوافق من الحرة والرقص فسمي
رمضان وهو من ماضي الصائم اذا اشتد حر جوفه وراثة محرقا للذوق كذا
في القاموس يخرج البيت الحج في اللفظ مطلق القصد قال الشاعر يحجز بيتا من قبان
المرعى اي يقصدونه والسبب بكسر السين المعجزة الوامة والزيقان لقب الحصين
السبيح الصحاوي وهو في الاصل من اسماء القوافي في المشرق قصد المسلم العاقل
البيت محما العبادة مركبة من طواف بالبيت في وقته وقوف بمرفة في وقته و
البيت علم للكعبة المشرفة بعلية الاستعجال والاضافة هنا من اضافة المصدر الى
المفعول ومن استطاع اليه سبيلا محله الترفع فاعل المصدر والاستطاعة عند
الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن الخراج الاصلية والوازع الشرعية
لما روي الحاكم عن ابن عمر في قوله تعالى فله على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا قيل يار شوقه ما السبيل قال الزاد والراحلة قال الحاكم صحيح على
شرط الشيخين ولم يخرج جاء وعند مالك القدرة على المشي وكسب القوة واعلم
ان الحديث بمفرده لا يدل على فرضيته لانه خبر واحد لا يثبت على ثبوت الصلوة
في الجملة وكذا في بقية الاحاديث المتواترة فيها سكون ثابتة في قوله فرضيته
ثابتة خبرا ثانيا لان الاضافة لفرضيته فليتامر ومزاد في السنة قوله عليه السلام
لكل شيء على علامة دالة على محققته وعلم الايمان الدال على الصلوة والاعمال
في الشارع ما يعرف به الوجود من غير ان يملك به وجوبه ولا وجوده فان كانت الصلوة
علامة للايمان في وجودها يعرف به وجوده من غير ان يكون وجوده بها فلا يلزم
من وجوده وجودها فلا يدل علمها على عدمه اذ لا ملازمة بينهما ولذلك
قلنا اذا وجد من الكافر على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكمه باسلامه
بخلاف ما اذا صلى منفردا القصور لانها ليست من خصا يصير شرعا ولم يحكم
بكنهها كما لا يجوز وجوبها والجماع عن الحديث الا فيضا كونه من اذنة السنة
قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فيه استعانة بالكناية وهو تشبيه الدين
بالخيمة مع ذكر المشبه وادارة المشبه به ادعا واثبات الواد الذي هو من لوازم
المشبه به استعانة تخيلية والجامع بين الدين والخيمة ما في كل منهما امت

الاحراز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلوة بالعباد الذمارة بثبوت الدين وهو
تشبيه محسوب بمقتول اي هو هو وهذه على مذهب التسكا كى كما في موضع
وجه التشبيه بين الصلوة والجماعا فمهم من قوله فمما قامها فقد قام الدين
ومن تركها فقد هدم الدين اي الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الحجة
تقام باقامة عمودها وتهدم بترك اقامته وكان هذا هو السر في عدم مجيء الامر
بالصلوة غالباً الا بلفظ الاقامة في الكتاب والسنة بخلاف غيره من الاوامر على ما لا
يخفى والدين في اللغة الجزاء وفي الطبع ومنع الشيء سابقا لوقوع العقول باختيارهم
المحور الى الخير بالذات فوضعت كالجنس فيشتمل التخصيصات الالهية وغيرها والاشياء
اخرج غير كالاصناف الصناعية وغيرها كما ان اشياء كالكفا ريشا طينهم وسابغ
اخرج الاصناف الالهية غير السابغة كتحصيصها لنبات الارض والاشجار في
بعض الاماكن بالايمان من القيمة ولذوي العقول احترام من التخصيصات السابغة
المجردة فانها عقول الازدهار عند من يقول ان لا يقال لما كلفوا به انها اذ بانهم
الا ان يصطلح على ذلك احد الاصوب ان يجعل سابقا لوقوع العقول فيدوا واحدا اخر
به تمام ذكره عن فاعا الحيوانات المختصة بالاختيار والاختيار باختيارهم اشارة
الى ان تعلقا اعطاهم للاختيار في الايمان بالمشروع وعادتها لكون عبادة او عسبا
ويمكن ان يجتزبه عن السابق للاختيار كما لو جاز ان تارة ومنع الشيء سابقا لوقوع
فيه لا باختيار المحور صفة واحدة تشبه الى ان التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح
ويمكن ان يكون احترام اعز الكرامة ومنع الشيء عند من يقول بخلافه عباد و
ارادة غير الحق سابقا لوقوع العقول باختيارهم غير المحور بالذات يجوز ان يتكلم
بشأنه اي ان ذلك الوضع الالهي بذاته سابقا لوقوع الشيء الالهي ذلك ويجوز
ان يتكلم بالخير يعني ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصول الشيء لما من شأنه ان يكون
حاصلا له اي بناسبه ويلقب به كذا في شرح المشاور في الاكل الذين و زاد في السنة
قوله عليه السلام فيما رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت خمس صلوات
مبتدئة افترضهن الله على العباد خيرة من احسنهن ومنع ما سبأ عنه والاشياء
بسنه وآدابها ومنع لو فتنهن اي صلى كل واحد في وقتها ولم ينجسها عنه
بلا عذر واتم كنوعهن بالتمام ثبوت فيه وحسنهن بحسنوا القلب وجمع التمة
وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كما ذكره على الله عهدا وعهدا موثقا
مؤكد عليه سبحانه فضلا منه وكرما ان يفرض لها اي يفرض لذنوبه فتكون
ان وما يبعد عنها في محل نصب يمنع الحافظ ويجوز ان يكون محلها الرفع بيان العهد
بل هو الاول في تمام الحديث ومنه يفصل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له
وان شاء عليه اي من لم يصليهن بالصنعة المذكورة فليس له من الله عهد الغفر



بل هو في المشية كسائر العبادات واللفظ وسجود هجر بغيره كونه غير ثابت كان
عليه السلام اكتفى بذكر الركوع عند ذكره لكونه في ذمة كما في قوله تعالى انتم كنتم
ادركه السنة قوله عليه السلام فيما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي
الصلوة وبين ان يصل الى الكعبة ترك الصلوة اي ان ترك الصلوة وهذا كما يقال بينك
وبين مرادك الاجتهاد اي بينك وبين بلوغ مرادك ان يجتهد فان اجتهدت بلغت
واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو يخرج من حيث المعنى فان ترك الصلوة ليس
فرقا بين العبد وبين الكعبلة بل هو كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث ما ذكره قوله
عليه السلام فيما رواه الترمذي عن عيسى بن جعفر عن العبد الذي بيننا وبينهم الصلوة
فمن تركها فقد كفر عند الجمهور والترك اعتقادا وهو انكار وجوبها واعلم ان
الادلة على وجوب الصلوة والحديث عليها كثيرة جدا وهي من العلوم بالقرآن وفي الدين
فلذا افترض المصنف على هذا القدر ثم شرع في التفصيل فقال **ثم اعلم** اي بيدها علمت
شوقه في الصلوة بان الصلوة شرائطها جميع شرطا بمعنى الشرط وهو في اللغة الصلابة
اللانته وفي الشرع ما يتكفل بالوجود وذا الوجوب والثبوت اي يتوقف عليه
وجود الشيء ولا يثبت به وقوله قبلها صفة موصوفة وبنا للواقع ان شرط الشيء لا يكون
فيه ولا يبعد انما تكون قبله وقبل احترامه بما ليس قبلها كالعمدة فانها شرط
الخروج وتوحيدها بالدين مكرمة كترتيب الركوع على القراءة والتسبيح على
الركوع فانه شرط البقاء ومنه بانها ليست بشرط من الصلوة بل للخروج منها وليست
واعلم ان الصلوة فرائض جمع فريضته بمعنى الفرض وفرض الصلوة ما لا صحة لها
بدونه اعم من ان يكون قبلها او فيها كسائر غيرها ولم يرد ما لم يطلق عليه اسم الشرط
ولا الكون منها اخرها فانه من ترتيب ما شرع غير مكرمة كترتيب القراءة على القيام
والركوع على القراءة والتسبيح على الركوع والعقدة على التسبيح والسلام على الفقه
فان هذه الترتيبات كلها فرض ليست بامارة ولا شرطا واعلم ان الصلوة اركانها
جميع ذكره في اللغة الجانب الاقوى في الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتكامل الماهية
منه ومن غيره وقد قلنا انها داخلية في الفرائض واعلم ان الصلوة واجبة واجبة
وهو في اللغة من الوجوب وهو التسبوت استي به لانه سابقا على علمه وعلمه
عمله او من الوجوب وهو الاضطرار استي به لانه ضرورة واضطراره في الثبوت ومنه
الشرع كما ذكره بليل في شبهة وحكمه انه يفرض ما لا يكون غير ما لا يكون جاحدا
تكم في الصلوة لا يفرضها بل يجيبه سجد التسهوان سهواً ويجب اعادةها ان
تلك والآثار الاثم والفسوق واعلم ان الصلوة سنن اجمع سنة وهي في اللغة
الطريقة والسيره يقال سنة فلان كذا اي طريقته وسيرته حسنة كانتا وسيرة
بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وفي الشرع الطريقة المأهولة

المسكوتة في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فرض غير الزام احترام عن الفرض
والواجب على سبيل المواظبة عن الفعل كذا قال السراج الهندي والظاهر انه لا
احتياج الى هذا القبيل في هذه الطريقة فانها لا تستلزم طريقتين بل المواظبة
حكمها ان يطالب المكلف بما فاته من غير افتراض ولا وجوب تركها في الصلوة بوجوب
كراهة تنزيهية فلو سهوا فلا ولا بوجوب سجود السهو وعلم ان الصلوة ارباعا
جمع اربع وهو في اللغة الطرف وحسن التناول كذا في القاموس والمراد به
هنا ما فيه زيادة احترام للصلوة ولا باس بتركه ولا كراهة وكما ان السنة
مكاملة للفرض فالاربعة مكمل للسنة وفي الخلاصة والسنة ما واظب عليه رسول
الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والواجب كمال الفرض والسنة كمال
الواجب والاربعة كمال السنة انتهى وعلم ان الصلوة كراهية بتجفيف البناء
مصلحة كره يكره كراهة وكراهية والمراد بها ما ينضم ترك سنة وهو كراهية
التنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم وعلم ان الصلوة منا هي جمع منى
وهو محل النهي والمراد بها ما يفسد الصلوة فيها اي في الصلوة **اما الشرائط**
التي قبلها المجمع عليها **فثلاثة** او دخل التامع ان الشرائط جميع شريطة نظرا
الى معناها وهو الشرط فانه يجوز ان يراد في مثل اللفظ او المعنى الاول
الطهارة من الحدث الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع نظافة
شرعية عن جنس نجاسته منع الشروع جواز الصلوة معها الا بعدة قيد
الشرعية ليشمل التيمم قيد الجنس ليشمل غسل قد لا يذهب نجاسته فانه
ليست طهارة شرعا وان لم يكن فانه واجب وسنة والحدث في اللغة الاثا
اعني التقوط وفي الشرع ما يوجب الغسل او الوضوء والثاني الطهارة من
النجاسة الحقيقية والثالثة **من المونة** وهي في اللغة كل خلل ينبغي ازالته
وفي الشرع كل موضع من البدن يوجب الشروع جواز الصلوة مع كشفه بلا
ضرورة والرابع استقبال القبلة التي امر الشرع بان توجه اليها والامر
دخول الوقت المهور لكل صلوة والسادس النية وهي في اللغة مطلوبة
القصد وفي الشرع قصد الفصل فانه كما **اما الطهارة من الحدث** فبها
لكونها اهم الشروط واكد حاجتها انها لا تستقط بحال ولا يجوز الصلوة
بدونها اصلا بخلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرى الوقت وجا بانه ليس
من الشروط التكليفية ويرى استقبال القبلة والنية والابقال المستند
ليست كالخائف والمشتبه عليه لاننا نقول جهة قدرته وخبرته هي قبلته
فلم تستقط طهارة المعذور ولكن تقديم الطهارة على الاستقبال المعنى آخر
وهو تقديمها عليه عادة لكون الاستقبال لاجل الصلوة لا لكونه عند اداء

7
الشرع فيها الا قبلها فيقتضي تقديم الطهارة عليه لنية عند الاستقبال
فالمعظم عليه مقلة عليها فالاعتناء بلبس الطهارة الكبرى وشرط وجوب الحدث
الاكبر والوضوء وليست الطهارة الصغرى وشرط وجوب الحدث الاصغر والوضوء
بالفيم المصغر وبالفتح ما يتوضأ به وهو ما خذ من الوضوء وهي الحز في الشرع
الفصل والمصغ في اعضاء مخصوصة وفيه الفيم الكبرى فانه يحسن الاعضاء
التي يقع فيها في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة بالتجمل فالاعضاء والوضوء كل منهما
هو الطهارة الواجبة عند وجود الماء والقعدة اي مع القعدة عليها على استنجا
للاغتسل او الوضوء وسبب وجوب كل منهما وجوبه لا يحل الا به لما عرفت
اجبا بالشيء فيضن اجبا بشرطه وقيل اذارة فعل ما لا يحل الا به ليعم الفعل ايضا
واما عند **المراد** هو عدم الوجوب والقعدة او عدم احداها فالطهارة الواجبة
هي التيمم وكل منهما اي من الاغتسل والوضوء فربما وضوءا وبوضوءه وليس
للفصل ولا الوضوء واجبا لذا لا يذكره قيل لانه لو كان مساويا للتميم الاصلي
اي الوضوء او الفصل الصلوة واعترض عليه بعدم لزوم المستواة ليقول المتأ
بوجه آخر وهو انه لا يلزم بالندرج للافصل **اما في الوضوء** فانه لا كماله
بالنظر الى الفصل وكثرة الاحتياج اليه وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء الحدث
عند اذارة الصلوة ولو جازاة او سجدة التلاوة او من المصغى واجبه وهو
الوضوء للوقوف وقعود وهو وضوء للوقوف والارادة يستحب ان يتوضأ بالوضوء
على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ مكل احد شيككون على الوضوء في
الاولى فكلها والوضوء بعد الغيبة والكذب بعد انشاد الشعر وبعد الفقهه
وفي غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاض خان والخالصة **فاربعة**
كما فهم مما قال الله تعالى في كتابه العزيز يا ايها الذين آمنوا قبل في النفاق والافئدة
امنتم وليس يصح لان الانفاق التفسير عن معنى بطريق من التكلم او الغيبة او الخياط
بعد التفسير عنه باخر منها او الغيبة والخياط هناك من في وضوءه والمطلوب عنه خريج
عن سنن العربية لان غير الموصول يجب ان يكون غائبا في الاستقبال لعوده الى السطر
ولا يعود اليه الا ضمير الغائب ولذا نسب الى مخالفة القياس قول علي رضي الله عنه
اتمجدت انا فتمت اي امرت القيام الى الصلوة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمع
اذا امرت ان تقر القرآن فاستمع فقير عن اذارة الفصل بالفعل لانه سبب عنها
فاقيم السبب مقام السبب لانه سببها طلبها لا لاجلها فمقتضى وانتم محدثون
كذا عن ابن عباس رضي الله عنهما في الحديث فاغسلوا وجوهكم الغسل
الاصح الذي حداه عنهما ان ينظروا الماء ولو قطرة وعند ابو يوسف يجزى اذا ساء
على العضو ولو لم ينظروا كذا في شرح الهداية لابن النعمان وحده الوجه تقريرا ما يبع

فصا ص الشمر واسفل الذنق حتى الازنين ومخيفا ما بين ملتقى عظمي الجبهة
والخف وملتقى الخبير وشجتي الازنين لان الانسنا قد يكون اعمد شمره فان
على جبهته فيجب غسل الشمر الى حد الخف وقد يكون اصلع فلا يجب عليه تبليغ
الماء الى حد الشمر لان ما جاوز حد الجبهة فمن الرأس وبذلك فان قيل مقابلة
الجمع بالجمع تقتضي انفسا الا اذا على الا كما قولهم دك القوم واتبهم وتغلبوا
سيوفهم فيفيد وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا جاز ان يكون وجوب
غسل اليد الاخرى بدلالة النقص للنسب الى اليمين او بفعل الرئيس عليه السلام
المستوفى واجماع الامة الى المافوق جمع مرفوع بكسر الميم وفتح الفاء وبالكسر وهو
الذراع في العضل واسمها بوقس كالمسح في الكفا من الشئ على الشئ بطريق
المماسه وفي الشرع اصابة اليد المبستكة ما امر بسحب هذا في الرضوخ والتميم
فامر بالمعنى القوي وارسلهم الى الكمينين في السبغة بالتصديق الجواب المشهور
ان التصيب بالعطف على جوهه والجرح على الجوارح الصحيح ان الرجل مطوفه على الرء
في القراءتين ونصها على المحل جرحا على اللفظ وذلك لا يمنع العطف على المصطلح
للفصل بين العاطف والمعطوف بجملة اجنبية والاصل ان لا يفصل بينهما بفرد فضله
عن الجملة ولم يسجد في النصيب عن رتبة يدا ورجليه ورجليه وكبر بالعطف بكون
على يدها اما الجرح على الجوارح فاما يكون على قلة في النفس كقول بعضهم هذا جرح ضيق
او في التركيب كقول الشاعر يا صاح بلغ ذوى الزجاة كلهم ان ليسر مل اذا اخلت
عري الذين يجي كلهم على ما حكاها الفراء اما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف
يخرج المحاوره قاله الكشاف لما كانت الرجل من بين الاعضاء الثلاثة المنسوبة
تفصل بجنب الماء عليها فكانت غلظة للاسراف المذمومة المنع عنها فحفظ على المسح
للمستح وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وقيل الى الكمينين تحت
بالغاية اما طه الظن بحسبها معسوخة لان المسح لم يضر بل غايته في الشريعة انتهي
وقد ثبت في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم رأى قوماً قنصوا واعقابهم تلوح لهم عيشها الماء فقال ويل للاعقاب من الناس
وفي رواية لابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني عن
الخطاب رضي الله عنه ان رجلاً قنصاً فترى صبيحاً ظفر على قدمه فابصر النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فقال ارجع فاحذر من هؤلاء وعز عايشته رضي الله عنها لان عطفها احب الي
من ان المسح على القدمين من غير خفين ومن عطاء ما علمت ان احداً من اصحاب رسول الله
عليه السلام مسح على القدمين فهذا اجماع من الصحابة على وجوب الغسل وهو يرد
الاحاديد الصحيحة فلا يقدح بمن جرد المسح على القدمين من الشيعة ومن شذفت
الحزب والركبة بالرفع بمعنى وارجلهم منسولة فان قيل هذه الآية من نية بالاجماع

الصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا روضه الى وقتها قلنا لا يلزم الجواز
ان يثبت قبلها بالروح الغير المتكلم والاخل من الشرايع القابضة كما يدل عليه قوله عليه السلام
حين قنصنا ثلثا ثلثنا هذا ونرى الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت بهذه
الطريقة فيما فاينه نزول الآية قلنا لكها تغير حال الرضوخ وتثبت فانه لما لم يكن عبثاً
مستتكة بل ثابتاً للصلوة احتمل ان لا تهتم الامة بشأنه وديننا هلهل فمرامات
شرايطه واركانه بطول العهد عن روحه وانما اصل لنا فليزى ما فيه مما يخلافها اذا
ثبت بالنقص المتوازن البتة في كل زمان على كل الشوا والافعال والكثيرات وبها العظائم
الناتية في جانبى القدمين هو الصحيح وما ذكره هشام عن محمد ان الكعبين على الفصل
الذي في وسط القدم عند عقد الشراك سهو من هشام فان محمد البربر به تعبير
الكعبين الطهارة وانما اورد في المحل الذي يجرد يعلين يقطع خفية اسفل من الكعبين
فاما في الطهارة فهو العظم النافي كما فسره في الزيادة وكذا في الكا في يدخلان
في فرض الغسل خلا فالزفر بناء على ان الغاية لا تدخل في المفتيا قلنا الغاية
اذا كانت لحد الحكم بان كان صدر الكلام لا يتنا ولها لا تدخل كما في المفتيا كما في قوله
تطائروا الصيا الى الليل وان كانت لا سقط ما وراها بان كان صدر الكلام
بنينا ولها وما بعدها تدخل والآية من هذا القبيل ان اليد تشمل من رءوس الاصابع
الى الابط لغهر القحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهو اصل الشا والاقتضا
على الكوع في آية الشرفة عرف بقول الرسول صلى الله عليه وسلم وضرب من
المعقول وهو ان التقوى حصل من هذا العذر وفي الكشاف ان الغاية في الغاية
مطلقاً فاما دخولها في الحكم وحزوها فامر بدور مع الدليل فما فيه والسيل
على الخفيف قوله تعالى نظروا اليه لان اعيننا علة الانظار بوجود الميسر فنزل
العلة ولو دخلت الميسر فيه كان منظر في الحال من ميسر او ميسر وكذلك انما الصيا
الى الليل لو دخل الليل لوجب الوضوء وما فيه دليل على الدخول قولك خففت القرآن
من قوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام
الى المسجد الاقصى لوقوع العمل انه لا يسرى به اليه المقتضى من غير ان يدخله وقوله
تعالى الى المافوق الى الكمينين لا دليل فيه على احداً الامر من فاخذ كافة العمل اياها لا احداً
فحكموا بدخولها في الغسل واخذ نفوذ او بالمتيقن فلم يدخلها وعن النبي
عليه السلام انه كان يدير الماء على رقبته انتهي ثم ذكر لفظ المافوق في الآية بالجمع
والكمينين بلفظ التنقية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انفسا الاحاد على الاحاد
وكل واحد مرفوعاً وحذف تحت المقابلة ولو قيل لا الكما فيهم منه ان الواجب
بان اذكر كل كعب واحد فكذا كمينين لينا وكما ما من كل رجل وقيل لان
المافوق العظم الذي يرتفع به اي يتكأ عليه وهو في كل يد ثلاثة طرف عظم

الفتاوى

التساعط طرفا عظم العنق بخلاف الكعبين فانهما العظامان الثامتان قاله الاصح
وعليه عامة الفقهاء كذا في الكفاية وكذا ما بين العذارين وهو ثنية عذار وهو
ما شاع على الخدم من الخية اخذ من جذار الفرس والاذن يجيب غسلها ما ذكرنا
من حزانة حد الوجه خلافا لابي يوسف فانه يقول سقط غسلها تحت العدا
في سقط ما واداه لانه ابعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحايل ولا حائل
هنا فيبقى على ما كان قبل النبا واما الخية فمن ابي حنيفة يفرض مسح رءوسها
فتبشرا على مسح الرأس وهو رواية الحنفية عنه يفرض مسح ما يلاق بشرة
الوجه واختاره قاض خازن محمدا قال هو اشبه الروايات لانه لما سقط
غسل ما تحته انتقلت الوضوء اليه مسحا كما في الخف فظاهر الروايات عنه
غسل ما يلاق في البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدارانية وهو الاصح
وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتي قال في البدائع عن ابن شجاع انه لم يجمعوا على مسح
هذا وجهه انه لما سقط غسل ما تحته انتقل فرض الغسل اليه كالشاذب
الحاجب حيث انتقل فرضه غسل ما تحته اليها واما ما استدلوا به فلا يجب
غسله ولا مسح لانه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض استيماء بها بالمسح عنه
سقوطه اصلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذن او الرأس
او الشاذب والحاجب حلقه لا يجب غسل ما تحته وفيه البقاء الى الوقف المشاوبلا
يجب تحليله وان طال يجب تحليله وكان وجهه ان قطع سنون فلا يغير قيامه في
سقوط غسل ما تحته بخلاف الخية فان اعفاها هو المستور بخلاف ما لو نبت
جلده لا يجب قشرها وايضا الماء الى ما تحتها بل لو شام الماء عليها اجزا لانه يخرج
في قشرها اذ لم تنقل فيه سنة والاصل عدمه فلم يعتبر قيامها ما نفا من الغسل
كذا في شرح الهداية لابن التمام والمفروض في مسح الرأس مقدار الثمانية وهو يدع
الرأس عندها وقال مالك واحمد مسح الكل فرض لان الثبالة كما في التيمم وقال
الشافعي الفرض مسح اذ في جنه ولو بعض شفرة وتحت الحنك موقوف ولا على ان
القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه موضع لغاتهم افراد ولو كينا واجبه باله يثبت
تخصيصه في اشرقت وثانيا على ان المسح ما هو في التيمم وعلى ان الاصل في استئصال
الباطنة ما هو في التيمم فنقول لا اشك ان المسح في اللغة امر بشئ على شئ بطريق التمسك
هذا الذي يفرضه منه متبادرا كل عرق فوا من قال انه في الشرح الاصابة ممناه
اصابة الماء وانه شديدا لانه انما يذكرونه في مقابلة الغسل الذي هو تسيل
الماء والا فلا بد من دليل ولا دليل عليه اصلا الا من كتبوا بولاسته والاجماع
يسمع واما البنا فكثر استئصالها منه في لغتهم هو معنى الاصابة وهو المعنى المشهور
للباطنة مطلقا وقد استعمله زائدة عند القرينة كما في آية التيمم فان كون المسح فيه

خلفا عن الغسل المستوعبة فربما مع نواتر الغسل بالاستيماء والاجماع عليه
والمسح في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور كونه يتقيد باليد التي في آلة التطهير
بالقرينة الحالية لا بالاصابع ونحوها لعدم الدليل واما معنى التيمم فمع فلكه
وعدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العرب ينفونه اصلا فلم
يستعمل مع المسح في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء والكبرى وقال من لم اجزله
بالقرينة البنا في مثل هذا التيمم وليس بشئ يعرفه اهل العلم انتهى وذلك ان التمسك
المختلفة للحو ولا يلزم جواز ان يستعمل كل واحد منهما مع كل واحد منهما من الافعال
فلو قالوا ان من نحو خرجت من البصر المتيمم واللبس كذلك كل واحد من اهل
الفتاوى والمعتبر في ذلك استئصال العرب ليس غرض وليس لاحدا ان يقول ان هذا الحرف قد
استعمل هذا المعنى في الجملة فانا اعيننا لانه هذا الموضع من غير دليل من استعمل
اهل اللغة والعرف والشرع لذلك الحرف بذلك المعنى في ذلك الموضع وهذا كما في
من قول الشافعي في سبما وقد انعم اليه ان اضحية شفرة او ثلث شفرة لا يستعمل مسحا
في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا ~~فانما~~ فلو لم يكن
الاعتماد قينة كونه البنا زائدة والزيادة خلافا للعمل كفي كيف قد انعم اليه انه
لو كان الاستيماء فرضا لما ترك النبي عليه السلام في وقته ما قد منع تركه له لما روى
المغيرة بن شعبة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم في سبابة فمر فبها
فلقنها ومسح على ناصيته وخفيه وهذا الحديث مما مر من خبرنا جدا واه مسلم
عن المغيرة انه عليه السلام توضا ومسح بياصديه وعلى الخفين والاخذ واه ابن
ساجه عنه انه عليه السلام في سبابة فمر فبها قائما فاجمع الفتوى في مختصر
بين مروي الميزة وتبعه المقر وغيره والسبابة الكفاية تطرح باقية البيوت
ومروي ابو اود عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة
عامة فطرية فارخل يد من تحت العمامة فمسح مقدم راسه ومسح عليه ابو اود
وما سكت عليه فهو من عندنا والقطرية بكسر القاف واسكان الطاء ضرب من
البرد وروى البيهقي عن عطاء الله عليه السلام توضا في العمامة ومسح مقدم
رأسه او قال ناصيته وهو حجة وان كان رسلا سيما وقد اعتضد بالمفضل اذ قد
بطل القول ان بقي الشان في اثنان ما اخبرناه وما قرناه من معنى المسح والبنا يصف
بقوة ذلك ان لما كان معنى البنا الاصابة ومعنى المسح امر بشئ على شئ الى آه ولا شك
ان المراد بالشئ والقول هو انما هو اليد لا انها آلة التطهير واليد فمارد مع الرأس
المقدار فان المرتاد في امر البنا يسمى مسحا حصل الربع فكان مسح الربع اذ في مطلق
عليه اسم المسح المراد من الآية وظاهره انه عدم صحة الرواية التي صحها بعض اصحابنا
من التفسير بثلث اصابع نظر الى ان الواجب فيها الاصابع اصلها والثلث

غير امر ولا عهد على الترك وليل على السنة لا الوجوب بما بين جليلين لا دوى السنة
من حديث عبد الله بن زيد حكاية عن منوية عليه السلام وفيه مضمض واستنشق
واستنشق ثلثا بثلاث غرفا ومعلوم ان الاستنشاق لا يوه خذله غرة في المراء
بثلاث غرفا مثل المراء بقول ثلثا فكما ان المراء ان كلاً من المضمضة والاستنشاق
فعل ثلثا لا ان مجموعها فعله ثلثا فكذلك فعله بثلاث غرفا لا ان مجموعها
بثلاث غرفا وقد جاء من جاف حديث الطبراني حديثنا الحسين بن اسحق النخعي حديثنا
شيبان بن فروخ حديثنا ابو سلمة الكندي عن حفص بن اسليم حدثني طلحة بن عمار
عن ابيه عن جده كعب بن عمار اليما ماني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ماء فمضمض
ثلثا واستنشق ثلثا يخلو كل واحدة ماء جليداً واه ابو اود وفيه دخلت على
النبي عليه السلام وهو يتوضأ والماء ليسيل من وجهه وحيتته على صدره فاني تفصل
بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه ابو اود وكذا المنذري وما نقل عن ابن
مينا انه سئل الكعبة حجة فقال المحدثون يقولون انه رآه عليه السلام واهل بيته طمحه
يقولون ليس له حجة غير قاصح فاذا اعترف اهل الشأن بان حجة ثم الوجه ومنك
حديث على انها بما و احدا ليعارض الصحيح من حديث بن زيد وكعب وما في حديث بن
عباس فاخذ غرة من ماء الى آه بحج صفة الى المراء بخد الماء بقية قوله بعد ذلك
ثم اخذ غرة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم اخذ غرة من ماء فغسل بها يده اليسرى
ومعلوم ان كل من اليمين ثلث غرفا لا غرة واحدة فكان المراء اخذ ما اليمنى ثم
ما اليسرى ولو كان المراء ان ذلك ادنى ما يمكن اقامته المضمضة به كما انه ادنى ما يقا
فوض اليد به لان الحكم انما هو وضوء اليدين على ما ينبغي الحكم لهما وما روى كعب
واحد فقلو كونه بغير ماء او على القفا كما روى كعب في بعض المضمضة باليمنى استنشاق
باليسرى كذا قاله الشيخ كمال الدين بن النجاشي والماء الى ما تحت الشارب والحاج
سنة ايضا تكملاً للوضوء لا غسل فافترض كما تقدم فكان تحليل الخبث والاصابع
وعده في الجنح من الاربع ميسر ما استرسل من الخبث لا غسل فافترض
هو ما يلا في البثرة كما تقدم فيكون تكملاً للوضوء وتحليلها الى الخبث لا دوى
الترمذي وابن ماجه عن عثمان بن ابي الله عليه السلام كان يخلو حيتته وقال الترمذي
توضأ وخلل حيتته وقال الحسن بن محبوب في حكاية من حبسوا في اود وروى عن ابن كات
عليه السلام اذا توضأ اخذ كفا من ماء فدخل تحت خضكه فخلل به حيتته وقال بهذا
امر في ربه وهذا الخبث كونه تحليل الخبث سنة قول ابن سيرين اما عندنا فمستحب ويرى
جائز والاولى قول ابن سيرين قد رجم في المشهور وهو الصحيح واستنباط جميع
الرأس المسح لوجهه عليه السلام عليه ما روى في احوال من وضوءه في الصحيحين وغيرهما
مع الترك في بعض الاوقات فليعلم الجواز على ما مر بما و احدا ليعارض ما استرسل

الاربعة عن علي بن ابي حمزة عن منوية عليه السلام انه مسح مرة واحدة واحداً من عظام
القباح تلك على ذلك فانهم ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا مسح برأسه ولم يكرهوا
عدا امره ابو اود عن ابن عباس انه رآه عليه السلام يتوضأ ثلثا ثلثا مسح برأسه
واذنيه مسحاً واحدة ودوى الطبراني في الاوسط عن راشد بن محمد الجاني قال رايت
انسابا لزاوية فقلت اخبرني عن وضوءه وشواقة صلى الله تعالى عليه وسلم فانه يلغى
ألك كنهه فيضه ففينا الحديث الى ان قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير انه امرها على
ان يمسح عليه ما ودوى ابو اود والطبراني عن علي بن حكاية المسح ثلثا قال البيهقي
وقد روى من اوجه غريبة عن عثمان بن بكر المسح الا انه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة
عند اهل العلم ويجعل على انه بما و احدا ليعارض ما تقدم الى المراء الى المراء ثم
الى المراء ثم قد روى عن ابي حنيفة ثلث مرات بما و واحدة المجرى فلذا قال المنصور بما و
واحد ولم يقيده بالماء وفي رواية في قاضي خازن ثم مسح برأسه وضوءاً وسنة بما و واحد
مرة واحدة وقال الشافعي في مسح ثلث مرات ثلث مائة وعندنا الوضوء لك لا يكره ولا
يكون سنة ولا اذناً انتهى وفي الخلاصة التثنية بمياه بدعته وقال البعض لا بأس به
انتهى والوجه انكره قال في الكافي في التثنية يعني بمياه يفرجه من الغسل ولو بدله به
كمه فكذلك ان اقر به منه وكيفية الاستنباط ان ياخذ الماء ويبل كفيه وامنا بعه ثم
يلصق الاصابع اى يمسحها ويضع على مقدمه رأسه من كل يد ثلث اصابع الخصر والخصر
الوسطى ويمسك ابهاميه ويستأبديه مرفوعاً ويجا في بطن كفيه عن رأسه ويمد يدهما
اي يديه الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس مسحاً اى جانبي الرأس كفيه ويمسح
ظاهره بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسجتيه وفيها الماد بالستابتين
فيما تقدم يقال للاصبع التي تلي الابهام مسجتيه بكسر الباء لانها تمشا وبها الى النخيل
عند الشاهد وفيها لها الستابتين لانهم كانوا يشيرون بها الى السجعة الخاصة
ونحوها ومسح الاذنين ايضا سنة لما ياتي عن قريب انشاء الله تعالى كذا ذكره اى
المسح بهذه الكيفية في المحيط وغيره تحت راعن الاستسقال قال النزيلو هذا لا يفيد
اذا لا بد من الوضع والمداوان كان مستقلاً بالوضع الا وكذا بالثا في فلا يفيدنا خبره
انتهى وايضا قد اتفقوا ان الماء ما دام في المضمض لم يكن مستقلاً فالاولى ان يضع كفيه
وامنا بعه على مقدمه رأسه ويمد يديه الى القفا على وجهه ليستوعب جميع الرأس ثم مسح
اذا بيه بصمته لا يكون الماء مستقلاً لان الاستنباط بما و واحد لا يكون الابهام الكفوف
فما فتوى قاضي خازن وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدمه رأسه وكفيه
على فؤده ويمد يديه الى القفا وامنا بضم الى طريق آخر راعن الماء المستقلاً
الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة مشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستقلاً ضرورة
لاقامة السنة انتهى وما ذكرنا من مسح الاذنين مع الرأس بما و اذ الرعية العامة

بان كانت صومعة واما انتمها فلا بد ان ياخذها ماء جليدا وهذا الشا في لا بد
من ماء جليدا لا ذنير ولا يمسي ان بماء الرأس والوجه عليه ما من حديث بن عباس
في اورد حديث قال مسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وكذا حديث الشرة الجباري حيث
قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير انه امتنع على اذنيه فمسح عليهما واخرج ابن خزيمة
وابن حبان والحاكم عن ابن عباس الا اخبركم بعوضه وسئلته عليه السلام فكسره
وفيه ثم غرغرة فمسح برأسه واذنيه وقرب عليه الشا على باب مسح الا ذنيرين
مع الرأس وما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابى امامة الباهلي انه مر
قال عند مسح رأسه الاذنان من الرأس وكذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن
زيد عن ابي الدارقطني عن ابن عباس كلاهما عنه عليه السلام انه قال الاذنان من
الرأس والمراد بنبأ الحكم لا بنبأ الخلق لانه عليه السلام انما يغسل بالاحكام وما
روى عليه السلام اخلا اذنيه ثانيا جليدا يحمل على فناء البكة قبل الاستيماء
توفيقا ومسح الرقبة بظهور الاصابع الثلث المتقدمة ذكرها البقاء البكة على ظهورها
غير مستوية ولا احتياج الى قولها جليدا فلهذا فهم من عطف على السنن انه
سنة كما قال به البعض لما روى عنه عليه السلام مسح مع الرأس كونه آخر حديثا كتب
عن ابي ايوب الكوفي في المغففة والاستنشاق اشار الى الخلاف بقوله قال بعضهم هو
مسح الرقبة اذ به قال في فناء فاض خازنا مسح الرقبة فليس ياد به سنة
وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال كل من فعله او لم يتركه انتهى سنة
الاختيار قبل سنة وقيل مسحة واقصر في الكافي على انه مسحة وهو الاصح لروايته
فعله عليه السلام في بعض الاحاديث ونعاليها فافادها الموطأ وهو دليل
الاستحباب ومسح الحلقوم بدعة وتخليل الاصابع سنة ايضا في البيهقي والرجلين
لما في السنن الاربع من حديث لقيط بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ توفيت فاسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى
هو وابن ماجه عن ابن عباس قال قال عليه السلام اذ توفيت فخلل اصابع يديك جليدا
وقال حديث حسن عن عبيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خللوا اصابعكم لا يخللها الله بالثا
يوم القيمة رواه الدارقطني وهو ضعيف في الخبر في من يحمل اصابعه بالما وخللها
الله بالنار يوم القيمة والامر الوحيد في هذه الاحاديث يحمل على ايضا الماء الى ما بينها
فانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بينها كما يجوز في داخل الحية الكشيقة قال الشيخ كما لا يخفى
ابن النجاشي والتخليل بهذا مستحب لعدم الموطأ مع كونه كما لا في المحل انتهى وقد
بقية ان كمال الفرض سنة وتكرار الغسل لا التلث سنة ايضا الموطأ عليه السلام عليه
عليها في الاحاديث الصحيحة مع التكرار في بعض الاحتيا على ما روى عنه عليه السلام في ثا
مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله المصلح الآبه وانه توفيتا مرتين منين وقال

هذا وضوء من وضوء عفا الله له الاجر من تيمم وضوء من شيعي عن ابيه عن جده ان رجلا
اتاه عليه السلام فقال يا رسول الله كيف الكهوف فدعا عليه السلام بماء في انا وغسل كفيه
ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل اذنيه ثلاثا ثم مسح برأسه ثم دخل اصبعي السبابة بين
في اذنيه ومسح باصبعه على ظاهر اذنيه وبالسبابة بين اذنيه ثم غسل رجليه
ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اشأ وظل وفلعل لا ينماجه
تعدى وظل والنساء اشأ وتعدى وظل وهو حديث صحيح رواية النفاذ الى عمير بن شبيب
والحققون على محمد بن شبيب عن ابن شبيب عن ابيه عن جده عن ابى امامة الباهلي عن ابى امامة
جدا بوابية وهو عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما والمراد بالزيادة الزيادة على
التلث معتقداً استينها فاما لوزار لها نبذة القلب عند الشك او بقية وضوء آخر فلا
باسم لانه عليه السلام امر بترك ما يربيه الى ما لا يربيه كذا في الكافي وغيره قال في الخلا
وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره وقال الفقيه ابو جعفر لا يكره الا اذا رأى
السنة فيما رواه الثلث وهذا اذا لم يضر من الوضوء فان فرغ ثم استأنف الوضوء
لا يكره بالاتفاق انتهى وهو يفيد ان تجديد الوضوء على اثر الوضوء من غير ان يوءد
بالاول عبادة غير مكره وفيه اشكال الاطباء فهم على ان الوضوء عبادة غير مقصورة
لذاتها فان الربوة به عمل بما هو المقصود من شرعيته كالصلاة وسجدة التلاوة
ومشتر المصحف ينبغي ان لا يشترع تكراره فربه لكونه غير مقصور لذاته فيكون اسرافا
محضا وقد قالوا في الشيعة لما لم تكن مقصورة له يشترع التقرب بها مستقلة و
كانت مكرهة فهذا الاول وكذا المراد النقصا عن الثلث مع اعتقاد السنية ومعنى فقد
تعدى آه اوجا وزحذ السنية والزيادة فظل السنة حقها في النقصا ثم المصرة
الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونهما في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة
اكمال السنة كذا في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتا فوا سنة لان التلث
الذي هو السنة انما يحصل بهما والنية سنة في الوضوء وليست بفرض خلا فالثلث
على ما شئت في الغسل انشاء الله تعالى فيسوي دفع الحديث واستباحه ما لا يحل الا
برغفة والرتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليست بفرض خلا فالثلث لانت
العطف فيها بالواو واجماع اهل اللغة انها المطلق الجمع لا تقصر فيها للترتيب
ليس لعقب على القيام هو غسل الوجه بل الاتيان بجمع هذه الجملة من الغسل
المسح كما يقال للمبلى وادخلت السوء فاشترى خيرا ولم يأت بها ولم يأت بها فاشترى
الذين ثم الزينة وهكذا لا بعد مخالفا لانه امر بشراء هذه الجملة عقيب دخول المسح
وقد فعلها امر به واستدل بعضهم على ان من الترتيب بادخال المسح بين الغسلة
فلو لم يكن الترتيب مقصودا لما ذكر مسح الرأس قبل الارجل مع انها معطوفة على
الوجه واليدين وهذه غفلة عن النكته ذكرها جاز الله الملائمة وغيره من المحققين

يدخل الخلاه فاحمل انا وغلام عوى اذنه من ماء وعرة فيستنجي بالماء متفق عليه
فيصيد الموائمة وهي تصيد التسقية وان كان قدما لدمهم فقد قل الخج فقرب الى ما يضر من
عسله بحيث لو زيد عليه اذنه يضر من عسله فقرب حكمه الى حكمه فيكون عسله واجبا
وهذا عندنا واما عند محمد بن يحيى فيفسل ان كان اقل من قد لدمهم لانه يزيد على قد
بالنظر الى الخج قال في الاختيار وهو الاصح واما ان ذوات الخجاسة المجاوزة
الخج على قد لدمهم ففسل اي الخج الخج هو جاعا والادوية الفسل المذكور
اليفسل اي مخج الخجاسة حتى ينفيه وينطفئ لان المقصود هو الانقاء وليس فيه
اي في الفسل عدد مسنون من ثلث او سبع او غيره ذلك ومن شرط الثلث ومنهم
شرط التسبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من وقت في الاحليل ثلثا وفي المقعد خمسا
والصحيح انه مقرر اليه فيفسل حتى يقع في قلبه انه قد طهره لان يكون من سوسا فيقدّر
في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مريته وتدل بسبع لانه اقصى ما قد به في الحديث في
غسل النجاسة كما في ولوغ الكلب فيفسل بيلين اصبع او اصبعين او ثلثا في الخلاصة
قال في الاختيار ولا يفسل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستنجي برؤس الاصبع
احترازا عن الاستمتاع والماء كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالا حجار ليس فيه
عدد مسنون عندنا بل عسى حتى ينفيه وعند المشافى لا بد في اقامة التسعة من ثلث
مشحوا وان حصل الانقاء بدونهما وان لم يحصل الانقاء الا بالارجع يستحب الخامس
ليكون في الاطلاق ما روى البيهقي من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال في غسله
قال انما انا لكم مثل النواذر اذا ذهب احكامكم الى الغايظ فلا يستقبل القبلة ولا يستند
بغايظ ولا يبول ويستنجي بثلث اجزاء مني عن الوقت والرتبة وان يستنجي الرجل
بيمينه وداه ابواود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحهم بلفظ وكان
يام بثلث اجزاء قلنا ما روى ابو داود وابن حبان في صحيحهم من حديث ابي هريرة عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال من الخجل فليوتر من فعل فقد احسن ومن افلا حرج ومن
استنجى فليوتر من فعل فقد احسن ومن افلا حرج الحديث وهو حديث حسن وقد اجتمعنا
على ان عمن ما ذكر في ذلك الحديث من قد لا اجزاء من راحتي لو استنجى بثلثة احو
جان وكذا في مسج مج ثم غسله ونشفه ثم مسح به ثم غسله ونشفه ثم مسح به جانا
في الصحيح من مذهب المشافى في الخجل على المالك في الغالب ان الانقاء بالثلث يحصل والمقصود
هو الانقاء ثم قال في فتاوى قاض خان وغيره في كيفية الاستنجاء بالا حجار يدبر بالحج
الاول وقبل بالثا في يدبر بالثا ان كان في الصيف وفي الشتاء وقبل الرجل بالحج
الاول ويدبر بالثا في يدبر بالثا لانه في الصيف خفيفا متدينا فلو قبل بالاول
يتلخا ولا كذلك في الشتاء والماء تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها
قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعله على وجه يحصل المقصود يعني الانقاء

وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الفحام عند قول صاحب الهداية لان المقصود هو الانقاء
قال فينبغي ان لا حاجة الى التفتيد بكيفية من المذكور في الكتب من قبلها بل بالاول في الشتاء
وادبار به في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقاء فيختار ما هو الابلغ والاسهل عن زيادة
التلويح وينبغي ان يستنجي بهذا خلا خطا فانه هو الذي يستنجي استنجاء ويبلغ في
الاستنجاء في الشتاء وفوق ما يبلغ في الصيف كذا في فتاوى قاض خان فيها وان استنجى
في الشتاء بما سجن كان بمنزلة من استنجى في الصيف يعني في المبالغة قال الا ان جوابه لا
يبلغ ثواب المستنجي بالماء البارد ومن الادبار ان يمسح موضع الاستنجاء بالحق بعد الفسل
وبل ان يقوم لينعش الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن منه خرقه نجفاه اي موضع الاستنجاء
بيد مرة بعد اخرى لتليلا الماء المستعمل بحسب الامكان ومن الادبار ان يستتر عورة خفي
اي من الاستنجاء والخفيف لان الكشف كان ضرورة وقد زالت وكشف العورة في الخلوة
ليتر ضرورة لا يستحب لقوله عليه السلام انه احق ان يستنجي منه ومن الادبار ان يتولى اي
يباشر امره بنصفه من غير ان يستغفر بالحد ولا يامر غيره بان يهنا لروضه او يصيب
عليه لما روى انه عليه السلام قال ان الا استغفر في منوى باحد من العبد لا بأس به
الحاد كان عليه السلام يصير الخادم عليه الماء كذا قال ابن الفحام ولا منافاة بين كون
الادب علة الاستغفار وبين انه لا بأس به بالخادم لان الادب لا بأس به بتركه كما قد مر
سيما اذا كان بطييب قلبك محبة من المعين من غير تكليف من المعنى كما في حقه عليه السلام على
انه عليه السلام لم يظهر منه استغفار بل الظاهر انه كان يصيب عليه من غير طلب منه عليه السلام
ومن الادبار ان يجلس المتوضي مستقبل القبلة عند غسل مائرا لا أعضاء اي بالاعضاء
سوى موضع الاستنجاء لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له خير المجالس وهو ما استقبل
به القبلة من الادبار ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يفسل عورة الا بريق ثلثا وان يصبر
على بيناره وان كان ثاء يفرق منه ففرضه وان يضع يده حالة الفسل على عورة لا راسه
كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الفحام ومن الادبار ان لا يتكلم في انشاء الوضوء بكلام الدنيا
بل بالقول المأثورة كالتسبيح والثناء لله تعالى فخلص عمل الوضوء من شوائب الدنيا ان هو قد
العبادة ومن الادبار ان يفضله في اوقات الشهادة بين غسل كل عضو فان في فتاوى قاض
خان يسمي عند كل عضو فيقول شهدا لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
يدعو عند غسل كل عضو بما جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي
جعل الماء طهورا وعند المضمضة اللهم استغفر مني ومن نبيك كاشا لا طمأ بعد ابد
الحمد لله الذي جعل الماء طهورا واشكره وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحزن
واحدة يفعل بها جناحة فيل الله من رضى راحة الحق وارضى من نعمها ولا ترحمني من راحتي
الدار وعند غسل الوجه اللهم تبيض وجهي يوم تبيض وجوه وتستوه وجوه وقيل اللهم
تبيض وجهي يوم تبيض وجوه اوليايك ولا تستوه وجهي بغيرك يوم تستوه وجوه

اعدائك وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كفا وبميني وحاسبي حسنا بها ليعتد عند غسل
اليدين اليك اللهم لا تقطع كفاي وشعالي ولا من وراء ظهري ولا حاسبي حسنا بها ليعتد عند
سبح الرأس اللهم حمة شعري وشعري على النار والظلمة تحت ظلي عرشك يوم لا ظل الا ظلك
وقيل اللهم غشني برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند سماع الذين اللهم اجعلني من
الذين يستمعون القول فينبهون احسنه وعند سماع الرقية اللهم اعتق رقبتي من النار خطي
من التسلاسل والاغلال وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزلزل فيه
الافدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واليسرى فيقول اللهم اجعلني سبيبا مشكورا
وذا ثبته فقول على علام مقبولا ونجاة لغيره من الآداب ان يغمض مغمض ويغضب غضبا
صوتك الماء في الغمر والماء هذا ان يدخل الماء في فيه المضمضة ويستنشق اي يصعد الماء
في انفه بيده اليمنى اتما من جملة الطهور ويخط ويستنشق بيده اليسرى لانه من ان الله
الاذي قال في عايشة ربه كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى الطهور وطما
وكانت يده اليسرى فخا لانه ما كان من اذى واه ابوداود وفي بعض النسخ وينبغي ان يأخذ
لكل واحد منهما ما جديدا ولا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله باثني جديدين عند ذكر السنن
فلا وجه لعد في الآداب من الآداب ليست ان يدل لك اسنانه بالسواك بالكسرة هو الحق
الذي يستأن به كما استواك وفي هذه التدوير من السنن قال من اجل الهداية الاصح
انه مستحب واستدل الشيخ كمال الدين بن الرما على كونه مستحبا لاسنة بانه لم يرد حجة
بصره بل هو المنة عليه السلام عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين ان اشق على المتز
لا منهم بالسواك مع كل صلاة او عند كل صلاة وفي رواية للنسائي عند كل وضوء وعرضا
ابن حزم في صحيحه في صحيحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقاً قال ولا سنة دون المداومة
فالحق انه من مستحبات الوضوء اقول لم لا تكون الاشارة الى ان المانع من الايجاب هو
ان فيه مشقة اشارة الى ان سنة على ان رواه مسلم عن عايشة ربه كانتا قد استنسا
صلى الله عليه وسلم سواك وهو طهور فيصنع الله ما شاء ان يعبثه فيستويك
ويتوضأ ويصلي دليل على انه كان ذلك عادة عليه السلام الا ان يقال كان ذلك
عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل تقدير فقد اقر من الآداب ما لا يخ
من استحباب الا ان الظاهر انه اذا وادى بالادب ما يتبع المستحب ثم المستحب ان يكون السواك
من شجرة مرة لزيادته اذا تغيرت الفم قالوا ويستأن بكل عود الا الزمان والقصب
افضل الا انك انما لا يكون وان يكون طول شبر في غلط المختصر من غوايد ما ورد في
الحديث انه عليه السلام قال السواك مطهرة للفم ومغنة للزبد واه ابن حزم في صحيحه
وهما ما روى بعض الاحاديث انه مطهرة للشيطان مغنة للملائكة وكثير من الحديث
وميزيد في الحسنات ومنها انه يذهب الحزن والملح ويثبت الاسنان ويقوى المعدة
ويطهر الكبد الغرة ويجلج البصر قال الشيخ كمال الدين ويستحب في خمسة مواضع اصغرا

السنن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء قال في الكفاية
وتما وقد يعني عند الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل
الوضوء وفي تحفة الفقهاء وذارافتها وانه سنة حالة المضمضة تكبيرا لا نقا و
ذكر في مبسوط شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستأن ان يمشي وهذا
ان كان له سواك والاى وان لم يكن له سواك قبل الاصبغ اى يبالغ بالاصبع قال في
المحيط قال هو في المشرب بصر بالمسح والابها سواك وروى البيهقي وغيره من حديث
انس بن مالك بن جري من السواك الاصبغ وتكبر فيه وعن عايشة ربه قلت يا رسول
الله الرجل يذهب فوه ليستأن قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواه
الطبراني ورواه يذهب فوه اى اسنانه او لجهها ولا تقم الاصبغ مقام العود عند وضوء
ومحذوف بعض الشافعية اصبع الغيرة وادب اصبع نفسه تحكرا بلا دليل وليستأن وعضا اطولا
اى مع عرض الاسنان الذي هو طول الغيرة لا الكسر خشية الحاق الضرر بالأسنة ويبد
بالجانب الايمن من اللسان باليسار ثم بالايمن من السفلى ثم باليسار ثم باليد اليمنى
ظاهرا الاسنان وباطنها واطرافها ويسل المسواك ان كان يامسا ويغسل عند استنسا
وعند الفراغ منه ومن الآداب ان يبالغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية
والمبالغة فيهما سنة كثر الظاهر انها مستحبة والمقر قد اطلق الادب على كثير من
المستحبات الا ان يكون منها ما فلا يبالغ فيها خشية الحاق الضرر بالصوم والجل
على المبالغة في الاستنشاق وحديثه لا يثبت من غيره قال قلت يا رسول الله اخبرني عن
الوضوء قال اسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون
منا بمارواه الترمذي قال حديث من صحيحه وقيل في المضمضة عليه والمبالغة المضمضة
قال بعضهم وهو شيخ الاسلام خوارقة هي الفرفة وهو يري الماء في الحلق
وقال شمس الأئمة الحلواني المبالغة في المضمضة المخرج الماء من جانب الى جانب وقال
القدر والشهيد هو كثير الماء حتى يملأ الفم والاول شهر وقال في الخلاصة حدة
المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى اس حلقه والمبالغة
في الاستنشاق جذب الماء وبانفس حق يصعد الى الحنجرة بفتح الهم والحاء وبكسرهما
وبجهرهما وكجلس قال في القاموس هو الانف والراد به هنا الخيشوم قال في
الخلاصة وحده الاستنشاق في فصل الماء الى المارز والمبالغة فيه ان يجاوز المارز
ومن الآداب ان يدخل اصبعه الخشوم في سماخ اذنيه اى يغمها عند السمع قال في
فتاوى قلعة خان لم ينقل عن اصحابنا ارخال الاصبغ في سماخ الذين وعز الى سيف
الملك ان يفعل ذلك انتهى وهو المأخوذ لحديث الربيع بن معوية بن عوف انها قالت
رايت النبي عليه السلام يتوضأ ويضع راسه قائما اقبل منه وما ابرو مد عنيه
واذنيه مرة واحدة وارسل اصبعيه في اذنيه رواه ابوداود والمختصر بالغ في الدخول

لصغرهما ومن الآداب أن يخلل أصابعه أي أصابع رجله بخضرة اليسرى ويبدى من خضرة
رجله اليمنى إلى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى إلى خضرة على الترتيب لأن البسادة
بالماء من خضرة اليمنى إلى الأصابع في اليمين والرجلين وإزالة الأذى والشفقة باليسرى
وخضرة اليسرى إلى الأصابع في اليمين والرجلين وقال المستور بن شداد رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ يبدل أصابع رجله بخضرة رءاه ابن ماجه
من الآداب أن يترك خاتمه أن كان أسفًا مائة في الاستسقاء وأن كان ضيقًا لا يدخل الماء
تحتة بلكفة في ظاهر الرقبة عن أصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه أو زعمه ليحصل الاستسقاء
ويبلغ الماء إلى كل جزء من البدن يمتلئ هكذا ذكر في الحديث واحترق بنظر الحارث بن عمار
مادري الحزن عن أبي حنيفة وأبو سليمان عن أبي يوسف ومحمد بن يحيى عن أبي بكر بن محمد
الآداب أن لا يسرف في الماء كما ينبغي أن يمتد في المناهي لا ترك الآداب بأسوة الأشرار
مكروه بل حرام وإن كان في موضع من موضع على شط أي جانب نهر جار لم يتركه
تطاولا لا يتدنس بذيئ ولا يروي عن النبي عليه السلام أنه سئل في الوضوء سرف
الهمزة للاستفهام والواو والمطرفة على مقتضى القول هكذا في الوضوء سرف وعن
عبد الله بن عمر وقال من شرب ماء صلى الله عليه وسلم تسخط عليه ويسعد وهو يتوضأ
فقال ما هذا السرف يا سعد قال في الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جارا
وضفتة النهر بالصناديق مفتوحة ومكسورة وبالماء جانب من الآداب
أن لا يقتصر في الماء بأن يقرب إلى حد الدهن ويكون التقاطع غير ظاهر بل ينبغي أن
يكون التقاطع ظاهر ليكون غسلا بيقين في كل مرة من الثلاثة من الآداب أن يعلم
أنه بعد الوضوء تأنيها للعبادة فأنه إذا هتأه في ذلك الوقت الذي هو وقت
نشأته ليسهل عليه الوضوء إذا أودعه بخلا أو ما إذا كان نشأته ولم يكن هتأه
فربما تشقق قلبه النفس عند وقته فينتبه الشيطان بسببه لك فتكون بهيمة
قطعا للطبع الشيطان من تشيط وعونا على العبادة بل عبادة متصلة ومن
الآداب أن يقول عند تمامه أي تمام الوضوء أو في خلا لآية الثانية اللهم اجعلني
من التوابين أي الكثيرين للتوبة والرجوع عن الذنوب وأما صدقني واجعلني من المتطهرين
أي المتطهرين عن قاذورات الفنون والمناصب ولو شأخها وفيه من الرفع إلى
الرفع واجعلني من عباده الصالحين الذين خصصهم بالامانة إلى ذاتك الكريم
وجعلتهم صالحين كما أمرك لا يفتن بشاهدتك في خطيئة قد تسلك مع الذين أوتيت
عليهم وفيه ترق من الخلية إلى الخلية واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا خوف
التناسر ولا هم يحزنون فاحذر التناسر وهو الذين آمنوا وكانوا يتقون الذين هم
أوليا الله وأن يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك
الأصل ممدد ثم شأ على التسبيح وهو الترتيب وهو منصور دائما بفعل الألف الغنة

فحمدك في موضع الحال أي سبج حامدين لك لأنه لولا إفاضتك بالتوفيق لم نحمدك من سبج
وعبادك أشهد أن لا إله إلا أنت وحده لا شريك له لا قبلها وكذلك جملة الأشرار
لك استغفرك اطلب منك أن تغفر لي ذنوبي وتوب إليك وأرجع إلي طاعتك عن معصيتك
هكذا رواه الفسائي في عمل اليوم والليلة وأشهد أن محمدًا عبدك ورسولك وعينه معني ما
رواه مسلم عن عبد بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله فمحت له
أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء ورواه الترمذي زاد فيه اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني من المتطهرين وقد روى الفسائي وابن السني في كتابي خوا
عمل اليوم والليلة بأسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال أئتم رسول الله صلى
الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ فسمعت يدعو يقول اللهم اغفر لي ذنوبي وقبّل
في دمي وبارك لي في رزقي فقلت يا رسول الله سمعتك تدعو هكذا وكذا قال
وهل تكن من شيء تنجز ابن السني به بآب ما يقول بين طهرا في وضوءه وأما الشيا
فأدخلته بآب ما يقول بعد فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل كذا في الأذكار ومن
الآداب أن يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة أنا أنزلناه مرة أو مرتين وثلاث
كذا أخر عن التسلي ومروى في ذلك آثارا لا بأس بها في الفضائل منها أن تمت
قوة لها في أثر الوضوء غفر الله له ذنوبه خمسين سنة ومن الآداب أن يشرب فضل
وضوءه أو بعضه قائما أو قاعدا مستقبل القبلة كذا في الخلاصة وفي المتن
من حديث أبي حنيفة قال رأيت عليا توضأ فغسل كفيه إلى أن قال ثم قام فاخذ فضل
وضوءه فشربه وهو قائم ثم قال أحببت أن أرى كيف كان ظهور رسول الله عليه السلام
ويقول عقب شربه اللهم اشفني بشفايك وداو بديك وأعصني أي واحفظني
من الوهل بفتح الواو والهاء مصدر وهل كسر الهاء إذا ضعف أو عجز عطفها
على عامر والأوجاع كذلك لأن كل مرض ضعف وكل وجع مرض ولا عكس فيها ويكره
الشرب قائما إلا هذا أي شرب فضل الوضوء وشرب ماء زمزم لما في الصحيحين عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال سقيت النبي عليه السلام من زمزم فشربه وهو قائم وأما كراهيته
قائما فيما عدا هذين فلما روى مسلم عن انس عن النبي عليه السلام أنه نهى عن الشرب
قائما قال قتادة فقلنا لا نشرب الاكل فقال ذلك شرا فنهى عن شرب ماء زمزم
وهو قائم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب أحدكم قائما فمن شرب
فليسق وأجمع العلماء على أن هذه الكراهية تنزيهية لأنها لا مطلق إلا من يمتنع
وفي الفتاوى المتأينة ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ما شيا وخضر للسنا و
انتوى وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في غير ما تقدم أيضا وكذا الأكل عن امر
ثابت كبشمة بنت ثابت أخت حسان بن ثابت قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن ترك الاستقبال وقت الاستنجاء أو دوماً المتعدي استقبالها وقت البول والغسل
 فانه مكروه كراهة مخيرة سواء كان في القنطرة أو في البناء أو في الأطلاق النجسة قوله
 عليه السلام إذا نيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستلم بها ولكن شرفها
 أو غلبها رواه الستة من حديث أبي أيوب الأنصاري وقوله عليه السلام في حديث أبي
 هريرة إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستلم بها رواه مسلم
 وعن سليمان بن نارة سئل الله عليه السلام إذا استقبل القبلة لغائط ولا يبول رواه
 مسلم وعن أبي حنيفة في الاستدبار لم يثبت بن عمر رضي الله عنهما على بيت حفصة
 رضي الله عنها سئل الله تعالى عليه وسلم على حاجته مستقبلاً الشام مستقبلاً الكعبة
 مستقبلاً عليه والصحيح هو الأول لأنه إذا فرض قوله عليه السلام وقوله رجع القعلات
 الفعل محتمل الخاص والمحذور غير ذلك وكذلك إذا فرض المحرم والمباح رجع المحرم
 فيطرأ من قال بحمل البنية لحديث بن عمر رضي الله عنهما أن النوفيق والحمل على الحال إنما يحد
 إليه عند تساوي الدليلين ولا استواء بين القول والفعل ولا بين المحرم والمباح ولذا
 قال أبو أيوب فعدنا الشام فوجدنا من خيف قد بنيت قبل القبلة فتخوف منها ونستغفر
 الله تعالى فأتبع الاغواف عنها في البنية بالاستغفار ولو نسي قبله مستقبلاً استحب
 له أن يخفف قدر ما يمكنه أخرج الطبراني في تهذيبه الآثار عن عمر بن عبد الله بن
 الحارث عن أبيه عن جده قال قال رسول الله عليه السلام من جلس ببول فبأه القبلة
 فذكر فخوف عنها اجلا لا لها لم يفر من مجلسه حتى يفصله وكأنه إنما لم يجبل الله
 وقع معقوب عنه المشهور وهو فعل واحد كما يكره للبالغ ذلك يكره له أن يمسك
 القنطرة بخونها وقالوا يكره أن يعتد جلوسه في النور وغيره إلى القبلة أو المصحف
 أو بينا الفقه الآن يكون على مكان مرتفع على المحاذة وكذا يكره أن يستقبل بالبول
 أو الغائط الشمس أو القمر أو النجوم أو آيات الله تعالى وأن يستقبل
 البول بالبول لا يرجع عليه الرشا شر ولا يكشف عورته عند أحداً فكشفها
 حرام والاستنجاء بالماء أفضل أن أمكنه الاستنجاء به من غير كشف عند أحداً
 كما يمكنه الاستنجاء بالتراب من غير كشف يكتفي بالاستنجاء بالاجار أو يوجب عليه أن
 يكتفي بالاجار في الاستنجاء ولا يكشف عورته عند أحد ولا يفتيل بقوله أن لم
 تكن النجاسة أكثر من قدر الدرهم لا ينبغي أن يجعل مفهومه وهو أنها إن كانت أكثر
 من قدر الدرهم يجوز الكشف لا يجوز الكشف عند أحد أصلاً لأنه حرام بعدته به في
 ترك طهارة النجاسة إذا لم يمكنه أن التها من غير كشف قال البراء ومن لا يجد سبيحة
 تركه في الاستنجاء ولو على شط من لوان التهور رجع على الأمر حتى استقر على النية لا سيما
 ولم يفتقر الأمر التكرار وقال قاضي خان قال من كشف العورة للاستنجاء فاستن
 أن لا يستنجي بيده اليمنى لقوله عليه السلام أنا شرب أحكمهم فلا يفتنفس في الماء

الختان هذا على عادتهم من اختان النشا وهو منسوب واما قوله عليه السلام اما الماء
من الماء فمستفوع بالاجماع والطلاق الوجوبية الحديثة يشتمل الرجل والمرأة واما
وجوبه على المفعول به في الذكر فبالتقيد بغيره والظاهر مقتضيه ابراج على الرجل في
القبلة في ايجاب الحد احتياطاً للدرء الحدوهنا الاحتياط في ايجاب الغسل فاختلاف احتياط
في الموضوعين اما لو اوجع في البهيمية والميتة والصغيرة التي لا يجمع مثلها وهي بنت
سنة مطلقاً وبنت سبع او ثمان اذ لم تكن عبلة فلا يجزى عليه الغسل ما لم ينزل الغسل
الشهوة وذكر في الاسبيحاني في الابلاج في الصغيرة التي لا يجمع مثلها يجب
الغسل ولعل كراهه ما اذا كانت بنت سبع او ثمان كانت عبلة فتجوز لا في المشتبهات
التي يجمع مثلها هو بنت التسع والقصير وما دونها غير مشتبهات الا انها اذا كانت بنت
سبع او ثمان فهي عبلة فتجوز الحد الشهوة والاحتياط وجوب الغسل وهو الاصح
اما فيما دونها فالاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة البتطين او النخيل وما لجة اليد
وكذا يوجب الاغتسال الحيز وهو مخرج من جحر بالغة سليمة والماء لا ينقطع الحيز
فهو شرط وجوب الغسل عند ارادة ما لا يحل الآفة لاداء الدم وقيل هو من الدم
بشرط الانقطاع والاصح حتى قالوا الى السليمة وهي ما يضر ثم طهرت بحجبه عليها الغسل
ولو انقطع ثم اسلمت لا يجزى لان الانقطاع ليس صفة باقية فلم يوجد شرط الوجوب
التكليف بخلاف ما اذا حدثت او اجنبية ثم اسلمت بحجبه عليها الغسل والفتن لا في
الحدث والحجامة صفتان باقية في التكليف بعد الاسلام فلم يتحقق للفرق بين
الحيز وبين الحدث والحجامة بل بين الانقطاع وبينها وكذا يوجب الاغتسال المتنا
وهو مخرج من الرحم عقيب الولادة وهذا ايضا انها لو ولدت ولم تنزل ما لا تكون
نفساً ولا يجزى عليها الغسل وهو قول ابو يوسف لانه تفوت بالنفاس ولم يوجد الا
ان عند ابراهيم حجب احتياطاً لان الولادة لا تحل غائبا عن دم ولو قليلاً وفي مثله ينام
الستبد مقام المستبدية وجوب الغسل المستقلة ونحوها عند انقطاع الحيز والنفا
ثابت بالاجماع وبإشارة النص على قرينة يظهر بالتشديد في الحيز ودلالته في
النفا من صنف من صنف من ماله فوجد على قرينة او ثمانية بللا وهو في الحال
انه يتكلم الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه لانه اما ان يتكلم الاحتلام ولا على كل
من التعللين اما ان يتيقن كونه ميتاً او كونه مذنباً او شك في ذلك الاحتلام ان يتيقن
انه ميت او انه مذنب او شك فيه فلم يتيقن انه ميت او مذنب فليس الغسل في الحال الا ان الشك اجماعاً
لان الاحتلام سبب جميع المنع فيجوز عليه وان يتيقن انه مذنب لان المنع يوجب الهوا و
حجامة البدن فيفسر كالمذنب اما ان لم يتكلم الاحتلام ويقتضيه انه ميت او شك هل
هو مني او مذنب وكذلك يجب عليه الغسل في هاتين الحالتين ايضا اجماعاً للاحتياط
وان يتيقن انه مذنب فلا يغسل عليه في هذه الحالة عند ابراهيم ان لم يتكلم الاحتلام

وبه اخذ طهين ابراهيم ابوالكثير وهو قيس وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم من
الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكذا من ذكرا لا يتكلمها الراي فلا يبعد انه احتلم
ومثله في الغسل والمقصود من قول ابو يوسف انه ميت عليه فيوهما رآته
مجمع عليه على ان الفتوى على قوله ما وان استيقظ فوجد في احليله بللا لا يدري
اقتضاه هوام مذنب ولم يتكلم حكماً انظر ان كان ذكره منشراً قبل النوم فلا يغسل عليه
لان الانقطاع سبب جميع المنع فيجوز عليه وان كان ذكره قبل النوم ساكناً فعليه
الغسل للاحتياط المذكورة في الخلافة هذا الذي ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيما
اذا كان الذكر منشراً انما هو اذ نام قائماً او قاعداً لعدم الاستغراق في النوم عادة
فلم يما وض سببية الانتشار سبباً من فحش على انه هو السبب اما بتسبب عنه المذنب
اما اذا نام مضطجاً والاضطجاع سبب للاستغراق والاستغراق في النوم الذي هو
سبب الاحتلام او يتيقن انه اي البطل الموجود في فعلية الغسل ايضا اما في بعض الحالتين
فظاهرها اما في الاضطجاع فلا تارة عارض الانتشار في التسبب فيحكم بسببية الاحتلام
وان البطل متى رقا احتياطاً وهذا التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس
الائمة الحلواني في هذه مسئلة تكثرت قوتها والناس عنها غافلون وهي قوله تعالى
في وجوب الغسل ان يتيقن انه مذنب ولم يتكلم الاحتلام لان النوم كما هو معلوم غفلة يشك
تقع فيه اشياء ولا يشعر بها فينتزح كونه البطل مذنباً لا يكاد يمكن الا باعتبار صورته ودرجة
وتلك الصورة كثيرة اما تكون المنع بسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة
والرقة الاطلاط والفضلات بسبب فعل الحارة والهوى فوجوب الغسل هو الوجه
وقام وجوبه بالاجماع على المفعول به في الذكر مع انه ليس غائبا في كونه سبباً لان الاحتلام
الاحتياط كقولنا في شيء وهو ان المنع اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لا
يقدر في نفسه في اوجه عن ذكر الذكر ايضا فكون البطل الميسر في رأس الذكر دليل ظاهر
انه ليس بميت سبباً والنوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فاجاب
الغسل في الصورة المذكورة مشكلاً بخلاف وجود البطل على الفخذ ونحوه لان الغالب
انه متى خرج بدق وان لم يشعر به على ما قرناه وان احتلم ولم يخرج منه شيء اي تذكر الاحتلام
ولم ير بللا لا يغسل عليه اجماعاً وفي رواية اخرى انه من حديث عائشة رضي قامت
سئل رسول الله عليه السلام عن الرجل يجد بللاً ولم يتكلم احتلاماً قال يغتسل وعن الرجل
يرى انه قد احتلم ولا يجد بللاً قال لا يغسل عليه قال انما تسلم على المرأة ترى ذلك يغسل
قال نعم ان النشا شقايق الرجال فلذا قال وكذا المرأة اي ان احتلم ولم يخرج منها شيء
ولا يغسل عليها ولما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال سئل عن رجل رأى امرأة قد اغتسلت
في ماء فخرج من الخوض فغسل على الماء من غسل اذا احتلمت قال نعم وان الماء وفي رواية
قاضي خان الماء اذا احتلمت ولم يخرج منها شيء من عنقه او جوفه او ماله يخرج المنع

من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الأحوال كلها وبه اختلفت المذاهب والجمهور
اشترطوا الحائض في الغسل في الماء في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل
لا يلزم من خروج المني وكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الالبتين
فيجب الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج انتهى وقال محمد عليها الغسل احتياطا
قال في التختين لا يمانها الا يكون افضا كالرجل وانما ينزل من صدرها وبه يفتي بعض
المشايخ كصاحب التختين هو بنها الذين المني في مناجيا الهادة كما تقدم عنه في
التختين قال الشيخ كمال الدين بن النعمان بعد غسله كالمختنيس فهذا التعليل فينبذات
الماء بعد الخروج في قوله ولم يخرج انها لم تخرج فخرج فعلى هذا الوجه وجوب الغسل
الماء من رأت في حديثهم سليمان رأت العمل لا رؤية البصر فانها لو رأت الانزال واستيقظت
من فورها وحسب بغيرها البطل ثم نامت فما استيقظت حتى جفت فلم تر بعينها شيئا
لا يصح القول بان الغسل عليها مع انه لا رؤية بصر بل رؤية على انتهى قوله هذا لا يفيد
كونه الوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلف فيها هي ما اذا احتلمت ووجدت
لذة الانزال ولم تزل ولم يخرج منها المني فان ظاهر الرواية انها لا يجب عليها الغسل
وبه اخذ الجمهور في وقال في الخلاصة وهو الصحيح حديثهم سليمان سواء كانت الرؤية
بمن البصر وبمن العمل فانها لم تزل الماء بعينها ولا علمت بوجه اللهمة الا ان ادعى ان
الحار بن رأت في الحبل ولكن لا دليل على ذلك فلا يقبل منه وذكر المحقق عن محمد انها
يجب عليها الغسل وبه اخذ صاحب التختين معكلا بما تقدم وهو ليس بقوى اذا اشتر
في نزول ما فيها من صدرها غير اذ في وجوب الغسل فان وجوب الغسل في الاحتلام
متعلق بخروج المني من الفرج الداخل كما نقل في حق الرجل بخروجه من دأس الذكر
فكما ان الرجل لو اغسل منته عن الصلابة والدفق والشهوة لا يجب عليه الغسل لما
لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير كذلك المرأة اذا اغسل منته عن صدرها لم يخرج
الى ما يلحقه حكم التطهير لا يجب عليها الغسل على ان في مسئلتنا لم يعمل انفضاضا منته
عن صدرها وانما حصل ذلك في النوم واكثر ما يرى في النوم لا الحقول فكيف يجب عليها
الغسل نعم قال بعض من لو كانت مستلقية وقت الاحتلام يجب عليها الغسل لاحتمال
الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطا وهو غير بعيد الا ان من حديثنا انما اذا لم
ينزل فقابل سبيلنا يلزم ما عدا الخرج ان لم يكن الفرج في صدره عدا العود ان
كان في صدره فليست له ولو جامع او احتلم اغسل قبل ان يركب ويأمن فخرج منه بنية
المني وجب عليه الغسل ثانيا عند ان جفت في حنفية في حمله خلافا لابي يوسف وقد قناه
ولو افاق المستكران فوجد منته فغسل الغسل كما في النائم وان وجد منته فلا يغسل
عليه بالاتفاق وكذا المني عليه والفرق على قولنا بين النائم وبين المستكران في المني
عليه ان المني الذي لا يملكه من سببه قد ظهر سببه المني في النوم وهو الاحتلام

تذكر اوله لان النوم مظنة الاحتلام فيقال عليه بخلاف المستكران والاحتلام وان استيقظ
الرجل والماء فوجد منته على الفرج والاحتلام كالمختنيس في احتلام الرجل
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وجب عليها الغسل احتياطا لاحتمال وجوده
من كل منهما وقال بعضهم ان كان المني طويلا فغسل الرجل لان منته ينفذ في طويلا وان
كان مقورا فغسل المرأة لان منته يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال لا يمتلئ ان يكون
الرجل وقت الانزال متكيا او ليس الذكر متكيا فيقع منته في بقعة واحدة وان بقعة في
الماء بسببه من وعرضه ونحوه عليه في التعليل قال بعضهم ان كان ابيض غليظا فغسل
الرجل وان كان اصفر رقيقا فغسل المرأة ويقال عليه ذلك بخلاف باخلاف المزاج و
الاغذية فلا عبرة به والاحتياط هو الاول وان كان الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما
وهو قوله عليه السلام في حديثهم سليمان انما ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق
اصفر متفق عليه فذلك باعتبار الغالب وعده العارض **فروع** قاله حتى يأتي في المني
مرا او اجد لذة الوقاع انفقوا انه لا يغسل عليها ولا ينجس انه مقيد بما اذا لم تنزل لغات
انزل وجب الغسل لانه كالاحتلام جوهه فغسل في الفرج وصل المني الى رحمها لا يغسل
عليها لفقد الابلاج والانزال فان جبلت منه وجب الغسل لانه دليل الانزال وقطعه
فايدة في عارة ما صلت بعد ذلك الجماع الى ان اغسلت بسببه كذا قالوا ولا شك
انه يفتي على وجوب الغسل عليها بحج انفضاض منته الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو
ظاهر الرواية قال في التانار خانية وفي ظاهر الرواية يشترط الخرج من الفرج الداخل الى
الفرج الخارج لوجوب الغسل حتى لو انفضاض منته عن مكانه ولم يخرج عن الفرج الداخل
الى الفرج الخارج لا يغسل عليها وفي التانار وهو الاصح انتهى اغسلت ثم خرج منها من
الزوج لا يلزمها اعادة الغسل لانه بمنزلة حمل الحملته به فخرج رجل احتلم وعالج كفته
فلما انفضاض المني عن الصلابة شدد ذكره وصلى من غير غسل تحت لفتق وجوب الغسل بالجماع
ايضا كما تقدم صبي بن عشر جامع امرته الثالثة عليها الغسل لوجوده ما اذا الحشفة
بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الكلام لا فدام الخطاب الا انه يورثه فخلقا كما يورثه
بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة تشبه في الجواب على العكس
وذكر حتى لا يشتهى بمنزلة الاصبغ وفي وجوب الغسل بارخال الاصبغ في اللب والقبيل
خلاف الاول ان يجنب القبيل اذا قصد الاستمتاع لعظيمة الشهوة لان الشهوة فيها
غالبه فيقام السبب مقام السبب وهو الانزال والقبيل لانه على هذا ذكر غير الاصح
وذكر الميت وما يصنع من خشية غيره بالخروج منه متى ان كان ذكره منته فغسل الغسل
لوجود الشهوة والا فلا يغسلها رجل في نومته انه جامع فانته ولم يركب الا
ثم بعد ساعة خرج منه مذى لا يجب الغسل وان خرج منه وجب ان احتلم الصبي والفتية
الاختلام الذي به البلوغ وانزلا على وجه الدفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب

افانوجه عقيب الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حاضت الحيض الذوبه البلوغ
 وقال بعضهم يجب الحيض قال قاض خان والحوط وجوب الفسل في الفسل وكلها و
 الله سبحانه اعلم **واما فريض الفسل** فالمضمضة والاستنشاق وغسل شئ من البدن
 اي باقيه فان تحمل المضمضة والاستنشاق من جملة البدن فليس الشئ بمعنى الجمع كما
 تقدم كثير من الناس وعندهم ذلك والشا في المضمضة والاستنشاق سنة فيه
 كما في الوضوء كما قوله تعالى وان كنت من جنبا فاطهروا فانه امر بطله جميع البدن الا ان
 ما نذر ايضا الماء اليه حقيقة او كمال الحج خارج بخلاف الوضوء لان المأمور به
 فيه غسل الوجه والوجهة فيها منعدمة وعدها من الفطر في الحديث لا ينوي الوجه
 لان الفطر يستعمل بمعنى الذي وعدها مع ما هو سنة اتفاقا لا يبين شيئها لان
 القرآن في النظم لا يوجب الفسل في الحكم على ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء وقد يكون
 واجبا اتفاقا وفي بعض الروايات الحنا وهو واجب عند الشافعي فلا ممانعة في الحديث
 لدليلنا فسل وايضا الماء الى انابت الشعر فضر وان كثر في ولو كان الشعر كثيرا
 بالاجماع وكذا يغرض ايضا الماء الى انشاء اللحية وانشاء الشعر من الرأس والبدن
 حتى لو كان الشعر متلبدا ولم يصل الماء الى انشاءه لا يجوز الفسل لما في الآية من صيغة
 المباعدة والتكلف والماء في الاغتسال كالرجل في وجوب تجميع جميع الشعر والبشرة
 ولكن الشعر المسترسل اي النازل من ذواتها جميع ذواته وهي الخصلة من الشعر
 غسله موضع اي ساقط عنها في الفسل اذا بلغ الماء الصغر شعرها لما في مسلم وغيره
 من حديث ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امره ان يغسل راسي فافقنه في غسل
 الجنابة فقال لا انا كفيلك ان تحني على اسك ثلث حثيات ثم تعفين عليك المانعة من
 وفي روايه افا فقنه للحيض والجنابة قال لا وفي مسلم انه بلغ عايشة رضي الله عنها
 الله بن عمر بن الخطاب كان يامر النساء اذا اغسلن ان يغفرن رؤسهن فقال يا عبيد الله
 عروا من النساء اذا اغسلن ان يغفرن رؤسهن فلا يامرهن ان يغفرن رؤسهن فلو كانت
 اغسلن انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحدا وما ازيد ان افزع على
 راسي ثلث افراغات فلا يقال ان هذا ممانع لكنا بل انما نفعلوه في كتابنا غسل البدن
 والشعر ليس من قبل متصل به نظر الى اصوله فلو انما بمقتضى انشاء في حق الرجال في بعض
 الانفساء في حق النساء فعلا للحج اذا لم يكن حلقه ولا نواضع الفروة ففقت من
 الآية كذا داخل الصنيتين فيمنع بالحدس ايضا للحج ولا يجب كذا فيهما وفي صلاة البيت
 الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين في مبسوطا يكون وجوب ايضا الماء
 الى شئ مما يصيرها اختلافا المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح وكذا
 صححه غيره وهو الوجه المختار المذكور في الحديث والحج وهذا اذا كانت مضطرة فان
 كانت مضطرة يغتسل عليها ايضا الماء الى انشاءها لعدم الحج ثم سقط غسل المسترسل

اذا بلغ الماء الصغر الشعر فما هو في حق الماء بخلاف الرجل لانه لا ضرورة في حقه لا مكان
 الحلق كذا ذكره اي هذا الحكم وهو الفرق بين الرجل والماء في وجوب بغض الضيفه وعده
 في غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا مضى شعره كما يفعل العلوي يوت اي
 المنسبون الى علي بن ابي طالب في بعضه ويخصه بمن كان من غير فاطمة رضي الله عنها
 والاتراك جمع ترك بضم التاء اسم جندس كالعرب وناهل يجيب ايضا الماء الى انشاء
 الشعر ام لا عن ابي حنيفة وروايتان نظر الى الفادة والى عدم الضرورة وذكر الصلح
 الشهيد انا والشافعي ايضا الماء الى انشاء الشعر في حقه لعدم الضرورة و
 للاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يغتسل ايضا الماء الى المسترسل و
 لم يذكر غير ذلك فكان هو الصحيح على مقتضى المباعدة في الآية مع عدم الضرورة المختص
 في حقه وقوله ما في التشنج عن علي رضي الله عنه في الاستلام قال من ترك موضع
 شعر من الجنابة لم يغسل فاعلم به كذا وكذا من التمار قال علي فمن شدة عادته في
 اي شعر نسي فلا ترك بل حلقه مخافة ان لا يصيبه الماء امره اغسلت هل
 تكلف في ايضا الماء الى ثقب القرب ام لا والقرب بضم القاف واسكان الراء ما يعلق
 في شئ من الاذن قال اي محمد في الاصل وهذا اذا مضى المحيط يذكره قال ومراده ذلك
 تكلف فيه اي ايضا الماء الى ثقب القرب كما تكلف في شئ من الخاتم ان كان صنيفا
 والمعتبر في غلبة الظن بالوصول ان يغلب على ظنها ان الماء لا يدخله لا بتكلف تكلف
 وان غلبت عليه لا بتكلف سواء كان القرب فيه ام لا وان انقم الثقب بعد نزع القرب
 وما يحال ان امر عليه الماء يدخله وان يغسل الا فلا بد من امره ولا بتكلف غير الامرار
 من رخال عود ونحوه فان الحج مدفوع وانما وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب
 والا فلا فرق بينها وبين الرجل وكذا في قوله امره اغسلت وقد كان انشاء في سنة
 اظفارها عجيب قد جفاته كمن غسلها وكذا الوضوء لا فرق بين الماء والرجل لان
 في الجنين لوجهه وملاية تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز الفسل لانه لا يمنع والآن
 اظهر ولو بقي الدن والموسخ في الاظفار جاز الفسل والوضوء لتوكده من البدن
 ليستوي فيه اي في الحكم المذكور المذكور في ساكن المدينة والقوى اي ساكن القرية
 لما قلنا وقال بعضهم يجوز الفسل للقوى لانهم من الزاوية الطين فينفذ الماء
 ولا يجوز للمدني لانه من العود فلا ينفذ الماء والاول هو الصحيح قاله الدبرستي قال
 الصغار يجب الايض الى ما تحتها ان طال الظفر وهو حزن الا قلت اذ لم تحت
 اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجفلة قال بعضهم يجوز غسله قال قاض خا
 لانه خلق وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح لانه حكم الظاهر حتى ان البول اذا
 اليه انفق الوضوء والمشي اذا خرج اليه وجب الفسل بالاجماع وكذا صححه النزيلوني
 شرح الكنف قال في التوازن لا يجزئه تركه اي تركه داخل الماء داخل القلفة قال

الشيخ كما لا ينبغي من الماء الاصح الاول لا يكون خلفه اقل الحج غير مسلم وكونه خلفه
لا اثر له فانما في هو الاصح للامر بالنظر وان خرج بوله حتى صفا في قلته فعليه الوضوء
بالاجماع وان لم يدرى ولو لم يظهر الى خارج القلفة كذا في خلاصته وفنا وقاضيا
وغيره خارجا غسل وبقى بين اسنانه طعام من خبز وغيره قال بعضهم ان كان ذائبا
على قدر الحقيقة لا يجوز غسله وان كان قد انقضت او اقل يجوز بناء على فساد الصوم
بالاول فكان الغم بالنظر اليه حكم الظاهر وهذا الثاني على ما ذكره في خزائن الاكمل ان
المغسل للصوم ما ينيد على مقدار الحقيقة وقد انقضت عذوقا كان له بالنظر اليه حكم
الباطن قال في الخلاصته ان كان كثيرا يستبين للنظر كما في سقوط السن مجليا بماء
الماء وان كان قليلا كان عفوفا ان كان في طواعة فبقية فيها شيء يجب ايضا الماء اليه
وفي فتاوى باب النوى ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل
من الجنابة جاز لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا فانما جاز خلاصته وبه يفتي
وقال بعضهم ان كان صليبا مضوا مضفا متأكدا بحيث دخلت اجزائه وضار له
لزوجته وعلاكة كالبحر لا يجوز غسله قل وكثر هو الاصح لاعتناع نفوذ الماء مع
عدم الضرورة والحج بخلاف الصوم فان في التز عن بقاءه في الاسنان وسبقه
الى الخلق مع التيقن جاز لا حرج في ازالته في الغسل فافترقا على ان الاكثرين على
ان قد انقضت مقسدا للصوم والعفو ما دونه وقد كن في المحيط ان كان على ظاهره بدنه
جلده سلكا وخبر موضع قد جف وغسل وتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته كثر
وكذا الذين اليابس لانهم لا يجدون في الغسل للبدن جميع هذه الاشياء مع اتصالها
وقال في الاخيرة في مسألة الجنابة وخلطتها واختصبت به وبقى من جرمه على يده
والطين والذرر اذا بقيا على البدن يجزى وضوءهم للضرورة ولا ان الماء ينفذه
لتخلله وعدم لزوم جفته وصلابته وعليه الفتوى والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء
وصوله الى البدن اذا كان بمرجله شفا وجعل فيه الشحم والمهمل ان كان لا يضر
ايضا الماء لا يجوز غسله وضوءه وان كان يضره يجزى اذا مر الماء على ظاهره ذلك
وايضا الماء الى داخل الشرة فضرر لاية وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض
لا يوضع من جملة البدن فان لم يدرى ولو لم يكن عليه علم وضوء الاستنجاء يستنجى
حقيقة لان فيه نجاسة حكمية وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع من اليدين والرجلين
في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضمة لا يدخلها الماء بلا تحليل غير
مفتوحه بحيث يدخلها الماء بلا كلفة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو في التحليل سنة
وقد تقدم وكذا انقاء البشرة اي غسلها باسالة الماء عليها وبشرتها ظاهر الجلد
وبل الشعر فرض ايضا الصيغة التكليفية في الآية ولم يقل عليه السلام الا قبل الشعر
انقر البشرة ولم يقل عليه السلام ان تحت كل شعرة جنابة والجمع حديث واحد

ابو اود من واية الى ههنا لكنه ضعيف الية كافية في الاستدلال على بطلان
بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدره اس
الاية لوجوب استنجاء جميع البدن فشرى الماء يقوم مقام المضمضة ان كان لا على وجه
الاستنجاء بل على وجه التيمم والافلا في واقفان التام في لا يخرج عن الجنابة بالشرب سواء
شرب على وجه السنة او على غير وجه السنة فالجواب في الخلاصة وهذا الوجه ولو تركها
الاستنشاق او اجتمع من اي موضع كان في البدن ناسيا فغسل يده تذكرا ذلك يتمضمض او
يستنشق او يغسل الكف ويغسل ما صلى ان كان غرضه التيمم وتيمم وان كان غرضه الاغسل
مستحب شرعي وسنة **الفصل في** ان يقام الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استنشاق
مسح الرأس هو الصحيح وظاهر الرواية لا يحار وفي الحديث لا يمسح راسه الا يغسل الرجلين
فانه يوتره ان كان قائما في مستنقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلهما بعد ذلك
اما الوقوف على حجر او على عرجة لا يحتاج الى غسلهما مرة اخرى فلا يوتره غسل فكا كذا في
الهداية وغيرها وان قيل النجاسة الحقيقية كالمني وكذا غيره ان كانت اي اوجبت
على بدنه نجاسته ثم يصب الماء على راسه وسائر جسده ثلثا لما في الصحيحين من حديث
عباس قال قالت عيمونة رضى الله عنها النبي عليه السلام غسل افسرته بشي فغسلت يديه فغسلها
ثم اوخل يمينه في الاناء فانزع يده على فرجه ثم غسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فركها
وكذا شديدا ثم غسلها فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم افزع على راسه
ثلث حشيا ثم املا كفيه ثم غسل سائر جسده ثم شق فغسل قدميه ففنا ولته ثوبا فلم ياحذ
فانطلق وهو يفيض بده ثم كثر القيل قال شمس الائمة الحاراني يفيض على منكبيه الايمن ثلثا
ثم الايسر ثلثا ثم على راسه وسائر جسده وقيل يديه بالايمن ثم باليسر ثلثا باليسر وقيل
بيده بالرأس ثم بالايمن ثم باليسر هو ظاهر المتن والهداية وغيرها وظاهر الحديث فينبغي
التوبيل عليه ولو انقضت ما جاز ان يكتف بالوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا
فلا يتم حتى غز ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجليه ان كان قيامه في مستنقع
الماء كما تقدم والحديث محمول عليه ومن سنة الغسل ان لا يشر في الماء وان لا يغتر
كما تقدم في الوضوء وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت عودته مكشوفة
وان كان غتره فلا بأس وان يدلك كل اعضائه مباقة في النظرة في المرة الاولى
ليقع الماء بالبدن في المراتب الاخرين قال ذلك في الغسل سنة وليس هو واجبا في
رواية عن ابي بصير عن صفية الطهراني فيه بخلاف الوضوء فانه يلفظ الغسل
وافي الغسل موضع لا يراه احد لاحتمال بدء العودة لها الاغتسال او لا يغسل
يعلم من رواية ان النبي عليه السلام قال ان الله يحب المجتهد في الغسل فاما الغسل
احكم فليست عودته رواه ابو داود وفي الغنية عليه الغسل وهذا امر جاز لا
يدعه وان راى ونجاسته ما هو استروا له نوع آخر يعني ان كانت بين الرجل والمرأة

بين النفس كالرجل بين الرجل ذكره ابن وهب في نظم بشاره غسل على شخص وما شام
سترقيا في في القوم لا يتأخروا ليس كالاستنجاء والفرق ظاهر في امرأة بين الرجل
نوع خزانة هي فان لا يدعوا زارة ويقول الآخر ما تم ستره رؤية ما سوا العورة
فلا كلام وان اريد العورة كما قال البرازي كشف زاره في الحمام لغسله وعصه لا يات
لصدمه مكان تطهير بدنه والتم على الناظر فينسى مسك لان ترك المنهى مقته على فعل
الماور كما انقته والمسل خلفه وهو النيم فلا يجوز كشف العورة عند من لا يجوز نظره
اليها لاجله لذات البرازي عقيب تلك المسئلة عن الاستنجاء قال الاخي انه اراد
الكشف في الموضع المعد لذلك مطلقا قال البرازي وهو الحق بل ذكره جواز الكشف
في الخلوة في القنية اختلافا فقال الجدي في بيت الحمام الصغير لمصر زاره ~~الاستنجاء~~
يا تم وقيل يجوز في المدة اليسيرة وقيل لا باس به وقيل يجوز ان يجرد ~~الرجل~~
تجرد وجهه للجماع ايضا اذا كانت اليد صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة وبالمجمل
فلا ضرورة في كشف العورة للمسل عند من لا يجوز نظره اليها لان خلطنا بخلاف الخلق
ويحويه ويستحب ان لا يتكلم بكلام فظ كلام الناس او غيره اما كلام الله فمما انفرد
في الوضوء واما غيره من الذكر والدعاء فلا في مصتبا الماء المستول ومحل الارضاد و
الاقدام ويستحب ان يمسح ببله بمديل بعد غسل الارض عاينه قاله كان النبي عليه
السلام خرقه ليستكشف بها بعد الوضوء رواه الترمذي وهو صحيح وكذا يجوز العمل
بالضعيف في الفضائل وان يغسل رجليه بعد التمسك قبل مسامحة الى الاستبراء
يصلح بسجدة لا تقدر في الوضوء لان فيه الوضوء زيادة واما النية فليست بشرط في
الوضوء والاغتسل عندنا حتى ان الجنبا في النفس في الماء الجاري وفي الحوض الكبير
للقدر قلة بالكبير لان الصغير يتا في فيه الخلا في الذي سبيلة البشر على ما في انشاء الله
كما اقام في المطر الشديد ونقص واستشفح يخرج من الجنابة خلافا للائمة
الثلاثة استلوا بقوله عليه السلام اما الاعمال بالنيات الحديثة متفق عليه وهو حديث
مشهور وتقدم اما صحة الاعمال فيفيد انما لانية فيه من الاعمال لا صحة لروايتها
رحم الله اجابوا بان تقليد حكم الاعمال والحكمة متفق الود ينوي وهو الصحة واخرى
وهو الثواب قالوا الثواب بالاجماع فلا ينبغي الصحة مودة بناء على ان الحكم من قبل
المشترك ولا عموم المشترك او مقتضى ولا عموم ايضا فامر عليهم منع كون الحكم
مشتركا او مقتضى بل هو من المتواطئ المستتب بالطلاق فيشمل ما تحته ينوي او لا ينوي
فاحتاجوا الى التمكن في التفتي عنه وايضا امر بان هذا هو الدليل على اشتراط
النية في كل العبادات وقد وقعهم على اشتراطها فيها وانها لا صحة لها بدون النية
فقد قدر الصحة فيها فقالوا ان المقدر هو الثواب الا ان كان المقصود منه هو الثواب
فقط كالعبادات المحضة اذا قامت الثواب فيه فلا صحة لفعله لغير ما هو المقصود بخلاف

الوضوء فان له جهتين جهة كون عبادة ومن هذه الحقيقة لا بد من النية وجهة كون شرط
للصلوة كطهارة الثوب ونحوها ومن هذه الحقيقة لا يفتن في النية لان كون شرطها
لا يشترط فيه كون عبادة ان الصلوة موقوفة على وجوده لا على كون عبادة فالخوات
النزاع وطريق الاستدلال بالحديث فقلنا انه يدل على عدم صحة العبادات بدون النية
بالانفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونهما بالانفاق وذلك انه لا يجوز ان يراد من
الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية بدون النية ولا ان يراد
الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لهذه توقف صحة المعاملات على النية
بالانفاق فنقتل ان يراد العبادات او متعلق الثواب والعقاب وحينئذ فانما النزاع
الحقيقي في ان الطهارة الحكمة هل هي عبادة ليس غير او هي من جملة الاعمال العادية
الطبيعية التي تخف حشا فان وجد فيها نية القربة كانت عبادة بنا عليها والآخر
فلا مع تحققها كما في سائر الحركات والتسكنا والافعال والتروك التي لها تحققت
الجود حشا فان نوى بها قربة اثبت عليها او مصيئة استحق العقاب عليها والآلات
ولا استحقاق عقاب ففالمعنى عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكم الشرع لله تعالى غير
معتول المعنى لان محل النفس طاهر حقيقة ليس عليه شيء يقتضي العقل والعبادة غسل
فكان اجار غسله استمينا واغضنا وقلنا بل نفس غسل البدن وبعضه في ذاته من
الافعال التي تقتضيها الطبيعة عادة فانه نظافة ونحوه كلبس الثوب ونحوه واجابته وبعض
الاحوال لا يخرج عن هذه الحقيقة كاجار اخذ النية وهو ستر العورة في بعض الاحوال
فكما ان لبس الثوب ستر العورة ان نوى به القربة يكون عبادة وان لم ينو به القربة
فالصلوة به محض لوجوده حقيقة والشرط توابع انما يراد وجودها مطلقا لا وجودها
فصدا فكذا الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة امر يقتضيه العقل بخلاف الوضوء
لان العقل والعادة ليست في كشف العورة ولا يستغنى تركه غسل موضع نظيف لانقول
لو كان منصرفا في بديعة مظلمة او في مكان خال تماما من عجم احد العقل والاعمال
لا يستغنى الكشف مع ان الستر في الصلوة لانها لا اتفاق في هذه الحالة مع ان النية
ليست شرطا اذ ان ايضا بالاجماع فان قيل في آية الوضوء ما يدل على اشتراط النية
وهو كون الامر بالغسل خلع جميع الجوار فيقتدي به فكأنه قبل غسل هذه الاعضاء
لاجل القيام الى الصلوة وكما ان نظيره قوله تعالى من قتل من مناخض فخير رتبة الآية
حينئذ يشترط التي بنيت هذه الكفاية وكذا قلنا هذا مسلم فيما كان حكمه مستقلا
غير شرط تابع لان الشرط يراعى وجوده مطلقا لا وجوده فصدا كما في قوله تعالى ان نوى
للصلوة من يوم الجمعة فاسمى الآية لا يشترط في السقي ان يكون السقي بنية الجمعة اجماعا
فكذا هذا وكان كما قيل ان دخلت على الامر فترين فانه لو تفرقا لخرودخل عليه مترتبا
لا يلام كون المقصود الدخول عليه بالنية وقد حصل وليس المقصود ان يكون الشرط

لاجل الدخول اليه غير فالحاصل ان لا دليل لهم على ان شرط الصلوة غسل هو عبادة
واذ ان النية من الخلق والآية كقوله تعالى وما امر الا لعبادة الله مخلصين من الذين
اتقوا على اشتراط النية في العبادة ولا نزاع فيه لا حرج بما ذكرنا ظهور الفرق بين
طهارة الماء وبين النية لانه ليس بظاهرة في ذاته بل صلتها في الغالب فشرطها النية على ما
قالوا ويرى عليه انه ليس الآيات الا امر بمسح الرجوع والايدي من التيميد وهو فعل
حسني قد وجدنا كما قال الملك من دخل على فلان فليبتدئ فليبتدئ فليبتدئ فليبتدئ فليبتدئ
دخل عليه بتلك الحال فانه يكون مثله لان الشرط يراعى وجودها لا فصلها كما
تقدم بعينه فمحتاج على زفر الى دليل كونه الشرط فيه مستحيا هو عبادة وكونه غير
نظا فلا يترك على ان الشرط مسح هو عبادة فلا بد من الدليل كما لا بد لائمة الثلاثة
من الدليل كونه الشرط غسلا هو عبادة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ثم قال في
الخلاصة ويجزى الوضوء والغسل بغير النية الا ان اذكر في اشار الى ان الوضوء بغير
النية ليس الوضوء الذي امر به الشرع وان لم ينفذ اشياء واخطاء وخالف لامة وهكذا
قال المتقدمون من اصحابنا انه لا يثاب ولا يصير مقبلا للوضوء المأمور به ولا يغتسل
على احد عشر وجهها بالاستسقاء خمسة منها فريضة لشربها بالكبار والاجماع العظيم
الاغتسل من الحيض والاغتسل من النفاس لا يغتسل من النفاس الاغتسل من النفاس الاغتسل من النفاس
مع غيبوبة الحشفة وغيبوتها في الدين المحقوب والاغتسل من خروج الحية على وجه
الدق والشهوة والاغتسل من الاحتلام واخرج منه اي من الاحتلام ومن سببية
او من المحمل ومن ابتدائه الحية بالاتفاق واخرج منه الذي عند خلافه الا ان
يوسف قد تقدم ذلك كذا واربعة مناسبات احدها غسل يوم الجمعة وعند ذلك
هو واجب لقوله عليه السلام من اغتسل يوم الجمعة اغتسل يوم الجمعة وهو للوجوب
قلنا كان ذلك في الابتداء ثم نسخ على ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الناس كانوا يجلسون
يلبسون الصوف ويجلون عمل ظهورهم الى ان قال ثم جاء الله بالخيزوليس غير الصوف
وكفوا العمل وسبع مسجدهم وذبح بعض الذي كان يورى ببعضهم بعضا من العرق
او ان الامر للندب وقد علم في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الجمعة اذا دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه فمضى به عن فقال ما بال رجال يأتوا خروا بعد
التذلل فقال عثمان يا امير المؤمنين ما ذوق حين سمعت النذارة اني قد اذنت فاقبلت فقلت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى عليه وسلم يقول اذا جاء احداكم
الجمعة فليغتسل ولو كان الامر للوجوب لما اكتفى عثمان رضي الله عنه بالوضوء ولما سكت عن الغسل
عن الزامه بالغسل ولو وقع لنقل وقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ووضوء
ومن اغتسل بالغسل افضل رواه الترمذي وصححه ولذا اصرح من اجل الهداية وغيره
ان هذه الاربعة مستحبة الاستسقاء لان الوجوب اما غير من الامر كما تقدمت في قصة عثمان

بعض اولئك كان ثم نسخ كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما فان كان الامر للندب فلا كلام وان كان للوجوب
فان نسخ الوجوب لا يبقى الندب ايضا الا انه قد دل الدليل على الاستحباب وهو قوله
عليه السلام ومن اغتسل فهو افضل ثم غسل الجمعة للصلوة عند ابوسف وهو الاصح
واليوم عند الحسن بن زياد حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند ابى
يوسف ومن لا حرج عليه من قبل الغسل عند الحسن بن زياد يوسف وكذا في غسل القيد
والاصح انه مستحب على الجمعة لانه يوم اجتماع مثلها وقد اقر الاصح ان غسلها
مستحب وكذا الثالث وهو غسل يوم الجمعة مستحب ايضا قياسا على الجمعة لانه يوم اجتماع
وما روى عليه السلام كان يغتسل يوم العيد وان كان يغتسل يوم عرفة فضيف
قاله القوي وكذا الرابع وهو الغسل عند الاحرام مستحب ايضا واما ما روى الترمذي
وحسنه انه عليه السلام تجزى لاهلها والغسل فلهذا حال الاستسقاء المعروفة فاللازم
الاستحباب قاله الشيخ كما لا يخفى من الحمام ومن الاغتسل المندوبة الغسل للوجوب
مكة والمعروف عن لغة ولا دخول المدينة ومن غسل الميت والحجامة لشبهة الخلاف والليلة
القدر في رافعا والمجنون اذا افاق والصبى اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جنبا
ويكفي غسل واحد الصلوة الجمعة اذا اجتمعا كما يكتفي بغيره في جراح وحيف واحد منهما اي من
الاحد عشر واجبي على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكره كلهم وهو كما لا يخفى
من المجتهد لانه غسل خارج عن ان من كلفه فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره
من الاغتسل فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل وليس لوجوبه الاجماع وقوله عليه
السلام الذي سقط عن بغيره اغسلوه بالماء والسند مرويه في الصحيحين من حديث
ابن عباس رضي الله عنهما في الغسل من التيميد ان الدابة الواجب الاغتسل من الذي
هو وذا الغرض عندنا والقاهر من الاوكة انه فرض وقد صرح به ابن التمام والشرحي
وغيرهما وهو فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الباقي لان المقصود وهو قضاء
حق المسلم وقد جعلنا من كل من علم به قارضا عليه كما في سائر فرض الكفاية
ثم قيل سببه حدث كل بالموت الاسترخاء في فوق النمر والاعماو وقال الجاني وغيره
بجاسته حلت بالموت كما في سائر الحيوانا وطهارة بالغسل خاصة كرامة ولذا يتجوز
البشر بالموت فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يتجوز ولو جاز قبل غسله وعلى به
لا يتجوز صلاة بخلاف الحديث قال الشرعي في شرح الهداية وقول الجاني هو قول القائل
وهو الاظهر واحدهما اي من الاغتسل مستحب وهو غسل الكافر وقد تقدم
هكذا ذكره مطلقا غير متيلا بما اذا كان جنبا او لم يكن يمسس لامة الشرع في شرحه
المبشور وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان
الجنابة صفة باقية بعد اسلامه كبقائه صفة الجاهل بخلاف الحيض على ما تقدمت كلف
قال القاضي خانا لا حرج وجوب الغسل في الغسل كلها فروع وان اجنب لامة ثم

ادركها الحيض فان شاء غسلتها وان شاء فاقترحت حتى يظهر وكذا الحائض اذا احتلت
او جومت ففعلها بخيارها الجنب اذا احتل اغتسل الى وقت الصلوة لا ياتم ولا يباس للجنب
ان ينام ويغسل واهل قبل ان يغتسل ويتوضأ قال افسر في كان النبي عليه السلام يطوف
على نسائه بغسل واحد متفق عليه لكن يستحب الوضوء ان اراد المأدبة لانه انشط
عن ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انى احكمه اهله
ثم اراد ان يعود فليتوضأ بغير وضوء متفق عليه لا يباس ان يغتسل الرجل والمرأة
من ناء واحد عن مازة قالت قالت عائشة رضي الله عنها كنت اغتسل انا ورسول
الله صلى الله عليه وسلم من ناء واحد بيني وبينه فيباض فاقول دع لي
قال ونها جنبا ناء واحد مسلم ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغتسل بيه وفاه وقال
قاضي خان يستحب ان يغتسل بيه وفاه اذا اراد ان ياكل ويشرب وان تركه فلا يباس
به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا فادار ان ياكل
او ينام توضأ وضوءه للصلوة متفق عليه ولا يجوز للجنب الحائض والغتسل قراءة
القرآن لقوله عليه السلام لا تقربوا الحائض ولا الجنبة شيئا من القرآن واه الترمذي
وابن ماجه عن ابن عمر رضي في سنن الاربعة عن علي رضي كان رسول الله عليه السلام
لا يجيبه وقال لا يجيب عن القرآن شي ليس الجنابة قال الترمذي حديث صحيح
قال البخاري في الجوز قراءة ما دون الآية وذكر الزاهد في رواية بن سماعه عن ابى
حنيفة وان عليه الاكثر فلذا قال المصنف يعني لا يجوز ان يقرء آية تامة واما على
قوله الكوفي فلا يجوز وهو الذي اختاره صاحب الهداية ومناجيب الكافي وجماعة لو لم
قوله عليه السلام لا تقربوا الحائض ولا الجنبة شيئا من القرآن والمصنف اختاره في البخاري
فلذا قال واقرء ما دون الآية بقصد القرآن او قرء الفاتحة لا بقصد القرآن بل
على قصد الدعاء او قرء الايات التي تشبه الدعاء مثل ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا لو سمع خرا سارا
فقال الحمد لله او خير سمع فقال انا لله وانا اليه راجع وكذا قرءة بسم الله الرحمن
الرحيم على وجه الشاء ولا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا لا يعقل
فاديا قال الله تعالى فاقروا ما ينشر من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرء الجنب شيئا
فكما لا يعقل قرا بما دون الآية في حق جواز الصلوة حتى لا تصح به الصلوة كما
لا يعلبه قارئا في حق الحمة على الجنبة الحائض كذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وعلى هذا تكون من في قوله شيئا من القرآن ببيان نية لا بعبثية وينبغي ان تفتد
الآية بالقصة التي ليس لها منها مقدار ثلث ايا نقصا فانه اذا قرء مقدار سورة
الكثير بعد قارئا وان كان ما دون الآية جاز به الصلوة واما ما على وجه الدعاء و
الثناء فلا انه ليس بقرآن لان الاعمال بالنية والالفاظ محمولة ففهم النية

كذلك القرء ذلك في الصلوة بنية الدعاء والثناء لا تصح به الصلوة ثم قيل بكرة
قراءة ما دون الآية ولو على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره وهو الصحيح قاله في
الخلاصة واما قراءة نصوص لا يرد عاها الفتوى فلا يكره في ظاهرها صحيحا لانه
ليس بقرآن على انه تقدم ان القرآن لا يكره على قصد الدعاء والثناء فغيره اولى ومن
محمد وابنه شاذ انه يكره لما روى عن ابى بن كعب رضي الله عنه انه كتبنا للهمزة انا نستعينك الى آة
واللهمة اهذي فمضيت اه في مصحفه سورتين ذكر في الفتية واهل العراق يسمونها
المسورة يروى قال عبد الله بن داود ومن لم يقنع بالتسوية من لا يصح خلفه ذكره
المسورة في شمع الهداية والصحيح الاول للاجماع على انها ليست من القرآن ولا يكره
التسوية للجنب الحائض والغتسل بالقرآن لانه لا يعلبه قارئا وكذا لا يجوز به الصلوة
وان كان لا تقصد به على ما ياتي في انشاء الله تعالى وكذا لا يكره التعليم من هؤلاء وللقبلة
وغيرهم حرقا حرقا اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول البخاري لا يكره اذا علم
نصف آية مع القطع بينهما والمصنف اختاره قوله في الاول منها مشي على قول الكوفي ولا يظهر
له وجه وكذا اي كمال يجوز للجنب الحائض والغتسل بالمحذوف قراءة القرآن لا يجوز
لهم كتابة القرآن لان فيه مشي له وهو حرام وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة بعد
ذكر حمة المسورة ذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي خان لا يباس للجنب ان يكتب
القرآن والتحقينة والتلويح على الارض والوسادة عند ابى يوسف خلافا لمحمد لانه
ليس فيه مشر القرآن ولذا قيل المكروه مشر المكتوب لا موضع البياض ذكره الامام
الترمذي وينبغي ان يفصل فان كان لا يمس التحقينة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين
يديه يوشى خذ يقول ابى سر الله لم يمس المكتوب ولا الكتاب ولا يقول محمد لانه ان لم يمس
المكتوب فقد مشر الكتاب ولا يجوز لهما والجنب الحائض والغتسل من المحض الا بطلا
وكذا اخذ كل ما فيه آية تامة من لوع اوردهم ويحذو للقول تعالى لا يمسسه الا
المطهرون وهذا لانه وان قيل ان المراد لا يمس التلويح المحض الا الملائكة لكن ظاهر
منع غير المطاه من مشر القرآن لانه سبق لمح القرآن بانه مقطر مضى عن غير المطهرين
في فهمه من وجوب تعظيمه وشيئا عن مشر من ليس بطاهر وهذا على تقدير عود الضمير
الى الكتاب كما هو الظاهر اما على تقدير عوده الى القرآن فلا اشكال ان يكون
خرا اريد به التلويح ولا يصح ان يكون نهيا لان الجملة وقعت صفة والجملة الواقعة صفة
لا تكون طلبية وفي الكتاب الذي كتبه رسول الله عليه السلام لم يمس من غير ان لا يمس
القرآن الا طاهر واه ابو داود والترمذي عن عمار بن ياسر ولا يجوز لهما ايضا
اخذهم وهم فيه سورة من القرآن هذا بناء على عادتهم فانهم كانوا يكتبون
على رءوسهم سورة الاخلاص والآفاق كذا ان كان عليه آية تامة فلا يتنا
الا بصوته وكذلك لا يجوز مشر المحض الا بطلا والله اعلم بالصواب

لما تقدم من الحديث انه غلط هو هذا يعني جواز الاخذ بالفلاف اذا كان الفلاف
غير مشترك في غير محمول مشدد وبعضه الى بعض مشتق من الشراة وهو العجبة
وان كان الفلاف مشترك في الاجزاء الاخذ به ولا مشددة قال 2 الهذاية هو الصحيح يعني ان
الفلاف ما يكون مجازيا لا ما يكون متصلا به لانه متنازعا للمعروف في المحيط والفلاف
هو الجدل الذي عليه في اصح القولين فقد تراضا بالصحيح والذي اخذناه من المشايخ
انه ان تراضا ما من معتبر في الصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر لا يصح
كذا قالوا لاخذ بقول من قال الصحيح او من الاخذ بقول من قال لا يصح لان الصحيح متبيلة الفضا
والاصح مقابلة الصحيح فقد وافق من قال لا يصح قائل الصحيح على انه صحيح وانما من قال
الصحيح فعنده ذلك الحكم الاخذ بأسد فالاخذ بما اتفقا على انه صحيح ولو من الاخذ بما هو
عند احدهما فاسد فعلى هذا الاخذ بقول من اوجب الهذاية هو ما ذكره المقر من ان الفلاف
الذي يجوز مشدته فالأخذ به هو الجدل المنفصل غير المشترك ولو من الاخذ بقول من اوجب
انه هو المشترك لانه احوط والحقيقة اخرى من الفلاف ان لا يكون اخذ بالمعنى بها لوجود
حائلي فان اخذ بالمعنى بكلمة فلا بأس به اي لا اخذ بمشتركة واداه لوجود الحائيل
وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره لما يرض من المعنى بالكره وعامة على انه لا يكره
انتفى وهذا ايضا سبب اختاره من الجواز مع الحائيل وان كان متصلا كما في الجدل المشترك
وكرهه بعض مشايخنا قال صاحب الهذاية يكره مشدته بالكره هو الصحيح وهو ما سببا
اختاره من عدم الجواز مع الحائيل المنفصل كالجدل المشترك لان التوبيع كراي الماسر ولذا
لو بسط كراي على نجاسته وسجد عليه لا يجوز ولو جلد على الأرض فجلس على ثيابا
وهو لا يسها بخشونة كراي يظهر من الجدل المشترك بين المشرك بالكره فرق وهو ان المنوع
المشرك الاخذ بالكره لا يمتنع سماعا ولا لغة بخلاف الاخذ بالجلد المشترك فانه يمتنع سببا
للقرآن لشدة اتصاله به بخلاف الجلس على الأرض فان العرف يمتنع من جلس على ثيابا
من غير حشيرة جالس على الأرض وكذا في الجامع الصغير ايضا لا بأس بدفع المعنى
واللوع الى الصبي لانهم لا يخطبون بالطهارة وانما رويها تخلفا واعتيا اذا قال 2
الهذاية لان المنع تضييع حفظ القرآن في الامر بالنظير جرح بهم هذا هو الصحيح
انتفى واخرنا بالصحيح عن ما ذكر في الاسلام في الجامع الصغير من مشايخنا من كره
نظيم الصبي بان يدفع اليه صحفا ويضع عليه كلام الله تعالى وقول الحق والاحوط
ان يأخذ بكلمة ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام الجامع الصغير في المدفع اليه وهو العجبة
انه لا يكره دفع البايع الصحف واللوع اليه في مثل الدافع وعلمه فان المشرك بالكره
فقد تعلق حكمه سواء كان اجل الدفع الى الصبي وغيره ويكره ايضا لجلد من هو مشترك
تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن آيات وهذا التعليل
يمنع من شروعه الخواص في الخلاصة وكذا كتب الاحاديث والفقه عندنا والاصح

انه لا يكره عن ابن حنيفة انتفى وجه قول ابن حنيفة انه لا يمتنع ما سأل القرآن ان يما فيها منه
عجزه التابع وكان كما لو تعلق بغيره فيه معصف او كبر فوجه في المستوفى ان اخذ اي
التفسير وكتب الفقه بكلمة لا بأس به لان غير ضروري فكثرة الحاجة الى اخذ زيادة على الحاجة
الى اخذ الصحيح لان القرآن يقرأ حفظا في الغالب بخلاف التفسير والفقه وهذا العرف
انما يحتاج اليه على قول من كره مثل القرآن بالكره ولا يكره قراءة القرآن للحدوث ظاهر اي على
ظاهره لسانه حفظا بالاجماع وروى التفسير عن علي رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
كان يخرج من الصلاة فيقرأ القرآن فكل ما كان لا يجنبه ولا يجنبه عن قراءة
القرآن شيء سوى الجنابة اما الجنابة اغسل يديه وقمعه فروى عن ابن حنيفة انه لا بأس به
يمس القرآن ويقرأه قال البخاري الذين الزاهدي وراي جليل استاذي بخبر الائمة البخاري
في الفتوى انه لا بأس به انتفى والصحيح انه لا يجوز للمس والفراة لبقاء الجنابة لانها لا
يتجزئ بثوبها ولا زوالا كالحديث اجماعا ويكره قراءة التوراة والانجيل للجنبة قال 2 الفتاوى
ولا ينبغي للجنبة الحائض ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان الكل كلام الله تعالى قال
في الخلاصة كذا وروى عن محمد بن الحارث لا يسلم هذه الرواية قال صاحب الخلاصة وبه يفتي
فقوله به يفتي يظهر منه انه يفتي بقول الحارثي المشير الى عدم الكراهة لكن الصحيح الكراهة
لان ما يدل منه بعض غير معين مما لا يبدل غالبا هو اجل التفسير والقراءة اذا اجمع المومنين
والجميع عليه المحرم وقال عليه السلام دع ما يربك الى ما لا يربك وبهذا ظهر فسأقوله
من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل من الشافعية فانه مجازفة
عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بانهم يدلوها عن آخرها وكونه منسوخا لا يجوز عن كونه
كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن واذا اراد الجنبة الاكل والشرب يفتي بان يفصل
يده وقمعه بغير ثيابا ولا يمس يديه ويكره من غير غسل الا سوره مستحالة وكذا ما صاب يديه وشرب
الماء المستعمل مكره لان الية نجاسته الحكيمة به وحل المأكول على المشرك قال القاضي خاف
ليستحبه له ولا بأس بتركه والاولى وقد قيل انه يبرئ الفقه وهذا بخلاف الحائض لان
سورها لا يصير مستعملا ما لم يخالطها بالاعتساف ويكره كتابة القرآن واسما الله تعالى على المصلي
اي السجدة وكذا على الحارثي والجلد انما يقرأ لانه يقرأ بغير الايمان ويكره دخول الحج
اي الخلا ومن 2 اصعب حاتم في شئ من القرآن ومن اسماء الله تعالى ما فيه من ترك التفسير
وقيل لا يكره ان جعل فقهه الى باطن الكفر وكذا ما فيه شئ من القرآن ومن اسماء الله تعالى 2
جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا في شئ والحج والى وكذا اي وكما لا يجوز للجنبة الخنا
والنفسا فلهذا القرآن ولا مشدته لا يجوز لهم دخول المسجد لغير ضرورة سواء دخلوا
لجلب سبينة او للمصورة او للمرور لقوله عليه السلام حين كانت يقرأ الصلوات شاعرة في
المسجد وجها هذه البيوت عن المسجد في لا اهل المسجد لحائض ولا جنب وما يوردون
من حديث جبريل وابن ماجه البخاري في تاريخه الكبير قال الخطابي ضعفت هذه الحديث

وقالوا انهم يقولون قال المنذر في حكاية نظرفا ان قلت بن خليفة ويقال فليت بن خليفة
العامر ويقال الذي كنية ابو حنيفة حليته في الكوفية وي عنه سفيان الثوري وعبد
الواحد قال بن حنبل ما اري به ثاشا وحكي البخاري سمع من جعفر وقال الدارقطني
صليح وقال الجوالي في جعفر نابضة ثفة وهي جعفر بن جند جاحه بكسر الهمزة وقال المشي
يجوز لهما الدخول للعبور المحجة عليه ما روينا ولا اجتهاد في قوله تعالى ولا جنينا
الاعرابي سبيل الا نقدر الموضع مجاز لا دليل عليه وهو خلاف الاصل ومفهوم
المخالفة في الاعرابي سبيل لا يصلح دليلا لانه مختلف فيه فعقدنا ليس بجنكيف
وسبيل المنذر في ارادة المجاز وهو ما روي ان عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما و
شربا وادعانا فصرنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من لم يباحه
فاكلوا وشربوا فلما غلوا وجاءت صلة المضر بقتل واحد منهم لم يصلي بهم فصره
اعبد ما تعبوا وانتم عابدون ما اعبدوا فقلت الآية فعل ان السبيل فيسئل الصلوة لا
موضعها حتى ينهي عنه والمعنى لا تعبوا الصلوة كما ذكره جنبا عن غشيلين في حال
من الاحوال حتى تغسلوا الاحكام عابري سبيل الى مسان فينفاستين من التي
عن الصلوة بلا اغتسالها التفسير ثم بين حكمها التفسير بقوله وان كنتم مرضى او على
سفر لآية فاوليتم وابع الصلوة به بلا اغتسالها اذا لم تجدوا ماء وبالحيلة والاستسقاء
بالآية محتمل كانت مشتركة الدلالة والحديث نص في النسخ على سبيل العموم في جليل القول
وان احتل في المسجد يتيم الخبيج اذا لم يخف من لصا وغيره لعدم الضرورة وان خاف
يجلس مع التيم للضرورة فان الضرورة يتبع المحذور ولكن لا يصح ولا يقر لعدم
الضرورة في ذلك **فروع** تكراهية القراءة والذكر والدعاء في الخبيج المغتسل والمجا
وعند جلالته في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة ولا يقر في الخبيج
والغسل والحمام الا حرفا حرفا وفي الحمام ما يكره اذا قره جهرا فاقره في نفسه
لا باس به هو المختار وكذلك التيمم والتسبيح وكذا الاقره اذا كانت غورية مكشوفة
او امرة هناك تغتسل مكشوفة او في الحمام مكشوفة فان لم يكن فلا باس به وفيه
فتاوى قاض خان انه يمكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا باس بان
يرفع صوته بالقراءة فان لم يكن كذلك فاقره في نفسه من غير رفع صوته لا باس به
لا باس بالتسبيح والتهليل وان دفعه عن ذلك شيئا فبقية هذا البحث عند الكلام
على القراءة انشاء الله تعالى **فصل** في التيمم ذكره لمناسبة ما تقدمت من مسئلة
الاختلاف في المسجد والتيمم لو كان اللؤلؤ اذ يقره تحت الميا على لانه آله الوضوء
والغسل وصح اللغة القصد في الشريعة القصد الى التيمم والتطهير على وجه
مخصوص والاصل فيه قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فميتوا ميتا طيبا الآية وما روي
عن ابن ذرارة كان يميز بين ابل التيمم بين الجنابة فاخر التيمم على السلام فقال لا التيمم

الطيب هو المسيل وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجده فليجسده لبشرته واه ابو داود
الترمذي قال حديث حسن صحيح وفي رواية الترمذي طهر المسيل والباقي بحال ويصير باي يبيد
والتيمم شرط ولا يكون الا بغير منعهما لتوقفه لا يتيان به كاملا كما امر الشارع بيقين عليه
اما كونه ضربين من ضربين للوجه وضربة للذراعين ولما احتل لفظ الذراعين عدمه وان لم
الكثير قال يعني المدين الى المرفق لقوله عليه السلام التيمم وضربة للوجه وضربة للذراعين
الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الاغا الى ابي جابر بن عبد الله
عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يجزجه وقال الدارقطني رجالهم كلهم
ثقة وقول ابن الجوزي عثمان بن محمد فيه مردود وما روي في حديث عثمان بن باسلة عليه السلام
قال لا غايك ان تقول بديل هكذا ثم ضرب يديه الارض وضربة ثم مسح الشما على العينين
وظاهر فيه وجهه محمول على ان المراد بالكفين الذراعان لا الاطراف والاسم الجاء على الكلا
المراد ظاهرهما مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا لمن زعم ان الضرب من المسح
الى الكوعين فقط ومن زعم ان وضربة واحدة تكفي للوجه والكفين ومن زعم ان ثلث ضربات وضربة
اي وضعة التيمم على الوجه المستوفى ان يضرب يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض
كما نشاء الله تعالى فينفذهما بان يضرب يديه يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض
او يترنم وقيل الاول عن محمد بن عثمان بن مسعود المقصود بالفرج حتى يتناثر التراب ويصير
بهما وجهه مستويا ثم يضرب يديه اخرى فينفذهما ويصير اليمنى باليسر واليسر باليمن
من روى الاصابع الى المرفقين بان يصير يدا يديه اصابع يديه اليسرى على اليمين من
رأس الاصابع الى المرفق ثم يصير يدا يديه اليسرى على اليمين من راحة اليمنى الى الرتبع ويقر باليمن
ايها اليسرى على ظاهرها يده اليمنى فيفعل بيده اليسرى كذلك في الكفاية ناقلا عن
الاحوط ما ذكره المطولات واما ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما
في مسيح الحق والناس ما قالوا يجوز ذلك اصابع ثم الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه فقبل
ان يصير يدهما وجهه احد لا يجوز كذلك الا انما ابن شجاع لفظ الحديث التيمم وضربة
للوجه الى آه فقد ان يبيض التيمم بضربة واحدة فينفذه كما ينفض الكل وضما كما لو حصل الحدث
في خلال الوضوء ينفذه كما ينفض الكل والامام الاستيغا على انه يجوز كونه كهيئة الماء في
بضرة واحدة استعمل فانه يجوز عليه شمس قاض خان في فتاويه والاول احوط واستيقنا
المصنوعين بالمسح واجب فرض عند الكرخي في ظاهر الرواية اي وهو ظاهر الرواية عن
اصحابنا حجة لكون شيئا قليلا له عيشه يده من موضع التيمم لا يجوز التيمم كما في الوضوء
وروى الحسن بن زيار عن اصحابنا المذكورة عامته الكفاية رواية الحسن بن ابي حنيفة فقط
ان الاستيغا ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين لا يصح لجزيه
التيمم لان الاستيغا في المسح ليس بشرط كما في الرأس والحلق في نظير الغسل حتى يذهب

الله هو عفو وان اراد لم يجز على هذه الرواية فتزعم الخاتم والفتاوى وتحليل الاصابع
 لا يجزى على تلك الرواية الاولى المجبنة الخاتمة وسواها المرة وتحليل الاصابع وينبغي ان
 يجزى ان يجزى بايديهم فخذ الرواية الاولى فيستعمل استيعابا تاما فانها هي الصحيحة فانه
 وان كان مستحبا لكنه قام مقام الفصل عند تقديره والاستيعاب واجبه فيه وما قام مقام
 غيره يراعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لا صفة نفسه وشروطها بخلاف مسيح الخلق لانه
 لم يقدر مقام الفصل بل سقط به الفصل مع علم الضرورة من جهة ابتدائه وقال في
 الكفاية وسبح العذر شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لم
 يمسح تحت الخاتمة فوق العينين لا يجوز وروى عن محمد انه لو ترك ظهر كفيه لم يمسح
 لا يجزى به يحتمل انه بناء على اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المصنف وان يكون
 بناء على ما ذكره النذوي وهو مقطوع اليدين من المرفقين اذ انتم جميع موضع القطع
 وهو طرف عظم العضد لانه من المرفق والمرفق نهاية كل من عظم الساعد والعضد في
 الرضوى يجب غسله واما شرطه اي شرط التيمم والنية ولا يجوز بدلهما عندنا خلافا
 لغيره فيقول انه خلف عن الرضوى فلا يخالفه في وصفه ونحوه فربما بان في التيمم دلالة
 على النية من حيث المعنى فانه ينبى عن التمسك والامسك ان يمتنع في الاسماء الشرعية بان يمتنع
 عن من الماء في يمينه في يمينه في التيمم ينبى عنه من معنى المقصود ذلك هو النية وبات
 الغراب ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير للتطهير الا بالمقصود فلو اصاب الغراب
 وجهه ويديه او قصده لغيره لغيره لا يكون متيمما ما لم ينو التطهر مطلقا او لغرضه مقصودا
 تقع منه حالا ولا يقع الا بطهارة ولا يشترط تعين كونه للحدث والنجاسة ونحوها في الصحيح
 خلافا لما قاله ابو بكر الرازي انه يشترط ذلك لان التيمم للكرامة صفة واحدة فلا يميز الا
 بالتميز وجه الصحيح ما تقدم ان المقصود وهو طهارة لغرضه مقصودة الى آه وقد
 وجلة الكمال فلا يفتقر الى التيمم وكذا طلبة الماء بشرط اذا غلب على طمأنينة او ظن من احتاج
 الى الطهارة ان هناك في المكان الذي هو فيه ما لقوله تعالى فليحذر اذا عطش عدو
 الرجل ان على الشرط والغالب كالمحقق فمن غلب على طمأنينة وجود الماء فهو كالمجاهد
 فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبه ظن الوجود بغيره الوجود بغيره التيمم فيشتد الملل اذا
 غلب على طمأنينة ان هناك ماء او كان في العرائض لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على
 طمأنينة هو واخبره اي بالماء انه موجود فمجيء من هذه الالوهة الثالثة وجب الطلب
 للماء بالاجماع فيطلبه عينيا ونسيانا قدر غلوه وهي ثلثا ثمانية خلو الى اربعة اذ وقيل
 قدر رمية سهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدار ميل من كل جانب للجهل بالظن انما به خاصة
 ان سادت رفقته او بهر جميعا ان انظروا ويشترط في الجزر ان يكون مكلفا عدلا والا
 فلا يلزم من غلبه الظن حتى يلزم الطلب لانه من الدنيا انما الخلاف في وجوبه
 وعنده فيما اذا لم يغلب على طمأنينة ان هناك ماء او لم يجز به فمن جزم هل كان في القلوا

28
 في العرائض وكذا وقع في الشيخ باو والواجب لو اذ ان يكون في القلوا ليس قسمه عدم
 كلفة الظن بل لا بد من اجتماعه معه فليقتل من حيث غلبه الا يجب الطلب خلافا للشافعي
 فانه يقول يجب الطلب لا يجوز التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبه وجود الماء لقوله تعالى فليحذر
 ويجزى ما لا يقال ما وجد الا بعد ما طلب ونحوه لا ينسب هذه القضية الاخرة لا اللفظ وجوبها
 وجد في المطلق على الله سبحانه قال الله تعالى انا وجدناه منابرا وما وجدنا الاكثرهم من عهد
 مع استحقاقه الطلعة حقه عن رجل من اخواننا على بعد الماء وعند غلبه الظن ونحوها
 جاز التيمم بخلافه لان جبر الواحد العبد في الدنيا في شتم الاثم له ايضا بخلاف
 الشهادة وكذا من شرطه من استعمل الماء فالما مل ان شرط التيمم خمسة النية
 والمسح والتيمم وتكون طاهرا والعذر وهو الجوع عن استحقاق الماء حقيقة او كمالا و زاد
 بمسح الاسلام والنية فجزى عنه لا المراد من الماء ما تقدم وهو نية القربة المقصودة
 حالا وهي لا تنصير من غير المسح والدليل على كون الجوع نية عبادة الآية ودلالة الثقات
 قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او لم تجدوا ماء فليحذر ان يغفل عن الصلوة الا نية فانه
 اما مثله او فوقه في الحج المذبح على سبيل التأكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم
 من حرج حتى ان المضر اذا خاف زيادة المضر بسبب الرضوى او بالخرق او بلستح الماء
 او خاف ابطاء البر من المضر بسببه لك جاز له التيمم ويمر فذلك اما بغلبة الظن عن
 اماره او بخبره او باخبار طبيبه جاز في مسح غير طاهرا الغسل وقيل عند الشرط وقيل
 الشافعي لا يباح له التيمم عجز خوف الانداد والابطال وما لم يخف تلف نفسه او عضوه
 يده طاهرا المضر حيث اطلق المضر طاهرا ان سليا في الآية اخرج ما ليس فيه حرج كذا
 مجتهد المرض سحبا ولو لم يلزمه مضر بما الا ان قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من
 حرج وعلى ان المراد من المضر ما فيه حرج وذلك حرج يصدق بما قلنا في حق ما ليس كذلك
 غير مراد ولذلك ذكرنا سبعا في شرحه فقال جنب على جميع جسده جراحه او على اكثر
 اي اكثر جسده جراحة او به جدي بعض الجدي فمخها مع فتح الذال فانه يميم والاصل
 فيه ان غلبنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر الاكثر فان كان الاكثر جرحا او مضر واما
 او مضر الماء بوجه من الوجوه يميم ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به وان كان
 لا يتضرر بالماء مع التيمم لاجل الحج كما هو مذهب الشافعي لا يجمع الاصل
 الخلف لان الطهارة لا تبقى في موضع واحد فلا فائدة في الاخذ كذلك ان كان على اعضا
 الرضوى كلها او على اكثرها جرحا يميم ولا يجب غسل العجز والتيمم لاجل الحج وان كان
 على اقلها اي اقل اربعة اعضاء وضوء جراحه واكثر اي اكثر البدن واغصاء
 الرضوى جميع فانه يفصل الموضع الصحيح ويمسح على الجرح ان لم يضره اي الجرح المسح
 وان كان يضره المسح على نفس الجرحه يشهدا بعبادة ويمسح فوق العصابة على ما ياتي
 انشاء الله تعالى اكثر في اعضاء الرضوى وقيل يمتنع من حيث المدة حتى لو كانت

الخاصة في وجهه وبيده وكم تكن في رجله يباح كذا في سواها كان الاكثر
من الاعضاء كالحجة بحيث او جرحا وعلى عكسه لا يباح وقيل بقية الكثرة في الاعضاء
حتى لا يباح النعيم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جرحا ولو كان الصحيح والجرح من البدن
او اعضاء الوضوء مستساوين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والمصحح على الجرح كذا
في الفتاوى والجنب الصحيح في المصلح اذا خاف بطلان طهته عن الجرح به الصحيح اذا غسل
ان يمتلئ البرد او يضره يمتنع عند الخيفة خلافا لما قالوا فاما بقولنا ان الخوف قد
يكون في المصلح اذا لم يضره فلا يمتنع ان يمتلئ الماء الحار في المصلح غير ان الخوف قد
يكون في حقه حقيقة فيمتنع كما اذا عدم الماء في المصلح حقيقة حيث يجوز النعيم ولم
يتمكن في وجود الماء فيه هو الغالب لا الغالب لا يباح في الحقيقة وكذا الجرح
تيسر الماء الحار في المصلح لا ان الكرامة في تحققه يمتنع عليه بعد قدرته عليه وعلى
غنه وفي الفتاوى قال مشايخنا لا يباح للمقيم ان يقيم في عرفة يارنا لان اجز الحمار
يعطى بعد الخرج فيمكن ان يدخل ويتمكلا بعد الخرج بالمشقة فلهذا انما لا يباح
وهو انما يباح بشرط التمام عند ضرورة لا تنفذ الآبه ولم يوجب فيه نص
المرض للمرضى باللسان الذي هو اشتد من طعن السنن سيما في الزمان الذي غلب
فيه الشيع وعلم الرغبة في الخير وسوء الفطن بالصاد وكثرة الكاذبين في موضع قد
من الله الجواد الكريم شيئا على عباده بانه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فلا ريب
الانما الاعظم ما اذق نظره وما اشتد فكره ولا ما جعل العلماء الضيق على قوله في
العباد ان مطلقا هو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في
طهارة الماء المستعمل والتميم فقط عند عدم غير بعيد النيران كان الجنب الصحيح
من المرض بالبرد خارج المصطفرة في موضع الجرح وليس نفسه الجرح اذا يقال خرج
المصطفى بالانفاق لعدم تيسر الماء الحار غالبا وان خرج من المصروف مخفى مسافرا او
محتجبا اي غير مريد للسفر وخرج من قرية يريد الذهاب الى قرية اخرى يجوز له النعيم
لكن لا مطلقا بل ان كان بينه وبين الماء نحو الميل في المسافة وانما قال الجرح ولم يقبل
ميل لان الميل مما يصفه بطلان النظر لا بالتحقيق فينا سبب فيه في ماله ما يبدل على الشق
ولا جل هذا قال واكثر من ميل فاكيد وتقيرا لان يكون الميل متيقنا فكأنه قال ان كان
في طهته ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يمتنع وانما يجوز له النعيم اذا كان طهته ان
بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير بالميل هو المختار في حق المسافر
قال الفقيه بر جمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر ان يقيم اذا كان بينه وبين
الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وانما خرج الوقت لا يجوز للقيم ان
يقيم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ في الزيادة عن ان حقيقته وان يوسف فان
يحداه يجوز ان كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن

الكثر في اخرج المقيم من المصروف والاحتياط والاحتياط ان كان في موضع يسمع
صوتا هل الماء فهو قربة ان كان لا يسمع فهو بعيد به اخذ اكثر المشايخ وان كان
طذا في المقيم فباطل في المسافر كذا في فتاوى قاض خازن وقال الحسن بن زياد وان كان
الماء امامه يصير ميلا وان كان بينه وبينه او خلفا فيميل والميل أربعة الا في حقه وقصر
ابن شجاع بثلاثة الا في ذراع وثمانية ذراع الى اربعة الا في ذراع اربع وعشرون
اصبعا مضافا الى اصبع ستين في معتدلاته مضافا وقيل في تفسيره غير ذلك وعن
ابي يوسف لو كان نجس لم يذهب الى الماء وتوضأه نذهب الغافلة وتغيب عن بصره فهو
بعيد يجوز له النعيم وهو من جرحا كذا في النخبة وهو الميل ثلث الفرج على جميع الفتاوى
ولا فرق بين المحدث والجنب سواء خرج من المصروف القربة جنبا او جنب بعد الخروج
لان السبب هو ازالة ما لا يحل الا بالطهارة على ما قلناه ولا فرق في ذلك بين معتد
المحدث وآخره حتى لو كان قادرا على استنجا الماء فلم يستنجه حتى زالت قدرته جاز له
النييم كما لو كان الحائض قد رأت وقت الحائض على احد الاشياء الثلاثة فلم يبق حتى يخرج جاز له
التكبير بالصوم وكما القادر على القيام لم يمسح حتى يخرج جاز له الصلاة بالعبادة والائتمار
ان لم يقدر على الركوع والسجود وامثال ذلك كثيرة وان كان معي المسافر ماء في رحله
اي في امانته وامتنعه فليس عليه نعيم وعلى من تذكر ان معه ماء في الوقت اي وقت تلك الصلوة
التي صلها لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة عند ايجد خلافا لابي سب
فانه يقول يلزمه اعادة تلك الصلوة واجد الماء ومقتصر فان متاع المسافر مظنة الماء غالبا
فكان عليه ان يطلبه فضا كما لو كان في رحله ثوب فغسله صلى على ياناق في ملك مكفر رتبة
فغسلها وكفها بالصوم حيث لا يجوز ولا سيما انه لا تكليف بلا قدرة ولا قدرة بلا علم ولا علم
مع النفس والاشياء على كون الرجل مظنة الماء يمنع النعيم بل الغالب انما هو جرحا القربة
الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف الشرب فان رحله مفقود مع سائر الامتنعة
على انه قد قيل ان مسئلة الشرب على الخلاف ايضا وكذا مسئلة التكبير قيل انما على الخلاف
والفرق على تقدير الاتفاق ان المراد من الوجود والكفاية الملك حتى لو عرض عليه رتبة
كان له ان يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود هذا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم
يجز له النعيم وبالنسبة الى القدرة فافترقا في الخلاف فيما اذا وضع الماء بنفسه او غيره
غيره باسمه ولو وضعه غيره بغيره وهو لا يعمل جاز في جميع الفتاوى اتفاقا وعنده غير واية
الاستنابة على الخلاف ايضا ولو كان الماء في ناء على ظهره او معلقا على عنقه او موصولا
بين يديه او مقبلا كافر موكبه او موكبه وهو سائر ثوبه نجس بجمه اجازة بخلاف ما لو كان
في مقدته وهو سائق او في موكبه وهو كافر في احد ثوبه وهو قائم فانه على الخلاف
ولو ظهر ان الماء قد في ثوبه نجس بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر النجاسة في رحله
وقد يمتنع صلى الله عليه وسلم في وقت لم يعد في وقت لم يعد في قولهم جميعا هذا مخالف لما ذكره

فما لم ينتظر حتى يصلي وارفعه اليك ونحو ذلك ففعله ينتظر استحياءا ما لم يخرج
الوقت وعندئذ وجوبا مطلقا واجمعا على انه في الماء ينتظر ولو قال لا ينتظر حتى
انقضاء ونحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا وانقضاء ولو فات
الوقت لا انقضاء ثبتت الاباحة في الماء اجماعا ومن لم يجد ماء الا سورا حارا وبغسل
الذي اتمه اذ انقضاء به ويتم كعارض الادلة في نجاسته وطهارته فلا نزول
طهارته الثابتة له قبل ذلك بغير ولا ينيل الحدث الثابت بغير فيضم اليه التيمم اذ ان
الحدث بغير على ما عرفت الا استوى ايما قدمه حان خلافا لفرقة منته لا بكونه
الوضوء لئلا يلزم التيمم عند وجود ماء واجبا لاستعمال قلنا ان كان مطهرا فالتيمم لغو
تفعله وما خروا الا فالتيمم معتبر في الحالين ولو تيمم فصل ثم تيمم ماء بالمشكوك او اجماعا
تلك الصلوة صححت وكذا العكس للخبر عن المصلاة بغير باجدها ومن لم يجد الاستسقاء
الفرس والبغل الذي اتمه ركعة فصلا في حكمة وابتدأ بركعة رابعة روايات ففعله
في الكفاية عن المحيط في رواية عنه هو مشكوك فيجوز التيمم اليه لتعارض الادلة في
حله وحرمة وفي رواية وهي رواية الحسن عنه هو مكروه بمشابهة طهارة فان لم
مكروه عنه وفي رواية قال الحيت الى انقضاء بغير وهي رواية النبي عنه وفي رواية
كتبا بالصلوة وهي الصحيحة عنه وهو قوله انما طاهر مطهر من غير كراهية اما عندنا
فلانه مأكول اللحم واما عنده فلا حرمة له ليستباح استعماله بل كراهية كونه آلة الجمل
فلا تشرع في شربه خبثا كما في الادوية الجارية من المأكولات لانه يترك هذه النجاسة مع انها هي
المشبهة في الكتب المعتمدة ومن لم يجد الا بغير الماء وهو الذي فيه غرضه وحلاوته
لونه فيه ولم تنزل ركعة ولم يشهد ففعله في حنية يتوضأ به ولا يتم وكذا في غسل
الاصح حديثا في من اراد ان يصلي بعد صلاة الله بن سميود انه عليه السلام قال له ليلة
الجن في اراوتك قال لا ينبغي ان تخرج طيبة وما طهر من جلود اود والنميمة
وابن ماجه وفي رواية الترمذي فوضأ منه ودواه ابن ابي شيبة مطولا وفيه
ملك من ونيو قلت لا قال نعم في اراوتك قال لا ينبغي ان تخرج طيبة وما طهر
ثم توضأ وقام للصلوة لا يقال ان ابا زيد مجهول ابو فزارة قيل هو راشد بن
كيسان وقيل آخر مجهول لا نأمنه اما ابو زيد فذكر القاضي ابن بكير في شرح الترمذي
انه مولى عمر بن حريش وهو راشد بن كيسان الميموني الكوفي وابو زيد وهذا
يخرجه عن الجاهل واما ابو فزارة فقال الشيخ في التبيين فيقول المبتدئ الامام
في تجهيله نظرفاته روى هذا الحديث عن ابن ابي عمير جماعة من اهل العلم مثل سفيان
وشريك والجاحظ بن مطيع واسئل ابا قيس بن ربيع وقال ابن عدي ابو فزارة روى هذا
الحديث واسمه راشد بن كيسان وكذا قال الدارقطني وما روى عن ابن سميود انه
سئل عن ليلة الجن فقال اما شهدناها اما احدنا روى عن ابن ابي شيبة انه كان

لانه مشغول بالحاجة والمشغول بها كالمندوم بالنظر الى الكهارة لان الجمع مضيع المحبوس
في السجن اذ امنع عن الطهارة بالماء ويصلي بالتيمم ويمسح بعد ما خرج عن حبسه وقد
وقال ابو يوسف لا يصلي بعد السجدة اما باعتبار الغالبية والاشارة الى كونه في المصوبات
محل الخلاف اذ اذ كان محبوسا في المصوبات كان محبوسا في موضع في القيود وقاته لا
يصلي بالاتفاق وكذا في المبسوط اما اذا حبس في موضع في المصوبات لا يصلي الا بغيره
عاجز عن استعمال الماء فضا كالحائض من عذقه ونحوه وما يفوق ان المنع فيه ليس من قبل
صالح الحق وهو ليس بفالج المصريف فيجوز الصلوة في الجبر والاعتداء غالب فيها
فالامر بالاعادة يرد الى الجمع ويجوز في الخوف فانه من قبل ما جاز في المنع فيه ليس
من العذوق ونحوه فكذلك ذكره المنظومة وبغيرها وقال في الخلاصة المحبوس في السجن اذ كان
في موضع نظيف ولا يجد الماء ان كان خارج المصوبات يصلي بالتيمم وان كان في المصوبات
يصلي ثم يرجع وقال يصلي ثم يصلي وهو قوله ما وهذا يصلي وفوقه لا يصلي على الثمن
والاستسقاء والرجل اذا امنع من الوضوء والصلوة يتم ويصلي بالاماء ثم يصلي
اذا قدر هكذا في الخلاصة فتعاقب ما ذكره وهو يصلي الاتفاق ويشكل عليه عدم
الاعادة على المحبوس في القيود حيث كان السبب في الاعتداء فان غلب الاعتداء على الاستسقاء
في ابدى الكفاية لظهور لزوم الجمع اشد ولو منع المحبوس من التيمم ايضا عند ابن حنيفة
يؤخر الصلوة ولا يصلي بلا طهارة لانها معصية لغيره محال وقال لا يصلي ثم يصلي
اذا قدر واجمعا على ان الماشي لا يصلي وهو عيشي وكذا السابح لا يصلي وهو يسبح
وكذا الغافل لا يصلي وهو يغفل لان البول الكثير من المصوبات فلا تقع معه سجدة
الماشي للوضوء بعد سبق الحدث لانه متى لم يصل حتى لو ادى شيئا من الاركان وهو عيشي
فصلت فاشي اذ كان لمصل الصلوة بنا في الاداء لا العزيمة وعن ابن سفيان لو انما
الماشي بالاماء عند الخوف وهو قول الائمة الثلاثة لقوله تعالى فجالا او كنهانا اي مشا
قلنا الرجال ضد الكنا فكأنوا اعتمدوا المشاة والقيام واربدهم العيام يقول
ابن عمر صلى رجالا قياما على اقدامهم قال لا لا باحة صلوة الركبة فقط كذا ذكره
ولا يخلو عن نظر لان الرجال اذا كان اعتمدوا المشاة والقيام فالقيام عندنا لا
يجوز تخصيصه بخبر الواحد فكيف يخصه بقول ابن عمر بخلاف المنهزم وهو حال
كونه يصلي بالاماء واقفا اي حال كونه واقفا بالاداء اي بآيته واقفة وهو ركبا
يد على هذا وقع واقفا حال امن العزيمة ركبا او من الضيق يصلي ولا يقع ان يركب واقفا
على رجله لا متنازع كونه ركبا واقفا على رجله في حال واحد وكذلك يدل عليه عطف
قولهم ويشير بآيته او فعله عليه فانه يدل على كون الوقوف للاداء لا لغيره
بين الموقوف والموقوف عليه ويقال للركب اذا وقف بآيته واقفا لا وقفا مضاف
اليه ولا يقال المراد واقفا على ظهر الدابة كما التمسوا والعدولان هذا الحالة فانه

المسح مضافا الى العطف والما قبل منه لا يشار الى ما ذكر في المحيط والتمتعه
انه يصح وهو مستأثر اذا كان مطلقا وان كان ظاهرا لا يجوز له القصد ولو سلك
بالايمان والخوف عدا وسيع او من عطف على خوف او من لا يصيد بالاجماع
لان هذه العراض مما قوت ولا اعارة فيها لانها من خارج عن اختيار من الخلف
والاعتقاد ان اسلي قاعا العدم قد تروى على القيام بسببها القيد لا يبعد ان ازال ذلك السبب
عند ابن حنيفة فيجوز عند ابن يوسف لا يصيد ما يقتضيه المحبس ويجوز التيمم عند ابن حنيفة
في كل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والطين والجبس والجبس والجبس والجبس والجبس والجبس
وغيرها وانما يشبهها من انواع الانبعاث كالطين المختوم والارضى ويحذف ذلك وعند ابن حنيفة
لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وعند الشافعي لا يجوز بغير التراب وعند مالك
يجوز حتى بالمشي بالثوب ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض وهو ما يلزم بالنسبة
او غير ذلك لذهب الفقيه والحديث والقصص والخاص بخلاف ما ينبغي بلين
بالنظر الى الحنفية ومنازل الجسد والاطوار من الفواكه وغيرها وانواع النباتان مما يتردد
بالانما لا يمكن عليها اعتبارا وان كان على هذه الاشياء المذكورة عبارة يجوز التيمم بغيرها
عند ابن حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد في رواية وهو المشهور عنه لا يجوز بالقبيا
لانه ليس بصعيد الجواب انه صعيد لانه تراب رقيق واما عند ابن يوسف فيجوز في حال
الضرورة لانها الاختيارية عندنا اي عند ابن حنيفة ومحمد والشرط في صحة التيمم هو المست
الى وضع على الارض وعلى جنس الارض ولا يشترط ان يكون شيئا منها باليد وهذا على
احدى الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع يده على حصى ملسا لا اعتبار عليها وعلى ارض
نارية لا ينفصل منها عبارة ولا يعمل عليه شيء جائز عندنا في وفي احدى الروايتين عن محمد
خلافه الا بن يوسف على ما تقدمه والاصل فيه قوله تعالى فتميم اصميدا طيبا فقال من شرط
التراب والرمل والتراب خاصة المواد بالتصديق والتراب والرمل وبالقبيا المنبت فلا عن
ابن عباس قلنا التميميد وجه الارض ترابا كان او غيره قال الزجاجي لا اعلم خلافا
بين اهل اللغة فيه واما القيد فلفظ مشترك يستعمل بمعنى المنبت وبمعنى الحلال ونحو
الظاهر وقد اريد به الماهي جاعا فلا يرد غيره لان المشترك لا يعمد ولا التيمم بشرع
لدفع الحج كما يفيد شيئا الاية وهو فيما قلنا فان قيل وكيف في آية التيمم الاية وهي
للتيميم بنا في ما قلنا من جواز التيمم بالارض على الجا الالمس قلنا لا نسئل ان من
للتيميم بل هو ابتداء الغاية فان قلنا قد تروى منا جاك كشافا بان قوله مستص
ولا يفهم احد من العرب قوله التيمم بالارض على الجا الالمس قلنا لا نسئل ان من
الامنى التيميم قلنا قد تروى والجواب عما قاله ان عدم الفهم انما اشياء

وروى ابو حفص بن شاهين عنه انه قال اشترع النبي عليه السلام والايمان فقدم على التيمم
وعند ابن يوسف التيمم ولا يتوضأ به وهو رواية المجمع اليها عن ابن حنيفة وعليها الفتوى
لان الحديث وانما كان التيمم بالارض من غير وضوء وقد نصيبين كان قبل الحج بثلث سنين
ومفهوم آية التيمم فعل الحكمة عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء الى التيمم وبذلك ليس
مادة مطلقة فلا يفتر وجوده ما تضمن التيمم الا انما جاز كما امره بانه احكاما لاجاز ذكر ان
ظاهر الاحاديث الواردة في وفادة الجزاء تستمرات ذكرها مرة في بيع العرفه
قد حضرها ابن مسعود مع النبي من بين مكة ومرة رابعة خارج المدينة حضرها النبي بن
العوام وعند محمد يجمع بينهما لما ذكرنا انما في حلقه الجزاء في المدينة ايضا فلا يقطع
بالشئ من جبال احتياط ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وكذا ما اثره في
سوى بنيذ التي ليس على جواز التيمم به خلاف فان الوضوء بغير التيمم على خلاف
القياس فلا يفسر عليه غير جنب جدا الماء في المسجد ولم يجد في غيره وليس معه احد
تأتيه به يتيمم لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الى الماء بان لم يجد الا الاستقاء او
بما منع آخر تيمم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لاقية الصلوة شرط صحة التيمم للصلوة
فلم ينزلها ولو كان قد نواه لها في هذه الصلوة لم يقع ايضا لعدم تحقق الخوض الموقوف
التيمم بالنظر الى الصلوة وانما صح لدخول المسجد ضرورة ان الماء الاية ولا يجوز دخوله
جنباً فهو ملحق بالنظر الى الدخول فكذلك التيمم المحذور مخوف لمس المحض او تيمم الجنب من
بمنه لقراءة القرآن عند عدم الماء اصلا حقيقة او حكما لا يجوز للصلوة به واما قال
عند عدم الماء وليلا يتوضأ التيمم عند كون الماء في المسجد ليس غير فانه حينئذ لا يجوز
التيمم لمس المحض ولا لقراءة القرآن لما قلنا في عدم جواز الصلوة والحاصل ان الصلوة
لا يجوز الا بالتيمم فزولها او لقربة مقصودة لم يقبل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة
فخرج بقربة مقصودة التيمم لمس المحض والدخول المسجد والخروج منه او زيادة الصلوة
اولا وان الاقامة لا تقاير ببيت مقصودة بل وقسايل خرج بقولنا يقبل فيها معنى
العبادة تيمم الجنب مخوف لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يقبل فيها معنى العبادة
وخرج بقوله لا تصح بدون الطهارة تيمم المحذور لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام فانه لا
يجوز الصلوة به خلافا لابن مسعود في سجدة التلاوة وصلوة الجنان وصلوة النافلة
ان تيمم لاجلها فانه يصح بذلك التيمم المكتوبات ايضا لا تقاير مقصودة آه اما في صلوة
النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلوة الجنان فلا ان الماد بالقرية المقصودة ما
شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون نية الامر آخرها كذلك ما ذكر في الاصول
ان سجدة التلاوة ليست بقربة مقصودة المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند
التلاوة بل للاستعمالها على التواضع المحقق لواقعة اهل الايمان ومخالفة اهل الضمائر
وهو غير مختص بهيئة السجدة بل يحصل بالركوع ايضا فينبغي ان يقال يصح التيمم

بنية الطهارة وهي ليست عبادة مقصودة قلنا الطهارة شرعية للصلوة وشرطت
لاباحتها فكانت نية نية اباية الصلوة ولو لم يصلح لصلوة الجنابة اجزاء ان يصلي
به المكشوفة وقد قلناه ولو لم يصلح لصلوة الجنابة الصلوة وذكر الغنياب جعفر رواية
عن ابي حنيفة انه يجوز والمقبور هو الاول المانعة وفي النوازل لو مسح وجهه وذراعيه
يريد به التيمم يجوز الصلوة به ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة مرحلة ما
وهو لا يعمل به فتيمة وصلى ان كان وضع الماء في الرجل بنفسه او من غيره بامر فحسب
فهي على الخلاف الذي ذكرناه ان كان قد وضع الماء غيره بغير امر لا يعيد بالانفاق وقد نقل
واما مسئلة الفارق في النسي في المتاع فمن المشايخ من قال هو على الخلاف المذكور
انه يصح صلاته عندئذ لا عند ابي يوسف ومن قال لا يجوز بالانفاق وهو الصحيح
لما قلنا من الفرق عن محمد انه قال يجوز ولو لم يمسح وجهه على شط نهر وهو لا يعمل بالماء
فهو على الخلاف الذي ذكرناه فعندنا يجوز عند ابي يوسف لا يجوز في رواية
لزيادة تفصيل وغفلته وعنه رواية اخرى انه يجوز كونه لم يبق له به علم بخلاف
الذي مرهله ولو كفر عن اليمين بالصوم في ملكه رقية نصلي للفنق وتياكس عشرة
مساكين وطعام لاطفامهم فتسبى في النسي المذكور من الرقية والنيابة والطعام والصحف
انه لا يجوز ما قد مر من الفرق هذه المسائل محلها هناك واستحبنا ان يحرر
الصلوة الى آخر الوقت اذا كان وجود الماء فيه ليوصل بها الى اكمال الطهارة فينزل
له فيعمل فتيمة وصلى جاز لا انه اربها بمقتضى الوجود عند انقار سببها وهو ما
انصل به الاداء ثم ينفي لما لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه فيكون
في اربها خلل ونقصا والصلوة بالتيمم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصا ولو لم يمسح
فيلد حول الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي بناء على ان التيمم طهارة ضرورية
عنده مطلقة عندنا لانا ان التراب طهور لما عدل الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه
السلام الصعيد الطيب طهور المسيل وفي رواية وهو المسيل وقوله عليه السلام
جعل في الارض مسجدا وطهورا واذا كان طهورا تبقى طهارته الى وجود ما ينيلها
كطهارة الماء ولا شك ان كل خلف يعمل على الاصل عند عدمه كالتكبير بالصوم عند
عدم الرقية واخرها وقد استدل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى الا
فان طهارتها المنع من الوضوء والتيمم لا عند القيام الى الصلوة والقيام اليها يكون
بعد دخول الوقت فخرج جواز الوضوء قبل الوقت بدليل الحق التيمم وهذا بناء على ما
من الاستدلال بمفهوم الشرط وهو فاسد عندنا على ما عرفت في الاصل على انه لو كان
حجة لغيره عن دليل يارضه في جواز تقدير الوضوء وكذا الخلاف بيننا وبينه في جواز
الاكثر من عندنا يجوز كالوضوء وعنده لا لانه ضرورة ولو كان معه ما يكون للوضوء
او الغسل ولكن نجاف على نفسه او ياتيه ولو كلبا المظنون استعمل يجوز له التيمم

جنس الارض من كروجه وان تيمم بالتراب لا يجوز وان اخلط التراب بالتراب نظير
ان كان التراب غالبا ويجوز وان كان التراب غالبا لا يجوز لان الحكم في مثل الغالب
والفرق بينه وبين الحرف المخلوط نقله آغا وازا اصاب التراب من تحت سواه
كانت رقيقة او كثيفة فحسب التيمم بالتراب بالتراب من تحت سواه
فمن وجفت الظل بالريح او بالشمس فالحكم واحد هبنا من اللون والريح
جاء في الصلوة عليها الحكم بطهارتها لما روي عن ابي حنيفة عن ابي قتادة انه قال
نكوة الارض يمسحها وروي عبد الله بن عبد الجوف الارض طهورها وروي في الاول
صاحب الهداية وغيره وذكر في المبسوط اي ما ارض جفت فقد كثر حديثا والله اعلم
بذلك في سنن ابي داود بار طهور الارض اذا يمسحها بيمينه عن ابن عمر قال
كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت شابا غريبا وكانت الكلاب
تبول فتقبل وتلمس المسجد ولم يكن يؤمر بشي من ذلك انتهي فلا اعتبار
انها تطهر بالحفا وكان ذلك بتفصيلها بوضوء الجاسية مع العلم بانهم يقومون
عليها في الصلوة البتة ان لا بد من مسح صفر المسح وعنده من يختلف عن الجماعة وكوفي
ذلك في غير بقية لقوله كانت تقبل وتبوس وتبول فان هذا التكميل يفسد التكرار والجد
ولا تها لوقيت بحسنة بعد الحفا لم يتكررها للارض بطهر المساجد ولكن لا يجوز
التيمم بها في ظاهر الرواية فيلزم ان اشتراط طهارة الصعيد ثبت بنقل كتابه فلا
تأخرى ما ثبت بخبر الواحد فيلزم عليه طهارة المكان في الصلوة ثبت بدلالة الكثرة
وهي نقل عمل العبادة واجبا بان طهارة المكان ثبت بدلالة نص خص من التمسك
الذي لا يمكن الاختار عنه بالاجماع ومادون التيمم عندنا في اربعة ذلك تخصيصه
بجز الواحد بخلاف نص طهارة الصعيد فانه قطعي واستشكل صاحب الكافي بلفظ
الطيب مشترك وقد اقر ابي يوسف والشافعي بالمنيت الصعيد وانا بالظاهر والمآل
من الحج الموقدة كالغمام المحصور واجابه عنه صاحب الكفاية بان الشافعي وابا يوسف
وافقا على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد فيكون قطعيا اقوالا فثبتنا
على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون بهذا النص بعد ما قال الامامية المنيت
سيما عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل يجوز كونها
شرطا بدليل اخر من الحديث والقياس على اشتراطها في الماء ومثل هذه المرافعة
موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان يقال التيمم مقتصر
الى طهارة الصعيد وطهارة الصلوة مقتصر الى الطهارة فحسبها بالحديث
ثبت طهارته لا طهارة ورواية نادرة رواها ابن كاسر عن اصحابنا انه
اي التيمم يجوز ايضا على الارض التي ظهرت بالحفا ذكره في المستصفى واذ استيم
الرجل من موضع فتيمة اخر من ذلك الموضع اي ضرب يديه على موضع ضرب يديه

الاول ايضا جاز لان له ربه مستقلا اما المستعمل ما يفصل عن العضو بعد السج
قياسا على الماء وعلى قول من لا يحمل القربة من التيمم ظاهره اما على قول من جعلها
منه ففيه اشكال والتيمم في الجنابة والحل سواء اى منه التيمم لمن عليه الغسل
ومن عليه الوضوء واحد وهو الضربتان لمسح العضوين لما في الصحيحين حديث
عمر بن ياسر قال بلغني رسول الله عليه السلام في حاجته فاجتنب فلم يجد الماء
فتمسح في القميص كما تخرج الذابة ثم انبت رسول الله عليه السلام فذكرت
ذلك له فقال انما يكفيك ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الارض مرة واحدة ثم مسح
الشمال على اليمن وظاهره وجهه وعلى هذا الحكم انفق الاجماع وصلى بالتيمم
ثم وجد الماء في الوقت لا بعيد لما نقله انه ادى الصلوة بالقلعة الموجودة له
وقت انقضاء سببها فسقطت عنه أصلا لا ثانية بما كلفه كمن كثر بالتيمم لغيره
ثم ليسوا مثالا ذلك والرجل الصحيح في المصير يتم لصلوة الجنابة اذا خاف الغوث
وعند الشافعي لا يجوز ان يتم مع عدم شرط قلنا بخلافه بالصلوة عاجز عن
الوضوء فيجوز تيممه اما الاول فلان تعلق فرض الكفاية على العموم غير انه ليسقط
بفعل البعض واما الثانية فهي فرض المسئلة وقد حدثت الدار فطني فبينت عن
عمارة ان الجنابة وهو على غيره وضوء فتميم ثم صلى عليها وذكره مشايخنا عن ابن
عباس كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين بن الهمام ولكن لا يخلو الاستدلال
بهذا الاثر عن نظر الا الى فانه لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يحتاج الغوث على
هذا فلا حاجته الى استئذنه بعد تيممه بخوف الغوث وعلى رواية الحسن عزاب
انه لا يجوز للمسلم التيمم وفي ظاهر الرواية يجوز وفي الذخيرة فان كان مائتا او كان
حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعزابي حقيق برواية الحسن انه لا يجوز له التيمم
قال شمس لا يثم القميص هذا وكذا صحيح الهداية مع الا بان للموحي حق الاعادة
فلا فوات في حقه فعلى هذا ينبغي ان يراد من الوكيل من له ولاية الصلوة ليشمل
السلطان والقاضي وغيرهما من له حق التمسك لا ما يقابل الى الله ان اراد منه
قريب الميت الا ان تقلب صاحب الهداية لا يصح لا يخلو من اشكال على كلا التقديرين
اما على تقدير ان يراد من الحق التمسك فلا ريب في حق الاعادة لا يصح في حق
السلطان والقاضي ونحوهما انما على قريب الميت على ما ذكره في المنافع انه ليس
لاحد جده الاعادة سلطانا كان او غيره واما على تقدير ان يراد منه قريب الميت
فكذلك لانه لو ملك من له حق التمسك كسلطان او غيره لا يكون له حق الاعادة فقد
تحقق الغوث في حقه ايضا اللهم الا ان يقال تخلفا من التقدير الاول ولا نسلم ما ذكره
صاحب المنافع من انه ليس للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الوكيل القريب
فقد قال رحمه الله الرازي في حق الاعادة فان صلى الوكيل لا يجوز لاحد ان يصلي

افترا من هذا الذي يحتمل مما هو سهل من التيمم ولو قرنت بما ليس كذلك لا انفس
الحكم فبقا لا يفيهم احد من العرب من قول القائل سجدت من الحج والحاظ من التيمم
اصلا واما ينفهم منها معنى الابتداء وادخلها صحتها هو التمسك وهو مشتمل على
ما ينفق بسهولة وغيره ومعناها الحقيقي الجمع عليه وهو الابتداء صالح لهما والخ
الذي اعين مع انه قد انكره جماعة من افاضل اهل العربية كما لم يردوا الا خفف
الصغير وابن السراج والسهيلي وغيرهم حيث انكروا دلالته من غير الابتداء وقالوا
سائر المعاني في راجعة اليه لا يشمل جميع اجزاء التمسك بل يختص ببعضها بل غالبها بالخراج
من غير دليل كما زعموا اختراعه او لحيثما في موضع الاعتناء بالتسعة وفي الحج ومعلوم
قطعا ان ليس مقتضى الشائع من شريعة عين التيمم ولا يقتضي استئذانه من التز
من الطهارة واما شرعها به بدلا عن استئذان الماء عند الغرض فبقا محض فلا
يملك كونه محجرا المسح المبتدئ من التمسك والاضافة الى اخراج لفظ التمسك عن حقيقة
بالخراج ولا دليل فلا يسلم اما الفرق بين التيمم وبين الغسلة والذهب حيث جاز التيمم
على التيمم وان لم يعلق باليد شي ولا يحسن عليها اي الحال ان كلا المذكورين من
التيمم ومن الذهب الغسلة باعتبار ان الذهب الغسلة شيء واحد فاحتمل هذا الحكم فيها
وهو عدم جواز التيمم خلعا في الارض اي التيمم خلفه في الارض والغسلة كذلك فالفرق
هو ان الذهب الغسلة يدب في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف التيمم فانه لا تدب
فكانت كالتراب وهذا الفرق لا ينبغي ان لو كان التراب هو الاصل في التيمم والتيمم
متمسك عليه وليس كذلك بل التيمم اصل ايضا لشمس الآية لها فان الكل داخل مفهوم
التمسك على ما مر والفرق الصحيح ان الذهب الغسلة ونحوها لا ينفك لفظ التمسك
وان خلط في الارض لانه وجه الارض كما نقله ولا يطلق عليها لفظ الارض حتى لو خلط
لا يجلس على الارض فجلس على صخرة يجلس على فمكة على فمكة او نحوها لا يجلس اما
التيمم بالاجر فمكة وخيفة يجوز مطلقا واولا لانه من اجزاء الارض وان شوي وتصلب
بمنزلة التربة وعند محمد يجوز التيمم به ان كان معلقا فالأقلا فهذا على الرواية المشهورة
عنه في عدم جواز التيمم بالحي الذي لا غبار عليه فان الاجر بالشئ صا كما لم يوافق حكمه فان
كان معلقا او كان عليه غبار يجوز الا فلا ولو تيمم بغبار غيره او غيره اي بغبار غيره
من الاعيان الطاهرة كالحصى واللبان واليد ونحوها او حب الرطب او قار الغبار فاضا بوجه
وجهه والذراعين بيته التيمم جاز تيممه عند ابن خزيمة ومحمد سواء وجد ترابا اخر
اوله بجده عند ابن يوسف لا يجوز ان وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه
فجاز عند الجواز عند القدر ولهما انه تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في المشهور ولو تيمم بالحي
ينظر ان كان مائتا اي كان ما جاز لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان خبيثا اي

معدنيا وهو استعمال الماء من اجزاء الارض يجوز به التيمم لانه من جنس الارض
وقال شمس الايمه السرخسي الصحيح عندنا لا يجوز ان وجهه انه لما استحال الحق
بالماء لتبدل طبعه الى طبعه حتى انه يزوب في الماء ويخل بالبرد ويستبدل بالماء
فيخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وقال في الخلاصه والاصح هو
الجواز وقال شمس الايمه الحلواني في المنتقى الاصح انه لا يجوز ان يجرى وقال قاض خا
واختلفوا في الجبلي والصحيح هو الجواز والسببه بفتح السين مع فتح الباء وسكونها
وهي رضاء تروى ملح كذا في القاموس بمنزلة الملح فان غلب عليها التراب لا يجوز التيمم
بها كالماء وان غلب عليها التراب جاز كالماء الجبلي وقال في الخلاصه ولو تيمم
بارض سبخة ان كانت منعقدة من التراب يجوز عندنا خلافا لابن سورك والاسبيجا
في شرحه يجوز التيمم بالسبخة بناء على الغالب هو عدم الفرق بالترسافا من امثا
مطرفا بتل ثوبه وسرجه ولم يحد ثابا جافا يترى به ولا جافا ولا ما يتساقط به فانه
يلطخ ثوبه او يده او غير ذلك بالطين ويجفنه ويضربه بعد الجفاف ويترى به وقد كان
بعض المختطين يستعملونه التراب الطاهر في صرة انا خرج الى التيمم ولا يجوز التيمم
بالطين لان فيه تشويه الوجه وقيل لان الغالب عليه الماء قال شمس الايمه الحكماء
لا يتييم بالطين اي لا يبنون ان يفعل وان فعله يجوز وهو الظاهر لمختص المحققين في
العلوم الجدية وازد بها الوقت قبل ان يجف لا يتييم بالطين ما لم يجف كمن شرب ماء فاما
هذا قول ابى يوسف فان عنده لا يتييم الا بالتراب والرمال فاما عند ابى حنيفة
فهذا الوقت يتييم بالطين والآفل وكذا اي كما جاز التيمم بالجوح وخوفه يجوز التيمم
بالجص والحصى والكثير من الحباب والفضارة وهو الطين الا ان راح الاخر كذا
في القاموس والماد به ما يدل منه من الاستكباب ونحوها وهذا اذا لم يطل بالانك
والحيطان من الماء والطين سواء كان عليه كل من المذكورين عينا او لم يكن عند ابى حنيفة
وفي احدى التداينتين عن محمد بن ابى الجوزي لا يجوز التيمم بالفضارة المطلية بالانك
بعد المدة وضم النون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض من رطوبت الفضارة
وظهرها على السواء وان اتيها كان مطلية بالانك لم تجز التيمم به وما لم يكن مطلية
منها جاز به التيمم لو كان بطنها مطلية وظهرها غير مطلية جاز التيمم على ظهرها
كذا في فتاوى قاض خان اذا كان عليه اي على الفضارة المطلية بالانك عينا جازانه
يجوز كما في الخلقة ونحوها على الخلاف المنقذة ولو تيمم بالخرف اي الخمار كان محذرا
من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية كالنوى والشمع وغيرهما مما يحصل
في الطين الذي تخلط به البراد وجاز التيمم به وان لم يكن غلبه عليه وان كان فيه شيء
من الادوية ظاهر لا يجوز الا ان يكون عليه عينا لما نقده المطلية بالانك وكان
يبنى ان تعتبر الغلبة لكن لا يعتبر بها لانه يخلط الدق مع الطين خرج من كونه من

عليه بعد هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر استلما ان اما ان احضره صلى عليه
الولي بعد الاستلما فانما حصل ان يجوز التيمم خوفا للفوت ولا فرق في ذلك بين الوقت
الذي هو قربة الميت وبين غيره وما صححه من انه لا يجوز للموتى تحييا ليراد بالوقت من
له حق الصلوة لانه الذي لا يخاف فوتها وكذا يجوز التيمم لخفا فوت صلوة العبد لكونه
في الابتداء وبالانفاق من احوالها وكذا اذا احدث المتيمم اي من شيع بالوضوء في صلوة
العبد لا يتييم ويبنى في قول الحنفية وقال لا يجوز التيمم لانه من الغفلة لان الاخر خلف
الامام حكما وان رفع الامام وله ان الخوف بان لا يبره فحمة فيفعل اعترا عارض
يفسد عليه صلاته وانما فرض المسئلة في المتيمم لان من شيع بالتييم اذا احدث بينه
بالتيمم اتفاقا لا انا والواجبنا عليه الوضوء يكون واجدا للماء في صلاته ففقدت كذا
في الهداية ومعناه ان الحكم بوجود الوضوء عليه بناء على انه لا حق فلا فرق عليه
رفع الحكم بوجود الماء وهو وجوبه فثبتا الصلوة بالتيمم بناء على ان الحكم بوجود
الماء بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوده في الصلوة ان لا فضلة بين زمانه وما قبله
اصلا وقيل عليه ان الحكم بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت وقد زال بسبب
الحدث فيجب ان يتغير الاعتبار الشرعي فيعدم قبل الحدث عاودا وقبله واجدا لا يتقيا
لوا وجبا الوضوء حينئذ فسد صلاته بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لا انفق
الانقضاء من حيث لا يخفى لا انقضاء التيمم فوجد قبل سبب الحدث بوجه ما قال
قاضي خان في مهمل المسح من فتاوى ماسح الحق اذا احدث في صلاته فاضر فليست هناك
ثم انقضت على مسحه وقيل ان يتوضا كما قال ابن تيمية وبنفسه رجله ويبنى كالمصلي
بالتيمم اذا احدث في صلاته فاضر فوجد ما كان لا يتوضا ويبنى على صلاته انتهي
فلم ان صلاته لا تبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة والفرق بين هذا وبين ما اذا
وجد الماء في خلاص صلاته هو ان التيمم انما ينقضي شرعا عند رؤية الماء بصفة الاستعداد
لانه يصير محذرا بالحدث السابق ان اصاب الماء لم يستجد فلو ان القدرة على الاصل
حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف تبطل حكم الخلف بخلافه فثبتنا لا انتقيا
التيمم بالحدث الطاري قبل ذلك فلم ينقضي بصفة الاستعداد ولم ينقض القدرة على
الاصل حال قيام الخلف كونه في الكفاية وعلم ان الخلاف في مسئلة الكتاب فيما اذا خاف
اي شدة في الدراك وعدمه حتى لو كان يبرج ويضرب على طنه عدمه ورضى المفسد لا
يتيمم اجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت فوضا بعد ما شرع متوضيا يتييم وفيه بالافلا
لا نقه تبطل بخروج الوقت كالحاجة فيحق الفوت لانها لا تنقض بعد ولو خاف خروج
الوقت لو استقل بالوضوء في سائر الصلوات ما عدا صلوة الجنائز والعبد لا يتييم
عندنا بل يتوضا ويقضي الصلوة ان خرج الوقت وقال في تيمم ولا يتوضا لانت
التيمم فاشترع لتفصيل الصلوة في وقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوت لا خلف كذا في

ولم يتوجه سوى ان التقصير جاء من قبله فلا يؤجل التيمم عليه وهو انما
يتم اذا اخذ بغيره كذا قال المحقق الشيخ كما ان الذين من الممارعة قبل التيمم الذين
الزاهدي من الحلول في المسافر ان الله يحكمنا طاهرا بان كان على الارض نجاسة
او ابتكت بالمطر واختلطت فان قدر على ان يمسح المشي حتى يحكمنا طاهرا قبل
خروج الوقت فعل ولا يصلي بالاياء ولا يصلي قاله الحلواني اعتبر هنا
خروج الوقت لجواز الاياء ولم يعتبره لجواز التيمم وذكر سوى بينهما وقد قال
مشايخنا في التيمم انه يعتبر الوقت ايضا والرواية في هذا رواية اذ لا فرق بين نما
والرواية في فصل التيمم رواية ههنا فاذا في المسئلةين جميعا روايتان انتهى
فالاختياط ان يصلي بالتيمم في الوقت ثم يتوضأ ويعيد الخرج عن المحدثين
بغيره وكذا لو خاف فغوى الجمع فان لا يتيمم بغيره ولا يصلي
الظهر اذا فاتته لا تغزى الوقت هو الظاهر عندنا وقد امر باستقامتها بالجمل
ولا دليل على سقوطها بها مع التيمم في الغلة على الاصل بالوضوء وقد قالوا
الاصل ان ما يغزى الى خلف يجوز ان يتيمم خوف فواته كالجنابة والعيد وما يغزى
الى خلف لا يجوز التيمم خوف فواته بغيره فانما في ثبوت نجاسة وقد يقال هذا
غير مسلم اذ كان في الخوف خلل كالأضواء ولا بد من الدليل على ان القضاء اولى
من الاداء بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط ما قلنا انما لو تيمم لم يترك المصحف
اول دخول المسجد عند وجود الماء والقدر على استقامته فذلك التيمم ليس بشي
معتبر في الشئ بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشئ عند عدم الماء وحقيقته
او حكما ولم يوجب له احد منهما فلا يجوز والتيمم لصلاة الجنابة عند خوف الفوت عادم
حكما بالنظر اليها لانه لا يمكن فعلها بالوضوء بخلاف غسل المصحف ودخول المسجد
لانه ليس بعبادة تفوت فمن يتيمم للجنابة وصلى ثم حضر اخرى قبل ان يغتسل على الوضوء
وهو بخلاف فوات الوضوء لا يلزمه اعادة التيمم عند فواته خلافا لما قلناه ان الفوت في
الاولى وهذه ضرورة اخرى فيجوز لهما التيمم وكذا ان التيمم الاول انما يتيمم كونه
عاجزا عن استقامته الماء حكما وهذا المعنى باق بالنظر الى الجنابة الاخرى المسافر
يطأ جارية وذو حنث فيجوز لهما ان يطأ وان عمدا ولو علم بعد الماء ويجوز
له التيمم لانه طهر المسلم عند عدم الماء فكما يجوز لهما ان يباشر بسبب الحدث من التيمم
وغيره فكذلك الجنابة اذا ساء في موضع جواز الصلوة ولم تقاها بها بالتيمم عند
عدم الماء وينقض التيمم كل شئ ينقض الوضوء لانه خلف الوضوء فما ينقض الاصل
ينقض الخلف بطريق اولي مستثنا بذلك انشاء الله تعالى وينقضه اي التيمم ايضا
رواية الماء الكافي لطهارة ان قدر على استقامته عند الرواية لان الغلة هي الاراء بالوضوء
الذي جعل غاية طهره به الصمينة قوله عليه السلام الصمينة الطيب طهر

المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليمسح به بشرته وانما قديمها كافي للمطهرته
لان على الفصل ان يتيمم ثم وجده الماء لا يكون لنفسه او لحدث ان يتيمم ثم وجده ماء غيره كافي
لوضوئه لا ينفق تيممه ولو كان معه ذلك ليجعل التيمم جاز له التيمم بدون استقامته لاختلاف
النشأة واحد فان عندنا لا يجوز له التيمم حتى يستول ذلك الماء بقدره ما يكون ثم يتيمم ليقول
تساقطت نجاستها فانها تكرر في موضع التيمم كذا كافي او غيره قلنا الماء الكافي لانه
لا يمكن اجزائه على عمومته ان وجود ما نجس او محتاج اليه لم يفسد ما نجس غيره من اجزاء
فيراد به خض الخضر والكافي من رداء الاجماع فسقط غيره والبقاء معتبرا لابتداء
واذاه وخلال الصلوة فسد لا تنقض طهارة بمقتضى إطلاق الامر باستقامته الماء
البشره عند جلاله في الحديث المنقذ وهو حجة على الائمة الثلاثة في قوله بعد الانفا
ان اوجده وخلال الصلوة وانما رأى المصلي سقر الجار او بنيد التيمم وقد على الاستعجال
فنسبت صلاته عند بنيد هذه الرواية في سقر الجار غير موجودة الائمة الا ان
يراد من النفس وجوب الاعادة فان المذكور في كتبنا الفتاوى المصلي بالتيمم اذا رأى
سقر جاره فانه يحضي على صلاته ولا يقطع ثم يعيد بسقر الجار وذا في الخلاصة
وعن ابى يوسف يحضي على صلاته ولا يعيد ذلك لما قلناه ان الواجب الجمع بين التيمم والوضوء
بسقر الجار وليس المراد الجمع بين فوات في انما حبل المراد ان ذلك الصلوة بهما
اتامقا واما على التقايد بان صلى او لا بالتيمم ثم بالوضوء بسقر الجار او بمسوا واما في
بنيد التيمم فمسكوة وهي الرواية المجمع عنهما ان الوضوء بنيد التيمم لا راد له بخلاف غيره
واما على الرواية المجمع اليها وهو قول ابى يوسف انه يتيمم ولا يتوضأ به فلا تنقض
صلاته ولا يعيدها وعلى قول محمد يحضي عليها ويعيدها كما في سقر الجار وانما رأى
المصلي بالتيمم سرا با فطن انه ما غشي بخوفه فانما هو من فسد صلاته سواء جاوز
موضع صلاته او لا لانه قصد القطع قصد امضوا بان فعل لكن يحل له القطع ان اغلب
على ظنة الله ما وان شك الله ما او سرقا استوى الظن انى طرفا التردد فانه حينئذ
يحضي على صلاته ولا يحل له ان يقطعها بالشك فانما غش منها نظر فان كان كذا في راء
ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة اي يعيدها والا فلا وكذا يجب الاعادة لو غلظت
الماء سره ثم يتبين انه ما والا اصل ان اليقين لا يزول بالشك وانه لا معتبر بالظن المتيقن
خطاؤه المسافر انما رما بموضع والجبى الذي لا ينفق تيممه لانه لم يوضع للوضوء
ظاهرا الا ان كان الماء كثيرا فيستلحق بكثرة بانه وضع للوضوء والشرب جميعا والا
الاعتبار بالمرفق بالكثرة حتى لو غلظ موضع القليل المطلق الاخذ شربا او غيره ينفق
وان يقوى في تخصيص الكثير بالشرب ولا وان شرب في يستلحق بالكثرة وذكر القاضي الاما
ابو على النسفي عن الشيخ الاسمر محمد بن الفضل ان الماء الموضع للشرب يجوز منه
الوضوء والموضع للوضوء لا يباح منه الشرب فعمل هذا ينفق الوضوء مطلقا والا

الصحيح ولو ان المتيمم لم يبال ماء وهو لا يعلم به او كان نائما حيا المروا لا ينقض تيممه الحائض
الاتفاق في دلالة كونه غرضا جلا الماء وغير قادر على استعماله وفي رواية غرضه خفيفه
هو التي شئ عليها صاحب الهداية وكثيرونا ان النائم ينقض تيممه لان المانع فيه
جاء من قبل المانع فلا يعتبر كذا زقاد وانقضاء الاول ولا يفتقر الى ان ينقض تيممه لو
عمل بالماء ولكن لا يقدر على النزول للوضوء ولا على الوضوء من غير نزول ما لم ينفذ
الحرف سبع او نحو ذلك مما لا يمكن معه الوضوء الا بغير وضوء كما اذا كانت دابة
جوعا لا يقدر ان يركبها او كان شيخا ضعيفا لا يقدر على الركوب وليس عنده من يمسكه
وبالجملة فان كان حاله بحيث لا يجوز له التيمم ابتداء لا ينقض تيممه ولا لا ينقض جنبه غسل
وبقيته على بدنه لعمه بضم اللام وسكون الميم اي بجمعه لم يصيبها الماء وليس معه ما
يفسدها به يتيمم لعمه لان الجناية باقية له لم يجرى وليس عنده ما فتميم وان
وجد ماء بعد ما يتيمم وبمدا احل غسل الكعبة ويتيمم للحديث اذا كان الماء يكتفي
بالعمه ولا يكتفي للوضوء لانه كالماء والنظر الى الحديث لان وجود الماء غير الكافي
كل وجوده لا يمنع به حدثه لم يجرى وان كان الماء يكتفي للوضوء ولا يكتفي للعمه
يتيمم به ولا ينقض تيمم الجناية لان الماء في حق العمه كالماء له كفاية لها
وان كان الماء يكتفي لاحدها اما للوضوء واما للعمه على سبيل الاشتداد ولا يكتفي لهما معا
فانه يغسل الكعبة لانهما اغلظ الحديث واغلظ الحديث اهمه ويتيمم لاجل الحدث
وتجبه عليه ان يبدى يغسل الكعبة ليس بعارض الماء في حق الحدث فلا يجوز تيممه
للحدث عند محله لا تصرف ذلك الماء الى العمه وحدثه ليس بواجب عنده بل على
سبيل الاولوية في وجوده يمنع التيمم للحدث عند ما يوصف صرفه الى العمه واجب
فهو كالماء وبالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل الكعبة ولو كان يتيمم بعد ما
احل لاجل الحدث هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكتفي لاحدهما فقط ينقض
تيمم الحدث عند محله فيعيد بعد غسل الكعبة ولا ينقض عند ما يوصف بناء على ما تقدم
ولو كان معه الذي يكتفي عليه لعمه او مع الذي يكتفي عليه الطهارة الحكيمه طلقا
نوي بخمس وهو مضطر الى تطهير الماء يكتفي لاحد الطهارة ينقض فانه يغسل الثوب
بذلك الماء ويتيمم لما عليه من الحدث لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب
ويتيمم بغيره في الطهارة ينقض الحكيمه والحقيقة ولو زال بذلك الماء الحدث بقي الثوب
نجسا كان قدر الطهارة الحقيقية مع قدرته عليها بغيره فيكون نجا ولكن لا يمتنع
صلاته لثبوت الجواز بقاد الماء باستعماله في الحكيمه يتيمم او قوما متهمين يجوز فعله
عند ان خفيفه واي يوصف خلافا لمحمد والاصل في مثل هذا ان بناء القوي على الضعيف
لا يجوز فيحدث يقول ان التيمم طهارة ضرورة يكتفي اليه عند الجواز الطهارة بالماء
اصليته فكانت اقوى فيلزم بناء القوي على الضعيف ولما ان التيمم طهارة مطلقة لا

ضرورة حتى لا تقتل بوقت الصلوة ولو كانت ضرورة لغت به كطهارة المستحاضة ثم محمدا
جعل طهارة التيمم ضرورة صارا مطلقة في الحكم بطهارة من انقطع ومهادونا المشقة
حتى لو تيمم كان ذلك في الحقيقة الثالثة بعد الطلاق الرجعي يقطع رجعتا بدون ان يفسخ
كما لو غسلك فيهما عكسا وذلك لان محمدا احتاط في الموضعين فلم يجوز امامته للمؤمنين
احتياطاً ليجوز عن هذه الصلوة بينين وقطع الرجعية احتياطاً لانه جازي الجانبة الحرة
وفي اختياره طهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطى له حكم الطهارة
المطلقة في حقها قال الله تعالى ولكن يريد ليطهركم وليكن عذرا عن طهارة
فولا بحقيقة فيما سواه حتى لم تكن طهارة في حق انقطاع الرجعية لما يتأذى به وهو
الصلوة به كالبيع الفاسد لا ينزله الملك ما لم ينعيم اليه الفرض وكذلك على خلاف
القاعدة اذا اقر قوما فامتنعوا ثمن عند محلهما يجوز عند محلهما بناء على ان صلوة القائم اقوى
وبناء القوي على الضعيف غير جائز وهو القياس وكثيرا ما تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت
في الصحيحين عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت لا تجد شيئا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الحديث اني قال فارسيل رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى ابن بكر ان يصلي بالناس الى ان قالت شر وجده رسول الله عليه السلام
من نفسه خفت فخرج بها ربي يدي رجلين احدهما التماسا لصلوة الظهر وابوكبر
يصلي بالناس فلما رآه ابوكبر ذهب لثما خروفا ومرايا لا يثا خروفا لهما اجلسا
الحجبة فاجلسا الى جنب ابوكبر فابوكبر يصلي وهو قائم يصلي النبي عليه السلام
والناس يصليون يصلي ابوكبر والنبي عليه السلام قاعدا ورواه عنه عليه السلام
صلى الله عليه وسلم في رواية فيه خلف ابوكبر وانما لا يقوى قوة حديث الصحيحين على
ان البيهقي قال لا ينافي في الصلوة التي كان فيها اما ماضية الظهر يوم السبت او
الاحد التي كان فيها ماضية الصبح يوم الاثنين ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن
الحسن بن سعيد يوم الاثنين وكشف السنن امر خاتمه فان ذلك كان في الركعة الاولى
في الصلاة على السلام وجد من نفسه خفة فخرج فادرك معه الثانية واما الماسع على الحق
او على الجنبه فانه يوم الاثنين فاسلين بالاتفاق اما المسح على الخف فلا يجاع على انه
طهارة غير ضرورة فيمكن بينه وبين غسل الرجل فوقه وكذلك مسح الجنبه فانه
بغسله الغسل المحتضاه على ما قالوا وليس طهارة المستحاضة ولا يستغني محمد عن
الفرق بينه وبين التيمم فكما ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة استعمال الماء كذلك هذا
شرع لضرورة عدم قدرة الغسل وكلاهما متباينان بوجود القدرة وزوال الجهر
وذكر في الحصر وهو شرع المنظور في شرع الاستسجاء وفي غيرها لا يقع امامته
مناجلح الستائر ومن عبادة الاستسجاء وكذلك لا يقع امامته الا في الذي لا يحسن
مقدارها يجوز به الصلوة من القرآن للقادي الذي يجوز له الطهارة بغير الماء

او الطهارة من غير عمد بالنظر الى مقتضى قولنا انما هو جليح والاق من هو بمثل
حالهما جاز لوجود الخبز من الجليح وانما ذكر بقوله المستأثر استطرادا ومحالها مباحث
الاقتداء وقا في انشاء الله تعالى **فصل في بيان احكام المياه** فتقدم تقديم التيميم
انما وقع لمناسبته وان الاصل انما هو فينا الوضوء والغسل بيها انما هو فوضوه الى ذلك
الاصل قبل ذكر المسح على الخفين ظاهر التوجيه واذا ذكر في التيميم وذكرها يجوز به
ناسبا ان يعطف عليه ما يجوز به الوضوء والغسل فقال ويجوز الطهارة بالحكمة
بما هو مطلق وهو ما يستحق في الصرف ما من غير احتياج الى تعيينه بقرينة فاضا
الى محله كما في البئر او الى صفة كماء الماء الى مجاورة كماء الزعفران ليستقبله
لذا يمتنع المنجس مطلقا فاحتاج الى الاحتراز عنه بقوله طاهر ولو كانت المجاورة
تكتسب تعيين الماء احتيج بعد ذلك الاطلاق الى ذكر الطاهر كماء السماء والى المطر وماء
الاولية الى الانهار وماء القنات والينابيع وماء الابار عبد الحمزة وفتح الباء بعدها
الضمة بغيرها واسكان الباء بعدها حجة معدودة ثم التجمع بثبوته الجارية وتزول
بها اي بالمياه المذكورة الخمسة مطلقا حكمية كانت هي المعنى الذي حكمه الشارع بوجوب
الوضوء او الغسل او خلفها عند اعادة الصلوة لاجله سميت حكمية لاختصاص
تحققها بالحكم او حقيقة وهي المعنى الذي حكمه الشارع بوجوب ذلك منها من البدن ان كانت
فيه عند اعادة الصلوة مع القدرة سميت بذلك لتحققها حقيقة بعد الحكم بانها
محتملة والاصل في ذلك قوله تعالى ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وتكن ايمانكم
على كون ماء المطر مطهرا وبذلك التمسك على كون سائر المياه الملوثة مثل طهره ما لم يغير
لها عارض من بل ذلك الحكم عنها ولا يجوز الطهارة بالحكمة بالماء المقيد وهو ما
احتج في تعريفه انه المقيد اي الذي لا يغيره الماء كماء الاشجار والينابيع ونحوه وماء
النمل مثل التفاح وشبهه وماء البطح والخيار والقنا ونحو ذلك وماء الباقلا
بالضمة تشديد اللام وبالمتع تحفيفها وهو الماء الذي لم ينجس فيه عارضا في
قربا انشاء الله تعالى مثل المرقى ما يطبخ فيه اللحم ونحوه وماء التبرج وهو
ما يخرج من المعصر المنقع فيطرح ولا يصنع به وهذا اذا كان ثمينا اما اذا كان
رفيضا على اصل سبلانه فيجوز الطهارة كماء المدوخ ونحوه وماء الزعفران والمجد
ايضا ما خسر منه وخبر عن الرقة او ما يستخرج منه وطبا كما يستخرج من الورود
كذا لا يجوز الطهارة بماء الرد وسائر الانصا وكذا الخل والعصير وماء العنب
ونحو ذلك كما لا يشربه ويجوز ازالة نجاسته الحقيقية عن الثوب بالبدن بالماء المقيد
وبكل ما يبع طاهر يمكن ان السهابة وهو ما ينص بالعصر حتى تنزل جميع اجزائه به و
بالجفا فاحترازه عن نحو المسسل والسمن فانه لا يمكن ان السهابة لا يتدبقة
ودسومة لا تنزل بالعصر والجفا وقوله كاللبن فيه نظر فانه لا ينزل النجاسة

قائمة الكفاية قوله تعالى اذا عصرا فصل حتى يذهب عن مثل الدهن واللبان ما فيه من
الدسومة لا ينص عن الثوب كذا قال في الكافي بخلاف اللبن انما فيه من الدسومة لا ينص
وما نقله في الخلاصة عن ظاهر النص ان الرقة المرقى واللبن والدهن والسمن على هذا
المخلاف بخلاف سائر الكتب والروايات فلا يلتفت اليه والخل فانه اقلع من الماء النجاسته
والعصير بما ذكرنا انما من الماء المقيد بشرط ان ينص بالعصر كماء الاشجار والينابيع
الاظهار بخلاف ما فيه دسومة من المرقى ما فيه خثورة وان غسل النجاسة الحقيقية
بالغسل او بالتبرج ونحوه من الثوب وبالسمن وبالدهن كالزيت والشمع ونحوها
من الادوية لا ينزلها ذلك الغسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنص بالعصر فلا تنزل
اجزائها فلا تنزل اجزاء النجاسة ببقائها ثم ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء فيه
خلافا لمحمد بن فراس الثلاثة بناء على ان زوالها بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره
وذلك انه كما لا في الجفاس فيجس الجفاس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس يرد في
الماء بالحديث وبالاجماع وبالمقدرة لا يمكن ان النجاسة لا تخل محليين في آن واحد في حال الحاجة
اصل القياس ولما انما لا يستعمل ازالة النجاسة بالماء على خلاف القياس بل هو امر
معقول لان الماء لا يجس لها الاستعمال لان النجاسة لا تخل محليين في آن واحد في حال الحاجة
لمرئيل المزور حينئذ انما لها الى الماء لا يتوفاها ولهذا يتوفا الماء بلوى النجاسة التي
لها الوفاة لا شيء ذلك للوزن في المحل شيئا فشيئا حتى يزول بالكثير والا محسوسا لا شك
فيه فثبت ان زوالها بالماء امر معقول والماء في الازالة والقلع فيقتضي الحكم اليه
بخلاف الحكمية ان ليس المحل نجاسته تنزل بالماء بل معنى حكمي يخصه بالماء بالنص فلا
يتعدى الى غيره ولا فرق في الحقيقة بين الثوب والبدن عن ابى يوسف التخصيص في البدن
بالماء لان ما عليه يظهر الحديث الصحيح ظاهر الرواية لشمس المعنى المذكور انما ويجوز الطهارة
بماء خالص من شئ طاهر سواء كان مخالفا للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير محال ومما
من اللون والطوى والريح كماء المد والسمن الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يجنط
به الاشتنا والاصناف والزعفران بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء وان
تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخالط هذا اذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو اراه الراي
يطلق عليه اسم الماء وبشرط ان يكون رفيفا بعد اشتراط عدم زوال اسم الماء وبقي عن
اشتراط الرقة فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء ولا يطلق عليه انه ما يزل زوال الرقة
يصلح ان يكون تفسيره اسم الماء وهو الضابط عند الحاجة الاشياء الجامدة للماء
من غير طبع فانه ما دام رفيفا ليسيل سريعا كهيئته عند الحاجة الى طهارة حكمه الماء
المطلق يجوز الوضوء به والا فلا ولا عبرة في زوال اللون والطوى والريح وفيه خلاف
الاثمة الثلاثة فيما ان كان المخالط ما يستغنى عنه الماء بخلاف ماء المد فان الثياب
التي تجرى عليها الماء غير مستغنى عنه واما الاشتنا ونحوه فيستغنى عنه فلا يبقى الماء

مطلقا عند الحاجة حيثما كان ماء الشبان وماء الصابون ونحو ذلك ونحو قولنا ان
هذه الاضافة لتعريف الجاز لا لتعريف الذات فلا يفيد التعيين كما لا يفيد تعريف
ثبوت في الشيء ان النبي عليه السلام امر بغيره الذي وقفته ناقة بما وسدد
وذكره اجناس الناطق التعوي بما والتسلي اذا لم تكن رقة الماء غائبة لا يمتنع
ومنا بطل ما تقدم من بقاء سرعة التسلي كما هو طبع الماء قبل الخلطة وذكر
في المنقط اذا التقي الزاج في الماء حتى استقر ولكن لا يذهب قوته جاز الوضوء به
مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العطر الطبع في الماء فاستوى يجوز الوضوء به
ما دام ريقه باقية وكذا المحصر والبناء فلاء او نحوها اذا نفع في الماء ولم تنزل رقة
يجوز به الوضوء وان تغير لونه وطعمه وريحه لان المعبرة مثله بقاء الرقة
وذكر في الجامع الصغير ان في خان فلو طبع المحصر والبناء فلاء ان كان الماء بحال لم
يرد لا يخن ولم تنزل عنه رقة الماء جاز الوضوء به والافلا لان الاصل ان التعيين
يحصل الماء باحد شيئين اما بظلمة المنزع وهو بكثر اجزاء الخلط او بحال الامتزاج
وكما لا امتزاج اما يشرب البناء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء الا بالعلاج وبالفتح
بان في الماء شيء من الاشياء الطاهرة حتى يتغير فينجس الماء عن طبعه وهو سرعة
التسلي لا لا شك انه اذا كان اذ لم يخن غائبا فكانت القاعدة في الخلطة الطاهرة ان
ينفع المبيح في الماء وفي الخلطة بوجه ان تنزل رقة اللهمة الا ان يكون المبيح في الماء
مقصودا به التنظيف كما لا يشك في الاستدراك الصابون فان المبيح حينئذ الرقة وعدمها
دون النفع ولذا ذكر في المحيط لوقتها ماء اغلى بالشبان وباسر اوسر وبني
تأثيرا لاي يتداوى الناس به جاز الوضوء به ما لم يفسد في ذلك الشيء عليه اي على الماء
بان يخرج عن ريقه وكذا الوكيل الجنب في الماء ان يمتد ريقه كما كان جاز الوضوء به
وانما الماء نجسا بالخل لا يجوز الوضوء به وفي شمع القدرى لا ينظر لا قطع
اذا اختلط الطاهر بالماء ولم ينزل اسم الماء عنه ولم يتجدد الاسم اخرا في سمي شرا بآ
او نبذ او نحو ذلك فهو طاهر طهور اي مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم
يذكر عن اصحابنا خلافا على هذا الاطلاق الذي ذكره في شمع القدرى ان تغير لون
الماء او طعمه او ريحه بل لم تغير لونه الا في الثلثة بطول المكث وبوقوع الاول وفيه
يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاول فغيره الماء بسبب ذلك فمقتدا هذا
الاستثناء موافق لما ذكره في القماتة سئل الغيبة احمد بن ابراهيم الجبلي عن الماء الذي
يتغير لونه بكثر الاول والواقعة فيه حتى يظهر لونه الاول في الكفا وادفع الماحل
يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكر في النهاية ان المنقول عن الاساتذة ان اولاد الاشجار
وقد الحزب في شمع في الجياض فتغير ما في حاضرها من اللون والطعم والرائحة ثم اتهم
يتروكها من غير تكبيرها في اصل ان المبتدئين صبروا في الماء مقتدا بالجملة الجاهلوا

منه واما في مخالطة المايح فان كان مخالفا للماء في وصف واحد كما في البطح الذي يخالفه
في الطعم وماء العود يخالفه في الرائحة فالمعتبر غلبة ذلك الوصف في مخالفة الماء في صفة
كالبن يخالفه في اللون والطعم فالمعتبر ظهور غلبته على احد الوصفين وان كان مخالفا في الاثنين
كلها كالحل في المعتبر غلبة اكثرها وان كان لا يخالفه في شيء من الاثنين الثلثة كالماء
المستعمل على ما عليه الفتوى طاهر غير مطهر وكما في العود المنقطع الرائحة فالمعتبر كون
اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا ان كانت مساوية احتياطا حتى يضم اليه التيم عند
المساواة وان لم يتجدد غيره واما الماء الذي يقطر من الكرم ففي المحيط لا يتروك به كتمان
الامتزاج وقيل يجوز لانه خبيث من غير علاج والاق اختيار شمس الائمة الحلواني وهو
الاحوط وكذا ان يتغير بظهوره اي يكون الماء مطهرا وغلب على طهارة انه مطهر
جاز قوله به الطهارة الباقية في التغير فطاهر وكذا في غلبته الظن لان غالب الظن بمنزلة
اليقين في الدنيا حتى لو وجد ماء قليلا ولم يتغير بوقوع النجاسة فيه وهو شامل
لغلبة الظن وتخرج جانب الطهارة والشك وهو متساوي طرفي الوقوع وعدمه فانه
يتروك به اي بذلك الماء القليل ويستعمل ولا يمتنع وفيه نظر لان الطهارة كانت
متيقنا فلا ينوب بالشك وكذا اذا دخل الحمام في حوض الحمام ماء قليل ولم يتغير بوقوع
النجاسة فيه فانه يتروك به ويستعمل ولا ينتظر الى الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء
لوقوعه وقوع نجاسته فيه لان الاصل هو تيقن الطهارة في الماء فانه خلق طهورا
فلا ينزل ذلك اليقين الا بغيره مثله ولا يفتقر في التحقق اليقين الى ما لم يفتقر الى الظن عرض
النجاسة له بقرينة ظاهره لما في الموطاء عن عبد بن الخطاب وعمر بن العاص انهما مررا به رجل
على حوض يسقي فقال عمر بن العاص يا صاحب الحوض ان رجلا منكم السباع فقال عمر بن
الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا وكذا اذا التقي الماء الجاري الذي يتبخر تنوي بحس
كالجيفة الحية في البول والعدا لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه لانها يتخلل من
اجزائها بذهب الماء ولا يلبث وعده ظهور الاشفاق ذلك وروى عن محمد بن قيس
اذا صبت حتى اوى من الخمر الفرات ورجل اسفل منه اي من كان الصبي يتروك ماء جاز
وضوءه اذا لم يتغير احد وصفاته لان عدم ظهور الوصف دليل على عدم انقضاء النجاسة
بالحل الذي يتروك منه وان لم يمتل ان يتصل به اجزاء غير مأكلة فهو طاهر لا ينوب به
اليقين وكذا اذا جلس الناس صفوف على شط نهر يتروك ماء منه جاز وضوءهم
وان احتمل ان تصاب غسالة بعض ماء نهره به البعض كمن لا تنزل به طهارة الماء
المتيقنة وهذا هو الصحيح خلافا لما روي عنه لا يجوز وذكر الناطق ساقية صفير فيها
كل بيتا وشاة قد سدد عمرها في الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه ان لم يتغير
لونه او ريحه وهو في هذا الحكم مروي عن ابي يوسف لما نقله ان الاصل الطهارة
ولا تنوب بالشك وذكر في التوازل انه ان كان الماء الذي يلقى في الجيفة دون الماء الذي

لا يلا في الجيفة يعني اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلا في الجيفة بان جرى الماء عليها وعظم بحيث
لا ترى من تحتها جاز الوضوء والابا زكانت الجيفة تستبين تحت الماء الذي يجري عليها ولا
يجري في جانبها ما له قوة فلا يجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجسًا لما فاه اكثر
النجاسة ونجسه البتة الغلبة عليه وهذا اول ابو جعفر الهند في المروي عن ابي بصير
وهو اختياره وعلى هذا ما المطران اجري في ميزان السطح وكان على السطح عند ان يخرج
من النجاسة وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزان ماء طاهر ان لم يظهر
فيه اثر النجاسة اعتبارا للفا لبا اما اذا كانت المذرة عند الميزان وكان الماء كله ان
نصفه او اكثر وهذا اذا بدلت قوله ونصفه يلا في المذرة فهو اي الماء الذي يجري من
الميزان نجس ولو لم يتغير احد اوصافه والاى وان لم يكن كذلك كما تقدم فهو طاهر
قال الشيخ كمال الدين بن النجاشي مقررنا على صواب الحكم بالنجاسة وان لم يتغير لانه
يحتاج الى مختص بالماء طهر بعد حمله على الجارية ذمقناه انه يجوز الوضوء
من اسفله وان اخذت الجيفة اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء طهر
لا ينجسه شيء من غير استثناء على ما استثنى الله تعالى وجنبنا قد خسر بالاجماع ما
اذا تغيرت بالنجاسة فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالنجاسة على نجس الماء والركن بجامع انه
عين الماء الذي قد خالط النجاسة وانصل بها بخلاف ما اذا كان اكثر غير الخالط فانه
لا يتغير مع الجبا زباستعمال الخالط بخلاف الركك القليل لان الغالب طهر فيه ولا يشترط
في الجارية لا الجية تمنع السرا زعشر عليه الركك الكثير قليلا بل وان شئت المطهر من
الاستغفار من الثقب ان كان المطر دائما اي مستمر لم ينقطع بغير طهر سواء تمت
النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق نجا طهره للنجاسة لاحتمال انه من النازل قبل ان
يصيب السطح وان انقطع المطر بعد ذلك شئت من الثقب زكانت على جميع السطح وعلى
اكثره نجاسة فهو اي ذلك الشايل من الثقب نجس للمعل بانه من اجزاء صابته السطح و
جربانه عليه والنظر انما ليه نجس الحكم للثقب بالنصف حكم اكثره النجس
للاحتياط كما تقدم وان كان الماء الجاري نجس نجس يا ضعيفا ينفى ان يتوضأ المتوضئ
على الوقار بالثاني حتى يبر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضئ يمينه الى اعلى
الماء يعني مود الماء الى الجهة التي ياتي منها ليكون اخذه من فوق وسقوط الماء المستعمل
وان اسد الماء الجاري من فوق يبقى جريه اسفل ذلك المكان الذي سده منه كان جاريا
كما كان يجوز التوضؤ به وان وقع فيه الماء المستعمل والنجاسة ولم يظهر اثرها
اما الحديث جريان الماء اي كونه جاريا في الحكم فمما لا يثبت فيه بقاء وورقة
واحدة فهو جار و قبل ما يدره الناس جاريا وقال بعضهم ان كان نجسًا زرفع نجس
ما تحته فبسط الجبان فليس نجسًا كما وان كان نجاسة فهو جاريا الا ان اشتهر
الثاني اظهر حكمه عند النجس بالنجاسة ما لم يظهر اثرها فيه من لون او طهر او

دع الان بارها كالمصل بالجيفة كما تقدم وفي المتن ان كان بطن النهر نجسًا وجرى الماء
عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا ينجس وان كان اى ولو كان جميع البطن نجسًا
واعلم انه قد عثر على ما روي ما تحت الماء وعرها اذا جرى على النجاسة فيكونه قليلا ان
واى وكثيرا ان لم يروى وليس بضابط فان بعض المياه صافى ما يرى ما تحته وان كان غرا وبعضها
كدر لا يرى ما تحته وان كان نجسًا خافا لا وفيه الاحالة على العرفا والتوضؤ الى
راى المتبلى كما هو قاعدة الامام ولو كان في النهر ماء ركك نجس ذلك الماء الركك ولو
من اعلاه ماء طاهر او جراه اى جرى الماء النازل من على النهر ذلك الماء الركك ولو
قائه اى الماء الركك يظهر بغيره الماء الجاري عليه ولو قوضا انشأ منه جازا ان لم يلبسها
اى ان لم يترك النجاسة التي كان قد نجس بها الماء الركك انشأ من الاوصا الثلاثة لا ذلك
هو حكم الماء الجاري كما تقدم **فصل** في احكام الحيض والماء الركك الاصل عند ذوات
الماء القليل ما لم يكن عشر او عشر يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها
من لون او نحوه سواء كان قليلا او كثيرا وكثيرا عند الشافعي واحدا ان كان قلتن خستما
رطل بالبعد لاى لا ينجس ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وعند مالك لا ينجس ما لم
يظهر اثرها فيه مطلقا استدلالا بما روى البيهقي عن عطية بن بقرية بن
الوليد عن ابيه عن قيس بن زيد عن اشدين سعد عن ابي امامة عنه عليه السلام ان
الماء طاهر الا ان يتغير ريحه او طعمه او لونه بنجاسة فله فيه وروى البيهقي ايضا
عن حفص بن عمر ثقاته الماء لا ينجس الا ما غير طهره وريحه قلنا هذا الحديث على
هذا الوجه مع ذكر الاستثناء وفيه ضعف بل شدين سعد قد قال البيهقي والحديث
غير قوي فلا يقع الاستدلال به وانما صح بهذا الاستثناء واه ابو داود والترمذي
من حديث ابي سعد الخدي فيل يارسول الله انوضأ من يبر بضاغة وهو يمشي
بلوقها الحيض وحمور الكلاب والنثر فقال عليه السلام الماء طهر لا ينجسه شيء
وحسنه الترمذي وقال الامام احمد هو حديث صحيح وحينئذ فظاهر غير ما ادجعا
للقه اذا تغيرت بالنجاسة ينجس بالاجماع فعلم ان المار به مورد النص وهو يبر بضاغة
خاصة بنا وعلى ان ماءها لم يتغير ما يطرح فيه لغزارته وكونه جاريا كما رواه الطحا
عن ابي عمران عن ابي عبد الله محمد بن شعاع الثعلبي بالثلاثة عن الواقدي قال كانت
بئر بضاغة طريقا للماء الى البساتين تروى الصحيح في الواقدي التوثيق قال الشيخ في
القبيل فيقول العبد الامام جمع شيئا ابو الفتح الحافظ في اى كتابه المغازي والشيخ
من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه ولا يقال المعتبر
لحمور اللفظ لا لخصوص سبب لانا نقول لا نسلم حمور اللفظ وانما يكون لو كانت
اللام للجنس واللاستغراق وهو ممنوع ولا دليل عليه بل هو المهل فان الامر
انه اذا امكن جعل اللام للمهل لا لجعل لغيره وقد امكن ههنا بذكره في السؤال

وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ذراعاً ان كان مائة ذراعاً لا يكون
اعتبر وجوانبه ثمانية واربعين ذراعاً ان كان اقل من مائة ذراعاً واعتبر
بعضه ستة وثلاثون ذراعاً لا تقطرها عشرة اذرع قطعاً وانما نقص باعتبار كل
رواية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون ذراعاً كذا قيل
واما الحق المختار من الاختصار منه بالفرد واه ابو يوسف ذراع وقيل ان لا يصح
المستوفى الارض وقيل قد ذراع اصابع مفرجة والمعتبر في الذراع ذراع الكرياس
وهو سبع قبضات فقط وهو اختيار الامام اسحق بن ابي بكر والاولى في فتاويه لا تقصر
فيكون اليسر واختار قاض خان في فتاويه ذراع المساحة وهو سبع قبضات باصبع
قائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة قال قاض خان لانه يسهل المقياس
من المستوفى فكان ذراع المساحة فيه التوفيق والمحيط والاصح ان يمتد في كل زمان
ومكان في كل عصر منتهى ما جبالا في غيره وهذا عجيب بعيد جداً فان المقصود من
هذا التقدير جعل غلبة القن بعد خلوص النجاسة والحاق ما هو هذا القدر بالماء
الجاري ونحوه وهذا امر لا يختلف باختلاف الارض ولا الامكنة بان يقال ان النجاسة
لا تخلص من جانب الى جانب ماء قد عشرة اذرع كل ذراع سبع قبضات في الزمان
او المكان فلا في كون ذراعهم كذلك فخلص في الزمان او المكان فلا في كون ذراعهم
ثلاثة قبضات او اكثر فليتل في ذراع الماء في الاصل اسماً للتساعده هو يد كثر
يعة ثلثه وفي قوله عشر في عشر مجزئاً ثلثه اتيان للتخفيف وان كان الحوض عشر اذرع في
عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة مطلقاً لا موضع الوقوع ولا غيره ان الرابح
اثر اذا كانت النجاسة مريثة هكذا وقع في النسيج والصبوب ان لفظه غير مستطوع من علم
الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة غير مريثة قال في الخلاصة في المريثة يتنجس موضع
وقوع النجاسة بالايجاع ويترك من موضع النجاسة قد الحوض الصغير وانما في
غير المريثة فمنه مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ بلخ وبخارى يجوز التوضي من
موضع وقوع النجاسة انتهى والوافي لهذا ان يراد بالعضة قوله لهم وبعضهم
مشايخ العراق قالوا في غير المريثة ايضا يتنجس لمحل النجاسة مقدار حوض صغير
كما في المريثة ان لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حيث هو لون غير مريثة الشربا
ولا علمه في علمه والحوض الصغير خمسة عشر ذراعاً ومنها وبعض مشايخ بخارى
ويج حملوه كالجاري ويقسمونه لعموم البلوى فقولوا بان المريثة بقاؤها
متبقية برفقة عينها وغير المريثة لا يفتقر بقاؤها الاحتمال انتقالها وبني على هذا
اي على تأثير الواقع في الحوض وفي موضع الوقوع او علمه اذا غسل المتوضي وجهه
وحوض كبير هو عشرة اذرع من الماء فيسقط من غسله في الماء فوضع
الماء ثانياً من موضع الوقوع قبل التبرك هل يجوز ان لا قالوا على قول ابو يوسف

لا يجوز ان يندرج فيه الخبز شرط ليصير الماء المستعمل شايماً في الماء فيصير مغلوباً
ومشايخ بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى كثره وقوع مثله وايضا هو مغلوباً وقال
الملا فانه والحكم الغالب ليس كالجاسدة ان لم يمتد فيها الغلبة بل قطرة تنجس وتسا
ولا كذلك الماء المستعمل وعلى هذا الحكم القياس ان يقال ما اذا كان الرجل مصوفاً
يتوضوء من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخارى وعليه القول وقال في اجناس
الناطقة ان من اغتسل في حوض كبير فلا حرج فيوضاء في ذلك المكان بناء على ان الحوض
الكبير بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه ويجوز الاختلاف وليس لرجل ان
يتوضوء او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيها في الجواز وعدمه من
قرب مكان النجاسة ما قلناه انها ان كانت مريثة لا يجوز ان يتوضوء الا بعيداً عنها مقدار
حوضين كبيرين وان لم تكن النجاسة مريثة يجوز مطلقاً على اختيار علماء بخارى بلخ للبلوى
خلاف المشايخ العراقيين ففقه ما فيه وروى عن الفقيه ابو جعفر الهندي في توضوء الرجل
في آفة القصب في المفضية وكانت في الماء فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض الشجرا
اصول القصب لم يجز وضوءه لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز
لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير وانما القصب القصب يمنع ايضاً الماء بالماء وانما
يمنعه انتشار القصب او بعضه ببعض كذا الحكم لوقوعه في ماء فيه ذراع من الحوض بعضه
الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا لوقوعه في غدير وعلى جميع وجه الماء وجوز ان
يجب مضمونه وغيره من شكاكته ثم رآه مضمونه بعد ما او قاله واخره واه مفرجة و
انها التي كتبت بعد هذا امانة فتحها وهي كلمة فارسية معناها خزانة الصنف وهو بالعربية
الطبل فقل قيل ان كان ذلك الطبل جال الجبل يتحرك الماء يجوز الوضوء لان الماء يخلص
بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو مشايخ الاصفهانيون انما خلص بعض
الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لما قلناه وكذا الحكم ايضا ان وقع ماء من حوض قد
الجدار على وجه الماء رقيق ينكسر بالتحريك يجوز الوضوء وانما اذا كان
الجلد كثيراً قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك او يتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه حائل
يمنع اتصال الماء بمنزلة القنوة ونحوه وان كان قليلاً يتحرك يتحرك الماء ويجوز
الحوض ان الجدار في فتحة موضع منه وبقي الماء تحت الجدار متصلاً به والتفت
كخفية في أسفلها ماء فوقت فيه اية التفت نجاسة او بلغ فيه الكلب او
توضاء به اي بالماء الذي في أسفل الثقب تساقاً ان يصير من جدي وابوكبر
الاسكان يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجدار فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون
وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده وقال عبد الله بن
المبارك وابو جعفر الكبير بخارى لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجدار عشر اذرع
وان كان اقل ولو كان الماء متصلاً بالجدار لكونه عشر اذرع فيوضاء على قول

بعد ذلك انتهى قوله فلا يظهر بعد ذلك بناء على نجاسته الماء المستعمل وسيا في الكلام
عليه انشاء الله تعالى وفي نوادر ابو المعلى عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري في
عدم نجاسته بالنجاسة ما لم يظهر أثرها حتى اذا ادخل رجل يده فيه وفيه قد لم ينجس
واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف بهذا القول
حالة مخصوصة وهو ان تلك الحالة وانما ذكرها اعتبارا للمعنى في الحال ما اذا كان الماء يجري
من الانبوب الى حوض الحمام والناس يفتنون من عرفا مقدار ما يكسر لراى اى مثلا حقا يلق
بعضه بعضا وهذا القول هو مختار قاض خازن في فناء يده قال فيها فان ادخل يده في الحوض
وعليه نجاسته وان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يصف انشاء بالقصبة
ينجس ما الحوض وان كان الناس يفتنون من الحوض بضماعهم ولا يدخل من الانبوب ماء
او على العكس فخلطوا فيه واكثرهم على انه ينجس ما الحوض وان كان الناس يفتنون
بضماعهم ويدخل الماء من الانبوب فخلطوا فيه واكثرهم على انه ينجس انتم فهذا هو
الذي ينبغي ان يعتمد عليه ونهنا من المتأخرين من قال هو ماء الحمام عنده اي عند ابي يوسف
بمنزلة الماء الجاري على كل حال لا يركب مع دخول الماء من الانبوب ولا الاجل القسرة الا ان
الحوض كبير الحق بالماء الجاري على كل حال الاجل القسرة وتعايل ان يمنع القسرة في حوض
الحمام والى ان يكون الغرض من ذلك الحج في التحريم وان كان غسل من غير مشقة بخلاف الحوض
الكبير ولو ادخل الجنب والمحدث في حوض الحمام لطالب القسرة اي بلانية رفع الحدث ليس
عليه نجاسته حقيقة ينجس ما الحوض عند ابي حنيفة على روايته كونه الماء المستعمل نجسا
لا ثمة الحوض مستملا بنحو الحدث من يده وعندهما الماء طاهر مطهرا لا ينجس مستملا
اما عند ابي يوسف لا الحدث لا يسقط به لدمه القسرة هو شرط عنده في طهارة الحوض
واما عند محمد فلا الحدث وانزال الكثر بنحو الحدث لا يصير مستملا ما لم يكن فيه نية
القرية على ما استنبأ انشاء الله تعالى وهذا المذكور في الفتاوى وان اخرج الجنب والمحدث
يد في الاناء للاغتراض او لرفع الكثر لا يصير مستملا للقسرة ولم يكرهوا اختلافا
وهو الاصح وان ادخل الكفار والقبائل ايديهم لا ينجس ولا يكره على ايديهم نجس
حقيقة هذا في صبيات المسلمين لانهم ليس عليهم حدث فينزلوا ولم ينزلوا الحوض
واما في الكفار فيفسر مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عند ابي حنيفة لانهم يزيلون
عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر وتوضأ ثم اسلم لم يلزمه اعادة ذلك ونيته
وعدها سوا فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون هذه المسئلة
مطروقة على قوله وعندهما الماء طاهر اي وعندهما لو ادخل الى آه وحينئذ الحكم
مسئلة الكفار ايضا واما عند ابي حنيفة فلا فرق من الكافر والمسلم فيه ولو ادخل
القبلي يده في الاناء وان عمل انما طاهر بان كان من يداقبه جاز التوضي بذلك الماء
وان عمل ان فيها نجاسته لم ينجس وان حصل الشك لا يتوضأ به استحسانا اي لاجل

التوضي والاحتياط ولم يضره به جاز لان لا ينجس بالشك لكن المستحب التوضي بغير
للاحتياط كما في سائر الجلالة حوض الحمام اذا نجس بطهر اذ خضع مثل ما كان فيه من واحد
ونقطة الكلام في مثله وهو الحوض الصغير ما اختاره ابو جعفر الهندواني والقتدر
الشهيد من انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب بغير من الحوض هو المختار لعدم
ثبوت نجاسته فيه ومروية جارية ولو دخل المتوضي راسه في الاناء وبنية المسح
او ارجل حقيقته فيه بنية يجوز المسح بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز ولكن
لا يصير الماء مستملا عند ابي يوسف لانه انما يصير مستملا بالاناء المسح حصل
بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا ايل العضو والمضاي لا يزل العضو في
قول محمد ان المسح غير جائز ويصير الماء مستملا بان الماء يجر نية القرية عند الملاقاة
فيلحق المسح صما مستملا فلم يجزه تمام المسح وهو غير ظاهر والفتوى على قول ابي يوسف
وثاني بنية احكام الماء المستعمل في فعل النجاسة انشاء الله تعالى **فصل في المسح**
على الخفين كان المناسبت قد عرفت على ما بحثنا في ما حثنا عنها عن ذكر الوضوء لانه جزء من
الوضوء الا انه لما كان رخصته بقدر الحديث لدفع الحج صكا كانه من الوضوء لا من أصل
الوضوء فلم يصل بالوضوء وقد ثبت المسح بالاخبار المستقيمة عن النبي عليه السلام
قولا وفلا روءاه قولا وعلى صفوان بن عيسى وخرقة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة
وفصلا ابوبكر وعمر والعبادلة الثلثة والحفصة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد بن
ابو قاص وجابر بن عبد الله وسليمان بن بريدة وابوهيريه والبراء بن عازب وجابر
عمر بن حنبل وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر بن امية الفوري وبلال وعمر بن الخطاب
وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله بن الحارث بن جزء وعبد الله بن القيس
وعلي بن مرة واسامة بن زيد وسليمان بن ابي ايوب وحذيفة وعائشة وامر سعد الانصاري
وعمر بن الخطاب البصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه مسح على الخفين قال ابو يوسف خبر المسح يجوز في الخفين كذا به لشهرته وقيل
الكرخي اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الاثار جاء فيه في حق التواتر
قال احمد بن حنبل ليس في المسح شيء فيه ان ينجس خفا عن اصحاب رسول الله عليه
السلام ما عرفوا وما وقعوا وقال شيخ الاسلام والذليل على ان من لم ير المسح على
الخفين كان آمرا وروى عن ابي حنيفة انه سأل عن رجل من هذه السنة والجماعة فقال هو ان
تفصل الشخين يعني ابا بكر وعمر على سائر الصحابة وان تجتنب الخفين يعني عثمان وعلي
وان ترى المسح على الخفين وهو جزء من قول الضو من مالك ان من السنة ان تفصل الخفين
وتجتنب الخفين وترى المسح على الخفين كن قالوا من يأمهم لم يمسح اخذوا القرية كان ما حثوا
واعترض عليه بانما رخصته استقام على ما قد عرفت الا متوفين في ان لا يتقي الضميمة
مشروعه ولا يثاب عليها كما في قصر القلوة واجيب بان القرية لم تنقض وعنه ما اذا

تخففاً وإنما إذا نزع والفرع حوله مشروع زالة التخصه وتغيرت الفرضية كمنية
الاقامة في حق المشافرة لا فتداء بالقيم فينا على الفرضية واعتزله الزيلوي شاع الكثر
بأن الفسل مشروع وإن لم يتبع خفيه بدليل أنه يبطل مسحة أخاض في الماء وخل في
الحق حتى انفسل أكثر عليه ولولا أن الفسل مشروع لما بطل ولذا منع كونه رخصت
استقاط وخطاء اصل الاطر في تمثيلهم به لها واجاب عنها المولى حشرون في دهره بان
المراد بالمشروع عية الجواز في نظر الشارع بحيث يترب عليه الثواب لا ان يترب عليه حكم
من الاحكام الشرعية يدل عليه بنظر من قصر الصلوة فان العامل بالفرضية انما بان صلى
اربعاً وقدم على الركعتين يا ثم مع ان فرضه يتم اقراراً ما قاله المراء بالمشروع عية وهو الجواز
بحيث يترب عليه الثواب غير مسك فان ائمتنا انما يريدون بمشروع عية الفعل الجواز بحيث يترب
عليه احكامه غير ان الثواب من جملة احكام الفعل الذي يفصله العبادرة فعل الرجل
حال التحقق لانه يمكن مشروعاً لما ترب عليه حكمه من جواز الصلوة وغيرها مما تشترط
له الطهارة واستند لا في بنظر من قصر الصلوة غير صحيح فان المسافر اذا صلى اربعاً
وقدم على ركعتين لا يكون آتياً بالفرضية وليس سعة ذلك لان فرضه ركعتان
لا يطبق الزيادة عليها فزناً كما لا يطبق الخفيف الزيادة على الاربع فرضاً وانما فرضه
ثم ركعتين فحسب واثم لبناء النقل وهو الكعتان الاخران على فرضية الفرض لا الله
ان بالفرضية مع عدم جوازها واباحتها له بخلاف المحقق الذي انفسل أكثر عليه
حينما اعتبر الفسل شرطاً وترب عليه حكمه من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسح و
لزم من نزع الخلق اتمام الفسل ولو قلنا انه غسل كلنا الرجلين متخففاً لترتب عليه انه
لا ينقضي تمام المدة ولا ينزع الخلق جوازاً لا فاعلاً التي تشترط لها الطهارة به
فتثبت مشروع عية الفسل كما التحق بمقتضى وجوده شرعاً وتحققه بخلاف اتمام
واعترض الناليق على اهل الامومة وهدا كلة على تقدير صحة الفرض الذي ذكره من
دخول الماء في الحقة وهو منقول في الفتاوى الظهيرية وغيرها كمن قال الشيخ كمال الدين
ابن الهمام في محقق نظره فان كلمتهم متفقة على ان الحق اعتبر شرعاً ما ناسرته الحادثة الى
القدم فتبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالتحقق في ارباب المسح وينبغي عليه منع المسح
المستقيم والمعتد به بعد الوقت غير ذلك وهذا يقتضي ان غسل الرجلين وعدمه سواء اذا
لم يبتل معه ظاهر الحقة انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلا يجوز الصلوة به لانه
صلى مع الحدث اجاباً لتخاف ان لولم تجب الحال انه لا يجب غسل الرجلين جازاً في الصلوة
بلا غسل ولا مسح فمما كما لو ترك ذراعيه وغسل محلاً غير واجبا للفسل كما التحق فذانه
في الظهيرية لو ادخل يده تحت الجوفين ومسح على الخطين انه لم يجز وليس الا لانه في
غير محل الحدث قاله الواجه في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاض النهر لا يتل بالحق
ينبغي فكان سحاً ثم اذا انقضت المدة انما لا يتقبل بها الحصل للفسل بالحوض والفرع

انما وجب للفسل وقد حصل اقول ولا يمنع تحت الفرع فيه بطلان ذكره الظهيرية و
فتاوى عفاة خان حيث قال ما منع الحقة اذا دخل الماء حقة ما يترك من جلده قدم ثلثا ما منع
او اقل لا يبطل مسح الا في هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجلين فلا يبطل به حكم المسح واذا
ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعبين بطل المسح موقوفاً على ان خيفة استوى ثانياً في قوله
لانه في غير محله غير مسك فلو ان لولم تجب له قلنا عدم وجوب غسل الرجلين عينا لا يستلزم
وجوب المسح عينا لجواز كون الواجب حلقاً لا على التيقين كسائر الواجبات المخيرة
وتشبيهه بترك الذراعين وغسل الخدين غير صحيح على ما لا يخفى وتاكتافيه الفرع
المذكور بقوله الواجه الى آية انما يتاثر على تقدير انفسنا الرجلين كلمتها على التما
مع ابتلال قدم الفرض من ظاهر الخفين مع عدم بطلان المسح والمذكورة ذلك الفرع
انفسنا أكثر الرجل وبطلان المسح وجوب نزع الخفين وغسل الرجلين وفي قوله
خاف انفسنا احد الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله نياً في ما قاله وداً بقا انا
نفرد بين غسل الرجلين مع بقاء الخفف ومسح الخفف مع بقاء الجوف حقيقاً اعتبر
الفسل في الاقوال بطل مسح الخفة ولولم يعتبر المسح في الثاني بان مسح الخفف كمن
الفسل ولا بقاء عن الفسل المبدل مع وجود الاصل ومسح الجوف ليس بديل عن مسح
الحق بل هو بدل عن الفسل ايضا عند مقتضى التلخيص له لا يعتبر البديل الاخر فليتامل
وحينئذ فلا يكون ناز الا في الثاني في واما الجواب عن قولنا ان كلمتهم متفقة
فهو ان الحق انما اعتبر ما ناسرته الحادثة خيفة لدفع الحجج اللان واجاب الفسل
عينا فاذا حصل الفسل زال الزخير من نوا سببه المختص به فقد حلوا الحدث
فتبيل الفسل فحل الفسل في محله فليتامل فلا محيص حينئذ عن اعتراض الناليق على
اهل الاطوار واما اعتراضه على الفرع المذكور فاما يتم على تقدير صحة تمثيلهم وعدمه
اعتراضه عليهم فليتامل والله سبحانه العرف والمحدث حيث ثبت المسح بالضميمة
المذكورة قال المصنف تبعاً للقدور وغير المسح عليها جائز بالكتبة اي بالآثار الواردة
عن النبي عليه السلام قولاً وفعل لا بالقرآن خلافاً لما قاله البيضاوي ثابتاً بالكتبة ايضا
وهي قراءة الجلالة في قوله الحق فذانه ان المراد منها الفسل واما عطف على المسح فلا
في الفسل وترك الاسراف في الصبي عليه ما من كل حدث موجب للصحة احترازاً عن الحدث الموجب
للفسل كما استدلوا وقوله ان السهم شرط حذف جوابه لتفقه ما يدل عليه اطلاق البسملة على
طهارة كاملة فامسح جائز بالكتبة اه فتكون ان المحضر بشرط ولا يجوز ان يكون المحضر
الا ان جعل جائز بمعنى المستقبل اي يجوز في مستقبل مجاز وقوله على طهارة كاملة يتعلق
بمخوف حال من حدثت بالبسملة لان البسملة على طهارة كاملة ليس بشرط واما الشرط ان
يكون الحدث حاصلاً على طهارة كاملة وتعتبر كلامه جائز بالكتبة من كل حدث موجب
للوضوء على طهارة كاملة اي كايان ان الحدث على طهارة كاملة اذا البسملة كما هكذا

قدرة الشيخ كمال الدين في عبادة القلندر وهو الخفيف كان لا يمسح مقيما
يسمى يوما وليلة وان كان مسافرا يمسح ثلثة ايام وليا اليها لما في صحيح مسلم من حديث
علي رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام وليا اليهن المسافر ويوميا
وليلا للمقيم وهو حجة على ما لك في علمه توفيقه بوقت ابتداء اي اول المدة المذكورة
للمقيم والمسافر من عقيب الحدث لانه قبل ذلك منقطع بطهارة الغسل ولا يعتبر
لا ابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو قطع لصلوة الصبح ولم يلبس
خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر ابتداء المدة لا من وقت الصبح
ولا من وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني وان
كان مسافرا الى وقت العصر من اليوم الرابع ولم يغسل رجله ولبس خفيه قبل
اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة قبل ان يحدث جاز له المسح عليهما انا احدث عندنا لما
تقدم ان الشرط كماله وقت الحدث لا وقت اللبس خلافا للشافعي فان الشرط عنده
كون الطهارة كاملة وقت اللبس لكن خلافا في الصورة المذكورة بناء على هذا
لا يتصور الا الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم الترتيب وهو فرض عنه كما تقدم
واما يظهر خلافه المبني على اشتراط اكمال الطهارة وقت اللبس فيما اذا انقضاء مهتها
فكما غسل احدى رجله ارجلها في الحقل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وارجلها
في الحقل ثم احدث فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا كيفية ان يكون
الحقل ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحدث بخلافه ان كان ملبوسا على طهارة
ناقصة عند الحدث فانه لا يجوز المسح حينئذ عندنا خلافا للزفر والطهارة الناقصة
هي طهارة مناجيا لعدم كمال طهارة التيمم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي ترى
الدم من قبلها وثلثة ايام وفوق عشرة ايام في الحيض وفوق اربعين في النفاس
او وهي حامل ومنه مناجيا كصاحب سلس البول وانفلات الربيع واستطلاق البطن
او الرحم في الدائم والجمع الذي لا يرقا اذا انقضت فليسست الحقل ان يظهر منها شيء
مردم الاستحاضة مسح كالاستحاضة لكونها ليست على طهارة كاملة ولو استبطها
المدة بعد ما ظهر منها شيء مسح في الوقت فقط اذا حدث بعد اللبس حدثا غير عذرها
مسح في الوقت عندنا وعند من مسح علم المدة لان طهارة تمام المدة تنقضي بالحدث
الذي يتلوه فيه شرعا كانت اقوى من طهارة الاحتياط وفي حكمه الشيع وجوابه ان الانتفاء
حاصل الا انه لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرر وهو ان يخرج الوقت ظهر حكمه مستندا
الا ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنتفية بل في الاحكام القائمة وجواز المسح
منها فظهر الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا لو تيمم واست
الحقن ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح لان تيممها بطل بوجود الماء مستندا
الى قول الاستيعال فتبين انها ليست بها بلا طهارة ولا يجوز المسح لوجوبه عليه الغسل

كما لو وضاه ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ويمسح على خفيه لما روي
الترمذي والسنائي عن صفوان بن يحيى عن عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا مراه ان كنت مسفرا ان لا تنزع خفافا ثلثة ايام وليا اليهن الا عز جنانا وكذا من غايط وبول
ونفوس وقال الترمذي حديث صحيح في صورة المسئلة في ما ذكرنا ونحوها ما ذكر محمد بن الامين
ان المسافر اذا وضاه ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ويمسح على خفيه لما روي
ذلك الماء وضاه وغسل رجله ولا يجوز له المسح لان الجنازة حلت الغسل واما ما ذكره
بعض من انه في هذه الصورة لو لم يجد ماء على ما يكفي لا يغسل سائر بدنه احدث في
ماء يكفي للوضوء فانه يتوضاه ويغسل رجله ولا يجوز له المسح فليس بسلبه لان الرجل
بعد غسلها ان ذاك لا يفوت جنتها برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة اخرى لاجل ذلك
الجنازة كما لو غسلها او لا ثم لبس الحقل ثم اكمل الغسل واما حلقها بعد الغسل حدث
والمسح لاجل الحدث جاز في وجوبه في الخلاصة ان الجنازة اذا اغتسلت وبقي على جسده لمعة فلبس
الحقل ثم غسل المدة ثم احدث عبيد الله في خلافه بين بقائه لمعة او اكثر بقائه الجنازة
وقد لبس الحقل عبيد الله بقائه المدة وجوز له المسح فكذلك يجوز في الصورة المذكورة
فليتأمل الرجل والمدة فيه اية مسح الحقل سواء لان لا ذكره في حق النساء فابغات
للرجال في الاحكام ما لم يذكر ليل على التخصيص والمسح اما هو على ظاهرهما اي علاهما
دونها فاما اي اسفلهما لما روي عن علي انه قال لو كان الدين بالراي كان مسح بالمرء الحقل والى
من ظاهره وكفى يا بني رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون
باطنها وفي رواية عنه لكان اسفل الحقل والى بالمسح من علاه وهذا يدل على ان المراد طبيا
اسفله لا ما يلي البشرة لان مسحه غير ممكن فكيف يخفى الرأى ولوية مسحه بل الرأى يقتضي
مسح ما يلي الارض لكونه محل منابة الاوساخ والا فذكر حيث سقط غسل الرجل لونه سريانه
الحدث اليها فلا يلتفت اليها قال ابن النعمان في هذا المقام من عكس هذا المرام ويستحقان
يكون المسح خطوطا بالاصابع لما في اوسط القبر في من طريق جبريل بن يزيد عن محمد بن المنكدر
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضاه فغسل خفيه فغسل برجله وقال
ليس هكذا السنن امرنا يا مسح هكذا ثم اراه بريد من مقدم الخنيز الى اصل الساق مرة وفرج
بينهما فابعد قال القبر في لا يروى عن جابر الا بهذا الاسناد وفي الاما روي عن المنذر عن عبيد
الحق بن ربيعة انه مسح على خفيه حتى روي ثار منابه على خفيه خطوطا مروي ثار منابه
فيسرى سعد على الحقل ووضعه الكف ومدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها فكلها
حسن والاصابع مسح بجميع اليد كما في الخلاصة ونحوها ويستحب ان يبدى من قبل الاصابع و
يمد الى العتق واعني رابا الغسل فان المسح فيه ذلك وما تقدم في حديث القبر في وكذا
يستحب ان يكون مرة واحدة لما فيه ايضا وفرض ذلك المسح منذ ارتكبت اصابع طولها وعرضا
من اصابع اليد كما قال ابو بكر الرازي وهو المختار خلافا لما قاله اكثر من ان المعبر اصابع

المراة بغير

الرجل كما في الخلق لانها محل المسح وجه الاول ان الادلة وهي اليد بحسب الاعتبار كما في مسح
الرأس فلم يمسح باصبعين لا يجوز ولو وضع يديه من قبل التساقط لم يرد من
الاصابع جانبا على الغرض وكذا الوضوء عليها عرضا جانبا ايضا وكذا الوضوء بثلثة اصابع
موضوعة وضعا غير محمودة يجوز ايضا لما قلنا ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك
وكيفية المسح المستنون ان يضع يديه الماد اصابع يديه اصابع يده اليمنى على مقدمة
خفيه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدمة خفيه الايسر كما في كفيته ويمدحها الى
التساقط ويضع كفيه مع الاصابع ويمدحها جملة وهو من الاول السنة كما فهمت
تقدم من الخلاصة ولو مسح برؤس الاصابع وجا في اصوات الاصابع واكتفى لا يجوز المسح الا
ان يكون الماء متقاطرا لان البكة نصير مستغلة بمجرى الاصابع فان لم يكن متقاطرا
البكة المستغلة او لا مستغلة ثانيا في الغرض بخلاف ما ان كان متقاطرا فان البكة
التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي استعملت اولاً وبخلاف اوله السنة فيما اذا وضع الاصابع
ثم مدحها ولم يكن الماء متقاطرا لان النقل ينقصر فيه ما لا ينقصر في الغرض وهو تدليع
له فيه ويء استعمل فيه بتقاضر وده عدم شريطة التفكير على ان وقوع فعله صلى
الله عليه وسلم على هذه الصفة كما في جواز النقل ولا يقاس عليه الغرض لانه اقوى
منه مع ان المسح على خلاف القياس المستحب ان مسح بباطن الكتف لانه المتعارف ولو مسح
بظاهر كفته يجوز كمنه المقصود ولكن مخالف السنة ولو مسح على الجنب خفيه او من قبل
العقبين او من جوانبهما اي جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة التي
ثبت بها المسح على خلاف القياس تمامه من المسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه
خلاف المحل الذي مر به النقص واما مخالفة الكيفية كالابتداء من جهة الشا الى الاخر
فلا نظر لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل لانه قلبي كالكيفية ايضا مقصودة
بالذات اي المقدر فينبغي ان لا يجوز الاقتضا على قدر ثلث اصابع بالقياس من غير نص
واته اعلم وكنز المحيط الوترقاء ومسح بيلة بالكسرة بل بقيت على كنيته بعد
الفصل يجوز مسح لانه البكة الباقية بعد الفصل غير مستغلة ان المستعمل فيه ما ساء
على الغرض وانفصل عنه ولو مسح راسه ثم مسح خفيه بيلة بقيت بعد المسح لا يجوز
على الحق لان البكة الباقية بعد المسح مستغلة لان المستعمل فيه متعلق بالمسح وقد
اصابته ولو قترقها ولم يمسح خفيه ولكن خاض في الماء لا بنية المسح وامر تفصيل
احدى رجله او اكثرها او شق المشيش المبطل بالماء المفاض عليه الشق او بالمطر
يجزئه ذلك الحوض او المشي عن المسح فمدا الحوض المسح ضمنا وعدم اشتراط النية
لو كان المشيش مبتلا بالكل قبل الاينوب عن المسح لانه من نفس رايه ولا يصح ان يقول لانه
مطر خفيف كذا اذا اصابه اي اصابعه المطر ينوب لك الامر وهو الاصابة عن
المسح وان لم ينوب خلافا للشافعي في ذلك كله فان السنة عنده شرط في الوضوء والمسح

جذبه منه في بعض الروايات النادرة لا يجزئه ذلك بلانية عندنا ايضا لانه اي المسح خلف
من النفس واحتاج الى النية كالتي لم يمسح بها لان النية لا تكون خلفا بل
للمسح وهو ما ترقى اليتم ومن ابتدأ المسح اي مرة المسح لانفسه وهو المحل لانه مقيد
فما في قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام وليا لها عندنا خلافا للشافعي واحد
لان حكمه متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالمسح فيه آخر الوقت واخذ الوقت هو مسحا
ومن ابتدأ المسح وهو مسحا فانه اقامه نظرا ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر من غير تمام
ومسح رجليه لانه صامتا فمما فسقطت من قصده بالابلاغ الى ثلثة ايام وان كان قد
مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة لانها مدة النية ومن ليس له موقف
الحق مسح عليه الجوف ما ليس فوق الخفة فانه لو قد يكون من الجلد ومن الكتف
ومن غيرهما فان كان من الكتف يمسح لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان عمل ان البكة نفذت
الى الخفة مقدار الغرض ان كان مجلدا جلد ايسر الاصابع وظهور القدم بحيث لا يجوز
المسح عليه سواء لبس وجهه او فوق الخفة الذي من الادوية والصبر وكذا الخفة فوق
الخفة وهذا عندنا وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجوف لان الخفة بدل عن
الرجل والبدة لا يكون له بدل ولا ان الايدي لا تنصب بالراي قلنا هو بدل عن الرجل لا عن
الخفة وان كان تحت خفة لا تنصب بالراي بالرجل ولا تنصب بالراي بالرجل ولا تنصب بالراي بالرجل
الوضوء فيكون الجوف بلا عنه ما فاسد به الحدث اليه بل يمنع الترتيب الى الرجل ومسا
الخفة في طافير ولا تنصب بالراي وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو ان الحج
في النع المتكثرة او قات الصلوات واما بالحدث وهو ما في مسندا لاما احمد عن بلال
قال رايته سئل الله صلى الله تعالى عليه وسلم مسح على الجوف في الحمار ولا يرد كما
يجزئ فيقضي حاجته فانيته بالماء فيمسح على عمامته وموقية لا يقال كيف استدل السمع
بهذا وانتم لا تجوزون المسح على العمامة والحمار لا تقول لانه على جواز المسح على
الجوف فانه بدلالة احاديث المسح على الخنزير الواصلة الى الحد الشهيرة فثبت بها
استدلالنا على الاخرين فقد عارضنا الدليل القطعي من غير مسحا الى الحد الشهيرة ولا تأ
به فلم يثبتنا ثم قلنا اثبتنا ههنا بان الجوف بدل عن الرجل لانه يعلم منه جواز المسح
على خف ليس فوق محيط من كبريا وجوع او نحوهما مما لا يجوز عليه المسح لانه
الجوف اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخفة جواز المسح عليه في حكم العدم فلا ت
يكون الخفة بدل عن الرجل ويجعلها لا يجوز المسح عليه في حكم العدم او كما في اللقافة
ويؤيد ان الاما الفزان في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التماسها ذكر خلاف
الاما ابن حنيفة وروى هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشايخنا اما لم يصحوا
به فيما اشتهر من كتبهم كتفاء بما قالوا في مسئلة الجوف من كونه خلفا عن الرجل
كذا افاده في حصره في التمهيد شرح الغرض ولا يلتفت الى ما نقل في شرح الجمع

فتاوى الشارعية لا يجوز الا ان يقطع ذلك الملبوس تحت الخفاف لانه نقل عن
رجل مجهول وهو بعيد عن الغفلة خارج عن الاصل ولا يقطع ان كان لم يصير الخفاف
المحرق في عهد جواز المسح عليه فهو بمنزلة بلود خفائه لا يجوز المسح
عليه وان كان اجل ان يتصل جزء من الرجل بالخفاف فهو ليس بشرط والا لما جاز
المسح على الجوف وكفه مع حيلولة الخفاف لانه اشده منقا لا تصاب بالرجل وهذا
ظاهر فستأقوا من ايده من الجهال بان جواز المسح الخفاف على خلاف القياس وفلا
يقاس عليه ما لم يرد به نص فان هذا كما ترى بطريق الدلالة الواضحة لا بطريق
القياس والا لما جاز المسح على المكعب واللبود التركمية وكفها لانها غير منصورة
عليها ثم يقال بل يقطع ذلك المحيط فصدحرا لانه اضاعته المال من غير فائدة
وهو منافي عما تم المسح على الجوف انما يجوز ان البسما قبل ان يجرد بعد لبس
الخفين فان احدث بعد لبس الخفين قبل البسما وصح على الخفين ولم يصح ثم لبس
الجوف قبل المسح على الجوف قبل ان البدلية تنقضي بالخفاف لحدث قبل البسما فلا
تنقل عنه اليها ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل لا يكون له بدل ولو نزع احد
الجوفين بعد المسح عليها لو خرج بلا قصد فله ان ينزع الآخر ويصح على خفيه وان
شاء اعاد المسح على الآخر مسحا خف الذي نزع جرمه وقدره واما الاصل
ينزع الجوف الباقي ويصح على الخفين وفي الجرد انفق المسح فيها يعني ينزع احد
كذا في الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزع من غير إعادة المسح على غير المنزع
وقال في جوده لا يبطل مسح غير المنزع لانه لو مسح في الابتداء على الجوفين
وعلى احد الخفين مجزئا تنافا فكذا في البقاء ولنا ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة
لا يجزى والجوفان كخفين ولو نزع احد الخفين بطل مسح على الآخر لا يفهم حكم
المسئلة كما هو من عبادة المصرون لا يجوز المسح على الجوفين المخزوفان كانا في ولو كان
خفاه غير مخزوفين قياسا على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خفيه خرق كبير لوجه
عن المقصود بالخفاف من قطع المسافة بمنابعة المشي والخرق الكبير المانع عندنا
ما يتبين منه مقدار تلك اصابع وعندما لك ما يتبين من كثرة الرجل في العقب عن قطع
كونه لا اصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر التوازي وفي رواية الخن يقيمه
ثلاث اصابع من اصابع اليد والمعتبر اصغر الاصابع او الذي يكون الخرق عند الاصابع
وان كان عندها يتبين ظهور الثلث التي عند الخرق فان كان الخرق في الخفاف فله من
ذلك جاز المسح عليه وقال في فروا المشافى واحد مجزى وان قل لانه لما وجب غسل
البارى اي الا لو وجب غسل البنا العدم التي قلنا لا تسلك وجوب غسل البنا
لكونه بمنزلة العدم لعلته ونزعه الحج في اعتباره اذ غالب الخفاف لا تخلو عنه
عادة والشرع علق المسح بمسح الخفاف وهو استأثر الذي يقطع به المشافى والاسم

مطلعا يطلع عليه بخلاف المشتمل على الكبير فانه ليس بخفاف مطلقا بل مقيد بالحد وقيل لانه
لا يقطع المسافة به والخفاف مطلقا ما يقطع به وان كان الخرق خفة اطلقه اصبعين
في موضع منه او في موضعين وفي الخفاف الاخر قد اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح
لان المانع كونه قد ثلث اصابع في خفه اختلفا في الجمع لو كان في الخفين بخلاف ما لو كان
قد نصف درهم نجاسته في احدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى فيجب الجمع و
يمنع جواز الصلوة وكذا لو اكتشف عن كل من عضوين كل منهما عودة حيث يجمع ايضا
ويمنع لان المنع في الخفاف اعتبارا بغيره اما ان يقطع المسافة بالخفاف على الوجه المعتاد
والخرقة احدثا لا يمنع في الآخر فيمكن المانع من جود الخلاف النجاسته والاكتشاف
فان المنع فيها باعتبار رجل النجاسته وكشفه مع العورة وهو موجود والغرض
ان في الاختصاصات في اعلام الثوب يجمع كذا في الخلاصة وان كان الخفاف قد اصبع
مع الخرق قد اصبعين في خفه اختلفا في الحكم بالماضي ولا يجوز المسح لوجود المانع
وهو قد ثلث اصابع في خفه واحد بشرط في المنع ظهور الاصابع بكاملها في العقب
خلاف ما مال اليه الشرح من ان ظهور الاصل وحدها مانع ولو ظهر الايهام
وهي مقدار ثلث اصابع من غيرها اي من غير الايهام جاز المسح لما قلنا ان الخرق اذا كان
عند الاصابع يعتبر ظهور عين تلك الاصابع ولا يعتبر اصبع الاصابع ولو كان طول
الخفاف اكثر من ثلث اصابع وانفاحه او مقدار ما ينفع منه اقل من ذلك القدر لا يمنع
جواز المسح لان غير المنع ليس له حكم الخفاف لعله ظهور شيء منه لان المانع انكشف ما يجب
عنسلة اذا كان قد ثلث اصابع ولم يوجده كذا الحكم لو انفق حره اي هذا الخفاف لانه
اي الشان لا يرى شيء من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشيء من قدمه والمداوية
المقدار المقترع بحيث يبيد اي يظهر حالة المشي حاله رغي القدر ولكن لا يبدو حاله
الوضع يمنع جواز المسح لان المعتبر في المشي كذا ذكر في المحيط ولو كان الامر بالعكس
لا يمنع وكذا الخرق الكبير اذا كان فوق الكعب لا يمنع لان استمرار الخفاف فوق الكعب ليس
بشرط لجواز المسح ولذا جاز المسح على المكعب وقالة فتاوى قاضي خان وما يقا للبالقنا
جار وقا كان ليس بالقدر لا يرى من العقب ولا من ظهور القدر الا قد اصبع او اصبعين
جاز المسح عليه في قوله جميعا وكذا على الخفاف الذي يقال له بالفارسية بشير بنده وهو
ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها اذ البس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار
اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخفاف الذي لا يشا لروا اذ اراد المسح على الخفاف
ان يجمع خفيه فنزع القدر من موضعه من الخفاف غير ان القدر في الشافعي بعد انفق
سما جازما وان نزع بعض القدر عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينقض المسح
حيث لا يرى عن ان خفيفة انه اذا خرج اكثر لعقب عن عقب الخفاف انفق المسح ذكره
في ميسر شيخ الاسلام لما قيل ان العقب مقدار ربع القدر فينزع المداوية القدر

عن محل المسح واكثر بقوه مقام الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لانه حينئذ لا يمكنه متسا
المشي لا ابقاء العقبة المشايخ يعلقون من دونه المشي بخلافه اذا كان يخرج ثم يعود
على ما ياتي في رواية انشاء الله تعالى في بعض الروايات عن ابن حنيفة ايضا اذا امتد الفرج
بحال تعدد المشي المتتابع معه انقضى المسح والا فلا فان المتتابع كان متتابع المشي كما تقدم
وفي روايته عنه وهو قوي حينئذ ياد ان يخرج اكثر القدم الى المشي الحق انقضى المسح
الا فلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لان اكثر حكم الكل وقيل ينتقض بجرح نصف
القدم وفي بعض الروايات ايضا ان ياتي في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع من
ظهر القدم سوى اصابعها لا ينتقض المسح ايضا وهو اي هذا القول روايته عن محمد
وبه اخذ بعض المشايخ بل قال في الكافي وعليه اكثر المشايخ وجهه ان مقدار فرج
المسح باق في محل المسح فلا ينتقض والتعبد بما سوى الاصابع في ما وى قاض خات
قال رجل له خذوا سبع الساق ان ياتي من قدمه خارج الساق في الحق مقدار ثلث
اصابع سوى اصابع الرجل جان مسحه وان بقي مقدار ثلث اصابع بعضها من القدم
بعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث اصابع كله من القدم لا
اعتبارها بالاصابع انتهى على ان كلمة الكل مطبقه على التفسير بظهور القدم والمفهوم منه
ما عدى الاصابع وفي كتاب القتل لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم غفل
الماء بنصب الماء اي خاض فيه وبرفقه اي دخل الماء خفيه ان ابتل جميع احدى القدمين
يغني ابتلا الا هو غسل ينتقض مسح وكذا الحكمة ابتلا الاكثر على ما نقله في اول
الفصل في المجتمع النابلي من التفسير الظهري ونقله اكثر الفتاوى كالحلاوته
وبغيرها وقال في الذخيرة وهو الاصح خلافا لقوله وليس له وجه الا وقوع الفصل
صححا وعده جواز الحج بين الفصل والمسح وكذا اكثر حكمه الكل ويلزم منه ان لا
يكون المسح بخصته اسقاطا كما اورد الزعفراني في مقدمته رجل اخرج عقبه من عقب الخفت
الا ان من قدمه في مقدمه الخفت اي في موضع المسح له ان يمسح ما لم يخرج صدمه قدمه
عن الخفت اي عن موضع القدم منه الى الساق اي الى اول جدار الساق وهذا موافق لما
يحد لانه من القدم مقدار ثلث اصابع فما دام في قدمه الخفت فمحل فرض المسح باق وان
كانت عبادة المقر لا تخلو عن استباح وذكره بعض المواضع من الفتاوى ان كان
صدم القدم في موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الخفت ويدخل لا ينتقض مسح وهو
ظاهر وما تقدم عن ابن حنيفة من الانتقاض عند خروج اكثر العقب الى عقب الخفت فاما
هو فيما اذا منع لافيا اذا خرج بنفسه ثم عاد ذكره في النهاية وغيرها وكذا لو
كان الخفت اسما اذا دفع القدم بيقع العقب حتى يخرج الى الساق الخفت اذا منع
القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقض المسح وكذا لو كان اعرج عشي على صدمه قدمه
وقد ارتفع العقب عن موضعه لا المسح وروى عن محمد بن ابي خنيفة فتوقفت

وبطانة الخفت من خفة او من غيرها غير متفق لك الشيء الذي هو بطلانه حال كونه
مخدوا في الخفت مخدوا حال من الضم المستند من متفق ومن الغير من الجزوه من
خفة ويجوز في ذاء الحكام الثلث كذا في بعض النسخ مخدوا بغير الضم الزاوي ويجوز
فيه الترفع والمخض جان المسح عليه حينئذ ينكشف محل المسح مقدار ثلث اصابع كذا ذكره
في الذخيرة ولا يجوز المسح على العامة والعلوية بل الراس ولا على البقع بدل غسل
الوجه وهو بضم او له والثلث الشيء الذي يجمله المرة على وجهها مخدوا فاما الجان
عينيها منه وعلى القفاين بدل غسل العدين والقفاين بضم القاف وتشديد الفاء
ما يلحق باليد لاجل البرد او القفاين غير ذلك وانما لا يجوز المسح على هذه الاشياء لان
الكتاب لا على فرضية الفصل والمسح والمريد في هذه الاشياء كما ورد في مسيح الخفت
من الشهرة يجوز به نسخ الكتاب في فصل حكم الفصل او المسح اليها كما في الخفت والمسح
كالخفة الحج فتلقاه بطريق الدلالة في مجوز المسح على الجباير ومخوها خفة الفرج
والجباير جمع جبيرة وهي ما يشد على القدم المنكسر من العبد ان يشدها اي ولو شدها
على غير موضعه لما روى الآمر قطي عن ابن عمر رضوان الله صلى الله تعالى عليه وسلم
كان يمسح على الجبة في موضعها بان عماره فحينئذ لا يمسح على ما يقع هذا قال المنذري
وصح عن ابن عمر المسح على العصا بوقوفه عليه وساقا وبسند ان ابن عمر رضي الله
عنهما وصح عنه فمسح عليها وعلى العصا وبسند سوى ذلك قال الحافظ ابو بكر احمد بن الحنفية
هو عن ابن عمر صحيح والموقوف هذا كالمرفوع لا لا لا بدال لا تعصب بالزاد وروى ابن
ماجة عن زيد بن علي عن ابيه عن جده الحسين بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب قال انكسر
احدى ندي فمسكالت النبي عليه السلام فامرني ان امسح على الجباير في اسناد عمر بن
خالد الواسطي مر وكذا كذا الحكم جمع عليه كذا الحج ولزمه الضرر في الفصل بلا فرق
بين شدتها بوضعه او بدونه فلا يضر ضعف الحديث بالنسبة اليها بما اجمع عليه
الائمة المجتهدين رحمهم الله عليهم السلام لا دليل الرافعي وهو قوله تعالى ما يريد الله
ليجمل عليكم من جميع فان سقطت بعد المسح من غير له يبطل المسح لبقاء سبب شرعية
وان سقطت عن غير يبطل المسح لتبين ان غسل ما تحتها كان واجبا حتى لو كان التساقط
في الصلوة لانه الاستيناف ولا يجوز البناء لانه تبين ان الفصل كان واجبا بالحدث
السايق كما في التيمر والمسح على الجباير ما يجوز ان لا يقدر على الفصل ولا على المسح
على الفرجه بنفسها بان كان الماء يضرها من الفصل من المسح اما اذا كان لا يقدر
على الفصل ولكن يقدر على المسح على نفس الفرجه فلا يجوز له المسح على الجبين
ومخوها لعدم الضرر والحج قال ابراهيم الدين مناجيا المحيط بعد ما ذكره هذا
القيود عن ابن الحسين بن الحضر النسخي في ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
اي يظنون انه ان اضرها الفصل يجوز المسح على الجبيرة او على الخفة ولو لم يضر المسح

على نفس الفرجة وهو غير جائز لا يبعد الى الابد مع امكان الاقرب المسح على نفس
البشرة اقرب الى النفس من مسح الجبين وخونها والتكليف بحسب العقيدة والامكان
وان ترك المسح على الجبين والحال ان المسح عليها لا يضر جازله الترك عند اوجين
خلافها لتمامها قال لا يجوز لان النبي عليه السلام امر عليها بذلك والامر للوجوب
وله ان الفرضية لا تثبت بخبر الواحد قد سقط النفس بالاجماع لا يقال كما سقط
النفس بالاجماع فقد وجب المسح بالاجماع لا نقول لا نسلم بالاجماع على وجوب
المسح مع مخالفة الامام الاعظم لانه ليس فيه اجماع من تقدمه والصحح من بعده
انه ليس بضر ذكره في هذا القدر ويؤيد قوله الخلاصة ان با حنية يرجع الى
قوله لا يشرع عنه شهره فمقتضاه واحداً ذلك معنى ما قيل ان عنه وما يتبين
وفي التخصيص العمار على ما ذكر في شرح التلخيص وشرح الزيادة ان لا يشرع بضر
عنده واما الاستيمار في مسح الجبين فشرط عند البعض قال في حان وهو رواية
الحزن عن ابن حنيفة وبعض كشيخ الاسلام خواه زادة وغيره قالوا اذا مسح على اكثرها
جاءت اليه تمام صاحب الهداية وقال ذكره الحنفية في الكافي قال الملائكة تدعى
الى انشائها الى اخيه ليعي لشرط الاستيمار لا احتيج الى الاستقصاء وايضا البلل الى
جميع اجزاء الخفة وخونها بقوة تدعى الى نفوذ البلل الى الجاحفة والضرر ان البلل ينفذ
ولذا جاز المسح على العصاة فيفضي الى انشائها الى اخيه فكان الصحح الاكتفاء بالاكثري لا
يلزم ذلك الاستقصاء المخرج ثم كلا الروايتين من لزوم الاستيمار وعلمه مفسر
الحنفية في شرح الاسلام لم يشره لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد كان املا الحنف
ابن زياد ان مسح على اكثرها اجزاه وان مسح على النصف او قل لا يجوز وقد تقدمت نسبة
قوله حان رواية الاستيمار اليه ويكتفى في مسح الجبين بالمسح مرة واحدة كمسح الرأس
ومسح الخفة هو الصحح لان المسح لم يشرع تكراراً وقوله هو الصحح اشارة الى ان قول
البعض بشرط التكرار الا ان تكون الجاحفة في الرأس لانه حينئذ بمنزلة النفس
قلنا مسح الرأس ايضا بمنزلة النفس مع انه يكره فيه التكرار ولو كانت الجاحفة في
موضع وليس تحت جميع الجبين وخونها جرحه وليس عليه جعل الجبين مقدراً للجاحفة
فحسب جازل المسح على كل الجبين ما تحت جرحه وما ليس تحته بقا الموضع الجاحفة
لان الجبين والعصاة لا يقعان على وجه تاني على موضع الجاحفة فحسب بل يكون على احوال
الجاحفة ايضا فتحقق الضرورة اجماع المسح على الزايد على الجاحفة ايضا اذا كان
نصفه حلقها لنفس غير موضع الجاحفة وان كان لا يضر ذلك مسح على ما فوق الجاحفة
ومسح ما حولها لان المسح للضرورة فيقتل بقتلها ولا فرق في جميع ما تقدم بين
الجبين وعصاة العصاة والتمتع والاحاق ثم المسح على الجبين وخونها بمنزلة
النفس فيجوز ان يجمع مع النفس ولا يجوز ان يجمع مع المسح ولا يتوقف بوقت فلو كان

بأحدى رجله فوجه فشدتها ومسح عليها ونفس الصحح جازلانه ليس جماً بين
النفس والمسح فلو لم يمسح الخفة على الصحح لانه لا يجوز لما نصح على الخفة لانه
يكون جماً بين النفس والمسح فان لم يمسح الخفة عليها جازل المسح على الخفة لانه ليس الخفة
عليها بعد النفس ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعبا وروى اي وركب
لجواز تكبيره وثانيه فان غسل موضع القطع فضر فلو غسل موضع القطع والرجل
الصحح وليس خفية ثم احلت ينظر ان كان يبق من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث
اصابع او اكثر مسح على الخفة والاى وان لم يكن يبق من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث
اصابع فينسلها اي كلنا الرجلين لانه المشان وجب غسل الموضع المقطوع ولا
يجوز المسح عليه على الخفة لانه عن المقدار المضر وضوا وجب غسل المقطوع وجب
غسل الرجل الصحح ولا يجوز المسح عليه على الخفة لانه لا يلزم الجمع بين النفس والمسح
وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين وكلتيهما وبعض خفيه خال عن القدم مسح
على الخفة نظراً لرفع المسح على الخفة على الممسح اي باني من القدم اي ان وقع المسح على
المقدار الذي فيه القدم من الخفة كما لو المسح عليه مقدار ثلث اصابع جازل المسح لوجود
مسح المقدار المضر والاى وان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الموضع الذي فيه
القدم من الخفة لا يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدار ثلث اصابع ابتداء وكوت
ما باني من القدم اذا كان عندئذ من الخفة ثم زال عن ذلك المكان ومضى موضع بحيث يكون
مسح ما عليه من الخفة وقد تقدمت اصابع انقضى المسح ولم يراعته على المحل الذي
فيه القدم مقدار ثلث اصابع وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخفة واسماً وبعض
خال عن القدم والحاصل ان مقدار الضرر يقتض من القدم لا الخفة فان وقع بتمامه على
القدم جازل وان وقع اقله على القدم لا يجوز ولو كان تماماً او اقله على الخفة لغسل عن
القدم رجلين وضوء مسح على الجبين وليس خفية ثم احلت قبل ما باني من القدم مسح
على الجبين والخفة لان طهارته كاملة ما لم يبق من القدم الا مائة الاصابع وان احلت
بعد ما باني لا مسح لانه ليس الخفة على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسبيجاني وذلك
لانه عند البر بتيقانه كان محدثاً عند اللبس والتبتيقانه ثم فيما انقضى كما يروى في البا
وتحقيقه ان الحكم الثابت بطريق التيقان هو ما يكون بتيقانه في الحال بتيقانه الزمان السابق
حكماً والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتيقان يمكن الاطلاع عليه
دون الثابت بالاستناد والتيقان يظهر في الحال وفيما مضى والاستناد يظهر في
في الحال ومنه ما مضى مثلاً المسح على الخفة لوسبقه الحدث وهو في الصلوة فذهب الى ان
فتمت مدة مسحه اثناء ذلك جازل ان تم وضوءه ويبني لان حدثه بسببه تمام المدة ثبت
بطريق الاستناد الى الحدث السابق على المسح فلم يظهر تأثيره في مقدار ما مضى من الصلوة
وفي الحال لم يضره في رآه جزء من الصلوة حتى يفسدها فيبني وكذا التيمم تسبقه

ان كان رقيقا منها لا يجوز المسح عليه اتفاقا الا ان يكون مجلدا او منتقلا او متبنا وما
كان ثخيناً منها فان لم يكن مجلدا او منتقلا او متبنا فمختلف فيه وما كان فلا خلاف فيه فلم
من هذا ان ما يعمل من الجمع اذا جلد او نقل او يقطن يجوز المسح عليه لانه احد الاربعه
وليس من الكرياس لان الكرياس بالكسر هو الثوب من القطن الابيض قاله في القاموس
قال وهو مقرب فارسيته بالفتح وكثر الجمع به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والبرسيم
وغيرها بخلاف ما هو من الصوف ونحوه والجمع من الصوف والمرعى قطعاً فهو
داخل فيما يجوز المسح عليه لو كان ثخيناً بحيث يمكن ان يعيش معه فربما يخرج من غير تجليد
ولا تنفيل وان كان رقيقاً منع التجليد والتنفيل ولو كان كما ينعم بعض الناس لا يجوز
المسح عليه ما لم يستوعب الجلاء جمع ما يستوعب القدر الى التساق لما كان بدنه وبين
الكرياس فرقاً لا يقال بل الكرياس لا يجوز المسح عليه ولو جلد لما انفك من قول
الحلواني اما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان اذ اتفقوا في كونه كيف ما كان
عائداً الى قول المتن في غير المنقل والمبطن وغير المبطن اما المجلد فلم يذكره وقد صرح في
الخلاصة بجواز المسح على المجلد من الكرياس حيث قال ويجوز المسح على الجوف فوق الخف
فان لم يستوعب واحد لا يسح عليه ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل
وظاهر القدرين ثم قال وقوله لا يسح اذا كان اسفله من الكرياس فان كان من القصر او
الجلد يجوز فتحصل من كلامه ان الجوف اذ ليس وحده من غير خف فان كان اسفله من
الكرياس لا يجوز المسح عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القدرين وان كان
من الجلد جاز ولا فرق بين الجوف من الكرياس والبوسر بدونه خف بين الجوف بدنه في
الحكم فعمل ان ما يلبس الرجل وليس تحت خف اذا كان كرياساً فلا يستوعب الاديم ما يستوعب
القدر منه يجوز المسح عليه جوداً كان او جوفاً والجمع غير الكرياس لانه من المرعى
او الفضل وما معدود ان الاربعه التي ذكرها الحلواني وذكر فيها التفصيل المذكور
وقال في الخلاصة الجوف من مرعى وهو فلا يجوز المسح عليه عند عدم يعني الثلاثة
ثم قال فان كان الجوف من غير مرعى وهو رقيق لا يجوز المسح عليه يعني عندهم ايضاً
ثم قال وان كان ثخيناً مستمسكاً وليس من الكرياس يستل الا يلبس للمناظر فعمل هذا
المخلاف يعني بين الاما وبنيها ثم قال واجمعوا انه لو كان منتقلاً او متبناً يجوز المسح
عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه فانظر كيف ذكر المنقل والمبطن بعد
ذكر الجميع قبل ذكر الكرياس ليشمل الحكم ما نقله جميعه دون الكرياس لانه ذكره
بعد ذلك ولم يذكر المجلد لانه يفهم من المنقل بالاولوية وليلا يفهم من ذكره في
الجوان عن الكرياس بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلداً فيكون منها قضاء في
المعنى لما ذكره بعد ذلك في الجوف على ما قدمناه فتدبر هذا كله جواز المسح على
الجوف من الجمع اذا كان منتقلاً او متبناً بحيث يمكن ان يعيش به فربما يخرج من غير شوثا الاشبهه

فيه وليست شوي من نفسه ما اذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجوب
ان نقل ان قال لا يجوز المسح عليه ايضاً فان جوبه الذي يجوز المسح عليه منتقلاً ام زكراً
هذا الحكم سدى وليس له الخارج وجود وان قال يجوز فقد خرج عن قضيه القدر
حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فيه الاصبع من السخافة ولم يجوز على ما لا ينفذ
فيه الماء الا بعد حين من الصفا فانه قال ذلك منصوص عليه لانه هو
الجوب المتعار فقلنا بعد التيسير فابن عنك طريق الدلالة على ان
لما ان لا نسلم للمعترض نقل العلم ومن عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما
مرادهم بالجوب الذي يسح عليه منتقلاً لانه ينفذ ان لا نقل ما مردهم بالخف
ايضاً وبالجوف وبالكعبين كبشر من الموضوعان اللغوي والاصطلاحي وهذا
تشكيك ناشئ من الرسوخه وما ذكرته التاخرانيه بعلامة المحيط من قوله
ثم بين المشايخ اختلاف في مقدار النقل الذي يكفي لجواز المسح قال بعضهم ان كان
في باطن الكف اديم وهو ما يلي باطن كف القدم جاز المسح وقال بعضهم لا يجوز
المسح حتى يكون الاديم الى التساق ويكفي ظاهره قد صرح وكفياً مستورين فلا يخفى ان هذا
الكلام الاخير مخالف لما ذكره في تفسير المنقل ومخالف لجميع الروايات
في اشتراطه اما التجليد والتنفيل فانه يفيد ان التنفيل غير التجليد وعلى هذا
القول لا فرق بينهما فلا يعتبر ولا يقول عليه ثم ذكر في التاخرانيه قال شمس
الايمه الحلواني سألت الشيخ الاما الاستاذ عن تفسير الجوب المنقل عند ابن حنيفة
اذا ربه الجلد الرقيق الذي عناد الناس خزنه على جواربهم والمراد به القصر
الغليظ نظير القصر الذي يكون على جواربها نقل الموقوف ان كان الجوارب المنقل كجوارب
القبلي التي يعيشون عليها في رقة الجوب وبغلظة النقل جاز المسح انتهي وهو
بوجه تيدان كونها فان المراد بالنقل الغليظ هو التختين اذ فانه المتعار في جوارب
القبلي التي يعيشون عليها ثم بعد ذلك كله فلوحنا ط ولم يسح الاعلى يستوعب
تجليده ظاهراً القدم الى التساق كان ولو لم يكن هذا حكم النقوى وهو لا يمنع الجواز
الذي هو حكم النقوى والله الموفق فر وع واذ اغتدت مدة المسح لانه نزع الخفين
وعسل الرجلين لا يمنع الحقة سارية الحدث الى الرجل منياً في الحدث المتقدم ذكره فاذا
انتهت الغاية زال المنع فقول الحدث السابق عمل وليس عليه غسل بقية الاعضاء
ان كان متوضئاً لانها قد غسلت ولم يطهر عليها حدث شك ذلك الحكم اذا نزع قبل تمام
المدة وفي فتاوى قلبي خازن لوقت المدة وهو في الصلوة ولم يجزها معني على صلاته
اذ لا فائدة في قطعها وهو ما جن عن غسل الرجلين فانه يتيم ولا حظ للرجلين من
التيم من المشايخ من قال بنفسه صلاته والاول اعني انتهي قال الشيخ كمال الدين
ابن القما الذي يظهر صحة القول بانفسنا لا زال الشيع قد منع الخف مدة في غير الحدث

بعضها اذا ابتداء للتطهارة مع الحدث كما يقطع عند جود الماء ليعسل جليده يقطع
عند عدمه لئلا يتيمم الا للرجلين فقط لئلا يرد فوالاصل بالخلف بل الكل لان الحدث لا يتجزئ
فبعض حدثنا بحدثنا القدر من كان نجسا واقتصر على غسلها ارتفع كمن غسل ابتداء
الاعضاء الارجلية وفي الماء فانه يتيمم للرجلين فقط والا كان جميع الخلف والاصل
ثابتا وكثير من الصور بل الحدث القائم فانه على حاله ما يتم الكل وهذا لان التيممات
لم يصيب الرجل حسا لكنه يصيبها حكم التطهارة عنده وهو المقصود ثم قال على هذا
فما ذكر في جوامع الفقه والحديث من انه انما يمنع اذا تمت المدة اذا لم يجزها بها من
البرد فان خافه فله ان يسبح مطلقا فيه نظرا فان خوف البرد لا اثر له في منع المسح به كما
ان عدم الماء لا يمنعها غاية الامر انه لا يمنع كذا لا يسبح بل يتيمم لخوف البرد انتهى وهو التحقيق
والتحقيق الذي ليس للمنفعة طهره وثبته في التائيل كبر من الاول والاخر والله الموفق
فصل في فوافض الرضوة لما ذكر التطهارة الحكيمة اصلا وخلفا والاشنع بذكرنا
بعض من عليها فينبأ بها والشراف فجمع نوافضة والمراد بها العلة النافضة والنقض
مع اصناف الى الصور يرد به ابطال ما فيها من اصناف الى غير ما يرد بها اخراجها
تماما هو المطلوب منه المعاني النافضة للوضوء وكما خرج من التسبيلين المراد من المعاني
العلل والمراد بما خرج خروجه لا عينه لان عينه ليس بمعنى فلا يكون علة الانقضاء
لان العلة عبارة عن معنى محل المحل لا عن اختيار فينتفي به كما المحل قاله الشيخ
حافظ الدين الشافعي قال الشيخ كمال الدين بنهما الظاهر ان النافض هو الجنس
الخارج لا خروجه المخرج للجنس عن كونه موه ثرا للنقض مع ان الضد هو الموه ثرة
دفع ضده وصفة النجاسة الرافعة للتطهارة انما هي قائمة بالخارج وغاية المخرج
ان يكون علة مخفوفة شرعية اعني صفة النجاسة فانها شرعية وذلك لا يضر
انا بعد تخفيفها عن عكسها هو الموه ثرة للنقض ثم هو لها من الحديث قال
هو ما يخرج من التسبيلين ولم يوجد ما يوجب صفة عن ظاهره فالنافض الخارج النجس
والخروج شرط عمل العلة وعلة لها نفسها لانه علة تحقق الوصف الذي هو النجاسة
والآلة يحصل لاحد تطهارة فاماناه للنقض الى الخرج امنافة الى علة العلة انتهى
وقد حاولنا التحقيق الا انه في كلام الشيخ حافظ الدين وهو ان العين لا يصلح
ان تكون علة ولذا اجمعوا على ان قولنا لولا زيد لا كرمك معناه لولا وجود زيد
ولا تحمل الذوات على المعاني غير صحيح وايضا صفة النجاسة التي تخفف في العين
بالخروج غير موه ثرة في ازالة التطهارة الحكيمة بوجها من تخفيفها لا يتقنه على ذلك
التطهارة ذاتا ولو كانت موه ثرة في ازالها لما تخفف مع بقائها في المحل بل الخرج
علة لوجود صفة النجاسة في العين الخارج وعلة لنزول التطهارة الحكيمة عن
البدن الذي حصل الخرج فيه وبهذا ظهر ان قولنا ان الخرج مخرج للجنس عن كونه

وعلة للجنس عن كونه موه ثرا غير صحيح لانه لم يكن نجسا قبل الخرج على انه كالمناقض لقوله
انه تحقق النجاسة وقوله مع ان الضد هو الموه ثرة قلنا ان سلب الضد هو النجاسة
الحكيمة وهو خروج تلك العين لا عينها فانها قبله غير نجسة ومعه هي نجاسته حقيقة
لا حكيمة وكلامنا في الحكيمة على انه في حق المنع بل وجود الضد في المحل موه ثرة ودفع
ضده عنه لان عين الضد موه ثرة في دفع الضد وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث
عن ظاهره منوع بعد القطع لان تلك العين لا تصلح للعلية والمجاز الظاهر غير عزم في
كلام الشارع سيما في موضع لا يبرر ولا اشتباه ثم لما كان المراد من احد التسبيلين
القبول والقبول كلمة عامة وقد دخلت عليها كل فاقضت شمول كل فرد مما يخرج من
التسبيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل واحد منهما لانها مقارن في ذلك الموه
الخرج من القبول فلذلك خصصه بقوله وان خرج من قبل الرجل والمرءة روي منقضة
الصحيح انه اي الرضوة لا ينقض ذكره في المحيط لا خلافة في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة
من القبول ان لم تكن منقضة اما المنقضة فتقبل تنقض والعقبة انها لا تنقض بظاهرها
المفهوم من المتن وكلام البعض كصاحب الخلاصة والذي عول عليه فافضها
وغيره ان الخلافة انما هي في الخارجة من قبل الحفصة ولا خلافة في عدم النقض في
غيرها لانها غير منقضة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان التبرج
نفسها ليست نجسة وانما تجسرها على محل النجاسة وان خرج الريح من الحفصة
وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها وبرزها فانصل المسلك ان فرض تجد يحبس عليها
الوضوء وبه اخذ ابو حفص الجارح الاحتياط وذكره جامي قاض حان وكذا
في الهداية وغيرهما وهو قول اكثر خواته يستحب لها ان تنفضه للاحتياط مع ان طهارتها
ثابتة بيقين فلا تنزل بالشك كمن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب يخرج انها من
الدبر فيلزم ان كان سموا او منتنا نقض ولا فلا في الخلاصة ولو خرج من الدبر
ويج يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو احتلاج لا وضوء عليه وكذا القدوة والحفصة اذا خرج
من احد هذين الموضعين الى الذكر والقبول فعليه الوضوء لاستنباع الرطوبة وهي
حدثة التسبيلين وان قلت بخلاف الريح وان خرج القدوة من الفم والاذن او
من الجراحة لا ينقض اما من الجراحة فلا ان القدوة طاهرة وكذا ما عليها من البكة
لانها ليست حدثا لكتلتها وعدم قوة التسبيل فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه
لا يكون الا من جراحته واما من الفم فكذلك هو من جراحته ان لم يكن من الجوف واما
ان كان من الجوف فانه وان لم يكن من جراحته لكن ما عليه قليل لا يلاء الفم فلا
يكون حدثا بخلاف ما يخرج من التسبيلين لانما يستقيم حدثه ان قل ولم يكن
في قوة التسبيل لان علم اشتراط ذلك في نافية الخارج منها وان دخل الحفصة
دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بكة لا ينقض خالها الرضوة لان النافض ما يخرج

لا يدخل وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج غير الذكر ولكن لا حول ان يتوضأ لاحتمال
خروج شيء خفي وان التلوث غالب وعنده في غاية الندرة بل لا يكاد يوجد فكل شيء غيبه
ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بركة لانه الحق بما في البطن ولذا ينسد الصوم بخلافه اذا
كان طرفه خارجا وان افطر الدهن في احليله فاما فلا وضوء عليه عندا في حنية خلافا
لما ذكره في الجناس ولم يذكر هذا الخلاف وذكره قاضي خان في الفتاوى بل اطلق انه
لا وضوء عليه وذلك انه لم يستفيع شيئا من الجناسه اذ ليس فيه صبغة الذكر بخاسته فحتمل ان
تخرج مع الدهن وهي ليست بجناسه وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينقض خلافا
لا يوسع وهو الموافق لخلافه في فساده الصوم لا ينسد الا فطر في الاحليل
عند اوجنه خلافا لا يوسع وقوله مضطرب هناك فيحتمل انه مضطرب هنا ايضا
ولا خلافا في الاقطار في الفرج الداخل ينسد الصوم وخروجه تنقض الوضوء وان
صبت الدهن في اذنه ثم غار بعد يوم من انفه او اذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان غار من
فيه نفث لانه لا يخرج من الفم الا بعد الوضوء وهو من جنس الجناسه وفي الاول
ينزل من الدماغ وهو ليس من جنس الجناسه وكذا القموط اذا غار من الانف بعد ايام لا ينقض
كذا في فتاوى قاضي خان وقوله لا يخرج من الفم الا بعد الوضوء الى الجوف لا يخرج من الفم فان
كثيرا من البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق من دون وصول الى الجوف وان احتشيت الرجل
احليله بقطنة خروفا من خروج البول حاله ان لا يول القطن الذي احتشيت به كان يخرج
منه البول فلا بأس به ولا كراهة بل يستحب ان كان يريه الشيطان فيجب ان كان لا ينفع
مقدار ما يتوضأ ويصلي الآبه وكذا الحكم لو احتشيت برة ولا ينقض وضوءه ما لم يظهر
البول على ما هي القطنة لعدم الخرج وان غابت القطنة ثم خرجها او خرجت في نفسها حال
كونها رطبة انتقض وضوءه لخروج الجناسه وان قلت وان لم تكن رطبة لا ينقض كالدهن
بخلاف ما يذهب اليه القبر فان خروجه ينقض وان لم تكن عليه وطرية لانه الحق بما في
الامتاء وهي محل الفجر بخلاف صبغة الذكر وكذا خروج الدهن من الثبر بعد ما احتش
به ينقض بخلافه كما ينسد الاحتقان فيه الصوم بخلافه وان بطل الطرف الداخل
من القطنة ولم ينفذ البطل الى الطرف الخارج منها لم ينقض وضوءه لما تقدم وان
سقطت بعد اذ خال طرفها ان كانت رطبة انتقض وضوءه وان كانت يابسة لم ينقض
وكذا الحكم في كسف النساء وهو القطنة التي تحتش بها المني وهو في الاصل اسم
للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة فلا سواء كان الذكر ساف
في فرج الداخل او في الخارج وان كانت احتشيت الفرج الخارج فبطل داخل الحشو
انتقض وضوءه سواء نفذ لبطل الى خارج الحشو ولم ينفذ للتيقن بالخروج من الفرج
الداخل وهو المعتبر في الانتفاض لان الفرج الخارج بمنزلة الفلقة فكما ينقض بما يخرج
من فمبه الذكر الى الفلقة وان لم يخرج من الفلقة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل

الى الفرج الخارج وان لم يخرج من الخارج وانما اذا احتشيت الفرج الداخل ان تنفذ
البطل الى خارجة اي خارج الحشو انتقض الوضوء والا يروى انه ينفذ الى خارجة
ولا ينقض كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج من احد السبيلين
اما الجنس الخارج من غير السبيلين فيوجب تنقاض الطهارة ايضا عندنا على
التفصيل الذي سيذكره خلافا للشافعي وبالك ذلك كالتوضوء والتمسح ونحوهما
من الفرج والمثليين ونحوهما لما روى الدارقطني من طريق ضعيف انه عليه السلام
قال الوضوء من كل دم سائل ورواه ابن عدي في الكامل من طريق آخر قال لا يفسد الا
من حديثنا جلد من فروع وهو من لا يخرج بجدته وكذا يكتفى بغيره كقول ابن ابي حاتم في كتاب
السلل وقد كتبا عنه ومجمله عندنا الصلوة وقدنا يذهبنا الجارية عن عائشة جاءت
فاطمة بنت ابي جعفر اليه عليه السلام فقالت يا رسول الله اني امرت استنفض فلا اطهر في ماء
الصلوة قال لا انما ذلك عرف وليس بنا الحيفه فاذا اقبلت الحيفه فمد على الصلوة واذا
ادبرت فاعسل على منك الدم قال هشتا من عورة قال اني قد نزعى لكل صلوة حتى يجث
ذلك الوقت في قوله عليه السلام انما ذلك عرفه في بعض الروايات دم عرق مع امر
لها بالنزع لكل صلوة اشارة الى ان الخرج وما العرق ناشئا في نفث الطهارة و
اعترض باللفظ نزع من كلام عروة ودفع بان الخاطبا لها هو النبي عليه السلام
لا عورة حتى يكون من كلامه وانما هو ناقلا كلامه عليه السلام لها وقد رواه الترمذي
كذلك ولم يحمله على ذلك ولغظه وتوضي لكل صلوة حتى يجث ذلك الوقت فمحمدة
وروى ابن ماجه عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريح عن ابن ابي مليكة عن عائشة
قال عليه السلام من اساب به في اورعاف او قلنسوة او مذي فليست بفسق ما ثم ليس على
صلاته وهو ذلك لا يتكبر وفي رواية الدارقطني انه ليس على صلاته ما لم يشك
واختلف ابن عياش في اصله انه يخرج بجدته من طريق الشافعيين لا الجازين
واخرجه البيهقي من جهة الدارقطني عن ابن جريح عن ابيه عنه عليه السلام
وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي انه يتخير للصحة على غسل الدم لا وضوء
الصلوة ودفع بانه غير صحيح والابطلت الصلوة فلم يخرج البناء وابن عياش وقد
وثقه ابن ميمون في الاسناد عن عائشة والزبارة من الثقة مضمون المراسل
عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن
حين العمل بسنده معاذ بن ابي طلحة عن ابي الدرداء انه عليه السلام قال فني
قال فلتعنه ثوبان في مسجد دمشق فذكر ذلك لرفقا صديقنا فاصيبت
عليه وضوءه قال الترمذي وهو صحيح في الباب واعلمه الحنفية بالاضطرار
فانه عوار ورواه عن يحيى بن كثير عن عبد الله بن عبد الله عن ابي الدرداء
لم يذكر فيه الاذاعى وكجسدا ان اضطرار بعض الرواة لا يوسع في ضبط غيره

قال ابن الجوزي قال الاسم قلت لا احد قد اضطر به في هذا الحديث فقال قد
جوده حين بنى العبد وقد قال الحاكم هو على شرطهما واذا ثبتت هذه عليه
السلام فلا ينافي من المضي على الصلوة من القحاي الذي جرح في الصلوة وما
رواه الدارقطني من انه عليه السلام اجتمع صلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل
مجاورة منصف وروى البيهقي في الخلافيات عنه عليه السلام انما الوضوء من
سبع من اقطار البول والدم الشايل والقيء ومن وسعه ملاء الغمر ونحوه المصطح
وقهقهة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن فيه سهل بن عمار والجارود
ابن يزيد فيهما ضعفاً والحاصل حجة حديث فاطمة بنت ابى جعفر وحديث بن
عياش وحديث ابى التمر وآء لا يمار منها غيرها ولو فرض التعارض ترجع الى القياس
على الخارج من التسبيلين وجهه ان خروج النجاسة موشة في ذوال الطهارة
وهذا القدر في الاصل وهو الخارج من التسبيلين معقول لانه يعقل ان ذوال
الطهارة فيه انما هو بسبب انما يخرج من البدن اذ لم يظهر كونه من
حصول التسبيلين تأثيره قد وجد في الخارج من غيرهما فيتعذر الحكم وهو ذوال
الطهارة اليه فالاصل هو الخارج من التسبيلين وحكمه ذوال الطهارة موجبها
الوضوء وعكسه خروج النجاسة من البدن وخضوض محل المعنى والرفع الحاج
النجس من غيرها وفيه المناط فيتمدى ذوال الطهارة التي وجبها الوضوء فثبت
ان وجب هذا القياس ذوال الطهارة الوضوء فعند اعادة الصلوة يتوجه
الخطاب بالوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى اثبات تعدية الاقتصار
ضمنها في الهداية وشروطها كذا افاده العلامة كما في التبيين والما والله اعلم
انما القى فانه اذا كان ملاء الغمر بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن اشياء
الا بتكليف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طاماً او ماء او مرة صفراء او سواد
وفي المجتبى عن الخلق تناول طاماً او ماء او مرة او سواد لا ينقض لانه طاهر
حيث لم يسجل وانما الفصل به قليل القى فلا يكون جذاً وكذا القبي اذا ارتفع
وقاء من ساعته وقيل وهو المختار الصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطة النجاسة
وتداخلها فيه بخلاف البول بخلاف ما ذكره في الفتية انه لو قاء دوداً كثير الوجبة
ملاء تغاه لا ينقض ذلك لانه طاهر في نفسه ولم تداخله النجاسة وليس يتبعه
قليل لا يبلغ ملاء الغمر فان كان القى بلغا لا ينقض الوضوء عند ابى حنيفة ومحمد
سواء نزل من الرأس أو صدر من الجوف قال ابو يوسف ان صدر من الجوف لا ينقض
لانه نجس بالمجاورة ولما انه لنجس لا تخلله النجاسة وما يتصل به قليل هو
غيره فضرر الحاروي لما القى في يوسف حتى قال ليكره ان ياخذ البول بطرف
كفه ويصلي معه كذا في الخلاصة اقول لا انهم من هذا الميل الى قول ابى يوسف

لان الكراهة يمكن ان تكون على قولها ايضا لانها يسكن ان لا يستنج قليل نجاسته
الصلوة مع قليل النجاسة مكروهة فان كان البول مختلطاً بالطعام ونحوه ان كانت
بجمل الوضوء الطعام ملاء الغمر نقض ولا تغني الخلاف وقد خالف في اشتراط ملاء
الغمر في القى وقال ينفق مطلقاً لا طلاقاً ما رواه عليه السلام قاء فتوضأ فانه يعبد
انه عليه السلام بقى ملاء الغمر لانه يكون غالباً عن كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك
من شيعه عليه السلام وكذا قوله في حديث بن عياش وقيل مطلقاً فيرى على طلاقه وانما
عنه بما روى عن علي بن ابي طالب انه قال او سعة ملاء الغمر وهو لو صلي لم يمار من الحديث المرفوع
سيما وهو القليل ليس بحكمه ولا يعرف حديثه ومثلهما وقع في حديثيما الوضوء
من سبع فانه لا يمارضه ليل وكذا لا يمارضه القياس كمن قيل ان القياس هو ما عيلا
الغمر ذكره في الخبر ولا يخلو عن نظره انه اعلم وان قاء دماً فاما ان يكون من الرأس
او من الجوف سائلاً او علقاً ان كان سائلاً نزل من الرأس ينقض اتفاقاً وان سائلاً
البراق كمن سميت فينا سائلاً وان كان علقاً اي مجزئاً لا ينقض اتفاقاً اما الاول
فلا انه كالرما فيعتبر فيه التسبيلان كونه غالباً على البراق وليل قوة التسبيل
فيه وكذا ان كان سائلاً او احتياطاً وهو ان يكون اصغر مجزئاً فان كان اقل صغره
من ذلك فهو مطلقاً فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه واما الثاني
فلا انه خرج عن كونه دماً وان صدق الله من الجوف ان كان علقاً لا ينقض اتفاقاً
الا ان عيلاء الغمر لانه سواء محترقة فاعتبر بسائلاً في انواع القى وان كانت
سائلاً فليقل قول ابى حنيفة وابى يوسف ينقض وان لم اى ولو لم يكن ملاء الغمر
كسائر الدماء المتساوية لانه من جراحه في الجوف والمعدة ليست محللاً للغمر
وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء الغمر اعتباراً بالقيء لانه من الجوف وان قاء
طاماً التقييد بالطعام لئلا يذهب الوهم الى انه لستم ذكره لا تخصيصه
بل الى شيء قاء من انواعه طاماً او ماء او مرة او علقاً قليلاً قليلاً متصفاً وكان
مجتمعا لوجع عيلاء الغمر ينظر ان اتخذ المجلس باقواء الخبيث مجلس واحد حقيقة
او حكماً كما في سجدة التلاوة يجمع عند ابى يوسف ويحكم بالنعق لان المجلس اثر في
جميع المتفرقات كما في تكرار السجدة وقال محمد ان اتخذ التسبيل وهو الغنيان
يجمع ويحكم بالنعق والافلا وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها
واما ترك في بعض المواضع للضرورة كما في السجدة وغيرها فلا يقاس وتفسير
الحاد السبب اي بانه انه اي الاتحاد اذا كان موجوداً اذا قاء القاء ثانياً
قبل يسكن النفس عن الغنى والهيبة الاضطراب والحكة لنفع المعدة ما لا
تطيق حمله وهظمه كذا نالكنا واما هذا هو تفسير الحاد التسبيل اي الدماء ونحوه
ان اخرج من البدن فاما ان يسيل ولا ان سائلاً بنفسه فنقض ولا خلافا للرأي

له اطلاق ما مر في الاحاديث كما نقله واجابوا بما روي الكذا من قطع انه عليه السلام
قال ليس الفطرة والفطر من من الدم وضوء الا ان يكون شيئا لا واظط فطرة و
فطر من كناية عن لئكة وعدم السيلان بليل الا ان يكون شيئا لا فيه يعلم ان
ليس المراد حقيقة الفطرة والا كان النفي والاثبات متوارعين على شيء واحد فان
حقيقة الفطرة فيها السيلان كمن في آخر طريق الحديث محمد بن الفضل بن عطية
وفي الاخرى حجاج بن نصير وقد مضى الا ان الاحاديث المتقدمة ليست صريحة
ومراده فان بعضا من دم سائل وفي بعضها ذكر الرماح وهو لا يكون الا شيئا
وايضاً بطوبان البدن واخطا لا يطرأها حكمه النجاسة الا بالانفصال والامتناع
صلوة وقط والانتقال في السيلان يعلم بحجج الظهور لان المحل ليس مقرراً بظهور
فطوره وليل انتقاله بخلاف غيرها فان تحت كل بشرة رطوبة فاذا زالت
البشرة كانت الرطوبة ياديه لا منتقلة ولا تكون منتقلة الا بالنجاسة والسيلان
ولذا حكموا بطهارته الناقية في عود المداواة بعد الذبح وقبوعه قوله تعالى
او ما مسفوفاً فان غير المسفوح ليس بداخل تحت الحمة فلا بد لحيمة ونجاسة
من دليلاً وقد عرفت ان ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه اعلم بهذا الاصل
وهو اعتبار السيلان في نقض الدم وخوفه مستأيل عدلين منها ففطر بكسر النون
وفتحها وهو الجلد وبالشدة فطر فطنتها ما حال الصراحتين من الخارج و
الثامن عليه او ما ولد ايها الصغر وعن الله والفتح ان ساعن واس
الجمع نقض الوضوء وان لم يسيل عن رأس الجمع لا ينقضه وهذا يشمل ما
اذا خرج بنفسه فمسا او خرج بالعصر فمسا وفي الهداية هذا اذا فطرها
فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس بخارج وذكر
في المحيط ان عصر القرحة فخرج منها شيء كثير وكان محالاً لوله فطر لا يخرج
بشيء ينقض الوضوء وكذا ذكر في المحال في الذخيرة كذا في الذخيرة في
نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما في الهداية وما في المحيط اوجه قال الشيخ
كمال الدين بن الهيثم لا يظهر تاثير الخارج وعلمه في هذا الحكم كونه خارجاً
بجسماً وذلك بتحقيق مع الاخراج كماع عدمه فصلاً كالفصل وقيل انقطع
فلذا اختار المشرك في جامعته النقض وكيف جميع الادلة الموردة من
السنة والقياس فنفى خلق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في المخرج انتهى
وتفسير السيلان النافض ان يجرد ذلك الشيء عن رأس الجمع اي ينزل بنفسه
من غير بقية غيره واما اذا علا على رأس الجمع والبشرة وخونها ولم يجرد لا يكون
سائلاً وقال بعضهم ان يكون سائلاً ناقضاً اذا خرج وبما ذكرنا من اوجه
الموضع بلحمة اي لمجرد ذلك الموضع حكمه التطهير يجب تطهيره في الجملة في

النجس او في الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية وهذا الاخير خزان عن ان يترك
في نحو عبادتهم هذه خلاف الظاهر الذي ارتكبه صدر الشريعة في نفسه ما مر ان الى
يجب ان تغسل خنجر لا يتجاوز وخوفه لانه اذا فسد خرج منه دم كثير ولم يتلخ
رأس الجرح فانه ينقض مع انه ليسيل الى موضع يجب تطهيره بالخارج الى موضع يجب
تطهيره وسواء اذا ريد بالتطهير ما يقع التطهير الحكمي الحقيقي في الجملة فان تغسل بالما
يجاوزها من خوفها وجاوزها لم يرد نحو المثال الذي ذكره على تقدير وقوعه لانه
المكان ايضا يجب تطهيره في الجملة في حال ارادة الصلوة عليه كما ان البدن يجب تطهيره
عند ارادة الصلوة والاختراز بالقياس المذكور وهو النجاسة الى ما يلحق حكمه التطهير
اما لا يلحقه حكمه التطهير كدخل العين وخوفه مما له حكم داخل البدن من كل وجه حتى
لو فطر فطره داخل العين وسواء ما فيها منها لم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المحقق
يعني ذلك البعض الذي فسره السيلان بهذا اذا خرج الدم من الرأس الى انفسه
او الى اذنه ان ساء ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند الاعتناء وهو ما جاز في نفسه
الانفوس وماح الاذن الخارج نقض الوضوء وان ساء الى قصبة الانف داخل
الصماخ ولم يتجاوز لا ينقضه وان ساء الدم عن راس الجمع بقطنة او غيرها فخرج
ايضا ثم وقع او الى التراب ووضع الفطر وخوفه عليه فخرج وسرى فيه ينقض فيه
ان كان بحال الوتره ولم يمسح ولم يضع عليه شيئا لئلا ينقض ولا ايوان لم يكن
بحال الوتره لئلا ينقض لان المستخرج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع
ومن المستأيل الوتره في راقته دم فانه ينظر ان كان البراق عاكساً بان كان الى البياض
اقرب فلا وضوء عليه لان البرق الغالب والمطلوب حكمه التابع فلم يكن سائلاً بنفسه
وان كان الدم عاكساً بان كان الى الحرة اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه
بنفسه وان استويا بان كان فيه صفرة شديدة نارية فينقض وضوءه ويتضاء
احتياطاً والقياس عدمه النقض للشدة في زوال الطهارة الا انه ترك الاحتياط
في العبادة فان ساءت العين او فطر من سيلانه بنفسه ومنها لو عصر شيئاً فرأى
ان الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رأى الدم على الحلال لانه ليس بيبساً بل قاله قاضي
خان وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كمة او اصبع في ذلك الموضع فينظر ان وجد
الدم فيه في ذلك الموضع من كمة او الاصبع نقض الوضوء والا فلا وهذا هو الاحوط
لانه اذا رأى الاثر يجب عليه ان يتقرب من ذلك عن شيء سائلاً بنفسه ام لا فاذا
ظهر ثانياً على كمة او اصبعه غلب على الظن كونه سائلاً والا فلا وفي الحاشية
ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه معلوماً وساء
نقض وهو نجس وان لم يعلم خرج مع البراق فانه ينظر الى الغالب انتهى ومنها ما
روي عن محمد بن ابي النضر ان كان في عينه دم وسيل الدم مع منها اي من

عينية على سبيل التكملة فصل مضاعف من قول محمد بن الوضوء لوقت كل صلاة
أي كسائر أصحاب الاعتذار لا في أخا أن يكون ما يسيل منه صلياً فيكون
صاحب عذر وتفتيده بالشيخ اتفاق ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب
الابن الرطب وغيره ولا بين ماء من العين وغيره بل كلما يخرج من علة من أي
موضع كان لا زوال في القدر والمدة ونحوها فإنه ناقض على الأصح لأنه صلياً
وأما ذكر الشيخ لا زوال في ذلك فيه غالبه في فتاوى الفريضة العين وهو يخرج
العين المجرى من سكون الرأس فخرج يخرج في ما فيها بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ أي
لا يجف ولا يسكن وهذا إذا انفلا الله من جملة القروح قال في التجميع أن الحاجب
منه ليس بلصق وقال فيه ولو خرج من شربة ماء أصفر وساقه فقل أنه دم قد
نضج فاصفر وصار قيقاً وأما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالهزة من رقا الدم
والدم يرقأ بفتح العين فيهما أي سكن أي صاحب الجرح الذي لا يسكن ومعه عدل
الفرق بينهما سلس البول عذر استمسكه والمستحاضة وقد تقدم تفسيرها
وكذا من به الرعاف الدائم أو انفلات العرج أو استطلاق البظر يتوضئون
لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الضرايف
والنوافل صلياً وقال مالك يجب عليهم الوضوء لكل صلاة فرض ولكل
نفل ولا يجوز لهم صلاة النفل الوضوء الفرض وقال الشافعي يتوضئون
لكل فرض ويصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة بنت أبي جوشن أنه عليه السلام
قال لها توضئي لكل صلاة وأنا ما في شئ من خضرت الطحاري وروى أبو حنيفة
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي عليه السلام قال لفاطمة بنت
أبي جوشن توضئي لوقت كل صلاة ذكر محمد في الأصل مفصلاً وقال ابن
قدامة في المغني قروي في بعض القاط حديث فاطمة بنت أبي جوشن وتوضئي
لوقت كل صلاة ولا شك أن هذا مفسر وكل صلاة نفس يحملها في الغطاء الصلوة
شاع استواء الشرايع عفا في وقتها كقولها عليه السلام أن الصلوة أو لا أخذ
الحديث أي لوقتها وقوله عليه السلام أي ما رجل ذكرته الصلوة فليصل
وقوله أي تلك الصلوة الظهر أي لوقتها وهو ما لا يحصى كثرة فوجب
حمل المحتمل على غير المحتمل توخيها فأخرج الوقت بطلان وضوءه
بعض الشيخ وكان عليهم استئذان الوضوء لصلوة أخرى وهو لفظ
القدوري فيه دفع توخيها بطلان وضوءه هو بالنظر إلى صلاة ولا يبطل
بالنظر إلى صلاة ولا يبطل بالنظر إلى صلاة أخرى كما قال الشافعي أنه إذا صلى
الفرض بطل وضوءه هرة حق النفل وكقول أبي جوشن يتيم
لاجل جنازة فصلها ثم حضرت أخرى أن يحتمل نواق في حقها فكالم يلزم

من البطلان البطلان مطلقاً قال وكان عليهم استئذان الوضوء لصلوة أخرى
وإن وضوءاً المستحاضة حين يطلع الشمس بنيتها حتى يزهد في
الظهر عند أي ويحذفها فالأبويوسف وفريضة على الوضوء مع ينقص
بالخروج فقط عند أي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند أي حنيفة ومحمد
أبويوسف فقط ظهر ثم الخلاف في الصلوة المذكورة فإن وضوءه مع ينقص
عند أي أبويوسف وفريضة عند أي وقت الظهر لوجود دخول الوقت وعند أي حنيفة
ومحمد لا ينقص لعدم الخرج وفيما إذا وضوءاً قبل طلوع الشمس ثم طلعت
بطل وضوءه مع عند أي حنيفة ومحمد الخرج وكذا عند أي سواهما عند أي
فلا يبطل لعدم الدخول وهذا هو المشهور وروى في الإسلام أنه في الجرب
ذلك ولا أبويوسف بل الكل متفقون على انتقامه عند الخرج وأما لا ينقص
عند أي بطلوع الشمس لا قيام الوقت جعل عند أي وقد بقيت شبهة فصلت
لبقاء حكم العذر لحنيفة وأما تلك الظهارة بدخول وقت الظهر عند أي
إذا وضوءاً قبل الزوال لا تمام ضرورة ولا ضرورة في بقائها على الوقت
فلا تنفع صحته لا أنها تحتها تنقض بدخول هذا فيبدأ أن لا تجزئ الصلوة قبل
ذلك أيضاً كونه النهاية أنها ممتدة في حق النفل وضوءاً الفوات وعدم
اعتبارها إنما هو باعتبار عدم الحاجة المتكاملة بأداء الوقتية لا أنها غير ممتدة
أصلاً وقول صاحب الهداية الزفر أن اعتبار الظهارة مع المناق في الحاجة إلى الأداء
ولا حاجة قبل الوقت ولا أبويوسف أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا اعتبار قبله
ولا بعده صريح في موافقة كلام في الإسلام وحنيفة والخلاف بينهما في
الزوال وقبل الشمس تبدأ في نفس صحة الوضوء وعدمه بالاعتداد بحدوث
الاصح على مناط النقص كذا قال الشيخ كمال الدين بن الكمال في المغني أن
يجوز النفل وضوءاً الفوات بعد دخول الوقت في الصلوة المذكورة
عند أي أبويوسف أيضاً وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط النقص
لا يجوز وهو المفهوم من كلام المشايخ والله سبحانه أعلم ويتبين وجوبها
للمرجح أن يربط جرحه أي يثبت تقليداً للحنيفة أن لم يكن متناً كلياً فإن
الظهارة واجبة بحسب الامكان إذا ضار بالشوب من ذلك الأمر أكثر من
قدراً لهم لزمه غسله لأن نجاسته على طهارة الزايد فيها على قدر الإمكان
ما منع على ما سبباً النساء الله تعالى هذا إذا عمل أنه إذا غسله لا يتنجس ثانياً
قبل أداء الصلوة فيكون الغسل مفيداً ولو كان الحمل الذي أضاه ذلك
الدم نجس إلى غسله يتنجس قبل النزاع من الصلوة ثانياً إذا لم يغسل
هذا هو المختار للفقهاء خلافاً لما قاله المحققين من أنه حينئذ يغفر عليه

عسكه في وقت كل صلوة مرة وذلك انه اذا كان لا يمكنه الصلوة بدو الجاشية
فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضاعه الما لبقا سر على الطهارة الجمية
لورودها على خلاف النياس وصاحب العذر يمنع الدم ويخفى عن الخرج ببلع
يخرج من ان يكون ضاحيا عليه لانه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم
المنا في ولهذا المعنى المستبعد لا يكون ضاحيا عليه بخلاف الحايض اذا احتشنت
ومنعت الدم عن الخرج حيث لا يخرج من ان تكون حايضا لان صفه الحيض اذا
تغيرت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق
بحقيقة الخرج التام ولو لم توجد له جلبة جلبة خرج منها ما صليد
هو سائل وورثا بسببه ضاحيا عليه فتوضا منه ثم سالت الترجه
التي لم تكن سائلة فنقض ذلك وضوءه لان الجلبة في خروج متعددة لا اخرج
واحدة حتى تكون كلها عذرا واحدا فصاحبا العذر بسبب الجميع اذا
توضا ثم بال او سلس البول اذا توضا ثم ساجرحه او حدث حدثا اخر
وعلى هذا مسئلة المخنثين اذا كان الدم يخرج من احداهما وضاحيا عليه
فتوضا ثم سالا الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا وضاحيا عليه لحدث الذي
ليس من يتصل به خفيج الحدث من غير انقطاع اصلا بل هو من لا يعضى عليه
وقد صلوة كاملا لان الحدث الذي ابتلى به يوجب وضوءه فيه قوله كاملا بالرفع
صفة الوقت ويجوز جزمه بالجوارح وهذا الذي ذكره نفي ضاحيا عليه من
البقاء يعني بعد تيممه كونه ضاحيا عليه فما دام لا يعضى عليه وقد صلوة الا
عذر يوجب وضوءه فهو باق على كونه ضاحيا عليه كمن نفضه ابتداء او ما يكون بما اذا
مضى عليه وقد صلوة ولم يمكنه ان يتوضا ويصلي خائفا من ذلك الحدث
فيه فيشترط في الشوز استيقان الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط
في الزوال استيقان الوقت بالطهارة منه بان يضي الوقت ولا يوجد ذلك
الحدث فيه وفيما بين ذلك يبقى البقاء وجود الحدث في كل وقت مرة وقال
الصغار لا يلب البقاء من سبلانه في الوقتين وثلاثا والا وهو المختار
قياسا على الثبوت كما تقدم واذا توضا ضاحيا عليه لحدث آخر غير الذي
ابتلى به والدم ويخفى من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سافعلية الوضوء
ذكره في احكام الفقه لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقض به بل
وقع لغيره وانما لا ينقض به ما وقع له اذا انقطع الدم ويخفى من الاعذار
وقتا كاملا يخرج من ان يكون ضاحيا عليه بالنظر الى العذر المنقطع فان
كان قد توضا وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يبعد لانه صحيح صلي
بطهارة الاحتياط وكذا لو كان على السبيل ان يعم الانقطاع لانه معذور

صلى بطهارة المعذورين وكذا الوضوء على الانقطاع وصلى على السبيل فلا تارة العذر اما
اعتبار الاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضا على السبيل او صلى على الانقطاع ونم
الانقطاع يعني باستيقان الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوى الاعذار والمذنب
منقطع كذا في الكافي رجل استغشى استغشى ثوبا افقه بالنفس فسقطت من انفسه
كتلة دم اكثلا بالضم من الدم والطين ويخفى ما جمع والمراد قطعة مجمعة من الدم الجامد
لم ينقض وضوءه لما تقدم ان الملوخرج عن كونه دما باحتراقه وانما جوده وان قطرت
اي الدم فانه يترك عليه نشا ينقض وضوءه وهو ظاهر العذر وهو اكثرا من الحنات
او امقر المضوء امثلا دما ان كان كثيرا بان كان ما مقده يمكن ان يسيل بنفسه
لخرج من المضوء انفسه وضوءه وان كان صغيرا بان كان ما مقده وذلك
لا ينقض عن الزل الدبا ويخفى اما الملق اذا سقطت الواحدة منه المضوء حتى امثلا
وكانت بحيث لو سقطت شئت لساهما الدم انفق الوضوء وان سقطت قليلا بحيث لو
سقطت لم يسيل لا ينقض وهو ظاهر اما الدباب والبعوض والبراغيث ويخفى وضوءها
فانه اذا امقر امثلا دما لا ينقض لانه غير سائل اما الدم القليل الذي ليس له
قوة السيلان والوقه القليل الذي لا يلاء الدم فكلما لم يكن كواحدة منهما حدثا ولم يحكم
الشرع بانه ناقض للوضوء لم يكن نجسا عندنا في سرقان اصابا الثوب لا يمنع جواز
الصلوة به وانما ولو نجس فزاد على ربع الثوب كذا اذا وقع في الماء القليل لا ينجسه
وهو الصحيح خلافا للمحدث لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة وكذا النعم ناقض للوضوء
ان كان النائم مضطجعا او واضحا جنبه بالارض او متكئا على عمودا على رفته او
مسندا الى شئ بحيث لو ازيل ذلك الشئ لسقط النائم اي من ان لا يسترخا بال
لولا ذلك الشئ لسقط وذلك الحديث على ان النبي عليه السلام قال السجدة وكاء
الشه من نام فليس وضوءه واه ابوداود والمراد غير المتكئ على ما سياتي انشاء الله تعالى
وفي الذخيرة النعم مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على جنبه اما اذا كان
الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان نام واضحا على جنبه وضاحيا عليه المكتئبا
وجهه واضحا لجنبه على فخذه لا ينقض وضوءه كذا في الكفاية وفيها لو نام قاعدا
او وضع اليديه على عقبه وضاحيا عليه المكتئبا على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء
كذا في المبسر طين استوى في الكافي لو نام مسندا الى شئ لو ازيل لسقط لا ينقض
وظاهر المذهب عن الجاهل انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجد والتماسه
من كراهه لانه لم يقد بغيره نفسه وانما قتل بقوة الاسطوانة مثلا وقال ابن الهيثم
الانقاص مختار الجاهل واختاره المصنفين ضاحيا الهذيان والمذنب لا ينافي
النقض لحدث لا غير النعم فلما خفي النعم او بر الحكة على ما ينقض وضوءه له والمظنة ما
يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النعم من الاسترخاء ولا يمكنه الا السند

وتمكن المقتدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا
في ما نكثرة الاكل فلا يمنع الاسترخاء على هذا فان مقتدة الصورة
التي ذكرها صاحب الذخيرة بالقرينة الاولى فانه اذا انكب على وجهه وجعل يديه على عقبه
وبطنه على فخذه ارتفع جانبها الخلف من المقتدة وزوال الفكر وذكر ابن القيم عن هذا
الذخيرة انه لو نام من قبله ورأسه على فخذه فمقتد مع انه اشكرك من ذلك فالوجه
الصحيح هو المقتد في تلك الصورة كما تقدم انه في المبسوط عن ابن سيرين انه علم ان
الذي ذكره قاض خان هو انه لو نام قاعدا واضع يديه على عقبه كما ينبغي لكل
لا وضوء عليه في قول ابن سيرين فيل هو قول ابن خزيمة انه هو في هذه الصورة فيها ليس
ومنع البطن على الفخذين فالمقتدة فيها متمكنة على العقبين فمقتد فيها ظاهر
ولو نام جالسا يتمايل بيمينه ولا وضوء عن الارض وربما الا قال الحلواني ظاهر المذهب
انه ليس بمقتد قال الحلواني لا ذكر للناس مضطجعا والظاهر انه ليس بمقتد لانه نعم
قليل وقال اللقاني ان كان لا ينفرد عنه ما قبل حمله كان حداثا وان كان يسهر عن
حرفا وحرفين فلا وانما في الصلاة قائما او ركعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء
عليه لما روى البيهقي عنه عليه السلام لا يجزئ وضوءه على من نام جالسا او قائما او
ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضبط استرخى من صلاته قال ابن خزيمة بن زيد بن
عبد الرحمن الدالاني وروى ابو داود والترمذي عن حديث ابن خالدين في الدالاني في هذا
عن قتادة عن ابن ابي عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما انه رآه النبي عليه السلام نام وهو ساجد
حتى غطى اذ رفع ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك غفرت له ان وضوءه لا يجزئ الا على من
نام مضطجعا فانه اذا اضبط استرخى من صلاته قال ابو داود فقلت ان وضوءه الى آه
مكرر يوه الا يزيد الدالاني وروى ابيه جماعة عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سجد
فذا استوى وقد اختلف في الدالاني قال ابن خزيمة كثيرا في الخطا وقال غيره صله فمكث
بهم في الشئ وقال ابن خزيمة في الحديث مع لينة يكتب عليه وضوءه على رايته مصلحا
ابن هلال بن اسد عن مهران بن عطاء بن ابي رباح عن عمر بن شبيب عن ابيه
عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما عليه سجد على من نام قائما او قاعدا او وضوء
حتى يضبط جنبه الى الارض واخرج ايضا عن محمد بن كثير السقي عن عيسى بن الحياض عن ابن
عباس عن جده بن النخعي قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفقا فاضطجعت فجلست
خلفي فالتفت فاذا انا بالنبي عليه السلام فقلت يا رسول الله وجبت على وضوءه وقال لا حاجة
تضع جنبك على الارض قال البيهقي فزبه بحجوه وهو منصف قال الشيخ كمال الدين
ابن الهيثم وانت اذا نامت فمما اوردناه لم ينزل عنك الحديث عن ربيعة الخاقول
لما نمت ان تضعف الحديث الراوي اذا كان بسبيل المقتدة دون المنقذين والى المتابعة ويعلم
بها ان ذلك الحديث مما اجاد فيه ولم يهمل فيكون حسنا فيكون حجة على الشافعية

فوله المقتدة غير القاعد على ما لا شك في قوله المقتدة التمام القبول التخيلا خلاف
وانما الخلاف في القبول التخيلا كما ان الرجل خارج الصلاة فنام على هيئة الساجد
ففيه اختلاف بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حداثا في هذه الاحوال في الصلاة
وانما خارج الصلاة فيكون حداثا واليه لما المقتدة قال فظاهر المذهب انه يكون حداثا وهو
موافق لما في فتاوى قاض خان اذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود قال
شمس لا يثبت بكون حداثا في ظاهر الرواية لكنه مخالف لما في الخلاصة حيث قال في ظاهر المذهب
لا فرق بين الصلاة وخارج الصلاة وكذا في الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح يعني عدم
الفرق عن علي بن موسى القاسمي انه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن ابي ابي
المقتد بن مكرم عن علي بن عباس هذا هو الذي انما ساجدا على الصفة التي هو سنة
السجود بان كان قاعدا بطنه عن الارض عجا في المرفعة من جنبه لا يكون حداثا انتهى
وقد اورد من صحيح هذا القول اما كركان على غير الهيئة المسنونة فلا شك في المقتد
لوجود نهاية استرخاء المفاصل المذكورة في الحديث قال في الكافي لم يرد به اصل الاسترخاء
بل نهايته اذ اصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة النعم والنوم
موجود في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لنا فضل الاول الآخر وما
كانه قال لا وضوء على من استرخى من صلاته انما وضوءه على من استرخى من صلاته متى
حلناه على نهايته ما كانه قال اذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بانزال التماسك
من كل وجه وجب وضوءه ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود لان بعض التماسك
باقوا لا سقط انتهى في صحيح كلام الشيخ حافظ الدين يعني ان المراد بالسجود الذي لا ينفق
الوضوء بالنوم فيه السجود الذي هو مثل الركوع والقيام في عدم نهايته الاسترخاء
وقيام بعض التماسك وعدم التسقوط فاذا لم يكن السجود على الهيئة المسنونة فقد
حصل نهايته الاسترخاء ولم يبق بعض التماسك وجدا التسقوط فينتقض فالحاصل ان
القاعدة الكلية المعتمدة عليها في التقصير بالنوم وجوب كمال الاسترخاء مع عدم تمكن
المقتدة بهذا ينبغي ان يوه خذ عندنا لا خذنا واشتبه الحال الا انهم اخبروا عن هذه
القاعدة نعم الساجد على غير الهيئة المسنونة في الصلاة قال في الخلاصة نام في سجدة
التلاوة لا يكون حداثا عند جميعهم كما في الصلاة في سجدة الشكر كذلك عند محمد
وصحدا وروى عن ابن سيرين سجد على وجه السنة او على وجه السنة نحو ان يمشي
ذراعيه ويصق بطنه على فخذه وعند ابن خزيمة يكون حداثا في سجدة السهو لا يكون
حداثا انتهى في تخصيصه اخلا فمهر بسجدة الشكر فيسبب هو غير مسنونة عند ابن خزيمة
مع التصريح بكونه على وجه السنة اول دليل عدم التقصير اجماعا في غيرها سواء كان
على وجه السنة اول او كان وجهه اطلاقا لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيما
هو سجد في شرفنا ولا يسجد الصلاة والسهو والتلاوة وكذا الشكر عندنا و

يقوم ما عداه على القياس فينقض ان لم يكن على وجه السنة تمام الاسترخاء مع عدم
تمكن المقعدة ولا ينقض ان كان على هيئة السنة لعدم نهائية الاسترخاء ولا لانه يجوز
داخل تحت اطلاق الحديث والله الموفق وانما قاعدة استرخاء او غير متبع من هيئة
الوقوف او وضعا اليديه على عتبة كما كونه مستويا في الحالتين او وضعا بطنه
على فخذه لا ينقض وضوءه ذكره محمد بن صلوة الله وقد قلنا ان الصحيح قول
ابي يوسف فيما اذا كان النية على عتيقه ويطنه على فخذه كما لا الاسترخاء و
ذوالتمكن المقعدة بل هذه الهيئة ليس يخرج الربيع من سائر هيئات الوقوف بل
نام محتجبا بان جلس على اليديه ونصب كعبته وشد شافيه الى نفسه بيديه او بشئ يحيط
من ظهره عليهما لا وضوءه عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو
وضع في هذه الحالة راسه على ركبتيه لما قلنا ولا اعتبار لما ذكره في غاية البيان من
تفسيره لا تكاد بهذه الهيئة والحكم بالنقض فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة
اتكاء قطعا وانما يسمى احتباء وانما سمي ايضا الاتكاء في ذلك التفسير وتبينه فيه
من اجابة لولا فقه عنده وفي الخلاصة وانما رتبنا لا ينقض الوضوء وكذا انما
متحركا وهو ان يخرج قدميه من جانب يمينه بالارض وان سقط التائب من فم
مالا ينقض ينظر ان انبته بعدما سقط على الارض فليليه الوضوء وعزا بن حنيفة ان
انثبه عند اصابته الارض بلا فصل لم ينقض وضوءه وعزا بن ابي اسرة انه ينقض وان
انثبه قبل السقوط فلا وضوء عليه وعزا بن محمد انه اذا ايل مقعدة الارض قبل ان ينثبه
انقض وضوءه وان انثبه قبل ان يزل مقعدة الارض لم ينقض كذا ذكره في المحركة
قالوا الفتوى على رواية ابي حنيفة ثم قال شمس لا ثمة الخلق في ظاهر المذهب عزا بن حنيفة
كما روي عن محمد بن ابي وهو المعتمد سواء سقط او لا انتهى وما افتى به هو هو لا
اذ لم يتم الاسترخاء بعد زائلة المقعدة حيث انثبه بمجرد السقوط فورا وان
قام على رايه عيانا ينظر ان كان وضوءه عليها حالة السقوط او حالة الاستواء
لا ينقض وضوءه كتمكن مقعدته وان كان ذلك حاله الهبوط ينقض لمده
تمكنها وهذه المسئلة يوجبها النقص في صورة واضع بطنه على فخذه كما
اختلفنا من قول ابي يوسف فيما تقدمت اننا لو كان ذاك في الكاف او في السبع
لا ينقض وضوءه في الحالتين في حال الهبوط وضوءه من السقوط والاستواء للتمكن
في كل الاحوال وكذا الانحاء والجنون كل منهما ناقض للوضوء وان اى ولو شك
كونهما فوق النور لان التائب اذا انثبه انثبه بخلافهما ولاغناء قالوا لا اكمل
هو من يصفى الفتوى ولا ينزل الحي وسببه امثلا بطون الدجاج من يلغم عليهن
استوى وفي الطب هو مقلل الفتوى واجتماع الترقع فالجاصل انه نفع مرض وليس
كالجنون في ازالة العقل فلذا اجمع على الانبياء ووالجنون وكذا السكر ناقض ايضا

وهو سره يزيل على العقل فيمنع عن العمل بوجبه والاولى انه حاله يرضى لا نشأ
من امثاله وما عداه بالاجرة المتضاعفة اليه فيقتل معها عقله المتيقن بالحق
والصحيح عن غير المعناد وحذا السكر اى علامته ان لا يعرف السكر ان الرجل من
المرءة هذا حله عند ابراهيم في الجواب الحد في نقص الوضوء والصحيح في حله
في النقص ما قاله المحيط انه اذا دخل في مشقة بكسر الميم فهو يترك اي غير اختيارى
فهو سكران بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لئلا المسكة به وانما اختيار ابراهيم في
ذلك الترخيف هناك احتياط الدار الحد كذلك عند فاضلك حله ان يهذى
في كلامه والاحتياط هناك في النقص فاخترنا واكملناه في درجته وهو اختيار
الشافعي هناك ايضا وكذا الحقيقة في كل صلاة فان كبره وسجد الفعلاء لا
يناقشونه الا بان يلفظ كلمة مثل هذا الموضع اذا علم المراد ولم يشك في الحقيقة
في الصلاة فان كبره وسجد النقص الوضوء والصلوة جميعا سواء كان الحقيقة
عامدا اى عالما بان في الصلاة او ناسيا ذلك وقال مالك والشافعي واجد الحقيقة
لا تنقض الوضوء وهو القياس كذا نرى في ما روي عن مسندنا انه عليه السلام
قال من صلى منكم فقهقه فليبد الوضوء والصلوة جيقا قال الشيخ كمال الدين في
اصل الحديث بفتحته مرسل او مدار على ابي العالية ورواه غيره كالحزبان ابراهيم بن
غيره فافترج ابراهيم بن مهدي عن حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال ناخذت به
الحزبان في العالية وعز شريك عزا بن ابي اسرة قال ناخذت به ابراهيم بن ابي العالية
والحزبان عزا بن ابي العالية وقد رواه ابو حنيفة عن منصور بن اذان الراشدي عن
الحزبان عن عبد بن ابي سعيد الخزاعي عنه عليه السلام قال بين ما هو في الصلاة اذا قبل
اعمر بيد الصلاة فوقع في ركبة فاستغفرك الفقه فقهقه او فلما انصرف عليه السلام
قال من كان منك فقهقه فليبد الوضوء والصلوة قبل مبدلا صحبه له فهو
مرسل ايضا قلنا الذي لا صحبه له هو مبدل للصلاة الجعني الذي كان يقول الحزبان
ان اكبر ومبدلا فانه منال مضل ومبدل هذا انما هو الخلق كما صرح به في مسند ابي
علاء شك في صحبه ذكره ابن مندة وابو نعيم في الصحاح ورواه الحديث جابر لما جاز
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابو بكر بن ابي حنيفة ام مبدل كان مغيرا فتا
اربع هذه الشهادة الحديث وكوسم فاذا صرح المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من
العلية وابو العالية اسمه ربيع من ثقات التابعين وروى مسندا عن عدة من الصحابة
ابي موسى الاشجري وابي هريرة وابي عمر وابي جابر وعمر ابن الحسين واسلمها حديث
ابن عمر ورواه ابن عدي في الكامل من حديث عطية بن يقطينة ثنا ابي نعيم بن قيس عن
عطاء بن ابي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى في الصلاة فقهقه فليبد
الوضوء والصلوة وما طعن به من ان يقية مدلس مدفع بان المدلس الثقة اذا

متج بالتحفة التي تامة التام من حديثه وبقيته من هذا القبيل وما يطعن به بعض
المتقدمين من انه لم يكن مسجداً عليه السلام دكية وزنه كيف تقع الفقه من التمام
وعلم خلف النبي عليه السلام في الصلاة في غاية الوفا بما ثبت الحديث على انه لا يلزم
انه كان يصلي في المسجد في تلك الواقعة ولا ان الفقه وقمت من الصحابة المتقين
فقد كان يصلي خلفه عليه السلام المناقوت وخلفه من الاعراب والاحداث وهو
قليل التماثل في الممنوع مثله مردد على الطاعن وان فقهه في صلاة الجماعة او
سجدة التلاوة فلا يفتقر وضوءه لان الحديث في صلاة مطلقة اما في واقعة
الحال فظاهر اما في مثل حديث ابن عمر فلا ان الصلاة تكون مطلقة وهي تصرف في
الركوع والسجود عند الاطلاق لانها المفهومة عنده وما كان خارجا عن القياس لا
قياس عليه وفي اكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة سجدة السهو وهو سهل في الفقه
في السجود السهو ففقهه قلنا لانه في حرمته الصلاة وان الركوع والسجود فان سلا
من عليه السهو لا يخرج من الصلاة عند سجدة السهو وان اخرج من سجدة السهو
عاد اليها وانما في صلاة تم فقهه فسد صلاة ولا يفتقر وضوءه وذكره في الاصل
كذا في عامة الفتاوى قال في الخلاصة هو المختار اما في الصلاة فلا انها كالكلام
وكلام التام في صلاة على ما اختاره قاض خان وما جمل خلاصته واخبرني
واما عدم النقص فلكون النقص بها على خلاف القياس ولانها باعتبار معنى الجناية وقد
زال بالتورق قال في المحيط فسد صلاة وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين اما
الصلاة فلما انقلمت واما الوضوء فلانها حدثت في الصلاة ولا فرق بين
التورق واليقظة فانه لو احتل بجلب الخس كما لو انزل بشهوة في اليقظة فكما لو خبج
منه بخامته وفيه نظر لا يخرج عن ان حنيفة يكون حدثا ولا تنفس الصلاة فيقربها
اذا انبته وبني على صلاة اما كونها حدثا فلما تقدمت في الوجه قبله واما عندنا
الصلاة فبناء على ان كلام التام لا يفسد على ما اختاره في الاسلام لانه ليس
بكلام لصدقه قبل اختياره كذا الوجه ناظرا لا يخرج عن الركعة في المختار وكذا
تساير الامكان ما فعلها في التورق لا يحسب ولا تقع طلاقه ولا عتاقه والذي اختار
في الاسلام الاصل صحيح من بعد من الاصولين انها لا تنفس الصلاة ولا الوضوء
اما الصلاة فلما في قول الشافعي اما الوضوء فلما في القول الاول ففقهه الصحيح في
صلاة لا يفتقر وضوءه لانعدام معنى الجناية وهذا الذي تقدم حكمه الفقه واما
التبسم فلا يفتقر وضوءه بالاجماع وكذا لا يفتقر الصلاة اما الوضوء فلا انه في
الفقه فلا يلحق بها واما الصلاة فلا انه ليس بكلام كونه غير مسموع وحده الفقه
قال بعضهم يظهر منه العاقب والها مكرهين قال في التام من فقهه مرجع في حكمه
او اشتد ضحك او قال في ضحك فاذكره فيلحقه انتهي لكن هذه القصة لم

لنعمها وقد وقوله يكون مسموعا له الخبر انه اي لمن عنده كانه في حدفا وسواء بدلت
فواجده اولاد واه الحزن عن ان حنيفة وهو المشهور جدا وقوله وقال بعضهم وهو
شمس الاية الحار ان هذا الفقه موجود ان ابدت فاجدة ومنه الفتح عن
الركعة والركعة بالذال المجردة وهو الاضراس وقيل اقضاها وهو بعيد وقيل
الانبا وبه هي جمع ناجدة وحده التبسم ما لا يكون مسموعا أصلا لا لكونه لا الجبر انه ذكر
في الفتاوى الحاقانية وكذا في غيرها التبسم لا يبطل الوضوء ولا الصلاة لما تقدم
الفتح فيفسد الصلاة لانه كلام كونه مسموعا لا يفسد الوضوء لكونه دون الفقه
فلا يلحق بها وحده الفتح ان يكون مسموعا لرد وجب ان وكذا المباشرة الفاحشة
ناقضة للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي عند ان حنيفة وان يوسف خلافا
لحديثه ان عيسى بطنه بطنا او ظهرها ووجهه متشرا فوجهها من غير جائل من جهة
العتل والذين تحدثوا ان التيقن بعدم الخروج حاصل فلا يفتقر ولهما ان فعله المباشرة
سبب غلب الخرج المذي في مقام المستبطن المتيقن بعدم الخروج غير مسك لا انها
حالة في هوله وما خرج قليلا وان مسح في الاحتياط في الجواب الوضوء وفي التنية
وكذا في المباشرة بين الرجل والمرأة وبين الرجلين وبين المرأة وبين نفسها واما
مستن الذكر او كل شيء مما مسته الفاحشة كالتشوي او جائل كغيره فانه لا يفتقر
الوضوء عندنا خلافا للشافعي اما النقص مما مسته التام فلم يقل به الشافعي ولا
غيره من الاية واما مستن الذكر فيفتقر عنده اذا كان باطن الكفة كذا عند مالك واجد
واقرى ما استدلك به حديث برة بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من مستن ذكره فليست ضار واه مالك في الموطاء وابوداود والترمذي والنسائي
وقال الترمذي من سمع واما حديث عائشة رضي الله عنها السلام قال لعيل الذين يمسكون
فروجهم ثم يصليون ولا يتوضون الحديث فضعيف ولنا وروى ابوداود والترمذي والنسائي
عن ملازم بن عمر عن عبد الله بن زيد عن عيسى بن طلحة عن ابيه عن النبي عليه السلام
انه سئل عن الرجل يمسك في الصلاة فقال صل هو لا يضره منك قال الترمذي وهذا
الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب ورواه ابن جبار في صحيح البخاري وقال هذا حديث
مستقيم الاسناد وغيره في اسناده وصحته واسند الى ابن مدين انه قال حديث ملازم بن
عمر احسن حديث يروى وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حديث طلق عندنا اثبت من حديث
بيرة بنت صفوان انتهي وقوله حديث بيرة فاسخ لان طلقا قدم في اول سني الهجرة ومن
حديث بيرة واه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام انما يقع ان لو انقرا انه لم يعد بعد ذلك
فقد وليسوا بقادرين على ذلك كيف وهم قد رواه عنه حديثا ضعيفا من مستن ذكره فليست
وقال الرازي سمع منه عليه السلام الناسخ والمنسوخ على ان حديث ابو هريرة مضطرب ايضا لان
في سننه بن عبد الملك ثم حديث طلق منج ما تقدم عن ابن مدين وغيره وبان حديث

الرجال انهم اختلفوا في ضبطه ولذا جعلته شهادة امره فيزاحمها رده رجله بان امر المرأة
كما يحتاج اليه الى امره العام وقد ثبت من علي وعمر بن ياسر وعبد الله بن مسعود وابن عباس
وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين وابو الذر آية وسعد بن وقاص انهم لا يرون
النفق منه فحناؤه عزه ولا مع احتياجه اليه وظهوره لامرأة غير محتاجة اليه في
غاية البعد مع ما فيه من مخالفة القياس فعليه انقطاع الباطن من وجوه ولو قدر انما
تقارنوا وجب الرجوع الى القياس كذا مستر المرأة لا ينفق الوضوء عندنا سواء كان يشترط
او بدونهما وقال الشافعي ينفق سواء كان يشترط او بدونهما وقال مالك واحمد ينفق
ان كان يشترط واستدلوا بقوله تعالى ولا مستمن النساء قلنا ذهب جماعة من الصحابة ات
المراد به الجماع وجماعة منهم ان المراد به حقيقة وترجم مذهبنا لاولين بالمعنى وهو انه سيجي
افا من في بيتا حكمه الحديثين لا صغروا الاكبر عند القدرة على الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
الى قوله وان كنتم جنبا فاطهروا فثبت ان الفسول شرع في بيتا الحال عندكم القدرة على
الماء بقوله وان كنتم منى آه ولفظ لا مستمن مستعمل في الجماع فيجوز له عليه ليكون بيتا نا حكمه لحد
عند عدم الماء كما بين حكمه عند وجوده وقد كلف عليه من السنة ما في مسلم من مستغابته قدومه
عليه السلام حين طلبة لا فقلته ليدلوا بها منسوبة في السجدة ولم يقطع مدانه لذلك
والجواب بان كان مستغابته من في تلك الحالة في غاية البعد عن عابضة ربه انه عليه السلام
كان يقبل بعض نشأ فلا يتراءى وراه البراءة في مستند باسناد حسن من خلق الشافعي شرف
راشه او حبيته او شأبه او قل لا الظاهر بعدما يتراءى لا يجب عليه اعادة الوضوء ولا اعادة
غسل ما تحت الشعر والظفر ولا مسح الا الفسول والمسح في محله وقع طهارة حكيمة للبشر
كل من الحدث لا يختص بذلك المحل فلان حكمه من الوضوء على هذا الركاز في بعض اعضائه بشرة
قد انشرب جلد فوقع الفسول او المسح عليها ثم قشرتها وقشر بعض جلد رجليه وغيرهما من
الاعضاء بعد الوضوء او الفسول لا يبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتبين في الوضوء
ايده وشك في الحدث كانه على اليقين في مشاكلة الشك فلا وضوء عليه الاصل في
هذا ان اليقين لا يزول بالشك وانما الغرض من ترجيح احد طرفي الشك فعليه بيتي مثل هذه
المسألة فانما انما يتبين انه متوضي وشك هل انفق وضوءه ام لا فهو على وضوءه ومن
شك في الوضوء ويتبين في الحدث انما يتبين انه احداث وشك هل يتوضأ بعد ذلك ام لا فهو
محله غسله الوضوء ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضائه هل غسله ام لا فله
غسله كما في بيتنا فلا يزول بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام
الوضوء فلا يلزم اليه الشك ولا يلزمه غسل ما شك فيه ما لم يتبين بعد غسله لان التمام
ترجح غسله كذا من علم انه قد الوضوء وشك هل يتوضأ ام لا فهو على وضوءه لا يفقده
فرضية ترجيح احد طرفي الشك ومن علم انه جلس لفضاء الحاجة وشك هل قضاه ام لا
فعليه الوضوء لما قلنا وليتيسر على ذلك كما يتبين انه لم ينسل عضو من اعضائه الوضوء وبني

أي مخصوص هذه كوفي بجميع النواز لا أنه ينفسل الزمير عن هذا بل لا بد الوضوء لا يصلح
 حاله وما أوهر لا كان أو لم يعرض له عاد الوضوء وإن كان الشيطان يوسيه كثير لا يلتفت
 إليه لتيقنه بالطهارة وتكسرة الحدث ويغني أن يغتسل فيه وسرا ويلب بالماء إذا أتى قضاء
 قطعا لموسسة قاله الخلاصة لكن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان قريب المصلا للوضوء
 أما إذا بعد وجف العضو فلا انتعش والذي ينبغي بكل حال احتشوا القطر والله اعلم **فصل في**
 لا فزع من بينا الجحاسة الحكيمة وبيننا ظهرها أصلا وخلفا شرع وبيننا الجحاسة الحكيمة
 وقدم الحكيمة لكثرة وقوعها واعتبتها حيث لا يفي عن شيء منها الجحاسة هي في الأصل
 مصدر من جنس نجس يظم عنهما أو بكسر طاء في الماضي وفحتها في المضارع وتسمى اسم معنى وتطلق
 على الجسم النجس وهي اسم عن وعن على ضربين أي على نوعين الجحاسة غليظة أي شديدة في
 منع جواز الصلوة والجحاسة خفيفة التأثير بالنسبة إلى الغليظة أما الجحاسة الغليظة
 اكتفى بالتشليل بينا الجحاستين عن التعريف للاختلاف فيه بين الجحاسة الخفيفة والجحاسة
 عده سلامته عن النقص في كلا المذهبين قلنا الجحاسة الغليظة هي التي تنفس الذي لم
 يتقار من نكاح في كونه نجسا والجحاسة بخلافه وعندنا هي الغليظة هي التي تنفس الذي لم
 يختلف كونه نجسا والجحاسة بخلافه ويرد على تعريفه سؤال المار حيث حصل التعارض
 في كونه نجسا ولم يحكم بجحاسته وعلى ضربين أي التي حيث اختلف فيه وهو غليظ فالجحاسته
 الغليظة كالمدرة وهي جميع الانثى والبول أي بول الأيو كل لحم غير الفرس والاطلة
 اعتمادا على ما يذكر من بطلان مثال الجحاسة والدم المستفوع ونحو ذلك في ربيعة كذا
 سائر سبلع البهائم ولحم الخنزير وسائر أجزاء هذه الأشياء نجاستها معلومة عند
 الذين بالضرورة لا خلاف فيها الأشمل للخنزير لما يقع الانتفاع به للخنزيرة وقال محمد
 أنه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا الحور من أي حيوان لا يؤكل لحمه إذا لم يكن ذلك الحيوان
 مذكورا يذبحها بالسمية حقيقة أو حكما والذابح مسلم أو كتابي فإن ذلك اللحم إذا ذابح
 نجسته بجحاسته غليظة أما إذا ذابح ذلك الحيوان الكلابية كل لحمه بالسمية حقيقة أو
 حكما كالتابع وكان الذابح مسلما أو كتابيا وعلى الجميع لحمه أو جلده قبل الذبابة فيجوز
 ما صلى أما بعد الذبابة فلا خلاف فيه عندنا وهذا الذي ذكره هو اختيارنا جلاله ذات
 وطائفة والصحیح أن اللحم لا يطهر بالدكوة قاله الأسرار جلوه السباع يظهر بالدكوة
 عندنا خلافا للشافعية ثم قال فإن قيل الجلود لا يكتفى بها اللحم والجم لا يطهر بالدكوة
 فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا من مشايعنا من يقول اللحم طاهر وإن لم يحل الأكل منه من
 يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر أن الحوتة في مثل ذلك على الجحاسته ولكننا نقول ليس الجلد
 واللحم جلدة مرقية تمنع ماسه اللحم الجلد فلا نجس وذكرنا طائفة إذا صلى ومعه من
 لحم السباع كالنعلب نحوه أكثر زعفران الله تعالى بمقدماته وإن كان مذبوها ونحو
 الفتية ابن جعفر إذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قلنا لا يجوز صلاته ولو وقع في الماء

انفسه وكذا قال في الكافي ولما نجس منه الصبي واعتبر الشيخ كما لا بد من قوله بين
 اللحم والجلد جلدة رقيقة آه بانه اذا كان كذلك فلا يظهر عمل الذكوة في إزالة الرطوبة
 من الجلد المتوقف طهارته عليه يعني فيبقى ان يظهر جلدها وان لم تترك لكن الجواب بان
 توقف طهارته على الذكوة او لا يقع بقوله عليه السلام لا تنقصوا من الميتة باها رفاقته تنيد
 توقفا طلاق الانتفاع على عدم كونه ميتة فعلى الدباغة لان الاهاب باسم لما لم يذبح من
 الجلود فالجمل ان طهارة جلده لا يورث الذكوة اختلا فوالا مع الطهارة ومنه
 طهارة لحمه بها اختلا فالصحيح النجاسة لا تسوءه نجس وقد علم ان نجاسته حتى صلتا
 الهداية قال بانه متولد من نجس ايضا القاعلة ان الحمة لا تكون مع الصلاحية
 للذابة آية النجاسة قال في نجسها الحيوة وكذا بعد الذكوة والجلد طاهر من الحيوة لما انشأ
 بالحم فكذلك الذكوة اما اذا لم يترك فيجوز الانتفاع به قبل الدباغة كما في ما كثر في الحديث
 ويورد ليل النجاسة وقوله لا الخنزير يشاء من لحمه فيجوز فيجوز الصلوات مع لحمه لا يشك
 لحمه ارجله اذا ذبح بالسمية لا الخنزير فانه اذا ذبح بالسمية كما تقدم لا يظهر لحمه ولا جلده
 لانه نجس العين لقوله تعالى فانه مرجس والغير يعود الى الخنزير لقوله لا الى اللحم الايقا المقصود
 في الكلام هو المضى فيبقى ان يصر فيه نحو لغيره في ذلك لا نقول اليس كذلك كونه نجس
 بل هو يسوع القرينة فقد جرد في قوله تعالى من بعد ميتة العود الى كل من الموت وكلف الجلاء
 وجزه في قوله تعالى واشكروا نعم الله ان كنتم اياه تبنون بعد عود الالم المضى اليه لولا صلتا
 عوده الى المضى وفي قوله تعالى لم يزد وكلمة يعود الى المضى فانه هو الملا في يكون
 هو المتكلم وما نحن فيه مثله في قوله تعالى من بعد ميتة العود الى كل من الموت وكلف الجلاء
 موضع احتياط فربما لا عار على ما فيه الاحتياط وهو المضى الى الشبهة اما لو جرد
 اي جلده الخنزير في ظاهر الرواية عن صحابنا انه لا يظهر وعليه عامة المشايخ كما تقدمت
 نجس العين ولا جلده لا يقبل الدباغة فانه طينان كجلد الارض فلا يظهر له احتمال
 المطهر وروى عن ابن سيرة غير ظاهر الرواية انه اي جلده الخنزير ايضا يظهر بالدباغة ويجوز
 بيعه والانتفاع به والمعتلوق فيه وعليه لوجه قوله عليه السلام اما انما يذبح فمقتطع
 رواه الترمذي من حديث بن عباس ومحمّد ورواه مسلم بلفظ آخر بالجواب عن الدليل الاول
 ان الرواية غير نجس العين كما ان طاهر او نجس بالموت فالنجاسة الفاضلة بالموت في
 الجلد حكمه الشيعي بغيرها بالدباغة كما حكم به النجاسة ميتة الانشأ المسلم بالنفس
 وعلى الثاني ان الما والماء يقبل الدباغة بخلاف ما لا يقبل كجلد الميتة والنافذة فكذلك الخنزير لانه
 لا يقبل الدباغة اما الارواح جمع رؤس وهو جمع ذي الما والماء لا يقتضيه وهو جمع
 دفع البقرة والنمل وكلها نجس نجاسته غليظة عندنا في حقيقتها في الجوارح من حديث بن مسعود
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لما في اناسه بثلاثة اجزاء خرجت جميعا من النجاسة الثالثة فلم
 اجلها خذت منه فاسيته بها فاخذ الجوز في الروضة وقال هذا كرسى لهذا فوض على

نجاسته الموت ولم يبارهنه دليل على طهارته فيكون معناه على ما تقدمت من اصله بقرينة
 النجاسة الغليظة والنجاسة فان قيل قد عارضه ما في الجوارح ايضا من حديث بن مسعود
 لعلي السلام اني اجماعا استغفرها ولا تأمن بنظم ولا معرفة قلت ما بال العلم والرواية
 قالوا من طعام الجن ونحوه في الترمذي لا يستنجوا بالرقعة ولا بالطعام فانه زاد اخرا
 من الجوف فانه يدل على طهارة الارواح كونه طعام المؤمنين من الجنة لذا قال المالك بطلانها
 لمحصل النجاسة فيبقى ان تكون خفيفة عندنا فلتنا لا نسلم المفاضلة لانها انما تكون
 مع التساوي ولا تساوي ذلك والى على النجاسة بغيره وهذا يدل على الطهارة
 باشارته والاشارة لا تقارض العبارة على ان لنا ان لا نسلم ان فيه اشارة تلك
 على طهارته وانما يكون كذلك لو كان طعامهم وهو مروت على حاله لا يجوز ان يخالطه
 الله تعالى خلقا اخر يجمعه حبا خالصا مع طهارته لخرجه عن تلك الحقيقة كما
 لو ثبت منه حبة فانه طاهر فقطا وعندنا نجاسته الارواح والاخا وسوى حتى النمل
 خفيفة لموقع الاختلاف في نجاستها فعندنا لا يوجب طهارة وبهذا اثبت التخفيف عندنا
 على ما تقدم من اصلهما في تعريف الغليظة والخفيفة وذكره عن عتبة الفقهاء وكذلك
 غيرها بول الحمار وخر الدجاج والبط وكذا غيره الاوز والجنار وما اشبه ذلك
 مما يستعمل في النجاسة نجس نجاسته غليظة اجماعا واما النجاسة الخفيفة فهي
 كبر ما يورث كل لحم من البهائم وهذا عندنا نجاسة وانما عندنا يوجب ما يورث كل
 لحم طاهر حديثا القرينين حيا من على السلام بشره لقوله عليه السلام لا تستنجوا
 البول فان عامة عذاب الميت من اخراجه الحاكم وقال علي بن شطهم ولا اعرفه ولا محبة
 مقدم على المسبح وخر ما لا يورث كل لحم من الطيور والخر من موصوف في المرقب جميع
 الطير فلا يذكر قوله من الطيور كثير من النسخ وكون خرا ما لا يورث كل نجاسة خفيفة
 انما هو رواية الغيبة ابن جعفر الهندي في رواية عن ابن خزيمة في رواية عن يوسف كذا
 طاهران في رواية عنهما ان نجاسته غليظة كذا في المنظومة وقد روى الكرخي ان نجاسته
 غليظة عندنا عندنا طاهر ومحمّد شمس الائمة السرخسي في حشيش وفي الجامع
 الصغير لقاض خازنه مخففة عندنا مفككة عندنا ومحمّد صاحب الهداية فاما
 وقد قيل للاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار وهو الاصح هو يقول التخفيف
 للضرورة ولا ضرورة لعدم مخالطة فلا تخفف ولما انها تدر في الهوى والنجاسة
 متقدرة فمخففة ضرورة انتهى وقد علم المخالطة قال في الكافي مخالطة الناس
 مع الصقور والبازي والشاهين كثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور ولو وقع
 في الارواح فيل ينسدها وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاض خازن لغيره هو
 الاناء عنه ووجه رواية طهارته انه لا فرق بين ما كثر اللحم وغيره في اللحم فكما ان خرا الماء
 طاهر فكذلك انما في المقت وقال محمد كلاهما طاهر يعني في ما كثر اللحم وخر ما لا

فيه كل غسل في يومه ما يورثه كل ما لا يورثه كل على قدر ما هو عليه في ظاهر
الماء هو نجس نجاسة غليظة لا يدخل تحت قوله عليه السلام استن من البول مع علمه
الماء وهو الخافور وهو من تحت الأرض الذي يعتاد البول أن يبولها في الضرورة وعنده
البلوى يتعدى الاحتراق قال الشيخ كما لا بد من التيقن من النجاسة هذه الرواية
وقوله صاحب النجاسة المستور في البئر منع كلاً لا يبول نجس باتفاق الرواية وكذا
لواضاب الثوب نفسه يحمل على الرواية الظاهرة أو على الذي لا يعتاد البول ولا يعتد
حكمي من موضع آخر من النجاسة فمثلان المشايخ فيما إذا بول على الثوب قال الفقيه
ابو جعفر نجس الماء وروى الثوب قال الشيخ كما لا بد من التيقن من النجاسة هذه الرواية
وأيضا من ما يورثه كل لحم من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز ونحوها فظاهر
عندنا خلافا للشافعي وذلك كما لم يمتدح والمصنفون في نجاسته وجه من الشافعية أنه
ليست نجاسة في الثوب فثبت نجاسته الدجاجة والبط ولنا أنا أجمعنا على افتناء الحمامة وكما
في المشايخ مع الاستصحاب فثبت نجاسته من غير ما روي عنه عليه السلام مدينا
المسجد في الدور ما تنظف فتنظف واه ابن حبان في صحيحه واحد أبو داود وعنه سمر
أنه كتب إلى بنيه أما بعد فإن النبي عليه السلام أمرنا أن نضع المستأجرة دورنا
نصلح صنفها ونطهرها واه أبو داود وسكت عليه وذلك على طهارة خمرها
وهو وجه الاستحسان لو وقع في الماء لا يفسد كونه طاهراً وكذا أمر العامة إذا
وقع في الدهن لا يفسد إذا كان قليلاً بحيث لا يظهر طهر ولا ينجس فيه لعموم البلوى
لقائل أن يمنع عموم البلوى في الدهن لأن الغالب فيه النجس والحفظ في فتاوى قاض
خان بول الهرة والفأرة نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب لا يفسد وإذا فسد
الماء والثوب فافتنا الدهن ولو لم يوجد الضرورة في نجاسته بخلاف ما لو وقع بول الفأرة
في الحنطة فظننت نجاسة نجس ما لم يظهر أثره في الدقيق إذا الضرورة هناك أشد حتى
أن كثيراً ما يضر فيها والاحتراز عنه متقدم بخلاف الاستسكان الذي هو على ما روي في البلوى
وفي الاختيار كذا بول الفأرة وخبره ما ينعى أنه نجس قالوا والاحتراز عنه ممكن
في الماء غير ممكن في الطعام والثياب فيبقى عنه فيها وهذا موافق لما ذكره هنا فارت
الدهن من جملة الطعام اللهم إلا أن يحمل الطعام على الحنطة ونحوها واحتياط أولى
البیضة إذا وقعت من الدجاجة في الماء أو في المرق لا تنفسه وكذا السمكة إذا وقعت من
أثمها رطبة في الماء لا تنفسه كذا في كتب الفناء وهذا لأن الرطوبة التي عليها ليست نجاسة
ككونها في لحمها وكذا الأنفة بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد تكسر هي تكون في مدة التضرع
من اجزاء اللبن طاهرة عندنا حنفية لا تنفس الماء ولا غيره إذا خرجت من مشاة ميتة
سواء كانت جامدة أو مائعة وعندنا المايعة نجاسة والجامدة نجاسة نظهر بالنفس
فيفسد الماء وغيره إلا إذا غسلت بالجامدة أو لم يخرج من مذكاة فلا خلاف في طهارة

لأنها أن المحل نجس بالموت فيجب طهره إلا أن نجاسته بالجامدة بالجمادة وغسلها يمكن نظهر
بالنفس كذا في الروايات نجاسة الذات بل النجس هو الماء والظاهر أن نجس غسلها ولا
نجس نجاسته الوعاء لأنها في محلها والاختلاف في لبن الميتة على هذا الماء المستعمل
فنجس نجاسته غليظة عندنا حنفية في رواية الحسن بن زياد عنه كقول عليه السلام لا يبول
أحدكم في الماء الدائم ولا يستعمل فيه من الجنابة وهو عن الأغشيانة الماء الدائم
كنهيه عن البول فيه ولأنه ما أزيل به نجاسته حكمية فيستبرأ من زيل به الحنفية بل أولى
إذا التعليل من الحقيقة فهو من الحكمة لا من عندنا بل هو نجس نجاسته خفيفة وهو رواية
عن أبي حنيفة أيضاً للاختلاف في نجاسته والضرورة تمذهب من الثياب عنه تخفف حكمه
وعندنا هو رواية عن أبي حنيفة أيضاً هو طاهر غير طاهر في غير مطهره أخذاً بكثر
المشايخ وعندهما الرواية وعليها الفتوى لأن الماء إذا استعمل في محل فاقطع أحوال الناس
بطل حكم ذلك المحل وأعضاء المحدث طاهرة حتى لو حمله الإنسان على به جازر وملات
كأن لا يملأ إذا الصلوة بعد من حدث فاما المستعمل يصير بهذه القصة فإذا أصاب الثوب
جاءت ملات فيه ولو قوماً به لم ينجس ملات ولأنه لما أزيل به قوته تغيرت صفته كما
لو أزيل به زكوة يصير نجساً وحرمنا ولم يفتى بها شي بإجماع الفقهاء ضرورة كما حكى المصنف
لها فكذا الماء لم يبق مطهراً كذا في الكافي وكذا هذا الشبهة غير ظاهرة لأن الماء لا يكون حرم
على الثوب بالهاشمي قبل الزكوة والزكوة مرة لأنها لا تكون مرة وأنا الأعين للفقهاء ولما
ليس كذلك فانه لا يخرج عن المطهارة قبل أن يستعمل وما يدل على عدم نجاسته الماء المستعمل
أنه لم يرو عن النبي عليه السلام والصحابة الذين رجعوا عنه مع احتياط طهارة الطهارة ونحو ذلك
عن قليل النجاسة وإن خفف ذلك على طهارته وكونه لم يرو عنهم حفظه ولا ملات الاستسكان
سيما في الأماكن العديمة الميثاء ولم يرو عن أحد منهم أنه أخذ الماء الذي شام من وضوء غيره
أو غسله في إناء فتوضأ به دليل ظاهر على أنه غير مطهر ومن تبع أخبارهم حصل له
بذلك علم ضروري لا فرق في هذا بين أن يكون مستعمل محدثاً أو غير محدث لأن وضوءه على
الوضوء وقال في زمان غير محدث الماء الذي استعمله طاهر مطهراً لأن حكم البذل كان
كذلك بخلاف الصلوة به قلنا لما نوى العترة وقد زاد به طهارة على طهارة ونحو ذلك
على ما جاء به الآثار وإن يكون طهارة جليدة حكماً إلا بالزلة النجاسته حكماً وهو نجاسته
الانعام فصار الطهارة على الطهارة وعلى الحد سواء حكماً فلا يبقى مطهراً والماء المستعمل
تقول كما أزيل به حدث أصغر أو أكبر أو استعمل في البذل على وجه القربة هذا أحد الماء
المستعمل على قول أبي حنيفة وإن سرفاته عندنا يصير مستولاً بأحد شيئين أما بالزلة
الحدث أو استعمل في البذل على وجه القربة وبنيها عموم وخصوص من وجه فيجمعان
في مثلها إذا توضأ المحدث بالنية ونفسه الأولى مثلما إذا توضأ المحدث بالنية
والثاني في مثلها إذا توضأ الموضوء بالنية وعندنا لا يصير الماء المستعمل نجس

رفع الحديث بل بالاستئصال على وجه الغلبة في البدن سواء رفع الحائض أو لا تفتر حكم
الاستئصال إنما هو بسبب انتقال نجاسة الأناج إلى اليد على ما في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه
أنه عليه السلام قال إذا نفضت اليد المسبل أو المرفوعة من غسل وجهه خرج من وجهه
كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرج من
يديه كل خطيئة بطش بها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء فإذا غسل رجليه خرجت
كل خطيئة مشاها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب
رواه مسلم وذلك لا يكون إلا بنية التقرب إجماعاً وقالوا إسقاط الفرض هو ش
أيضاً لأنه لما غسل الأعضاء وقد حل فيها ما يمنع الصلوة تحوله ذلك المانع إلى
الماء وصار نظير تحول الأناج ثم أجاز بصير مستحلاً إذا زال عن البدن في الغسل أو عن
المضوء الذي يستعمل فيه في الوضوء للضرورة الظاهرة والاستقرار في مكان لينشئ
قال في الهداية الصحيح أنه كما زایل المضوء مستحلاً لأن سقوط حكم الاستئصال
بقتل الانقضاء للضرورة ولا ضرورة بعد انتهي وكذا في المحيط أن الاجتماع في مكان
ليس بشرط وهذا هو مذهب أصحابنا قالوا ما ذكرناه شرع الحائض أنما يأخذ
حكم الاستئصال إذا استقر في مكان فذلك قولنا في التورق في إباحة الخمر وبعض
مشايخ بل هو اختيار الحائض به كان ينبغي ظهور الدين المرغيب في إباحة أصحابنا
فما ذكرناه عن هذا قلنا أن من نسي مسح رأسه فأخذ ما من لجنته ومسح به رأسه
لا يجوز أن ينعى في الفتاوى الظهيرية انتفاء ما قلنا أن الماء الذي تار فيه القربة
ما دام مشروباً في المضوء لا يبطى حكم الاستئصال فإذا زایل المضوء لم يصل إلى الأثر
ولا إلى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء إذا نزل على عضو أو شئ وجري عنه لم يصل
متوضئاً انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والمختار ما ذكرناه أنه لا يصير مستحلاً
ما لم يستقر في مكان ولا يسكن عن الخمر انتهى قوله إذا استقر في البدن احتراز عما
إذا استقر في غيره من التقرب بخفة بنية العترة فإنه لا يصير مستحلاً ويدخل فيه
ما لو غسل يديه قبل الطعام أو بعد بنية إقامة السنة حيث يصير مستحلاً أن يتبع
على ما ذكرناه مرة غسلت القدمين والقضائ أو غسلت يديها من الوضوء أو الجبين لا
يصير ذلك الماء مستحلاً هذا أن لم يكن على يديها حدثاً لا نقاء لعدم وجود شئ
من الأثرين ولا فعلى قول محمد خاصة لعدم الاستئصال على وجه العترة وفي فتاوى
قاضي خان الحديث والجنب إذا دخل يده في الأناج والاعتراق وليس عليه نجاسة لا
يفسد الماء بغيره لا نجس ولا يصير مستحلاً وكذا لو أدخل يده في الحب إلى المرفق
لا يخرج الكون لا يصير مستحلاً وكذا الجنب إذا أدخل رجله في البئر طلب الماء لا يصير
مستحلاً كما في الضرورة بخلاف ما لو أدخل يده أو رجله للبئر فإنه لا يصير مستحلاً
لانعدام الضرورة ولو أخذ الجنب الماء بغيره لا يبرأ المعضنة لا يصير مستحلاً عند محمد

وقال أبو يوسف لا يبق طهوراً قال القاضي خان هو الصحيح أما لأنه صانع مستحلاً بسقوط
الغرض من أوله خالطه الزان فلا يكون طهوراً وإن دخل الجنب أو المحدث في الأناج
مبدأ الغسل زاد دخل الأصابع دون الكف لا يصير مستحلاً وإن دخل الكف يصير
مستحلاً كما في الخلاصة وفيها الظاهر إذا اغتسل في البئر بنية العترة انفسد
وإن انفسد لم يلحق لو لم يمس على يده نجاسة ولم يلك فيه جسده لم يفسد عند جميع
أقواله كذا في الجسد لا زالة الوضوء ينفى أن لا يفسد لأن الغرض أنه لما هو لم يبر
العترة ولو غسل المحدث غير أعضاء العترة فالأصح أنه لا يصير مستحلاً ويجوز الوضوء
به وكذا إذا غسل قداماً أو أماناً طاهرًا وإن أدخل القبي يده في الماء وعلم أن ليس بها نجس
يجوز الوضوء به وإن شك في طهارتها يستحب أن لا يوضوء به وإن شك في طهارتها جاز هذا إذا لم
يقرب الماء القبي به فإن تقرباً به نأى واختلاف فيه المتأخرين والمختار أنه لا يصير مستحلاً
إذا كان عاقلاً لأنه في قربة معتبرة وإن شقق من غسله الجنب في الأناج لا يفسد الماء أما أن
لشأنه سيلاً فإنه لا يفسد وعلى هذا حوض الحائض وعلى قول محمد هو المختار لا يفسد
ما لم يلب عليه على ما تقدم في فصل المياه وكبره شرب الماء المستعمل ويجوز الانقاع به
وبالماء النجس في تحصيل الطين سقي الدواب وكل طاهر دغ فقد طهر لم يثب عتبات
المنقذ في أوائل الفصل وفي الصحيحين أيها قال القصد في قوله لم يوضوء بشاة فما نت
فتمبها روى الله عليه السلام فقال هل لا أخدم أهليها فلا تغمق فانتقم به فقالوا
أنها ميتة فقال إنما حرم كلها وأما ما رواه أصحاب السنن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن عبد الله بن أبي بكر عنه عليه السلام أنه كتب إلى جبهة قبل موته بشهرين لا تفتنوا
من الميتة بأخبار ولا أعصيت حسنة الترمذي وعند أحمد شهرين وشهرين فليست قرة
حديثين عباساً حتى يبارضه ويستمع ما سمعته وسنده من الاضطراب في سنده في
رواية أبو دار من جهة خالد الخداع الحكيم بن عتيبة بالنواقية عن عبد الرحمن أنه أطلق
هو وإن أسأل عبد الله بن حكيم قال قد خلو أو وقت على الباب فخرجوا إلى فاجبروني أت
عبد الله بن حكيم أخبرهم الحديث في هذا أنه سمع من الداخلين فيما قبل أنه سمع من ابن عكيم
مشته في رواية قبل موته بشهرين في أخرى يابسين يوماً في أخرى بثلاثة أيام على أنه قد اختلف
في صحته ابن عكيم على تعدد التسليم فالأخبار اسم لما لا ينفذ ولا يقرب ولا يقرب في الأوسط
من لفظ هذا الحديث كمن رخصت كبره جلود الميتة فلا تفتن من الميتة بجلده لا عتبات سنده
فما الذي منعت من متصف وأظهر الأخبار بالذبح جاز أن الصلوة معه ملبساً أو مشواً
أو محمولاً الأجل التحريم لجناسه عينه والأدنى كرامة وذكر في الشرح كذا في أكثر الشرح
والمراد به شرح الاستبصار أو بعضها وفي شرح الاستبصار مصر جابه كل حيوان إذا ذبح بالقتلة
طهر جلده ولحمه ونحوه وجميع أجزائه سوى الخنزير سواء كان ثامراً أو غير ثامراً كالحمد
وقد قلناه في الكلام هذا استقر في أول الفصل جلد الأدمى إذا وقع منه مقدار غفرته الماء

فيفسد الماء لانه نجس وفي الحافاة كل ما كان سورا نجسا لا يطهره شئ وجعله بالكثرة
وقد قلنا انه من غير بعض المشايخ والاصح طهارة جلده ووجهه وعن محمد جلد الكلب
والذي يطهر بالذبح وعصا الميتة وعظها وقرونها وشعرها ومرونها
وظلمها وكذا حافرها ومخالبها وكل ما لا تحل له الحيوان منها طاهر اذا لم يكن عليها دسوسه
لما قلنا من حديث مشاة مولاة ميمونة من قولها على السلام افاخرها كلها واخرج الدارقطني
عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن عمار بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميتة من الحيوان طاهرة فاما الجلد
والشعر والقرونها فلا بأس به واعلم بتصنيف عبد الجبار بن سفيان وهو ممنوع فقلنا كره
ابن حبان في الثقات فلا ينزل حديثه عن الحسن ثم اخرج من حديثه ان بكر الهذلي عن عبيد الله بن
عبد الله بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا اجل في ارجل النحر على
طاع يطوى الاكل شئ من الميتة حلال الا ما اكل منها فاما الجلد والعروق والشعر والقرونها
والسنن والعظم فكله حلال الا ان يكون عليه بياضا بأكبر هذا من روى اخرج ايضا عن سلمة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم عنه عليه السلام لا بأس بمسك الميتة اذا وقع ولا بأس بصوفها
وشعرها وقرونها اذا غسل ونقته بآل يوسف بن ابي اليسر بن ابي اليسر بن ابي اليسر المرحلة
وسكن في الفاء من روى اخرج البيهقي عن عتبة عن عمر بن الخطاب عن قتادة عن ابي
الله عليه السلام ان كان عيشة بمشط من عاج قال ودوايته بنية عن شيخه المجهولين
ضميفة انتهى قد اوردوا الواسطى مجهول ليس كذلك ولا يلتفت الى قول الاصمعي ان
العاج هو الدبل بل هو عظم الفيل عليها في القمح وغيرها فهذه عدة احاديث لو كانت
ضميفة من المتن فكيف ونها لا ينزل عن الحسن فكل شاهد من الصحيحين حديث مولاة
ميمونة فهي من تارة لشهادتها ان لا تحل له الميتة لا نجس بالموت وهذه الاشياء لا تحلها
الحيوة لانها لا تاكل بالقطع الا بطريق المجاورة النزع لا يدل على الحيوة الحقيقية كخروج
النبات والمراد باحيا العظام في النقرة ها الى ما كانت غضة مرطبة في بدن حي حيا
او احيا اصحابها واما جلد الفيل فيطهر بالدباغة كسائر السباع وعظم طاهر بمجرد
سببه والانتفاع به الا عند الحاجة فيقول الفيل نجس لعينه كالحنز ولا يجوز الانتفاع
منه بشئ وبهذه حديث البيهقي الملقب انما روى عن محمد بن مريم مملوك في غصتها
قلادة عليها سنن اسد او قلب او كلب اذ نزلت منها لما تقدم من طهارة العظم والعصب
وكون الرواية عن محمد بن ابيها اتفاقية في فتاوى كرها مطلقا والادليل يدل على
وقد بعض الشيخ بخلاف الادوية والحنز في المتغير فطاهر واما الادوية فان كان ست
نفسه يجوز صلاته معه واذا زاد على قدر الدهر غلب في يوسف وقال محمد بن لا يجوز
اذا زاد على قدر الدهر وان كان ست غيره وزاد على الدهر لا يجوز لانها لا تاكل هذا
كله على القول بخباسته السنن على تعديل له طرق عصبية بخباسته العصبية ايتا في الرنة
الكفائية قال فيها على طاهر المذهب هو الصحيح لا خلاف في السنن بين علمائنا انه طاهر الحلال

بني يوسف محمد على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس في مثل هذه الكافي قال
فيه فان قيل اليس ان عظم الانسان طاهر فان يقتصر الحلال فقلنا على طاهر المذهب هو
الصحيح لا يقتصر الحلال في هذا الحلال على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس في
فتاوى فانه حان عظم الانسان اذا وقع في الماء لا يفسد لانه طاهر بجميع اجزائه انتهى
الا ان قلنا بجميع اجزائه شيئا فقلنا لا يجوز ذلك لادوية وطهارة اذا وقع في الماء ان كان قدره
الظفر يفسد وان كان دونه لا يفسد فيجب ان يحمل على ان المراجع اجزائه التي لا تحلها
الحيوة وذكر الشيخ الاما الاسنان كتي كسر العزة واسكان السين للمعدة بعد هابا
موتحة مفتوحة فالغضون شاكنة ثم كانت مفتوحة بعد هابا متفتحة فانما تفتحة
ثم ياء اللبنة الى اسنان كتي فريضة شرجة السجى اى فريضة اذا اخرج من
دار الحية على انه مذبوح برك الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يفسد لانه طاهر بالذبح
ونجس برك الميتة فيطهر بالفسل فلنا والعصر كسائر الاشياء المبخسة وان علم انه
مذبوح بشئ طاهر جاز الصلوة به وان لم يفسد وان شك انه مذبوع بشئ نجس
بشئ طاهر فالفضل ان يفسل لنزول الشك باليقين ولو لم يفسل جاز بناء على
ان الاصل الطهارة واللباغة وهو ما يمنع المنزلة والنسبة عن الجدل على ضربين حقيقة
وحكمة فالمحقيقة ان يدعى بشئ طاهر من الادوية المعتدة للذبح كالغصن والسجينة
والشبه الملح والقرظ وخوفها راما الحكمة فان خرج الجدل عن حكم الميتة ونزول
المنزلة والنسبة عنه من غير استئصال شئ من الادوية بل انا ان يخرج عن حكم الميتة بالفتن
اى بالقاء التراب عليه او القائه في التراب فينصر بطوباه او بالشمس اى بالقائه
في الشمس او بالقائه في الريح فيزيله بطوباه فهذه الدباغة معتبرة ايضا عندنا
خلافا للشافعية لانهم يوجبون الدباغة ازالة الرطوبة ومنع العشا وقد حصل
بالشمس والريح او التراب فيطهر ولكن لو اصابه بعد الدباغة الحكمة ما فتننا في حنفية
في عوده نجسا واما في رواية يوسف نجسا لعود الرطوبة وفي رواية لا يوسف نجسا
وهو الا فليس لان هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بنية الفضل ان الخمسة لات
تلك ثلاثه وضار هو ماء وذهبته مع بل رطوبة بخلافه من ماء طاهر وسر في اجزاء
حكم بطهارتها وملافاة الطاهر طاهر لا يوجب نجاسة وكذا حكم الثوب اذا اصابه شئ
فترك ثم اصابه الماء في رواية يوسف نجسا وفي رواية لا قال فاضحان الصحيح انه ينجس
انتعوى ذلك لان اجزاء النجاسة باقية فيه واما حكم بطهارته بابتسا بالشر على خلاف
الفتاوى فان اصابه الماء زال موهب النقص وهو ليس بخلاف الجلود الارض والبشر
فان حكم بطهارتها مطلق وهو موافق للميتة سائر النجاسة وكذا الارض اذا اصابها
نجس ونقص حكم بطهارتها ثم اصابها الماء في رواية يوسف نجس وفي رواية لا والنجس
الثاني لما قلنا وكذا قال فاضحان الصحيح انها لا تعود نجسة وكذا البئر اذا نجست ففاض

ثم عاد ماؤها في رواية عن جندب بن زائدة في رواية لا يكون في فتاوى حان لا يظهر في
البشر انهم نجس الماء فيها في فصل البشري الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وذكر
في المحيط الاظهر ان النجس لا يكون نجسا لان الزايل لا يعود بلا سبب جديد والماء الكافي لا يغير علمه
انما غير الاول بل الثاني غيره فلا يكون نجسا **فصل في نجاسة البشري** كونه لا في مناسبه وهي
ذكر المسئلة المتقدمة عليه ومسا ثلث من جملة بشا النجاسة الحقيقية واوقع في البشري
نجاسته من حيث البشري والماء ماؤها فان النجس لا يكون نجسا باسناد الى البشري
جوى النفس كما نزع ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان سائر الابرار منتهية على اتباع
الاثر اذا التماس فيها اتاما فالشجر المهيمن من الطير بالكلية لانه وان نزع ما فيها
يبقى الطير والحجارة نجسا فيجس الماء الجدي اما ما نقل عن محمد بن ابي جعفر في رواية اخرى
ان ماء البشري حكمه الماء الجاري لا ينجس من اسفله وبه خذ من علاه فهو كخوض الحمام يقرب من
جانبه وبه خذ من جانب لا ينجس ثم قلنا وما علينا ان نخرج بعض الدلاء ولا نجس الماء المتلف
وعند الماء النجس في واحد لا ينجس بناء على ما نقلنا ان عند الماء لا ينجس لقليل ما فيه
وعند الشاة في واحد لا ينجس لثقلان ما فيه من روثه او طوره او رجه اذ عرفت هذا فقولنا
اذا وقع في البشري نجاسته آه متى على ما روى عن ابن عباس وابن الزبير من ان من نزع بشري من حين
وقع فيها الزنجي على ما ياتي في رواية انشاء الله تعالى وان وقعت فيها فارة او مصفورة او ما نحوها
في المقدار من نزع منها عشرة دلو او اكثر لا ينجس الماء ويروي عن ابن عباس في رواية مائة البشري فاحتمل
من سائر ما نزع منها عشرة دلو او اكثر او المصفورة ونحوها لحقيقة بها ولا لانه لا ينجس فلا
نقص لما ذكرنا ان لا يدخل القياس في التقدير ان نزع البشري بطريق لا يجاوز دلو
الانز بها والزايد الى الثلثين بطريق الاستحباب لاحتمال زيادة الدلو المكونة في الاثر
على ما قدر من الوسط فانه المعتبر وهو ما يسع منا غرضنا من الجنب المعتدل وانما نتبعها
جماعة او جاجه او سائر ما قاب بها في الجنة نزع منها اربع دلو او خمسة هكذا
الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر يعني من قول القدر في حديث ابن مسعود
الحديث قال في الدجاجة اذا ماتت في البشري نزع منها اربع دلو وهذا البيت لا يجاز
والجسود بطريق الاستحباب انتهى قال الشيخ كما لا الذين بنا القوام ذكره عن ابن
والحديث كونه مشا غنا غير ان قصور نظرها اخفاء عنها قال في النجس علاه الذين
ان الطحاوي وافق فيمكن كونها دلوها في غير شرح الآثار ما اخبر في شرح الآثار بسند
عن علي قال في بشره وقتنيه فارة فماتت نزع ماؤها وبسند اليه ايضا اذا سقطت
الفارة او الدابة في البشري فماتت نزع ماؤها وبسند الى ابن ابي عمير في النجس البشري
فيها الجواز والسنن في حديث قال في البشري نزع ماؤها وبسند في فارة وقتنيه بشر نزع
منها اربع دلو وبسند عن حماد بن سليمان قال في دجاجة وقتنيه البشري نزع
قد اربعين وخمسين ثم يروي عن ابن عباس عن عبد الله بن سبر عن الشعبي قال لما لنا

عن الدجاجة ماتت في البشري قال نزع منها سبعون دلو وبسند عنه في الطير والسنن
عن حماد بن عمار في البشري قال نزع منها اربعون دلو وبسند صحيح انتهى وانما نتبعها شاة
او كلبا وادق نزع جميع الماء ولما روى الدارقطني عن ابن سبر ان نزع نجيذ وقع في ذئب من بين
ما نزع ابن عباس من دلو فخرج وامر بها ان نزع قال فخلبتم عين جاء نعت
الكلب قال فامس بنا فندسنا البياض والماء في حتى نزعوها الخبز عليهم وهو من سبل
فاذا ابن سبرين لم يرا ابن عباس ورواه ابن شيبه عن هشيم عن منصور عن عطاء
وهو سند صحيح ورواه الطحاوي عن صالح بن عبد الرحمن حدثنا سعيد بن منصور
حدثنا هشيم حدثنا منصور عن عطاء ان حبشيا وقع في ذئب فمات فامس عبد الله
ابن الزبير ففتح ماؤها فخل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين مجرى من قبل الجواز الاسود
فقال ابن الزبير مسكر وهذا ايضا صحيح باعتراف الشيخ في الذين يروى عن العبدية
في الامام وما نقل عن ابن عيينة انا بمكة منذ سبعين سنة لم ارضع ولا كبر الصوف
حدثنا ابن جني الذي قالوا انه وقع في ذئب وقول الشاة في لا يعرف هذا عن ابن عباس
وكيف يروى ابن عباس عن النبي عليه السلام الماء لا ينجسه شيء وبكره وان كان قد
فعل فنجاسته ظهرت على وجه الماء او للتنظيف مدفوع بان عدم علمهما الا بصحح دليل
في رواية الله تعالى ولا نيا في علم غيرهما ونحوها في رواية ابن عباس في ذلك الحديث
كذلك انتبه فكما تركه فيما دون الثلثين دليل آخر لا يستبعد مثل من ابن عباس
ثم الطاهر من السوق واللفظ القابل ما نزعها ان سبب النزع الموت لا شيء آخر
كما في سعي عليه السلام فيجوز في ما عرفت من ان ينجسها وبسند ذلك الحديث من ثبات
منها في خمسين سنة فكان اخبار من ادرك الواقعة وانتهى بالطريق الصحيح والى من
عدم علمها وقول النووي كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ويجعل اهل مكة استيقنا
بعده منوع الطريق معارض يقول الشاة في الاحداث اعلم بالاجناس الصحيحة منها فا
اذا كان جنس صحيح فاعلم ان نزعها اليه كوفيا كان او بصريا او شاميا فلهذا قال كيف
يصل هذا الى اولئك ويجعل اهل الحمين على ان الاجناس المختصة برواقها الشاميون
والمرايتون والجزائريون اكثر من ان نحصى وهو غير جائز جاهل بها كقول الشقيب
وهله وهو قد لا لان الصحابة انتشرت في البلاد فمضوا العراق وقال الجلي
في تاريخه نزل الكوفة الفوج من الصحابة ونزل من سائر سماءه وكذا نزع
جميع الماء ان استخرج الكلب والخنزير حيا وان لم يولد لم يصيب منه الماء اما الخنزير
فطاهر لاجل نجاسته عينه واما الكلب فمفرقة عن سائر ما يكون سورا نجسا متى على
كونه ايضا نجس البشري قال في حان في تقليده هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير
فلا عينه نجس الكلب كذلك وبني عليه في فتاوى جملة من المسائل فانه قال الكلب
اذا خرج من الماء وانقصر فاصاب في نزعها انسان فماتت وكذا قال في اشقي وطير

او ر غمته ينحسر الطين والردغة واذا شقي على الثلج فوضع الشان رجله على ذلك
الموضع ان كان رطباً يجثوا وضع عليه شيء يثبت بغير الثلج نجساً فما يصيبه يكون
نجساً ونحوها من المتشاكل واختلفت روايات الميسوط في باب الحدث الانتفاع به
منها في حال الاختيار فلو كان نفسه نجساً لما ايج الانتفاع به ثم ذكر في اوائل الروايات
والصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجسة ذكر في كتاب الصيد منه في تقليد بيع
الكلب بهذا يقتضيه ان عين الكلب نجسة في مبسوط شيخ الاسلام واما جلد الكلب فمت
اصحابنا فيه روايتان في رواية يظهر بالذباغ وفي رواية لا يظهر وهو الظاهر من
المذهب في المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج حياً ان اصاب منه الماء يجنب بيعه
الماء وان لم يصيب منه الماء فليؤكلها ما يجنب بيعه جميع الماء وعن ابن حنيفة لا بأس به
وقال في هذا النشارة الى ان عين الكلب ليس نجسة والذباغ الهذابة والكلب ليس نجس
العين الا يرى انه يفتن به حراسته واصطفاً في الجمل والخنزير في التنية اختلفت
نجاسة الكلب الذي يفتح عنده من الروايات في الفوارق والاشكال الى انه نجس العين عندنا
وعند ابن حنيفة ليس نجس العين انتهى وهو موافق لما في المحيط هذا ما فيه من الرواية
والذي يقتضيه الذممة علم نجاسته عينه لما قال اصحاب الهداية ولعلم الدليل
على نجاسته العين لا اصل علمها والدليل الدال على نجاسته سوره لا يقتضي نجاسته
عينه والله اعلم وكل حيوان سوى الخنزير والكلب على ما ذكره اخرج حياً من البئر
بعده الوقوع والحال انه قد اصاب الماء منه فانه ينظر ان كان سوره طاهر او لم يعلم
ان عليه نجاسته لا يجنس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطاً لاحتمال انه كان عليه نجاسة
او انه احدث عند الوقوع ومع هذا ان رضاه جازاً لا اصل علم ذلك الا ما كانت
غالباً كما قالوا في الفارة اذا هربت من الهرة فسقطت في البئر نجستها الغلبة البئر
منها عند الخوف من الهرة وان كان سوره نجساً يفتح كله لتنجسه بسوره وفيهم من
يتدا صابة الماء منه انه اذا لم يصيب منه لا يجنس وان كان سوره نجساً وان شق
فرقا بين الخنزير والكلب بين سائر السباع في ذلك والذي يجب ان يتجنب على كل حال
ومصرح به قاض خان فيقال او وقع فيه كالب خنزير وما من اوله يمتص اصاب منه الماء
او لم يصيبه اما الخنزير فلا عينه نجس والكلب كذلك ولا ان ما في في الجاساسا سائر
السباع عند ذل الكلب انتهى وايضا محلهما نجسته ولا تقول نجاستها بحسبها لان
سوره رطباً نجس واحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث انفصل مخرجه في غاية
التدبر فلا يعتبر بخلاف ما سوره مكروه كالهرة فان نجاسته مخرجه تنزل نجاسته
ذلك ان كان سوره مكروهاً يستحب ان يفتح منها عشرة دلاء ونحوها كذا في الخلاصة فذكر
انه يستحب كانه لما كان يجب بموتها المنقضي لنجاسته نزع عشرين فيما يقتضي الكراهة
يشترط في المقدار فيجعل عشرة او نحوها وفي الحكم فيجعل مستحباً فان الذب بعنف

الرجوب كما ان الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب النجاسة وانما فصل ذلك احتياطاً
لجواز ان يكون المتباس هذا الذي قلناه والا فلا مدخل للقياس في نصب المتباس
ولا في بيان الاحكام من الذب وغيره من غير تقدم اصل قياس عليه فليست مثل
وان كان سوره مشكوكاً يفتح كله ايضاً كما نزع كله فيما سوره نجس لا يشترط
المشكوك والنجس في هذه الظهورية وان افرقنا من حيث الطهارة فان المبرح ربما
يتطهر به احدو الصلوة به وحده غير مجزية فيفتح كله كذا روى عن ابن سرة الفتاوى
ولم يذكر عن غيره خلافاً وان اشغ فيها الحيوان الواقع او غنم يفتح جميع ما فيها
كله من الماء سواء اصفوه ذلك الحيوان او كبره بان يكون ما يفسد الماء وكذا الوقوع
فيها ذنب الفارة او غيره لا ينشأ من النجاسة في جميع الماء وعليه يحمل ما روى عن علي
منه من الاصل يفتح الماء كله على ما قد قلناه من رواية الطحاوي وان وجد فيها فارة ميتة
والحال انه لا يدرك انما في وقت فانه يفتح اعاد واصلوه يوم وليلة ان كانوا
توضأ منها من ذنوبهم وليلة فمنا زادوا الا الذي صكوه به وضوءهم منها من ذنوبهم وليلة
وعن سائر كل شيء اصابه ماؤها في الزمان المذكور وان كانت تحت او تحت اعادوا
صلوة ثلثة ايام ولياليها او اداوه بوضوءهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه ماؤها
فيها وهذا كله عند ابن حنيفة وقال ليس عليهم اعادته شيء مما صكوه بالوضوء منها
ولا غسل شيء مما اصابه ماؤها في تحت ارضي وقت حمل على انها وقت تلك الساعات
ضاعت وكان منية موقفت بريح او غيره وذلك لان الحوادث تقتضي اقرب الاوقات
عند الاسكان واليمين لا يرد لها الشك الطهارة كانت متيقنة ووقع الشك في زوالها
قبل الاطلاع ومنا ذكر في ثوبه نجاسته لا يدري متى اصابته ولا في حنيفة ان الاحكام
تقتضي الى اسبابها الظاهرة والواقع هو السبب الظاهر المبرح وغيره هو الموهوم
لا يعتبر في مقابلة الظاهر في المرفق على السبب الظاهر كمن جرح انساناً واستمر
ذا فرش حتى مات وضوءاً وموت الى الجرح وان امكن كونه بغيره غير ان الموت لا يكون عقيب
الوقوع من غير نزاع في العالم فلا بد من التقدير بمدة فتدبر عند ذلك الانتفاع بيوم
وليلة لا زماماً ولا ساعاً لا يمكن التقدير بها متفاوتها وعند الانتفاع بثلاثة ايام
لان ذلك لا يتقادم المهل واستوفى بما به من مسئلة الشرب فقال الملاك في الخلاف
ايضا فقل ان كانت النجاسة باينة يمسك ما صلى به منذ ثلثة ايام ولياليها وان
كانت لم يمسكها ولم يمسكها لا يقع الاستيضاح ولو سلم انها انفاقية فالصوت
ظاهراً في ثوبه يمسك منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسته فيما مضى لرها والبشر غايب
عن بصره والموضع موضع احتياط كقولنا انما يأتى في الرطوبة اما اليابسة فينبغي
ان يتيمى وقت اصابته عنده وكذا عندنا ان لا يأتى ان يقال يحتمل انها اصابته تلك
الساعة بعد نجسها الا ان يكون الزمان محتملاً ليجسها بعد الاصابة وان وقت بصره

او بغير تارة البتة من غير الابل او النعم فاخرجت قبل الغنم لم يتنجس البئر شيئا
والقياس ان يتنجس كوقع النجاسة في الماء القليل وجه الاستحسان ان
آبار الغلات ليس لها رفس حاجزة وبئر المواشي جوارها فتلقى الريح بعض
ذلك فيها فجعل القليل من الضرورة ولا ضرورة في الكثير كذات الهداية
وفيه اشارة الى ان حكم آبار الامصاص خلاف ذلك قال الشيخ الاسلام في المبسوط
فاما اذا كان في الامصاصا فاختلف مشايخنا فيه قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها
بصرة او بمرتان لا تما لا تخلو عن جائل وقال بعضهم لا الا ان البصر شيء صلب على
ظاهره رطبة الامصاص فلا يدخله النجاسة وقال الامام الترمذي في الصحيح النسيئة
بين آبار الغلات والبساتين وانه ففتاى البصرة والبصرة في البصرة وقت الحلب
فاخرجت حيزه وقت علم يقولها لولم يتنجس البئر ايضا اي كما لم يتنجس البئر
للضرورة اذ من عادتها ان تبصر وقت الحلب والضرورة مقيدة بان يبر من عتس
ولم يقولها لولم يذكره شيخ الاسلام في المبسوط وانه وقع في غيره وقت الحلب فهو
مبترلة وقعه في سائر الاواني قيل يعني فيه البصرة والبصرة ان البئر والاصح انه
يتنجس لعله للضرورة وامكان الاحتراز وروى عن ابن حنيفة ان البصرة اذا كانت
بابسته لم يفسد الماء اي ماء البئر ما لم يستكثره الناس ليعملوا به في هذه
الرواية اشارة الى ان حكم الرطبة ليستكثرك وبنا حد الكثير وهو ما يستكثره
الناظر قال في الكافي وهو الصحيح وفي فتاوى قاض خان الفاضل ما يستكثره الناس
واليسير ما يستكثره وقيل ان كان لا يسلم كل دول من بصرة او بمرتين فهو فاضل
وعز محمد ان اخذ مع الماء فهو كثير انتهي قال في الهداية وهو ما يستكثره الناس
في المروي عن ابن حنيفة وعليه الاعتماد انتهى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلا
بين المشايخ بعضهم افي قنيتها بالنجس لشيوخ النجاسة في الماء للرطوبة
للرخاوة في المنكسرة بخلاف الصحيح اليابسة وبعضهم سقوا بين الرطبة واليابس
الصحيح والمنكسر واختاره في الهداية وفي الكافي قال لا فرق بين الرطبة واليابس
الصحيح والمنكسر والروضة الحثي والبئر لا ضرورة تستعمل الكل انتهى والارواح
مبترلة المنكسرة لخللها ورخاوتها وكذا الاختفاء وكذا المشايخ على انه لا تطلق
التسوية في كل موضع بل يقتصر فيه الضرورة العامة والبلوى ان كان فيه ضرورة
بتقد الاحتراز عنه ووقع الحج في الحكم بالنجاسة كما بار الغلات الغير المحفوظة
الكثيرة الطارئة والاستعمال لا يحكم بالنجاسة للضرورة وان كان الاحتراز غير
متقد كما بار البساتين والامكن المحفوظة القليلة الطارئة والاستعمال وهو بمنزلة
الاناء لا يعني فيه القليل وهذا الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان الجمع يستلزم
بالضرورة فينظر الى ماهيته والروايات اذا كان صليبا فهو بمنزلة البصرة في الحكم

انه لا فرق في دفع حبه الحمام او العصفورة البتة لم يفسد ماؤها لانه طاهر وهذا
مدعيه خلافا للمشايخ كما تقدم وانه وقع في الدجاج افسده لانه نجس وليس
فيه ضرورة لا مكان الاحتراز وكذا البط والاوز الاصل بخلاف البقرة والظبية فان
فيه ضرورة لانه يلزم من الهوى كذا خضر الحفاش ويؤلمه بنفسه للضرورة و
كذا ان يؤلمه كل لحمه من الطيور فانه طاهر عندها في روايته خلافا للمجتهدين
قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول ما يؤلم كل وحده ما لا يؤلم كل من الطيور
كقرا الذي صاهو الصحيح وقال بعضهم روى عن ابي بصير ان روق سباع الطير
يتنجس نجاسته مخففة لا يفسد الثوب الا اذا غشس بفسد الماء وان قل كسائر النجاسات
المخففة فان حكمها بخلاف الغليظة في الثياب وفي الماء ولا يفسد الماء الكثير ما لم
يفتر كسائر النجاسات وفسد الاواني وان قل لا مكان من مائها ولا يفسد ماء
البئر لفسده من نجاسته وان بالتساة او بيرة او غيرهما ما يؤلم كل لحمه في البئر
يتنجس لا نجاسة النجاسة لا تظهر في الماء كما تقدم ويمكن صول البئر عن بول مثل
فذه الحيوان بخلاف الطيور لانهما يتنجس من الهوى الا عند محققاتها لا تنجس
عنده لا بول ما يؤلم كل طاهر عنده على ما تقدم فظروا او حزن في البئر ولو قطرة
واحدة ينزع ماء البئر كله لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا لم يكن
عشا في عشرة وقد تقدم ان القليل يتنجس بوقع النجاسة وان لم يظهر أثرها فيه
وفي الذخيرة جنبه من البئر لو افضت على راسه ثم استنقذ لو اخرجت طر
من جسده في البئر لا يتنجس البئر اي على تقدير نجاسته الماء المستعمل ايضا للضرورة
لان الخبز عن مثله متدن او متسرا ووقع جنبه ومحدث في البئر لم يخل فيها الطل
الذي يعني لم ينو الفسل او الوضوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل جنب الماء نجس
قالوا لانه باول ملاقة الماء صار مستقلا والمستعمل نجس فلا يفتية الاعضاء
وهو نجس فلم ينزل عنها الحدث فيقضي على جنبه وروايت اخرى يخرج من الجنابة
اذا غفص واستنشق ثم انه يتنجس نجاسته الماء المستعمل فلهذا الرواية
الثانية يجوز لما رويته القرائن لوجه الجنابة قال في الهداية وعنده ان الرجل
طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانقضاء للضرورة وهو فوق الروايات
عنه انتهى وهو الاصح وقال ابو بصير الرجل جنب الماء طاهر يعني على ان ابا بصير شيئا
الصبا وما يقيم مقامه في طهارة العضو لما لم يوجب الصبا وما يقيم مقامه من
الحيان لا يجوز الوضوء ولا الفسل عنده فلم يخرج من الجنابة بدخوله الماء
الواكف لم يصير الماء مستقلا لعله ان الة الحدث وعدم الترية وفي الخلاصة ان
عن ابي بصير في يوسف ايضا ولم يذكره في غير خلاصته وهو مشكل على اصله لانه
لا يشترط الصبي قال محمد كلاهما طاهر الرجل يخرج من الجنابة اذا صبغ البتة

ليسنا بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستقلا عنده الا باقامته القريبة وهي البنية
والغرض ان لانيه هذا كله اذا لم يكن على بدنه او يقبضه عند الوقوع والدخول في حاضته
حقيقته وان كانت على بدنه او يقبضه نجاسته او كان مستنجيا بنحو جود واما يتنجس
الماء بالاجماع لما نقله ولو وقعت الحايض ان كان بعد انقطاع الحيض فهو كالماء
وان قيل فكل الطاهر ينقل حكمه في نجاسة الماء المستعمل ولو وقعت في البئر اكثر
من فارة فقد روي عن ابى يوسف انه قال الى اربع ينزع عشرة وقد لو او ثلثون
فحكمه الاربع حكمه الواحدة وان كانت الفاراق الواقعة حششا ينزع اربعون ولو
او حشوا الى التسع فحكمه الزايد على الاربع الى التسع حكمه الدجاجة فاذ كانت
العيران عشرة ينزع ماء البئر كله بمنزلة الشاة وعن محمد الفاروق ان اذا كانت
كهشة الدجاجة ينزع اربعون وفي القرون ينزع كل الماء كذا في التجميع وهذا
اقدس من قول ابى سفيانهم مجموع ان الاربعين في الدجاجة وما قام بها والظاهر
ان ابى يوسف انما اعتبره لك ايضا ومارده القصار التي تكون الحشوا مقدار الدجاجة
او نحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة وان كانت البئر ممتلئة لا يمكن نزحها الا بغير
وصحح عظيم اخر جو مقدار ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزع ثم ان المشايخ
اختلفوا كيف يقدرها كان فيها اذ قال بعضهم ينزع حفرة مثل عمق الماء و
طوله وعرضه ويقتصر فينزع الماء حتى يملأ الحفرة وقال بعضهم يرسل فيها
قصبته ويجعل الجبلج الماء علامة ثم ينزع منها عشرة الاء مثلا ثم نقاد القصبه فينظر
كم نقص فينزع لكل قدر منها عشرة الاء وهذا ان القولا من رواية عن ابى سفيان
ابى حنيفة ينزع حتى يلبس الماء وقال بعضهم وهو عن ابى حنيفة ايضا يحكمه ذوا عدلين
اهل البصرة بالماء فينزع منها بحكمهما فان اختلفا لم يفتوا في ذلك الوقت الذي لو
مثلا نزع ذلك قالوا انما الهداية وهذا لا خلاف قول العدلين شبهه بالكفة
قال انه الكافي انه الاصح ان الرجوع الى اهل البصرة اصله في كثير من الصور كما في
الحكمين والشاهدين وتقديم المتن قال الله تعالى فاستلوا اهل الذكركم لا تظلموا
وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزع ذكره في الكافي ايضا وفي فتاوى قاض
خان بيشنجين ماؤه فاذا نزع الماء بعد ما اختلفوا فيه منهم من قال
يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك القدر وهو مقدار ذراع او ذراعين
يصير الماء طاهرا وطهورا او غير ذلك تظهر في الرجل اذا اخذ في النزع فمضى
فجاء من القدر وجد الماء اكثر مما ترك منهم من قال ينزع كل الماء وقسم من قال ينزع
مقدار الماء الذي بقي عند المترك وهو الصحيح انتهى وهذه الثمرة انما هو بناء على
ان المعتبر مقدار الماء وقت ابتداء النزع او لا على ان المعتبر مقداره وقت وقوع
النجاسة او لا ثم قد علم منها ان الصحيح ما قاله في الكافي ان المترك وقت ابتداء النزع

وروي عن محمد بن ابي نعيم منها ما سئل لو اني نكحته ولو انما اجاب بذلك بناء على
كثرة الماء في ايامه يندرك كذا في الجسوط والمردى عن ابى حنيفة ان اذا نزع منها ما يندرك
وهو بناء على اياما كثره لعل الماء فيها كذا في الكفاية فعلى هذا لا ينبغي النزع بالماء
ونحوها مطلقا بل ينظر الى غالبها بالبلد هو لا يصير على الناس والا وهو اعتبار
مقدار الماء في كل شهر على حدة او على اربعين يوما وان نزع بوقوع الفارة عشرة قد لو او ثلثون
طهورا للوهو والشاة بالكسرة والماء هو الجبل كذا يظهر البكرة ونواحيها وبدا المستقي
ينقل الطهارة البئر كذا في كل موضع نزع مقدار ما وجب وروى ذلك عن ابى سفيان
نزع الكل اذا وصل الى جلا بملاء نصف الدلو كان نزع الكل ويحكم بطهارة البئر ولو
ذكره البرزاني وقد تقدم انما عرف في قاض خان انه اذا نزع مقدار ذراع او ذراعين
يصير الماء طاهرا وطهورا وهو واسع وهذا القول وذكر البرزاني ايضا انهم لو نزعوا
بدلو ونحوه فان كان يخرج منه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح وهو لا يصير له دم شايك
لا يجنس الماء ولا غيره اذ وقع فيه فنان او مات ثم وقع فيه وذلك كما بقوا في بعض
والدبا بعد النزع يجمع انواعها والعمارة بها المتنافس والمطوق وما شابه ذلك من
الفراش وصغار الحشرات قال الشافعي في نجاسته لان النجاسة بطريق الكراهة آية النجاسة
ولنا قولنا عليه السلام لسلطان يا سليل ان كل طعام وشربة فمضغته دابة ليس لها
دم فانت فيه فهو حلال كله وشربه وشربه ورواه الدارقطني لكن قال ابو يوسف
الآبية عن سعيد بن ابي سفيان وهو ضعيف انتهى وعله ابن عدي ايضا في
سعيد بن قيس بان آية هذا هو ابن الوليد وروى عنه الاثمة كالحادي وابن الميثاق
وبن زيد بن هارون وابن عبيدة وكيع والاوزاعي والسخري من رايته وشعبته وناهيك
بشعبته واعتباطه وقد اخرج له الجماعة الا البخاري واما سعيد بن ابى سفيان فذكره
الخطيب قال اسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفت الجاهل لم ينزل الحديث عن
درجة الحر والحرمة لا تستلزم النجاسة كالتراب وكذا موت ما يعيش الماء واما
في الماء او وقع ميتا فيه لا يجنس ذلك كالتمسك والصفحة الجري والشرطان
الحية المامضة وان مات او غير الماء من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل اما التمسك
فانه لا يجنسه بلا خلاف في المنظر وهو قولنا عليه السلام لعل لنا ميتتان وميتا الحديثا
فانه يقتضي طهارة التمسك الميتة وقوع الطهارة لا يشرط الطهارة واما الصفحة
اذا مات في العصور لم ينجس الماء فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسده او لا
قال المصنف واكثرهم على انه يجنس قال في الهداية لا يفسد المحدث قال في الكافي انه وهو
صحيح وقيل ان الموجب للنجس هو الدم موجود اذا لم يزل في اللحم والرايحة راجحة
والمائع وهو المعدل منقود واما المفسد الماء لان المانع موجود فلم يزل الموجب ينتهي
ثم قال في الهداية في الكافي وقيل لا يفسده وهو الاصح اي لا يفسد ما عدا التمسك وما

يعيش في الماء غير الماء ايضا اذ امان فيه في الاصح لانه لا دم فيه لان الدم لا يعيش
في الماء والذي يظن انه دم فيه ليس بدم حقيقة لانه اذا شتمت بقبضه الكرم
الحقيقي اذ شتمت سيقه وقال انه الهداية والضفدع البري سقاء وقيل
البري فيفسد لوجود الدم وعدم المخلوق فيها وما يعيش في الماء وما يكون
نزاله وشواه في الماء وما في المعاشد وما في المولد فيفسد في طير الماء
الجامع الصغير للقاضي الامام طير الماء اذ امان في الماء فيفسد في الصحيح من
الرواية عن ابي حنيفة ولو امان في غير الماء فيفسد بالانفاق الروايات به يعني كذا
في الخلاصة وذكر فيها طير الماء اذ وقع في الماء القليل فمن ابي حنيفة روايات
وعن محمد انه لا يجسر عن ابي سرة يجسر انني تعلم ان الصحيح من روايتي ابي حنيفة كقول
ابن سرة الاخرى كقول محمد بن العرق بدين وبين الضفدع وكفه مما يعيش خارج الماء
ايضا ان الطير لا يعيش داخل الماء فهو موصى بخلاف الضفدع وكفه وذكر
الاسباب في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يورث كل لحم اذ امان في الماء وانفخ
او فتنع فانه يكره شربه لك الماء وهو موصى عن محمد لا اختلاف الاجزاء المحرمة
اكلها بالماء فربما ابتلع بشربه مع انها حرام وما يحتمل فيه تناول الحرام بكره
تناول وجب الخبز عنه لانه موصى حول الحي اما الحية البرية التي لا تعيش في الماء
اذا ماتت في الماء فانها تفسد وهذا على القول بان الضفدع البري يفسد
الظاهر انه مختار ما جبال الهداية حيث اخره واخره ليله وما اقره ليله فهو
المختار عنه وقال هو في التجسس كوكا في الضفدع دم سائل يفسد ايضا
ومثله لو ما تحتية برية لا دم فيها انا لا يجسر وان كان فيها دم يتنجس
وقول الله وكذا الحية الماسية انا كانت كسيرة لها دم سائل يفسد على غير الاصح
الذي ذكره في الهداية واما على الاصح فلا يجسر لان الدم لا يعيش داخل الماء
والدم الذي فيها غير حقيقي على ما مره فذكره وكذا الوزغة انا كانت كسيرة اي بحيث
يكون لها دم سائلة فاما تفسد الماء لما تقدم في الضفدع البري والحية البرية
ثم الضفدع الماء هو الذي يكون بين اصابعه سرة والبري بخلاف كذا في الضفدع
الظهري والذي حصل ان الاصح انما يعيش بالتسكن في الماء لا يفسد موته
الماء ولا غيره ولكن كان فيه دم لا ذلك ليس بدم حقيقة وانما لا يعيش فيه
ان كان فيه دم يفسد والا فلا يعرف في الخلاصة الماء بما لو استخرج من الماء
عوز من ساعته وان كان يعيش فهو ماء وبري فجعل بين الماء والبري حتما
اخر وهو ما يكون ما يشا ويرى كذا لم يذكر كذا على حدة والصحيح انه ملح بالماء لعمد
الدموية على ما علم والله سبحانه اعلم **فصل في الاستسقاء** هو جمع سؤر بالهمزة و
هو مطلق البقية من الشيء لغة وبنيته الشرب الذي يتيه الشارب عرفا وقد يطلق

على بقية الطعام في العرف ايضا وانواع الاستسقاء خمسة متفق على طهارته ومتفق على
نجاسته ومكروه ومشكوك ومختلف فيه سؤر الدم طاهر بالاتفاق سواء كان
مسما او كافرا او جنيا او حايضا او محلا او طاهرا من جميع الاحداث لان
التساقط اخذ حكم القاب لا اختلاف به وكما ان الاستسقاء طاهر لئلا يكون طاهر
ان حرمة كرامته لا نجاسته وقوله تعالى انما المشركون نجس المراد انهم ذواتهم ونجاسته
معنوية وهو الشرك او انهم متلبسون بالنجاسته لعدم تطهيرهم من الجنابة ونحوها
فجعلهم كائهم عين النجاسته مبالة في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسته
ذواتهم بالاجماع حتى لو حمل كما في غير ملوث نجاسته وعلى به جاز وملاية كما لو
حمل جنبا او حايضا اما لو ملوث منه نجاسته من جزاء وميتة او غيرهما فشر بالماء
ونحوه من غيره فان سؤره نجس ما يشرب بعد ذلك او الرقية عنه ونحوها بالاش
فلا يجز سؤره عند اربع روايات خلافا لمحمد بن علي والنجاسته الحقيقة بغير الماء
وكذا سؤر ما يورث كل لحم من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والبقر والغنم لترك
القاب من لحم طاهر واما سؤر الغنم فمن ابي حنيفة فيه اربع روايات ذكرها في
المحيط الا ان قال الله في رواية يجز ليس منها فلهذا لغير المتكلم بل في المحيط على
ما ذكره في الكفاية وفي رواية قال احب الي ان يتوضأ بغيره وهو رواية الثوري عنه وفي رواية
يعكس سؤر الحمام مشكوك وفي رواية وهو رواية الحسن عنه انه كليم مكروه ويحمل
هذه الرواية على كراهة التوبة كما صححها جبال الهداية في لحمه ورواية الثوري على كراهة
التوبة كما صححها البعض في لحمه وفي رواية وهو رواية كتاب القتل انه طاهر بلا كراهة
وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة لحمه كراهة وشرفه بكونه آلة الجها وكذا عذاه
انه لا كراهة فيه فيكون له ما به متوكدا من لحم طاهر كلبا لا يورث سؤره واما
عندنا فما هو طاهر بلا شك رواية واحدة لانه مأكول اللحم عندنا وبه اي يكونه
طاهر اذ بعض المشايخ يكره المتأخرين ما تقدم وسؤر الكلب والخنزير وسائر
سباع البهائم نجس باتفاق علما بخلاف الملائكة اكل والشاة واحد في عدا
الكلب والخنزير اما نجاسته سؤر الكلب فلا حارث الصحيح في الامر بفسل الاناء
بعد اراقة ما فيه ولو غره واما سؤر الخنزير فلنجاسته عينه على ما تقدم فلما به متوكدا
من لحم نجس فينجس ما خالطه واما سائر سباع البهائم فلنجاسته لحمها ايضا على ما
هو الصحيح ومن الوجوه الالزامية على الشاة حديث الثوري عن جبال الهداية عليه السلام
عن ماء يكون في الفلاة تنوبه السباع والذبا فمال اذا كان الماء فلتين لم يحمل
النجاسة الجواب لا بد ان يطاير السؤر الى الويزيد عليه فيندرج فيه المسؤول عنه
وبغيره وقد لا ينفهم شرطه فنجس ما دون الفلتين وان لم يتغير حقيقة فنجس
شرطه انه ان لم يبلغها يتنجس من زور السباع وما رواه جبال من انه عليه السلام

سئل انتم هذا بماء افضل الخ فالجواب ان ماء افضل السباع كلها اخرجها الله
وكذا حديثنا عليه السلام سئل عن الحياض التي تكون بين مكة والمدينة فقيل
ان الكلاب والسباع ترد عليها فقال لها ما اخذت بطوننا وما بقي شراب طهور
اخرجه ابن ماجه فحول على الماء الكثير وعلى ما قبل تخم السباع على ان الاول فيه
داود بن الحصين ضعفه ابن حبان والثاني في معلول لم يبدل من بين يدي من اسلم وسور
سباع الطير كالصقور والبازي والشاهين ونحوها وسورها ليسكن في البيوت
من الحشرات وغيرها مثل الخنثى والعقرب والودعة والفارة والذاجاجة الخلات
اي المطلقة غير المحبوسة والهرة مكروه اي كره التوقي به عند وجود غيره
وكذا شربه كراهة تنزيه وهذا المستحب والقياس في غير الذاجاجة الخلاء ان
يكون جنبنا لتوكيد الكراهة من لم نجس وجه الاستحسان في سباع الطير ان لم يلبسها
لا يصيبها تشربه لانها تشرب عنقارها وهو عظم طاهر والكره انما هو لاحتمال
كونها اصابت نجاسته قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الذاجاجة الخلاء
فان الكراهة لم توجد نعم ان متعارفا متنجس عند الشرب لئلا لو كانت محبوسة بحيث
لا يصل متعارفا الى ما تحت رجلها لا يكره سورها كذا حكى عن الامام الحاكم عبد
الرحمن انه قال ليس المراد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها
لا يور من ان يكون على متعارفا نجاسته من جوارها في عذرة نفسها بل المراد ان
تجلبس للتمسك في بيتها لا يكون رأسها وعلفها وماؤها خارجة لا يمكن ان تجلبس في عذرة
نفسها وقال شيخ الاسلام في المبسوط انها ان كانت محبوسة لا يجد عذرات
غيرها حتى تجلبس فيها وهي لا تجلبس في عذرات نفسها فلا يكره سورها اذ ذلك
انتفى على هذا سباع الطير ايضا ان اعلم انه لم يكن على متعارفا نجاسته ينفق
ان لا يكره التوضي بسورها ووجه الاستحسان في سواكن البيوت حديث كعبشة
بن كعب بن مالك كانت تحت ابن ابي قتادة ان ابا قتادة دخل عليها فستكبت له
فجاءته هرة تشرب منه فاصفى لها الاناء حتى شربت قال كعبشة فرائي انظر اليه ففعل
ان يجيبني يا ابنة اخي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست
بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافان رواه اصحاب السنن الاربعة وقا
الترمذي عن جميع فقهاء كل عليه السلام نجاستها بكونها من الطوافين فافادني
النجاسة عن الطوافين والطوافات اجمع وايضا يفتقر الاحتراز من هذه الاشياء
فكان فيه ضرورة وهذا في سورها الهرة غير مكروه لحديث كعبشة المتقدم ولما
روى انه عليه السلام كان يصفي لها الاناء فشرب منه ثم يتوضأ به رواه الدارقطني
من طريقين في احدهما ابو اسحق الفاضل وضعفها بعد رتبة ابن سميد المعتبر
ضعف الثانية بالوافي كثر قال في الاما جمع شيخنا ابى الفتح الحافظ في كتابه

المغازي والتسليم من ضعفه ومن دقة ورجح توثيقه وذكر الاجابة عما قيل فيه
وروى الدارقطني وابن ماجه من حديث هارث عن عمر عن عائشة قال كنت انصا
انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد قد اصابت منه الهرة قبل ذلك
قال الدارقطني وهاث لا بأس به والجواب انه قد عارضه ما رواه الحاكم ومجحه
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التسور سبع والمراد بيان
الحكم في الخلقة والصفوة لكن سقطت النجاسة لملكة الطوف في بيتها كراهة لان
المشقة السباع حكما حكم التسور وحكم الحكم فثبت في الهرة حكم الحكم وهو الحرام
لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم التسور شيئا من النجاسة كسباع البهائم
والكره كسباع الطير فاذا انتفى امراده النجاسة لافلتنا تعقبا رادة الكراهة
وان كملت الهرة الفارة ثم شرب الماء على الفور من غير ان يكتسب نجاستها فيجوز
لانها اثر النجاسة من مساها اليه وان مكث ساعة وحسنت فمما فكره وليس يجوز
عند ابى حنيفة وابى سفيان ان يشربا على التطهير بغير الماء فانها قد انفصل وهو
طاهر على ما مر فانما النجاسة به جازية عندها فينتج شربها بغير طهر خلافا لما
وابى سفيان ان يشرب الصبغة طهارة المصروف قد اسقطه في مثل هذا الموضع كذا
الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال ان اموار الرقيق بالنجاسة عنزلة الصبي سورا
الحمار والبغل الذي اتمه انا في شكوك فيه قيل المشك في طهارته لانه لو كان طاهرا
لما ظهر هوئا ما لم يلبس الكبار على الماء وقيل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق
لم يجيب عليه غسل راسه فهو طاهر بلا شك وهو الاصح وقد نفى عن علي في التواتر
حيث قال اربع لو غسرها الثوب لم يجس سورها الحمار والماء المستعمل ولما لان
وبول ما يور كل لجه كذا في المبسوط وجه الشك في الطهورية بغيرها لادكت حديث
جبير بن اكفاء الصدوق في بعض رواياته انه عليه السلام امر نارا يباري بكفائتها
فانما رجسوه واه الطحاوي ويحيز بنيد النجاسة وحديث غالب بن ابي حنيفة قال عليه
السلام هل لك من مال ليس مال الاحبار فقال عليه السلام كل من سمين
مالك بنيد الطهارة والعقابة اختلفوا في طهارته ونجاسته والافقيته بغيره
فيه فليس كما كلف المباحة وعدم النجاسة فيلحق به وليس كالهرة في شدة
النجاسة ودخول المضائق فيلحق بها من حيث غير الاضواء ما كان على ما كان
فلا يقال بانه يجسرها هو طاهر فيجوز لانه يظهر ما هو نجس يفتن الا النجاسة
الحقيقية عند ابى حنيفة وابى سفيان لانه حقيقة كما في الحل بخلاف الحكمة وقد
نفذ حكم المشكوك في فصل النيم وتفيد البطل كونه انا انا ذكره غير واحد
منهم المسترجع في شرح الهداية قال انا ان الحمار على الركبة لا يكره لم البطل المتروك
بينهما فملى هذا لا يصير سورها مشكوكا فيه انتهى والمراد لا يكره عند الاماميين

الحاقا لها الفرس وعند أبي حنيفة يكره كالفرس الا ان سوره لا يكره
كما هو الصحيح في سوره الفرس وكذا البغل الذي اتمه بفرقة يحل له اتفاقا ولا يكون
سوره مشكوكا كمن يبا في هذا من ايجاب الهداية والبغل من سبل الحمار فيكون
بمنزلة فانه يفيد اعتبارا لا بالان لا ملة في الحيوان الا الحاق بالام كما صرح جوابه
في غير موضع وعرف كل شيء معتبر بسوره فما كان سوره طاهرا ففرقة طاهرا
سوره جنس ففرقة جنس وما كان سوره مكره ففرقة مكره اي يكره ان يصلي
وبدنه او ثوبه ملوث به الا ان عرف الحمار وكذا البغل طاهرا وهذا الاستثناء انما يصح
على القول بان الشك في الطهارة فاذا قيل ان سوره مشكوك في طهارته وبخاسته
وعرف كل شيء معتبر بسوره صح ان يقال الا ان عرف الحمار طاهرا من غير شك وقوله
عند أبي حنيفة في الروايات المشهورة انما هو لاجل ان الروايات عنه مختلفة الا ان
المشهوره هي روايه الطهارة لا الا انما بين مخالفا كذا ذكره القدر في ذكر ان
عرفه طاهرا في الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره ايضا وجهه
ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار مصونيا في حرا الحجاز والغالب انه يعرفه
بمواته عليه السلام غسل بدنه او ثوبه منه وقال شمس الاية الحلواني عرف الحمار بجنس
الا انه جعل عفو في الثوب البدن الضرورة وهو رواية عن أبي حنيفة ايضا فانه روى
عنه فيه ثلث روايات انه بجنس بخاسته غليظة وانه بجنس بخاسته خفيفة والرواية
المشهوره الصحيحه انه طاهر كما ان الصحيح ان سوره طاهرا واما الشك في طهارته
ولا يترتب ذلك في العرف فجميع انواعه غير طهور ولين الان ان الحمار بجنس
طاهر الرواية وروى عن محمد بن القاسم انه طاهر ولكن لا يكره كل هو الصحيح كما مر في
غير المقابلة الهداية وكذا البند وعرفه لا يمنع جواز الصلوة وان خشي ان
الكفاية هذا في العرف بحكم الروايات الظاهر صحيح واما في اللبن فبين صحيح لان المذكور
في الكتب بخاسته لبن الحمار والروايات فيه ذكر شمس الاية الشرح في الملبس فيلبس
سوره الحمار فلو كان اعتبار سوره بموقعه بدل على طهارته واعتباره بلبنه بدل على خبا
وذكر في المحيط ولين الان ان بجنس طاهر الرواية وروى عن محمد بن طاهر ولا يكره
الامام الترمذي عن البردوي يعتبر فيه الكثير الفا حشر هو الصحيح وعن عزم الاية الصحيح
انه بجنس بخاسته غليظة لانه حرام بالاجماع فانه يفتا في خافه خافه طهارة لبن الانان
روايات انتمهي والذى تضمنه الدراري هو ما ذكره ابن الاية لان الحمة لا الكرامة مع
صلاحية الاعتناء بخاسته الجباسته وليس فيه ضرورة كما في السور فيكون بجنس بخاسته
مغلظة كبولها اصابا الثوب او البدن شيء من السور المكره لا يمنع جواز الصلوة و
ان خشي ان يكون بجنس يكره كثيرا فاحشا لانه طاهر الا انه نكره الصلوة معه كما يكره
الوضوء بالسور واكله وشربه وان يدع الصرة تحس بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل

والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكفر فيكون كراهة تنزيه على ما اختاره الحمار
وما تقدم من الاحاديث يجمع الا القول بان اصابا الثوب او البدن شيء من السور المشكوك
لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان خشي روى عن أبي حنيفة قال يمنع اذا خشي بقاء
على ان بجنس بخاسته خفيفة كما تقدم انه في احد الروايات عن أبي حنيفة في العرف والسور
مثله في الحكم والصحيح ان الشك في طهارته لا في طهارته بل هو طاهر فطاهر وقد تقدم
وان اصابا الثوب او البدن شيء من السور الجنب يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر
الدم لان بخاسته غليظة والاصل فيه ايضا يمنع جواز الصلوة ان الجباسته الغليظة
اذا كانت قدر الدم او دونه فهو عفو لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند فرو النشأ
وكذا عند مالك واحمد منع الجباسته جواز الصلوة وان قلت في كونها قليلة لا في النقص
الموجب للتطهير بل ينصل بين الغليظة والكثير كما في الجباسته الحكيمة ولما ان القليل عفو
اجماعا اذا الاستنجاء بالجماع وهو لا يثبت الجباسته ولا في الخبز من القدر
الغليظ يتغير والتقدير بالدم مروي عن علي بن محمد بن سمود وهو ما لا يعرف بالراي
فيحل على المستنج واما الجباسته الحكيمة فانها لا تجزئ فيبقى من مقدار معلوم منها ولا يجمع
وانها بخلا في الحقيقة فافترقا ولكن ينبغي ان ينسل وان كانت اي لو كانت الجباسته اقل
من قدر الدم على ما تقدم في الادب انها اذا كانت اقل من قدر الدم يستحب غسلها و
ان كانت قدر الدم يجزي ان تترك من حتى ان الثوب او البدن اذا اصابته من الجباسته
الغليظة اقل من قدر الدم ولم ينسل ثم اصابته منها مقدار ما العجفت بترك الجباسته
التي اصابته ولا تعتبر جوازها ومقدارها بالجمع بالجباسته الاولى لصا ذلك المذاهب فيها
اولها المجمع اكثر من قدر الدم منع بترك الجباسته جواز الصلوة بالاجماع لا في
المانع حل الجباسته الزائدة على قدر الدم في الصلوة وهو موجود ولو حصلت لاصابة
في زمانين او في مكانين وقد روى عن أبي حنيفة انه غسل ثوبه من وطرة دم اصابته وكيف
لا وقد كان رحمه الله وغاية الويع والحفاظ على آداب الشريعة والدين من قول ان غسله
ليس بضر فلا يغسله فانه ان اقله فيه دليل الضرر فيه فله نعم فيه دليل التثنية
او الاستحباب والمثاق لا يترك سنة والاستحباب الغير ضرورة فكيف من هو من الغيا المقتر
نه الدرهم المقدرة هو الدرهم الكبير التسهيل في منسوب الى شهاب الدين كبري ودراسم
موضع ذكره في المستصفى عن الهادي وهو مثل عن كذا في مقتر الكفر وهو اقل اصل
الاصابع واخذ التقدير به من موضع الاستنجاء قال القتيبي استنجي بذكر المعادة في
فكنا عنه بالدم الا ان التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح ما قال
الفتية ابو جعفر الهندواني بقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه
مثلا في الجباسته المسجدة فان الجمر كالمذرة والحمة كالمذرة وبخاسته باليسر
والعرض المذكور في الجباسته الرقيقة التي لا يجر لها كالبول الحار والدم المائع ونحوها

وذلك لان محمد ربه الله ذكر الله كغير الغوار وما اعتبر من حيث العرض فقال الله لهم
ما يكون مثل عرض الكف فذكر في كتاب الصلوة واعتبر من حيث الوزن ففوق الغنية اثنى
بين كلامه بما ذكره وافقه على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح وانما به اي التوبه من
الجنس هو قل من قدر الله لهم عند الاصابه ثم انبسط بعد ذلك حتى صارت اكثر من قدر
الله هم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابه ومع فلا يمنع جواز الصلوة بعد ما صارت اكثر من
قدر الله هم وهو اختيار المرحوم في جماعه وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة ومع يمنع
الصلوة وبه اي القول الثاني بوجه خلاصه النجاسة وقت الصلوة اكثر من
قدر الله هم والمنع انما هو قدر الله هم منها وما صلى به قبل الانبساط جائز لمدى
القدر المانع اذ ذلك والتحقيق ان المعتدلة المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهري النجاسة
بل جوهري المتنجس عكس الكثيفة فليثبات ان اصاب الله من الجنس الجليل عشتري يرى
الدهن في الجلد او دخل الرجل يده في السمن الجنس وغيره من الادوية النجاسة او الماء
انضبت الحشا والجنس وغيره من الحفائض النجاسة او الثوب اذا اصبح بالصبغ بالكثرة
ثم غسل كل من الاشياء المذكورة ثلث مرات طهرا للجلد من الجنس المشتري به والثوب
من الصبغ الجنس واليد من الدهن الجنس والحفائض النجس او ياتي اي لو بقي اثر الدهن
من التسمة في اليد للجلد اثر الصبغ في الثوب اثر الحفائض اليد لا ان الاثر الذي يشق
ذوالا يضر بقاءه وما تشبه الجلد من الدهن فهو عفو لذلك بل اولي اذ قد يتدبره واله
وذكر في المحيط طهرا للثوب اي المصبوع بشيء من جنس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء و
يسيل منه الماء الابيض اي الخالص من لون الصبغ وكذا قال القاضي خا في حفايا اليد
ينبغي ان لا يكون ظاهرا مادام يخرج منه الماء الملو ببلون الحشا وذلك لان المشتقة
انما توجد اذا كانت الميز لا تنزل بالماء وما دام اللون يوجد في الماء وفيه نزول
به فلم توجد المشتقة المرجية للمصبوع النجاسة مع بقاء اثرها ولا يشترط في
ازالة اثر شيء آخر غير الماء بل يغسل اي لو غسل الثوب والحفائض او نحو
بالماء بغير حش ولا اصابه ببول ولا غيره حتى لم يبق في الماء لون يظهر الاثر الى ما
روى عن ابي يوسف في طهرا للدهن الجنس اي المتنجس انما اجعل الدهن في انا
فصب عليه الماء فيملأ الدهن على وجه الماء ويرفع بشيء او يراق الماء ثم يفعل
كذلك حتى اذا فصل كذلك ثلث مرات يحكم بطهارة الدهن عند محمد لا يطهر
الدهن بوجه وقولنا حوط وقولنا يرا وسبع وهذه الصلوة من صورة نظهر
لا ينعصر قد ذكرنا ان الفتوى فيه على قولنا يرا مطلقا وذكرنا في الذخيرة رجل
ادهن رجله ثم نوضا وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جاز وضوءه لان
الغرض الغسل وهو انزال الماء على المضمول اثباته عليه وقد حصل توب
صلى اصابه في طهارته نجاسته اقل من قدر الله هم فنفذت الى بطانة فصار

الجنس باعتبار المقدار الذي في البطن مع المقدار الذي في الظهارة اكثر من قدر
الله هم يمنع ذلك الجنس جواز الصلوة عند محمد لان البطن في حكم ثوب آخر
فصحا كما لو كان في جيبه اقل من درهم وفي مئبره كذلك ولو جفا زاد على الدرهم
وعندنا يرا لا يمنع لان البطن مع الظهارة في حكم ثوب واحد فصحا كما لو اصاب
الجنس وجه الثوب وهو قل من قدر الله هم فنفذ الى وجهه الاثر بحيث لو اصاب الوجه
زاد على قدر الله هم فانه لا يمنع على ما اختاره قاضي خا فكذا هذا وقيل ان
كان الثوب ضرا لا يمنع بالاتفاق قال قاضي خا وقولنا يرا وسبع وقول محمد
احوط انتهى والوجه ان يغسل في غير المضرب في خذ بقول محمد في المضرب بقول
ابي سوان النضرية يجعل ثوبا واحدا بالانصاف التام بخلاف غير المضرب فان الانصاف
فيه غير تام واذ الت الثوب المبلول بالجنس ثوبا يرايس فظهرت ذواته اي
ندوة الثوب المبلول على الظاهر ولكن لا يصير طباشير منه شيء بالعصر بل كان
يجب لو عصره لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر مختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير
نجسا كذا في الخلاصة وكثير ذكره من غير اشتارة الى خلاف وكان وجهه الثاني
على ما يبق من الرطوبة بعد العصر المرة الثالثة بحيث لا يتقاطر بعد العصر لكن يرد
اقتباسها على الندوة الثانية بعد العصر المرة الاولى والى وجود النجاسة بكمائها
في الثوب الذي سرقته الرطوبة كما في الذي عصر اوله من وجاب ان النجاسة اذا كانت ثابتة
فان التبا يغسل العصر شيئا الى حد النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد عصر الثالثة
يعني عنها حينئذ وان لم تكن ثابتة فابتدأت في الثوب كما في مسئلتان فصار امت
البدان مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر يعني عنها كما عني هناك بخلاف
ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس بنهاية والحاصل قياس ابتداء النجاسة
فيما هو على انتهائها فيما كان نجسا فليثبات انهم هذا يجب ان يعلم ان وضع
المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبول
ومنه لان الندوة عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر كما العصر الثوب المبلول
بالبول ونحوه حتى انقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر المرة الاولى
الثانية وكذا ينبغي ان نفقد المسئلة ايضا بما ان لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة
من لون او ريح حتى لو كان المبلول ملونا ببول او متكيفا بريح فظهر ذلك في الطاهر
يجب ان يكون نجسا كما لو غسل ذلك الجنس ولم نزل اثره ولم يبلغ حد المشتقة حيث
لا يحكم بطهارته فكذا هذا الحاقا للبداية بالنهاية على ما عني هذا وقال الشيخ كما
الدين بن الهمام لا يخفى انه قد يحصل في الثوب عصره بريح رؤس صفار ليس لها
قوة السيلان لا يغسل بعضها ببعض فقط بل يفرغ في مواضع بينها ثم تجمع اذا حل
الثوب فيمده مثل الحكم بطهارة الثوب مع وجود حمية الخاطا في الاولى فاطم

علمه الجحاسته يعلم نبع شئ عند العصر يكون مجزئ نذرة لا يبعد التقاطر انتهى
وكذا حكم الثوب الطاهر اليابس ايضا اذا بسط على ارض نجسته رطبه بالما فظفره
رطبه فيها فيه لكن لا يقطر او عصفائه لا يتنجس لما قلنا وكذا الرش الثوب المبلول
الطاهر على مكانا يابس نجس فابتك منه كذا لم يظهر عين الجحاسته في الثوب كذا
انما على ارض نجس فصرفوا بثلث ارض من عرقه فانه ان لم يصيب بلل ارضه بعد
ابتلاها بالمرق جسده لا يتنجس جسده وكذا اذا غسل رجله وشئ على اليد
نجس فابتل اللب لا يتنجس رجله وكذا ان مشى على ارض نجسته بعد ما غسل
رجليه فابتكت الارض من بلل رجله واسود وجه الارض اي بالنسبة الى اللون
الاول كذا لم يظهر اثر البلل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس رجله وجازت
صلاته بدونه عادة غسلها لعل يظهر عين الجحاسته في جميع ذلك والطاهر
بشئ لا يصير نجسا الا ببقين مثله واما ان صارت الارض طينا رطبا من بلل رجله
فاصابه لك الطين رجلا فحينئذ يتنجس رجله ولا يجوز صلاته ما لم يغسلها
ان كان قد رما ما نفا وقصر عليها ما قبلها من المسائل بانها من بلل الثوب طين
وقلث به واصاب الجسد بلل ارضه والرجل بلل اللب بعد ان صابا جثثا
عصر لساحتها حكمه بالنجس ذلك كله وقاله الذخيرة في رجله من عرقه
فتمسكت بكسر الميم فاجتمع مرضها بفتحها وهو مخرج ابيض يجمع في الموق في جانب
العنق ما يلي الانفعا ليجب ان يكتف ايضا الماء يعني تحت الرض ان لم يضره
ايضا كما يجب ان يكتف ايضا الماء الى الما في حيا الصلوة ايضا وهذه المسئلة
محكمها مباحث الوضوء والنسل اذا صلب الرجل دفعا في اذنه فكتف في دماغه يوما
ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل الجوفه والذماغ ليس محل الجحاسته
وكذلك ان خرج من اذنه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم فغسله الوضوء
قال القاضي خاذا لان ما يخرج الا بعد الوصول الى الجوفه وان خرج الجحاسته اقول قد
ينزل من الذماغ الى الخلق من غير ان يصل الى الجوفه كما في البلغم فينبغي ان اذا علم
ذلك لا ينعقد وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من اذنه فلا وضوء
عليه وان خرج من الفم فغسله الوضوء وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان
محكمها فافضل الوضوء لكن لما كان كل ما خرج من البدن مما هو متعلق فهو نجس
وما افلا ناسبنا في مباحث الجحاسته فمما يبعد هذا اليس لا محض استطراد
وهو قولنا لفرجة اذ ابرأ وان نفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة
لكن اطرا والفرجة موصولة بالجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح
فانه منفرد غير متصل بالجلد فتوضأ ما جاب الفرجة ففرق ذلك الجلد المرتفع جاز
وضوءه وان كبرى ولو لم يصل الماء حيا الوضوء الى ما تحتها الى ما تحت ذلك

الجلد لانه يخرج عن كونه ظاهرا بل هو باطنه ولو لم يمتد الى الرص
ثم خلق لاشه او حية او قمل فظفره لم يجزئ من الماء على تلك الاعضاء وقد قلنا
ذلك في محله الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر ودخل الفم في الجحاسته المبدأ
بعض الشرط كانه قال الى ماء سمان فم النائم فهو طاهر كونه ما كان سواء كانت
متملا من الفم او مرققا من الجوفه لاذن اقله بالتفصيل في قوله ذكره في المحيط انه
ان جف بقله اي بعد الجفاف اترى دمج اوله بان كان منقعا او اصغر فهو نجس وجه
الاول ان النجاسه من البلغم وهو طاهر مطلقا عند اخلافا لا يبر وجه الشا
انما كان متغيرا فالطاهر كونه من المدة وما خرج منها نجس واستثنى في البلغم
للزجينة وهذا ليس كذلك على انه يجوز ان يكون من حرة ونحوها ايضا وقاله
المحقق هو طاهر الا اذا علم انه من الجوفه وهو غير مخالف لما في المحيط فان بقيا الزجينة
او اللونه ليل انه من الجوفه واما اذا علم انه من حرة ونحوها فلا خفاء في نجاسته
والكلام فيما اذا لم يعلم ذلك واما الجحاسته الخفيفة فيقول ما يبر كل حرة ونحوه مما
تقدم فاما مقداره في المنع من جواز الصلوة معها بالكثر الفا حش اي الذي استثنى
الطبائع السليمة او طبيعة المبتلى به وهذا هو اصل المروي عن ابي حنيفة على
ما هو دأبه من التوقض الى ان المبتلى به حتى يرى انه كره تديره وقال القاضي
يختلف باختلاف طبائع الناس كذا قال ابن القوام في شرح الهداية وروى عن ابي
هشام في جميع الشئ والفتاوى على ما ذكره في الهداية وشروحه وسائر الكتب ان الرواية
انه مقدار يشبه شبرا فما هي عن ابي حنيفة في رواية عنه ايضا انه مقدار بذر ع في
ذراع وروى عن محمد وهو روى عن ابي حنيفة ايضا ان المقدار المانع يعتبر بالربع قال
في الهداية وهو الاصح وفي الكافي وهو الصحيح لان البيع اقيم مقام الكل في كثير من
الاحكام كالشوب النجس اذا كان بعد طاهره وكذا ربع الرأس في الاحرام وكشف
ربع العورة ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع اي باني النسبة يعتبر في بعض
يعتبر ربع جميع الثوب المصابه والابعض يعتبر ربع الموضع الذي اصابه ان كان
ذلك ذبلا فربع الذيل هو المعتبر في المنع وان كان ذنبا فربع الذنب هو المعتبر
الكم وكان بعض القائلين بهذا اذا وابه ربع تلك الثوب الشامل للبدن كله وقد
بعضهم بربع اذني ينجس به الصلوة وهو ما يستدل به من الشرة الى الركبة
وفوق الشئ كما لا الذين بين الممام بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان
شاملا للبدن اعتبر به وان كان اذني فم يجوز فيه الصلوة اعتبر به لانه كثير
بالنسبة الى الثوب المصاب لان ربع الثوب الشامل كثر بالنسبة اليه وربع اذني
ما يجوز فيه الصلوة كثر بالنسبة اليه وان كان قليلا بالنسبة الى الشامل وهذا
هو المختار والله اعلم **اما الشرط الثاني** فهو الطهارة من الانجاس المبيح الشرط

الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شتى ان يبين الشرط الثاني وهو
الطهارة من النجاسات وانما يبين بعض احكام النجاسة في طهارة الاحداث
استطرادا باعتبار ما يصيبه الماء منها والنجاس جمع نجس بفتح الجيم وبكسر
فالاو اسم ولا تلحقه الماء والثاني صفة وتلحقه والاو اسم لا يسمو له مخصوص بالنجاسة
الذاتية لا يستعمل فيها ففرض لرجاسته الامتلاء كقولنا انما المشركون
نجس والثاني في سيقول في الذاتية والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في نجس
العدنة نجس بالفتح ونجسة بالكسر الخنزير نجس بالفتح وبالكسر ولا يقال في
الثوب الذي اصابته النجاسة نجس بالفتح وانما يقال بالكسر نجس اي يفسد على المصلي
اي من يبدل ان يصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه
وثوبه والمكان الذي يصلي فيه اي عليه كما في قولنا ولا يصليكم في جفجف التخل
او المراء المكان الذي يقع بفعله الصلوة فيه وقضية طهارة الثوب بغير التمسك
وشايبك فظهر على ان المراد حقيقة التطهير بغير ادائها ارادة الصلوة ليكون
الامر على حقيقة ايضا وما قيل ان المراد فقصر فيه عدول عن الحقيقة من غير ضرورة
وانا وجبت تطهير الثوب وجبت طهارة البدن والمكان بالاولوية لا تمام الزم للصلاة منه
اذ لا تنفك عنهما وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد على ذلك انقطاع اجماع الامة
من غير مخالفة كما يجوز ان تنفك اي النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذلك يجوز
ان تنفك بالماء المقيد بماء الورد وماء البقح والخيار وبكل ما يجمع طاهرا يمكن
ان تنفك به كالتخل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى وفي فضل الماء وكذا
يجوز ان تنفك بالنار والتراب لان المقصود قلع الشوائب فاذا حصل بالنار او
بالتراب اجزء وحصل ذلك في مواضع منها اذا تلخ التمسكين ونحوه بالنار وتلخ
ذات السوا مشاة مثله ثم ادخل ذلك المطلق النار فاحترق الذر وزال اثره طهر
الرأس والتمسكين ونحوهما بالنار فحصل المقصود وكذا اذا اصاب التمسكين ماء
فمنع بالتراب يطهرها وتناور ويمنع عنه ان اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال
يحمد ميسرها بالتراب ويخصيص المسافر ان الغالب عليه عدم ما يزيل النجاسة
من المايان فينقلها بالتراب وليس المراد انها تظهر بحيث يجوز ذلك مع وجود
الماء او انه لا يجوز غسلها بعد ذلك اذا وجد فانها نجسة وانما يوسف انما
جوز ذلك في الحقيقة ونحوه بالحديث في قوله تعالى فمهما على ذلك فكيف يجوز هذا
فيجوز انما قلنا من التقليل الضرورة عدم الخليل كذا قال الشيخ كما لا ينبغي
الهام وكذا اذا اصاب الحلق ونحوه من النقل والجوف وغيرهما نجاسة لها جرم
كالعدنة والرقوة ونحوها عن يوسف انه قال اذا اصاب بالتراب او بالترمل على
سبيل المبالغة يطهر عليه اي على قول يوسف ففرض مشاة نجاسة في المحيط

وعند ابو حنيفة ايضا يطهر بالذلك لكن اذا اجبت النجاسة لا ان كانت رطبة وعند
محمد لا يطهر الا بالانسل فبما ساء على سائر النجاسات واما ما روى ابو داود من
حديث ابى سعيد الخدري انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد فليستنظف
راية نعلته او قدرا فليمسح به فيصلي فيه فافاد روى ابن حزم انه من حديث ابى
هشيم انه عليه السلام قال اذا وطئ احدكم لاداء بطنه او فحيتيه فطهر بها
التراب ولكن عدل ابو عبيد عن ابي حنيفة في النجاسة اجزاء النجاسة وهو الرطوبة
حقيقة بخلاف ما اذا اجبت فانها حينئذ تجذب تلك الاجزاء الى نفسها وتعمل
ابوسر باطلا لا ان التراب اذا بولغ في المسح به تجذب تلك الاجزاء ايضا الا انه
استثنى الرقيقة رواية كما قال المصنف وان لم يكن لها اي النجاسة التي اصاب
الحق جرم كما يبولوا الخنزير ونحوها فلا بد من غسلها بالانفاق رطبا كان او يابسا
قاله الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة يعني من اطلاق الحديث بالتقليل وهو
ان قوله عليه السلام فطهر بها التراب اي من يزيل نجاستها ونحوه فبينا ان
الحق انما يشرب البول والخر لا يزيله المسح ولا يخرج من اجزائه الجلاء فكان اطلاق
الحديث مصروفا الى ما يقبل الا ان التراب المسح وكما ان القاضي الامام ابو علي الغنوي
يحكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه قال فحين اصاب بطنه النجاسة الرقيقة
ادامشي على التراب والرمل ولو لم يمسح التراب والرمل بالنقل وجف ومسه
بالارض يطهر ايضا عند ابو حنيفة وهكذا اي كما روى ابن الفضل عن ابو حنيفة روى
روى الغنوي ابو جعفر الصنف في عنه قال شمس الائمة السرخسي وهو الصحيح
عن ابى سهل ايضا مثله الذي رواه عن ابو حنيفة الا انه اي ابى سهل لا يشرط النجاسة
فيه كما استظهره ابو حنيفة بل يجزى ما استمسك بالتراب والرمل لم يمسح يطهر
كما هو اصله فان الجرم قال الشيخ كما لا ينبغي ان يوجب ان المختار مقل
ابى حنيفة وان الجرم لم يمسح به ففهم ان الحديث في طهارة التراب بالذلك مع الرطوبة
اذما بين المسجد المنزل ليس مشاة نجسة بل نجسة مدة قطعها ما اصاب الحق فقطعا
فاطلاق ما يروى مشاة على المعنى ثم قال بعد ما ذكر معنى المذكرة الكفاية من توجيه
استثناء الرقيق ولا يخفى ما فيه اذ معنى ظهوره يطهره واعتبر ذلك شرعا بالمسح المصح
به في الحديث الاخر يعني رواية ابى سعيد قال وكما لا يزيل ما فترقه من الرقيق كذلك لا يزيل
ما فترقه من الكثرة حال الرطوبة على ما هو المختار المنقوي والحاصل فيه بعد ان الله
الجرم كالحاصل قبل ذلك في الرقيق فانه لا يشرط الا في استعداده بقوله قد
يصيبه من الكثرة الرطبة مقدار كثير فيشرب من رطوبته مقدار ما يشربه من بعض
الرقيق انتهى فالحاصل ان المختار المنقوي عملا باطلاق الحديث طهارة بالذلك في
الحق ونحوه سواء كانت النجاسة زان جرمه من نفسها او من غيرتها ان جرمه بغيرها

كالرقبة المستحقة بالنزول وخبره رتبة كانا وما يثبت وكذا يجوز ان تنها
اي زالة النجاسة والجلدة بالحك بالظفر تحت بطن عود او حجر والفرك اي ذلك
بعضه ببعض اما الحك والحفافة في الحفافة حتى اذا اصابته نجاسته لها جهر
فيستطير بالحك والحفافة بحقيقة واي يوسف خلا فالحج استلزاما لا بما نقل
من الحديث فانه ينبغي ان ذوال الجهر مظهر للنقل والحك والحفافة من ذوال الوافية
ذكرها في الجامع الصغير فلا خلاف بين ابي حنيفة وابي سرة اشتراط الجفاف هنا
لان القلع بالحك والحفافة لا ينافي في الرطب قطر كذا لم يوافق النجاسة من الكون
او الريح وان بقي ولم يزل الا بالافسار فلا بد من الفسل فذكر في المحيط ان محمد ارجع
الى قولهما في طهارة الحفافة بالحك والخلط والحق بالحق لما راي عموم البلوى
والمرج فيه النجاسة من اصابة الاروات ونحوها الحفافة والفسل في الزام الفسل والحف
البلوى ثمة التحفيف والتيسير وان شفع البول على البدن او الثوب او المكان حال
كونه مثل ريس الا برحيفا لا يدركه الطوفان ذلك الانتفاح في الحكة ليس بشيء معتبر
بل هو كمال انتفاح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو من عفوانه تمام او سبع
من هذا وان الذبا يبيع على النجاسة ثم يقع على ثياب المصلي لا بد على رجلها شيء
من النجاسة واحدا لا يستطيع الاحتراز عنه وقوله مثل ريس الا برحيفا اشار الى
انه لو كان مثل ريس المشامع وقال الهندي في ذلك على انه لو كان مثل الحائض الا ان
اعتبره غيره من المشايخ لا يعتبر الجائز في ذلك الحج والامر بغير الجمع مع غيره اما
اذا وقع ذلك الثوب بخبره في الماء القليل فينبغي ان يغسله لا اعتبار هذه النجاسة
لما سقطت ثم الثوب الماء وقيل يغسله وهو الاصح لان سقوط اعتبارها كان
لرفع الحج ولا حرج في الماء كذا في الكفاية والتقييد بعدم ادراك الطوفان ذكره
المعتمد في التواتر عن ابي يوسف قال اذا انتقم من البول شيء يرى انه لا بد من غسله
وان لم يغسل حتى يمتلئ وهو محال لوجع كان اكثر من قدر الدرهم اعادة الصلوة
انتفى واذا وقع بعض الائمة بغيره من غيره منهم تصريح بخلافه بحجة
ان يعتبر سيماء او موضع موضع احتياط ولا حرج في الحي عن مثل ذلك فاما لا
يرى كما في اثر رجل الذبا بفان في الحي عنه من جازا هنا وانتفاح النفس
في الاناء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسده وان استنشا
مواقفه فهو كغيره فيفسده وغسل المية من الماء الاول والثاني والثالث فله
وما يصيب ثوبا الفاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عنه يكون عفو كذا
وقاض خازن اما الفرك فيزيل النجاسة في التي فطهر الثوب من النجاسة اي
بالفرك وايضا الذي على الثوب وهذا بناء على ان النجاسة من نجاسته مغلظة عندنا
وبه قال مالك في رطله وقال الشافعي واحدة رواية طاهرها استدلنا نحن

77
به على الطهارة بالفرك والحك وهو ما في جميع مسلم عن عائشة ربه لقد رايتني انا
احكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها النجس في ما في جميع ابي حنيفة
عنها كنت افرك النجس من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانا يابسا او مسحنا او غسلنا
شك المجدي اذا كان رطبا ولو كان نجسا لم يكن نجسا وكما عن ابن عباس عنه
عليه السلام انه سئل عن التي يصيب الثوب فقال انما هو غير نجس الخاط او البزاق
وقال انما يكتفيك ان تسمى بخبره او باذخه قال الدارقطني لم ير منه غير اسحق
الاورق عن شريك القاضي ورواه البيهقي من طريق الشافعي موقفا على ابن عباس
وقال هذا هو الصحيح وقد روي شريك عن ابن ابي ليلى عن عطاء موقفا ولا يثبت انتهى
لكن قال ابن الجوزي في التحقيق اسحق الاورق يخرج لانه الصحيح في رفعه ياره وفي
من الثقة معتولة انتهى ولانه مبداء خلق الانسان وهو مكره فلا يكون اصله نجسا
ولكن الطبا في الاحاديث الصحيحة عن عائشة ربه على انها كانت تغسله رطبا فان
ما تقدم في حديثي عوانه ورواه الدارقطني وغسله من غير شك ويبعد ان يكون غسلها
له من غير علمه عليه السلام خصوصا ان اكثر منها سيما ما في الصحيحين عن سليمان بن
يسافا لسألت عائشة عن التي يصيب الثوب فقال كنت اغسله من ثوب رسول الله
عليه السلام فيخرج الى الصلوة وان الفسل في ثوبه ان يبعد ان لا يحسن ببل ثوبه مع
التقاة عليه السلام الى حال ثوبه والخص عنه وعندك لبيد الماء السبب وقد اقرها
عليه فلو كان رطبا غيها من قلاق الماء من غير حاجة فانه سرف على ان يغسل عنها
انه عليه السلام كان يغسل التي ثم يخرج الى الصلوة في ذلك الثوب انا انظر الى اثر
الفسل فيه فان حمل على حقيقة فظاها وعلى مجازه وهو امره بذلك فهو فرع علمه
لكن لقائل ان يقول ليس سلم انه فعله عليه السلام فهو عند الاطلا واليقين الوجوب
كما علم في الاصول الاولى الاستدلال بما روي الدارقطني عن عماد بن ابي سفيان ان عليا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بيتا ولوا ثوبا في ذكوة قال يا عمارة ما صنعت قلت يا رسول
الله يا بني ما غسل ثوبه من مخامة اصابته قال يا عمارة ما غسل الثوب من مخمن من
الغائط والبول والقوة والدم والمني يا عمارة ما غاسلك من موع عينك والماء الذي في
مخونك الاسماء وقول الدارقطني ليريه عن علي بن زيد عن ثابت بن حماد وهو ضعيف
منقطع لانه وجد له منابع عند الطبراني في الكبير وهو حماد بن سلمة وسنده ثنا
حين بن اسحق السعدي ثنا علي بن ابي حمزة ابراهيم بن زيد كذا في الجوالي ثنا حماد بن سلمة عن
علي بن زيد في الخبر ما ذكره الدارقطني سندنا ومنا وعلينا بن جبريد ورواه مسلم مقبولا
بغيره وعلى بن زيد ورواه الحاكم في المستدرک قال الزهري صدقوا ابراهيم بن
ذكرنا وثقة الزهري فلا يزل الحديث عن رجلة الحنفية على حديث ابن عباس لانه
ما نفع وذاك صحيح وقوله انه مبداء خلق الانسان وهو مكره فلا يكون اصله نجسا صحيح

فان يكون يحصل بغير طهر من الاطوار المملوكة نظمت علة ثم مضت الى آية قال
الشيخ كما لا يخفى من انما الاية انما العلة بخسنة وانما العلة التي اصلها دم فيقتض
انما اصل الانسداد وهو بخسنة انما العلة فان لا يقع عندهم
انها طاهرة فلا ينفق بها عليهم وانما الدم فتدرك انما العلة في النقص عليه
في خاطري كثير فلهذا علم ذلك فان انما يحصل عنه وهو محله ولا يمكن
عليه بالنجاسة اذ ذلك فلم يبق الا منع استلزام كونه مكرما طاهرة اصله بدل
تخليقه في الاصل من شيء بخسنة تشريفه باخراج الكرامات ابلغ في المنفعة والاشارة
وقد اختلفا من ثمة من كذا انا خلقنا بغير طهر في ايجاب الطهارة الكبرى
بخرجه كما في دم الحيض بخلاف المذي والودي واشارة لمن تدبر حكم الحكم
سجانه وتعالى على انما خصصنا الخلق بما لا يتحقق منه الانسداد بغيرنا ونخلص
من فحش التلطف بان اصل خلقه الانبياء من شيء بخسنة وبه سبحانه الجوارح المنة ثم
قيل انما يطهر بالفرك اذ لم يسبقه مذي ومن هذا قال شمس الاية مسئلة التي
مشكلة لان كل فعل يفتي بمبنى الا انما انما منسوبه بالمتى مستهلك فيه فيجمل بتبنا
انتهى وهذا ظاهر فانه اذا كان الواقع انه لا يمتنع عذري فلهذا طهره الشارع بالشرب
يا بشا مع عدم خفاء ذلك عليه لانه انما اعتبر كون المذي تبنا وكوبال ولم يستنج بالماء
قيل لا يطهر المني الخارج بعده بالفرك قال ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن
اصحابنا وقيل انما ينشر البول على راس الكوفة وتجوز الشرب يطهره وكذا
ان انتشر ولكن خرج المني فمما لا يوجب ربه على البول الخارج ولا اثر لرويه عليه
في الداخل لعله الحكمة بخسنة وكذا يطهر العضو من المني والاصابة بالفت والفرك
بطريق الدلالة لا الضرورة فيه اشتد منها في البدن على ما قيل وقد روي عن ابي حنيفة
ان البدن لا يطهر بالفرك وذكره في الاصل لا الحرارة البدن جازية رطوبة التي الى
البدن فيزول عنه رطوبة ولا يتحقق بغير كذا استخرج ما تشربه واستحكة مشا بخلا
التوب فان المني بخلا رطوبة فيه لم ينفصل عنه فاذا ايسر فبغير رطوبة له
تداخل التوب فانما الفرك والنازلة بخلا في سائر النجاسة فانها ليست بجزء
من رطوبة استفضل عنها وتستحق الشرب ايضا ثم الظاهر من كلام صاحب الهداية
من جملة الرواية حيث اخبرنا مع دليلها ولم يسمها وعادة تأخير ما هو الرابع
وهو الوجه لان الطهارة بالفرك في المني روي خلاف القياس ولذا ذهب مالك
الى انه لا يطهر به وبطريق الدلالة منوع للفرك المذكور على ان الاحاديث في التوب ايضا
حكايان فاما في منية عليه السلام وهي محتملة لكون المني قليلا لكونه مخصوصا به
عليه السلام على ما قيل انه فضلا عنه عليه السلام طاهرة فكيف تقع الحجة القاسية
طهارة بالفرك مطلقا في القليل والكثير حق غيره ام كيف تقع الحجة الشافعية بها

على طهارته من كل احد المرجح من مله حية اختصاصه عليه السلام بطهارة الفضل
حتى الدم والبول على ما صحح القاضى حين غيره وان كان اى لو كان الشرب الذي انما
المنى واطاقتى ببطنا فنقد المني الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح
كما قال الترمذي لا ينفذ الى البطانة من اجزاء المني خلا المني قال لا يطهر ما
سرى الى البطانة من رطوبة المني بالفرك لرقته كما قال لا الفضل في منية المرأة انه
لا يطهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ان لا النجاسة في الجملة بالانس كما اذا اصاب
الجزء فحسبه ثلث مرات يطهر به بريقه كما يطهر منه بريقه خلاف المني على ما روي
واما اذا اصاب بالشرب نجاسته بالفسل فان النجاسة اما ان تكون منية او غير منية
فان كانت منية فطهارة ما زال عينها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء
كالقانون فانه لا يلزم استئصال ذلك ولا يضر بقا وما لا ينزل بالماء الخالص
وقال بعض المشايخ بفسل بغير زوال العين ثلثا الحاقا بغير المنيته وعن الفقيه
ابي جعفر ففسل مرتين بغير منية غسلت مرة قال في الخلاصة هذا خلاف ظاهر الرواية
وقال بعضهم اذا ذهب العين والاشربة واحدة طهر قال الشيخ كما لا يخفى من النجاسة
وهو لا فسل لان نجاسته المحل المجاورة العين وقد في التوحيد المستفيضة وغير
المرئية ضرورة انه ما موهبه لتوقع النجاسة وكذا كان مندوبا ولو كانت منية كانت
محتملة وكان حكمه الوجوب انما في هذا هو المعتمد اليه بشرب كلامه الخلاصة انه
ظاهر الرواية حيث ثبت قول ابي جعفر بانه خلا ظاهر الرواية بعد ما قرأ انه لو
زالت النجاسة بمرة واحدة ثبتت منية الطهارة وان لم تكن النجاسة منية او لم
يكن لها اثر مخالف للو الشرب ففسلها حتى يغلب على طهارة انه قد طهر وهذا اذا لم
يكن لها ربح ايضا فان كان يجلي بفسل الى زوال الاما شرب وهكذا الطور وقيل اذا
غسل الشرب من غير المني مرة وعصر بالماء فلهذا يطهر كما هو قول الشافعي واحمد
رواية لان النجاسة تخرج في الماء وتخرج معه بالمصر والجوارح منع محقق ذلك بالمرّة
وقيل انه لا يطهر ما لم يفسل ثلث مرات وبصورة كل مرة جعل المني هذا القول
مقابل القول الاول وهو اعتبار غلبة الظن ومقابل الغلبة عطفه عليه بغير
قالوا الفتوى على القول الاول الظاهر انه فهم من الاول عدم اشتراط العصر الحقيقي
انه ليس مغاير بل هو سببه اقيم مقامه تيسرا وقال في الهداية وما ليس بمبري
فطهارته ان يفسل حتى يغلب على ظن القاسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه
الاستخراج ولا يقطع بزوال النجاسة غالبا الظن كما في امر المبتلة وانما قد روي بالثلث لان
غالب الظن يحصل عنده فاقم السبب الظاهر مقامه تيسرا وتبين ذلك بجدي
المستفيضة من منية انتهي فمما لا يوجب هذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانما مقتضى
بالثلث حصولها بها في الغالب قطعا للوسوسة وانه من اقامته السبب الظاهر

مقام المسبب الذي الاطلاع على حقيقة عسكرا لشرف مقام المشقة وامثال ذلك
 والتأيد بالجلد هو كونه عليه السلام جعل النفس ثلثا هو الترافع لتوجه الخياسته
 حيث جعله غاية النهي عن غشور اليد في الاناء ثم لم يشترط الزيادة عليها فكذا عند
 تحقق الخياسته يكون النفس ثلثا هو الترافع لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكن
 الثلث لازلها لم تكن اذفة للتوجه ثم اشتراط المصرك مرة هو ظاهر الرواية عن
 اصحابنا وعن محمد بن غير واية الاصل انه يكفي بالحق مرة الاخرى وعن ابى يوسف
 ان المصرك بشرط وتخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبه الظن من غير عصر
 او التثنية مع المصرك مرة مستأثلا كونه في المحيط والجامع الصغير للامام الثماني
 منها ما روى عن ابى يوسف ان الجنابة التزنية الحام ومصب الماء على جسده من حيث
 اى من جهة الظهر والبطن حتى يخرج من الجنابة ثم صب الماء على الاثار يحكم بطهارة
 الاثار وان لم يدرى ولو لم يصبر وقال ابى يوسف موضع آخر في رواية اخرى ان صب
 الماء على الاثار وامر الماء بكفته فوق الاثار فهو حرام وحوط وان لم يفعل لم يجز به
 وعلى هذا ذكر شمس الايمه الحلواني ان الخياسته لو كانت بولا او ما نجسا وصب الماء
 عليه كفاه ويحكم بطهارة التوب قال الشيخ كمال الدين بن الفوام كذا لا يخفى ان
 ذلك اى المروى عن ابى بن من الاثار لضرورة ستر العورة فلا يلحقه غيره ولا تترك
 التدايات الظاهرة فيه وفي المتن بشرط العصر على قول ابى بن ايضا ففقدت اثاره
 التداية عن الكرا في المتن ايضا ولو اصاب البول ثوبه ومغسدة مرة واحدة في بصر
 جاز وعصر يظهر وهذا قول ابى يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل هو
 ظاهر الرواية وقال ابى بن ايضا بنفسه ثلث مرات في عصر كل مرة وعن محمد بن
 غير ظاهر الرواية ايضا انه بنفسه ثلث مرات في الخياسته غير المرتبة ثلث مرات في عصر
 المرة الثالثة فقط فان الثوب يظهر وقد تقدم ان ذلك غير واية الامتصاص
 كل موضع بشرط العصر يبنى ويوجب ان يبالغ في العصر حتى يصير التوب بحال العصر بعد
 ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعين في كل شخص قوة وطاقة حتى لو عصر
 صاحبه حتى يبلغ قوة وصار لا يقطر لو عصر هو الا انه يجتنب لو عصر من هو اقرب
 منه لقطر يظهر بالنسبة الى صاحبه ولا يظهر بالنسبة الى الشخص الاقرب لان كل احد
 مكلف بقدر وسعه ولا يكلف احد ان يطلب من هو اقرب منه ان يصبر ثوبه عند غسله
 ثم شرع وذكر مستأثلا فذكر حكم بطهارة ثوبها من غير عصرها لعصرها او لم تقدر
 فقال في فتاوى ابى الكيف خفي بطنه ساقه ذكر النساء اتفاقا في اى بطناته من
 الكبراس فدخل في جوفه هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اى بطنه
 والذى في نسخ الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح ان المراد ان الخياسته
 اصابت الخفق فغزت البطانة من خروقه وهذه العبارة توهم انها دخلت في

بطنه ولم يقبلها هو في غير صحيح بل الظاهر انها تعيق ماء نجس حتى يجف الكبراس
 ايضا ففعل الخفق دكته باليد ثم ملأ الماء الخفق ثلثا واهرقه الا انه لم يثبت له
 عصر الكبراس ففقط طهر الخفاقى بجذب جريان الماء وظاهرا وباطنا ولم يشترط فيه
 عصر الخفق الكبراس لم يقصر قياسا على مسئلة البسطا على ما سبقت في بيان انشا
 الله تعالى وروى عن ابى القاسم الصفار انه قال في رجل يستنجي بمجرى ماء استنجاه
 تحت رجله من غير ان يستنجي تحتها وهو تحت خفيف فيصلي لك الماء خفة والحال
 انه ليس بخفيف خرق يعنى فلم ينفذ لك الماء الى بطنه الخفق ان يصلي مع ذلك الخفق
 لانه طاهر لا زلزالا من الماء الاخير من ماء الاستنجاء يظهر الخفق كما يظهر موضع
 الاستنجاء ببقا الموضع الاستنجاء والضرورة وعموم البلوى كما كان في قوله وليس
 بخفيفه خرق اشارة الى انه لو كان خرقا لم يكن الحكم كذلك قال في المتن ان كان خرقه
 اى خفق المستنجي خرقا وصاب الماء اى ماء الاستنجاء ورجله طمأنته رجوعه سمته
 الامر فيه بان الحكم ان الرجل واللقافة يطهران ايضا ببقا الموضع الاستنجاء ولا ت
 الماء جاز منه اليها فاذا اصابها ماء النجس نجسا ثم كانت زلزالا نجاسة حتى يظهر
 يظهر ماؤه الاخير فذلك هو حكمها حكم ما اصابها من الماء شيئا فشيئا الى الماء الاخير
 الظاهر لا يرى الى ما صرح به في الفتاوى وغيرها ان البسطا النجس اذا جعل من رجاء
 ترك فيه يوما وليست هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض الكتب والذى في فتاوى قاضي خا
 والمخالصة وعامة الكتب وترك فيه ليلة وهو الصحيح بل كل الالف سقطت في تلك النسخ
 والاصل يوم اول ليلة با ولا بالواو فاذا ترك يوما اول ليلة في التهرج جازى الماء عليه
 يظهر من غير عصر ولا تخفيف لتحلل الخياسته في زوالها بجريانه طمأنتا غائبا في سب
 من البقير وهذا كله ان المريدك للخياسته اثر من لون او ريح او طعم والا فلا يظهر بالم
 يصل الى حد المشقة كما تقدم ثم الاستيضاح على مسئلة المتقدمة بمسئلة البسطا
 ممنوع اذ ليست غلها والا فابز جريان ماء كلك طاهرة مدة طويلة من اصابة قليل
 ماء طاهر من غير كثر من زمان يسير جدا عقيب كثر مياه نجسته بل الوجه في ذلك
 ما ذكرنا من الضرورة والبلوى الغالبة وامر الاحتياط بعد ذلك غير خفى ولو كان على يد
 بخاسته رطبه واخذت تلك اليد عورة القدمه اى الابريق من الخا من كذا غير كلكما
 صب الماء على يد فاذا غسل يد التي اخذ بها العورة ثلثا طهرت اليد طهرت العورة
 ثوبا اليد العقب يد الرطبة ليس احترانها لانها لو كانت ياديه فترطت بالنفس
 فالحكم واحد هو انه مع حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العورة والكل مقتضى اذا
 لم يبق من غير شاق والا فلو زالت الرائحة من اليد مثلا ولم تنزل من العورة لا يحكم بطهارة
 لطهارة اليد المصير من العصبان الاصابته بخاسته فحقت يدك حتى تحت الخياسته

ثم ينسب ثلثا من ثلثا من غير احتياج الى التخصيف لانه صلب لا يتشرب الجاسته بل الرقود
 از الجاسته اصابت وجهه القصبه نجاونا الى ظهره ولا تتخلله يطهر بالمسح لثما
 كما في السكين ذكر ابن الفحام في شرح الهداية وان كانت الجاسته رطبه ينسب
 ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر من ذلك ونحوه هذا اذا كان الحصى من قصب وما اشبهه
 في الصلابة كالخصير المستقي بالتمام وان كان الحصى من رطب وما اشبه ذلك
 في الخلل والرخاوة بحيث يشرب الجاسته كما يتشربها الثوب ينسب ثلثا ويجفف
 في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه فانه يطهر عند ان يرسف بناء على
 امكان تطهيره لا ينقص عنه وعليه الفتوى خلافا لمحمد فانه يقول المستخرج للنجس
 انما هو العصر فاما لا ينقص لا يخرج منه جميع اجزاء الجاسته فلا يطهر قلنا بل التخصيف
 ايضا موثر في استخراجه فاتها خرج مع قطران الماء بعد ما تخللت وانتزحت
 به وما يبقى من الندوة بعد التقاطر معقور كما مر غير ان التقاطر ينقطع بالعصر فاما
 ينقص بمرور الزمان في غير فاستويا ولا بد من ذوال الاشهر كما مر غير مرة وعلى هذا
 قال في التنازل اذا اصابت الخرف والجرى غير المصروف بجاسته ان كان ذلك
 الخرف او الاجر قدما اي مسوقا يطهر بالمسح ثلثا سواء جفت او لم تجف فلات
 الجاسته على ظاهره وكان كالبند في الاكتفاء بتكرار المسح مع ذوال الاشهر من غير اشتراط
 عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديثا غير مسوقا يجفف فيشرب الجاسته فلا بد ان يجفف
 كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كما لا يخفى من انهما ينبغي تمديد التعديم بما اذا تغير
 وهو طباما لو ترك بعد الاستواء حتى جف فهو كالجليد لانه يشاهد اجتذابه
 اي الرطوبة حتى تظهر من ظاهره وذكر في المحيط ينسب الى الخرف والاجر المستعمل
 مقدرا يقع اكبر رايه انه قاطره قد نفعه ان الثلث قائمة مقام اكبر الراي واشهر
 صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم الجاسته ولا لونها والارجح ان اشتراط
 هذا مع اشتراط حقيقة اكبر الراي لا فائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود احد هذه ما
 لم يبلغ حد المشقة وانما ينبغي مع ما يقوم مقام اكبر الراي وهو الثلث كما قد مرنا
 فالحاصل ان ذوال الاشهر شرط في كل موضع ما لم يشق كيف ما كان التطهير بما يشق
 كان في المحظوظ ذلك فقد اكثر من تكراره لذلك ان وجد احد هذه الاشياء المذكورة
 من اللوز والظم والرايح لا يحكم بطهارته الى الخرف والاجر المذكور اللهم الا ان يشق
 ذواله كما قد مرنا وعليه اكثر المشايخ بل ينبغي ان يكون فيه خلافا واحدا ولو لم يكن
 اي ما جعل من الجليد من الاثبات السكين ونحوها بالماء الجانس ثم يغمى بالماء الطاهر
 ثلث مرات فيطهر عند ان يرسف خلافا لمحمد فانه لا يطهر باثباته على ما تقدم وانما
 يظهر مرة ذلك في الخل في الصلابة اما في حق الاستواء وغيره فانه لو غسل بطهر

بالنجس ثلثا ولو لم يرسف ثم قطع به بطنج او غيره لا يتنجس المقطوع وكذلك لو وقع فيها قليل
 او غيره لا يتنجسه كما في الخضار ونحوه على ما مر اما لو صلى معه فان كان قبل الغروب
 ثلثا بالظاهر لا يجوز صلاته بالاتفاق وان كان بعد جازن عند ان يرسف فافضل
 يطهر ظاهره اجماعا والتمويه يطهر باطنه ايضا عند ان يرسف عليه الفتوى بل لو قيل
 يكفي التمويه من كان لوجهه لان التماسه من اجزائه الجاسته بالكلية ثم يخلها الماء
 الطاهر ولكن التكرار من قبل الشبهة عن اصل وذكر في المحيط عن شمس الامام الحسين
 الارض اذا اتجست نجست بعد اصابتها الجاسته ولم يتبين اثر الجاسته فيها يطهر سواء
 وقع عليها الشمس او لم تقع وقد نفع الكلام على ذلك مستوفى في التيمم ولو اريد
 تطهيرها عاجلا فطريقة ان يصب الماء عليها ثلث مرات ويجفف كل مرة بخزقة طاهرة
 وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر الجاسته وان كبسها بتراب الماء عليها
 فلم يوجد الجاسته جازن الصلوة عليها ايضا وكذا الحصى ان اتجست نجست الجاسته
 وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان متداخلا في الارض غير منفصل عنها لانه اذا زالت
 ملحوظها في اطلاق اسم الارض فيعطى حكمها والحصى اسم جنس يجوز ان يكونه وتأنفثه
 وكذا التليل كبس الثلث بعد ما شاة تحت ساكنة ويخرج المتكثرة وكسر الشاة مشددة
 وهو النجيل والحشيش وهو الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام هذا
 المكروه قائما على الارض لم ينجس فانه يطهر بالجفاف مطلقا سواء جفقا الشمس او بلك
 اذا ذهب اثر الجاسته ذكره النذوي في غير لانه انصل بالارض كان تبعا لها في حكم
 الطهارة بالجفاف وذوهار الاشهر لانه النقص الوارد في الارض على ما تقدم وذكر عن
 ابى بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار اذا بال في المشيلة اي المكان الذي فيه التليل وقع
 على المشيلة الطل اي الذي تلت من ريقه وقع عليها الشمس نجست ثلث مرات
 فمطهر التليل الذي فيها وهذا بخلاف ما قبل من الاطلا حيث شرط فيه وقوع
 الندوة ثم الجفاف ثلث مرات والاكثر على الاو وعليه الفتوى وكذا الجح والجرى اذا كان
 مضمونا اي مرسا ثابتا في الارض يطهر بالجفاف والحاف بالارض وكذا ان يرسف
 الصرف الجالس عليه جالس على الارض فاعطى حكمها وانما ان كانت الجح والاجر
 مرسومة على الارض مضمنا غير مثبتة فيها بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان لا بد طهارة
 من المسح فلا تطهر بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل
 نفعه لا يشترط رضاعا وكذا لا يدخل في بيع الارض حكم عدم انصافها بها على جهته
 القرار فلا تلحق بها وكذا البينة ان كانت مرسومة اذا اتجست جازن الصلوة عليها
 بطهر الجفاف ونظاير اثر الجاسته كالارض لما قلنا في الجح والجرى ذكره هذه المسائل
 كلها فانه خاف ذكره موضع اخر من فتاواه بعد ذكر تلك المسائل بأسرها ان
 كانت الجح التي تنقل وتحوّل تشرب الجاسته كالجح والجرى تطهر بالجفاف وذوهار الاشهر

كما لا ريب في هذا بناء على أن النفس لو اردت في الارض مستقر المعنى لان الارض تجذب الجحاشته
والهوى يجذبها فيقاس عليه ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولكن يلزم
منه ان يظهر الكبر والاعتبار بالجفاف وهذا لا يتصور ان كان منفصلا عن الارض لوجود
التشرب والاجتذاب وان كانت الحجة لا تستلزم الجحاشته كالرخصة لا تظهر الا بالانفصال
فلما ان الجحاشية كثره بالمسح وبالمكث الى ان ينقطع التقاطع لمعنى المذكور الماء والفر
اذا خلطوا وكانا حاشيا فالتين الحاصل منهما مجسر لا يختلط الجحش بالظاهر
فيجسده هو الصحيح كما ذكره قاض خازن هو اختيار الفقيه ابو الليث وكذا روى عن
ابن سكرية في الخلاصة وقيل العبرة بالماء ان كان جحشا فالطين مجسر والافطاه
وقيل العبرة للثابة وقيل للمالب قال ابن القيم والاكثرون على انه ايها كان طاهرا فالطين
طاهرا انتهى وهو اختيار ابن نصر محمد بن سلام قال البرازي وهو قول محمد بن قدامة
النفوس عليه انتهى وجهه في الخلاصة بصيرته شيئا آخر وهو في حقيقته صنفان
يتفقان في جميع الاطعمة ان كانا مؤثرا جحشا او صرا جحشا ذلك ان يكون الماء طاهرا
لصيرته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعض من اجزائها جحشا ولا يخفى
فساده فلهذا رتب الفقيه ابو الليث لله وترقاه خازن حيث جعل قوله هو الصحيح مشيئا
الى ان سائر الاقوال لا يصح لها بل هي فاسدة لان النتيجة باقية لا خسر المقتضية انما
والطين الجحش اذا جعل منه الكون والقدر غيرهما فليكن ذلك المعنى طاهرا
لا يخلو الجحاشته بالتأثير والها وهذا اذا لم يكن اثر الجحاشته طاهرا فيه بعد الطبخ
ولو اخرجت العذرة او التفت فصار كل منهما مادا ارباب الحاشية المحل كما ان وقع
فيها بدمه وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصالحا او وقع التوت وحوزه
البيسر فصالحا وذا الجحاشته يظهر عند خلط الا بوسف فان عنده الحرف
لا يظهر العين الجحشة بل يبقى الرماد جحشا لانه اجزاء تلك الجحاشته فتبقى الجحاشته
من وجهه فالجحش الجحش من كل وجه احتياطا واختارنا هذا الهداية في التجسير قول
ابن يوسف واكثر المشايخ اختاروا قول محمد بن علي الفقيه لا الشيع رتب وصف الجحاشته
على تلك الحقيقة وقول التباككية فان المالح غير العظم والجماد اصابته الحقيقة على ترتيب
عليه حكم المالح وكذا الرماد حتى لو اكل المالح او صلى على ذلك الرماد جاز وتطهير النطفة
جحشته وبصير علة وهي جحشته وبصير مضافة فتظهر وكذا الجن بغيره فلا فصل ان
استحقاقه العين استنبط زوال الوصف المرتبة عليها وعلى قول محمد بن عموط طهارة صابون
صنع من جنس جحش عليه يتفرع ما لو وقع انثى او كلب قد اصابه بوضعا صابونا
يكون طاهرا بقتل الحقيقة ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح لا يستحق
وهو ليس بصحيح الا على قول ابن سكرية في الجحش خشية اصابها بولغا حرقته ووقع
رمادها في بئر فيفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الماء امانة في المالح الا ان كل

المالح وهذا كله قول ابن سكرية والمحمد بن علي الفقيه ان الحكم عند خلطه علم فسد البيسر بوقوع
ذلك الرماد وجواز اكل المالح وكذا الاجز المنفصل عن الارض اذا نجس يطهر بالانفصال
ثلثا والجفاف كثره كذا انما يظهر بظاهره لا باطنه حتى لو وقع قطعة منه بعد ذلك
في الماء يتجسد ذلك الماء كذا ذكره في المحيط لا تذهب معك بغير الجحاشته الى باطنه
فاذا زالت الجحاشته طاهر بالانفصال في ما في باطنه فيجسده بظاهره طاهر حتى لو قام
عليه المصلي جاز وصلاته واما ما تشبهه بقاء في باطنه فاذا وقع في الماء فحل ما كان
ما في باطنه من اجزاء الجحاشته في الماء فينجس وعلى هذا الوجه المصلي لا يجوز صلاته
لكنه حامل للجحاشته وبما فطرنا ظهر الفرق بين الاجز وبين رماد العذرة عند محمد
فاذا لم يفسد حقيقته طاهرة عنده لا يشوبها شيء من اجزاء الجحاشته وباطنه
كطاهر فلا ينجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه حمار بان الماء يخرج منه رشاشا فاصا
منه لك الرشاش رشاشا لا يمنع ذلك الرشاش جواز الصلوة بذلك الرشاش اذ كثر
حتى يستيقظ انه في ذلك الرشاش بول كذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاشا فاصا
ثوبا ان لم يرشح فيه ينجس والا فلا هذا هو المختار به اخذ الفقيه ابو الليث سواء
كان الماء جاريا او ساكنا لان الرشاش المتصاعد من صدره شيء للماء انما هو من
اجزاء الماء ولا من اجزاء الشيء المتصاعد فيجسده بالغالب بالانفصال وخلطه في قنطرة خا
فترقب الجاردي وعينه في بول الحمار بعد ما اطلق في رمي العذرة فليكن في بول الحمار في الماء الجاردي
الحكم المتكدر وكذا ان اصابه ماء وكذا فاصاب الرشاش كثر من قدر الدرهم انة
يعيد الرشاش يمنع جواز الصلوة به وذكر عن ابن سكرية في الفصل عكس اختيار
الفقيه في الجاردي والراك وهو انه اذا كان في رجل الفرس جحاشته نحو الشربتين
فمضى ذلك في الماء فخرج منه رشاشا فاصاب ثوبا لم يركب عليه الرشاش في موضع
الاصابته من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء وكذا او جاريا وان لم يكن في رجله
جحاشته فلا يضره ولا يصح هو الاول لما قلنا والمقاعدة المقررة ان العيتر لا يزيل
بالشك وقد سئل ابو نصر الدباس عن نفيل الذابة فيصديه من ذلك الماء الذي
ليسيل منها شيء او يصديه من غيرها شيء قال لا يضره قيل لو كانت اي ولو كانت
قد تمعت بولها وروثها قال اذا جف وتناثر ذهب عينه لا يضره ايضا وهذا
يناسب ما اختاره الفقيه ابو الليث وذكر في الاختصار قال اذا اناقي المالح المستلح
بالعذرة في الماء الجاردي فامتنعت قطران فاصاب ثوبا لم يركب رشاشا فاصا
قال ابو بكر يعني الرازي لا يجزئ غسله الا ان يظهر فيه اية الرشاش الجحاشته
وقال الضمير يعني ابن يحيى عليه غسله والاصح قول ابو بكر لما قلنا انما ونعم ايضا
ان قاض خازن في الرشاش المتصاعد من رمي العذرة نفسه لم يفسد مطلقا
ما لم يظهر اثرها وكذا ذكره في الخلاصة وغيرها فكيف بالمالح المتلوث ولو صلى احد

وهو مستمر انسان حال كونه اكثر من قدر الدرهم جاز في الصلوة لانه طاهر ظاهر
الرواية وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الهندواني وابن القاسم الصغار وغيرهما
من المشايخ وروى عن ابي حنيفة رواية شاذة انه لا يجوز الصلوة به لانه نجس وبه
اخذه جميع النجاسات وليس يصح ما قيل من ان شغل الميت اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شغل الانسان
المكروه نجسا وكذا العظم وقد تقدم جرح البصير كسرقته لانها لها محل النجاسة
كالقوة والجمجمة كسرها الجريح وقد تقدم ما يصيد البصير بعد الابتلاع فنيا كلبا ثانيا والشر
والشر جرحا كسرا وانما الزيل كائنا ما كان وهو مقربا كذا حكم كل حيوان نجس كالبعير
والفم والفتق مرارة كل حيوان كجمل الاسخا لانه نجسا بعد انما له محل النجاسة
كاللحم والسترة وآخرون يفرقون بين الفضلات سوى البول لما تقدم ذكره او وقع جلد الانسان
في الماء ان كان قد رطف فانسده اي نجس ذلك الماء وان كان قد رطف لم ينجسه و
القياس ان نجس مطلقا لا جلد الانسان المنفصل منه نجس لانما بين من الحي فهو
كميته ولا فرق في الماء بين قليل النجاسة وكثيرها الا انها مستحسنة فيما دون
الظفر الضرورة فان الخنزير من وقع القليل متمسكاً ومقداره في الكثير ففصلوا
بقدر الظفر لانه اقل قدر مستعمل بنفسه وسمه يشبه الجلد في الانبساط والجمجمة
تجملوا مقدار كثير الاستقلال لكونه عضو انما ومادونه قليلا لعدم ذلك وشبه
استان الادق اختلاف المشايخ بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر
الرواية انها طاهرة لانها عظم وعصبها طاهران من سائر الميتات سواء الخنزير
فمن الانسان المكروه او من ثامن الخلاقين ابي يوسف ومالك في صحة صلوة من اغاد
سنه وكان اكثر من قدر الدرهم بناء على غير طاهر الرواية وانما على ظاهر الرواية
فلا خلاف هو الصحيح وقد تقدم ذكره فتاوى الباقي قطعة جلد كلب غير ملين ولا
ملك التزويج جراحة في الراس وجمل الزفة فوق الجراحة بعيدا مصلح به اي بذلك الجلد
اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده او بالانضمام نجاسته اخرى وهذا ظاهر وانما
وهو سنن رحيمة او نحوها اما ليس مشوره نجسا يجوز صلاته مطلقا ان جلس
بنفسه وانما لم يكن على طاهر نجاسته مائة ان جملته اما ان كان عليه نجاسته مائة
اذ لا فلا يجوز صلاته كما لو حمل مبتليا لا يستمسك بنفسه وفي شيا به او يدنه
نجاسته مائة لانه هو الحامل للنجاسة بخلاف المستمسك فان المصلي ليس حائلا
للنجاسته التي عليه بخلاف جرح الكلب ونحوه مما سوره نجس لانها له محل حيث لا
يجوز صلاته لانه حامل للنجاسة التي هي لغايه وما اتصل به لا يخال النجاسته
التي في محلها غير معتبرة ولا يملأها حكم النجاسته وكذا اذا نال الصلوة مع محل الصبي
والهرة ونحوها مع ما فيها من النجاسته المستقرة في مكانها الا ان تقول سلمنا ولكن
القارب قد انتقل عن محله الذي تولد فيه واتصل بالغير الذي له حكم الطاهر بالنظر

الى الخارج من الباطن فاعتبر نجاسته ولا نجس بها النشأ ونشأ ثمرته فكان زمانها هذا
اذا حمله لانه بمنزلة الهرة النجس طاهرها بما نفع او اكلها واما اذا جلس عليه بنفسه
فعلى رواية انه نجس العين كذلك لانه حامل وهو نجاسته وانما على الرواية التي في غير
نحوه صلاته لانه غير حامل للنجاسته كما في الهرة ونحوها على ما سبق ذكره والنشأ الهرة
كغيره من اهل البيت يكره له ان يذبحها ففصل ذلك الفعل وهو النجس لان ريقها
مكروه والتلوث بالمكروه مكروه وكذا يكره ان ياكل ويشرب مما يتوهم انما اصابه لعابها
من الاكل والماء وسائر الاشربة لانه سوء ريقا وسوء ريقا مكروه عند الاختيار وذكر
في موضع اخر انها ان نجس عضو انسان ففصل به وبطل ان يفصل ذلك العضو عما فعل
للصلوة والاولى ان يفصل وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة لاني في الجواز والمكروه
لستحيز الالة وفصل المستحب والى من تركه وذكره في الذخيرة ان كانت النجاسة في موضع
الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستحب اي استحب ثلثة اجزاء وانما اي موضع
الاستنجاء ولم يفصل بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاويه يجزئه يعني من غير كراهة
وان كان الفصل فافضل فالصالح الذخيرة وبه اي ما قال ابو الليث تأخذه في هذا الشبهة
الى ان البعض يخالف ذلك ولا اعلم فيه فخالفا وقد تقدم ان المقصود الانقاء عندنا
وذا العدد وقلم ما يقع مقام الجرح ايضا وهذا اذا كانت تلك النجاسته ما خرج من
الحادث المتأخر ولم يصبه من الخارج اما لو كانت غير المتأخر كاللحم ونحوه او اصابته
من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج والانفصال فلا يجزئ فيه الجرح ولا يد من غسله
اجامعا لان الاكتفاء بالاجزاء ضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس بمكروه
كذلك الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك ربح قبل ان يمس موضع الاستنجاء
هل يتنجس من الميتة الموضع الذي غمر به الربح ام لا يتنجس اختلف فيه المشايخ بناء
على ان يمين الربح نجاسته ام طاهره وكنتها نجس بالماء على النجاسته فلذا اشقق
الوضوء والاشح انها طاهرة وتنجس بالماء اذا كانت نجاسته العين لم ينجس الجنب
اذ لا فرق في النجس بين خروجه من اسفل ومن فوق كالتقي ولهذا كان الاصح انه اي
الموضع الذي غمر به الربح لا يتنجس وانما شمس الاية الطاهر في انه يتنجس وكذا لو
مرت الربح على نجاسته وامانبت فغسلها لا يتنجس عنده والاصح انه لا يتنجس وذكر
ابن ابي شيعة في شوع الهداية مرت الربح بالعذرات وامانبت فغسلها لا يتنجس
وما يصيب الثوب من نجاسات النجاسته وبطل نجاسته وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا
بناء على طهارة نجاسته كما هو الاستحسان على ما في قوتها انشاء الله تعالى
وذكره في موضع اخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء كقولنا لا يمين الربح نجاسته فنجست
ذلك الموضع بل لانه لما خرج منه الربح بعد الاستنجاء ونجس معها الماء الذي دخل
وقت الاستنجاء فانه نجس كونه انفصل الا داخله خرج وكذا هذا ان تحقق

فلا كلام فيه ولا فيكون حكما بحد الوهم لا ذلك ليس من باب الوقوع فلا يجوز ولا يحكم
ما لم يتحقق ويغلب على الظن أنه قد خفي مع الريح ذلك وكذا الحال إذا كان قد لبس سراويل
حالكونها مبتلة تنجس منه دبح حثلا يتنجس السراويل على الأصح وتنجس على غير الأصح
كما في موضع الاستحباب واختيار الحلواني التنجس كما تقدم وإذا ارتفع جدار الكنيف في
الخلاء وجار الموطأ أي المكان الذي يقط فيه الدواب وتروك كالاصطبل فاستعمل ذلك
النجس أي جند الكوة التي في السقف والجدار واستعمل في الباب ثم ذاب الجند وقطر
على أحدهما بقية أوله فإنه يتنجس لا ذلك الجند اجتماع من أجزاء النجاسة لكن
يحتاج على قول محمد بن رها إلى النجاسة إلى الفرق بين أجزاء النجاسة والترابية وبين
أجزاء الماشية عند التحلل والاستحباب المقتضى الحقيقة والاسم وذلك إذا جاز
الماشية أصل في النجاسة والترابية تبع لها فيما يدل أنه لا يوجد من الترابية الصفة
ما هو نجس الميز بخلاف الماشية الصفة كالبول وكذلك يوجد للبوسنة تأثير في
التنجيس موضع ما وما وجد تأثيرها في التطهير بخلاف الرطوبة والأجزاء النارية
بمنزلة الترابية بل أولى لشدة مخالفتها للطبع الماشية فلذا كان خان النجاسة طاهرا
وأما الهوائية فتختلف فيها على ما تروى من شأن الخلاف مشاكرتها الماشية في
الصفة الموحدة للنجاسة وهي الرطوبة وإن كان الأصح طهارتها لما مر من الدليل ولشدة
طافتها واضمحلالها فليتنا مل فأنه يذبح وهذا كله على القول بالتنجس كما ذكره
المحقق كذا المذكور في فتاوى قاض خان والخصامة وغيرهما أن ذلك قياس والاستحباب
أن لا يتنجس الثوبية قال قاض خان إذا احرقنا العذرة في بيت فاصابناه الطاب
ثوبا نشأ لا يفسده استحسانا لما لم يظهر أثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل إذا كان
حاراً وعلى قوة طاب وبدي البانوعة إذا كان عليه طاب وتقاطر منه كذا التمام إذا
أهرق فيه النجاسة فمروا بها وكذا طابا وتقاطر منه طابا وتقطر منه طابا وتقطر منه طابا
الاستحسان فيه الضرورة لتفقد الخزانة بفسده إذا نقص ولا اجماع في ذلك وجوب
الاستحسان مخصصة في هذه الثلاثة وعلى هذا فلو استظهرت النجاسة فما يشهد
نجسته بخلاف ما يثبت اجزاؤها لانقضاء الضرورة فيقياس منها بلا مفاضة
يصل أن الذي يستظهر من ربه والخمر وهو المستعمل بالعرف في ولاية التروم نجس حرام
كثباتا أصناف الخمر كلب مشي على طين رطب موضع رجل قدمه على ذلك الطين في
موضع رجل الكلب يتنجس قدمه لتنجس ذلك الموضع بانضمام رجل الكلب وكذا
الحكم إذا مشى الكلب على التلج والحال أن التلج رطب موضع قدمه موضع مشية يتنجس
وهذا كله بناء على أن الكلب نجس الميز وقد تقدم أن الأصح خلافه ذكره الشيخ كما
الذين الجاهل أن كان التلج الذي مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر
لأن أصل النجس الجاف طاهر جاف ولا يتنجس الكلب إذا أخذ عضوا نشأ أو قويه لا

يتنجس بالمرقية البلال لأن الظاهر لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب أصيبا
في حال التلج أو كان غرضيا ذكره في المنقذ وقال في الصغيرية هو المختار بخلاف
ما ذكره الفتاوى أنه إن كان في حال الرض يتنجس بسبب انما به إن كان وفي حال
الغضب لا يخافه لا يبال الظاهر رجحانها في فتاوى أن الغالب كالمحقق لا أنفق
ذاك عسر الاطلاع على الحقيقة وهذا الاطلاع غير عسير حتى لو تعمق الاطلاع عليه
حالة الغضب إن كان في ظلام أو قصر فلم يأت له في تلك الحالة يجب الحكم بالغالب احتيا
الكلب إذا أكل بعض عروق العنب فيفسل ما أصاب منه ثلثا التنجس بلبا به
كما فيفسل الأنا من ولوغه ثلثا وكذا يفعل بعد ما يلبس المنقذ وهذا عندنا
وأما عند الثلث فإنه يفسل من ولوغ الكلب ما أصاب لبابه سبعا أحد عشر بالتراب
كذا استحبنا ثابنا ذلك وجوبا عند الشافعي وأحمد في الصحيحين طهرا آتاه
أحمد إذا ولغ فيه الكلب فيفسل سبع مرات أحدهن بالتراب وهذا لفظ مسلم
ولنا ما روى الأرمقني عن الأعرج عن أبي هريرة عنه عليه السلام في الكلب يلغ في
الأنا فيفسل ثلثا أو خمسا أو سبعا كذا قال قتادة بن عبد الوهاب عن سميد وهو
مترجم وغيره يرويه عن سميد فاعسله سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء بن روف
على أبي هريرة أنه كان إذا ولغ الكلب الأنا أهرقه ثم غسله ثلثا وروى ابن عمر في
الكامل بسند فيه الحيز بن علي الكرابيسي في نظفه قال قال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم إذا ولغ الكلب الأنا أو أحكم فليهرقه ولا يفسله ثلثا ثم قال لم
يرفعه غير الكرابيسي والكرابيسي له أجله حديثا منكرا في هذا وقال له أريد به ثبات
الحديث فقلنا إن نقول الحكم بالتحريم وضد ما أضافه الظاهر أما في نفس الأمر فيجوز
صحة ما حكم بضعفه ظاهر وبشأن كون من صابا وهريرة ذلك فنية فنيان هذا أما
إجاده التروى الضعف فيما مر من حديث السبع وتيم عليه كما في حديث السبع من
قونية أنه كان في أول الأمر التشديد أمر الكلاب حتى أمر بقتلها فإن التشديد في شئها
نياسية كونه إذا لم قد ثبت في ذلك إذا عارض قونية ماضية على أن في علم
هريرة على خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لاستحباب التروى القطعي لا سيما الرمي
لنفيه أن ظنية خبر الواحد أما في النسبة إلى غيره أو به أما بالنسبة إلى رويه
الذي سمعه من ربه الرسول عليه السلام فلا لفته قطعية فلزم أنه لا يترك إلا لقطعه
بالناسخ إذا لا يترك القطعي في قطعه بغير ترك بناء على ثبوتنا نسخ في اجتماعه
المحتمل للخطأ فلزم كون حديث السبع مفسوخا بالضرورة وعلى هذا لو أكل من الصفرة
خنزيرا وغيره من السباع الحكمه بنجاسته سبعا ولو عصى رجل العبد فادى رجله
أي خرج منها الدم وساء ذلك الدم على العصى والحال أن العصى ليسيل وأنه لا يظهر
أثر الدم فيه لا يتنجس وهذا القول لا يفيق في سبب في الماء الجاري كره في المحظ

الرواية عن أبي يوسف أيضا ولو صلى معه بغيره قد صار محمدا بالحاء المهملة أي
 صعدت ما دنا بجوز صلاته لأن الجحاشته ما امتنعت معدتها لا يعطى لها حكم
 الجحاشته ولو صلى معه قام مرة فيها بول لا يجوز صلاته لأنها نجاسة في غير محلها
 فتبين رجل صلى في ثوب محسوس فما أخرج حسنه وجعل فيه فارة ميتة بآبسته فالحكم
 أنه إن كان في ذلك الثوب ثقب أو خرق فبعد صلوة ثلاثة أيام وليا لها هذا عند أبي
 حنيفة وأما عندنا فأنه لا يبعد شيئا ما لم يتحقق في ماتة الثوب كما في البشير
 والآي وإن لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق وكان مكنتها في موضع آخر ليس بينها وبينه
 منفذ يبعد جميع ما صلى بذلك الثوب من الصلوات اتفاقا الظهور أنها فيه من قبل
 أن يحاطل الموضع الذي هو فيه ومنه تجد ما ينزل به الجحاشته أن ما يتلها من ما يصح
 من بدل طاهر صلى معها لا أن التكليف بقدر الوضوء ولم يعد وهذا بخلاف ما إذا لم يجد ما
 يرضاه ولا يستعمله حيث لا يصلح عند أبي حنيفة وعندنا يصلح تشبها ثم يبعد إذا وجد
 ما ينظر فيه لأن الصلوة لم تشع مع الجحاشته الحكمة أصلا لفظها زيادة على
 الجحاشته الحقيقية ودليل الفرق غير ما هو في هذه المسئلة المذكورة أن الرجل
 إذا كان على جسده نجاسته وهو متسا فرقيقه باعتبار الغلبة لا فلا فرق بين
 المتسا وغيره وليس معه ما أو ما يصح من بدل أو كان معه ما وهو محاق العطش حالاً
 أو ما لا على نفسه أو من كل من موهنته فأنه لا يلزمه إزالة تلك الجحاشته ويجوز له
 أن يصلح بها وإن كانت الجحاشته في الحالة المذكورة بالنوب ليس له ما ليس من عورته
 غيره فأنه ينظر إن كان أقل من ربع التراب طاهراً فهو بالخيار عند أبي يوسف
 أن يشاء صلى به وإن شاء صلى عياناً لأنه متردد بين محظورين كشف العورة والصلوة
 مع الجحاشته فحينما أحدهما وإن كان ربع طاهراً وثلاثة أرباعه نجساً لم تجز الصلوة
 عياناً إلا في الأربع يتوهم مقام الكحل كما في حلقه أسل المحرم يصلح به بلا خلاف وعند محمد
 ورفضوا الثلاثة يصلح به في الوجهين ولا يجوز له أن يصلح عياناً ولو كان جميع الثوب
 نجساً لأن في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلوة عياناً
 ترك فرض وهوستر العورة والقيام والركوع والتسبيح على تقدير أن يفعل ما هو
 الأفضل في الصلوة قاعداً بآيائه وكلهما أن الجحاشته وكشف العورة قد استويا
 في حكم المنع حالة الاختيار واستويا في المقدار إذ قليل كل منهما معذور وكثيره فيستويان
 في حكم الإتيان وترك القيام وتركه ترك إلى خلف وهو المعذور بالآياء والفرائض
 خلف كل فرائض وإن كان في المختلف نوع وقصور لكن مع التمسك من حمل الجحاشته كما أتت
 في الجائبة لا خفصتها لأجلها مع أحداً تفضيلة الأصالة استويا لكن الصلوة فيه
 أفضل عندنا أيضاً لأن فرض السترة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص
 بها وقال في الأسرار من طرق محمد أن خطاب التطهير يساق لدمه الماء فصا هذا الثوب

طاهر ولا يربيه لو كان طاهراً لا يجوز الصلوة الآف فيه فكذلك هنا لأن نجاسته ثلاثة أرباعاً
 فيفسد الصلوة كنجاسته كله حالة الاختيار قلنا خطاب السترة للصلوة ساقط
 للجحاشته فصا ما لم يركع كما يستوفى أن كان الربع طاهراً فوجه الخطاب بقدره وسقط
 بقدر النجس فوجه الوجوب احتياطاً قال قول محمد بن حنبل قال الشيخ كما لا الذين بنى البناء
 وفيه نظراً في قول محمد بن حنبل من غير أن يسقط خطاب السترة فغيره أن المعلوم أنما
 هو توجه خطاب السترة للصلوة بالطاهر حالة العذرة على المطهر فإن لم يكن فالمعلوم
 حينئذ انتفاء خطاب السترة للصلوة بالطاهر حالة العذرة على المطهر ولا يعتد على
 اثباته فلهذا بالجنس إلا أن ينزل خطاب منصرفه ولا ينزل فيبقى على النقيض الأصلي
 لأن في المذهب الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي وأما إذا كان الربع طاهراً فلا كالكثرة كثير
 من الأحكام فامكن الحكم بغير خطاب السترة انتهى وهذا الغاية أن لو كان الدليل المرجح
 المستثنى من الصلوة وليا مقيداً بالسا من الطاهر وليس كذلك بل الذي استدل به على
 وجوب السترة وهو قوله تعالى أخذنا نفيكم عندكم سجدوا طلق عن قيد الطهارة وأما وجوب
 طهارة السجدة في غير ذلك فهو قوله تعالى وثيابك فطهر وعلم العذرة على العمل بقصر وجوب
 حكم الاستثناء وسقط حكم وجوبه بغير آخر مطلقاً التكليف على حسب العذرة والاستقوط
 على قدر الجحاشته لا أن يقال في لفظ الزينة إشارة إلى قيد الطهارة فإن غلب الطاهر
 ليس من بدل هو شئ فيثبت أن الدليل الموجب السترة الصلوة مقيد بالسا من الطاهر
 بطريق الإشارة وأن صلى عياناً لعدم الثوب والجحاشته فأنه يصلح قاعداً بآيائه والركوع
 والتسبيح آياء برأيه ويجعل سجوده أخفض من ركوعه كما في المرض العاجز عن الركوع
 والتسبيح كما روى عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالوا لما رأى صلى قاعداً بالآياء وعن
 عطاء وعكرمة وقتادة مثله عن أنس رضي الله عنه عليه السلام ركعوا في
 المسجدين فأنكسرت بهم فخرجوا من المروة فصلى وقعدوا بالآياء قال سبط بن الجوزي وهو
 الخلاطي في المحبى صلى المرأة وهذا ما صبا على أن صلى الجحاشته يتوسطهم الأمام
 أن صلى العائز كذلك فكيف يقع في البعض بقيد كما في الصلوة تبايناً على بقود المص
 إذا مكث وقال في الذخيرة يفتقر بغيره إلى القبلة ويضع يديه على عورته المظلمة
 أي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية أو الزيادة السترة فيها على كمينه القعود في الصلوة
 وهو المذكور في شرح الهداية وغيرها سواء صلى بها أو في ليلة مظلمة أو في البيت الخالي
 أو في الشيء وحده هو الصحيح خلافاً لما قاله القعود والآياء إنما هو في النهار أما في المظلمة فصلى
 بركوع وسجود وذلك لأنه لا اعتبار بستره الظلمة وإن صلى لما رأى قايماً أجزاءه سواء
 ركع وسجد أو لم يركع وسجد القاع لا يجوز لأن كل فعل من فيه وظللاً من وجهه
 فيتحيز الأول وهو الآياء قاعداً أفضل لأن السترة وجب نحو الصلوة وجو الناس الركوع
 والتسبيح له نجبا إلى الصلوة فكان الأول أقوى ولا ترك الأركان خلفه هو الآياء وترك

الشبهة التي خلفت كانها لا خلف اول بالترك ما ليس له خلف عند القام ولو قام على
 شيء نجس وصلى لا يجوز ان يطهره المكان شرط فان كانت لا يجوز الصلوة لفقد الشرط
 والمواد اذا كان النجس قد اصابا ولو صلى على شيء مطهر وفي باطنه قد اصابه بطائفة نجاسة
 ما لم ينظر ان كان ذلك المبطن محيطا اي مضربا لا يجوز صلاته اذ كانت النجاسة تحت
 موضع قيامه لان البطائفة مع الطهارة في حكم ثوب واحد فكان لو كانت النجاسة مع
 الطهارة وهو قائم عليها وان لم يكن ذلك المبطن محيطا جاز صلاته لانه في حكم ثوبين بسط
 الطاهر منهما على النجس فكان بمنزلة الواسط الثوب الطاهر على ارض نجسة مع شريط ان
 تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة ولا يحكمها كما في البسط على ارض النجاسة قبل
 هذا كله فلو لم يجد عن ابي يوسف انه لا يجوز وتلجوا في محمد فيما اذا لم يكن مضربا وجزايا في
 في المضرب فلا خلاف حينئذ كما ذكرنا ولو سجد على شيء نجس نجاسته ما لم تنفس صلاته
 سواء عاد سجوده على شيء طاهر او لم يمد عند ابي حنيفة ومثاله ان ادى ركعتا مع النجاسة
 فنسفت الصلوة فسأدا بانها كما لو اده مع كشف الرأس ونجاسته الثوب والبدن حيث
 تنفس اجاعا وقال ابو يوسف ان عاد سجود محين علم انه سجد على النجس على شيء طاهر لا
 تنفس صلاته لان سجوده على النجاسة كعدمه فاذا سجد على الطاهر منها ركعتا انما سجد
 الآن وهذا بناء على ان السجود على النجس تنفس السجدة لا الصلوة عنده وعندنا تنفس
 الصلوة لنفسه جزيئا وكذا لا يجوز ان كان موضع قدمه وركبتيه طاهرا وموضع
 جبهته وانه نجسا فقد روي عن ابي حنيفة انه قال يسجد على انفه لان الانف اقرب من قدمه
 من غير عذر بالجبهة في السجود جائز عنده ويجوز صلاته لا موضع الانف اقل من قدمه
 الدرهم خلافا لهما فان عندهما الاقتصار على الانفة السجود بلا عذر من الجبهة لا
 يجوز في رواية عن ابي حنيفة ان لا يجوز لان السجود لم يقع الا على النجاسة فلا يجوز
 وان كانت اقل من الدرهم وهذه الرواية اصح لانه عفو قدر الدرهم انما يعتبر فيما اذا كان
 السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة اما ان لم يتبين ذلك فلا لان السجود على النجاسة
 كلا سجود وان كان غير متصلا بالحاصل ان موضع الانف لما كان اقل من قدر الدرهم
 فنجاسته لا تنفس الصلوة اذ ان فصل الانف به الا ان الاقتصار على الانف انما يجوز
 عنده ان كان سجودا او وقع الموضع المسجود به على النجاسة لا يكون سجودا وانما
 يكون سجودا لو وقع على الطاهر ويضرب على النجس لو كان في موضع الجبهة اقل
 من قدر الدرهم حيث يجوز بالانفاق وان كان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهرا
 حيث يجوز عنده خلافا لهما وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع اياها في المواضع
 طاهرا جاز فعله وصلاته بلا خلاف ولا الاقتصار على الجبهة في السجود جائز بالانفاق
 فكانه اقتصار عليها ولم يسجد على الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم فلم يضرب انفسا
 به وذكرنا في الاية الشريفة ان كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين

جاز صلاته لا موضع اليدين والركبتين في السجود ليس بضرر بل هو سنة عندنا
 فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد قال
 في الميعود هذه بمعنى رواية جواز الصلوة مع نجاسته موضع الكفين والركبتين ورواية
 شاذة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وليعلم ان علم اشتراط طهارة مكان الركبتين
 او اليدين لم يشبهه الفقيه ابو الليث عليه سني وجوب موضع الركبتين في السجود قال في الفقيه
 اذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزيه لانا امرنا بالسجود على سبعة اعضاء وهذا
 اختيار الفقيه ابو الليث فتوى مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا
 جاز قال يعني صاحب الفقيه ابو الليث بذكر هذه الرواية انه اذا كان موضع الكفين
 نجسا يجوز ان يمسح بهما كمال الدين بن الهمام قال المصنف الصحيح ان يقال ان كان
 يعني النجس موضع ركبتيه لا يجوز صلاته وسكت عما اذا كان موضع يديه وركبتيه قاض
 خاذا وان كانت النجاسة تحت كقدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتنفس الصلوة وكذا
 لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في موضع اليدين ولا يحفل كما
 لم يضع المصنوع في علم ان لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين
 في ان النجاسة المانعة في موضعها مفسدة للصلوة وهو الصحيح لان نفسا المصنوع بالنجاسة
 بمنزلة جملها وان كان موضع ذلك المصنوع ليس بضرر وان كان موضع احدى قدميه نجسا
 لا يجوز صلاته ان كان موضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلاته لان المصنوع موضع
 احدى القدمين في السجود او في القيام حتى لو وقع احداهما جاز صلاته ولو وقع الكراهة
 وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع بينهما اكثر من قدر الدرهم يمنع وقلنا قد
 نقلنا في خاذه وهو طاهر كما يمنع النجس ان كان في ثوبه في طائفة من كل طاق وان كان
 قدر الدرهم ولو جمع زار على الدرهم هذا اذا كان الثوب بلبوسا او محولا اما لو كانت
 مفرقة شاعت قدسية فان كان مضربا فكذلك ولا فلا لان الطاق الاسفل جزيئا غير
 معتبر للجامل يبقى ما في الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم وان افترق الصلوة في مكان طاهر
 ثم نقل قدسية فجعلها على شيء نجس وقام اي مكث عليه اذ لم يكث مقدار ما يراه في ركعتي
 اي مقدار اداء ركعتي جاز صلاته اتفاقا ولم تنفس لانه لم يكث السجود على النجس اكثر من
 مفعول المكث الكثير النجس السجود الا اي وان لم يكن لم يكث بل مكث مقدار ما يراه في
 ركعتي الا في النفي انما في الطاق الاعلى فلا يجوز صلاته وهذا عندنا في سجودا في سجودا ما لم
 يره تركنا على ذلك الى الالة لروية وجزء من الصلوة مع المانع فلا تنفس قال في
 ان المعقود هو المقدار المتكامل من الزمان الذي يكون فيه اداء الركعتين فلا يفتي سوا
 ادى الركعتين او لم يره وكذا ان وقع ثوبه وعليه ما قد يرفع ان ادى ركعتيها ركعتا فتنفس
 صلاته اتفاقا وان لم يره تركنا فان لم يكث مقدار ما يراه في ركعتيها فلا تنفس اتفاقا
 وان مكث مقدار ما يراه في ركعتيها فتنفس عندنا في سجودا في سجودا خلافا للحمد والحمد والحمد

ابو يوسف في الجمع لانه احوط وقال في اهل بيته من كان المصلي مجتهدا استجد
تبعه بقبابه على شيء من غير ان يكون الجنب من منع شيء من اعضائه ويجوز ان
صلاته ان كانت تلك الجنازة بآبسته بحيث لم يلق شياؤه منها بقدر ما يقع لان ما عدا
مكانه لا تشتط طهارته في مكانه ما يقتضيه في اوصالته ليس غير فيه خلا
للمشايخ فان غلبه لا يجوز صلاته في الحالة المذكورة لان شياؤه مما يترك مجزئته يتبع له
فقد اتصل بالجنازة قلنا لا دليل على فرضية طهاره مكان كل ما اتصل بالمصلي ولا
يثبت حكمه بل لا دليل في اختلاف فرعي في الكتاب المستقيم باختلافه في حق يعقوب اذا
كانت الجنازة على باطن الكعبة او الاجرة وهو على ظاهرها قائم يصلي لم يتصل صلاته
لان الجنازة غير متصلة بمكان قبائه وكذا الجوز بمثلها ايضا اي مثل الحكم المذكور وهو
عدم الفساد اذا حلت الجنازة بجنته فقبلها صلى على الوجه الظاهر فانه ان كان
غلظه الخشبة بحيث يقبل القطع اي يمكن ان ينشر نصفين فيما بين الوجه الذي فيه الجنازة
والوجه الآخر يجوز الصلوة عليها حينئذ لا فلا لانها بمنزلة الكعبة في الوجه الاول
وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصابته الارض نجاسته سواء كانت رطبة او يابسة
فمن شها بطين او حصى فمضى عليه جاز صلاته لانه حائل ملبس كالقوع وخوفه
ليس هذا كالثوب اذا فرش على الجنب فان حكمه فرش الثوب على الجنازة انه ان كانت
رطبة لا يجوز الصلوة عليه وان كانت يابسة حكمه حكم التراب ولو فرشها بالتراب
ولم يطين فوقها فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا بحيث لو استنمته يجد المصلي عليه
رايحة الجنازة لا يجوز الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل كان كثير اجماعا
بجنته لا يجد المصلي عليه ورايحة الجنازة يجوز الصلوة عليه وكذا الثوب اذا فرش على الجنازة
اليابسة فان كان رقيقا يشف ما تحته او وجد منه رائحة الجنازة على تقدير ان لها
رائحة لا يجوز الصلوة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جاز صلاته بل ان
كان غلظه بحيث يمكن ان يحمل من عضه ثوبان كان له في فهو بمنزلة الكبد الغليظة
لو كان على الكبد كيس الام وسكون البناء والمرجحة نجاسته فقبل المصلي الوجه الذي
فيه الجنازة الى اسفل وصلى على الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسته يجوز
صلاته هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقيم جرمه نصفين لانه بمنزلة الكعبة وقا
ابو يوسف لا يجوز صلاته وان كان الكبد والثوب غليظين وبه اخذ بعض المشايخ
وقد شمس لا يفي الحلو في فاته قال لا يجوز الا ان يثنيه فيجعل الطين والظاهر
فوق الصوف الجنب ليس بمنزلة الثوب وهذا المذكور في الكبد وكذا في الثوب
كله مذهب محمد وهو من كونه المحيط وهو يفتي ان الخلاف بين ابي هريرة وجماعة ثابت
في الثوب في القاتين وان كان مضربا فان الثوب والكبد الغليظين بمنزلة ثوب
طافين متصلين به فاختار ههنا ايضا قول ابي هريرة في المضرب ولو بسط المصلي

اي السجادة على شيء من رطبة او جلس على ارض نجسة رطبة او لثوب اليابس المطا
في ثوب نجس رطبة فاشد الرطوبة نجاسته في ثوبه في الثوبين الاخرين واشد في مصلا
في الصورة الاولى نظرا ان كان ثوبا رطبة بحال العصر الثوب والمصلي يتقاربان
شعوب نجس الثوب والمصلي والاى وان لم يكن الثاني بذلك الحال فلا يتنجس وقد عرفت
في فصل الاسبا في مثله ان هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا عين النجاسة كالبول
مثلا وايضا لا يشتط ان لا يوجدا في الجنازة من اورد في على ما خففناه عنه وقت
تشمس الائمة عبد العزيز بن احمد الحلو في الثوب وبه النجاسة نسبة الى الحلو كذا في الفا
لو كان ثوبا رطبة بحال الوضوء الا نشايد عليه بيبس اليه يصير الثوب والمصلي
نجسا والا فلا وهذا الذي قاله شمس الائمة في ثوبه المعنى من القول الاول لانه اذا كان نجسا
لوعصر يظن بيبس اليه عند الوضوء عليه والا فلا **فرع** شعوب من ثوب الجنازة لم
يكن المصنف في التجنيس غسل ثوبا ثم قطره على شيء ان عصره في الثالثة حتى صا
بحال العصر لا يسيل منه شيء فاليد طاهرة واليد طاهرة وان كان بحال يسيل نجاسته
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في هذا ان يركب اليد طاهرة مع انها بقدر الثالث انتهى
ولا فرق بين تطهير الثوب والخروج بين تطهير العضو النجس علم اشتراط التطهير الجان
حتى لو غسل كل منهما في ثلث اجازات طهران وثلاثا واجازة واحدة يطهره وقا
ابو يوسف بذلك في الثوب خاصة اما العضو النجس فانه اذا غسش ثلث اجازات نجس
الجميع ولا يطهر ما لم يغسل فما جار او صيب عليه لان القياس في جسد الطهارة
لعموم الغسل في الاولى فيكون سقط في الثوب بالضرورة وبقي في العضو لم يهاق
الشيخ كمال الدين وهذا يقتضي انه لو كان المتنجس من الثوب قد رآه الله فغسل
لا يجزئ ابو يوسف الاجابة انتهى وفيه نظر لان الضرورة ما ستة لاقامة الوا
بلوا لثبته ايضا غسل نجاسته الدم مثلا بالبول حتى زال اثر الدم لم يحكم ببولها
اختلف فيه ومن ذهب اليه لما تماشى حتى لو غسلها ببول ما يوجب كل جمعة لا يمنع ما لم يغسل
وقال الشيخ حسني الاصح ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو
احسن ما علم ان سقوط التجنيس ما كونه المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس الجوز
مطهر للصناديق الوصفين فينجس نجاسته الدم فما اذا زاد الثوب بهذا الاشترا
ان يصير جميع المكان المضارب بالثوب نجسا بنجاسته الله وان لم يبق قال في الكتاب
يعني الهداية اشارة الى ما اخترناه حيث قال بكل ما يبع طاهره حيث اخبر المانع الجوز
انتهى تجنيس طرف من الثوب فنسبه فغسل طرفه ببوله لا يحترط طهره لا يغسل
بعضه مع ان لا يصل طهاره الثوب في الشك في قيام الجنازة لاحتمال كون المصلي
محلها فلا يقتضي الجنازة بالتمسك كذا اورد في الاسبيعي في الجامع الكبير وقا
سمعت الشيخ الامام تاج الدين بن عبد العزيز يقول في تفسيره على مسئلة في التفسير

الكبرى إذا افتخاقتنا وفيهم ذكر لا يعرف ولا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو
قتل البعض وأخرج كل قتل الشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد
ذكر الشك في كل معصية صلوات ثم ظهرت الجحاسة وطرف آخر مما دام على انتحى
وفي الظاهرية الشبهة فيه نجاسته لا يدري مكانها فيفسل كله قال الشيخ كما لا ينبغي الحكم
وهو الاحتياط وذلك التقليل مشكل عندى فان غسل طرفي وجب بالشك في طهارة
الطرف بعد اليقين بنجاسته قبل واصله انه شك في الاصل التبعي في قيام الجحاسته
والشك لا يرفع اليقين قبله قال الحق ان يرفع الشك فيكون الطرف المفسد والرجل
المخرج هو مكان الجحاسته والمقصود الذي يوجب البقية الشك في طهارة الباقي والباقي
الباقي من ضرره وصورته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن نجاسته ومعصيته
وانما مشكوكا في نجاسته جاز في الصلوة معه قال الا ان هذا الوجه لا يوجب كتمان الجمع عليها
اعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين
ليتصور ثبوت الشك فيد لا يرفع به ذلك اليقين انتهى والجواب انه لا يتصور فيما اذا
ثبت حكم محال معلوم ثم شك في زواله عنه باحتمال جبر دليل الزوال وعدمه على
الستوى كما اذا شك في الحد بعد ثبوت الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالمطهر
والمتا وبخلاف مثل مسئلة الترتيب الذي فان الجحاسته وحرمة القتل لا تثبت بيقيناً
لمحل معلوم بل يثبت حكم محمول مع انشائها وهي الطهارة وحل الشك كان ثابتاً بيقين
لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المحمول فيه يقيناً فاذا زال اليقين وقع الشك
في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يمنع العمل بما كان ثابتاً بيقيناً الا ان اليقين لا يزول بالشك
والاصل فيه ان الشك يشتمل على طاهر على اليقين اى حاصل باخر خارج عنه وشك
طاهر اليقين اى بما رفته وليل مع دليل آخر الاول لا ينزل اليقين والثاني يخرج عن
كونه يقيناً بقاء ذلك الشك انما ينشأ عن عدم الدليل او عن بقاء دليل ليس مستقلاً
مختصاً بما ناولا حتى لو اختلفت ما بينهما يكونا اخرين ناسخا الاول اذا كان دليل الجبر
دون البقاء وان اختلفت محلهما فلا يبايل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل عن
النوا عن المحل الآخر البقاء فيه فاذا ثبت حكم يقيناً لمحل معلوم فالشك في ثبوت عند
ذلك الحكم لذلك المحل انما ينشأ في من عدمه دليل او من بقاء دليل ليس مقتضى
احدهما بقاء الحكم الا في الاخر عدمه مع بقاء فظا ويبقى الحكم الاول بليل به فهذا معنى
قولهم اليقين لا يرفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يثبت الشك
حينئذ من دليل ما من دليل الاول مستمداً ولا يمكن ان يكون نسخا ان كان الاول دليل الوجود دون
البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك انما اذا ثبت حكم يقيناً لمحل مجهول فيمكن
ان يثبت الشك من دليل ما من دليل مستمداً ولا يثبت عند ذلك الحكم لان المحل كما لم
يكون معلوماً لم يثبت كون الدليل نسخا بل احتمال ان يثبت عند ذلك الحكم لان المحل الا فيكون

ناسخا وان يثبت في محله آخر فلا يكون ناسخا الا في القسم الثاني من قسمي الشك
بناءً على المحل المجهول وعدمه وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ما نشأ من
اليقين الاول مع معارضة وليس بالشك خارج عنه وروى عليه كما في القسم الاول وهو يقين
الرجوع الى يقين آخر غير اليقين المفسر من فناء مثل وامر النظر فان الاكراه انما في محله
الحزن مع لم يصنع تلك المسئلة في التفسير الكبير من غير تحقيق خصوص ما روى في امر القتل
الذي هو عظيم الخطر بل رآه بالشيء بان الله سبحانه هو الموفق ولو بالجملة على الخطئة
حال القس فذهب بعض الخطئة بالبت طاهر كذا الذي اصابنا لما ذكرنا في المسئلة
المستقلة بغيرها لوعة جعلت بغيرها ان حضرت فخر ما وصل اليه الجحاسته طهر ما فيها
لاجوابها فان وسعت فذلك طهر لكل كذا الطلق ويبنى ان يثبت بما اذا زاد وان
عمتها في الصورة الاولى بما اذا لم يظهر اثر الجحاسته في الماء وفي كلا الصورتين والى بعد
بين بين البالوعة وبشر الماء يبنى ان يكون خمسة اذوع وفي رواية ابي سليمان وسبعة في
رواية ابي حفص وقال الحلواني المعتبر الطهر او التيمم فان لم يثبت جاز ولا لا ولو كان عشرة
اذوع وهو المختار في قوله ومشي على الارض مشرعة بعد مشي من برجله فذكر الحكم
بنجاسته رجليه ما لم يعلم الله وضع رجليه على موضع الضرورة ومسئلة المشي في ماء
الحمام لا يجبر ما لم يعلم الله غسله من نجاسة جلد الحية يمنع الصلوة اذا زاد على الذرع
وان كسيلة لا يحل للاباغة لتقام الزكوة مقام الدابة والاصح ان يقيسها طاهراً اذا
وجد الشبهة بعد الاصل والغنى فيفسل ويؤكل الذي وجدته خفي البقر لانه لا أصلاً
فيه قال الفقيه هذا التقليل يقيناً انما اذا وجدته الرقعة وصلباً فيفسل ويؤكل
والا فلا وفي الجنديس مشي في الطين او اصنابه ولم يفسله صلى كجرب ما لم يكن فيه
اثر الجحاسته لانها المانع فلم يوجب في الخلاصة طين نجارى طاهراً يمنع جواز الصلوة
وان كان الشوب معلوماً وان كان مختلطاً بالعدا قال في شمس الاثنا الحلواني لا يقبل
فقد ذكر صاحبها الغنية عيشي في السوء فيقتل رجليه تمام شدة السوء وفصل لم
يجز لان الجحاسته غالبية في اسواقنا ثم ذكر عن ابي نصر القاسمي طين الشاوع ومراط
الكلاب فيه طاهر كذا الطين المستقر من غير طريقه نجاستاً طاهراً الا اذا رأى عين
الجحاسته قال فيمنها جال الغنية نفسه وهو صحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنطق
اصحاً بنا ثم ذكر بولاً وماء فيل به الطين او وقع روضة طين يقيناً الغلبة
فان غلبت الجحاسته لم يجز ان يغلبها الطين فطاهراً الفصح به جواباً في منصور وكان
الاختلاف عن هذه الرواية يقول القائل اسواقنا الجحاسته والله حين عند المصنف
دونها ناسخاً فانما ثبت ما ذكره فينبغي ان يحل قول ابي نصر القاسمي على الضرورة
فيما اذا اصنابه من غير قصد مع عسر الاختراز وقول من اعتد الغلبة على غيره لا يثبت
بغيرها من صاحب الغنية حيناً يلعن ابي نصر قوله وهو صحيح من حيث الرواية الى آه والقول

الاخر بقوله وهو حسن الى آية ولا نالمعلوم من قواعد اثبتنا للشبهات في هذا
والبلوى العامة كما في مسئلة آبار الفلوات من هنا فارة ما ننت في هذا كان جامدا
فوقها حولها وفيه كل ما سواه وان ايتنا بمشركه والذين ينجس بمجرى ان ينجس
به وفيه المشاكلة يبلغ به الجلاء تمتد منفة ظهوره قال بعض المشايخ يكون الصلوة
في ثياب النسيئة لانهم لا يتقون الحزن قال صاحب الهداية في التنجيس لا يتنجس الا
تكره لانه لم يكن من ثياب اهل النسيئة الا التراب ويل مع استعمالهم الحزن وهذا القول
يجوز الصلوة في التبراج الذي ينجس اهل فامر من لانه بلفنا انهم يستعملون
فيه البول من ثيابهم في بيوتهم الكثرة في شوح الهداية لا يبرأ منها وتكون النسيئة
عن صلوات الاثر عن الحزن البصر عن عوارضه انا في الصلوة في اية مبي ينجس به
الشرب ثم يغسل ثلثا فيطهره في الصلوة وهو قول صاحبنا انما يتقدم ما يوافقه
في ان يغسل الاثنا وانه ينبغي ان يغسل حتى يصفوا الماء فعلى هذا الركن الذي يباح المذبح
ويحرم لا ينجس ولا يتكون به الماء فهو طاهر وفي النسيئة الكثرة المذبح بدهن الحزن
ان يغسل بطهره ولا يضره بقاء الاثر فيها الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل من ثيابها
ولا تنقى النجاسة فيها ولا يغسلها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام
الصلوة في طاهرة يجوز ان تخرجها في الماء على غلاف الكتف المشط والقار والاداء
منها رطبا وايضا ان تخرج في صفة نجاسته لها الغليان يغلي ثلثا في ماء فيطهره
فيل لا يطهره في غير حاله الغليان يغسل ثلثا في الظهيرة والرفقة لا يضر فيها
الا ان تكون تلك النجاسة غمر فانه اذا صبغ فيها حل حتى صارها حل جامدة طهر
وفي التنجيس طين الحنطة بالخرق الابيض سف يطبخ ثلثا بالماء ويغسل كل من وكذا
الجم وقال ابو حنيفة او الطينة في الحزن لا يطهر ابدا وفيه ينبغي ان يغسل عند محمد لا
يطهر ابدا ولو في الدجاجة حالة الغليان الماء وبنا ان يشق بطرها لتدفع
او كثر من غسل لا يطهر ابدا لكن على قول ابو يوسف يجازي بطهر على قانوت
ما تقدم في الجم قال الشيخ كمال الدين قلته وهو شيخنا اعلم هو ما علك بشرتها
النجاسته المتخللة في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشهر ان اللحم السمي يطهر
بجسر لا يطهر لكن المذكرة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء الى حد الغليان او يمسك
فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه القشر والذوق في باطن اللحم وكل من الاصبع
غير متحقق في التسميط الواقع حيث لا يصل الماء الى حد الغليان ولا يترك فيه الا مقدار
ما يصل الحارة الى سطح الجلد فتخلل منها السطح عن الصفوف بل ذلك التبرك يمنع
وجوده عن انقلاع الشمر فالأولى التسميط ان يطهرها بغسل ثلثا التنجيس على
الجلد بذلك الماء فانهم لا يجتنبون فيه عن النجاسة وقد لا شرف الاية بهذا
في الدجاجة والكثير من التسميط مثلها انما يتنجس فيه ما اورد استخرج منه وحل

في اناء ثم اخذ من آخره جعل في هذا الاناء ايضا ثم وجده فانه ان غاب عنه فالتج
للاناء خاتمة وان لم يغيب ولم يعلم من اى الجانب في الاخير هذا اذا احتوى فلم ينجس
تحتيه على شيء فان وقع عليه وهذا اذا كان الواحد فان كانا الاثنان كل واحد منهما
ينكرونها من حبه فكلاهما طاهرا لانه في الاول يتقن ان احد حبه نجس وفي الثانية
لم يتقن ما احدهما نجاسته حبه وكذا ظاهر باقين في الخمر من شاة بسقنيها حلها
بيده طينة في نجاسة اللبن وايضا في النسيئة حيوان البحر طاهر وان لم يرب كل حتى خبز
البحر ولو كان نسيئة قالوا تختلف الناس في اهل زماننا في الدهن الزكاي الذي يجب
من البحر البلطاري ولكن ما ذكره في الجوز في شوح القدرى وصلوة الجلابي فصل في حكمها
وفيهما عن الحزن بمره وقتة وقن حنطة فطخت لم ترق كل قال ابن مقاتل
نوه كل ما لم يتغير طبعها وكذا الدهن واللبن انما ينجس على طرفه وبشاه وخوصه
طرفة الاخر نجس جازن سواء تحرك احد الطرفين بحركة الاخر او لا هو الصحيح لانه
مكانه طهارة طاهر وليس هو حاملا للنجاسته بخلاف ما اذا كانت النجاسة في
طرفه فهو طاهر لانه او حامله فالقول في ذلك الطرف على الارض وعلى فانه ان تحرك
بحركة لا يجوز والا يجوز لان تلك الحركة ينسب لجزء النجاسته بخلافها في الحزن
ولو صلى على الدابة وفي سرجها او ركابها نجاسته ما نفع نجاسة على انها لا يجوز في
في المبسوط واكثر مشايخنا جوزه لان الاركان تنزل عليها وهي اقرب من الشرايط
وتقوم على النجاسته وفي رجليه خفاء او جوده او فله لا يجوز الا ان يخلصها
ويتم عليها وكذا الوستر النجاسته بكثرة ويجوز عليه لانه تابع اما بعد النزع فقد
ذات النسيئة ولو كان اسفل فليجس نجاسته وصلى بها لا يجوز وان نزعها وقا
على طاهرها جازن وجده في بياض وثوبا نجاسته نجاسته ما نفع صلى في الديباج لغوا
الشرط بالنجس **وهنا الشارح** وهو ستر العورة وهو يطلو في الكفة على
الجلد والعصر وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يسمى منه وفي الشرع على ما ينبغي من
ستره في الصلوة والاصل في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى خذوا
زينةكم عند كل مسجد فان المراد من الزينة المحل الذي يحصل به الزينة وهي الثياب
والكراد من المسجد الصلوة التي المسجد محلها فالاول ذكر الحال وادارة المحل والثاني
عكسه كذا قالوا واعتبر من عليه بانها تنزل في الطواف والستر منه واجب فان قضت
الفرضية ينبغي ان يثبتها في الطواف ايضا ولا ينبغي ان يكون الستر في الصلوة ايضا
واجبا الا فرضا والمحققان الفرضية تثبت في الصلوة بالاجماع ان لم يخالف فيها احد
من الامة على ما نقله غيره احدى ائمة النقل ان احدى بعض المالكية كالمناخ استعمل
في الفلوة لانه بعد نزع الاجماع غير متبرك ولو سلم انه من المجتهد يزوج فالأصح
كونها مستند الاجماع لان المتبرك لغيره الكلف لا يخصه السبب كذا الحديث

الركلة
قوله

عائشة رضي الله عنه لا يتقبل الله صلواتها أيضا لا بخماره وأبو عبد الله رضي الله عنه
والحاكم ومحمد بن عيسى في صحيحهم المراد بالخمار الباطنة لأن الخمار حقيقة الصلوة
لها أصل والعورة من الرجل ما تحت الشرة منه إلى الركبة وعلم بهذا أن الشرة ليست
بعورة ولكن الركبة غاية ودخلها محفل فكذا قال والركبة عورة أيضا قطعا لا احتما
وفيه خلاف المشايخ واجلته رواية أن الركبة ليست بعورة لحديث أبي أيوب قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما أسفل من الشرة من العورة
رواه الدارقطني لنا حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة
فتعارض المحرم والمسيح في الركبة فيقف المحرم وكذا ما روى الدارقطني في حديث طويل
عن عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فإن ما تحت الشرة
إلى الركبة من العورة فإن فيه جعل الركبة غاية وهي ملتقى عظمي الفخذ والساق وقد
احتمل دخولها في العورة والاحتياط في الدخول فتدخل وعنا حديث رواية الثوريان
فقط عورة وكذا عن مالك وعنده أن الشرة والركبة واختلفا في عهدها غير واختلفا
كقول المشايخ ذكره العيني في شرح البحار كن العورة المذكورة إنما هي عورة
من غير أصل لنفسه فهذا هو المختار وقد روى محمد بن عيسى عن أبي حنيفة وأبي يوسف
نصا أي يضربا بالقول لا أخذ بطريق الاستدلال من مسألة أخرى بل روى عنهما
أنهما قالوا إذا كان المصلي محمولا بجنبه نظر في المصلي نفسه إلى عورة أي عورة
نفسه لا لنفسه صلاية وهذا هو الذي مشى عليه قاض خان في النور وبعض
المشايخ جعل ستر العورة من نفسه أيضا شرط وهو رواية هشام عن محمد بن علي قال
أي ذلك البعض كان المصلي المحلول الجنب كشافا للجنب مستقرا بحيث جيبه
بالستر يجوز صلايته وإن كان خفيفا للجنب لا تغطي جيبه حتى لو فرغ من النظر في
جيبه رأى عورته فصلاته فاسد وبه أي يقول هذا البعض يعني بعض المشايخ قال
في الخلاصة فإن صلى في قبض واحد محلول الجنب كان نجسا يقع بصره على عورته
حالة الكوع لا يجوز صلايته وكذلك لو كان نجسا يقع بصره عليه من غير تكلف كذا
ذكر هشام عن محمد بن عيسى بن حنيفة وأبي يوسف أن عورته ليس بعورة في حقه فلا تشدد
صلايته انتهى وهذا الترتيب بعيد اختياره لما قدمه والدليل بينا عدة وصوات
الستر وجب شرط للصلوة ذاتها لا لخرقة رؤية العورة فيها وإن كان نجسا لم ينظر
من غير تكلف لم يوجب الستر وكذلك المصلي لا يفسد عيانه في بيتة لميلة مطلقة ولو
تربطاه وهو قادر على اللبس لا يجوز صلايته بالاجماع ولو كان وجوب الستر لخرقة
رؤية العورة في الصلوة لما زلت الصلوة في هذه الصورة ونحوها فعلم أنه وجب للصلوة
نفسها تعظيما للمناجاة هذا المقام بين يديه سبحانه وقد لا لانه المتقدم ذكرها
مطلقة فتعجم جميع الصلوات في أي مكان أو زمان كانت كذا فيقال أن الآية ظنية لا لالة

ولذا كان الستر الثابت بها في الطواف واجباً لا فرضاً كما تقدم وأما فرضه الصلوة بالاجماع
ملا اجماع فيها إذا كان المصلي هو الذي يجنبه نظر بالأكليف أي عورة نفسه للمروى عن
الاجماع وإن سفل الذي ينبغي أن يكون الحكمة في الصلوة المذكورة الكراهة دون الصلوة المذكورة
الواجبة وهذا فرض قول الجرح وإن سفل الرواية المذكورة لا لنفسه صلايته لا ينافي
الكراهة فكان هذا هو المختار والله أعلم وبهذا الموضع كلفها عورة لما أخرج الترمذي
في الرضا عن ابن مسعود عنه عليه السلام أنه قال المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها
الشيطان وقال الحسن بن محبوب في الإجماع منعقد على ذلك فقوله كلفها تأكيد للبدن
وأنشأ كسبا بالثاني بالاضافة إلى المرة كقولها ما شرف صدر الفتاة من الدم وهو
كثير الأوجه وكيفية فاتها ليس بعورة بالاجماع لا في حق الصلوة ولا في حق نظر
الاجنب حتى أنه يباح نظره إلى وجه المرأة الاجنبية وكيفية إذا كان بغير شهوة والآفة
أيضا فاتها ليس بعورة ولكن في القدمين اختلافاً المشايخ والأصل في هذا قولهم
ولا يبدين زينةهن إلا ما ظهر منها والحد بالزينة محلها فإذا بدأ الزينة من غير محمل
لا يخرج منه وأجمع المفسرون على أن المراد بما ظهر الوجه الذي هو محمل الكحل والكف الذي
هو محمل الخاتم وأما القدم فهو محمل الزينة الباطنة وهو الخلل إلى الدليل قوله تعالى ولا يبدين
بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن فهذا دليل على أن كحلها عورة وذكر في المحيط
أن الأصح أنهما ليسا بعورة قال في الكافي استفتنا هذه الأعضاء للإستبراء بابتدائها
فاتها لا يجزئ بدنها من أول الأضراس إلى يديها من الحاجة إلى كشف وجهها خصوصاً في
الشهادة والمحكمة والكاح فتضطر إلى المشي في الطريقان مظهر قد يراها خصوصاً
الفتيات من هذا معنى قوله تعالى إلا ما ظهر منها أي إلا ما جرت العادة والجملة على
ظهوره انتهى فتسلك في التقليل مسلك الضرورة وهو ظاهر الآية لا تناقضه لأن
محمل الخلل ليس القدم بل الساق لانه لا يكون إلا فوق الكعبين والكلام في القدم وأما ما فيه
ما روى أبو عبد الله عليه السلام أن الجارية إذا خاضت لم يصح أن يرى منها إلا
وجهها وبهذا إلى المفصل لا أن ليس قطعتا اليد على العزمية فيجوز على كراهة
النظر لا على فرضية الستر في الصلوة وقال في الحافانية الصحيح أن كشف ما من القدم
يمنع جواز الصلوة كسائر الأعضاء التي هي عورة وفي الاختيار قال الصحيح إنما ليسا
بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى ومختار مناجاة الهداية والكافي
ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه وأما ظهور الكف فقال الشيخ كما لا ينبغي أن يفتوا
قوله لا وجهها وكيفية انحصار على أن ظهور الكف عورة بناء على دفع ما قيل أن الكف
مينا وظاهره لكن الحق أن المنبادر عدم دخول الظاهر من مثل قول الفاضلات
الكف تقنا وظاهره أغناه عن ترجمة اللغز إذا ضافة الظاهر إلى ستر الكف يقتضي
أنه ليس داخل فيه انتهى وهذه مطلقة لا إضافة الشيء إليه لا يقتضي عدم

دخله فيه والا لا افقتنا حافة الرأس الى يد علم دخول الرأس مستحق يد
يقال ظاهر الكفة كذلك يقال باطن الكفة فلهذا دفعه والدليل المنع من الكفا في يد
على ان يظهر ايضا ليس بضرورة في ابدائه اشتد كذا الآية لان المراد من
النية بالنظر الى اليد هو الحائز وهو غير مختص بالمراد كذا في نية في الظاهر لانه
موضع النفس والفتش كذا في حلقها او او المذكر يد على ذلك حيث كذا اليد
الى المنع من كذا هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكرته فمختلفات
فانه خا حقا قال ظاهر الكفة باطنه ليس بضرورة في التوسع وفي ظاهر الرواية
ظاهر عورة انتهي هذه العبارة من قاض خا نكدا ايضا على اختيارها لانه ليس
بضرورة لمزنا مثل ذرا عا عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى
في غير ظاهر الرواية عن ابي سرة وروى عن ابي حنيفة ان ذرا عا ليس بضرورة وفي الاختيار
قالوا انكشف غير ما عا جاز في صلاتها لانها من الزينة الظاهرة وهو المستور وتحتاج
الى كشفه للخدمة وسنة افضل انتهى ومعهم ان عورة في الصلوة لا خارجها
كذا القول الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح في ضرورة في ابدائه وكون المستور من
الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو المبدأ كالحال للرجل وقد قلنا انه من الباطن بالاد
والاحتياج الى كشفها للخدمة اما هو في بيتها بين اهلها غايبا لا بين الاجانب بخلاف
الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في ابدائها لاجانب غابته على ما مر اما الشعر المستتر
او التازل عن راسها فقد قال القتيبي ابو الليث ان كشفه مع المسترسل فيسقط صلاتها
لانه عورة كذا ذكرته اكثر كتب الفتاوى وصح صاحب الهداية وغيره وقال في الفتاوى
الحاقانية المستبينة انما الصلوة انكشف ما فوق الاربعين من الشعر لا ما نزل
عنها وكذلك اذا ناز حتى لو انكشف مع واحد منها يمنع جواز الصلوة فجعل الشعر
المسترسل غير عورة في حق الصلوة وهو اختيار الصدوق في المشيخة قال صاحب الحاشية
هو الصحيح وجهه انه لا يوازي الرأس فلا يطرأ حكمه واما النظر الى الاجنب فلا
يجزى بالانفاق قال في الكفاية لانه عورة يعني على هذا القول لان النظر الى شعوره
فتنة كالنظر الى وجهه المدة المشابة والشعور الاما عن شهوة انتهى والصحيح انه
عودة لانه من اجزاء الرأس واما ان يجب غسله في الجنابة للحج بخلاف شعور الرجال
فانه يجب غسله اجماعا اذ لا حرج في غسله كذا في الكافي يعني لو لم يكن الشعر من البدن
لما وجب غسله في حق الرجال اجماعا واذ انبت من البدن ثبت انه عورة وحقه
لانه لا ضرورة في ابدائه وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى اما الخصيات
مع الذكر فمقتل مجموعها عضو واحد فقد اختلفت ان المجموع عضو واحد فيعتبر
القدر المانع من مامنا او كل واحد عضو على حدة فيعتبر القدر المانع منه منفردا قال
بعضهم كلاهما عضو واحد لان منفعتهما واحدة وفي الابداء وقال البعض يستبرأ

واحد منهما عضو على حدة وهو الصحيح ولذا اعتبر كل واحد عضو على حدة في وجوب
النية وكونهما آلة الابداء لا يلزم منه كونهما عضوا واحدا فقد اشبهت كذا في عضو
في منفعة واحدة على ان كل واحد عضو على حدة كاشق كذا الاعضاء العائنية في بقاء
الشخص واشتراكهما مع الاثنتين بقاء النوع وكون الذكر مشاهرا لهما في ذلك
غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا في الكنية مع الخذف كل واحد منهما عضو على حدة او هما
عضو واحد فاما بعضهم كذا على حدة وعلى هذا لو انكشف القدر المانع كالربع من
الكنية وحده لا يجوز الصلوة ووجهه انهما متمايزان حداه حقيقة فيكونان فحين
وقال بعضهم الكنية مع الخذف كلاهما عضو واحد في الخلاصة هو المختار وفي شرح
الهداية لابن الدمام والاصح ان الكنية مع الخذف لا تنافي بينهما ملتقى الغليظة لا عضو مستقل
انتهى وعلى هذا لو على الرجل من كنيته مكشوفتا زنا الخذف على جاز في صلاته لان
الكنية لا يبلغان قدر ربع الخذف الكنية في ابان الدمام وكعب المودة ينبغي ان يكون
كذلك يعني بقاء المساقاة لا عضو مستقلا لانه ملتقى غليظة الساق والقدم فمقتل هذا
لو صلت وكما بها مكشوفتا بخلاف صلاتها لان الكفا لا يبلغ ربع الساق مع الكعبين
فا هو امره صلت وربع ساقها مكشوفتا في صلاتها عند ابي حنيفة ومحمدان
استمر ذلك قدر اداء ركعتي التبع مقام الكل في كثير من الاحكام ولا زما رأى احد
جوابه وجه الشك ان يجزى بانه رأى وجهه وان كان المكشوف من ساقها اقرب
ذلك الى التبع لا يقيد اتفاقا لان القليل عضو لا اعتبارا عدما باستمر وقاعد
الشرع بخلاف الكثير فكذا الكثير التبع لما تقدم فيكون ما دونه قليلا وقال ابو بصير
انكشاف ما دون النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشاف النصف وايضا
في رواية لا يمنع جواز الصلوة وفي رواية يمنع وذلك لان القليل عضو كما تقدم والتمكة
والكثرة من الاسماء والاضا فيتمنع من النصف كثير فيكون قليلا فيكون عفا واما
النصف فبالنظر الى ان مقابله ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع وهو وجه احد
الروايتين واما وجه الرواية الاخرى فهو ان المانع هو الكثير والنصف ليس بكثير لان
ما يقابل ليس بقليل فلا يمنع كذلك في الكافي ويجوز ان يكون وجه رواية المنع الاحتياط
وجه الاخرى المشككة فساد الصلوة فلا تقيد الجواب لهما منع كون المشككة
والكثرة من الاضافيات فسدته فلو لم يقابل به كثير او به كثير فانه قد
يكون الشيء كثيرا في ذاته وان كان مقابله اكثر وهو ظاهر الحكم في الشعر المستتر
من المرأة الحرة والرأس منها والبطن والظهر من المرأة مطلقا والخذف من المرأة و
الرجل كالحكمة في الساق في عضو من هذه الاعضاء انكشف ربعه قدرا وكذا
لا يجوز الصلوة عند خلافه الا في يوسف واما حكمه المودة الغليظة وهي القبل
والكثير وهو على هذا الخلاف المكون في الساق يعني ان انكشف من احداهما ربعه وان

كانا قلنا قد رآنا الله في جوار الصلوة عند خلوها لا يوسفها لا يمنع عنده
 ما لم يكن نصفا او اكثر من هذا الخلاق مكنونه الزيادة وكذا في غير هذا وذكرنا ان
 القدر المانع من العدة الفلانية ما زاد على قدر الله من جلاله في المنفعة فان اعتبر فيها
 التبع كما في الجاسه قال في الكافي وهذا ليس بقولنا انه قبله التعليل في العورة
 الفلانية وهو في الحقيقة تخفيف لانه اعتبر في الدبر قد رآنا الله والقبول لا يكون اكثر من
 قدر الله في هذا فيصير جوار الصلوة وان كان كل الدبر مكشوفاً وهو ما قضى
 انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقلنا لانه قد قيل ان الفلانة القليل والقبول
 مع ما حوله ما يجوز كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكرنا في التبع في الفلانة واختلف في ذلك
 مع الالبين فميتل الكك عورة فيعتبر به وقيل كل الية عورة والآخر انها انتفى
 اما ترى المرأة فان كانت من نكسة اي ان لم تنكس ثيابها وهذا هو المتبع والمراعاة
 فربما تكون مراعاة وقد انكس ثيابها ككته كانت حكر على الغالب وهو اي التدي مع الصلوة
 فلا يمنع انكشافه بغيره من قبل انكشافه مع الصلوة من ثيابها وان كانت كعبية قد
 انكس ثيابها والتدي صفيها اصل بنفسه حتى لو انكشافه بغيره من قبل انكشافه
 وهو ظاهر في شرح شمس الائمة الشرح حتى ان كان التوب مقيماً بحيث يصح ما تحت
 اي لون البشرة لا يحصل به ستر العورة اذ لا ستر مع رؤية لون البشرة اما لو كان غليظاً
 لا يرى منه لون البشرة الا انه النصف بالعضو وشكله بشكله فمما شكل العضو مثلاً
 فينبغي ان لا يمنع جوار الصلوة لخصم السرة في العنة لو ستر عورة من خارج بصف
 ما تحته ينفى ان لا يجوز من صلى بغيره ليس عليه غيره وهذا قيداً في التبع
 انه لو كان بحال ترى عورة عند التكشف فلو قد انظر انكشاف من تحته لراى عورته
 فهذا الحال ليس بشيء معتبر في منع جوار الصلوة لان الشرط السرة قد حصل
 لان من آه اطلق عليه انه مستور العورة ومنع الرؤية عند التكشف ليس بشرط والآ
 كان ليس السراويل وما يقوم مقامه فيها في الصلوة ولم يقل به احد وذكرنا الزيادة
 لو ان امرأة صلت وهي تغطي على الثوب الجديد هو عند انفا في المواد الثوب الصحيح الذي لا
 يبدو منه شيء من العورة فليست قوباً خلقاً فانكشافه من سترها شيء ومن تحتها
 شيء ومن ثيابها شيء وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه لك يبلغ ربع الثياب لا يجوز صلاتها
 فكانه بناء على ان السراويل اصفها وهو اختيار البعض ان جمع المتفرق يعتبر باصفر
 الاعضاء المنكشفة حتى لو كشف من الاذن ستمها ومن تحتها ستمها يمنع لان المنكشف
 قد رجع الاذن واكثر واختار مشايخ الكثر ان يلبس ثوباً من قال المعتبر الجمع بالاجزاء
 حتى لو كان المنكشف من الاذن ثياباً ومن تحتها ثياباً من الاذن ثياباً من تحتها ثياباً
 ربهما ونحو ذلك يمنع وان كان المنكشف من ثيابها لا يمنع لان الستمين اقل من التبع
 وعلم من هذا ان كل اذن عضو على حدة في حكم العورة ليست ثياباً للرأس وكذلك ما بين

السرة والمانعة عضو على حدة يعتبر بغيره منفرداً كذلك بطن المرأة فيستر به وفي رواية
 الاصل في رواية الكوفي ليس بعورة وانما الجنبه فهو تبع للبطن لا عضو مستقل كذا في
 الفتنة اما العورة من الامة فمما عورة من الرجل اي من تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها
 وتظهرها عورة ايضاً لان النظر اليها سبيل الفتنة ولا ضرورة في ابدائها وفي رواية عن
 مالك وكذلك عن احمد ان السرة تنب عنها عورة ليس غير وانما ما عدا ذلك من اعضائها
 وهو من على البطن فما فوقه من اسفل الكتبة فما تحت فليس بعورة بالاجماع لانها على
 الخلية والامتنان داخل البيت خارجة فتنظر الى ابدائها وذلك غالباً ويلزمها الجمع في
 وجوب ستره وقدره الى البيهقي عن ابي ابي بصير عن ابي عبد الله قال ان خرجت امتد
 مخمرة بمجلبته فقال لمرء من هذا فعيل لرجلانية لفلان رجل من بيتي فامرسل الى حفصته
 فقال ما حالك على ان تجزي هذه الامة ومجلبتها وشبهها بالمحصنات حتى تحت اذ اتبع
 بها لا احسبها الا من المحصنات لا تشبهها الا ما بالمحصنات قال البيهقي الا ان من عمر
 بذلك صحبة والمثيرة وام الولد والمكاتبه غير ان الامة في الحكم المذكور لبقاء الرقة للجميع
 ولو ان قضاً ان هوينا في الحمة فلا يبرأ حكم الامة ولا يثبت حكم الحمة بلا تحقق الحية والمولاة
 بينا له بيز واحدة من منبذاتها لان الولد يبيع الامة في الرق وتواجهوا بغتة في الصلوة
 مكشوفة الرأس ونحوه فستره بعمل قليل قبل اداؤك من جاز ولا يكسر وبعد من ذكره
 ابن التمار في رواية عن مالك عورة من احد اقسام الولد والمكاتبه كالحية وان انكشف عضو
 وهو عورة في الصلوة فستره من غير ثياب يضر ذلك الا انكشافه ولا ينسد صلاته لان
 الانكشاف الكثير في الزمان القليل عنك الانكشاف القليل في الزمان الكثير وادى به
 اي مع الانكشاف كما كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرهما فيفسد ذلك الانكشاف
 صلاته وان لم يرد مع الانكشاف كذا ولكن قد عدا ما اي من يرد في فيه ركناً بستره
 وذلك مقدار ثلث سببي ان علم بستر ذلك العضو فسد صلاته عند ابي يوسف
 خلافاً للمجتهدين اذ اوقع الرجل المصلي للزوجة في صف النساء او وقع امام اي قد
 الامام او وقع بجانبه ثم انى تلك الجاسه فعلى هذا الخلاف المذكور ان مكث
 قدره من غير ان يرد به نفساً عند ابي يوسف خلافاً للمجتهدين فقد تقدم الدليل من
 الجانبيين في بحث الجاسه وان المختار هو قول ابي يوسف في الجميع للاحتياط وهذا
 كله اذ كان بغيره كذا ذكرنا اذ حصل شيء من ذلك بغيره فان الصلوة
 تفسد في الحال قال في الفتنة انكشاف عورة في الصلوة تفسد في الحال
 عند من ومن لم يجدوا بستره العورة صلى قاعداً بايماء كذا ذكرنا في بحث الجاسه
 لان التكليف بقدر الواسع وقد تقدم الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجب لستر
 بعض العورة وجب استبقا له تعديلاً للانكشاف لانه متجزي كالجاسه الحقيقية
 بخلاف الحكمه ويقدر في السرة ما هو غلط كالسرة تنب عنها الخدش

الركبة وفي المدة بعد الفخذ البطون الظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد
ثوباً خيراً لا يصلح عياناً عندنا لأن الصلوة فيه صحيحة ما كان خيراً مما كان لا يصلح
في الأرض المصنوعة خلافاً لاجتماعه عندنا يصلح عياناً لأن الصلوة في الحرير لا
يجوز للرجل كالصلوة في الأرض المصنوعة عنده ولو وجد ما يستتر به من الخشن
ومحضر وجب الاستتر به وفي الفنية عياناً قد روي على طين يلحظ بهونه ان علم انه يبقى
عليه يعني القيام الصلوة لغيره لا ذلك كما لو قدر ان يخفف عليه ورق الشجر
فروع من بحث السترة الفنية عن تجميع صناعية فربما علم ان يعطيه ان اخرج
من صلاته ينتظر ان اخرج وقت الوقت عن ابي حنيفة انه ينتظر ما لم يخفف وقت الوقت
وقال ابو يوسف مع قول ابي حنيفة ايضا انتهى كقول محمد بن ابي حنيفة بائناً فقهه على علم
جواز التيمم وان خاف الغفلة الوقت اذا قدر على استعمال الماء مع ان هناك للوضوء
بلا وهذا ليس المستبدل فليفرق بان هناك الوضوء مخفوف وهذا الاعطاء
غير مخفوف فيها وان كان وجود وجود التيمم خيراً لم يخفف وقت الوقت كطهارتها
الكان وفيها صليته صليته مكشوفة الرأس لا فقه مرابا لا عادة ولو صليته مكشوفة
العمرة يعني الخلع مخفوف فقه مرابا لا عادة وكذا في وضوءه انتهى وفي الخلاصة
والمستحب ان يصلح الرجل في ثلثة اثار معتبره اثار وعامة اما لو صليته ثوب
واحد متوشح به جميع بدله كما زاول الميت يجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما
يفعل القضا في المقصة فان صليته في اثار واحد كبره انتهى اما الاثر فلما روي
عن محمد بن ابي سلمة قال اريد سوا الله صلى الله عليه وسلم يصلح في ثوب واحد مثلاً
به في بيت ام سلمة واضعاً طرفه على عاتقه متفوق عليه واما الثانية فلقولهم عليه
السلام لا يصلح احداً في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء متفوق عليه
ايضا وكذا ذكره الصلوة في التيمم ويلجده وفي الخلاصة امره خرجت من
البحر عياناً ومما ثوب لو صليته فيه فائمه تنكشف شيء من خديها او من ساقيها
ما يمنع جواز الصلوة ولو صليته فاعلة لا تنكشف فاتها نصلي فاعلة ولو كانت
الثوب يغطي جسدكها وديع واشها فترك فخطية الرأس لا يجوز صلاتها و
لو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك النقطة صحت المدة قال الشيخ كمال
الدين بن الفحام صرح في الفواز بان ثوب المدة عورة وبني عليه ان يملكها القضا
من المدة احب قال لان ثوبها عورة وهذا قال عليه السلام التسبيح للرجال و
التصنيف للنساء فلا يجوز ان يسميها الرجل انتهى كلامه يعني كلام صاحب الفواز
قال علي هذا الوكيل اذا جهرت بالقرآن في الصلوة فسدت كان جهرها ولا يفسد
عليه السلام عن التسبيح بالصوت لا اعلام الامام بسهوه الى التصنيف انتهى
والله تعالى اعلم **اما الشرط الرابع** وهو استقبال القبلة كان الانسب ان يؤخر

عن الرقعة ايضا بالنية غالبة بخلاف الوقت الا انه قد علم عليه زيادة اهتمام
به لاحتياج كل صلوة اليه فربما كانت اوقافه بخلاف الوقت فانه يختص بالفرع
والاصل في فرضية الاستقبال قوله تعالى وحيفة كنتم فتكروا وهو حكمه بشرطه اي
جهته ونحوه وهو ما علم من الذين بالقدرة وبكيفية من عدم الغيرة على قول ابي
حنيفة لكن للزوم الاستمرار لا يجوز العكس اذ لا يكفر بترك الفرض بل يجاء وكذا
الصلوة بغير طهارة او في ثياب نجس واختاره القاضي ابو علي السعدي في ثلث
الطهارة لا في الاخرين ليجوز فيهما حالة المدة بغير طهارة لا يجوز بحال وبه اخذ
المصنف الشهيد الثاني في شرح الهداية لابن التمام قال لا فرق اذ لا اثر لعلم الجواز في شيء
من الاحوال بل المرجح الاكفام هو الاستفانة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر الجواز
انه لا يكفر في الصلوة بلا طهارة ايضا وهي رواية الميسر والاكفام رواية القوادس
كذا في فتاوى البراذلي وفيها الواجب ان يكون مع جماعة وقاموا يصلحوا
واسمعي ان لا يصلح فقام وصلح بلا طهارة او كان زاهداً فاضل بغير طهارة لا يكفر
لعدم الاستمرار وينبغي لمن اضطر اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والتسجود قيام
الصلوة ومكروهها ومجودها انتهى في المصلي لا يخلو اما ان يكون حاضر الكعبة بان
كان مكة او كان غائبا عنها فمن كان بحضرة الكعبة ودخل الغاء في غير لان اماماً قد روي
في كلامه كما اشرنا اليه يجب عليه اي يفرض وهو يطبقون الوجوب على الافراد
حيثما لا يشبهه في الفرضية اصحابه عينها اي ان يكون وجهه مقابلاً لعين الكعبة
حتى لو صلي عكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران لم يكن هناك يقع استقباله
على جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي الدرر اية من كان ببيت الكعبة حائلاً الاصح انه
كالغائب ومن كان غائبا عنها ففرض منه جهة الكعبة حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط
ان يقع استقباله على عين الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ ابى الحسن الكرخي والشيخ
ابى بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي قال لا لئلا يسهو وسعه
الا هذا والتكليف يجب الواسع وقال الجبالي في فرض الغائب ايضا اصحابه عينها
لان المأمور به ذلك ولا فصل في النص عمرة هذا الخلافاً لظاهره اشتراط
النية للغائب وعلمه وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط على
الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة بناء على اختياره قول الكرخي والرازي قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختياره قول الجبالي
قال صاحب الهداية في التمهيد نية الكعبة ليست بشروط في الصحيح من الجواب لان
استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه النية كالوضوء انتهى في هذا الان الشرط
يراد وجودها لا وجودها فصد الانها وسائر ما ليس بمقصود بالذات
وبعض المشايخ يقول ان كان المصلي يصلي الى المشرق كما قال الحامدي وابن حامد

حاملان الحمار يهيمون على الباقي و اجتمع الاراد فكانت فيه عز النية وان
 كان يصلي في القبلة فكما قال الفاضل اي ابن الفضل انما اجتمع الاراد فيها
 غالباً وقبله اهل المشرق ووجه المضرب عندنا من غير احتياج الى اهل بلاد
 بعض المشرق فيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من احوال من يظن انه
 ليس بمسماة لها من لان فرض عند البعيد اصالة عينها ظناً فيلزم منه
 الاحتياط للبعض يعني ان يكون قول الجاهل ايضاً ثم قال ان الله مطلق شامل لجميع جهة
 المشرق والمغرب على اختلاف المشارق والمغارب فلا يخالف قوله وذكره اما في الفتاوى
 هذا القبلة في بلادنا يعني بها من قبل ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف
 فان من قبل ما كانت معتدلتين مشرق الشتاء والصيف كانت قبلتها بين مغربيهما
 فان صلى المصلي بها الى جهة خرجت تلك من حد المغربين فسد صلاته ولو كانت
 البلاء ماثلة الى مشرق الصيف لكون قبلتها ماثلة الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل
 يصلح عليه ان قبلته اهل المشرق والمغرب ذكر صاحب الدرر عن شيخنا ما حاصله
 انما استقبال الجهة يقع بان يبقى شيء من سطح الوجه مسماة للكعبة او لها اثرها
 لان المقابلة اذا وقعت في مسماة بعيدة لا تنزل بما تنزل به من الاحتياك لو كانت
 مسماة قريبة ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد ويبقى المسماة مع انتقال
 من قبل تلك البعد فلو فرض خط من ثلثا وجه المستقبل للكعبة على الخفيف
 في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على واثنين قائمتين من جانب غير المستقبل او
 شمالا لا تنزل تلك المقابلة والفرجة بالانتقال الى اليمن والشمال على ذلك الخط
 بغير استرخاء كثيرة وكذا يمنع العلماء قبلته ببلد بلدين وثلاث على سمت واحد فجلوا
 قبلته بخاري ومحمد بن مسعود عن مذهبهم ومروءة من صنع الفرياد اذا
 كانت الشمس في آخر الميزان واول المغرب كما اقتضته الدلائل الموضوعية لموقع
 القبلة ولم يخرجوا لكل بلد سمتاً على جهة لبقاء المقابلة والفرجة وذلك
 القدر من المسماة وان كان المصلي موضعاً من ان لا يقدر معه على التوجه الى القبلة
 وليس معه احد يتوجه اليها او كان يخاف ان يقدر على التوجه الا انه يخاف ان
 توجه من عند او سبع ياتيه من جهة اخرى فيضطر من مالها او بدنه وكذا لو كان على
 خشبة في البحر يخاف الغرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة بل يصلي
 الى اي جهة قدر على التوجه اليها من غير حضوره عليه لان التكليف بقدر الوسع
 والحج مرفوع وكذا اذا صلى الفريضة بالمسجد على الدابة بان كان لا يقدر على
 النزول وانزل لا يقدر على الركوب لمجوع الدابة او غيره وليس عنده من يصينه
 او كان يخاف من عند او سبع لو نزل او وقف فانه يتوجه الى حيث قدره يصلي بالايام
 ولو كان يخاف النزول للطين والرطوبة يستقبل قال في الظهيرية وعندى هذا اذا

كانت اقفه فان كانت شاة يصلي حيث شاء قال الشافعي كمال الدين في الهام ولما قيل
 ان يصلي بغير كونه لوارقها للصلاة خافوا الانقطاع عن الرفعة او لا يخافون فلا يجوز
 في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عز ابن من اليمين ان كان يجتهد في الماء ونصب
 القافلة وينقطع جاز ولا انصب الى الماء واستحسنوا في هذه الدابة عز ابن من
 في اليمين قال الفقيه وهذا ينبغي ان يراد به جميع ما ذكرنا من الاعذار حتى لو غلب عن النزول
 لعدم غير الطين ايضا ولكنه يقدر على ان يوافيها من غير حضوره عليه لزمه ان يستقبل
 لان الضرورة تقتضي بقدر ما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وجوبه في الخلاصة
 عن محمد بن اختاره في الظهيرية فقال لو غلبت الدابة اذا كان الرجل في السفر وامطرت
 السماء فلم يجد مكاناً يابستاً ينزل المصلية فانه يفتي على ما بين مستقبل القبلة و
 يصلي بالاعمال اذا امكنت اياف الدابة فان لم يمكنه يصلي مستقبلاً القبلة قال صاحب
 الخلاصة وهذا اذا كان الطين يجتهد في وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض
 مبتلة صلى هناك وعناه الى النوازل والنافلة معطوف على الفريضة اي اذا
 كان يصلي النافلة على الدابة بغير عذر فيها فله ان يصلي الى اي جهة توجهت هذا اذا
 كان خارج المصلي اخرج مسلم وابوداود والنسائي وعز ابن عمر ان النبي عليه السلام
 صلى على حمارة وهو متوجه الى خيبر فخرج الدار فطعن في غرابه مالاً عن انفس
 راية النبي عليه السلام وهو متوجه الى خيبر على حمارة يصلي بها ماء وسكن عليه واما
 في المصطفى فحرف عند ان خيفة ويجوز عند محمد وتكره وعند ابن من لا تكره كما عز ابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي
 وهو ركب محمد فمستل بهذا ايضا وانما هو كثر اللفظ في المصطفى الجواب لا في خيفة
 ان هذا شأن فيما يتم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس في القياس ثانياً
 جواز ذلك لما فيه من تقويت بعض الاركان والشرائط والنظر المشهور في خارج
 المصطفى المصطفى معناه اذ سيره في المصطفى غالباً فلا يلزمه دالة واختلف
 في مقدار الخرج فقيل قد الفريضة من الامانة وقيل قدر ميل والاول ظاهر لفظ
 الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه الفرض كذا ذكره ابن القوام في الخلاصة
 وكما انفتحها خارج المصطفى دخل المصطفى على الدابة وقال لا تكثر من اصحابنا ينزل
 ويتم على الارض انتهى وقيل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة كما
 في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة ان توجه الى القبلة
 عند افتتاح الصلوة ثم تركها واغرف عنها واما اذا انفتح الصلوة الى غير القبلة
 فلا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء اما الضرورة في حالة البقاء الا ان اضطر
 لم يخاله لانه لا ضرورة في الضرورة في الايضاح واستقبال القبلة عند الابتداء
 ليس بواجب قال الشافعي هو واجب ان شئت عليه القبلة وليس بحضرة

اي من اهل ذلك المكان من حيث اهلها اجتهاد وذل جهده وطاقته وطلبها
 بما يظلم على طه من الامارات واللائل محترقا وطلبها هو الاخرى والليقوت
 الدليل بالامارات عليها وصلى الى الجهة التي اواه اجتهاد موثوقه الى انها هي
 القبلة كما دوى عن عمار بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم
 في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا حيا للقبلة اصبحنا ذكرناه
 للنبي صلى الله عليه وسلم فغفلت فاينما تكروا فتم وجه الله وعن جابر كنا في مسير فاماننا
 غيم فحتمنا في القبلة فصلى كل رجل منا على جهة وجعل احلنا يحيط بين يديه فكلنا
 اصبحنا فاذ اخبرنا صلينا الغير القبلة فمنا لا النبي صلى الله عليه وسلم قد
 اجيز صلاتكم وهذا الحديث وان كانا ضعيفين قد ضعف الاول الذي مع
 جماعة وضعف الثاني الذي لم يظن فقد تأيد بالاجماع فان اجماع على ان الحكم
 عند الاشتباه هو الذي قد قبله ليس بحضرة اشار الى انه ليس عليه طلب من
 لبيثا له وفي الخلاصة هذا في المنازة فان كان في المسجد ولا محراب للمسيح وقبلته
 مشككة وفيه قوم من اهل لا يجوز له التحري اما ان كان فيه قوم والمسيح في مصر
 في ليلة مظلمة قال الاما الشافعي في فتاواه جاز ان تصلي في الكافي ولا يستحق جهنم
 من منازله وقال ابن الهيثم والوجه انه اذا علم ان المسجد قويا من اهل مقيم
 غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت حوله وهم حولونه في الزينة وجب طلبهم لبيثا له
 قبل التحري لان التحري مطلق بالبحر عن بقية القبلة بغيره انتهى ولا منافاة بين هذا
 وبين ما قبله من كلام الخلاصة والكافي لان المراد به اذا لم يكن فواد اخل المنازل
 فلم يلزم الحرج من طلبهم بتعنتها الظلمة او المظلمة فانه علم انه اخطأ بعد
 ما صلى فلا اعادة عليه كما ذكرنا من حديث جابر لانه اتي بما وسمعه وهو الفرض
 فحقه وفيه خلاف الشافعي اذ لا يصح عنده انه يعيد اذا سبق الخطأ بعد ما وثقا
 على ما واجهته في الوقت وصلى ثم يتبين انه صلى قبله والعرفان ان الاستقبال شرط
 بل المستوفى وقد سقط بالاشتباه بخلاف الوقت فانه سببه لا وجود للشيء قبل
 وجود سببه وان علم ذلك الخطأ ووجه الصلوة استدراكا الى القبلة فينبغي عليها
 ما بقي منها لما عن ابن عمر بن الخطاب في صلاة الصبح ان جاءه من انفق ان يرسو
 الله عليه السلام قد انزل عليه الكيلة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلها
 وكانت وجوههم الى الشام فاستدوا الى القبلة متفق عليه وفي رواية لمسلم فتر
 رجل من بني سلمة وهو ركوع في صلاة الجهر قد صلا ركعة فتدري الا ان القبلة قد
 حركت فما لو كان مع من القبلة وعلى هذا فقد اجماع الا في قول الشافعي انه اذا
 تبين الخطأ في الصلوة ليستأنف لكن الاصح عندنا انه ليستأنف ويصلي وسواء اشبهت
 القبلة في المنازة او في المصروف سواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار فان حكم

التحري لا يختلف لان الدليل له بفصله ان تحريه وقع تحريه على جهة فتركها وصلى الى غير
 جهة التحري بعيدا وان اصاب في صلوة الى غير جهة التحري القبلة
 عند حنيفة ومحمد عن ابي حنيفة انه يحسب عليه الكفر في الخلاصة وقال ابو يوسف
 ان اصاب جهة القبلة لا يبطلها اذ لو اصابها فاما يبطلها الى هذه الجهة فلا فائدة
 في الاعادة وكما ان فرضه عند حنيفة في جهة التحري وقد تركها فبطلت صلاته فاسد
 وكذا الجهة التي صلى اليها هي القبلة التي هو الفرض اما حديثه ذلك فصلا كما هو صلى
 الى الكعبة قبل الامر بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلوة
 لوقوعها فاسدة بطل ما هو الفرض اذ ذلك وهو التوجه الى بيت المقدس ولو اشبهت
 عليه القبلة ولم يتغير في الصلوة وصلى بلا تحري لا يجوز صلاته لان التحري فرض عليه
 وقد تركه وان علم في ضلال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند ابي حنيفة
 ومحمد قال ابو يوسف يعني لما تقدم له من الدليل وانما ازاله بعد العمل وقوى منها قبله
 وبناء القوي على الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه بالانقضاء
 والعرفان ما بين هذه المسئلة وبين ما اذا تحريه في جهة التحري تحريه انما فرض لغيره
 لشيء لم يحصل له فبطلت حصوله فبطلت كاستقوى الى الجملة كمن عرف عن عطاء عن ابي حنيفة
 وعلم الدليل عليه وهو موجود في صورة علم التحري بخلاف تلك الصورة فان مخالفت
 جهة تحريه انقضت عتقاده فبطلت صلاته من انقضت كما هو صلى في ثوبه عنده انه
 يحسب ثم ظهر انه طاهر وصلى عنده انه لم يخطئ فظهر انه من غير آرم صلى الفرض عنده
 ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لا يحزبه في ذلك لان عنده ان ما فعله غير
 جائز بخلاف صورة علم التحري فانه لم يمتد التصديق بل هو شاك في الجواز وعلم
 على التسوي فاذا ظهر اصابتة بعد تمام الفعل الى احد الاحتمالين فمقرر الآخرون
 انما التحري البناء اذ اعلم الاصابة قبل تمام كما قلنا من لزوم بناء القوي على الضعيف
 ولا كذلك بعد تمام وفي فتاوى المناوي تحريه لم يقع تحريه على شيء قبل يده تحريه قبل
 يصلي الا اربع جهات يعني اربع مرات وقيل بخبر ان شاء آخرون شاء صلى الصلوة
 اربع مرات الى اربع جهات ولكن هذا هو الاصول ولو اشبهت عليه القبلة وكانت
 بحضرة من حيث اهل ذلك المكان فلم يثبت له في التحري وصلى فان اصاب القبلة
 جاز في صلاته لم يخطئ هو المقصود من التسوية الا لا اوى وان لم يصيب القبلة فلا يجوز
 صلاته لتركها لول بالقبول الدليلين الموصول الى المقصود ظاهر انما انقضت ما الذي لم
 يحصل له المقصود وكذا الاصح ان توجه الى جهة عنده من حيث اهل ذلك المكان ان اصاب
 القبلة جاز في صلاته ولا فلاح كما ان من حضر من اهل ذلك المكان لا يخلو قوله
 ان لم يوافقه تحريه لانه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد بتلخيص من صلى التحري ووقع
 تحريه على جهة واخبر رجلا ان لبيثا من اهل المكان بان القبلة في جهة اخرى لا يعمل

بشأنهما لما قلنا ولو بنا من محضته من أهل المكان من القبلة فلا يخبر بها حتى تحترق
وصلى بها خيرة أو القبلة غير الجهة التي صلى إليها لا يبعد ما صلى لا قبلته حتى لا تـ
أو بما في مسده ولم يقصر ولو شك في القبلة فتحى وصلى كنه إلى جهة وقع عليه
محترق ثم شك هوىة الصلوة وتحترق فوقع محترق على جهة أخرى فصلى إليها ركعة
أخرى ثم حتم أنه أو صلى كذلك أربع ركعات إلى أربع جهات بالتحري ووقع محترق
في كل ركعة على جهة غير ما صلى إليها الركعة التي قبلها جاز كذا في الفتاوى الحاقانية
لأن الاجتهاد المحدث لا يبيح حكم ما قبله فيجوز ما مضى أيا يبيحه فيما يستقبل وأختلف
المأخوذ فيما إذا انحرف في الثالثة أو الرابعة إلى الجهة الأولى من قال يتم الصلوة
منهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والأول وجه وقد كلف إذا اشتبهت عليه القبلة
وشك فيها أما المشرع في التحريم من غير أن يشك ولا تحترق ثم شك بعد ذلك فهو
على الجواز حتى يصلي فساد به يقين فيصلي ما علم في الصلوة أنه أصاب اختلاف المشايخ
قال الفضلي يستقبل وقال فاضل خان والعلم أن يتم صلاته لا قبلته كانت
جائزة ما لم يظهر الخطأ فإذا ثبت أن أصاب القبلة لا يفتقر حاله ولو بقي مشككا في
الصلوة لا يحكم بشي حتى يضيغ فإذا ضيغ فإن ثبت أن أصاب أو كان كبرياؤه أو لم
يظهر من حاله شيء فصلاة جائزة وإن كان ثبت أنه أخطأ أو كان كبرياؤه فمطلبه الأغا
وذكره أما في الفتاوى وإن علم المصلي أن قبلته الكعبة ولم يرها وقت الشروع جاز
لما قلنا أنية الكعبة ليست بشرط وذكره الحاقانية أن علم المصلي يعني وقت
الشروع أن قبلته محراب مسجد لا يجوز لأنه علامة على جهة القبلة وليس بمقبلة
فيكون من منازع القبلة بنيتة وإن كان متوجها إليها كمن توجه إلى الكعبة إليها في
ناريا الصلوة إلى البيت المقدس فإن نية القبلة وإن لم تشترط إلا أن يرد نية
الأعراض عنها شرط ولو جاز صدق من القبلة بغير عمد فسد صلاته فيلزم هذا
قولهما أما عندنا في حنفية فينبغي أن لا تقصد بناء على أن الاستدبار لا يمكن على
قصد الرضا لا يقصد ما دام في المسجد عند خلاف الفتاوى الشريفة كما لا ينبغي
إبراهيم ولفايل أن يفرق بينهما بغيره هناك وعمدة هنا قال الفقير وهذا
هو الصواب ولو جاز وجهه عنها كان عليه واجبا أن يستقبل القبلة من حيث
ولا تقصد صلاته بذلك التحريم ولكن يكره أشد الكراهة لما روى البخاري عن
عائشة رضي قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة
فقال هو اختلاف من يخلسه الشيطان من صلوة المبدلة قال عليه السلام لا يزال
الله مقبلا على المبدل هوىة الصلوة ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه رواه
ابوداود والنسائي وعنه أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها
الملتفات في الصلوة فإن الالتفات في الصلوة هكذا فكان لا يلتفت في التطوع لا

في الضيق منه رواه الترمذي وهو قوله عليه السلام أن يستقبل القبلة من مناه عنه
تفسيرا ولا تقصد الصلوة بخير الالتفات بالوجه وإن طال ولو قلنا المصلي أنه أحد
فتحرل عن القبلة للوهو ثم علم أنه لم يجد قبلة أن يخرج من المسجد ثم تفسيرا
عندنا في حنفية لأن استدباره لم يكن الرضا بل قصد الإصلاح وإن علم أنه لم يجد
بعد الخرج من المسجد فسد صلاته بالالتفات لأن اختلاف المكان يبطل إلا بعدد المسجد
مع تباين كنفه ونهاى أطرافه مكان واحد ولذا أخذ السجدة وإن كثرت الخلاف في رواية
فأمكن جعل اختلاف المكان حقيقة كذا اختلاف الضرورة ولا كذلك إذ يخرج من المسجد
وهذا إذا لم يكن مأثما واستخلف مكانه فإن كان مأثما واستخلف ثم علم أنه لم يجد
فسدت سواء خرج من المسجد أو لا الآن لا يستخلف في غير موضع منه من كمال الخرج
من المسجد وإنما يجوز عند العذر ولم يوجد كذا لو قلنا أنه افتتح بلاءه ونوه فأنصرف
ثم علم أنه كان متوضعا تفسيرا صلاته وإن لم يخرج من المسجد كمن أنصرف على
سبيل الرضا حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستيناف بخلاف ظن سبق الحديث
فإنه لو تحقق ما ظنه لا يلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء فالاصول الذي يخرج عليه
جنس هذه المسائل هو هذه من المسائل ما لو كان شيئا من رأى سرابا فظن أنه ماء
فأنصرف ثم علم أنه سرابا تفسيرا صلاته وإن لم يخرج من المسجد وإن كان ما سجد خفت
فقطر أنملة ثم فاحض فغسل قدميه فظن أنها لم تم تم تفسيرا وإن لم يخرج لأن
أنصرف على قصد الرضا ولو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وإن صلى في الصحا أو كان
كان جماعة فتكأن الصفوف ولهم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزه في مسئلة ظن
سبق الحديث لم تفسد وإن بعد مجاوزه تفسد هذا إن ذهب إلى خلفه وإن توجه
قدامه فالمعتبر مجاوزه سترة الإمام وعدمها إن كان سترة والأفقدارها لو
تأخر لجاوز الصفوف أو لم يجاوزها هو المعتبر وإن كان منفردا اعتبر مجاوزه
قد هو منع سجوده وعدمها من أي مكان ذهب كل ذلك من الكافي في شرح
التهذيب الكعبة اسم للمصحة فإن الخطأ أو وضعت موضع آخر فصلى إليها لا
يجوز ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز ولو صلى إلا الخيط وحده لا يجوز
ومن صلى في السفينة فلا بد من الاستيناف إذا كان قادرا كما في خارجها ولا يجوز
أن يصلي حيثما وجهته بغيره أن يستدير إلى القبلة إذا أمر لأن التكليف بقدر
الامكان ولو صلى جماعة بالتحري في الفين في الجهات أن صلى منفردا جازت
صلوة الكركان صلى جماعة لم تجز صلوة من خالف ما به عالمها حال الصلوة
لأن اعتقاده أن صلاته إلى غير القبلة وجاز صلوة غيره أن لم يعلم أن ما به خالفه
فقم صلى حتى ينجم عنه وفيهم مسبق ولا خوف لما سلم الإمام فاما للقضاء فظهر
لها أن التمسك عن الجهة التي صلى إليها الأمكن المسبق إصلاح صلاته بأن

بأن يستدل بأنه منقول فيما يقضيه بخلافه لا حق فانه مقتضى ما يقضيه والمقتضى
أن يظهر له وهو رأي الامام أن القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام لا يكتف
اصلاح صلاته لانه ان استدركها لم يمامه في الجهة وقد اوهى نفسه لا كانت
تمت صلاته الى غير ما هو القبلة عنده وهو منسدا ايضا فكذلك لا حق من رجل فخرى
في موضعها فافتدى به رجل بلا تخير او انما جازت صلاتها والآجازت صلوة
الاما فقط لان الصلوة عند الاستقبال من غير تخير انما تجوز عند ظهورها لاصحابه
كما قلنا ولو صلى الا على ركنه الى غير القبلة فجاء رجل فستواه الى القبلة وافتدى به
ان وجد الا على وقت الشروع من مياله فلم يسأل لم تجز صلاتها والآجازت صلوة
الا على وقت المقتضى لان عنده ان امامه بالصلاة على الفاسد هي الركنه الاولى
والله سبحانه اعلم **والشرط الخامس** من الشروط الستة هو الوقت فقدمه على النية
مع زيادة اهتمامها لكونها شرط لكل صلوة كالاستقبال والوقت مختص بالغير
كما قلنا لشدة اتصاف النية بالاركان فاختارها ليتصل بمجرها فيوافق الترتيب
الوضع ثم انه حذر الوقت شرط لصحة أداء الصلوة لا وجوده جميعه والاولى اداء
الصلوة بعد الوقت والاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا ونحوها من الآيات على ما تقدم الكلام عليه في وائل الكتاب والاصل
ببانه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني جبرئيل
عند البيت مرتين فصلي في الظهر في الاولى منها حين كان في مثل الشراك ثم صلى
المصر حين كان لكل شيء مثل ظله ثم صلى المغرب حين تجبت الشمس وافتطرت الصائم
ثم صلى المشاء حين غاب الشفق ثم صلى الجز حين بزق الجز وحرم الطعام على الصائم
وصلى من الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله كوقت المغرب بالامس ثم صلى
المصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقته الاول ثم صلى المشاء
الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض من الغسق جبرائيل
فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو
داود والترمذي قال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد
لكن فيه عبد الرحمن بن الحارث ضعفه احمد وليفه القساي وابن ميمون ابن حاتم وثقه
ابن سعد وابن حبان وقد اخبره عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن هذيل هذا باسناده واخرجه
ايضا عن المعري عن محمد بن يافع عن عبد الله بن جبريل بن مطيع عن ابيه عن ابن عباس
فكانت كذلك الرواية متباعدة ابن ابي سبيرة عن عبد الرحمن بن عتيبة الذي عن ابن يافع
الى آه وهي متباعدة حسنة كذا في الامام بن قتيبة الزاوي يرفع وهو اول ظهوره وقد
روى حديثا امامه جبرائيل من حديث علة من الصحابة منها حديث جابر بن عبد الله وفيه
ثم جاء للصبح حين اسفرت جدي يعني في اليوم الثاني فقال نعم يا محمد فصل فقام فصلى

الصبح

الصبح فقال ابن ميمون في ذلك قال الترمذي قال محمد بن النجار حديث جابر
اتبع شئ في المواثيق انتهى وقوله هذا وقت الانبياء من قبلك هذا هو الاشارة الى ان
في اليوم الثاني في قوله والوقت فيما بين هذين الوقتين ولا شك والمواد به الوقت
المختار المستحب للوقت المعتبر الذي لا يكون الا اداء الاية للاجماع على جواز اداء
المصر بعد صيرورة الظل مثله على اداء المشاء بعد ثلث الليل ثم ابتداء المص
لغيره من مشايخنا بينا وقت الجز وان كان المص في الحديث وقت الظهور لانه اول
صلوة في طلب المكلفها عند قيامه من النوم الذي هو اخر الوقت فقام منه
كالمشاء خلفا جديا ولا نه مجمع على وقتها اولا واخره فاما قوله وقت الجز
صلوة الجز اذا طلع الجز الثاني وهو الجز الثاني البياض اي التمر المستطيل اي المنتشر
في الافق اي في نواحي السماء فيطلع الجز الاول المستطيل بالجز الكاذب وهو البياض
المستطيل اي الذي يبدو ولا مستدا الوجهة الفوق غير اخذت عن الافق ثم تقبض
الظل لا يخرج وقت المشاء ولا يدخل وقت صلوة الجز لانه من حكم الكيل في الجمع
الاكل على الصائم فيه الحديث من بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يفتنكم من سمعكم اذ انبلا ولا الجز المستطيل ولكن الجز المستطيل في الافق رواه
مسلم وابوداود والترمذي والقساي فقال في الحديث اما الجز الكاذب وهو ان يرفع
البياض في ناحية واحدة ثم يتلاشى فلا يخرج به وقت المشاء ولا يخرج الاكل على الصائم
وهذا امر مجمع عليه واخره فتهاطلوع الشمس في الجزء الكاين قبل طلوع الشمس
من الزمان وهذا ايضا لا خلاف فيه لاحد من الائمة واوله وقت صلوة الظهر وال
الشمس في الجزء الكاين بعد ذلك والشمس عن خط الاستوى من الزمان وهذا
ايضا بالاجماع واخره فتهاطل في حنيقة اذ انما رطل كل شيء مثليه سوى
الزوال اي سوى النوى الذي يكون للاشياء عند الزوال قالوا اي ابو يوسف محمد
وهو قول الائمة الثلاثة اخرجوها انا صار ظل كل شيء مثله سوى الزوال
وعن ابن حنيفة رواية اسد بن عمرو انا صار ظل كل شيء مثله سوى النوى خرج
وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المثليين قال المشايخ ينبغي ان لا يصلي العصر
حتى يبلغ المثليين الا ان خذ الظهر الى ان يبلغ المثل يخرج من الخلاف فيما بينهما
امامة جبرئيل في اليوم الاول حين صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله لم يجد
ابن ميمون عنه عليه السلام اذا اشتد الحر فابعد وبالصلوة فان شدة الحر
في جمعهم رواه الستة وعنه في ذكره قال كذا مع النبي عليه السلام في سفر فاراد الله
ان يذوق الدابة ثم اراد ان يذوق الدابة ثم اراد ان يذوق الدابة ثم اراد ان يذوق الدابة
حتى يساوي الظل المتلول فقال النبي عليه السلام ان شدة الحر من في جحيم رواه
البخاري في باب الاذان للمساكين وجه الاستدلال بالحديث الاول ان شدة الحر في جحيم

اذا كان ظل الشئ مثله وبالغائي انه صريح بان الظل قد استبان على المثل ولا يقدر
 لغير الزوال ذلك الزمان في ديارهم فثبت انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم من اثار الظل
 مثله لا يلزمه اتصالها في وقت العصر فكان حجة على ابي يوسف ومثله ان لم يكن
 حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان امانته جبريل في اليوم الثاني حجة على الكل حجة
 صلى الله عليه وسلم من اثار الظل مثله بقرينة هذا انما يفيد علم خروج وقت
 الظهور ودخوله وقت العصر بصيرته الظل مثله لا يقتضي انما بين المثل والمثلين
 وقت الظهور وقت العصر وهو المسمى بالجواب انه قد ثبت بقاء وقت الظهور عند
 صيرورة الظل مثله لا سيما لامامة جبريل فيه في العصر ان كل حديثه في حجة
 الحديث امامه جبريل في نسخ ما خالفه فيه لمحقق في كل حديثه في حجة
 الاول فان اول ما علمه آياها وامامته في اليوم الثاني في العصر عند صيرورة مثله
 فثبت انه وقت ولا يفتن فيستمر ما علم بثبوت من بقاء وقت الظهور الى ان يدخل
 هذا المعلوم كونه وقتا للعصر طريقه معرفة وقت الزوال في حجة ان من رسم دائرة
 في أرض مستوية وينصب بطولها قائما في طولها مثل مع قطرها الدائرة من أسفل القفا
 اول التماس لا شك انه خارج الدائرة ثم ينقص الى ان يدخل فيها فلتضع علامة
 على مدخله من محيطها ثم ان الظل ذلك ينقص الى حتما ثم ياخذ في الزيادة الى ان
 يبلغ محيط الدائرة ويخرج منها فلتضع على مخرجها ايضا علامة ثم ينصف ما بين
 مدخله ومخرجها ويرسم من نقطة النصف الى مركز الدائرة خط مستقيم وهو
 خط نصف النهار فاذا كان ظل الدائرة على هذا الخط فهو نصف النهار من طلوع
 الشمس فاذا زال عنه فهو وقت الزوال واول وقت الظهور في الظل الذي للقائمة
 حينئذ هو وقت الزوال فينبغي صيرورة ظل القائمة مثليها او مثلها ما عدا ذلك
 في وقت اول وقت صلوة العصر اذا خرج وقت الظهور على القوائم فيقول اذا صار
 ظل كل شئ مثله سوى وقت الزوال وعلى قولها اذا صار مثله سواء واخر وقتها
 ما لم يقرب الشمس الى الجزء الكائن قبيل غروب الشمس من الزمان وهذا
 بالاجماع واول وقت صلوة المغرب اذا غربت الشمس بالاجماع ايضا واخر وقتها
 ما لم يقرب الشفق الى الجزء الكائن قبيل غروب الشمس من الزمان وهو اي الحرا
 بالشفق هو البياض الذي في الافق الكائن بعد الحرة التي تكون في الافق عند باح
 وقال اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثلاثة ورواية اسلم بن عمر وعمر بن
 ايضا المراد بالشفق هو الحرة نفسها لا البياض الذي بعدها لتمام ما روى
 الدارقطني عن عمر بن الخطاب عليه السلام في حجة الشفق الحرة فاذا غاب وجبت الصلوة
 قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف عن ابن عمر وكما روى الترمذي من حديث
 محمد بن فضيل عن الامشش عن ابن عمر عن ابي بصير قال قال رسول الله عليه السلام

انما الصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهور حين تطلع الشمس واخر وقتها حين يدخل
 وقت العصر واول وقت العصر حين يدخل وقتها واخر وقتها حين يغرب الشمس
 وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخر وقتها حين يغرب الاقرب وان اول
 وقت العشاء حين يغرب الاقرب واخر وقتها حين يغرب الليل وان اول وقت الفجر
 حين يطلع الفجر واخر وقتها حين يطلع الشمس فقد جعل آخر وقت المغرب اول وقت
 العشاء وحين يغرب الاقرب غيبوبة الافق بسقوط البياض الذي بعد الحرة والاكات
 باديا كثر في خطأ البخاري والدارقطني محمد بن فضيل في رفع هذا الحديث فان
 علي بن ابي حمزة لا يثبت به عن مجاهد عنه من قوله وقد روى ابن الجوزي ما بين
 القطان بن يحيى ان يكون الا عشر سمعة من مجاهد موقوف عن ابن عمر عن
 فيكون له من طريقتان موقوف ومرفوع والذي قد روى ابن فضيل صدق
 من اهل العلم وثقة ابن عمر بن قتيبة في يادته وهو الرفع ثم من المشايخ من اتفق به رواية
 اسلم بن عمر والوافقة لقولهما قال الشيخ كمال الدين ابن التمام ولا تستأخذ رواية
 ولا رواية اما الاول فلا خلاف الرواية الظاهرة واما الثاني فلما مر انما من دليل
 ولا حيثما مضت الاخبار لم ينقص الوقت القائم بالمشك وقد نقل منه
 عن ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس في رواية ابي بصير وهو
 قال عمر بن عبد العزيز والاذاعي والمن في ابن المنذر والخطابي واختاره البيهقي وشيخه
 ولا شك اطلاقه على الحرة يقال ثوبك الشفق كاطلاقه على البياض والرفيق ومنه
 شفق القلب لبقته غير ان النظر افا وقرب البياض هنا اذ حشرة وفي ان
 الحرة او البياض فالا احتياطي بقاء الوقت الموجود للمشك في الحقيقة ودخول
 ما بعده ولا وقت يحمل بينهما فيخرج وقت المغرب يدخل وقت العشاء اتفاقا
 واول وقت صلوة العشاء اذا غاب الشفق على القوائم لا متداخرا ما لم يطلع
 الفجر الى الجزء الذي قبيل طلوع الفجر من الزمان كما ذكر الخطابي انه يظهر من مجموع
 الاحاديث ان آخر وقتها حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وابو موسى والحذري
 روى انه عليه السلام اخبرها الى ثلث الليل وروى ابو بصير وان شقته عليه السلام
 اخبرها حتى انصف الليل وابن عمر روى انه عليه السلام اخبرها حتى ذهب ثلث
 الليل وروى عائشة انه عليه السلام اعلم بها حتى ذهب عامة الليل وكلها في
 الصحيح قال الثعلبي ان الليل كله وقت لها ثم ساق بسنده الى باقر بن جبير قال
 كتب عمر الى ابي موسى الاشجعي صلى الله عليه وسلم ان الليل شئت ولا تفعلها واسلم
 في قصته القول ليس عن ابي قتادة ان النبي عليه السلام قال ليس النوم تنزيه
 انما التنزيه ان توفى صلوة حتى يدخل وقت الاخرى فذلك على بقاء وقت كل صلوة
 الى ان يدخل وقت الاخرى ودخول وقت صلوة الفجر يطلع الفجر وقت صلوة الظهر

أي الوقت الذي هو وقت المشاء وهذا عند أبي حنيفة وعندنا وقتها بعد صلوة
 المشاء وهذا الخلاف بناء على أن الوزن واجب عندنا والوقت متى جمع صلواته وجب
 فهو وقت لها وإن لم يقدّم أحدية على الأخرى كما في الغاية والوقتية وعندنا
 هي سنة شرعية بعد المشاء فكان وقتها بعد ما كسنتها ولذا قال الحق إلا أنه
أي المصلي ما هو بتقديم المشاء عليه لوجوب الترتيب ما روي أبو داود والترمذي
 وابن ماجه من حديث خارجة بن زيد قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لا زافة ثم أركم بصلوة في خير لكم من خير التيمم وهي التيمم بصلواتها للركن
 المشاء إلى طلوع الفجر في بعض طرقه فيما بين صلوة المشاء إلى طلوع الفجر في
 بقا الوصل التيمم بصلواته وقصد الانقضاء كما لو صلى الوقتية قبل الغاية وذكرنا
 وهو ما جاب الترتيب لما وقع ذلك بلا فصل صح عنه حتى أن الرجل إذا صلى المشاء
 بثوبين من عده صلى التيمم بثوب آخر ثم تيمم بلباسه ذلك أن الثوب الذي صلى المشاء
 به كان نجسًا فأنقاه فاستلوه فأنه بعد المشاء دون الوتر عندنا في خلاف ما قلناه
 لما قلنا فائدة **اعلم** أن الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبيل لوجوبها فلا يجزئ
 بدونه ومن جملة ما ينزل على هذا مسئلة وردت في فتاوى من القدر ببيتها الآية
 أنا لا نجد وقت المشاء في بلدنا هل علينا صلاة فكتبت ليس عليكم صلوة المشاء
 وبه اتفق أهل الدين المعتبرين في وروى هذه الفتوى أيضا من بلدنا فإمران
 الفج بطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقتصر على التنبيه على شمس لا قيمة الحلو
 الحلو في فافني بقتناء المشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف الله
 البقال في فافني بعدم الوجوب فيبلغ جوابه الحلو في فافني من بيتا الزنة عامته
 بجامع خوارزم ما نقله من استق من الصلوات الحرة واحدة هل يكفي فستاد
 واحتر الشيخ فقال ما نقله من قطع بياض مع المرفقين أو جلاء مع الكعبين
 كما في بعض منوه فقال ثلثة لغز أن محل الرابع قال كذلك الصلوة الخامسة
 فيبلغ الحلو في جوابه فاستحسنه ووافقه فيه كذا ذكره نجم الدين الزاهدي
 في شرح الفتاوى وهو الذي اختاره الشيخ حافظ الدين الغنوي واعترض
 الشيخ كمال الدين بن الهمام بأنه لا يرتب ما قلناه في ثبوت الفرضين عدم محل
 الفرضين بين سببه الجعلي الذي جعله الله في الوجوب الحق الثابت في نفس
 الأمر وجواز فقلنا المعروفان للشيء فانتفى الوقت انتفاء المعروف انتفاء الدليل
 للشيء لا يستلزم انتفاء لجوازه دليل آخر قد وجدنا في أخبار الأئمة
 من فرض الله تعالى الصلوة خمسًا بعد ما أملا بخمسين ثم استقر الأمر على الخمس
 شرعا عامًا لا هذا لا فاق لا تفصيل بين أهل قطر وقطر وما روي أنه ذكر
 الدجال استقرت على تسع عليه وسلم قال الراوي قلنا فما لبثت في الأرض

قال ابن عمر بن الخطاب يوم كسنة وبعث كسنة يوم كسنة وسائر أيامه كما يأمركم فتقبل
 يا رسول الله فذلك اليوم اليوم الذي كسنته أكتفينا فيه صلوة يوم قال لا أفرق
 له رواه مسلم فقد أوجب كسنة ثمانية عشر قبل صيرورة الظل مثلًا أو مثليين
 وقت عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الأمر من على العوم غير أن توفيقها
 على تلك الأوقات عند وجودها ولا يسقط بعدها الوجوب كذا قال عليه
 السلام من صلى ركعتين أو ركعتين أو ركعتين على الميت أنت حي والجواب أن يقال كما استقر
 الأمر على أن الصلوة خمس ركعات استقر الأمر على أن الوجوب أسبابا وشروطا
 لا يوجبها وقتها وقلنا شرعا عامًا أنه إذا ردت الله عامًا على كل من وجدته حقة
 شروط الوجوب أسبابه سلمناه ولا يبيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكرنا
 أمرت الله عام على كل من كان من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقة
 فتعطلها البطلان فإنما الحاضر أو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب
 عليها في ذلك اليوم إلا أربع صلوات أو بعد خروج وقت الظهر لم يجز عليها
 في ذلك اليوم إلا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل أحد أنه إذا ظهرت في بعض اليوم
 أو في أكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم والكيلة لأجل أن الصلوات فرضت
 خمسًا على كل مكلف فإن قلت تختلف الوجوبية حقها لفقد شرطه وهو الكهارة
 من الحيض قلنا ذلك كذلك تختلف الوجوبية حق شرطه ولا لفقد شرطه وسببه وهو
 الوقت ما ظهر من ذلك الكافرا إذا سلم بعد فراق وقت أكثر من اليوم مع أن
 عدم الشرط وهو الإسلام في حقه معناه في التقصير بخلافه أو لا يعقل
 أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمسًا على كل مكلف
 في كل يوم وبسببه والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لأنه لا مدخل للميت
 في وضع الأسباب ليس سببها ما هو فيها لا يكون على خلاف القياس والحديث
 على خلاف القياس فقد نقلنا الأمانة شرح المشارق عن القاضي عياض أنه قال
 هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب الشريعة ولو قلنا فيه الاجتهاد
 كانت الصلوة فيه عند الأوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس انتهى
 وليس سبب القياس فلا يثبت من المشاءات ولا من غيرها وإنما نحن فيه لم يوجب الزمان
 بعد المشاء فيه وقت خاص بها والفاقد من الحديث أنه يتبدل لكل صلوة وقت
 لها صريحها ليس هو وقت الصلوة أخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي
 وقتها المقدر لها وأما مضي من وقتها كما في سائر الأيام فكان الزوال
 وصيرورة الظل مثلًا أو مثليين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر وجوبه
 في أجزاء ذلك الزمان فتدبر الحكم الشرعي ولا كذلك هنا أن الزمان المرجوع
 أما وقت الفرض حقه وأوقات الجزاء لا يجمع فكيف يقع القياس وعلم بما ذكرنا

علم الغريب من منقطعت يده او رجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المشكلات كما
ذكره الامام الباقر عليه السلام الامام الخوارزمي يرجع اليه مع انه الخاتم المتنازع
فيه انطوائيه وذلك لان الفسلف سقطت عنهم شروط لان الحاصل شرط فكذا
هنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها ايضا وكما هو مقرر هناك بل
يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعبين عند المرفق خلفا عنه في وجوب
الفسل كذا لا يرد بل لا يجل جزء من وقت المغرب او من وقت الجوارح منها خلفا
عن وقت المشاء وكما ان الصلوة جزء بالاجماع على المكلفين كذا في بعض
الروايات على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع كذا لا يرد من وجوب جميع اسباب الوجوه
وشرايطه في جميع ذلك فليتنا مثل المقصود ان سيجاء المرفق فيجبية صلوة
النجى لا سفا وبها بان يصلي في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة والفلس
بجيشيرها التام في موضع نبذه عندنا خلافا لثلاث اقواله عليه السلام اسنوا
بالنجى فانه اعظم الاجزاء والتمذي قال حديثه في رواية الطحاوي
اسنوا بالنجى فكما اسنوا فهو اعظم الاجزاء قال لاجرم وروى الطحاوي
ثنا محمد بن حزم ثنا القصبني ثنا عيسى بن يونس عن الاشرع عن ابراهيم قال
ما اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجمعوا على التفرغ
بالنجى وهذا اسناد صحيح ولا يمكن اجماعهم على خلاف ما قالوه عليه السلام
صلى الله عليه وسلم حديث ابن مسعود في التخييم في ذلك وهو قوله ما
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الا ليلتها الا صلواتين صلوة
المغرب والمشاء وجميع صلى الله عليه وسلم في وقتها مع انه كان بعد النجى كما بيناه
لفظ البخاري وصلى النجى من غير النجى فلم ان المراد بصلواتها الذي اعتاد الاداء
فيه لانه غلبت بوجوبها في وقتها في وقت لمسلم قبل ميقاتها بنسب فاما
ان المعتاد كان غير الفسلف اما حديث عائشة كان عليه السلام يصلي الصبح بفسلف
فشهد معه الصلوة فشاء متلفعا من بطون من يجر من البيوت ما يسهل
احد من الفسلف محض على غلبه اخل المسجد لان نجيتها كانت فيه وكان سقته
عيشا متقاربيا ونحوه شاهد لان الله يظن وجوب الفسلف اخل المسجد وقد
انقشحة صحته الصلوة وانما وجب هذا الجمل لما علم من جميع رواية الرجال خصوصا
مثل ابن مسعود في صلوة الجماعة فان الحال كشافهم ثم الافضل البداة
وقد اسفاه كما قال الطحاوي ان الافضل البداة غلبت والختم في الاسفار
فان الاسفار بالنجى فهو اتياعها فيه عجزها وهو لفظ الحديث فكذا لو
في الاسفار ايضا ان يبدى في وقت يمكنه ان يصليها فيه على وجه السنة
ويستوي من الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ

ويستوي على وجه السنة قبل جزو سجدة استسحاب الاسفار عندنا عام في الاونة
كلها الا في صلوة الجوعيم النجى من لغة فان المستحب فيها التخليل جاعا
نفسيا لوقت الوقوف على ما من حديث ابن مسعود وكان يفتي في ان يفتي
بجزو لغة ليلنا لظن ان الاستثناء عام في يوم النجى بكل مكان وليس كذلك
يستحب ايضا عندنا الا بربا بالظهور في الصلوة ان تقدم من الحديث ان اشهد
الحرفا بربا وبالصلوة آه ونة البخاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا امينا
الجمعة ثم قال لا نرى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشهد البر بركت بالصلوة واذا اشهد
الحرفا بربا بالصلوة وهو عام في جميع البلاد لجميع الناس لاطلاق الحديث خلافا
لما يقوله المشاء في واحد من التخصيص بقطر حار وجماعة يتصلونه من بعد
ويستحب تقدمها في المشاء ولما من حديث ابن دينار في استسحاب ايضا عندنا
فاخير العشرة كل الاونة ما لم تنقيل الشمس وذلك لئلا يتوسع وقت التواضل
اذا التفتل بعد اربابها مكروه ويكره ان يخرها الى ان يتغير من الشمس بل
يصلي والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه السلام في حديثه ان الله صلى
المصر والشمس منقطة بيضاء فنته في التخييم ان الله عليه السلام كان
يصلي العصر والشمس حية والميتة تغتفر الغرض عند ابن حنيفة وابن سيرين
الصنوة كما قال الغفر والحاكم الشهيد لا اذا يحصل بعد التواضل في منار الغرض
محتملا فخره الميز فمتغيرت الا فلا كذا في الكافي واول وقت العصر عند
ابن حنيفة صيرورة الظل مثلين سوى والرواية الى التغير قليل وقد روى
الحزب عنه في الفصل بين ان العصر والصلوة ان يصلي بينهما كعتين كل ركعة
بشرط ان يفتي غير الفاتحة او ربما كركعتين بغير ان يفتي في التخييم ان الله عليه السلام
كان يصلي العصر والشمس منقطة حية فيذهب الى ان يصلي في التواضل بينهم و
الشمس منقطة وبعض الروايات على اربعة اميال لا يخالها فقلنا لا والله واما
على سبيل الظن والتخمين والواقع في بعض الاماكن ويجعل كونه ذلك زعم
الصنيف فان الوقت فيه مستوع وانما اذهب قصد الاسراع اذا لا يمكن حمله على
ظاهره انه في كل زمان وكل ارض في بعض الاونة لا يمكن ذلك ولو ملكين عند
اول وقتها خصوصا كثيرا من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال او على التقى
عن الجملة في التأخير وكذا ما ذكر البخاري في تاريخه عن ابي بن خديج كذا في
مع النبي عليه السلام صلوة العصر ثم في الجزء فيقسم عشر ثم في سبع
فكذلك في نصيحا قبل ان تنقيل الشمس محمول على الوقوع في بعض الاماكن فانه يمكن
اذا صليت قبل التغير ان وجدت البتة من الزمان مثل ذلك العمل من مشاهد

الفضل بالوقت لا دخل الوقت ما هيته بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالتقصير
بسبب لا خلا لبعض الواجبات او بسبب المكان كالصلاة في الارض المنصوبة
او بسبب شيء آخر من الجوارح كالصلاة في الثوب الخفيف فان ذلك لا يمنع القيمة
لعدم شدة انقضاء الصلاة بهذه الاشياء كانهما لها بالوقت كونهما انصافا
هذه الاشياء بالصلاة من حيث المجاورة لا من حيث السببية او الشبهة بخلاف
الوقت اما لو وجب الغرض او غيره بسببها فصرفه في غيره صحيح كصبره عند
الاصفرار كما لو كان آية التسمية في الوقت المكروه او حضرة الجنان في وقتها
يتحتم فيه ايضا مع الكراهة لا واداء ذلك كما وجبت للاحتمال جميع النوافل فيه
مع الكراهة لا وجوبها بالشروع فاذا اشروع فيها فيه وجبتنا فتمه فاذا
اداءها فيه اداها كما وجبت بغيرها ففرض واجوبه من غيرها الاصل في شيئا بعضها
انشاء الله تعالى وذلك المذكور هو كراهة الغرض والتوقع ثابت وكاين
عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصره ووقت الزوال والارواح
وغيره من حديث عتبة بن عامر ثلث مناعان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهاها ان تصلي فيهن او يغيرنهن وانا حين نطلع الشمس بازغة حتى ترتفع
وحين يقوم قايما الظهر حتى تميل الشمس حين تغيب الغروب حتى تغرب
المراويق او تغير الصلاة لان الدفن غير مباح بالاجماع كما رواه ابن شاهين
في كتاب الجنائز من حديث طاهر بن عبد الله بن مسعود عن موسى بن علي
عن ابيه عن عتبة بن عامر قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي على
موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس الحديث فاحمله عليه السلام ان الشمس تطلع
بين يدي شيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استقرت فارقتها فاذا زالت فارقتها
واذا دنت للغروب فارقتها واذا غابت فارقتها ومنى عن الصلاة في تلك الساعة
رواه مالك في الموطأ والنسائي وهذا ينبغي ان يمنع بسبب ان الفصل
بالوقت من استلزام فعل الاركان في وقتها المشبهة ببناء الكفار وهو المعنى
ينقصنا الوقت لا في الوقت من حيث هو لا نقصنا فيه كسائر الاوقات انما
النقص في الاركان المستلزمة للثبوت ببناء الكفار وقد فهم الحديث ان
تلك الاركان هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات وروى عن ابي يوسف في
الرواية المشهورة عنه انه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير
كراهة ولا فطو جواز التطوع بجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له من
مسند الشافعي عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن الصلاة نصف النهار حتى تزل الشمس لا يوم الجمعة وقت سنن ابي اود
عن ابي قتادة عن النبي عليه السلام انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة

وقال آتوهم سبي الا يوم الجمعة ولما اطلق النبي المحرم منكم على المبع
عن هذا عند التماس هذا الجوارح من استلال الشافعي على جواز النقص
واباحة النفل بمكة في هذه الاوقات اقوله عليه السلام من نام عن صلاة
او نسيها فليصليها ان اذكرها متغيبا عليه ويجوز جيب بن مطيع مرفوعا
يا بني جددنا ولا تخفوا احدا طاف بهذا البيت على آية ساعة شاة ومن
ليل او نهار ويجوز في ذمة مناه رواه الدارقطني والبيهقي مع انه موصول
بالانقطاع فيما بين هذا وبينه بضعف ابن الموهب بل محمد بن عمرو
باضطراب سنده ولا يصلي فيها اية الاوقات المذكورة صلاة جنازة
ولا بسجدة التلاوة اذا كانت ثلث في وقت غير مكروه لما تقدم ولا بسجدة ايضا
فيها لسهولة انه من اجزاء الصلاة ولو قضى فيها من غير اية صلاة مفردة
يصليها اي يلزمه اعادة ما لم يمتحها لما تقدم من انها وجبت بسبب
كامل فلا تنافي بالسبب لنا فصر ان تلاها فيها اي ان تلا في وقت من
الاوقات الثلاثة اية سجدة فلا افضل ان لا يسجد بها فيه ولا في غيره من
الاوقات الثلاثة انما وان صحت وجوبها بالسبب الذي ادت به الا ان
الكراهة موجودة لحصول النفل الشبهة ببناء الكفار مع اننا نخرها
لا يوهي في فوائدها ومبرر دنها قضاء لا سيما ليس متيدا بوقت لا يتردى في
القضاء بل هي فعل هو اداء سجدة التلاوة من هذا القبيل فان يسجد بها
في ذلك الوقت لا يصليها لصحة ادايتها واجزاها عن التلاوة وان يسجد في
وقت آخر عنه من الاوقات الثلاثة يصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادة تلاها
لان فوائدها وجبت بالسبب لنا فصر ادايتها كما وجبت سببا في النظر في الشروع
في النفل فثبت انشاء الله تعالى انما الجنان اذا حضرت في وقت من
هذه الاوقات فصلي عليها فيه فكذلك تصح ولا تقاد لان حضورها سبب
وجوبها وقد وجد في وقتنا قصر في جيب مع النقصان ادايتها كما وجبت
وكن هذا افضل نأخذها كسجدة التلاوة لم لا قال في التهمة الا افضل
ان يصلي عليها ولا تقدر خرائقها الفوق ظاهر لان النجس فيها مطلوب
مطلقا لا مانع وحضورها في وقت مباح مانع من الصلاة عليها في وقت
مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه بخلاف سجدة التلاوة لان النجس
لا يستحب فيها مطلقا واما الوقتان الاخران من الحنطة فانه يكره فيها
التطوع فقط ولا يكره فيها الغرض اي الا ان عملا فيشمل الواجب ايضا
ولذا قال النبي الغزاية صلاة الجنان وسجدة التلاوة كثرهما وجبا مينة
وهو ما لم يتكروا جميعه بغير هذا ان كان غلا كما المنقورة واللازم بالشروع

ويعني الطواف فاما تذكر وان كانت اجنبا فلا اصلها النفل اما الانحراف
بالشروع فظاهر واما المنع بالندرة فلا ان النذر بسبب منوع لا التزام
النفل كالشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بنفل لان النفل بسجدة
غير مشروع فتكون واجبة بايجاب الله تعالى لا بالتمام المبدل هذا ان
وجوب النذر بسبب من جهة المبدل وهو صيغة النذر المنع عنه للايجاب
وانه يثبت من المبدل فيما يرجع الى حق مناجاة الشروع كانه لا وجوب بخلاف
سجدة التلاوة فانها وجبت بايجاب الشروع وان كانت التلاوة فضله كما ان
جمع المال فضله وجوب الزكاة بايجاب الشروع كذا في الكافي وهو غير ظاهر في
مع انه يرد عليه ركعتا الطواف فاما ما واجبت بايجاب الشروع وان كان الطواف
فضله ككونه من بين سجدة التلاوة بانه لم يجبا المصنوع بل الغير فيها
وهو ختم الطواف وصيانة المودة في جبران ما قد يقع فيه من الخلل بلا علم
قال ابن القيم وقد يقال وجوب السجدة في الخفيف متمكن بالاستماع لا بالاستماع
ولا بالتلاوة وذلك ليس فله من المكلف بل وصف خلق فيه بخلاف النذر
الطواف والشروع فانها فضله ولولا كانت الصلوة نفلا انت معي كمن الصبح
سببا لوجوبه حتى التالى التلاوة دون الاستماع والالتزام عدم الوجوب على
الاصح بتلاوته وهي اي الوقوف المذكور انما بعد طلوع الخيال الى ان يرفع الشكر
فانه يكون في هذه الوقت النوافل كلها الا سنة الجوار ويمن جفصته قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الخيال لا يصلي الا ركعتين خفيفتين
في ابي اود والتمذي باللفظ له عن ابن عمر عنده عليه السلام لا صلوة بعد
الخيال الا سجدة واحدة بعد صلوة العصر الى غروب الشمس حديثا بن عباس رضي
شهد عندي رجال من بني نضلة اصابهم عندى عريضة اترسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهي عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب شفق عليه
وهو مرجع على حديث عائشة رضي في الصحيحين كتمان لم يكن رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدعها سرا ولا يثبته ركعتان قبل صلوة الصبح وركعتان بعد
العصر في لفظ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتخير في يوم بعد العصر
الا صلى ركعتين وخوفه بوجهين احدهما ان المحرم مقدم على البيع عند التعارض
والثاني ان القول مقدم على الفعل لان الفعل يحتمل الاختصاص وكيف وقد ثبت
ما يصحح بالاختصاص وما يدل عليه اما الاول فما اخرج ابو اود من جهة
ابن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن كنانة بن جابر عن عائشة رضي انها حدثت ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين يدهما عنهما ويواصل
ويدهما عن الوضوء فهذا الصريح في انها من خصا يصعد كالوضوء واما الثاني فما

في الصحيحين عن كريب بن الوليد بن عباس ان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
ومسود بن حمزة امسلا الى عائشة رضي فقالوا اقم عليها السلام منا
جنتا واصلها عن الركعتين بعد العصر قالها بلننا انك يصليهما وان رسول
الله عليه السلام نهى عنهما قال كريب قد خلت على عائشة رضي فاخبرتهما فقامتا
سئالا ام سلة فوجنا اليهم فاخبرتهم فردوا الى ام سلة فقالت ام سلة سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ثم رأيتني يصليهما فنبيل الله ذلك
فقال اناني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشفلوا في عن الركعتين
الركعتين بعد الظهر فهاها نازما في مسلم عن ابي سلة ان عائشة رضي عن
المتخيرتين للركعتين كانه لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقال
كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنهما او شبرا فاصليهما بعد العصر ثم
اثبتت ما كان اذا صلى صلوة اثبتت يعني اوم عليها فهذا يدل على انها من خصا
وقوله يده ما في مسلم عن انرا انه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر يضرب
الابدى على صلوة بعد العصر الحديث لا شك في ذلك في رواية في من عمر في اتم
لا يسكنون على باطل فكان اجامتهم على ان المنع بعد عليه السلام كراهته
النفل بعد ما مطلقا فيطل الاستدلال به على عدم كراهته النفل الذي سبب كبحه
المسجود بمعنى الطواف لكن بنو ان يقال لتعويده عن الصلوة وهي ثم الواجب
لعينه ايضا فمن اين تخصيص النفل الذي كرهه من ان كراهته الحق الغرض ليس
الوقت كالمشغول به المعنى في الوقت كما في الاوقات الثلاثة فلم تظهر في حق
الغرض ايضا فيما يجبا لعينه فيه تخصيص العصر العام بالمعنى وهو غير جائز يمكن
اخراج صلوة الجنادة وسجدة التلاوة باثباتها ليسا بصلوة مطلقة ويمكن
في اخراج القضاء من الغنما العلم بان النفل ليس المعنى في الوقت وذلك هو
الموجب الغنما في الاوقات الثلاثة واما اخرج من كراهته فشكلا وما بعد
غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه مكره لا المعنى في الوقت
بل التأخير المغرب بسبب مع استحباب تأجيلها وقوله يده ما تقدم عن ابن عمر
انه اعتنق رقبته لتأخيره المغرب حتى بدا الخمر وقال الشافعي لا يجزى كتمان قبل المغرب
تمسكا بما في الجوارى عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم قبل المغرب صلى قبل
قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهيته ان يخرجها الناس سنة وبها
في الصحيحين عن ان كان في الوقت اذا ان اصلوة المغرب قام ناس من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم فيكفرون السورى فيكونون ركعتين حتى ان الرجل
المغرب ليصل المسجود فيمضي الصلوة فدمكيت من كراهته من يصليهما والجوار
المقامر ما في ابي اود عن طاهر بن عمرو قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل النفل

فقال ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما من خصصة
الركعتين بعد العصر سكت عليه أبو داود والبيهقي ومختصره وما زاده
ابن حبان على ما في الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما لا يفتا
ما أرسله النبي من أنه عليه السلام لم يصليهما لا احتيا لكونهما صلاهما فضلا
عن شيء ما فانه وهو الثابتة وروى القبراق في مسند الشاميين عن جابر
قال سألت أبا ثناء ورسول الله صلى الله عليه وسلم هل أدركت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب فقلت لا غير ثم سلمة قال قلت
عندي من فضائله ما هذه الصلوة فقال فضلت الركعتين قبل العصر
فصليتهما الآن في سوء الهاله وسوء الالهيابة فشاء ما يفيدانها غير
معهودتين من صفته عليه السلام وكذا سوء العم لابن عمر والذي يظهر
أن مشير السوء إلى هو ظهور التوبة بصلاهما مع عدم معهودتهما في ذلك
المقدور لا يقال المنيب إلى من الثاني لا نأفقه ذلك إذا كان النبي هما لا يفتن
بدليله وما نحن فيه مما يعرف بدليله أن لو كانا لما على ما في حديثنا
لما خفي على ابن عمر ولا على أحد من رواة الخبرين أن النبي أيضا كان ذلك طعنا باطننا
خفي عليهم حتى سألوا أبا ثناء فاجابوا النبي أيضا كان ذلك طعنا باطننا
حديثنا من يرجع النبي عليه وكذلك بكرة النطوع إذا خرج الإمام أي قصد
على المنبر للخطبة يوم الجمعة لما أخرج ابن أبي شيبة عن علي بن عتبة عن ابن عمر
أنهم كانوا يكبرون الصلوة والكلام بعد خروج الإمام وذكر أبو عمرو بن عبد
البر بن شرح الموطأ والمناض في ما ضربه الأكمال عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا
يمضون من الصلوة عند الخطبة ومذهب الصحابي حجة بجدة قبله عندنا إذا لم
ينفقه شيء آخر من السنة وأخرج هو أيضا عن عروة قال إذا قعد الإمام على
المنبر فلا صلوة على أن ما رواه الستة عن أبي هريرة عنه عليه السلام قال
إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت للإمام يخطب فقد لغوت فبينما لا
منع صلوة السنة ونحوه المسجد لا أن المنع من الأربعة المعروف وهو على من
السنة ونحوه المسجد منع منهما بالطريقين الأولي فإن قيل العبادة مقدمة على
الدلالة عند المارضة وقد روى مسلم عن جابر الله عليه السلام قال وهو
يخطب إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام يخطب فليكن ركعتين ويخوض فيهما قلنا
المارضة غير ثابتة لكون المراد منه إذا سكت الإمام عن الخطبة إلى أن
يتم صلاته كما ثبت في السنة وهو ما رواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبدي
ثنا معمر عن أبيه عن فنادة هذا أن قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى
الله عليه وسلم يخطب فقال للنبي صلى الله عليه وسلم فمادركم ركعتين

وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته ثم قال أسنده عبيد بن محمد العبدي وم
فيه ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل حدثنا معمر عن أبيه قال جاء رجل الحديث فيه
ثم انظره حتى صلى قال وهذا الرجل هو الصواب أنت تفتن نفسك فقلت لا
حجة ثم دفعه زيادة أن لم يمارض ما قبلها فإن غيره سكت عن الاستماع
الخطبة وعدمه وزيادة الثقة بقوله ولا يجوز الحكيم بوجه يجوز زيادة
والألم تغفل زيادة فلو وإذا احتمل ما قلناه انتفت المارضة إذا تفتت
الأصل فلا يحكم بها إلا عند عدم مكان التفتت فسلط الدلالة كيفه فقلت
عليه السلام لم يمارض ما يخطب فإنا الناس اجلس فقد ذكرت كره الحافظ
أبو جعفر الطحاوي وقد منعه الخلفاء الراشدون ولا يمكن أن يجالوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ذلك وإنما لم تستدكهما استدكاه في الهداية وغيرهما
هو إذا خرج الإمام فلا صلوة ولا كلام لأن دفعه عن أبي عمرو فكونه من كلام
الزهري رواه مالك في الموطأ وكذلك بكرة النطوع عند الإقامة أي يوم الجمعة
كذا هو مقتضى قاضي خان ما خلاصته وغيرهما وأما في غير الجمعة فلا يكبر بمجرد
الاخذ في الإقامة ما لم يشيع الإمام في الصلوة وبعد شروعه أيضا لا تكبر
سنة الجنا إذا علم أنه يدرك الركعة الثانية أو التشهد على ما فيه من الخلاف
سببا وإنشاء الله تعالى وكذلك لا تكبر بغيره الشرا إذا علم أنه يدركه قبل الركوع
في الركعة الأولى ذكره الشيخ وعنه إلى الخفة لكن بكرة في جميع ذلك أن
يصلي بمخاطبة للصفاء وخلف الصف من غير جائل بل يصلي في المسجد الصفي
أن كان الإمام في المشقوة في المشقوة أن كان في الصفي أو خلف أسطوانة أو ظل
أن قضا هو السبب في كراهته عند الإقامة للجمعة لأنه بعد اجتماع وأزحام فلا
يمكن غايته أن يخلو من مخاطبة الصف ولا يرد على ما ذكرنا من صلوة سنة الجنا
وعنه بعد شروعه الإمام في الفرض ما رواه البخاري من حديث عبيد الله بن جحينة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا من الأزد يصلي ركعتين وقد أقيمت
الصلوة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لآية الناس فقال له عليه
السلام الصبح أربعا الصبح أربعا لأنك أتيت الصلاة في المسجد
بلا حائل فتشوش على المصلين ولأنه عليه السلام طرأ أنه صلى الفرض ولذا
أنكر عليه بقوله الصبح أربعا إلى آية أي انصلي الصبح أربعا وتكبر وصله أي
بالفرض في مكان واحد وإن فصل بينكما بشيء وأما قوله عليه السلام
إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا المفروضة فقد أوقفه ابن عبيدة وجماد بن
زيد وجماد بن سلمة على أبي هريرة وقد روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود أنه
دخل المسجد فدايقت الصلوة فصلى ركعتي الجنا المسجد إلى أسطوانة

وذلك بحضور جندية بابي موسى وروى مثله عن محمد بن الخطاب وابي الدرداء وابن عباس وروى ابن بطال في شرح البخاري عن الجاهلي وروى محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقبعت صلوة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس ذلك مع علمه باقامته الصلوة وذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي ومثله من الحسن ومسره في الشيعي فان كان قد شيع في صلوة النطق قبل خروجه الامام على الخطبة خرج الامام لا يقطعها بل يتيمها ركعتين ان كانت تحية المسجد او فضلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قبل يقطع على رأس الركعتين قبل يتيمها اربعا قال المرعيني في هو الصحيح وهو اختيار حسنا الذين الشهيدة قال في الوفاق ان لفظ محمد اخرج الامام يفتي لمن كان في الصلوة ان يبرغ منها في بعض لفظ الفراغ على النطق وبعضهم على الاقام وقال القاضي خان وحكي القاضي الامام ابي على النسفي انه قال كذا فتى في ما ان الله يتيمها اربعا اذا اربع قبل الظهر بمنزلة صلوة واحدة وكذا لا يصلي في التشهد الاول ولا يفتتح اذا اقام الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في التواريخ اخيرا منه وهي في الشيع الاول منها واخبرني بشفعه لها فيها فاعتار بها لا يبطل خيارها ولا شفعنها وتنع حتى الحارة بخلاف من اثار النطق عن حنيفة ورواية عن ابي حنيفة في التواريخ اشرع في الرابع التي هي سنة الجمعة ثم خرج الامام للخطبة قال يسلم على رأس الركعتين وان كان اقام الى الثالثة وقبلتها بالتبجئة اثنان اليها الرابعة وسلم وخفت في القراءة قال فرجيتا الى هذا انت هي اليه ما لا تشعختي والبقا في قال الشيخ كمال الدين بن الامام انه الوجه لانه يمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يفرغ من الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انت هي قال قاضي خان وله يدرك في التواريخ انه يقيده الثالثة بالتبجئة كيف يصنع واختلف المشايخ فيه قيل يتيمها اربعا ويخفف القراءة وقيل يعود الى العدة ويسلم وهذا اشبه ولهذا الوجه يقيده على رأس الثانية في هذه الحالة يعود الى العدة احتراز عن قول محمد بن جعفر بن محمد بن ابي اقول الوجه ان يتيمها لا انها ان كانت صلوة واحدة فلما هو وان كانت بمنزلة غيرها من التواريخ فكل شفع صلوة على حدة فالقيام الى الثالثة بمنزلة محرمته مبتدئة ولو كان اقل ما محرم يتم شفعا فكذا هنا ثم اذا سلم على رأس الركعتين فصلى قيا سم ما روى عن ابي يوسف انه يقضي اربعا في كل نطق نواه اربعا يقضي ضرنا ايضا اربعا واختلفنا على قول ابي حنيفة ومحمد قبل لا يلزمه شيء وقيل يصلي ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يقضي اربعا من قطعها في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة لما ذكرنا من الحكم انت هي

ذكره الشيخ جندية شرح الهداية وكذا يكره النطق ايضا قبل صلوة العيد وعند خطبتها وكذا بعد خطبتها في المصلي على الاصح كما روى الشيخ جندية ابن عباس وروى ان النبي عليه السلام خرج فصلى بهم العيد لم يصلي قبلها ولا بعدها وهذا النفي بعد ما يحول عليه في المصلي كما روى ابن ماجه من حديث ابي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين وجه الاستلال ما ذكره في كراهته النفل بعد طلوع النجى بركعتين ركعتيه من انه عليه السلام كان حريصا على الفراغ من فطره يد على الكراهة ان لولاها لفعله ثم بياننا لا باخه وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلي ايضا ويكره النطق عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء للاختلاف بالاستماع ولا نصنا كسائر الخطبة والحال اتم ذكره في التواريخ اوقات الكراهة اثني عشر منها ثلثة لا يجوز فيها الغزاة عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وشفقة يجوز فيها الغزاة وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة بلكراهة وما عداها مع الكراهة بعد طلوع النجى قبل فرضه وبعد فرضه قبل النطق وبعد صلوة العصر قبل التيمم وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب عند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء وكون يستند على علم بعد خروج الامام للخطبة قبل ان يخطبه قبل صلوة العيد كما ذكرنا من كراهة وكذا بعد صلوة العيد في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي ان يكره ايضا عند خطبة الحج الثلث كسائر الخطب فلي هذا تكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلث الاول وموسمها ثمانية عشر ولو شيع في صلوة النطق في الاوقات الثلثة فالافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه فخلصنا عن كراهة والنقصنا الى الكمال وليس هذا ابطالا للقول الا ان النطق لا كما لا يكون بطلا الا ممن شيع في الفرض من غير ان يتم الجماعة فاق الافضل ان يقطع ويقضى الا حرا ففضيلة الجماعة وكان كراهة المسجد الجديد ويحذر ذلك ولكن مع هذا الوجه يقطع بل يتم شفعا فقد ساء لمخالفة النبي الزا الامتناع يكونا غما كثرنا الواجب الامتناع هذا لا شيء عليه اي ليس عليه قضاء تلك الصلوة لانه قد انى بها كما وجبت عليه ولو شيع في الثالثة في الوقتين اي بعد طلوع النجى الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تغيرتها ثم انفسدتها الزمة القضاء ولا فائدة في افراد هذا الذكر وقد فهدى الطريق الاصح كما قبله لانه ان كان بالشيع في الاوقات الثلثة مع شدة الكراهة فيها فدامه بالقضاء ان قطعها فغنىما سواها بالصريق الا ان الله لا ان

يقال اذا انصرف بالكره من ان قوله ثم يقضيها بحتم القضاء استحبنا اولها
 بنعم ان القضاء هناك لاجل القطع القصد في المنع من فعله فالافضل ان
 ينظمها وانه لا يجب اذا فسدت بغير قصد كمنع لوجه تخصيص الوقتين
 بل الاوقاة الثلاثة وبغيرها سواء في انه اذا شرع فيها في فعل مقصد ثم افسده
 او فسده بوجه من الوجوه يلزمه فضاؤه على ما ياتي في فصل التوافل انشاء
 الله تعالى ولو افترق الناقل في وقت مستحق ثم افسدها او فسدت هي بقدره
 متم على استعمال الماء او مضي مدة ما سيجر محذور لك لا يقضيها فيما بعد العصر
 قبل الغروب وبعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي يمكن ان يقضيها وان كان
 قضاء الغروب من الغروب لا يكره قبل التقدير والطلوع لا تقضيها لانها لم تجب لغيرها
 بل لصيانته الجزء الموهوب من البطالة فيقتضي غلظا بدا منها فيكره فعلها في وقت
 بخلاف ما وجب لغيره على ما تقدم ولو قضى فيها في وقت مستقط عنه وتخرج مع الكثرة
 لما ذكرنا من قبل ان كراهته في الوقتين ليست بمنع في ذات الوقت وكذا ما يشر
 او قاة اكثر منه سوى الثلاثة لوقتيها ما الزم بالشرع في وقت مستحب يقع
 مع كراهته بخلاف ما لو قضاه في احد الاوقاة الثلاثة لا يقع لوجوبه كاملا
 وادائه ناقصا كما في الغروب ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر
 لما ذكرنا من كراهته ما الزم بالشرع في الوقتين وبهذا ما نقل عن الفقيه
 اسمعيل الزاهد من ان من ضنى ان صلى الفجر ان لا يدرك الامام انه يشترع فيها
 ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلوة فان الامام المستحب
 مرة بانها وجب بالشرع ليس اقوى مما وجب بالتدبير ونقص محمد ان المتكلم
 لا يرد في بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شرع في العبادة بقصد الاضداد
 فلا يجوز ان كان نية الايام مرة اخرى فان ابطال العمل بقصد انهي الاجل
 مصلحته التكميل ولا تكمل هنا ما ذكرته المحيط عن بعض المشايخ ان الاخر
 ان يشترع في السنة ويكثر اخرى للمضيضه فيخرج بهذه التكبيرة من السنة
 ويصير شامعا في الغرضه ولا يصير منسدا بل يصير مجازا من عمل الى
 عمل غير منبذ ايضا لانه وان سلم انه لا يصير منسدا لكن كراهته قضاء ما
 لنم بالشرع بعد الفجر مقترنة الله تعالى ان يفصل ذلك لاجل القضاء بعد
 ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غير آتيا السنة كما سنت فلا فائقة في
 هذا التكليف فيل يقضيها بعد صلوة الفجر وكأنه اشار به الى قول اسمعيل
 الزاهد قد مر في بيانه فلا يمتنع او ينزع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر
 فلما صلى ركعتين منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غيرات
 يسلم تنوي صلوة هاتين الركعتين عن ركعتي الفجر عند الفجر اي عند ان يوسف

وتجدد هو اي قائلها احدي الروايتين عن ابي حنيفة وهو ظاهر الرواية بناء
 على ان السنة انما هي بطلان نية الصلوة من غير احتياج الى يقين كونها سنة
 وهو الصحيح وروي الحسن بن ابي حنيفة انها لا تنوب بناء على ان السنة تحتاج
 الى اليقينة او على الرواية التي ذكرها المرحوم في معنى ابي حنيفة ان سنة الفجر
 واجبة والاو هو الصحيح اي انها تنوب ان الغرض ليس بشرط وذكره
 الدخيل ولو صلى ركعتين على طرانه اي الشان لم يطلع الفجر وقد يقين اي بعد
 ذلك انه اي الشان كان قد طلع الفجر فنقض المناخيرين بحجبه تلك الركعات
 عن ركعتي الفجر وهذا ايضا كما تقدم هو ظاهر الرواية من اكل خلافا لرواية
 الحسن بن عليم الوجه فيه ولو شك عند صلوة تلك الركعتين في طلوع الفجر
 واستتم شكك لا تجزئه عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر اذا طلعت الشمس
 عن ارتفاع قدره بحيث لو قد رجع تباح الصلوة بعد ما كانت حراما عند الطلوع
 وهذا الذي ذكره هو المكلف في الاصل لما روي انه عليه السلام كان يصلي
 العبد حين يفتتح الشمس قدما رجع او محض قال سبط ابن الجوزي متفق عليه
 وقال ابو بكر محمد بن الفضل ما دام الاثنان يتقدم على النظر الى قرص الشمس
 ففجر في الطلوع لا تباح الصلوة فاذا انحصر عن النظر اليه تباح وقال الفقيه
 ابو حفص السفياني روي يرفع طشتا في ارض مستوية فنادى الشمس ترفع في
 حيطانه ففجر في الطلوع لا تحصل الصلوة فاذا وقعت في وسطه فقد طلعت
 فتكلم وكان علامته خوارزم يقول ليخبرني عنه على صدره وينظر فان لم يرها لم يصر
 فتدتم الطلوع وتباح وبكسبه عند الغروب كذلك هذه الاقوال متقاربة و
 بكل منها يحصل ايضا ضل الشمس واشراقها والقول الاخير فتل البزاني
 وهو ايسر لها واضبطها ولو طلعت الشمس والمصلي في خلال ايته اثنا وصالوة
 الفجر بنفسه صلوة الفجر كروى انقضت على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت
 الشمس وهو في خلال صلوة العصر لا تنقض كروى كمال على ما وجب بالسبب
 التام وقيل لما ذكرته الاصل ان الوقت هو السبب لوجوب الصلوة ولا يمكن
 ان يكون سببا لانه يورث عدم جواز الاداء وقبل تمامه فيلزم ان لا يجوز
 الصلوة الا بصدقه وهو خلاف الشرع فلزم ان يكون جزء منه هو السبب وح
 فالجزء الاول هو الاول لسبقه فان فصل به الشرع التام فقررتم البقية
 والا انقضت لما يليه ثم فيما في جزء الفصل به الشرع التام الذي لم يطر
 عليه الشك فقررتم له السببية هكذا الى آخر الوقت فان خرج الوقت ولم يصل
 ايضا في الوجوب الى جميع الوقت لزال الضرر التي اجلها لم يضاف الى الجمع وعدم
 اولوية بعض الاجزاء لانها كانت بانفسها الشرع ولم يتصل الشرع بشيء

منها اذا علم هذا فالجمله التي فصل به الشرع في النبي كان كاملا بفرضه من انفسها
 وهو طلوع الشمس بين الشمس والنشأ والجمله التي فصل به الشرع في المصركات
 فافقنا كونه وقت الاسفراء والتصفية للزوجة لئلا يكون كاملا بان شرع قبل
 ذلك ام من قول الوقت فهو الزوجة ولا تنصرف به بل به يخرج وقت الكراهة
 الا انه قد ثبت في النبي انه لو شرع فيها او لا الوقت قبل الاسفراء ثم اصغرت
 وعوضت خلاها ان تنفس المصروف من انفسها على ما وجب بالسبب الكامل والجواب
 ان الشرع لما جعل لكل وقت من كل الوقت بعبادة وهو العزيمة فقد اغتنر
 في حقه ما لا يمكن ذلك الا به كونه من جملة اجزاء الوقت بخلاف النبي فان الوقت
 النافذ خارج عنه وقتها فان قيل ما ذكرتم نفقه على الجوزان بغيره و
 هو ما رواه الجماعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة
 من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر قلنا قد عارضه حديث النبي
 عز الصلوة في هذه الاوقاف فان العلم عندنا ان الخاص لا يرجح الخاص عليه
 من جملة الهماد كونه من المعنى قال الشيخ كمال الدين بن النعمان وعلى هذا فيبعد
 ما روي عن ابي يوسف انه يستل عن الاف في احواله في الطلوع فيه الى ان
 تنفع الشمس ثم يصلا لانه لانه اذا كان طلوعها يوجب النشأ لا يفيد الاشياء
 منه **الشرط الثاني** هو النية في هذه النية مطلق الصلوة في الشريعة ونفسه
 كونه الفعل لما شرع له المبادات انما شرعت لنيل رضى الله سبحانه وتعالى ولا يكون
 ذلك الا باخلاصها له فالنية في المبادات فصل كون الفعل نية كذا ليس غير قال
 الله تعالى وما امرنا الا لعباد الله مخلصين له الدين والاياء في الاحاديث في ذلك
 كثيرة جدا اذا علم هذا فنقول المصلي اذا كان متعمدا سواء كان ذلك الفعل سنة
 موكدة او غيرها فيمكنه مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين ذلك الفعل بانه
 سنة النبي مثلا او تراويح او غيره لك ولكن في التراويح اختلف في بعضها
 المشايخ المتقدمين فاتهم قالوا لا يقع انه اي فعل التراويح لا يجوز بمطلق النية
 بل لا بد من تعيينها والمتكلمة فتاوى فاضل خان ان الاختلاف في التراويح وفي
 السنن فانه قال في فصل نية التراويح وانوى الصلوة او صلوة التطوع --
 اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكثرة قال بعضهم يجوز اداء
 السنن بنية الصلوة ونية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة
 مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العبادة وذلك بان ينوي السنة او ينوي
 متابعتها النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروي الحسن بن ابي حنيفة في سنة
 النبي انها لا تنادي نية التطوع وانما تنادي في ان في السنة او ينوي الصلوة متابعتها

النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا اذا صلى التراويح متعمدا بمن يصلي المكتوبة او بمن
 يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز ان يعمد جمل الخلافة في السنن
 وفي التراويح واحده ذكر المناهضة ان التراويح وسائر السنن تنادي بمطلق النية
 وهو اختيار صاحب الهداية ومنا بعه قال الشيخ كمال الدين بن النعمان ونهضت
 الوجه فيه ان معنى السنن كونه نافلة مطلقا عليها من النبي عليه السلام بعد
 الغرضية المتينة وقبلها فاذا اوقع المصلي النافلة في ذلك المصلي صلوة عليه
 انه فصل الفعل المستقيم سنة فاما اصل ان فصل السنة يحصل بنفس الفعل على الوجه
 الذي فصله عليه السلام وهو انما كان يفعله على ما سمعناه في عليه السلام لم
 يكون ينوي السنة بل الصلوة لله تعالى فلم اوصف السنة بنية فعله على ذلك
 الوجه تسمية من لفعله المخصوص لانه وصفه في حصوله على نية انتهي
 وهذا في السنة الثابتة بفعله وكذا في السنة الثابتة بنقله عنه عليه السلام
 ما من عبد مسلم يصلي لله تعالى في كل يوم ثلث عشرة ركعة من غير الغرضية الا ينوي الله
 له بنيانه الجنة ويحرم من الاحاديد فانه رتب الوعد على مطلق فعل الصلوة وعلى
 هذا التراويح فانها اتما ثابتة بفعله عليه السلام حيث فعلها وبقي المذنب
 فتركها او يقول عليه السلام من قام رمضان ايماننا واحسننا اغفر لنا نفلته
 من نبي اذ قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة في ليلته ولا يمكن ان يكون
 الصلوة في ليلته ليستقيما له الا ان تنوي شيئا آخر من غير ما وجب ادائه
 او قضاء ثم قال الله تعالى فان كان من المتكلمين والاصح انه اي التراويح لا يجوز
 بمطلق النية ونحن قد بينا الدليل من الطرفين والاحتياط في نية التراويح
 ان ينوي التراويح لنفسها او ينوي سنة الوقت فانها هي السنة في ذلك الوقت وينوي
 قيام الليل ليكون خادما من الخلاق هكذا قالوا ولا شك ان قيام الليل اعم من
 التراويح فتا دلتها بنيتها كذا نيتها بنية مطلق الصلوة فان مطلقها في الليل
 ليس الا قيام الليل فكونه يخرج من الخلاق بنية ولا يخرج بنية مطلق الصلوة
 لا تخلو عن محمول الاحتياط للخروج من الخلاق في السنة ان ينوي السنة نفسها
 او ينوي الصلوة متابعتها النبي عليه السلام ولو نوى في صلوة النهار في صلوة
 الجمعة او في صلوة العيد في ان ينوي صلوة التوفيقية فيها وكذا ينوي صلوة الجمعة
 و صلوة العيد اي يشترط فيها التمييز ولا يكون مطلق نية الصلوة وكذا
 جميع التراويح الواجب من المنذور قضاء ما الزم بالشرع لان مطلق الصلوة
 يحمل الفعل وغيره والتفصيل شرع في الاوقاف التي يقع فيها غيره فلا بد من صرفه
 عن الفعل الا غيره وذلك الغير متعلق متفرع فلا يميز البعض ولا يميز بعضا
 اللزوم منه الا بالتمييز القاطع لاحتمال اعداء وفي صلوة الجنان ينوي الصلوة

الله تعالى والبقاء للحيات في هذا تختص عن غيرهما من الصلوات والمضطر المنسرد لا
يكفيه نية مطلق الفرض لا انه يشتمل انفرادا كثيرة متفرقة ولا يجوز ما لم يقبل
في نية الظهر والمغرب مثلا ليعتبر ما شاع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المفترق
وبغزة من الامام والمفتدى في هذا في نية فرض الوقت لم يثبت ان نية
ظهره وبغزة ولم يكن الوقت قد خرج اجزاء ذلك ولو كان عليه فاية لا الغاية
لان اتمام الوقتية في هذه التسمية الا في الجملة فانه لو فرض في الوقت لا تصح الجملة
لان فرض الوقت عندنا الظهر والجمعة وكل من قد اسر بالجمعة لا سقطا الظهر
ولذا لو صلى الظهر قبل ان تنقضي الجمعة صح عندنا خلافا لزمز والائمة الثلاثة
وان حرم عليه الاقتصار عليها على ما تكلموا انشاء الله تعالى في فتاوى خاصيها
لو كان عند فرض الوقت الجمعة جاز في ذلك لتعينها حينئذ نظرا الى اعتقاده
ولا تشترط نية اعداد الركعات اجازة المدة الاحتياج اليها لكون العدد شيئا
بتعيين الصلوة ولو فرض الفرض والمنقطع مما جاز ما صلاها بتلك النية عن
الفرض عندنا في سفلتة الفرض فلا يراه الضمير خلافا للمجد حيث لا يجوز عن
الفرض عندنا ولا عن المنقطع بل تبطل نية بالكتبة فلا تصح صلاته لان الصلوة
الواحدة لا يمكن ان تنصف بالوصف لثباتها فيهما ولا باحد لهما لعدم تعيينه فيبطل
اصل الصلوة ولو افترق المكتوبة اي نراها ثم ظن انها منقطع فصلى على نية المنقطع
معتما حتى فرغ من صلاته وهي صلاته في تلك المكتوبة التي شرع فارتأى لها
وهذا بناء على ان النية انما تشترط في الابتداء لا في البناء واستصحابا للزوم
المخرج في ذلك وهو مني ولو كتب نية المنقطع ثم كتب نية الفرض يصير شامرا
في الفرض وتبطل نية المنقطع لان النية في الاصل لا يقع تبدلها اذا قارنها
كما يقع تبدلها في الترتيب مجردة وحاصلة صحتها اذا قارنت المنوي فضلا او
تركا سواء تفعلها مماثل او ما يرا او لم يتفعلها شيئا فتدفع المنايا ونقترن المماثل
وهذا اصل يبنى عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلمه ولو صلى ركعة
من الظهر ثم افترق ناولا المغرب والمنقطع بتكبيره يتكبر بافتتاح فتلحقه
الظهر حتى شرعه فيما ابتداء ناوله من المغرب والمنقطع بناء على الاصل المذكور
وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كتب نية الشروع في النافلة او
نافلة كانت يصير نافضا للمكتوبة ويصح شرعه في النافلة للاصل المذكور وهذا
مزيد كراهة الامام بعد الخاص او كان من شرع في المكتوبة منصرفا فكيف ينزل الاقتداء
بالامام فانه يصير شامرا فيما كتب ناولا من الصلوة بالافتداء وافضا لما كان
فيه من الصلوة منصرفا لما ذكرنا من الاصل وذلك لان الصلوة بالافتداء
غيرها مع الافتداء حكما لما فيها من التزاه المتابعة والزيادة بسبع وعشرين

درجة وان صلى ركعة من الظهر ثم كتب نية الظهر على ما ذكرنا لا نفي عن ما هو
فيه فيكون منصرفا وهذا اذا نوى بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر
بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجزى اي يكتب بترك الركعة لعدم بطلانها
وكيف عليها با في الظهر حتى لو كان فيها صلى اربعا اخرى بعد ذلك التكبير
على ظن ان الركعة الاولى قد انقضت ولم يقعد على ركعة الركعة الرابعة من صلاته
التي هي الثالثة بعد التكبير فسد صلاته لتركه فرضا وهو الفقرة الاخيرة بحيث
لا يمكنه تدارك ما سجد به للركعة الخامسة ولكن فسدت فرضية الصلوة وتكررت
فعلا عندنا في حنفية واصلها عندنا عندنا بغير ان يتم ركعة اخرى لم يصبر
مستقلا ليست عندنا وبكرتين عندنا ولو فرض مكتوبتين معا احديهما وخلو فنها
والاخرى لم يدخل وقتها با في نية وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره
معا في اي النية لك في المكتوبة التي دخل وقتها كالظهر في الصدور والمكتوبة
لان التي لم يدخل وقتها لان اتمها ولو فرض ما يثبت في اي النية للاولى
منها لتجتمعا بالتسوية وان لم يكن مناجبة نية ولو فرض فاية ووقته معا
بان فانتة الظهر فنوى وقت العصر الظهر العصر معا في اي النية لك
اذا كان في الوقت سنة كذا ذكر في الخلاصة عن المنقوي وذكره الجامع الكبير
انه لا يصير شامرا في واحدة منهما والممة اختاره في المنقوي ولذا قال لان يكون
في اخر وقت الوقتية فيكون تكون النية للوقتية لتجتمعا وكل هذا يشتر الى
كون المصلي صاحب تلبية على هذا يمكن ان يجمل ما في الجامع الكبير على ما ذكره
صاحب تلبية لكن هذا الجمل لما يتردى فيها اذا كان في الوقت سنة فانه لا
ترجع للفاية على الوقتية لعدم التلبية فصار منقضا فبطلت اما اذا اثنان
الوقتية في الوقتية من جهة ان جواب الجامع مطلق والمسئلة السابقة في
هي ما اذا نوى فابتدأ في تلبا في المنقوي حيث لم يذكر فيها خلافا ان النية
للا ولخلافا اختاره الممة ولا يحتاج الامام في محبة الافتداء به الى نية الامانة
حتى لو شرع على نية الافتداء فافتدى به يجوز لا في حق جواز افتداء النفسا
به فان افتداءه لا يجوز ما لم ينزل يكون اما ما لهن او لمن بعده عموما وعند
فرقنا انشوط نية اما من تنصحه افتداء يهن قياسا على الرجال وكما الفرق
بان المرأة محتمل ان يجلبها فساد صلوة الامام بسبب المحاذاة وهو من غير علم
فلا يلزم به بدو التزامه بخلاف الرجال اما المفتدى فينوي لا افتداء ايضا
ولا يكفيه في محبة الافتداء نية الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج
في محبة الى تعيين نية الصلوة مطلقة ان تطوعا ومقتنه ان غيره ونية المتابعة
للامام وذلك لانه يلزم من فساد صلوة الامام فساد صلوة المفتدى فلا بد

من التزامه وهو النية وانقضى الاقتداء بالامام ولم يثبت الصلوة بحجبه ذلك
التمس وهو نية الاقتداء عن تعيين الصلوة فانه فتاوى قاضي خان لا يجوز
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم يجوز
انتهى فظهر انما اختاره المقام فالبعض وعلم الجواز هو المختار وكذلك
الحكم اذا قال الغيب ان صلى مع الامام قال بعضهم يجوز واختاره المقام ولكن
المختار عدم الجواز لما ذكره قاضي خان من الدليل ان نوى ان يصلي صلاة الامام
له نية الاقتداء به لا يجوز بشرطه نية الاقتداء في محله وقته من قبل اذا
انتظر تكبيرة الامام ثم تكبيرة يصح شروعه في صلاة الامام كذا في الفتاوى
يصح لو وجد منه الانتظار فقط من غير ان تحضره نية الاقتداء عند التكبير
يصح الاقتداء ويقوم الانتظار مقام النية وهو حرم ان نوى الشروع في
صلوة الامام فمما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز ذلك في صلاة الاقتداء
والاصح انه يجوز قال قاضي خان لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه
فرض الامام مقتديا به في الخلاصة قال الامام خواجه زادة عن استاذ
اذا دار المقتدي ان يسهل الامر على نفسه بقول شروعه في صلاة الامام قال
صاحب الخلاصة واستاذنا ظهرا الذين يقولون ان يربط على هذا ويقول
نوي الشروع في صلاة الامام واقتديت به انتهى فاقال الشيخ الاسلام هو
اختاره قاضي خان وغيره كما تقدم وما قاله ظهرا الذين احتياط للحرج عن
خلا ذلك البصر ولو نوى صلاة الامام والاقتداء به وهو لا يعلم الامام
في اي صلاة هو في الظاهر اجمعه اجزاء ايماما كما نزل القامح خاندانه
نوى الدخول في صلاة الامام مقتديا به فيصير شامرا في صلاته ولو نوى
الاقتداء بالامام ولم ينو صلاته لكن نوى الظهور بانها صلاة الامام
فان الامام في الجمعة او بالكسر لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء
وان نوى ان يصلي صلاة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند البعض
هو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فنتيجه مستلزمة للاقتداء وان
نوى الاقتداء بالامام وكذلك لا يجوز ان يكون زيدا وعمرا في الاقتداء
للاطلاق وعدم التقييد كذا انقضى الاقتداء بالامام وهو يظن انه اي الامام
في ذلك هو عمرا في الاقتداء ايضا ان ليس نية نية نية نية نية نية
ولا عبرة به مع حقيقة الاطلاق اللهم الا ان اقتديت به وقال اقتديت به
او نوى الاقتداء بندي فانه هو في ذلك لا يصح اقتداءه لكون نية مقتدي
بشخص ليس هو الامام في الواقع فلم يكن مقتديا بمن هو متصفا بالامامة والحاصل
ان الوصف معتبر عند تعيين الذات فاما عند تعيينها فلا يخفى لو قال اقتديت

بهذا الامام الذي هو عبد الله فانما هو جعفر جاز سواء كان نبي شخص الامام
اولا لان الاشارة بتعيين الذات والموصول يدل على القسمة والافضل
ان نوى الاقتداء بهما قال الامام الله اكبر يصير مقتديا بمصلي كذا ذكره
في المحيط وهو ظاهر كونهما يقع على قول لا على قول ابي حنيفة لان الافضل
عنده مقارنة تكبير المقتدي لتكبير الامام ولا شك ان مقارنة النية التكبير هو
الافضل فيلزم على قوله انصافه مقارنة النية لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء
حينئذ فقال الامام موقفا لامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية
عند الشروع على ما سياتي فيمن نوى عند الوضوء انه يصلي العصر مثلا ولم يشغل
بنوي الصلوة ولو نوى الشروع في صلاة الامام وتبين على ذلك انه اي الامام
قد شرع قبل شروعه وهو اي الحال ان الامام لم يتبع بعد اختلافه فيه قال
بعضهم لا يجوز شروعه في صلاة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلاة
من ليس بمصلي بخلاف ما اذا علم في هذه الصورة ان الامام لم يتبع حيث يصير
شادعا عند شروع الامام اذا شرع لانه لم يقصد الشروع في صلاة الامام
في الحال بل قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاضي خان في
من صلى سنين ولم يعرف النافلة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس
فانه ينظر الى طه ان كان كل اي كل شئ يصلي في فريضة جاز فصله
سقط عنه الفرض لمحتسنا بطله كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم
انها فريضة ومنها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه فضا
صلوات تلك السنين الا ما اقتديت به او يا صلاة الامام ثم فيها اذا طفت
الكل فريضة لو اقتديت به احدا اقتديت به في صلاة ليس قبلها سنة مثلها
كالمنزلة تحت صلاة المقتدي ايضا وان في صلاة وقبلها سنة مثلها كالنحر
الظهر لا تفتح صلاة المقتدي فان الامام قد سقط من منه بما صلى او لا مما هو
سنة وهو بطلته فضا فما يصلي به ذلك يقع فضا فيكون اقتداء المقتدي
بالمقتدي ان كان الرجل شاك في بقاء وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت
فاذا الوقت كان قد خرج يجوز الظهور بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء
وقبل الاداء بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان افعل
اليوم يجوز وهذا هو المختار كذا ذكره في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء
وعكسه فمحجج عليه عندنا واما نية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها
لا يجوز وليس من القضاء بنية الاداء قال الشيخ كما لا الذين من الامام
في شرح الهداية قوله كالظهر مثلا اي اذا قرأ اليوم وان خرج الوقت لان
غايته انه قضاء بنية الاداء وبالوقت اي اذا قرأ الظهر بالوقت ولم يكن

خرج الوقت من خراج ونسبه لا يجزبه في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضي خان
والخلاصة وغيرهما ونوى لظهر الوقت وعصر الوقت يجوز هذا اذا كان يصلي
في الوقت فاصلي بعد خروج الوقت وهو لا يصلي بجموع الوقت فنوى لظهره لا
يجوز وذلك انه لا يتعين بضم الوقت واما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج عن
كونه ظهور اليوم بجموع الوقت ويجوز عن كونه ظهور الوقت بجموعه لانه لا يتعين
ظهور اليوم لا ظهور الوقت لانه لا يتم الا بالام للبهلا للجنس فلا يضيق اليه فعمل من
هذا انما اختاره في المحيط على ما ذكره المصنف غير المختار له ونوى لظهر اليوم يجوز
بلا خلاف فاعلم بجموع الوقت فكذلك في بضع المتن وهو ايضا سهوات
فرض اليوم بعد خراج الوقت محتمل للوقفية والنايتة فلم يحصل به تعيين
والصواب ونوى لظهر اليوم فانه هو الذي يجوز بلا خلاف لقطع احتمال
الغير بالكلية ونوى لظهر اليوم الذي هو فيه ونوى ان هذا من
ظهور يوم الثلاثاء اي ظهر ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فثبت
ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اي يتبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء وان
الظهر منه جاز ظهوره والفاظ اما هو في بعض الوقت وذلك لا يضيق احد
تعيين وقت الغرض بان لم يكن عليه غيره من نوعه اما اذا كان عليه ظهوران مثلا
ونوى لظهره لم يتبين احد فاما ان ظهر في يوم فانه لا يجوز ولو شرع في صلوة
ما اتي صلوة من الصلوات هي عليه ينظر انها سببية اي من صلوة يوم السبت
فاذا هي في ظهر ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي حادثة اي من صلوة
يوم الاحد بان كان عليه ظهر مثلا فظنته ظهر يوم السبت فصلا به بتلك
النية فظهر انه لم يكن عليه الا ظهور يوم الاحد لا يصح تلك الصلوة ولا
يجزى عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث
نوى اضافتها الى يوم قبل يوم وجوبها والصلوة قبل وقتها لا يجوز ولو كان
بالعكس بان شرع في صلوة عليه على ظهر انها حادثة فاذا هي سببية نص
ومستقط عنه لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها والصلوة بعد وقتها
جائزة والمختصة بالنية ان ينوي بفصله بالكلية بالكتبة بان يقول
اصلي صلوة كذا فانه الهداية ويجوز ذلك اي التكلية بالكتبة الاجتماع
عن عتبة يعني ان لا نكتة فلا يلبس عليه تفرقا لمخاطرة فاذا ذكر بلسا كان
عونا على محله قال الشيخ كمال الدين بن العفام وقد فهم من قول المصنف
لا اجتماع عن عتبة انه لا يجوز لغير هذا القصد قال في رتبة التجنيس قال
النية بالقلب لانه عمله والتكلم لا مقبره وما اختاره لجمع عن عتبة ونقل
ابن العفام عن بعض الحفاظ انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ظهور يوم

بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يتنزل عند الافتتاح اصلي كذا ولا عن احد من الجماعة
والنايين بل المتنزل انه كان عليه السلام اذا قام الى الصلوة كبس رداءه بيمينه
انتهى كمن عدل المتنزل بيمينه بدعة لا ينافي في كونه حسنا لقصد اجتماع العزيمة على
ما اشار اليه في الهداية وفتح به في التجنيس وهذا هو المختار وذلك لا خلافا
الزمان فكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد من الجماعة والنايين حتى ذكر
بجم الدين الزاهد في التنبيه في شرح القندوري من يجوز من احضار القلب
في النية بكتبة التلخيص لان التكليف بقدر العوسع لا يكلف الله نفسا الا وسعها
ولم يوجب القلب ولم يتكلم بالكتبة جاز بلا خلافا بين الامة لان النية عمل القلب
لا عمل التلخيص واستحبنا بيمينه اليه لما ذكرناه في اكتفايته عن شرح التلخيص
الا فضل ان يستعمل قلبه بالنية والتلخيص بالكتبة يعني التكبير بيمينه بالرفع انتهى
واما كان هذا الافضل لانه سببه السلف على ما قرأ من قول بعض الحفاظ ولات
مشقوا فضل الاعمال احسنها اي اشققها فالحاصل ان حضور النية في القلب من
غير احتياج الى التلخيص افضل واحضر حضورها بالتكلم بالكتبة ان انفس
بدونه حزن والاكتفاء ويجوز التكلم من غير حضورها حصته عند الضرورة وعدم
القدرة على استحضارها والاحوط في النية من حيث الزمان ينوي حال كونه
مقارنا للتكبير وهذا الطلوع ان تكون النية موجودة ومن التكبير كما هو عليه
التلخيص فان وجود النية من التكبير شرط عنده واما كان هذا هو الاحوط
عندنا للخروج من الخلاف ولانه اشق فيكون افضل وذكرنا لفظ في الاجناس
ان يخرج من منزله يريد الغرض بالجماعة فلي انتهى الى الامام بيمينه بيمينه
النية في تلك الساعة ان كان بها الوعد لما اتي صلوة نصلي ممكنه ان يجيب من
غيره ما لم يجوز صلاته والا فلا اي وان لم يكن مجال يمكنه ان يجيب من غير ما لم لا يجوز
صلاته وهذا هو المردى عن محمد بن مسلمة في الفتاوى عن محمد بن النوفلي عند
الرواية انه يصلي الظهر والمصرع الامام ولم يشتمل بعد النية بما ليس من
جنس الصلوة يعني سوى الشيء الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضر النية
جاز صلاته بتلك النية وهكذا روي عن ابى حنيفة في سر القاصد جواز
الصلوة عند نية متقدمة ان لم يفصل بين نية واحدة والتكبير على الصلوة
قال في التجنيس لان النية المتقدمة بتعيينها الى وقت الشروع حكما كما في القصور
ازالها بغير انتهي وانما خرف النية ونوى بعد التكبير لا يصح الصلوة
بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكنه واختلفوا على قوله انه الى
من يجوز التأخير قبل الشاء وقيل الى التقوى وقيل الى الكرم منه قال في
الكتا في وجه الظاهر ان الصلوة عبادة وهي لا تجزى وما لم ينو منها لم ينع عبدا

وفي الصوم يجوز الحج لأنه لا يمكن من فعله النية به إلا بالسهر الكثير ولا يجب فيه
 الصلوة انتهى قال الفقهاء على هذا لا يصح قياس الصلوة على الصوم في استنباط
 النية المفترضة لأن الأصل مقارنة النية للعبادة والتخلف في الصوم للحج
 ولا يجب في الصلوة فكان ينبغي أن لا يجوز بالحج بالنية المفترضة والمرور بجوازها بها
 ويمكن أن يجاب بأن النية قد قارنت العبادة من وجه حيث قارنت شملها ولم
 ينصل بينهما وبين العبادة فاصل غير ما هو مصل إليها كما لمشي على أنه ليس
 بمنازل للصلوة مطلقا لجوازها عند الضرورة كما في سبيل الحدث والاتصال
 من وجه مع عدم تحلل المناء كما في نية الزكاة عند عزل معتاد الواجب
 لم تنص على الصوم من كل وجه فإن الصوم يجوز التقديم فيه مع المنا في من الأكل
 والشرب بالجماع ولا كذلك الصلوة والله سبحانه أعلم **وأما فرائض الصلاة**
 أي أركانها التي يجب فيها هي **فرائضها** فرائضها ستة فرائض على
 الوقوف بين يديها وثباتها ثلثا فرائضها ثلثا على الخلاف بينهما هي أي الفرائض
 الستة المتفق عليها تكبيره الافتتاح وهو أن يركع الأركان في جميع الكتب
 فأما ذلك المشقة اتصالها بها لا لأنها ركن بل هي شرط بالجماع أمثنا خلافا للثلاثة
 استدلوا بأنه ذكره في فرض القيام فكان كركع الفرائض وكذا شرط لها ما شرط
 لها من الأركان من ستر العورة واستقبال القبلة والمهارة ولنا قولنا
 وذكر اسم ربه فصل عطف وهو المضافه فإن قيل هو عطف الكل على الجزء فيجوز
 كما في عطف الفاعل على المضاف فلتأجوزها إنما يكون لكثرة بلاغته وهي مفترضة
 هنا فلا بد أن يكون منه وكان للمفاتيح التي هي الأصل في العطف وأما اشتراطها
 في شرط لها من الأركان فلهذا اتصالها بالأركان كما مر لا لأنها حتى لو كانت
 حاملة لخاصة عند ابتداء التكبير أو كشف العورة أو تحفا أو قبل دخول الوقت
 فالقائما واستثنى بهل يسير مستقبله دخل الوقت مع أنها شجيرة ومع شروعه
 ذكره ابن القيم في شرح الهداية وذكر عن الكافي أنها عند بعض أصحابنا ركن
 قال هو ظاهر كلام المحامد فيجب على قولهم أنه لا يقع هذه الفروع انتهى
 والمعتبر من المذهب أنها شرط كما ذكرنا وبنا على الخلاف جواز النقل بتجربة الفرض
 أو النقل قال الشيخ كمال الدين ابن القيم ومقتضى كون هذا فقرة كونها شرطاً
 أن يجوز أيضاً بناء الفرض على الفرض وعلى النقل وقد ورد إجازة ذلك عن
 أبي اليسر والجمهور على منعها إلا أنه بين كونها شرطاً وجواز ما ذكر أصله
 النية شرط ولا يجوز أصلاً أن يثبت في غير أن يقال أن شرط كل صلوة يعني كالنية
 لا يصح بناء النقل على الفرض ولا أي أن لا يشترط لكل صلوة كالصلاة مع بناء
 الفرض على الفرض وعلى النقل ولا جواباً لا باختیار الأول وصحة النقل ثباتاً انتهى

قوله باختيار الأول أي الشق الأول من الشرع به وهو لا يشترط لكل صلوة كالنية
 وقد علم مما ذكرناه دليل كونه المحترمة فرضاً والفرع أيضاً لما قبله من التمسك
 القيام والقراءة والركوع والسجود والعقدة الأخيرة مقدار قراءة التشهد
 لقوله تعالى وقروا ما أنزلنا من القرآن وما يتيسر من القرآن وأركعوا واسجدوا فاتها
 أو أمره من شأنها الافتراض وأما العقدة الأخيرة فلا أن الصلوة بحملة بنية
 النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله وهو لم يفعلها قط بدون العقدة الأخيرة
 والمواظبة من غير ذلك دليل الوجوب فإذا وقت بنية الفرض من أجل أن نية الصلوة
 فرضاً بالضرورة وأما دليله في غير هذا من الافتراض على عدم الافتراض كما
 فرضنا وأما دليله في نية مطلق الكتاب بخلافه والتمهات نية وهو منجى للنطق
 بالظن كما كان فرضاً من قبله لأنه عليه السلام لم يبدأ إلى العقدة الأولى لما تركها
 سناً هي ثم تذكر كانت فرضاً فقد علمت أن بعض الصلوة عرف بذلك التصور
 والأجاء فيها وأنه لا ينبغي للأجاء من وجه آخر وهو كنية نية بها وصل هي ما ذكر
 في النصوص فقط أجمع أمور أخرى علم مما ذكرنا أن تقديم القيام على الركوع والركوع
 على السجود فرض لا تقتضيه كقضية العقدة الأخيرة أما الخروج من الصلوة
 بصنعه أي بفعل الناشئ من المصلي ففرض عند في حصة خلافها أعلم أن
 كون الخروج بصنعه فرضاً لم يرد عن أبي حنيفة صريحاً وإنما الزم به بعض علماء المذهب
 به استدلالاً من جوابه في المسئلة الثانية عشرية وهي الفتاوى برؤية المنيح المأبود
 القعود قد انشده على ما يحج تفصيله فقالوا إنما فسدت الصلوة عنده
 هذه المسئلة لأن الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرض عند واستدلوا على
 فرضيته بأنه لا يتوقف على فرض آخر لأنه لا يتوقف على الفرض الآيه يكون
 فرضاً لأن الطلب إنما يفتقر بفعل المكلف بناء على اختياره لا بلا اختياره قال
 الشيخ كمال الدين ابن القيم وقد يقال اقتضت الحكم بناء على الاختيار إنما هو المقاصد
 لا الوسائط وكذا الوجه من عليه إلى المسجد فافق فتقضاء فيه اجزؤه عن السبي
 ولو لم يجل وجب عليه السبي فكذلك إذا تحقق القاطع في هذه الحالة بلا اختيار
 حصل المقصود من القدرة على صلوة أخرى وأما تخفيف وجب عليه فعل هو فقرة
 قاطع فلم يفتل محتاراً قاطعاً محتاراً ثم لم يفتل الواجب ثم نقل عن الكرخي أنه قال لا
 خلا فيهم في أن الخروج بفعله ليس هو من يروى عن أبي بصير جمل من أبي سعيد
 بن العبد على ما رأى خلافة في المسائل المذكورة وهو غلط لأنه لو كان فرضاً
 لا اختص بفعل هو فقرة انتهى وسنذكر بنية هذا البحث عند تلك المسائل
 انشاء الله تعالى وتعدّل الأركان وهو الظاهر نية وزوال الاضطراب عن جميع
 الأعضاء وقوله قد استبحه فرض عند أبي يوسف والائمة الثلث حديث بن مسعود

رضي الله عنه المروي في التفسير لا ريبه الله قال في قوله تعالى وَسَمِعَ
الْجَنَّةَ صَلَوَاتِهِمْ يُدْعَى الْبَيْتِ الَّذِي فِيهَا ظُهُورُهُ فِي الْكَرْبِ وَالْتَجْوِ فِي الْكَرْبِ فِي الْكَرْبِ
حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المنزلة صلبه مكان ظهره وهو من باب الزيادة
بالسني والآثار ما مرته حينئذ لا يجوز إثبات الزيادة على الكتاب القطعي
به لا نقاشه في نسخ فان المفهوم من الكتاب انما هو ما يسمى ركوعا وهو مطلق لا يختص
وما يسمى سجودا وهو وضع الجبهة على الارض من ذلك مجزئ فلو قلنا بان
التعديل في ركوع كان ذلك غير مجزئ فيكون نسخا وكذلك الكلام في حديثنا
الذي ذكره الباق عليه السلام ثلاث مرات يقول الله ارجع فصل فانك لم تفضل
كونه لم يسم الركوع والتجويد جدا جدا يصلح ناسخا للقطعي فيلزم لك على
الوجوب في كراهة لا يجوز في اجزاء كاملا ولم تفضل اي صلوة كاملة وتركه حتى
انها يوه ذلك اذ لو كانت الطمانينة فرضا لتسددت بينكها في اول ركوع
وسجود ويكون فعله بملء لك عشا وهو عليه السلام لا يتراخا على فصل هو
عشا بل قصد عليه السلام ان يملكه اكمال الصلوة على اكمل وجه وكذا جاء في
رواية ابو داود عن ابي بصير عن الترمذي عن رفاعه بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت
ذلك فقد تمصلا تلك وان انتقصت منه شيئا انتقصت من ذلك قال الترمذي
حديث حسن فانه عليه السلام ارسمها صلوة ناقصة والباطلة لا تسمى
صلوة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعندنا التاميل واجب سيئات
الكلام عليه انشاء الله تعالى ولما ذكر الغزالي اجالا شرع في تفصيلها فبدا
مقتبعا فقال في اوله في الصلوة لا يتكبر في الافتتاح لاجماع الامة على ذلك
في كل زمان فقاموا على ذلك وحلف في الصلوة لا يتكبر في الافتتاح
وهو قولنا في قول العبد لله اكبر لا خلا فيه او الله الاكبر وخالف فيه ما لك
واحد او الله اكبر والله اكبر خالف فيهما الشافعي ايضا ثم قال ابو بصير
انك لا تجوز التكبير لا يجوز في هذه الاربعة من الالفاظ لما لك واحد التتم
المتم من ذلك النبي عليه السلام وهو فضيعة متلفاة من الشرع فتنتهي بها
الى ما انها نال اليه الشرع وكذلك قال الشافعي الا ان يقول الاكبر بلغ في النشأ
لا يقرئ الجهر فيصير حصر في المبتلة فكان مشتملا على المنقول وزيادته فيلحق
به دالة ولا يوجب سفا ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وركب فكبر
وقال عليه السلام افتتاح الصلوة الظهور ونحوها التكبير وتخليها التسليم
رواه ابو داود وحسنه النووي في احكامه في العبادات البدنية انما يعتبر
المنصوص ولا يشتغل بالتفصيل وكذا الذي يقرئ في الام الجبهة في
التجويد والاذا لا يتجوز في بلفظ التكبير في غير الام الجبهة او في اتمامها بالاكبر

لا ان افضل فيها في صفاته تشا سواه اذ لا يرد باكثر اثبات الزيادة في صفاته
تعالى بهذا المشاهدة لانه لا يشاركة احد في اصل الكبرياء فكان افضل على غيره
وقال ابو حنيفة ومحمد بن زاذلان بلا عن التكبير الله اجل واعظم والرحمن
اكبر ولا اله الا الله او تبارك الله او غيره اي غير المذكور من اسماء الله تعالى
وصفاته التي لا يشترك فيها كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة
وعالم الخفيات والقادر على كل شيء والرحيم لم يبادر اجزاء ذلك عن التكبير
ذلك لان التكبير المذكور في قوله تعالى وركب فكبر قوله عليه السلام وتعالى
التكبير وعنه ما ذكر من النصوص منها التنظيم فكان المطلوب بالنقص التنظيم
وتبينه قوله تعالى وركب اسم ربه فصلى وهو اسم من لفظ الله اكبر وغيره ولا
اجال فيه فالثابت بالفصل المتعارف حيث ينبغي الوجوب لا الضمنية وبه
نقول حتى يكره لمن يحسنه تركه كما قلنا في الغزالي مع الناحية وفي الركوع والتجويد
مع التعديل المقصود من الاذان لا عظام ولا يحصل بلفظ آخر لان الناس
لا يعرفون انه اذا كان في الكافي في الله مشتملا ان يكون الكبر اما ثانيا عند محمد
كالا مشتملا المذكور وعنه ابو حنيفة يعني الاسم المنزه لا طلاق قوله تعالى وركب
اسم ربه كذا في الكفاية ولو افتتح الصلوة بالله الذي يقولون التتم من غير زيادة
او قال يا الله يصح افتتاحه لان المقصود بندا به سبحانه التنظيم لا انه يفتتح
محضر من العبد غير مشوب بحاجته وخالف الكوفيون في الله لان مناه
عندهم يا الله امنا بخير فكان سوا الامثال التتم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين
ان مناه يا الله ليس غير بل الميم المشددة عرض عن حروف النداء فكان مثل
يا الله ولو قال بلفظ التكبير اللهم اغفر لي اللهم اغفر لي او قال استغفر
الله او عوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح شروعه
في الصلوة لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التنظيم لما يشوبه من الشك وال
نقص كما ان بعضها وهو غير الكبر قال عليه السلام فيما يأتى عن ربه عز وجل
من مشغلة ذكرى عن مسئلتى عطية افضل ما اعطى السائلين وكذا الوفا
بسم الله لا يصح شروعه وكذا الودكر اسماء وصفه غيره كالرحيم والحكيم والاكبر
الا ان يوجه به ذاته تشا خاصة في الكفاية الا ظهور لا يصح ان الشروع يحصل
بكل اسم من اسمائه تعالى كذا ذكره الكرخي وافق به المصنف في ان يوهى ولو قال
استغفر من زيادة شيء يصير شارعا عند ابو حنيفة فقط في رواية الحسن عنه
في ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن الجوهري وذكره خلاف
محمدا في نسخة الامام خواهر زادة يصير شارعا بذكر الله فحقيق الكافي وان
قال الله صا رعا عند ههنا لانه تنظيم خالص انتهى وقال الله اكبر

بادخال الغيب في البناء والراء لا يصير شاعرا وان قال ذلك في خلال الصلوة
تفسد صلاته قيل انه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبير بالحق بيل
وهو القيل وقيل يصير شاعرا ولا تفسد صلاته لانه اشباع والاول اصح
ولو قال الله اكبر بالكافي في الركعة كما تنطق بها البلدة اختلفت فيه البصريون
والكوفيون والاصح انه يصير به شاعرا علم ان الملكة في المحيط فكذلك لو
قال الله اكبر بالكافي في الركعة يصير شاعرا لان العرب يتكلم بالكافي بالكاف
ولو قال اللهم فقد اختلفت اهل الخوف في البصريين يصير شاعرا وقال
الكوفيون لا يصير شاعرا والاول اصح انتوى فتنقل مع ربي له فلي
فذا يكون ما ذكره من انه سقط وشاعره الفسخ واصله وكو قال الله اكبر
بالكافي يصير شاعرا وكو قال اللهم اختلفوا فيه البصريون والكوفيون
والا فهم لم يختلفوا في الكافي والكاف لان ذلك شيء لم يذكره احد من اهل اللغة
ولا من اهل الكوفة والخوف كان سهوا والله سبحانه اعلم ولو ادخل الملكة الف
لفظة الله كما يدخل في قولنا في الله اذ نكح وشبهه تفسد صلاته ان
حصلت اثنا عشر عند كثر المشايخ ولا يصير شاعرا به في ابتداءها ويكفر
لو قلنا لانه استغفاه ومقتضاه الشك وكبرائه تقا وقال محمد بن مقاتل
ان كان لا يمتنع بينهما اي بين المدعي عدمه لا تفسد صلاته والاستغفاه محتمل
ان يكون التفسير كذا الاول اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح عندنا والانساق
لا يصلح ان يغير نفسه وان يغير غيره لزم الغش ايضا لانه خطا وعلى
هذا لو تدهن اكبر لا يصح انها تفسد ايضا واشباع حركة الهاء وخطا من
حيث الكفة ولا تفسد كذا تشكيها واما ما ذكره الامام فصولا ولو افتح اي كبر
مع الامام ورفع من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شاعرا
الصلوة في اظهر الروايات كذا في الفتاوى ولو وقع قوله اكبر بعد قول الامام
اكبر لانه كما فرغ من قوله الله قبل الامام لم يمتنع كان شاعرا بل غلط اكبر
ولا يقع الشروع به وحده ولو قال الله مع قول الامام الله اكبر وكفر من
قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر لا يصح انه لا يجوز شروعه ايضا لانه انما
يصير شاعرا بالكل اي بجميع الله اكبر لا بقوله الله فقط فيفتح الكل فرضا وان كان
كذلك يكون وقع فرض التكبير قبل الامام وكفر من وقوعه قبل الامام فهو
غير معتد به فصحا كما انه لم يكفر فلا يصح شروعه وكذا لو ادرك الامام
واكتفا فقال الله في حال القيام ولم يرفع من قوله اكبر الا وهو في الكبر لا يقع
شروعه لان الشرط وقوع التسمية في محض القيام ولو كبر قبل الامام حكاه
مستدركه لا يصير شاعرا في صلوة الامام اتفاقا كما مر كذا لا يصير شاعرا

فصله نفسه ايضا في رواية الفراء من حق لو فقهه لا يفسد وضوءه وقيل يصير
شاعرا في صلوة نفسه واليه اشار في الاصل وقيل ما ذكره الاصل قول ابي
يوسف ما ذكره الفراء وقيل تحذف منه يحمل الاقتداء بمن ليس في الصلوة بمنزلة
الاقتداء بالخياط او الحمار ونحوه لا يصير شاعرا ولا يفسد بقوله الخياط والحمار لا
يصلح اما ما له اصلا بخلاف الرجل كذا في فتاوى ما مضى خافه لانه اي الذي كبر
قبل الامام كبر بعد ما قبل الامام يعني كبر ثانيا ونحو هذا التكبير التروع في صلوة
الامام والاقتداء به يصير شاعرا في صلوة الامام وقاطعا لما كان فيه على
تفسير انه صح شروعه في صلوة نفسه لما يرفع ما شاع فيه ثانيا لما شاع فيه
اقلا على ما نقله ولا فضل ان يكون تكبيره المتدعي مع تكبيره الامام لا بعد ما عند
ابي حنيفة لان فيه منارعة الى العبادة وفيه مشقة فكان افضل وقال لا يكبر
اي لا فضل ان يكبر المتدعي بعد تكبيره الامام لينزل الاشياء بالكلية ويكون
ابتداء التكبير انما هو الاقتداء بمن هو في الصلوة ولا خلاف في صحة كل من الاثر
من غيرهما في الاثر وانه عن ابي يوسف انه لا يصح شروعه اذا كبر متارنا والام
يكبر مع الامام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة اخره فان كبره الافتتاح وان اشك
المتدعي انه هل كبر مع الامام ويكبر بأكبره اي بما يليق به فان العمل بنسب
انظر في مثله لانه ان استغنى الظن ان لا امر ان اللذان وقع الشك فيهما
وهما المتيقن والبعيد ولم يترجح احدهما فانه اي التكبير والشروع الذي وقع
الشك فيه يجوز جلا لاسره على الصواب والاحوط ان يكبر ثانيا ليقطع الشك
بالتيقن وهذه المسئلة على ما هربها انما شاذي على الرواية التي عن ابي يوسف
من عدم صحة الشروع مع المتاركة كما لا يخفى اللهم الا ان يحمل قوله مع الامام
على من قبل الامام وفيه بعد فانه سبحانه اعلم **والثاني** من اضراب اضراب
ولو صلى العزيمه قاعدا مع القعدة على القيام لا يجوز صلاته بخلاف القعدة
على ما ياتي في انشاء الله تعالى وان عجز المريض عن القيام عجزا حقيقيا او حتميا كذا
اذا قدر حقيقة لكن عجزا بسببه زيادة مرض او بطو به او جلا لما شديدا
يصح قاعدا بركعة ويسجد للركعة عجزا عن جبينه اخرج به الجماعة الامسلا قال
كانت في بواسير فسئلت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فقضى الى صلا
قائما فان لم يستطع فقا عذا فان لم يستطع فمجلسا وان لم يستطع
فمستلقيا لا يكلف الله تعذبا الا ما يسرها اما ان كان يقدر على القيام لكن لم يجد
نوع مشقة من غير المشقة ولا خوف زيادة مرض او بطو به فلا يجوز له
ترك القيام ولو قدر عليه متكبئا على عصى او خاد م قال الحلواني الصحيح انه
يلزمه القيام متكبئا ولو قدر على بعض القيام لا كله لزمه ذلك عند حنفي لو

كان لا يقدر الا على قدر القربة لزمه ان يجوز قائما ثم ينهد فان لم يستطع الركوع
والسجود قاعدا ايضا او هو براسه بماء او جعل السجود اخفض من الركوع
ولا يرفع الوجه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها لقوله عليه السلام
لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فوسم بها فاخذ غودا يصلي
عليه فاخذ فوسم به وقال صلى على الارض ان استطعت الا فاماء واجعل
سجودك اخفض من ركوعك رواه البزار في مسنده والبيهقي في المعرفتين
ابن بكير الحنفى حدثنا سفيان الثوري حدثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم عاد مريضا الى آخره قال البزار لا نعلم احدا رواه عن الثوري الا ابا
بكر الحنفى قد تابعه عبد الوهاب وعطاء عن الثوري انتهى وابو بكر الحنفى ثقة
ورواية المصنف وقت بالحنفي وهي انه عليه السلام قال للمريض اذا قدر ان
يسجد على الارض فاسجد الا فاماء براسه ولو رفع الوجه شيئا يسجد عليه
فان كان يخفض راسه صح وتكون صلاته بالاياء والا بالركوع والسجود ولو
كانت الوسادة على الارض يسجد عليها جازت ايضا كذا كان يجده في
الارض تكون صلاته بالركوع والسجود والا فاماء ايضا واذا ثبته
تظهر فيها اذا قدره اثنايتها على الركوع والسجود بلا وسادة فانه يلزمه
استئذان الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجده في الارض في الدخيرة
فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل جلبيه الى القبلة فاماء
اي بالركوع والسجود يعني ان لم يقدر على القعود اصلا لا بنفسه ولا مستندا
فانه ان قدر عليه مستندا لزمه ذلك على وزان ما تقدم في القيام ويستلقى
من ثيابا على وسادة تحت كتفيه ما دام جلبيه لينمكن من الايام والا تخفيفته
الاستلقاء تمنع الصحيح من الايام فكيف المريض وان استلقى على جنبه الا يمن
وجهه متوجه الى القبلة وان جاز ايضا لما مر من حديث عمران بن حصين
وهذه رواية عن ابى حنيفة ذكرها في الينابيع وغيره الا ان الاستلقاء اولي
عندنا خلافا للشافعي وهذا عند امكن كل منهما والا فما امكن هو المستحب
اجماعا له ان المضطجع جميع بدنه الى القبلة والمستلقى رجلاه فقط اليها قلنا
بل المستلقى جميع بدنه اليها على ما قرأناه ان اسه يكون موقفا تحت كتفيه وثيابا
تحت يديه هو متوجه اليها في جميع صلاته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها حال
القرأة ولكن اياما بالركوع والسجود يتبع الى جهة اخرى فاقل هذا التقليل
بخلاف حديث عمران بن حصين فانه قد مر فيه الجنب على الاستلقاء قلنا لا ينفيد
المعنى لانها وافقة حال وهو كون راسه البواسير والاستلقاء فيها منقض الى
خروج الحديث بخبرنا انه اخبر بذلك فيرجع حفيظا الى المعنى فان لم يستطع الايام

براسه لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا آخر الصلوة عنه في رواية واحدة
استقط ان كان يعقل في رواية سقطت الصلوة عنه بالكلية وان كان يعقل
ان اراد يجزى على يوم وليلة ولا يومين بيمينه ولا بقلبه ولا بجانبه هذا هو
ظاهر الرواية وعنا ابى يوسف انه يومين بيمينه وبجانبه لا بقلبه وقال محمد لا
اشك ان الايام بالرأس يجوز ولا اشك ان الايام بالقلب لا يجوز واشك في
اليمين وعن فرعي بيمينه وبجانبه وبقلبه وقال الشافعي ان يجزى عن
الايام براسه او بيمينه وان يجزى افعال الصلوة على قلبه وكذا الفداء
والا وكذا قلنا النفل انما ورد بالاياء وهو انما يكون بالرأس واتابا للين والحاجب
فاشاره ورعن على الرأس منصوص عليه من حيث حديث ابن عمر واه البيهقي
عنه ان لم يستطع المريض السجود او هو براسه ايام ولا يرفع الوجه شيئا
وكذا حديث جابر المتقدم في بيان المراد بالاياء الايام بالرأس حيث قال واجعل
سجودك اخفض من ركوعك فانه ياداه الحفص لا تخفف حنيئة في غير الرأس
ليس اسم فيما قاله نصري على منعه من نصب الابدال في العبادات بالرأى غير جائز
فيصل ثم ابرئ اي العجز عن الايام بالرأس ومما قد رآ عليه نظرات
كان يعقل الصلوة حاله المرض والعجز عن الايام بالرأس فانه يلزمه القضاء
على الرواية الاولى وهو قوله آخر الصلوة ولا تسقط ولا اي بان لم يكن يعقل
الصلوة فلا يلزمه القضاء ومما ركنا المعنى عليه فانه ان كان لا يغاء اقل من يوم
ولييلة قضى ما فاتة من لا يغاء وان كان لا يغاء اكثر من يوم ولييلة سقطت
عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء كذلك المريض العاجز عن الايام
بالرأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم ولييلة سقطت عنه الصلوة و
ان كان يعقل الصلوة لا تسقط عنه وان كثرت بل تفرخت الى من القدرة
قال منا حبا الهداية هو الصحيح وكذا قال في المنافع لا تفرغ الخياط بخلاف المعنى
عليه وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا اراد يجزى على يوم وليلة و
لو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء ابرئ بمحمل المعنى عليه بجامع العجز و
لعدم الحجج بالقضاء عند الزيادة على يوم وليلة ومجده المقتل لا يكون لوجه
الخطاب بل قدره وهو الذي صححه قاضي خان ومنا حبا المحط واختاره شيخ الاسلام
ونفي الاسلام واستشهدا قاضي خان بما عن محمد بن قيس قطعت يده من الحنفيين
ورجلاه من المتأقين لا صلوة عليه وروى باقر في النجاشي المتفق امتداده
الى الموت عكلا منا فيما اصاب المريض بجلده لك لا فيما اذا ما قبل القدرة على
القضاء فانه ح لا خلافة انه لا يجزى عليه القضاء ولا الايام به كالمريض
والمسافر في رمضان اذا ما قبل الاقامة والصحة والاجماع على الفرق في

الصوم بين العاجز الذي يمثل العباد و بين العاجز الذي لا يتقنها كما في المريض
 والمجنون المستقيم جنونه الشهير فان المريض يجب عليه القضاء اذا قدر ولو
 في مرضه سنين والمجنون لا يجب عليه القضاء اذا استمر عجزه عن الصوم حتى
 العقل لا يكون لوجه الخطأ بل قدرة قلنا ذلك لو طول به في الحال اما اذا طرب
 به عند وجود القدرة فيكون كما في المريض في الصوم لا يقال لا فرق بين المريض
 والمجنون عليه في الصوم انما يلزمهما القضاء فينبغي تيسره عليه في الصلوة
 في علمه الكون لا ان تقول هذه الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما يلزم منه عدم
 الفرق في الصلوة بل يلزم القضاء مع الاغناء في الصوم ككون استيعابه الشهر
 ناولا بخلاف المجنون ولا كذلك لزم القضاء مع المرض فان استيعابه الشهر
 غير ناول كما المجنون كذا في ان يدعى ان القياس سقوط القضاء في الصوم اذا استقر
 المرض كما المجنون المستوعب كذا في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة كما في الاغناء
 والمجنون لو وجد الجامع وهو الجنون من الاداء ولزم الحرج في القضاء الا ان النقص
 منع القياس في الصوم وهو اطلاق قوله تعالى فعدة من ايام اخر فينبغي في الصلوة
 لعدم النقص المانع منه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ومنه انما تقلل الاصحاب
 في الاصل للمجنون اذا كان فيبقى في اثناء الشهر ولو ساء له يلزمه قضاء الشهر
 وكذا الذي جرت اعم عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يتقضى فيمادونهما يتقضى
 انقذ في ذمته اجابا القضاء على هذا المريض اليوم وليلة حتى يلزم الايضاح
 به ان قدر عليه بطريق مستوفى انما وانتهى بمخلص قليله من المجنونات
 الذي افاق ساعده من الشهر ان لزم القضاء وغيره والى الحرج مع وجهاه كونه
 الخطاب في المعنى عليه والمجنون في الصلوة لزم الحرج في الزيادة على اليوم وليلة
 وعلمه فيمادونه فكذا هذا المريض الا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه
 لا طلاق النقص هذا وقد يمنع كون المجنون مع افاقة ساعة من يوم غير موافق
 الى الحرج اذا فرق بينه وبين عدم افاقة اصلا في الحرج مع تخلف الماطة
 الحكم بوجود اهلية الخطاب وهي موجودة في هذا المريض بل والى فيستم
 ما صحى صاحبا الهداية ومن وافقه فليتا ملأها من الفاسد في المعنى عليه
 ان القضاء عليه اذا استوعب وقت صلوة وبه قال الشافعي ومالك و
 استدلالا بما روى الدارقطني عن عاصم بن عمار انهما سألته عليه السلام
 عن الرجل يفي عليه فيترك الصلوة فقال ليس بشيء من ذلك قضاء الا
 ان يفي عليه في وقت صلوة فينبغي فيه فانه يصليها وهذا ضعيف جدا فيه
 الحكم ابن عبد الله بن سعد الايلي قال احدا حديثه موضوعه وقال ابن معين
 ليس بثقة ولا ما موند كذا في ابها تم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا

بقية اسناده الى الحكم مطلقا وكذا قالت الحنابلة يتقضى ما فات له ولو اكثر من
 الف صلوة لانه مرضه قولنا هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة
 من حيث الساعات عند ابي حنيفة فاذا زاد على اللقطة ساعة سقط القضاء
 وعند محمد من حيث الاوقاة فاذا زاد انما الصلوات على جنس سقط للخلل
 في حد التكرار مالا فلا يخرج منه المبسوط قول محمد كذا في النخبة بعد ذكر
 الخلاف بينه وبين ابي يوسف قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قول محمد صحيح بخلاف
 على قضاء الغزاة الا انهما يجيبان هنا بالتمسك بالاشارة رواية محمد بن الحسن
 عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر قال قال الله الذي يفي
 عليه يوما وليلة قال يتقضى روى ابراهيم الحارثي في آخر كتابه عن ابي الجليل
 ثنا احمد بن يوسف ثنا زائدة عن عبد الله بن نافع قال قال ابي عبد الله بن عمر يوما
 وليلة فافاق فلم يتقضى ما فات له فاستقبلت كتابه فقلت اعمى عليه اكثر من
 يوم وليلة فلم يقض فقد ثبت ما ساءنا عن ابن عمر وشي منه لا يدل على ان المستبر
 الزيادة المتساعان لاما يتجايل من قوله اكثر من يوم وليلة وحمله على كونه اكثر
 بالمتساغة ليس باولى من كونها وقتا انتهى ولا شك ان قول محمد احوط وشموع
 المحقق في نيل الواعي عليه عند الزوال فاستمر الى بعد الزوال من انما يسقط عنه
 القضاء عندهما وعند محمد لا يسقط ما لم ينجح وقت الظهر وهذا انما يثبت
 في المدة فان كان يفيق ما فات له وقت معلوم كان يجزى منه عند الصبح فينبغي
 قليلا ثم يعود الاغناء فهو افاقة متبر تبطل ما قبلها من حكم الاغناء وان
 لم يكن لها وقت معلوم ككفته يفيق ثم يفي عليه بفترة مثلا اعتبار لهذه الافاق
 كذا في شرح الهداية للشيخ ولوزال عقله بالبيع اكثر من يوم وليلة يلزمه
 القضاء عند ابي حنيفة لا الاثر في السمتاوى وعند محمد لا يسقط كالمريض وان
 اعمى عليه لنقص من سبع او ادمى لا يلزم القضاء اتفاقا لان الحرف بسبب ضعف
 قلبه وهو مرض والمجنون كما لا غناء في جميع ذلك وان قلنا المريض عن القيا
 وذا الركوع والسجود اي كان يجتهد في قيام لا يقدر ان يسجد ويسجد ليريلزمه
 القيام عندنا بل يجوز ان يركع وقاعد او هو افضل خلافا للزفر والثلثة
 فان قلنا ان يوم قايما لان القيام ركز فلا يترك مع القدرة عليه وكنا
 ان القيام وسيلة الى السجود والركوع والسجود اصل بدليل ان السجود شرعا
 عبادة بدون القيام كما في سجدة التلاوة والقيام ليرشع عبادة وحده
 وذلك لان السجود غاية الخضوع حتى لو سجد لمير الله يكتف بخلاف القيام
 واذا كان كذلك فاذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالركوع مع
 الصلوة والتسليم الجملة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قد منع ان شرعية

القيام لهذا على وجه المحصل له ولما فيه نفسه من التظيم كما يشاهد في
الشاهد من اعتباره حتى يحجب اصل الخبر لذلك فان احدا للتظيم
منه مطلوب بما فيه نفسه ويدل على نفي هذه الدعوى ان من قدر على القعود
والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع انه ليس السجود عقيبته تلك
النهاية لعدم مسبوقيته بالقيام انتدعي الجواب ان عدم شرعية القيام
عبارة بمفردة معلوم مسلم لا نزاع فيه واعتبار المجتهدين له لا يدل على
كونه مطلوباً للمشايخ مستبداً في التظيم عنده فكم من شيء معتبر عندهم
وهو عند المشايخ حقير ويمكن انهم انما اعتبروه لئلا يساء بهم الارفون
عندهم في راحتهم من الجلوس والتكبر فخذ ذلك من مقاصدهم التماسه
فالحاصل ان المباداة لا تقبل الا بالتوقيف لا بتعارف اهل الخبر ولزوم
القعود عند المجتهد عن القيام لا يدل على نفي كون السجود خيراً عن القيام
ان يذنب التظيم بل سقطت عنه الزيادة للمجتهد وبقي عليه قدر ما في
وسعه من التظيم وهو لم يدعوا ان السجود ليس منه قطعاً ما لم يكن
عن القيام حتى يدل قولهم بوجود القعود في الصلوة المذكورة على نفي
دعواهم وانما الموفق ذكره في الخبر انه ان قدر على القيام والركوع روى
السجود يعني يقدر ان يقوم وانما يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد
لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعداً بالاياء فتقول لم يلزمه القيام
بغيره انه يجوز له الاياء في كل من القيام والقعود وقوله وعليه ان يصلي
قاعداً يفهم منه ان القعود لا يلزمه وان لا يجوز الاياء قائماً ولكن اكثر المشايخ
على انه لا يجب عليه الاياء قاعداً بل يجزى ان شاء صلى قائماً بالاياء وان
شاء صلى قاعداً بالاياء لكن الاياء قاعداً افضل لزمه من السجود قال
الفتنيل لو قيل ان الاياء قائماً افضل للجمع من الخلاف لكان موجهاً و
لكن لو اورد ذكره وذكر الزاهد انه يوم بالركوع قائماً والسجود جالساً
ولو عكس لا يصح رجلاً في حلقه جراحه تسيل اذا صلى بالركوع والسجود
لا يصلي بهما بل يصلي قاعداً بالاياء وهو لا فضل او قائماً كما مر آنفاً
والاصل في هذا ما قال قاضي خازن وغيره ان من ابتلى بين ابوه ربي بعض
الاركان مع الحلات وبدون القراءة وبين ان يصلي بالاياء تميز عليه الصلوة
بالاياء لان الصلوة بالاياء اهلون من الصلوة مع الحلات وبدون القراءة
لان الاول يجوز حال الاختيار وهو الصلوة على الذابته تطوعاً والصلوة
مع الحلات وبدون القراءة لا يجوز الا بعد الزوال المبني باحد الشرطين يتبين عليه
اختيار ايسرهما شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلساً ونزل بوله او كانت

به جراحة تسيل وان جلسوا يوصلون جالساً بركع ويسجد لا تسيل الجراحة ولا يسلس
البرق فانه يصلي جالساً بركع ويسجد لا يجزى به غير ذلك للاصل المذكور وكذا لو
كان مجتهداً يسجد سائلاً بوله وانفلت ربحه فانه يصلي قاعداً بالاياء وينزل الركوع
والسجود لما قلنا وانما لو كان مجتهداً لوصل في قاعداً يسيل بوله او جرحه او انفلت
ربحه ولو وصل مستلقياً لا يسيل شيء فانه يصلي قائماً بركع ويسجد لا ان الصلوة
مع الحلات كما لا يجوز بل اعذر من الاستلقاء ايضا لا يجوز بل اعذر فاستقياً
فتخرج الاراء مع الحديث لما فيه من احراز الاركان وعن محمد بن النوار انه يصلي
مضطجاً بركع اياء كذا في فتاوى قاضي خازن وبدون الفورة بمنزلة الحديث في جميع
ما ذكر من التفصيل ولو كان مجتهداً لوصل قائماً بركع عن القراءة ولو وصل قاعداً
قدر عليها يصلي قاعداً بقراءة ويترك القيام سواء كان بركع وسجود او قائماً
لما من الاصل يعني بالذي يضعف عن القراءة على تقدير القيام التخيير الفاسد
الذي لا يقدر على القراءة بالقيام اصلاً اما الذي يقدر على بعض القراءة لو قام
فانه يلزمه ان يقوم ويقرأ مقدار قدره قائماً والبشائر قاعداً كذا في شرح الهداية
للتبرجي والتفتيد بالشيخ الفاضل في اتفاقه ان لا فرق بين ذلك بين الشيخ وغيره من
اصحاب الضعف ولو كان مجتهداً لوصل مستقياً اي قدر على القيام ولو وصل مع الامام لا يقدر
عليه يتبع قائماً بركع يقدر ان يركع ويترك الركوع يقوم ويترك الركوع يقدر ان يركع
على ذلك اما ان كان له يحصل المشقة بالانقار الى الجاعده بحيث لا يستطيع ان
يفعل ما ذكره فوصل في مكانه مستقياً اي قدر على الصلوة قائماً فانه يصلي وحده
قائماً عندها لان القيام فرضه الجماعة سنة وانه قال مالك والشافعي خلافاً
لاحمد بناء على ان الجماعة فرضه عنده وقيل يصلي مع الامام قاعداً عندها لانه
عاجز ان يذكر في المحل وصححه الزاهد في اللان الفرض يقدر حاله عند
الاقتداء ولا اعاده في جميع ما تقدم بالاجماع ثم المريض يقدر في الصلوة من
اولها الى اخرها كما يقدر في الشهادة واستطاع ذكر التسبج في هذا قول فخر
ونقل عن ابى الكثير انه عليه السلام انه القعود المعهود في الصلوة وقال القاضي
خازن يقدر كيف شاء في رواية محمد بن ابي حنيفة وفي الخبر يقدر في الشهادة كشأنه
الصلوات اجماعاً اما في حالة القراءة فمن ابي حنيفة انه ان شاء فقد كذلك و
ان شاء ترتب وان شاء فقد محبتاً لانه لما سقط عنه الركن التخفيف في التخفيف
في هيئة القعود اولى ونقل التسبج عن المنيل والخفة والفتنة انه يعني التجبر
هو الصحيح وعن ابى يوسف انه يجتنب عنه يرتفع فاذا ركع افتش رجله اليسرى
وهو رواية الحسن بن ابي حنيفة ايضا وعن محمد بن يونس والظاهر ما افق به ابى
الكثير كما ذكره المصنف عند حصول المشقة به والتجبر عند حصولها والله اعلم

وهذه الذخيرة امره خرج رأسه ولها رجا فتفقد الوقت فوضاه ان قدرته الا
تتمت جعلته اسود لها في قدر او خنجره وصكتها عدة بر كوع وسجود فان لم
تستطعها نوى اياه اي يصلي بحسب طاقته ولا تنوي الصلوة عزوتها لانها
لقد صفتنا به يخرج بعض الولد بالمرئ القدر بعد خروج كلكه والدم الذي تراه
في حال الولادة مثل خروج الولد استخاضه لا تمنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر
وسمها فلا يجوز لها تنوي الصلوة عزوتها الا ان يجوز بالكلية كما في ثبوت
المريض رجل شكك في يستداه والحال انه ليس معه احد يوضئه او يتيهه فانه
يسبح وجهه وذراعيه على الحائط بنية النيم ويصلي ولا يجوز له ان يترك الصلوة
ولا يبرح عزوتها اذا كان قادرا على مسح وجهه وذراعيه بالحائط ونحوه
تأيقع ان يكون تيمنا وكذا ان قدر على غسل اعضاء وضوئه في ماء جارا وفي حكمه
يلزمه ذلك ولا يجوز له النيم فالحاصل انه لا يفتيه في ترك الصلوة مع الامكان
بالتوجه كما نفاظر ايها الفاضل وتأمل في هذه المسائل التي تدينها الاية
رحم الله واستنبطوها من الادلة الشرعية هل يجزئها عدا غير المجزئ
انما لتأخير الصلوة عزوتها فضلا عن تركها بالكلية واولاه في كل منته
تفجع وقيل مناهها الضميمة استعملها على طريق التدبيرة وقوله لتأخيرها اي
لتأخر الصلوة التفجع واراد على الضميمة فالآدم تتكلم بمجمل الكلام ويجدوف
على انه خبر المبتدئ محذوف كعليه واولاه اي لتأخر الصلوة وهذا التفجع
والدعاء بالويل لما يلزمه بسبب تركها من الاثم العظيم الموجب للمذابح الا لاسم
قال الله تعالى فخلف من بعدهم خلف ضاعوا الصلوة قيل لم يمتدوا وجوبها
وقيل تركوها فلم يحافظوا عليها وعن جماعة اخروها عزوتها فبينها رابتموا
الشهود من مشوف يلقون غيا قيل اي هذا الا وقال الحزن عذابا طويلا وقال
ابن عباس شدة قيل هو داء في التماس شدة خرا وابد لها قرائنه بشريها
له الهبة قيل آبار في جهنم يسيل اليها الصديد والنجس كذا في الباب التفاسير
لكرماني نقله الحديث عن جابر بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ومسلم وعنه بن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي
بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر واه احمد وابودود والشافعي والحنابلة
وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسود له عدة
وعنه عبد الله بن شقيق العميل قال كان اصحابي يحدوا ليرون شيئا تركه كسر عنبر
الصلوة رواه الترمذي وعنه ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قام بصري قبل فداويلك
وتدع الصلوة اياها قال لا اتركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك الصلوة
لحق الله وهو عليه غضيبا رواه البزار والطبراني في الكبير واسناده حسن عيال

قالت العين ان ذهب بصرها والحد فصحح وعنه ابى الدرداء قال اوصاني خليفتي
صلى الله عليه وسلم ان لا تشرك بالله شيئا وان تظن انك قد فعلت لا تشرك صلوته
مكتوبة متقدمة من كذا متقدمة ففقدت منه الذمة وعنه بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اكبروا بالصلوة في يوم النيم فانه من ترك الصلوة فقد كفر واه ابن حبان
في صحيحه وعنه عبد الله بن عمر وعنه النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال
من حافظ عليها كانت له نور وبرهان ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم
يكن له نور ولا برهان ولا نجاة يوم القيمة وكان يوم القيمة مع فاروقه فزعوف
ونفا ما زباني خلفه واه احمد باسناده جيد الطبراني في الكبير والاسوسط
وابن حبان في صحيحه والاحاديث في ذلك كثيرة جدا يضيئ هذا الكتاب عن استنباطها
ويتماد كرفاته ومن لم يجعل الله له نفرا من نفرا من صلى الصلوة بعض صلواته
قائما لمخافته في ثنائها من يسبح له القعود او عذر من عذر او غيره تمها قاعدا
يسبح ويسجد ان قدر على الكوع والتسجود او من قاعدا ان لم يستطعها او من قاعدا
او على جنبه ان لم يستطع القعود فالحاصل ان الحكة في اتمام الصلوة اذا ابتدئ بها
صحح على قدر الاستطاعة كما حكم فيها اذا كان المجزئ ابتدئ بها وان كان المصلي قد
صلى اول صلاته قاعدا يسبح ويسجد لمرضى من مرضه لك المرض في اثباتها وقد
على القيام بنى على صلته وانما قائما عند اي عند اي حينه في يوسف قال
محمد يستقبل الصلوة من اولها ولا يجوز له ان يني ما يصلي قائما على ما صلاه
قاعدا وهذا الخلاف بناء على جواز اقتداء القائم بالقاعد عند خلافه
وسنكذلك انشاء الله تعالى في مجتاهداته من المختار ان صلى بعض صلواته
بالايمان ثم قدر على الكوع والتسجود قاعدا او قائما يستأنف الصلوة ولا يجوز له
ان يني على ما صلى بالانفاق بناء على عدم جواز اقتداء من يسبح ويسجد عن يصلي بالايما
اتفاقا كونه بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز ويجوز النطق في يجوز ان
يصلي النطق وسياير النوافل قاعدا بغير عذر لما اخرج الجماعة لا سيما عن
عماد بن حصين قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوته الرجل قاعدا فقال
من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى قائما فله
اجر نصف القاعد قال النووي قال العلماء هذا في النافلة اما الفريضة فلا
يجوز القعود فان عجزه يتقصر من اجبه انتهي واستدلوا بعدم نقص اجر العاجز بخلاف
الجاهل في الجهاد او مرض البعد او سنا في كبره مثل ما كان يملأه مما صحح ثم يصر
عليه السلام مخصوص من هذا في حديث مسلم عن ابن عمر حدثت انه عليه السلام
قال صلوته الرجل قاعدا نصف صلوته القائم فانيته فوجده يصلي جالس قلت
حدثت يا رسول الله انك قلت صلوته الرجل قاعدا على النصف من صلوته القائم

وانتصلي فاعدا قال جل وكفى استنساخا حلفكم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام هذا
قوله الحديث صلوة النائم على النصف من صلوة قاعدا نعم الصلوة نائما اي
يجوز استنساخ الا في الغرض من حال الجوز عن القعود وهذا جليل فيكسر على جملة
الحديث على التعليل على تقدير كونه في الغرض لا ينقص من اجرا النائم شيء والحديث
الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما يفيد كفاية مثل ما كان يجله متى ما صح
وافاعانه المرض من نيل شيئا أصلا وذلك لا يستلزم احتساب ما سلك في قاعدا
بالصلوة قائما لجواز احتسابه نصفه نائما كماله كل عمله من ذلك وغيره فضلا
والا فالعامة قائمة لا تزول الا بجوز من الصلوة نائما ولا اعلم في فقهنا انتهى
والذي قاله رحمه الله موجه فان حديث عمران بن حصين انما هو في المرض حسبا
ذكره ابو عيسى الترمذي قال هو الصحيح والاولح الاستدلال على جواز القعود
النوافل من غير عذر بالاجماع وبمنطه عليه السلام وباراه ابن ابي شيبة عن
المستدبرين في الكاهلي انه قال صلوة القاعدا على النصف من صلوة القائم الآمن
عذر الله قوله يجوز النطق آه يستثنى منه سنة الجوفانها لا تنفع قاعدا بلا عذر
وبعضهم استثنى التراجع ايضا لثباتها كسنة الجوف في البصر بين التراجع
سنة الجوف التراجع مع القعود ومن سنة الجوف الفاضل فان هو الصحيح قال
وجه الفرق ان سنة الجوف كذا لا خلاف فيها والتراجع في التاكيد ونها فلا
يجوز التسوية بينهما والكلام في صفة القعود كما مر في الموضع ان النطق
قائما ثم اعني كل وقت فلا بأس ان يتكلم اي يمتد على عظمى وعلى ما يظن ويجوز
ذلك او يفيد الله عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو تكلم بغير عذر فانه يكره
اتفاقا لما في فيه من اساءة الادب اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز
عند ابي حنيفة لكن مع الكراهة على اختيار صاحب الهداية وبلا كراهة على من
اختاره في الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين الاتكاء انه مخير ابتداء بين
ان يفتح النطق قائما وبين ان يفتح قاعدا فيبقى هذا الاختيار في الانتهاء بخلاف
بلا كراهة وليس بخير في الابتداء بين الاتكاء وعذر بلا عذر بل هو مكره
ابتداء لما فيه من سوء الادب واطهار الجبر فكذا في الانتهاء واما عند عذر فلا
يجوز انما هو مع القعود بلا عذر بعد الافتتاح قائما أصلا لان الشروع معتبر
بالكسرة ومنه صلوة ركعتين قائما لا يجوز له ان يصليها قاعدا من غير عذر
فكذا اذا شرع فيها ولا يحنف في ذلك ومنه الشروع للضرورة ميانا
الموهدي عن البطالة فخصيا نته عنه ليست موقوفة على القيام لفتح بدونه
والضرورة تنفذ بعد ما اصله منع كون الشروع موجبا له في الكلالا
الشروع لا يوجب الا اصل ما شرع فيه ومنع الحاق الشروع بالفتح مطلقا بل

اجاب اصل الفصل الله لصيانة الموهدي عن البطالة وهو محمول بوجوب اصل ما شرع
فيه دون خصوص صفة ان لم تكن هي نفسها من واجبات اصل ما شرع فيه بخلاف
التذلة انه بنفسه عاملا وكذا اتفقوا على انه لو كان الحج ماشيا لزمه بصفة المشي
ولم يشرع فيه ماشيا لا يلزمه كذلك ثم لا فرق بين ان يفتد في الركعة الاولى والثانية
لاطلاق ما ذكره اما لو فتد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز على قولنا ايضا في غير
سنة الظهر والجمعة لان كل ركعتين من النفل صلوة على حدة وسياتي الكلام عليه
انشاء الله تعالى واما الواضحة فاعدا ثم قام في قوله كنه او فيما بعد فاعدا فاما
فلا خلاف في جواز ما صح عنه عليه السلام انه كان يفتح النطق قاعدا فيمنه
ورده حتى ان ابي عمار يان يفتحها قائم وهكذا يفعل في الركعة الثانية ويجوز
ان لم يجعل التحريم المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حتى لم يجز صلوة المريض
قائما ان صح على صلاته لكنه لم يجز لغيره لان تحريمه النطق لم تنفذ للقعود
البتة بل للقيام لانه اصل هو قادر عليه ثم جاز له تركه بشرعا بخلاف المريض
لانه لم يفعله على القيام فلم تنفذ تحريمه الا للحقدور والحديث المستأبوقيد على
نقد الاعتبار على هذا جاز اقتداء القائم بالقاعدا في التراجع والتراجع وغيرها
عنده ايضا على ما هو الصحيح ويجوز صلوة النطق على الدابة ايام المسافر بالانفا
والمقيم عند ابي حنيفة صلوة النطق على الدابة بالاباء الى اتي جهة توجهه جائز
لمكان خارج المصر ليس بين بنيت سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور
الملا وغير ذلك فانه شرط كونه مسافرا وذكره في الذخير عن محمد بن سيرين
عنده وعن ابي يوسف انها تجوز في المصر ايضا بلا كراهة وعن محمد بن جهم ولا يجوز
عند ابي حنيفة في المصر أصلا فمما ذكره المصنف سلبا سواء اريد بالمسافر حقيقة
وبالمقيم من هو خارج المصر ومن مسافة السفر او اريد بالمسافر من هو خارج
المصر عم قاصد مسافة السفر وغيره وبالمقيم من هو في المصر ثم الدليل على جواز
ذلك خارج المصر حديث بن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
على حمار وهو متوجه الى خيبر راه مسلم وابوداود والنسائي واحمد وعنه ان
الله رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو راكب الى خيبر والقبلة
خلفه واه النسائي وعن عامر بن بيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي وهو على راحلته يستجيب بغير برأسه قبل وجهه اتي جهة توجهه
ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة شق عليه وعن جابر قال بعثني النبي صلى الله
عليه وسلم في حاجته فحيث هو يصلي على راحلته نحو المشرق والمغرب اخفض
من الركوع رواه ابوداود والترمذي وصححه واستحب احمد وابوداود ان يفتحها
متوجها الى القبلة ثم لا يسلح حتى توجهه عند الشافعية ان كان على راحلته

مستردة وهي سهلة يلزمه ان يتوجه عند الاحرام الى القبلة في اتجاه الوجهين ومنه
النظر والادب الصعبة لا يلزمه واستدلوا بحديث ان كان عليه السلام
اذا اراد ان يصلي على احلته فطرحها استقبل القبلة فكيف ثم خلى عن راحلته
فصلى حيثما توجهت به رواه ابو داود واحمد من حديث الجارود بن ابي سبرة وكنا
الطلاق ما نقله من الاحاديث الصحيحة وهذه الفرق بين التخيير وبين القبلة فكما
جاز بابها الى غير القبلة فكذا افتتاحها وهو قول علي وابن الزبير وابي ذر وابن
عمر بن الخطاب وسعد بن عطاء والاوزاعي والثوري ومالك والليث والجمهور ودليل
ابي يوسف على الجواز في المصداق هو ان حنيفة حين قال بعلم الجواز ففعل
ابي يوسف شي فلان يستمارة عن سائر عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
ركب الحمار في المدينة يوم سجد بن عبادة وكان يصلي وهو راكب به استدل
محمد ايضا بذكره مخافة الخط لما في المصداق كثره اللفظ فيلزم ان يكون ابي يوسف
قد اختلف الى حنيفة لم يرجع ابو حنيفة راسه فقبل ذلك جميع منه وقيل بل
لانه شاذ فيما تم به البلوى فلا يجزئ به وهو ظاهر ولو افترضنا خارج المصداق
دخله قبل الفراغ ذكره غيره وانه لا طوائف يتبعها بالاباء وعلى الدابة
وقيل يتبعها بالنزول على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعد ما افتتحها راكبا
قبل الفراغ بيني وبينها ركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا ينبغي قبل الات
النزول عمل بسيرة الركوب على كثيره فيلزم ان احرام الركوب لا يفقد بمجرد الركوع
والسجود لقدرته على النزول فاذا اومى وتوجه وانزل ركوع وسجود صحيح ايضا واحرام الدابة
انفصلت وجبا للركوع والسجود لا يجوز ان لا يقدر على ترك ما وجب عليه بلا عذر
وعن ابي يوسف سيفا يستقبل فيها لانه ان بني بعد النزول كما ينبغي التوجه على الضعيف
وكذا عن محمد بن عوف بن يمينيها لانه لما جاز له افتتاح الطوق على الدابة بالاباء
مع قدرته على النزول فالانعام اولى في ظاهرها لانه فرق بانضال ليس له ان
يفتح بالاباء لقدرته على الركوع والسجود فكذا في ظلال الصلوة اما الفرائض
اي صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا لكونها لا عذر التي ذكرنا في التيمم من خوف
الشمس والعتق والمرض والطين فاذا خاف على نفسه او دابة من سبع او قرا وكان
في طين يميل لوجهه فيه لا يجد مكانا جافا او كان يريضا يحصل له بالنزول والركوب
زيادة من مرض او بطور بر جاز لها لا ياء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة
ان امكنه ذلك ولا فيقدر الامكان وكذا شيخ ركبته ولم يقدر على النزول وكان
يجتهد لولا لا يقدر على الركوب وامره ليس معها محرم ولا تستطيع النزول
الركوب بلا معين واما يصلي عليها اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة جوا
لنزل لا يمكنه ركوبها الا بمنا ولا تتركه الا عذره عند ذلك المذنب جميع ذلك

والصلي

والصلي على الدابة يومها للركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كما لو يصلي
الصلي فاعدا بالاباء لما ذكرناه الاحاديث المتقدمة ولو سجد على شيء وضع عند
على ظهر الدابة او سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يباح له
ان يغفل عن ذلك لان الصلوة على الدابة انما شرعت بالاباء وعلى ما تم فكيف الزيادة
عليه عنها لخلوها عن الفايده وهو مكره وليس المراد فسار الصلوة به
لان اباياه وزيادة الله تعالى ان يكون ذلك الشيء جنسا فتفسد الصلوة به
النجاسة بالصلي كما حالها ولو كانت على سرجه نجاسة كثيرة او تركها به
فانها لا يمنع جواز الصلوة على قول الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار او لفايده
او دنا وخفه من النجاسة وقيل يمنع والاول هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة
على الدابة اما الصلوة عذرها في الفرائض او لضرره وخصته لتكثير الخيرات
كما في النوافل قد سطر فيها الاركان من الركوع والسجود لذلك وهي اعظم
من الشرط فسقوط الشرط اولى **في قوله** ركب الدابة المتوجهة الى القبلة الخوف
وابته عنها وهون الصلوة لا يجوز صلاية ذكره الحلواني ويبنى ان يتقيد بان
يكون الاخران مقدار ركنا وما يورده في من يدرك على ما نقله من الخلاف ولو صلى
في شغل أو الدابة واقفة جاز ان ذكر تحته خشية كالصلوة على الجملة الموضوعة
على الارض واقفة فيكون سجوده حينئذ على الجملة او الجملة كسجوده على سرير
موضوعة على الارض وان لم يكن تحت الجملة خشية او كانت الدابة تسير في صلوة
على الدابة كما اذا كانت الجملة سائرة وان لم يكن لها على الارض فالصلوة
عليها صلوة على الدابة فيجوز في السفر مطلقا وفي الفرض المذنب والواجب
من الوتر والمنذور وما لزم بالشروع وصلوة الجنادة وسجدة التلاوة التي
تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما التسنن الرواية فكيف اثر النوافل
وعن ابي حنيفة انه ينزل سنة الفجر لا يصلي على الدابة بلا عذر لما ذكرنا
تقدم انها لا يصلي فاعدا بلا عذر ولو صلى الفرض في التسنية فاعدا من غير
عذر يجوز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر كما يحصل له ودان
الرأس بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام يكون فلا يترك الا بمذرة له ان
دوران الرأس فيها غالب الغالب كالمحقق فاقم مقامه كالسفر اقيم مقام
المسقة والنوم اقيم مقام الحدث والقيام عنده افضل خروجا عن الشهية
الناسية عن الخلاف وان استطاع الجميع والصلوة على الارض فالحزب وج
افضل لانه اسكن القلب جامع للفكر والخلافة في السائرة اما المروطة فان
كانت في الجفة والرجح يحركها تحريكاً شديداً في السائرة وان لم يكن
الاضطراب شديداً او كانت مروطة بالشفة فقبل هو ايضا على الخلاف

والصحيح علم الجواز فاعدا افتقا قال الشيخ كما لا يلتزم من العلم ثم لها الكتاب
والنهاية والاختيار جواز الصلوة بمعنى قائمته المربوطة بالاشتراط مطلقا في
الابتناء وان كان متوقفا في الشك وهي على قرار الارض فصلها جازا لانها
اذا استقرت على الارض حكمها حكم الارض وان لم تكن على قرار الارض فان كانت
مربوطة وبكيفية الخروج لم يخرج صلاته فيها لانها اذا لم يستقر في مكان لا بد
انت على خلاف ما اذا استقرت فانها كما لتتوهم على هذا ينبغي ان لا يجوز الصلوة
فيها اذا كانت سائبة مع امكان الخروج الى البرقعة هذه المسئلة الناس عنها
غافلون ثم المصلحة في التفتيش بلزوم استنبال القبلة عند افتتاح الصلوة
وكما اذا التفتيش لانها حقة كالبينة حتى لا يتقطع فيها موصيا مع
الفتنة على الكون والتجويد بخلافه كذا في الكافي **في الثالثة من**
الفرائض القراءة وهي تعميم الحرف بالشيء بحيث لا يسمع نفسه فان سمع الحرف
من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهند في الفضل لان
مجرد حركة اللسان لا تقضى قراءة بلا متلا ان الكلام اسم لسموع مفهوم وقيل
اذا صح الحرف وجوز وان لم يسمع نفسه وهو اختيار الكوفي لان القراءة فصل
اللسان وذلك باقامة الحرف في الصمخ لان السماع فصل السماع لا الفاعل
في المحيط الاصح قول الشيخين في الكافي قال شمس الامية الحلواني الاصح ان
لا يجزى ما لم يسمع اذناه وسمع من يقرئه قال الشيخ كما لا يلتزم من العلم
واعلم ان القراءة وان كان فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالخوف
والخوف كيفية فترض المصوت لا النفس مجرد تعميمها بلا صوت اياه الى الحرف
بعضلات الخارج لا حروفه فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يلزم من مفهوم
القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المراسي وكسك
المراد بقول الهند في بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ الركن
ما نفع انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق بالطلاق والعتاق والاستئناس
والعشمة على الذبيحة والابلاء والبيع وجوب التسمية بتلاوته حتى لو
استئناس ولم يسمع نفسه لا يقع عند الشيخين خلافا للكوفي وكذا الركن
ازد خلقت لدا بعد قولها ان طالت جهر ان اسمع نفسه صح التعليق ولا يقع الطلاق
اجماعا ولا فعلى الخلاف وقيل الصحيح ان بعض المقررات كقوله بسم الله
بعضها شرط سماع غيره كما في البيع لو سمع البائع بنفسه ولم يسمع المشتري
لا يكفي في القراءة فرضه جميع ركعات النفل كسواء ان الركعة الثانية للركعة
الاولى في القراءة على ما تنبأ وكل ركعتين من النفل صلوة على حدة وكذا في جميع
ركعات الوتر لا لم يشترط بالمتتلة وشيئا بالفرض فمن حيث يشبهه بالفرض

تفرض القراءة في ركعتي فقط ومن حيث يشبهه بالسنة تفرض في الجميع فتفرض
احتياطا ولا زاد ما ليس عليه او لم يترك ما عليه وكذا تفرض القراءة في
كل الفرض ذوات الركعتين كما في النجاة والجمعة والظهر المسافر وعصره وعشاؤه
اتما في ذوات الاربع كظهر العيم وعصره وعشاؤه وكذا في ذوات الثلث كالمغرب
تفرض القراءة انما هو في الركعتين من كل حال كذا في الركعتين بنين غيرهما اي
سواء كانت في الاولى والثانية والاخرى والاولى والثالثة والاولى والرابعة والخامسة
والثالثة والسادسة والاربعة وهذا عندنا وعند الشافعي في القراءة فرض
في جميع ركعات الفرض ايضا وعنه مالك في الاكثره قال في الحز البصري واحدة
وقال ابو بكر الاصم واستعمل بنو علقمة والحزبن صالح وسفيان بن عيينة ليست
بفرض في الصلوة بل هي مستحبة لا روى بسلسلة ومحمد بن علي عن محمد بن الخطاب
انه صلى المغرب فلم يقرئ فيها فغلب المنفك كفيكا في الكون والتجويد فالواحد
قال غلابا سادوا في الشافعي وغيره وعنه يدين ثابت قال القراءة سنة
رواه البيهقي ودليله قرآن الامر في الآية وكذا قوله عليه السلام لا صلوة الا
بقراءة او لا بواجبة الكتاب بخلاف ذلك من الاحاديث لا تنفي التكرار في القراءة
في كونه قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الامر على ما عرفت في الاصول ودليل
مالك ان الاكثر يتوهم مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم انما من الاحاديث وكذا
فعله عليه السلام فانه لم يريد عنه ترك القراءة في ركعة من الفرض وكذا قوله
للأعرابي المسموع صلاته بعدما قال فكيف غمقه ما تيسر من القرآن فغنى آخر
الحديث ثم اقبل ذلك في صلاته كلها وكذا استدلاله في الحز البصري من
عدم اقتضاء التكرار الا ان الثانية الحقت بالاولى بطريق الدلالة لمشا بهنها
بها في صفة القراءة وعدم التقطع سفرنا وعرضه بان هذا بناء على ان الدلالة
لا يشترط فيها اولوية المسكونة بالحكم وفيه نظير بان الثابت بالدلالة ما
يفهمه من النقص كل من فهم الكفة وليس هنا ذلك واجيب بان لا شك انه يعتبر
في كونه دالة كونه يضم عندهم موضع اللفظ سواء كان اوليا ولا عاينه
بذلك النظر ثم لا شك ان فهم الكفة وعلم تسوية الشارح بين الركعة الاولى
والثانية من كل الوجوه ثم سمع يقول في الصلوة تبادر اليه القراءة في
كلا الركعتين بلا حيلة تلك المقدمة المقررة في نفسه واما الاحاديث فمما لا يثبت
بها الفرض على ما مر في البحث الفرائض ان الاجمال في معنى الصلوة لا ينبغي علم
الاجمال فيما مضى في البها من الاركان شرعا فلا يكون جزا واحدا ناله اذا كانت
دليله مما لا يحتاج الى البيان وقوله قطا فاقروا غير محتاج الى البيان في ان يقال
فلم يثبت الوجوب الاخرين كما هو محصل رواية الحز عن ابي حنيفة انه اذا لم

يقولون ان هذا ما سجد المشهوران سجدوا الجواب بان قول الصحابة على خلافه صار
لهم الوجوب اذ قلده وحي ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحق التميمي عن علي بن ابي حمزة
قالا اقره في الاولين وسجد في الاخرين في موطن محمد بن الحسن بن محمد بن ابيان التميمي
عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقره خلف الاما
فيما يجهر فيه وما يخاف فيه من الاولين ولا في الاخرين واذ امكن وحده في
الاولين بخاتمة وسورة ولم يقره في الاخرين بشيء فهو مع ما في الحديث الاول
من الانتطاع انما يتم ان لم يكن غيرهما من الصحابة خلافة ولا فاختلاف فهم
الوجوب لا يصرفه ليله عنه فالاحوط رواية الحسن هذا المختص بها اختاره الشيخ
كمال الدين ابن الهمام في الاستدلال كفايلا ان يقول لا نسلم تباين القراءة في كلا
الركعتين عند سماع قول الشارح اقره في الصلوة وان علمت التسوية من كل الوجه
لان القراءة في ركعة من الصلوة قراءة في الصلوة من غير بيان ايضا المدعى بوضعية
القراءة في ركعتين غير عين الدليل يقتضي تخصيص الاولين حيث قالوا الثانية
اشبهت الاولى في عدم التوسط سقرا وفي صفة القراءة فلا يطابق المدعى وبما
يجاز عن هذا بان المراد بالاولى اول كلمة فيها وبالثانية ركعة اخرى تضم
اليها وهو مع ما فيه من البعد والتعسف يقتضي انه اذا جهرت في الاولين من
المشاة واخلت الثانية من القراءة ان يجهرت في الركعة الثالثة اقره فيها
والا في الثانية ولم يقل به احدنا سبحانه اعلم والا فضل ان يقره في الاولين
فهذا ذكره القدر في شرح مختصر الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقره فيها لا يكره
له ذلك لان تلك الافضل ليس بمكروه والصحيح انه يكره ان كان له عدا ويحب به
سجدة المشهوران سجدوا لا يقره في القراءة في الاولين واجبة اقره في الاولين
فهو في الاخرين مختار ان شاء قره وان شاء سجد تلك استنباطا وان شاء سكنت
مقدار تسبيحه على ما في النهاية وذكر الزيلعي في شرح الكنت في تلك استنباطا وكذا
ذكره الشرحي عن مختصر الجوزي ليل التسبيح ما نقله عن علي بن مسعود وقال
ابن المنذر قدوة لنا عن علي بن ابي رضاء انه قال اقره في الاولين وسجد في الاخرين
ودليل التسكوت ما نقله عن ابن مسعود في موطن محمد بن الحسن بن محمد بن ابيان التميمي
يرجع الى اني يقره في القراءة في الاخرين وليس المراد التسوية بين الثالثة
فان القراءة افضل بلا شك وكذا التسبيح افضل من التسكوت بلا شك في المحيط
وعنه قراءة الفاتحة وحدها في الاخرين سنة وفي المرفي في انها افضل في
الواقعات هي اجبة في المبسوط وشرح مختصر الكرخي وحي الحسن عن ابي حنيفة ان قراءة
الفاتحة واجبة في الاخرين ويجوز سجود المشهورين بها سنا هيا وتقله جميع
الشيخ كمال الدين ابن الهمام حيث الدليل الا انه خلاف ظاهر الرواية وعلى هذا اختلف

في الاقتصار على التسكوت قبل الايكه وقيل يكره وهو الظاهر في المحيط لو سجد فيها
ولم يقره لم يكن سبيها ومثله في المرفي في قال الشرحي ان القراءة شرعية فيها
على وجه الشاء والدليل ان اثنين الفاتحة لكرهها انتهي ولا خلاف على الظاهر
الرواية ان الاسماء مستقيمة في الاقتصار على التسبيح لانها انما ثبتت بترك
الواجبة القراءة واجبة فيها في الظاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيها
سنة وهو الظاهر لو امكنه عليه التسليم عليها ينبغي ان يكره الاقتصار على
التسبيح ايضا ثم ما كان به بيتا مقدار الفرض من محل القراءة واما التفسير
اي بيتا ما هو فرض من مقدار القراءة نفسها فالفرض قراءة اية واحدة
في كل ركعة فرضت فيها القراءة وان اى ولو كانت تلك الآية قصيرة كقوله
تعالى ثم نظروا هذا عند ابي حنيفة في احدى الروايات عنه وفي المشهورة وفي
روايته ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه خطابا احد غيره فعلى هذه التزم
لا يجزى عنه بخلافه نظرا واما عندنا وهو رواية عنه ايضا فالفرض اما
قراءة ثلاث ايات ففرضها بخلافه نظرا ثم عيسى وبسائر ما يروى استكره وقراءة
اية طويلة مقدار ثلاث ايات فصلا لانه لا يستحق قارئا بلون ذلك عفا وكذا
قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز بدون
الآية وبه جنم القدوري فقال الصحيح من مذهبنا في حقيقته انما يتناولها اسم
القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقرء ما تيسر منك من القرأت
وليس شيء من القرآن بغيره كقوله تعالى اذ جاءك الهداية ما وذا الآية خارج منه
اي من النقص ان المطلق ينصرف الى الكمال في الماهية ولا يجوز كونه قارئا
عباد في الآية اذ لم يجز كونه من افراد القرآن فلم يترتب له الذمة خصصوا الموضوع
موضوع احتياط بخلاف الآية اذ يطلق عليه قارئا بها فالاحتمال ان بالآية
ليقدارها عنده وان قصرت لا يحدونها عندها لا يقدارها الا بمقدار قصر
سورة وهو ثلاث ايات فصلا اذ به وقع القدوري به يتميز القرآن من غيره
وهذا الاسرار ما قاله احتياط فان قوله لم يلد ثم نظرا لا يتعارف قرآنا وهو
قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الخاطيء الجهر بقراءته ومن حيث العرف
لم تجز الصلوة به احتياطا فيها انتهى تمثيله بلم يلد اذ يتبادر على قوله
من يقول ان سورة الاخلاص خمس ايات اذ لم يلد آية وهو المكى والشامخ
انما على قول من قال انها اربع ايات وضع الباقي فلا وهذا الخلاف فيما اذا كانت
الآية كلمتين او اكثر واما اذا قره اية في كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدحها متان
او نحو واحد نحو وصور فانها ايات عن بعض القراء وقد اختلف المتأخر
فيه في جواز اية كونه ذلك المقدار مجزئا عن فرض القراءة والاصح انه

لا يجوز لاند لا يستقي قاريا وعكس صرحوا غلط بل الحرف مستحق ذلك وليس هو
المقروء انما المقروء الاسم وهو كلمة الاحرف والحدود في اية طوله نحو آية
الكسرية آية المدائنة في قولنا يا ايها الذين آمنوا اذا نذرتنم بدين الى آية
ولكن لم يسم تلك الآية في ذكره واحدة بل في النصيب منها في كونه و
البعض في الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لاند دون
آية ولا يصح انه يجوز على قولنا في حقيقته بل هو على قولنا ايضا لانه يربط على تلك آيات
فصارا يميز الآية والثلاث ليس صريحا في حقيقة او عرفا وهو هناك كذلك
وقد اكله شيئا مقدار النقص المتعلق جواز الصلوة به اما مقدار الواجب الذي
يخرج به من الكراهة ونبأ السنة في انشاء الله تعالى في بيان صفة الصلوة
فالاقتضاء على هذا المقدار مكره لترك الواجب الذي لا يجوز بغيره الآية
واحدة لا يلزم منه التكرار في تكرار تلك الآية عند اي عند اي حقيقته وعند اي
يلزم منه التكرار في تكرار بناء على ما تقدم واما القادر على قراءة اية لو كسر
نصف آية مرتين او تكرار كلمة مرارا حتى يبلغ قدر آية فلا يجوز عنده وكذا القادر
على ثلث آيات او تكرار آية ثلث مرات لا يجوز عندها لان التكرار لا يرفع معنى
الجمع من القرآن آية فلا يجوز عنده عند التكرار والقارئة من الغرائض الركوع
وهو اي الركوع المخصوص طاء طاء الرأس في خفضه كرفع الخناء الظهر
لانه هو المنهزم من موضع الكلمة فيصدق عليه قوله تعالى اوكموا واما كماله
في الخناء الصلبي حتى يستوي الرأس بالجنح مخافة وهو حد الاعتدال فيه فلذا
قالوا طاء طاء رأسه قليلا اي قد اقليل من الطاء طاء وكبر يستدل
اي لم يصل الى حد الاعتدال منه ان كان الى الركوع اي اكامل قربه الى القيا
جاء ذكره لانه يصدق كفا الغدة وعفا انما قربه من الشيء اعطى حكمه وان
كان في القيام اقربا من ان يحن ظهره بل طاء طاء رأسه مع ميلان في منكبيه
لا يجوز ذكره لانه لا يصدق كفا بل فاما ان قد يكون قيام بموضع الناس كذلك
رجل انتهى الى الامام وهو ركع فكبر ذلك الرجل ورفع تكبيره وهو في الخاء
انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلافة فاسدة لعدم صحة شروعه لنا
تقدم ان الشريط وقع في حقيقته في محضر القيام ولم يوجده رجل احد بل غلبت
حلقته الركوع بخصر رأسه في الركوع تحييفا للانتقال من القيام الى
الركوع وليس عليه غيره ذلك كذا قالوا لكن فيه الاخلال بالسنة وهي سنة
الرأس بالجنح وعلامة تكبيره وكان ينبغي ان يكتفى بحقيقة النية مع التكبير المصلي
قاعد اذا انتقل الى الركعة الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع
يكون فيه تكونان بلبس طين على فخذه لها التشهد ثم يتبصرها عند الانتقال

الى المثلثة كذلك هنا تكون فيه متبوعين حال القيام ثم يبعد بها على كونه
في الركوع وذكره عبوت لقناري وادرك الرجل الامام واقتد به في
ركعة بعد سجود الامام لتلك الركعة سجدة في ركع المندى وسجدة سجدة
سجدة وحده وسجدة مع الامام بنفسه صلافة لانه اقتد به بصلوة ركعة
كاملة في موضع فرض عليه فيه الاقتداء ولو انه ادرك الامام بعد ركع
موقوف في السجدة الاولى ركع وحده وسجدة السجدة بغير مع الامام لا تنفذ
صلافة وان كانا متساويين في تلك الركعة وانما لم تنفذ لانه زيادة ما دون
الركعة غير منسلة لصلته لا تبادون الركعة لا يستقي صلوة وكذا لو خلف لا يصل
لا يجنبه بادر الركعة والركعة اتماما بالسيعة لوجود جميع الاركان المتصورة
لذاتها فيها وانما ذكرنا منفسل مع عود ضمير الى زيادة اعتبار المعنى المصدق
وان ار كع المندى قبل ركع الامام فرفع رأسه قبل ان يركع الامام لم يجز
ذلك الركوع ولم يحسب له حتى لو اعتله ولم يركع مع الامام عند ركوعه
بل سجدة منه فسلط صلافة لانه اقتد به بشي فرضت عليه المتابعة فيه وان
ادرك الامام اي ركع المندى قبل الامام فادركه الامام وهو في الركوع بعد
اجزاه اي المندى في ذلك الركوع عندنا خلافا لغيره فانه لا يجزئ عنده لانه
ما اني به قبل الامام غير مستلبيه لانه منعه عنه فكذا ما يبنيه عليه فان المبني
على الفاسد فاسد لنا ان القدر الذي اشتركا فيه يستقي بكونها غير منسلة
الها قبله والكسر المشاركة في جزه واحدا كما ركع الامام او لا ومشاركة المندى
في آخر جزه منه او ركع على اثر امامه ثم رفع قبله حين يجوز اتفاقا وان كان كذلك
مكروه في الشافعي عنه قال عليه السلام انما جعل الامام ليؤم به فلا يختلفوا عليه
فاذا كبر فكبروا وان ار كع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا ينادي
الامام ان كبر فكبروا واذا قال لا الا الصائرين فقولوا آمين وان ار كع فاركعوا واذا
قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه السلام
اما غشي الذي يرفع رأسه قبل الامام ان يقول الله رأسه رأسه متفق عليه
وانما غشي الامام وهو في الحال ان الامام ركع فكبر لم يركع ثم تكبيرة الافتتاح
ودون حتى رفع الامام رأسه من الركوع ولم يقبل كبره ركع مع رفع الامام
رأسه الى حد صلافة القيام اقرب لا يصير مقتضى مدرك لتلك الركعة بل يكون
مسوقا بها وعندنا في جبر مدركها حتى كانا اخفا عندها فيها نياتيها قبل
فراغ الامام ان الواجب قضاء ما فات منها قبله وكتبته له صلافة بعد جازر
عندنا لما كان مسبقا فيها لا ياتي بها الا بعد فراغ الامام له ان ادرك الامام
فيما لم يكمل القيام وهو الركوع فصلافة كما لو ادركه في محضر القيام ولم يركع معه

حتى يرفع فانه يكون من كمالها اتفاقا حتى كان له ان يكملها ثم يتابعه فكذا هذا ولنا الت
الاقتداء متابعه شركة كما تقدم من الحديث اتفاقا لا يفتقر من هذا مشاركة في حقيقة
القيام ولا في الركوع فلم يرد كونه الركعة اذ لم يتحقق منه سعي الاقتداء بعد خلاف
من شارك في القيام ثم خلف عن الركوع لمحقق سعي الاقتداء منه بغير جري مفهومه
فلا يفتقر بعد ذلك بالتخلف لمحقق سعي الاحق في الشروع اتفاقا فذا ومدر
الامام في الركوع لا يحتاج الى كبيرين خلافا لمفسره ولو نرى بذلك التكبير الواحد
الركوع لا الافتتاح جاز ولعن يتيه كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن النجاشي ولا يفتقر
تأسيق انه لا بد من منع تلك التكبير في حال القيام والا لا يقع الشروع وركنية
الركوع متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لم
شركة الامام نية على ما يتناه ونا في انشاء الله تعالى وذكره الشيخ اي شرح الاستبصار
انه لا يفتقر لثلاث تسبيحات او لم يمكن مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ كقول
الشيخ الطوسي في حنيفة بن حنيفة التسبيح الثلاث في الركوع والسجود حتى لو
معه واحد لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان كلاهما لو كان مشروع فوجب ان يحكم ذكر
مفروض القيام فلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس وهو
ما يجوز وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عتبة بن عمار قال لما نزلت فسبح باسم
ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت تسبيح
وبك الا على قال اجعلوها في سجودكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امرا
اكثره جزوا حد كذا في زبني ان ينفذ الوجوب كما في نظائره ولم نقولوا
به بل بالسنة واجاز عند في المستصحب بانه دال الدليل على عدم الوجوب
بعضا لانه عليه السلام لما علم الاعراب المصلحة لم يكره في الركوع والسجود
شيئا وكما ان يقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن في الصلاة واجبا خارج عما عك
الرواية ليس كذلك بل يبين الناحية ضمن السورة او تلك بان ليس مما عك
الاعراب بل يثبت دليل اخر فلم لا يجوز فان يكون هذا كذلك وكذا ركنية السجود
متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكل
فيه كاللزام في الركوع وذكره زار الفتاوى وعنه ايضا ان ادنى تسبيحات
الركوع والسجود الثلاث والاربعون خمس مرات والاكمل سبع مرات لما اخبر
ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عليه السلام
انه قال اركع احكامك فليتل ثلاث مرات سجدا في العظيم وذلك ادناه و
اذا سجد فليتل سجدا في لا على ثلاث مرات وذلك ادناه والمراد ادنى ما يتم به
تحقق السنة فلذا روي عن محمد بن ابي النضر عن الثالث ثم اذا كان الثالث ادنى
قد استحسن الايتار لقوله عليه السلام ان الله يحب المتواضعين

الحسن وسط والتسبيح كمالا والحاصل انه يستحب الزيادة على الثلث ما شاء وثنا
لكل الامام لا يند على ما يفتقر على التمام حتى لو كان الحشر فتعلم انفس على الثلث
والخامسة من الغرض **التسبيح** وهو من يصفه تنادى بوضع الجبهة على الارض
او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الذي ايدى عليها يدا الركوع مع الخرج عن هذا القيام
لانه لا يفتقر ساجدا لغة او عرفا بادونه ويمد به واما تاديه على وجه الكمال فهو
وضع الجبهة والافتداء القدمين واليدين والركبتين لما في الصحيحين من قوله عليه
السلام امرنا اناسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف
القدمين والافتداء اخل في الجبهة لان عظمها واحد وهذه الصفة المذكورة
في الكمال ان وضع جبهته وذا نفعه جاز سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من
غير عذر يلزم منه الخرج في وضع الافتكارة على ما ذكره الزيد والمفيد وذكره
الخفة والبدائع انه لا يكره والاول اظهر كما يفيد من مخالفة مواظبته عليه السلام
روى ابو داود والترمذي انه عليه السلام كان اذا سجد مكرانه وجبهته
ويجني يديه عن جنبه ورواه الترمذي ايضا وروى ابو يعلى والطبراني في كتابه
الاستلام بوضع انفه على الارض مع جبهته وفي البخاري من حديث ابي حميد ثم سجد
يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وامكن انفه وجبهته من الارض وان وضع
انفه ووجبهته فكذلك يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة
فالجواز لما مر من انما عظم واحد لنا اجمنا على جواز التسجود عليه حاله
العذر ولو لم يكن محلا للتسجود لم يجز التسجود عليه للعذر لان ما ليس محلا لا يصير
محلا بالعذر كما للحلقة للفتيل فتشغل الفرضية ح الى الابد وان كان محلا جاز
ان يقتصر عليه من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة لمخالفة المواظبة منه عليه السلام
وقال لا يجوز التسجود بالانف وحده الا اذا كان بجبهته عند رواية اسدين
عمر عن ابي حنيفة لقوله عليه السلام امرنا اناسجد على سبعة اعظم الحديث
الشيخ كمال الدين بن النجاشي والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث يقتضي المواظبة
المذكورة الوجوب لا يبعد ان يقول ابي حنيفة ومحمد الكراهة المروية عنه على
كرامة النبي وعلى هذا يحمل بعض المتأخرين النوى على الرواية الاخرى الموافقة لغير
له ثوابه ورواية ولا النوى من الرواية بهذا الوجه فلو انما لا يجوز ان يقتصر الا
من عذر على وجوب الجمع كان احرازه يستتبع الخلافة بناء على حل الكراهة المروية عنه
عليه السلام كراهة النبي ولم يجز جاز على الاصول بل بينهما الزيادة بغير الواحد
وهما فيما انت في الزاوية كمالا لان وهو اسم لما صلبه ليل على انه لا يجوز
التسجود على الارنية وان عليه ان يكون ما صلبه منه قاله في كفاية المجالس عن ابي حنيفة
اذا وضع ارنبة انفه لا يجوز انما يجوز اذا وضع عظم انفه انت في موضع خلا

في السجود اذ قد تقرر وهو ملحق بالركعتين من الخلق لا يجوز سجوده بالاجماع لانه لا يستحق سجودا وان اريد لو كان ذلك من غير ما منع من لزوم السجود على الجبهة او الالف اذ لم يرد نص في اقامته السجود على الخلق والفقهاء تمام السجود على الجبهة والابدال لا تنصب بالراي سيماع علم محله اطلاق السجود عليه لانه بخلاف الالف على ما تقدم بل اذا عارض هذا المانع من لزوم السجود على الجبهة او الالف بوجه المصلي حينئذ لم يثبت السجود اياه ولا يسجد على خذه ولا ذفته لسقوط فرضية السجود عنه وانما لها الى الايام لعدم القدرة او لزوم الحرج على ما تروى وضع اليد والركبتين في السجود ليس بواجبا في فرض بل هو سنة عندنا خلافا للفرق المشافعات ذلك فرض عندنا حتى لو سجدنا فمنا يديه او ركبتيه لا يجوز سجوده عندنا وكذا عند الامام احمد لما نقله من حديث امرئ ان اسجد على سبعة اعظم وكنا ات السجود وضع الجبهة على ما تقدم ونقته لا يتوقف على وضع اليد والركبتين ولا يجوز الاحتاد في هذا بالحدث الذي هو خبرنا خلافا لانه لا يجوز الزيادة به على الكتاب وهو مطلق واذا كان الشيخ كمال الدين بن الهمام كونه الوضع المذكور واجبا كما في تعديل الاركان فمخو من الواجب ان لا يخلو المكون ان كان لا يجوز ثبوت الفرضية به المانع المذكور وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من ثبوت الوجوب به كما في التعديل ونحوه وكذلك مواظبة عليه التسليم على الوضع المذكور من غير ترك تنقضي الوجوب كمن لم يزل ان يضع اقله عليه التسليم امرئ يثبت الوجوب علينا بدونا زيا من اياه صريحا او بالاعادة لتركه كما امر الاعراب باعادة الصلوة لترك التعديل وكذا مواظبة عليه التسليم على مثله من الافعال الطبيعية غير العمدية لا يتقضي الوجوب لاشك ان وضع اليد والركبتين في السجود من الافعال التي تنفيها الطبيعة وان تركه لا يحصل الا بتكليف فيكون سنة للافتداء به عليه التسليم فيما امر به ولما فيه من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه محذور على ما لا يخفى على سجد ولو وضع قدمه على الارض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع احد يديه جاز كما لو قام على قدم واحدة في الكفاية قال الامام الزاهد في هذا ما ذكره في مختصر الكرخي والمجيب والقدر في تنقيته اذ اوضح احد القديسين في الآخر ان لا يجوز ذلك في بعض النسخ ان فيه روايتين انتهي انما لا يجوز دفنهما لعدم تحقق السجود الذي هو وضع الجبهة على الارض وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون من منا وكنا لا يقول بتحقيق السجود مع دفنهما اذ وضع الركبتين واحدهما فكان ينبغي ان يضع وضع احد يديه لا على القدمين حيث كان المقصود انما هو التوصل الى الفرض الذي هو وضع الجبهة فحصل وضع الركبتين سنة ووضع القدمين واحدهما فمنا لا يتقضي له دليل وانما في الاكمل في شرح هذا

وذكر القدر في ان البدن من القدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مجلسه وهو الحق فينبغي عن الحق بصفة اعتقاد رواية نسطا والقدية تنفيه على ما تروى انما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وجب في كل حال الرواية قد نظرت عن ائمتنا اذ وضع الركبتين سنة ولزوم رواية قطب بانه فرض وكذا وضع اليدين فيمنع القدمين واخذ بهما للفرضية ضرورة ولزوم به عنهم رواية تكفي في الروايات فيه متوافرة ايضا على ما لا يخفى على المنيع والله اعلم ثم المراء من وضع القدم وضع اصابعها قال الزاهد في وضع راس القدمين حالة السجود فرض وفيه مختص لكن في سجوده وضع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز كذا في الخلاصة والبناني وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبع واحد او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احد قدميه وضع والا فلا وفيه من هذا ان المراء بوضع الاصابع فوجبها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وقد جملة غير متبررة وهذا مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون ولا يجد بسبب الزحام على الخد جاز كذا لو كان به عند آخر من السجود على غير الخد يجوز سجوده على الخد على المختار ولا يجوز بغيره على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر بالوجه في ذلك ان السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا حائل ولا ان لا يكون وضع السجود ارفع من موضع القدمين كما ان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلعا والسجود على الخد بمنزلة السجود على الوضوء كمنع ذلك لما كانت بمنزلة منه ولم يمتد في السجود عليها لم يجز بلا عذر بخلاف الكف فان السجود عليها يتلصا جذا عفا في التنبيه بسط يديه وسجد عليها يجزيه ويكره انتهى فالجواز لما قلنا واكتفاءه لما فيه من مخالفة المأثور من مواظبة عليه التسليم ومن بعد هذا لهذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الذي ينبغي ترجيح النسخة على الكفة في الخد انتهى وفي التنبيه هو الوسط قال الحق وهو ان السجود على الخد حال المذموم قول ابن حنيفة والظاهر انه روى عنه ولم يرو عن الاماميين في شيء فلذا خففه بالاكراه ان يسجد على ركبتيه لا يجوز سجوده وقال في الخلاصة بعد ان يقرأ في السجود كمال الدين بن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم يعلم في ذلك ان كان بعد كفي باعتبار ما في ضمنه من الايام وكان ذلك خلافا في منه كونه السجود يتبع على حرف الركبة وهو لا يأخذ عند الواجب من الجبهة في التختيس لو سجد على حجر صغير ان كان اكثر الجبهة على الارض جاز والا فلا انت في كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي الزاهد عن الحسن الاصح انه اذا سجد على خذه او ركبتيه بعد جاز والا فلا انتهى وان سجد على ظهر رجل وهو في الحال ان ذلك الرجل المسجد على ظهره

في الصلوة يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل بين الصلوة لا يجوز سجوده
والمراد من الصلوة صلوة الشا جلد حتى لو كان في صلوة اخرى لا يجوز ايضا الا
المقروءة قلنا نعم الى ذلك للزحمة واما فيجوز عند الاشتراك في الصلوة لا
عند عدمه على ان جوازها حينئذ مخصوص بمكان لا زحام ولا يجوز بدونه
ولو كان موضع السجود ارفع اى على من موضع القديس ان كان ارتفاعه مقدار
ارتفاع البنتين منصوبتين جاز السجود عليه والا اى وان لم يكن ارتفاعه مقدار
البنتين بل كان ازيد فلا يجوز السجود واراد بالبنية في قوله مقدار البنتين
بنية بخاري وهو سبع ذراع عرضها ستة اصابع مقدار ارتفاع البنتين المنصوبتين
نصف ذراع طولها ثلثي عشرة اصبعا وذكر في الخلاصة قال مشايخنا ان سجد
على البنية جاز وعلى البنتين لا يجوز اذا كانت احدهما فوق الاخرى وان كانتا اثنتين
يجوز لان الارتفاع قليل انت هو ولا يشا ما هنا لان البنية بخاري على مقدار
الاجرة على ما قدمناه وذكرنا ان سجد على المريض على كانه ورضاعه
يجوز كالصحيح انت هو والاقرب ما ذكره المصنف لما قدمناه في اول بحث السجدة من
حداد في السجود المجزئة فانه صادق فيما اذا كان الارتفاع هذا المقدار في الارتفاع
فليشأ من سجد على كونه عمامته وهو دونهما يتال كما والعامة وكورها اذا
ادارها ولها وهذه العامة عشرة اكرام اى ادوار وسجد على فاضل ثوبه
الذي هو لا بسه حال وضع كور العامة عشرة او فاضل الثوب على شيء طاهر
جاز سجوده عندنا خلافا للشافعية واحدا فان عندهما لا يجوز كما روى
البيهقي من حديث حباب بن الارتقال قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم حر الرضا في جباهنا واكتفينا فلم يشكونا اى فلم ينزل شكونا ولم يأتنا
لنائة اتقائنا وكنا ما روى ابو نعيم في الحديث في منجدة ابراهيم بن ابراهيم ثنا ابو
يعلى الحسين بن محمد الزبيرى ثنا ابو الحسن عبد الله بن موسى الحافظ القمي في البغدادى
ثنا اخونا الحسن بن علي التميمي ثنا محمد بن زياد المصري ثنا بقيق بن الوليد
ثنا ابراهيم بن ابراهيم عن ابيه ابراهيم بن منصور الجعفي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كونه عمامته ورواه الطبراني في الاوسط
بسند عن عبد الله بن ابي نزة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على
كونه عمامته ورواه الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده ثنا محمد بن
ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابي بكر احمد بن عبد الرحمن بن ابي حنيفة الاطرسي
ثنا كنفين بن عبد الله ثنا سويد بن عبد الغني بن عمر عن ابي عبد الله عن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يسجد على كونه عمامته واخرجه البيهقي في مسنده عن هشام
عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون رايديهم ثيابهم

يسجد الرجل منهم على كونه عمامته وذكر البخاري في صحيحه فليشأ من سجد على كونه
كان القم يسجد على العمامة والعلفيسه ويسجد الرجل منهم ويداه في كفة ويد
ابن شيبه ثنا شريك عن جابر بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد في يقول له حر الارض برءها ورواه احمد
السجود روى عنه ابو يعلى والبخاري وابن عدى في الكامل واخرج السنن عن انس
ثنا صلى مع النبي عليه السلام في صلاة الحرفا لم يستطع احدا ان يركن وجهه
من الارض بسط ثوبه فسجد عليه والحديث الذي استدلوا به من ذلك انما هو الاصح
على ان الحائل المنفصل بين يدي من السجود ولا دليل له على ان الارتفاع ما يمنع
كيفية منه ما سمعنا من النقلة تاويل فضول الثياب بما لا يجزك بركتهم غابة
البعثرة بل ينفذ اليه ثم يستره في سجدة السجود على العمامة كونهما يسجد عليه منها
منعلا بالجبهة فلو سجد على ما انفصل ما فوق الجبهة لا يجوز وان يجزئ سجوده في
الارض ايضا كما في السجود على القطن يخفه على ما ياتي في انشاء الله تعالى ومع هذا
يكون السجود على كونه عمامته قال في الخنيس ما فيه من ترك التعظيم وامر به اصلا
للتعظيم والا لم يصح بل نهايته وهذا لان ترك فعل وضع التعظيم ولا ان المشا ههنا
وضع الرجل الجبهة في العامة على الارض فكسنا البنية عنه تعظيما كذا قاله الشيخ
كمال الدين بن الهمام والذي ينبغي ان يذكره اذا كان في الارض لا انقل من الاحاديث
لانها حكايات تحمل وجود المذنب وهو في الحد او غيره ويؤيد ذلك ما ذكره الحافظ في الحديث
في مختصر السنية عن صالح بن خنيزان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع
العامة عن جبهته فلا بد من التعظيم وهو ما ذكرنا واول بسط كفه او ذيله على شيء
يخس سجده عليه لا يجوز سجوده في الارض وقيل في رواية يجوز سجود المرغينا في
ليس بشيء كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وكمل ما قاله من حيث الرواية والآفة
حيثما لا بد لم يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين التي قبلها حيث جعل المنفصل
كما المنفصل هناك ولم يجعل مثله هنا ولا يتال هو كونه ثوبه مستصلا بالجاسته هنا
لا هناك لاننا نقلنا من تصانيف الثوب بالجاسته غير مانع من السجود ولا هي مفسد
للصلوة حتى لو سجد على مكان طاهر وانفصل بعض اجزاء ثوبه بالجاسته حتى بلا خلاف
عندنا ولم تنسده كذا الوعاء وسجوده على مكان طاهر في هذه الصورة انما هو منفصل
بسطة على الجاسته صحته صلاية باتفاق امتنا بخلاف ما لو سجد على نفس الجاسته حيث
تفسد صلاية ولا تنفيه اعادته على مكان طاهر عندنا خلافا لابي يوسف فلم
ان الجوز انصاما هو لا بسطه بالجاسته لا يفسد صلاية فلا يقع ذلك للمفرد
ولو وضع كفيه او بسط خرقه على شيء طاهر كالحل واللبس او سجد على ذلك
جاز الكلام انما هو في الكراهة اما السجود على الكثر فقد قلنا الكلام عليه واما

انتهى به في الوقتية بفتح لا الصلوة قبل خروج الوقت فابله للتغير فتتبع بالافتداء
بالمقيم وتصير بشكها تنقضية الا فاته بخلاف الغائبة فانها استغرقت على الصلوة
التي خرج الوقت وصيرت صفة من سفر وفاته ولم يتبق قابله للتغير بطريق فاته
او سفر او افتداء والثالثة من المسائل ان تذكر المصلي بعد تمام الصلوة والقعود
قدرا للشهادة ان عليه سجدة السلاوة فنادا اليها اي الى سجدة السلاوة بآيات
سجدها او تنقضي اذ التفتة وانقضت لعوده الى الشيء بحكمه قبلها فان محكم
التسجود سواء كان الصلوة او التلاوة وما قبل القعود الاخير اما سجود الصلوة
فظاهر هو اما سجود السلاوة فلا فاته من احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو
فان محكمه آخر الصلوة فلا تنقطع به الفعدة حتى انه لو لم يقم بعد التشهد بعد ما
سجد للتلاوة فسجد صلاته بخلاف ما لو سجد السهو ولم يقم بعد قدرا للشهادة
حيث انفسد صلاته لما قلنا والرابعة من المسائل ان اقام المصلي في الفعدة الا
كلها فلما انقضى اي تخير انقضى بغيره عليه ان يقم قدرا للشهادة ان لم يقم قدرا
صلاته وذلك لان الافتاء في الصلوة حالة القعود لا محاسبة لا تقبل بعدد ركنها
لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها كما اذا قعد في الصلوة قائما او قام او ركع
او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة والركوع والتسجود مفترقا واما في الفعدة
فلا قصر فيها فنقبل انها تمتد من النائم لانها ليست كسائر الاركان لان قبضاها
على الاسترخاء فيلزمها التورع بخلاف سائر الاركان لان قبضاها على المشقة فلا
تتأدى بالنوم والاحتياج ما ذكرنا لا فاته من اجزاء العبادة فلا تتأدى بلا اختيار
ولا اختيار للنائم في التلاوة لرجل الفتح فنام ففقد وهو باثم بجوده عن القراءة لان
الشرع جعل النائم كالمقيد فليطأ الامر المصلي بالحد الذي به فاروق الطلاق لا يرى
ان المجتهد القبي لمصليا كانت صلاته جائزة ولو طأف لم يجز قال صاحب الهداية
في الجنيح المختار انه لا يجوز ان لا اختيار بشرط اداء العبادة ولم يوجب قال ابن
العمام والوجه اختيار الفقيه يعني بالاختيار ما جاز التلاوة لان اختيار المشروط
فقد جاز ابتداء الصلوة وهو كما لا يرى انه لو ركع سجدة اهلا غرضه لم يكن
الذهول بمنزلة انتفى الجواب انما يمنع كذا الاختيار في الابتداء كما نفي ولا نسلم ان
الذاهل غير مختار وكذا المجتهد القبي بخلاف النائم وهذه المسئلة وهي وقوع
بعض الافتاء في الصلوة حالة النوم يكتسب فيها الاستسما في التلاوة في خصوص ما
في ليل الصلوة والناس من هذه المسئلة غافلون **السابعة** من الفرائض
لما فرغ من بيتا الفرائض التفت المتفق عليها شرع في بيتا الفرائض المتخلف فيها
احديهما في السابعة **وهي الخرج** من الصلوة بفعل المصلي فاته فرض عند ابي حنيفة
خلا قالها على ما ذكره ابن سميلا لم يرد على ما نقله حتى ان المصلي اذا احدث عذر بعد ما

تقدم الشك او تكلم او عمل عملا نيا في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك ثم صلاته
بالافتاء اتمام جميع فرائضها عندها وكذا عنده لوجود الخرج بصنعه ايضا وان
سبغه الحالتين من غير علمه في هذه الحالة فكذلك في صلاته عندها ولم يبق عليه
الاشي واجبة هو الاستسلام واما الفرائض فقد تمت جميعها وقال ابو حنيفة يتوضأ و
يخرج من الصلوة بنفسه قصد الكونه فرضا فله يبق عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ
ويخرج بنفسه بل عمل عملا نيا في الصلوة من غير تمكث ان الوضوء يتطل صلاته لفعله
فرضا من فرائضها وهو الخرج منها بغير طهارة ويستحب على هذا الاصل وهو كون الخرج
من الصلوة بفعل المصلي فرضا عنده لا عندها مسائلا بل تلحق بالاشي عشرة وهي المني
اذا رآى الماء وقدر على استواله بعدما قدم قدرا للشهادة وكذا المستد بالمني اذ رآى
الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استواله وكان المصلي مائما على الخت
فانقضت علة سجده بعدما قدم قدرا للشهادة وخلق خشيته او احدهما حقيقة او
حكما بول يسير بحيث ان مزاده لا يظن خراج الصلوة بسببه لك وقيل به لانه لو
خلعه بعد كثير لا يبادى بخلاف لوجود الخرج بصنعه او كان المصلي متيا فتمكث سروره
بعلا القعود قدرا للشهادة بان تذكرها او رها مكثت ففقد ركنها من غير تكلف حتى
لو فعلها من غير او درسها لا يباقي الخلل في الخرج بصنعه لا تمثل هذا الفصل
منا في الصلوة وتدخله وضد بخلاف التكليف لم يربطنا في الخرج به او كان المصلي
عاديا فوجدنا بعدما قدم قدرا للشهادة بان قدرا على البول لشرب والي عليه الشرب
لم يربط به لبسه او كان المصلي مائما غير قادر على الركوع والتسجود فقد ركب الركوع
والتسجود بعد القعود قدرا للشهادة وتذكر المصلي في هذه الحالة ان عليه صلوة
قبل هذه الصلوة وهو مناجب تنبيه احدث الامام القاري في هذه الحالة
فاستخلف مائما او طمعت عليه اي على المصلي الشمس وهو في صلوة الجنية هذه
الحالة او دخل وقت المصرو وهو في صلوة الجنية في هذه الحالة او كان المصلي مائما
على الجنية فسقطت عنده في هذه الحالة او كان مناجب عذرا فانتفع عذره في هذه
الحالة واستمر الانقطاع حتى استمر عذره صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة
من صلوة الله هو استمر الانقطاع حتى خرج وقت المصرو في هذه المسائل الاثني
عشرة فسد صلاته عند ابي حنيفة لخرج من الصلوة باخر غير صنعه مع ان
الخرج بصنعه فرض فمقد ففرض من الصلوة لا يمكن تداركه فتنفسه قال لا تمت
صلاته لان الخرج بصنعه ليس بفرض لقوله عليه السلام لا ينسوي اذا قلنا هذا
او قلنا هذا فقد تمت صلاتك هكذا وقع في رواية الدارقطني با و في رواية ابو داود
بالواو وكذا قال القوي انفق الحاقط على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله
اذا قلت هذا الآية وكذا لم تستدكبه على افتراض الفعدة كما استدل به في الهداية

كما لا ينبغي ان يبدل عن الآية اذا وافقها رواية على ما تقدم عننا وعن
قاضي خان من قوله ما ذكرته القليلة من قوله وقد شدة الفاضل القدوة شرحه
تدليل الادكان جميعها تشديداً بليفاً فقالوا كما لا شك كنه اجب عند ارجح ومحمد عند
ابن سنان في موضعين فيمكن في الركوع والسجود وفي القوة بينهما حتى يطهر
كل مضمون هذا هو الواجب عند ابو حنيفة ومحمد حتى لو تركها او شيئاً منها ساهياً
يلزمه السهو ولو تركها عمد اكرهه واشد اكرهه ويلزمه ان يبدل الصلوة وتكون معتبرة
في حق سقوط الترتيب بخلافه كمن لم يركعها بلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا نقضنا
انتهى به لا يخرج المقام من كل الغرائب ايضاً ابتهاج ذكر الواجب بمن المناسبه فتك
وما سواه اي ما عدل التدليل الا ان كان من الواجب اجلة اشياء منها تبيين قراءة القرآن
فان قراءتها واجبة عندنا خلافاً للثلاثة فانها فرض عندنا كما في الصحيحين من قوله عليه
السلام لا صلوة لمن لم يقرء بها مخد اكتبنا بكتنا انه طهي لا يصح للزيادة على
القطعي ان يوضع فيثبت به الوجوب فيما يترك الفاتحة من غير قننا ورواها تبيين
القراءة الموضوعة في الصلوة في الركعتين الاولىين من الواجب عليه السلام على ذلك من
غير تركه من الاقتصار فيهما اي في الركعتين الاولىين على مرة واحدة في كل واحدة
فانه واجبة حتى لو تكررها في ركعة كرهه ان يحد او وجب سجود السهو لانه غايه
المؤثر من الواجب عليه السلام ولا يلزم منه تأخير اجبه هو السجود وقيد بالاول
لان الاقتصار على مرة واحدة في كل ركعة كما يحد بالسجود حتى لو تكررها سهواً لا يجب
سجود السهو لان ما بعد الاولين لا يثبت فيه القراءة بل ان شاء مرة وان شاء سجد
وان شاء سكت ففكر ارا الفاتحة على السبع والثناء فلا يوجب سجود السهو على
ما مر جوابه ولا يلزم منه انه لو قرأه لا يكره ما لم يرد الى امر آخر مكره كقولنا لا
على الجماعة او لما لا ركعة على ما قبلها ومن الواجب ان يقرأ اي تقدم الفاتحة
على السجود للواجبة ايضاً منها ضم السجود او ما يقوم مقامها من الايات التي يقرأ
سورة اليها اي الى الفاتحة للواجبة ايضاً كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
السلام قال افتتاح الصلوة الطهور ومحمد بها التكبير على ليها التسليم ولا
صلوة لمن لم يقرء بالحمد وسورة ولكن في سنة ابو سنيان طريقين شهاب
الشمس في عنه رواه ابو حنيفة في مسنده نقل عن ابن عمر في النسيان تضعيفه
وليسه ابن عدي قال رواه عنه الثقات وانما انكر عليه انه ياتي في المتن بابشيا
لا ياتي بها غيره واسانيد مستقيمة انتهى وما ذكرته الهداية وغيرها ان
السجود فرض عندنا لك لم يوجب في شيء من كتبنا منه بل هو سنة عندنا لا
الثلاثة ومن الواجب ان الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه بها كالنحو والحمد والاعين
والنهي والتمشاة وكما لم يوجب والتمشاة الجهر في جميع ذلك واجبة على الامام

ومما الخافضة بالقراءة فيما يجهر فيه بها كغيرها كقراءة الجهر والخافضة في محله
واجب الواجب منه عليه السلام على ذلك ومنها قراءة الفاتحة في الفاتحة وقراءة الفاتحة
فانها واجبة في القعدة الاولى والاخرة والى هذا ما لمناجاة الهداية في باب سجود
السهو في وجب سجود السهو بترك الشهادة القعدة الاولى كما في القعدة الاخرة
وهو ظاهر الرواية وفي رواية اخرى في القعدة الاخرة فقط اما في الاولى ففي سنة
واليه مال مناجاة الهداية في باب سنة الصلوة حيث قال في باب الواجب من قراءة
الشهادة القعدة الاخرة وظاهر الرواية اظهر الواجب في جميع ذلك من غير ترك
من الواجب ان القعدة الاولى لا تكرر او منها سجدة التلاوة فانها مع كونها
واجبة في نفسها وهي من واجبات الصلوة ايضاً اذا تليتها حتى لو اخرها من محله
سهواً يجب عليه سجود السهو لانها من مكملات الركعة هي القراءة ومكمل الفرض واجبة
ومما سجدة السهو لا تجوز السهو جبراً ورفع من الخلل في الصلوة بسبب ترك
الواجب كما لا اله ورفع الخلل من الصلوة وكما لا اله واجبة فيما تكبيران المبدئين للواجب
عليها من غير ترك والمراد التكبير في الزوائد لا في ما يقع منها من التكبيرات فان تكبيرة
الاحرام من وجوب التكبير في سجود سنة لكن تكبير في الركعة الثانية الفخرية بما لا يرد
لاقتضاها بها حتى يجب سجود السهو بترك ساهياً وان كان سنة في غيرها وهذا الانتفاء
من الفرض الذي هو منه الى الفرض الذي بعده فانه لك واجبة حتى لو اخل به كما اذا ركع
ركوعين يجب عليه سجود السهو لانه لم يفتل من الفرض وهو الركوع الاول الى الفرض
الذي بعده وهو السجود بل اخل بينهما فملا اجنبياً وهو الركوع الثاني فملا انتقل
من الفرض الى غير الفرض كذا اذا سجد لك سجدة او بعد عن الفرض من الثانية او
الرابعة ثم قام ويخوض لك كما يخل فيه بغير الفرضين شيء ليس بفرضه يعني على المصنف
واجباً آخران لم يذكرهما وهما دعاء الترتيب فيما شيع مكره من الاوقات في كل الصلوة
او في كل ركعة والخروج بلفظ السلام اما بينا الاول **فاعلم** ان المصنف في هذا في الصلوة
التي هي من اجزائها في كل الصلوة كالقعدة او في كل ركعة كالقيام والركوع وما يمتد به
كلها كالركعتان او في كل ركعة كالسجود فالترتيب شرط بين ما يجزئ في كل الصلوة وبين
جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو ترك ما بعد القعدة قبل السلام او بعده وقبل ان
يأتي بها في ركعة او سجدة او سجدة تلوها واعاد القعدة وسجد السهو
وكذا لو ترك ركعة او قننا وقضى ما بعده من السجود او قننا او قننا في ركعة
تامة واعاد القعدة وكذا يشترط الترتيب بين ما يجزئ في كل ركعة كالقيام والركوع
وبين ما بعده ولذا قلنا انما في ترك القيام وحده يصح في ركعة تامة واما الترتيب
بين ما يجزئ في كل الصلوة كالركعتان فواجب لا ضرورة الا قد آو حيث لم يفتل
به الترتيب فان السجود يصح في ركعتان قبل ما قبله وكذا الترتيب

بين ما يتكبر منه كل كنه كالسجود وبين ما بعده واجبه حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تكلم
 فيها بعد ما من قيام أو ركوع أو سجدة فأنه يقتضيها ولا يقتضي ما قبله قبل قضائها
 مما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجدة بل يلزم منه سجدة السهو وحسب كلف
 اختلاف لزوم قضاء ما تركه فمضاهها فيه كما لو ترك ركوعا أو سجدة أو ما جاز
 أنه لم يسجد في الركعة التي قبلها فأنه يسجد لها وهل يسجد للركوع أو السجدة
 المتكبر منه في الهداية أنه لا يجب عادة بل مستحب مطلقا بأن الترتيب ليس بضرر
 بين ما يتكبر من الألفاظ فأنه لا يجب أن يسجد ولو لم يسجد فليس عليه سجدة مطلقا
 مطلقا بأنه لا يقتضي العود إلى ما قبله من الركعة لأنه قبل الرفع منه يسجد للركعة
 بخلاف ما لو ترك السجدة بعد ما رفع من الركوع لأنه بعد ما تم بالرفع لا يسجد للركعة
 وأما الخرج بلفظ السلام فهو واجب عندنا لما ظننه عليه السلام عليه وعند
 الأئمة الثلاثة هو فرض فلو تركه فسدت صلاته عندنا على ما نقله
 أنه لو أحدث بعد السجود فذكر الشهادتين أو تكلم أو عمل علامة فأنها للصلوة
 تمت مطلقا كمن ركع ركعة النجيم لتركه الواجبة لا يقال ما ذكرتم في افتراض النعقة
 الأخيرة من أن المواظبة وقتها بما نال الجمل يقتضي افتراض السلام لأننا نقول ذلك
 فيما هو داخل في الصلوة لا ما هو خارج عنها والسلام خارج لما فأنه آياتها
 فسماؤها به إذا وقع في خلالها فصدا بالاجماع وهذا **وَأما بيان صفة الصلوة**
 من ابتدائها إلى انتهائها على الترتيب المتوارث فهو أنه إذا أراد الرجل أن يدخل في
 الصلوة فليذكر الله عز وجل كما أمر وأخرج يديه من قمته عند التكبير وهو راسم يرفع
 في شيء من الصلوة ولا اعتبار لما قاله بعض من شيع الكثر من المزاكية أنه إنما قيد
 بقوله عند التكبير لأن آخرها بعد ذلك في الصلوة ففرضت عند الصلوة
 بتركه ثم استدل على ذلك بحديث مرفوع أنه عليه السلام قال أخرجوا أيديكم من
 أكمامكم من أجل ما يخرج يديه من قمته فالجته عليه حرام وكثر في هذا الجهل عظيم
 بالحكم وبالأستدلال أما الحكم فأنه لم يوجب قبله شيء ولا تصنيف ولا يتبع أن يجلد
 وأما الاستدلال فأنه لو فرض أن هذا الحديث له أصل لم يندفع كراهته ولا يمكن
 زائلا على غيره مطلقا لأن كراهته النافذة وغيره لك تمامه فثبت بها سوى الوجوب
 مع صحتها وقتها في الدلالة على ما أورد بها فكيف يجلس مختلف كذب على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نابع على الناطق النصيب من كنهه وبرودته ولولا النقص
 خوف لا غفران لمن لا يمارس به لغة كان الأولى الخ من ذكره عن أصله ومثباته
 الكبار عنه ثم إذا تولى تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو سنة والأفضل كون
 الرفع مع التكبير بأن يكون ابتداءه عند ابتداء التكبير وانتهاه عند انتهائه
 وذكر في الهداية أنه يرفع يديه أو لا ثم يكبر فأنه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير

وهو سنة لأن النبي عليه السلام وأما عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعتد
 بشيئا إلى اشتراط المقارنة وهو المروي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 يرفع أقدامه يكبرا لا يرفع يديه الكبرياء عن غير الله تعالى والنبي صلى الله عليه وآله
 انتهى والنية مختار شيخ الإسلام ومناجب النخبة وقاضي خان وأخبرنا ذكر
 الزاهد عن النبي صلى الله عليه وآله قال لهذا قول الصالحين جميعا وقوله لأن النبي عليه السلام
 والمبالغة استدلالا لما لو لم يرفع يديه من غير تركه وإن كانت تقييد الوجوب
 لكن إذا لم يجلد يرفع يديه فلو جلد هو عليه السلام لا يرفع يديه من غير تركه وتأخير
 اليدين عنه فت الحاجة لا يجوز على الله حكى في الخلاصة الخلاف أنه يأثم في تركه أو لا في
 والمختار أن اعتاده ثم لا أن كان أحيا نا انتهى وقوله لا يرفع يديه الكبرياء أي يعني أن
 حكمه شرعية بهذا الرفع الإشارة إلى نفي الكبرياء عن غيره تعالى يحصل من النبي صلى الله عليه وآله
 والآيات العتق حصرا لكبرياءه عليه سبحانه والمعهود في الدلالة على هذا المقصود
 إذا كانت باللفظ وجوب تقديم من يد النبي فإذا أرك عليه بغيره كان المناسبا أن يسلك
 به سبيل المعهود استحسانا لا لزوما حتى يرد أنه لك أنما هو في اللفظ فلا يلزم
 في غيره إذ ليس الكلام إلا في الأولوية وقبل يكبر أو لا ثم يرفع وقدره في بعض الأحاديث
 ما يدل عليه أيضا فهذه ثلاثة أقوال في معنى كل قول قد مر حديث عنه عليه السلام
 فهو من شأنه عليه السلام قد فعل ذلك ورجع في الهداية أحادها فعليه السلام
 بالمعنى الكفائي وهو مقدار السنة في رفع اليدين أن يرفع الرجل حتى يجازي ويقابل
 بابها من شحني أذنيه من فناء قاضي خان ميسر طرفا بها من شحني أذنيه وأما بده
 فوق أذنيه عند الأئمة الثلاثة أن يرفع يديه إلى منكبيه لما روى البخاري عن أبي حمزة
 رضي الله عنه قال كنت أخطبكم لصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته أن يكبر ورفع
 يديه عند تكبيرة الحديث كما في جميع مسلم من رواية أبي بكر بن محمد بن أبي حمزة
 يرفع يديه حين خلعت الصلوة كبر ومنعهما حيا أذنيه وما في سنن البيهقي الكبرى
 عن أنس كان عليه السلام إذا افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يجازي بابها من
 شحني أذنيه قال أبو العنج رجال أسأله كلهم ثقات ولا معارضة فأنهم أجازوا الشيخين
 بالابها من شحني حكاية مجازات البدن بالتكبير والاذن لأن طرف الكف مع الرفع يجازي
 المتكبر أو يوازيه والكف نفسه مجازي الأذن واليد تطلق على الكف إلى أعلاها فالذي
 نص على مجازات الابهامين بالشمخين وقرنة التحقيق بين الزايتين فرجا اعتبارا
 ثم رأينا رواية أبي زرارة عن أبي بصير أنه قال أنه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم حين
 قام إلى الصلوة فرفع يديه حتى كانتا جبالا منكبيه وحازي بابها من أذنيه انتهى
 وعلمنا أن كبرهم نصيبا الخلاف في هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بخلافه وبينه
 فإن قوله يرفع يديه عند تكبيرة المراء الكثر لأنه قد مر في كتبهم أنه يجازي طرفا منها

نفسك ويقول ايضا بعد النشاء او قبله اني وجهته وجهي للذي فطر السموات والارض
ولا ارض حنيفا وما انا من المشركين اه عند ابي سر ولا دليل على يوسف على النعم الا
ما رواه البيهقي من حديث جابر انه عليه السلام كان اذا افتتح الصلوة وتلى
سبحانك اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهته وجهي
للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلا في مشركي ومجسا
وما في تبارك العالين وما افراد التوحيد كما قال به المشاف في فنيه اهادني
منها ما في جميع مسلم وغيره من حديث علي انه عليه السلام كان اذا اقام الى الصلوة
قال وجهته وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين
ان صلا في مشركي ومجسا وما في تبارك العالين لا شريك له وبذلك امرت انا
من المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت رب وانا عبدك ظلمت نفسي وعرفت
بذنبي فاغفر لي ذنوبي جنتها لا يغفر الذنوب الا انت وهذا اخرا لا خلا ولا يهد
لا حسنها الا انت واصرف عني سيئتها لا يصرف عني سيئتها الا انت لبيك وسعديك
والخير كله في يدك والشكر ليس ايك انا بك واليك تباركت وتعالى انت استغفر
وانت ايك واذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك
سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد لله السموات
والارض وما بينهما وما شئت من شئ بعد واد السجدة قال اللهم لك سجدت
وبك آمنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصنعه وشق سمعه وبصره تبارك
الله احسن الخالقين ثم يكون آخر ما يقول من التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما
قدمت وما اخرت ما اسررت وما اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقيم
وانت املو خيرا الله الا انت عند ابي حنيفة ومحمد ذلك كله محمول على النطق و
التعجب فاذا امر فيه واسع وقوى تده ما ثبت في صحيح ابي عوانة وسنن النسائي
انه عليه السلام كان اذا اقام يصلي تطوعا قال الله اكبر وجهته فيكون
مسترا لما في غيره بخلاف سبحانك اللهم فان ما ذكرناه يبين انه الامر المستقر عليه
في الغرض من اقر وجهته وجهي يقول فيه وانا من المسلمين ولا يقول
انا اول المسلمين بخرا عن الكذب لو قاله قبل نفسه صلاته وقيل لا وهو
الاصح لانه قال لا محذور فكذا قالوا في هذا الوقت عليه الاخبار تنسقل فلما
تم في رواية عن ابي يوسف يقول التوجه قبل التكبير والنية في رواية بعد التكبير
وعندهما يتبرك لتوجه انشاء قبل الافتتاح ولما كان ظاهر اللفظ فينبغي انه
يا في قبل التكبير وعندهما ايضا لانه المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل
النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح لئلا يكون
فاصلا بين النية والتكبير في الاول فنها اقترانها به ولم يتبدل الاجماع ان مراده

فعله قبل التكبير والنية ايضا كما تقدمناه به وان كان ظاهر القول في قتلنا
بالصحيح تبعا لصاحب الهداية احتراز اتما قبل عندها ثانيا في قبل التكبير عملا
بالاخبار ولما انه ابلغ في النية فلما الاخبار محمولة على النطق كما توقع من قبله
بعد التكبير ولا نسلم انه ابلغ في النية لانه لا يستلزمها ثم بعد الافتتاح يتقوى
لقوله ثم اذا قرأت القرآن الآية اي اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند
عامته العلماء ومن الغرض عطاء وجوبه نظرا الى حقيقة الامر وعدم صلاحه
كونه لدفع الوسوسة صاد فاعنه اذ يقع شرعا الوجوب منه واجيب بانه خلاف
الاجماع ويبعد منها ان يتبدع ما في الاخبار فالاجماع فانه اعلم بالاعتداف في قول
الجمهور ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية استمينا بانه الى آه وهو اختيار
الغنية ابي جعفر لما فقه لفظ القرآن وعند غيره اعوذ بالله لا معنى استغنا لطلب
العدو فاعوذ مطابق لوجوبه وكذا المنقول من استغنا في عليه السلام اعوذ على ما
في حديث ابي سعيد المتقدم والتفرد انا وهو عند افتتاح الصلوة فلم يشبهه حتى
من الغائبة لا يتقوى بعد ذلك كذا في الخلاصة فيهم منه انه لو تكبر قبل كما لها يشترط
وح ينبغي ان يستأمنها اما التفرد من حيث المحل فتبع للنشاء لا للقراءة عند ابي
فكل من ياتي بالنشاء ياتي به سواء كان غيره ام لا لانه لدفع الوسوسة والحكم
مخا جود اليه حتى انه ياتي به المتكبر كما ياتي به الامام والمنفرد وفيه الميدين ياتي به
قبل التكبير بعد النشاء لانه يتبع له ولا يبرخه عن التكبير عند ابي حنيفة ومحمد
التفرد يتبع للقراءة فكل من يبرخ ياتي به لان شرعيته لها قال الشافا فاذا قرأت
القرآن فاستغنا الآية فلا ياتي به المتكبر لانه لا يبرخ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر
عن تكبير ان الميدين لان محل القراءة بعد النشاء واما المسبوق فلا ياتي به عندها
الا بعد قراءة الامام لانه محل القراءة وعنده ياتي به عند الشروع فيها للنشاء
ثم اذا اقام الى قضاء ما سبق به ياتي به عنده ايضا على ما ذكرناه الخلاصة بناء على
انه ينبغي ترتيبه على ما فصل المق حيث قال والمسبوق ياتي بالنشاء اذا اورك الامام
حالة المخافاة ثم اذا اقام الى قضاء ما سبق ياتي به ايضا كذا ذكره الملتقط
وجهه ان القيام الى قضاء ما سبق يحتمل لغيره الخرج به من حكم الافتداء الى حكم
الانفراد والكون في غير الخلاصة ان المسبوق يتقوى على قول ابي يوسف عند الشروع
لا عند القيام الى القضاء ثم الخلاصة في التفرد على ما ذكرناه من كونه الهداية و
كثير من كنيته في بعض الكتب المنطوقة والمجموع ذكر الخلا في بين ابي سر ومحمد وكنه
الخلاصة ان قول ابي يوسف صحيح فكان هذا هو السبب في اقتضار المق على قول من غير
فرض الخلا في كن مختار فاصح ما في الهداية وشروطها والكافي في الاختيار وكذا كنيته
هو قوله ان الله يتبع للمتآة وبه تأخذوا ان ادرك الشاهد في الصلوة عند شروعه

الامام وهو حاله لان الامام يجهر بالقراءة لا ياتي بالشنا بل يستمع وينصت اليه
وقال بعضهم ياتي بالشنا عند سكتا الامام حال كون الشنا كلمة كلمة او كلمتين كلمتين
بحسب ما يمكنه لانه امكنه الاتيان بالتسنة مع مواعيد مفضي الامر وروى عن الفقيه
ابي جعفر الهندواني انه قال اذا ادرك الامام في الناحية شيئا لا يوافق زادته في
السترة شيئا عند ابوابه عند سكتة في الذخيرة وهو بعيد لا فصل بين قوله
تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الناحية وبينها بل لا يقع هو الغلو
الاول انه لا ياتي به مطلقا لا مطلقا ولا مقصدا في الجملة واليدين التقيد بهما بناء
على الظاهر لان البعد عن الامام يقع فيها في الناحية لا في غيرهما ايضا كذلك اذا كان
المتدبر حال الجهر بالقراءة بعيدا عن الامام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلفت المشايخ
فيه كما اختلفوا في وجوب الانشأ على البعيد المصلي فيجب ان يسمع صوته فقد اختلفت المشايخ
والكلمة قال بعضهم يجب الانشأ قاله المصنف الثاني في صحيحه وكذا ينبغي ان يكون هذا لانه
ان لم يكن الاستماع فالانشأ ممكن فيجب ما هو ممكن ولا يستط لستوط غير الممكن
لعدم الملازمة وجوبه او عدمه وان ادرك الامام في الكوع فانه يجزئ في الاتيان
بالنشأ وان كان اكثر منه يجزئ من ضبط اكثر بالشا الموحدة والنشاء المثلثة اي غالب
رايه انه لو اتي به اي بالنشاء يدرك الامام في شيء من الكوع ياتي به فاما ثم يركع لا يركع
احراز الفضيلتين معا فلا ينفرد احدهما ومحل النشاء هو النشأ فيفصله فيه ولا
ايوان لم يكن فالبلغة انه لو اتي بالنشاء يدرك الامام في شيء من الكوع بل غلب على
ظنه انه ان اشتغل به لا يدرك شيئا من الكوع مع الامام او شك في ذلك يركع ويتابع
الامام ويترك النشاء لان احراز فضيلة الجماعة في تلك الكلمة اولى من احراز فضيلة
النشاء لان سنية الجماعة اكدر اقوى من سنته حتى ذهب الى وجوبها كثير من العلماء
وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه انه لو اتي بيده في شيء
منها شيئا لا يترك النشاء ويسجد للاحرار فضيلة الجماعة في السجدة تنزله فيسد
بالسجدة الاولى لانه لو ادركه في الثانية فالاولى ان لا يني على ما سبأ في فيما لو ادركه
في المقعدة لانه لما لم يتو لا سجدة فالاولى المشاهدة فيها لفتتها بخلاف ادركه
في الاولى فانه يدرك الثانية بكاملها فاد في المشاهدة في الاولى مع احراز فضل
النشاء ايضا حينئذ اوله لا ياتي بالكوع فيما اذا ادرك الامام بعد الكوع لانه
الواجب على المسبوق متابعة الامام فيما ادركه فيه ولا يجوز له ان ينصرف عنه قبل ان
يتم صلاته على انه لا فائدة فيه لانه لا يحجب له ولا يكون له ذلك ان كان في الكعة ما لم
يسجدك الامام في الكوع ككاه في مقدار استجبة من قوله عليه السلام اذا جئتم
الى الصلوة فمخمس سجدة فاسجدوا ولا تقعدوا شيئا من ادرك الكعة فتدرك
الصلوة رواه ابو داود وغيره انه قال اذا ادركت الامام ركعتا من ركعتي قبل ان يركع

واشده فتدركت الكعة وان دعي قبل ان تكمل فقد فانتك تلك الكعة وقد انقضى
المسئلة في الذخيرة قالوا ان سقي طهره في الكوع يعني حال كونه الامام ركعتا متتابعين
مدركا اي تلك الكعة قد روي السبع او لم يقدر على التسليم المشاهدة عند السجدة
وهذا هو الاصح لان الشاهد المشاهدة في جزء من الكعة وان قل فالأصل ان يصل الى
هذا الكوع قبل ان يخرج الامام من هذا الكوع الى هذا النشأ ادرك تلك الكعة والآلاف
على ما افاده الشرح وان ادرك الامام وهو في المقعدة الاولى والاخرة قال
بعضهم بغيره ويقعد من غير نشأ وقال بعضهم ياتي بالشنا ثم يقعد الاول اولى
لخصيل زيادة المشاهدة في القعود ولا يتعد الا بعد النشاء لانه المقارن
سواء قلنا انه لا اجل للصلاة او لا اجل القراءة وذكر الفقيه ابو جعفر في النشأ
انك بعد القعود يعني النشاء لا يبعد كذلك انك بعد بدو القراءة يعني النشاء
والقعود والتسمية لقولها ولا سهو عليه ذكر الزاهد في كونه لا سهو على
بترك التسمية بناء على انها غير واجبة ايضا كالنشأ والقعود وسبأ في الكلام
عليها النشاء الله تعالى فربما ثم بعد القعود يسمى اي يقرب بسم الله الرحمن الرحيم
فيها اي بالتسمية في قول ككلمة يقرب فيها الكلام هنا في مواضع الاول
صل في سنة ام واجبة لثاني هل هي آية من كل سورة ام لا والثالث في محلها
والرابع في صفة قراءتها اما الاول فعن الشيوخ حافظ الدين الشافعي في كتبه
وقاضي خان وما جيل خلاصته وكثيرا الى انما سنة وكذا ما تقدم عن النوادر
بنيته لك وذكر الزيلعي في شرح الكفاي ان الاصح انها واجبة وكذا ذكر الزاهد
عن المحقق ان الصحيح انها واجبة في كل ركعة ومراة في كل ركعة يجزئها القراءة
وقال ابن وهب في منوطه ولو لم يسجد بناه في كل ركعة فيسجد في ركعتيها
قال الاكثر يسجد للسهو ان ركعتها سجدتها او ركعتها سجدة فيسجد في ركعتيها القراءة
لان اكثر العلماء قال بوجوبها وهذا هو الاحوط فان الاحاديث الصحيحة بذلك
على ما ثبتت عليه التسليم عليها وما ورد فيها من الافتتاح بالحمد لله فليس
بنقص على تركها فكان لا يجاب هو الاحوط واما الموضع الثاني فان مذهبا
ومذهب الجهر على انها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة وعند الشافعية
هي آية من الفاتحة فولا واحدا من كل سورة في قولها انها اثنتان المصحف
باجماع الصحابة مع الامم بخبره عما ليس بركعة كما عن ابى بصير قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الحمد فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم انها ام
القرآن ام الكتاب بعد التسبيح الثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احديا يا نهار ويا
الدار فطرح قال رجال سنده ثقات كلهم وروى موقفا ولنا ما في صحيح
مسلم وغيره من حديث ابى بصير سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

المهر فافقه يلزم وجود سكنة في انشاء القراءة ولزم به ثبوتها بلزم مثله في الخافعة
ثم بعد التسمية يعني الفاعلة واذا قال الامام في آخرها ولا الضميمة يقول اي الاما
امين او لموه ثم ايضا يقولها والثامن سنة لقوله عليه السلام اذا اتوا الاما فاستوا
فانه من وافق تامينه تامين الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه شفق عليه وبه ثبت تأييد
الامام بطريق الاشارة لانه لم يسبق له الكلام وروى فاستوا فاقا الامام يقولها
في سنن النسائي ومجمع ابن جرير فكان حجة على ما لا بد من تخصيص الموه ثم بالثامن
روى الامام ويحتملها اي يحتمل الامام والمختار من آيين اتوا ابن مسعود اربع تخفيفه
الامام المقفود والشمية وآيينه وبنينا لك الحمد هذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة
وعن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک
من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن محمد بن النخيس عن علقمة بن وائل عن ابيه انه
صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المصنوب عليهم ولا الضميمة تبع
قال آيينوا خفي بها صوته وقال الضميمة في واحد يجهر الامام والمأموم بالآيين كما روى
ابن ماجه كان عليه السلام اذا اتى غير المصنوب عليهم ولا الضميمة قال آيين حتى يسمع
من الصفا والآخر يخرج المسجد قلنا فما روى وايتنا الجهر ولا خفاء في فعله فيخرج
الاخفاء باشارة قوله فاق الامام يقولها وبانه الاصل في الدعاء وآيينه عام فان
معناه استجابة يجوز في آيين المصنوب الاكثر ويجوز القصص اما تشديد الميم فخطا
وفي التفسير انه بنفسه قيل لا عليه الفتوى قال الخوافي له وجه لا معناه فاعمل
قاصدين اجابك ثم يتم الى الفاعلة سورة او ثلث يا رقصا وقد اقص سورة
ونقلنا ذلك واجبك الفاعلة فان رقت مع الفاعلة آية قصيرة او آيتين قصيرتين
لم يخرج عن حد الكراهة اي كراهة الخيم لا خلا لها الواجب ان رقت ثلث يا رقصا
او كانت الآية او لايتا زعمنا ثلث يا رقصا لم يخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن
لم يدخل حد الاستحباب يعني ان يكون فيه كراهة تنزيه لا تنزيه المسحوب كونه
تنزيها كما ان تلك الواجب كونه محتثا على ان المراء من الاستحباب هو تنزيهه على
ما صرح به في اكثر الكتب وذلك الذي ذكره من علم الخفج من الكراهة فيما اذا قرء
الثلث وعلم الاصول الاستحباب اذ قرءها الا الواجب هو قسم السورة او الايات
اليها اي الى الفاعلة في الاولين والمسحوب على ثلثة اوجه احدها ان يقرأ في السجدة
حالة الضرورة من خوف او محلة له ثم ونحو ذلك بفاعلة الكتاب في سورة شاء
او مقدا اقص سورة من اتي محل ينسب كما روى ابو داود والنسائي عن عقبه بن
عامر قال كنت اقول بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته في السجدة فقلت لا
يا عقبه الا اعلم خير سورة تقرأ ما تفعلني قد اعوذ بربنا الفلق قد اعوذ
بربنا الناس قال فلم ينسب بها جدا فلما انزل المصلاة الصبح صلى بها صلاة الصبح

للقاسم بينه القاسم مولد معاوية ابو عبد الرحمن الغنيمي الاسدي مولاهم تكلم به
غير واحد ثقة ابن عيينة وغيره وروى الحاكم في مستدرکه عنه سألته عن سواتته صلى
الله عليه وسلم عن المقفود بن من القرآن فاستأبها في صلاة الجهر حتى يسمع
انه صرا لوجه الثاني ان يكون في السجدة حالة الاختيار من الامم وعلم الجهر
تخفيفا يعني في صلاة الجمع الفاعلة سورة البروج او مثلها او قريبا منها
المقدار ليجتمع بينهما عا تسنة القراءة وبين التخفيف ان السجدة مظنة المشقة فلا بد
ان يكون قرأه اخف من آيينه في الحضر فيكون الاوسط في الحضر طويلا في السجدة يعني
في الظاهر كذلك يعني في العصر والعشاء وروى ذلك في سورة الطار وروى
الشمس في غيرها وفي المغرب يعني بالانصاف جدا كما ان المصنوب لا يقرأ الا خلاصا لانه
لما قرأ في محل القول الاوسط فلا بد ان يكون ما يحمله المتوسط وروى ذلك في ما يحمله
القصير وروى الوجه الثالث ان يكون في الحضر من اذ اخاف خوف الوقت بقية وتدر
مالا لقوته الصلوة كما في السجدة حالة الضرورة للاشتغال فيها وان لم يحث
قوت الوقت فالسنة في حقه انه يعني في صلاة الجهر الركعتين باربعين آية وسطا
وهو الادنى وحسين وسنين آية وهو الاوسط والاعلى الزيادة على السنين
الى المائة فتصحح مسلم من حديث جابر انه عليه السلام كان يقرأ في الجهر بقا ونحوها
وفي الصحيحين عن ابي بردة كان عليه السلام يقرأ في الجهر ما بين السنين الى المائة آية
وفي ابن جرير عنه بالسنين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر انه كان عليه السلام
ليوم منا في الجهر بالصلوات في الصحيحين عن ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقرأ في الجهر بالمجته انه تنزيل الكتاب في الركعة الاولى وفي الثانية يصل الى
على الانشاد في مسلم عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة الموه منين حتى جاء ذكر موسى وهارون وذكر
اخذ النبي عليه السلام سعة فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة التي اقلها
الاربعون واكثرها المائة هي الغالب من فعله عليه السلام وما روى مما هو قل من
اربعين في الجهر على ضرورة ذلك ثم اختلاف افعاله صلى الله عليه وسلم
حال الاختيار للتشريع لانه ليجعل قاعدة له في سائر الايام وبعلم منه انه
لا يفتقر الحضر حال الاختيار من الاربعين ولو كان اكثر لكانت اقل عملها حيث
قال في الهداية وغيرها في وجه التوفيق بين ما روى ان يقرأ بالاربعين مائة وبالكسبة
اربعين وبالاربعا ما بين حسين الى سنين فيل ان كان الاكثر قصارا فاربعين
وان طول الاضائية وما بينهما بينهما وقبل ينظر الى طول الآية وقصرها وتوسطها
يعني في الظاهر مثله اي مثل ما يقرأ في الجهر كما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كذا
نحو قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر في آيتين في الركعتين

الاول من الظهور قد مرارة الكرم تغيب السجدة وفي رواية في كل كلمة قد تكتسب
آية الحديث قوله في الرواية الاولى قد مرارة الكرم في كل كلمة لتوافق الرواية
الثانية معنى اذا حمل على الخلف لفظا فقط او على الحمل عليها في المعنى ايضا عند
الامكان آية في الظهور وقد آيدون ما يقع في الخبر هكذا ذكر في الاصل ان
وقت الظهور وقت الاشتغال بالكسب فالظهور فيه موقوف الى التسامع بخلاف
وقت الجوف في مسلم عن جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهور
بالكيل اذا بقيت ويرى اسم ربك الاعلى في العصر مخوف لك وفي الصبح الطل
من ذلك الحديث الاول الطل قراءة وردت فيها وهذا قصرها فعمل ان طولها
وذا طول الجوف قصرها وذا قصرها فهذا آية تيد واية الاصل فينبغي ان يكون
العمل عليها سببا في زماننا وفي الاختيار يقر في الظهور ثلثين آية يعني في الركعتين
في العصر عشرين آية انتهى في وقت في العصر المشاء وكذلك آيدون ما يقع في
الجوف واية واحدة لا تقدم انما من حديث جابر في العصر في الصحيحين من حديث البراء
سمعت النبي عليه السلام يقرأ في المشاء والليل والزيتون فما سمعت احدا
احسن صوتا منه وفيها في حديث معاذ حين صلى المشاء بالبقرة فقال النبي عليه
السلام يا معاذ افتان انت ثلثنا اقراء والشمس في جبهتها وسبح اسم ربك الاعلى
ومعها ولا في العصر وقت شدة الاشتغال بالمشاء وقت النور
فناسبها الخفيف بالنسبة الى الجوف قال القدوري يقر في الجوف في كل ركعة
بطول الفصل في سورة من طول الفصل في الظهور العصر المشاء وبطلان
الفصل هذا من القدوري اختيار رواية الاصل في الظهور حيث جمعها مع العصر
والمشاء لاصح الجوف يقر في المغرب بقصدا الفصل والاصل فيه كتاب عمر
ماروي عبد الرزاق في مصنفه اثناء سفيا في النور عن علي بن زيد بن جده عن
عن الحسن وغيره قال كتب علي الى ابي موسى الاشعري ان قرأ في المغرب بقصدا الفصل
في المشاء وبوسط الفصل وفي الصبح بطول الفصل وهو موافق لما تقدم قبله
من الحكم والادلة اما القول بطول الفصل فمن سورة الجوان الى سورة البروج
واما الاوسط فمن سورة البروج الى سورة الكهف واما القصدا فمن سورة
الكهف الى اخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور في تفسير طواله واولها له
وقصدا وقيل طواله من سورة قيل من الفجر وقيل من سورة محمد وقيل من الجاه
وهو غريب وقيل هو من الجوان الى عبس والاول من طواله الى الضحى والبقية الى آخر
القصدا والمنفرد كالامامة في جميع ذلك وبطلان الامام في صلوة النبي الركعة الاولى
على الركعة الثانية وهذه الاطالة مسنونة اجماعا اعانة على ادراك الركعة
الاولى لانه في وقت نوم وغفلة وقد اطلالة ان يقر ثلثي ما سبق فيها في

الاولى ثلثه في الثانية وهو مستحب من حيث لا يخفى واستواء وقتها وبقولها وقصدا
فان تفاوتنا اعتبر من حيث الكلمات الحرة وكذا في الكافية في شرح الطحاوي يقر في
الاولى ثلثين وفي الثانية عشر او عشرين هذا بينا الاولوية واما بينا الحكم فله
قوله في الاول اربعين آية وفي الثانية ثلث آيات لا بأس به كذا في الكافية وقد كتبت
الظهور ما سواها اي سوى الظهور من بقية الصلوة وفي بعض النسخ وما سواها
اي دكرنا ما سوى الجوف الظهور من العصر والمغرب والمشاء سواء في قدر القراءة
من حيث السعة فلا يبين اطالة الاولى على الثانية فيما سوى الجوف عندنا في حقيقته واني يوسف
بل يكره ذكره في الاختيار وقال محمد احب الى ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوة
كلها اعانة على ادراك الركعة الاولى كما في الجوف ان الوقت فيما سواها وقت اشتغال
ايضا بالكسب ان الاشتغال في الجوف النور والتمائم ان الثانية كالأولى استحقاقا
المقارنة وكذا استويا في ضم السجدة في صفة الجهر فستويا في المقدار واما
ترك القياس في الجوف لانه وقت نوم وغفلة وغيره وقت علم ونقطة واشتغال بالكم
مضاف الى قصدهم واختيارهم حتى يات عليه اذا قرأ واجبا بخلاف النور
لذا لا يات عليه فيشع التفضيل هناك لا يكون شرعا له هنا ولكن يرد قول
محمد ماروي البخاري من حديث جابر في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم كان يقر في الظهر
في الركعتين الاوليتين باحدة الكتاب وسورة تيسر في الركعتين الاخيرتين باحدة الكتاب
وبسمنا الآية احيانا ويطول في الركعة الاولى ولا يطول في الثانية وهكذا في
العصر وهكذا في الصبح واجيب بانه محمول على الاطالة من حيث الشاء والنور وبما ذكره
ثلاث آيات على هذا فيقول الراوي وهكذا على التشبيه اصل الاطالة لا في قدرها
كقته غير المتبادر كذا قال في الخلاصة في قول محمد انه اجتزأ قاله ابن الهمام لكن
عبارة الخلاصة هكذا وقال محمد يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوة ان كلها
وهكذا اجتزأ في البخاري انتهى بهذا لا يفيد ناظر هذا اجتزأ من كلام صاحبنا في ذلك
بل يحتمل انهم منعوا قول محمد كما صرح به المقوم والتشبيه المذكور وان كان غير المتبادر
لكن دعنا المبررة التوفيق بين حديث البخاري وهذا بين حديث مسلم الذي نقله
عن ابي سعيد الخدري حيث قال اخذنا قيامه في الظهور في كل ركعة ثلثين آية
فانه اذا القسوة بينا الركعتين قل علم من التعميد بالامام ومن التعليل بالاعانة
على ادراك الجماعة ان المنفرد ليستوي بين الركعتين في الجميع اتفاقا واما اطالة الركعة
الثانية على الركعة الاولى فمكروه بالاجماع لكن لا مطلق الاطالة بل ان كانت تلك
الاطالة بثلث آيات وما فوقها تكره وان كانت تلك الاطالة آية او اثنتين لا تكره
لما تقدم من حديث عقبه انه عليه السلام صلى الصبح بالمقوفة تيسر فاني لما اطول
من اولها بآية ولكن يرد على هذا ما في صحيح مسلم عن النعمان بن بشير كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقرب في العبدية في الجمعة بسم ربك الاعلى في الثانية
بها نيك حديثنا الفاشية والاولى تسع عشرة اية والثانية تسع عشرة اية
في الثانية فيما اذا قرأ في الاولى والمصر في الثانية العشرة بكرة لان الاولى ثلث
ايات والثانية تسع وبكرة الزيادة الكثيره واما ما روي في عليه السلام قوله
في الاولى من الجمعة بسم ربك الاعلى في الثانية هل نيك حديثنا الفاشية
فان الثانية على الاولى بسبع لكن التسع في السور المطوال بسبع واثنا عشر
لان التسع هي اضعاف الاصل والتسبع ثمانية اقل من نصفه انتهى فاعلم منه ان ثلث
ايات انما تكبر في السور القصيرة المظهر الطويل فيها بذلك التقدير لظهور ايتنا وهو
حسن الا انه ربما يتوهم انه في كانه الزيادة بما روي في النصف لا تكبر وليس
كذلك بل الذي ينبغي ان الزيادة ان كانت ظاهرة ظهورا تاما تكبر والا فلا
للزوم والخرج في الخبر عن الحنفية وكروم مثل هذا الحديث لا تفعل عما تقدم
ان التقدير بالايات انما يمتثل عند تقاربها واما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير
بالكلمات والحروف والا فالمرشح لك ثمان ايات ولم يكن ثمان ايات ولا شك انه
لوقته الاولى في الاولى والثانية في الثانية انه بكرة لما قلنا من ظهور الزيادة
والطويل وان لم يكن من حيث الاى كنه من حيث الحكم والحروف ومن على هذا ذكر
ابن عثمة في شرح الجمع عازبا الى نظرية الامام البردوي في خلاف محمد بن ابي
الاولى على الثانية انما هو باقيا لصلوات الخمس واما في الجمعة والعبدية فيسوى
السكارة بين الركعتين تفاقا وجهه اتفاق الحكماء المتفهمين لاطالة الاولى
وهي الاعانة على ادراك الركعة الاولى فبها لان الثاني فيها كوز الناس حاضرين
بمجموعين يقرب به الحديث المتفق انما وكذا ما في مسلم وغيره من حديث ابي هريرة انه
صلى الجمعة فقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية ازاها من المنافقون قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرب بينهما يوم الجمعة اثنا في التسعة تسائر
النوافل فيسوى بين الركعتين ولا يطيل احد منهما على الاخرى طالة بنية الظهور
لعدم التجميع الا اذا كان ما يقرب في التسعة والنوافل من روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انما قرأ عن الصحابة رضي الله عنهم فان خرج يصلي كما جاء في الرواية
والا فانه سننكم تمامه في فصل ما يكره انشاء الله تعالى ثم ان الله عز وجل
اي يخرج من القراءة بخروا كما وهذا ينبغي ان يصل خاتمة القراءة بالركوع
من غير تراخ وعن ابي يوسف انه قال ربما وصلته بتمام ركعة قال ابن جرير هذا
يصلها اي القراءة بالركوع وهذا وانما ترك ابي يوسف الا فضل بقليل للخصم
كذا في كفاية ولا يخلو عن نظره انما في بلفظ الحرف وهو السجود اقتداء بالقرآن
ولما فيه عن الدلالة على المبالغة في الاخطاء مسامحة الى الخوض وكذا اتفقنا

واكتفا لا عن محمد بن علي تلك المبالغة ايضا حتى كانه من سرعة خروجه قادر ان يركعه
خروجه ووقع طرفاه وقوله يكبر تكبيرة جولة حاله من غير بخراو واكتفا وهو ينبغي
مقارنة التكبير للركوع ثم صرح به فتاوى ينفى ان يكون ابتداء تكبيره عند اول
الحركة الفاعل منه عند الاستواء واكتفا وقال بعض المشايخ يكبر قائما ثم يركع و
كذا ذكره المحيط مستدلا بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر بموضع اي بعض المشايخ
قالوا اذا اتم القراءة حالة الخوض لا بأس به بعد ان يكون باقيا من القراءة حروفا
واحدة او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك لئلا يكون قارئا في الركوع وهذا يستلزم تأخير
التكبير الى ان يصل الى الركوع وليس ينبغي والقول الاول هو المأثور اتفق الاقوال
كذا قال النجاشي وهو مناد عبارة الجامع الصغير المروي عنه عليه السلام
قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين
يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول
وهو قائم بذلك الحمد ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يسجد
ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يسجد
من التقدير بعد الجلوس من تنقيل عليه فاضافة طرفة الاذكار الى الاثنا عشر في مقارنتها
كمقارنة سائر المظهر وفان المظهر فها دلالة في المقارنة على خلافه وشي من اجزاء الصلوة
عن ذكره كانت اول موضع يديه في الركوع على ركبتيه مستديرا بينهما وينتج اصابعه ولا يند
الى التفرع الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ بالركبة والاعتماد ولا الى التفرع الا في
حال السجود لتكون رؤس الاصابع متجهة الى القبلة وفيما سواها وهو حال الرفع عند
التكبير الوضع في التشهد يترك على ما عليه الفادة من غير كلف ثم ولا تفرع لعله
ما يقضي حدها وذا لاخره بسط ظهوره ويسوى اشته بجذبه ولا يرفع راسه ولا
يتكسبه لاروى البخاري وغيره في حديث ابي حميد الساعدي حيث قال في تسنن من اجاب
النبى عليه السلام انا اخفكرك لصلوة النبي عليه السلام رايته اذا كبر جعل يديه هذا
مكببة واذ ركع امكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره الخليفة روي ابن ماجه عن ابي
ابن مبيد قال ابيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره
حتى لو صبغت عليه الماء لاستقر روي الخبر في عن ابن عباس روي في هذه الاسس
منه روي ابو القباس محمد بن اسحق السراج في مسنده عن البراء كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا ركع بسط ظهره واذ اسجد وجبه اصابعه قبل القبلة وروي الترمذي
في حديث ابي حميد المتقدم في حجة الله عليه السلام كان اذا ركع لا يصوب راسه ولا
يقبض وكذا روى ابن حبان واخرج مسلم عن عائشة في حديث طويل كان اذا ركع
لم يثن راسه ولم يصوب راسه والتسعة ايضا في الركوع الضافي الكبيرين استنباه
الاصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال فاما المرأة فتخرج في الركوع فليلا

ولا تتقدمه ولا تتفج أصابها بل تنفجها وتضع يديها على كبشها وضما ولا تخفي كبشها
ولا تخافي عضلها لأن ذلك استعملها كذا ذكره الزاهد في شرح العقود ويقول
في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا وذلك أدناه لما أخرج أبو داود والترمذي وابن
ماجة أنه عليه السلام قال إذا ركع أحكم فليقل ثلث ثمان سبحان ربّي العظيم و
ذلك أدناه وإذا سجدا فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلث ثمان وذلك أدناه لفظ أبي داود
وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلق بعد الله بن مسعود وأخرج أبو داود والترمذي
عن عتبة بن عامر قال نزلت تسبيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت تسبيح اسم ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر الغرضه الرابعة التي هي الركوع وإن زاد على الثلث
فهو أي الفضل الذي هو الزيادة أفضل من تركه لقوله عليه السلام وذلك أدناه
أي أدنى كمال سنة التسبيح ولا شك أن الزيادة على الأدنى أفضل وكذا إذا زادت
أن تحتم على قراءة الله عز وجل أن تقتصر التسبيح على مرة واحدة أو ترك التسبيح
بالكلية جازن عملة له من كنية ولكن كبره ذلك وهو الترك والاعتناء على مرة
وكذا الاعتناء على من ينزل الاختلاف بالثقة قد ورد في موضعين الخطي أن تسبيح الركوع
هو التسبيح ركعتين أو ثلثة لا يجوز عملة وقد تقدم الكلام عليه في الغرضه الرابعة
ولا ينبغي للإمام أن يطيل التسبيح أو غيره على وجه يملكه العزم إذا أتى بعد السنة
لأنه أي التطويل المكروه سبب التنفير عن الجماعة وأنه أي التنفير عن الجماعة مكروه
لأنه موعر إلى حرمان المسلمين الثواب الموعود على الصلوة بالجماعة وفي الصحيحين
غيرهما عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا الله يا رسول الله
أقلى لا تأخر عن الصلوة الفداء من أجل ذلك أنما يطيل بنا قنأد أيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم في من عظة أشد غضبا منه يومئذ قال يا أيها الناس أنتم منكم
منفردين فأيكم يا معلى بالناس فليجتزوا فيهم الضعيف والكبير والهاج
وفي رواية إذا صلى أحكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير
إذا صلى لنفسه فليطول ما يشاء وفي لفظ مسلم الضعيف والكبير والضعيف والهاج
الحاجه وفيها عن أنس ما صليت وراء أبا أمامة قط أخت مملوءة ولا أتم من شوا الله
صلى الله عليه وسلم وإن كان يسبح بكاء الصبي فليخفف مخافة أن يغتن الله وأعلم
أن التطويل المكروه هو الزيادة على قدر الله عند ملل القوم حتى أن ضرر الزيادة
لا يكبر وكذا أن يكون من قدر في السنة لا يكبر ولا يكون من قدر في الملال والتكاف
بسببه للثغرة عليه السلام من تنفير بالتطويل فذلكا تنفيره عنه ومما يتر
أفضاله على وجه التنفلا بل من كونه ما نهى عنه غير ما كان أبه في غير القرون وأما
حال الضرورة فهو مستثنى كما في تخفيفه عليه السلام بكاء الصبي وليس المراد

بالتخفيف لا خلاف بالواجب والسنة ليس منه ربه كما يفعله الكثير من أئمة زماننا محضين
بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قد ناهى عن قولنا أن أختفلا أنم حيث
وصف صلاته عليه السلام بالاعتناء مع التخفيف وهل توصف بالاعتناء صلوة ترك فيها
شي من الواجبات أو السنن ومن لم يجمل الله له نورافنا لله من نور ولو طال الأمام
الركوع لأدرك الجاهي الركوع لا تقربا أي لم يطيل الركوع لأجل التقرب بالله تعالى
فهو أي فعله ذلك مكره كما قد يحتمل حتى قال أبو يوسف سئل عن رجل أتى بواجبه عن
هذا فقال كره له ذلك واخشى عليه أمرا عظيما وكذا روى هشام عن محمد بن كعب
قاضي خان هذه المسئلة بمسئلة الربا وذلك لأنه قصد غير الله تعالى بما من
شأنه أن يتقرب به إليه ولكن مع هذا لا يكسر بسبب هذا الفعل لأنه وإن لم يتقرب به
التقربا إلى الله تعالى لكنه لم يتقرب به كونه عبادة لغير الله تعالى حتى يكون كغيره فصار كغيره
أفضل الربا وأكثر العمل وجلوا الكراهة وكذا المروي على ما إذا كان الإمام يعرف
الجاهي بعينه أما إذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لأنه أعانة على الطاعة
لكن يطول مقدارها لا يثبت على القوم بأن يزيد تسبيحا أو تسبيحا على المعتادة
لأن الزيادة على ذلك سبب للتنفير كما تقدم وعلى هذا الوجه قراءة في الكفة
الأولى ليدرك الناس تلك الكفة لا بأس به إذا كان مقدارها لا يثبت وأعلم أن
لفظ لا بأس به في الغالب أن تركه أفضل من يفتن أن يكون هناك كذا فافعل القبا
لأمره شربة عدم أخطأها الله تعالى لا شك أن تركه أفضل لقوله عليه السلام دع ما
يرسل إلى ما لا يرسل ولأنه إذا كان أعانة على أدراك الكفة فبها أعانة على التكامل
وذلك المبادر والتمهي للصلاة قبل حضوره فتها فالأولى تركه وأما لو طال
الركوع عند مجي الجاهي فتقربا الله تعالى خاصة من غير أن يتجالح قلبه شيء سوى
التقرب حتى ولا الأعانة على أدراك الكفة فلا بأس حينئذ به أي بفعله للأطالة
وعلى ما قلناه يكون لفظ لا بأس بمعنى أنه الأفضل لا بالمعنى لنا لمكة في غاية
الغزة والتدبر ويمكن أن يراد بالأطالة تقربا أن يفتن بها الأعانة على أدراك
الكفة لما فيها من أعانة عبادة الله على طاعته مع فلفظ لا بأس على معناه الغالب
لأنه لك من الشايبه التي ذكرنا ها والتمينه فالأولى أن لا ينمل وقال بعضهم
إذا خسر الجاهي يطيل التسبيح بالثاني في التلظ بها من غير أن يزيد عددها
فلا فرق بينه وبين زيادة العدد فيما تقدم من التفصيل المكروه لأنه أطالة للركوع
أيضا وفيها الكلام لا في فسر التسبيحات حتى لو مكثنا كذا فالحكم كذلك ثم بعد
اتمام الركوع يدفع رأسه حتى يستريح قائما ويقول لا إله إلا الله حال الرفع سمع الله من محمد
أي قبل يقال سمع الأمير كلام زيد أي قبله فهو عاه يقول الحمد وكان المصلي
مستدينا فانه ياتي بالحمد يا نبي الله يقول اللهم ربنا لك الحمد والله ربنا لك الحمد

او بنينا لك الحمد وبنينا لك الحمد افضلينها على ترنيبها كذا في الكافي ولا ياتي المتكلم
بالسمع عندنا خلافا للشان في قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله
لمحمد فنقلوا اللهم وبنينا لك الحمد فانه من فوقه قوله الملائكة عنده ما تقدم
من ربه شفق عليه من جهتي ابي هاشم ولا ان الامام يحث من خلفه على التحييد فلا معنى
للقابلة التعم له بالتحليل ينبغي ان يستعملوا بالتحيد في شرح الاقطع عزاب حنيفة
انه يجمع بينهما وهي رواية شاذة وان كان المصلي منفردا ايا فيهما قال في الهداية
والمستند يجمع بينهما في الاصح وقال في الكافي في رواية عن ابي حنيفة ان المنفرد يجمع بينهما
كما هو مذهبنا وروى ابو جعفر عن ابي حنيفة انه ياتي بالسمع لا يغيره الصحيح
منه انه ياتي بالتحيد لا يغيره في المحيط لا بالسمع حتى يخلصه على التحيد
ليس بعد احد لجمه عليه فلا ياتي بالسمع انما هو يدعي في الهداية ما في صحيح مسلم
وغيره من حديث عبد الله بن ابي اوفى وابي سعيد الخدري انه عليه السلام كان اذا ربح
واشه من الركوع قال سمع الله لمحمد اللهم وبنينا لك الحمد ملاه المستقر والملاء
الارض وملاء ما شئت من شئ بعدوا فانفتحت عليه السلام مرجع بينهما فلا بد
من سنية الجمع في حالة من الحالات الثلاثة قد خرج المتكلم لما ذكرنا ولا تما حاله
نادرة في حقه عليه السلام وخرج الامام على قول ابي حنيفة لما شئت من شئ حال الانفراد
اما الامام فبما في بعد السمع بالتحيد ايضا على قولها في رواية الحوزة عن ابي حنيفة ذكرها
في شرح المختار كما مر انما من الحديث ان غالب احواله عليه السلام الامانة ومنه
ظاهر الرواية عنه انه ياتي بالسمع لا بالتحيد لما مر من قوله عليه السلام اذا قال
الامام سمع الله لمحمد فنقلوا اللهم وبنينا لك الحمد فانه قسم والقسمة تنافي في الشك
ولا بد ان الله عليه السلام قسم في قوله واذا قال ولا الضمان فيقولوا آمين مع ان الامام
يقولها لا الله ويرد في بعض روايات فان الامام يقولها ولا يريد ههنا مثله على انه ههنا
ما نفا ليس هناك وهو ان المسنون في هذه الاوكاد ابتداء ونفا عند ابتداء الانتفا
وانتها ونفا عند انتهائه ومقتضاه انتهاء السمع الامام عند انتهاء الرفع وكذا انتها
تحيد المتكلم في الحمد الامام بعد ذلك لو وقع تحيد بعد تحيد المتكلم وهو خلاف
موضع الامانة لان ما يشترك فيه الامام والمتكلم انما ان ياتيه مقاما او ياتي به
الامام اولاً فاما ان ياتي به المتكلم فلا والحديث الذي استدل به محول على حاله
الانفراد في التحيد على ما مر وكذا روى عنه في ايراد الرفع في حق الامام بالانفراد
منه ايضا لان من الانفراد والتمثيل واسع في المحيط قال في شرح الاية المحكوك
كان شيخنا القاضي الامام يحيى عن استاذه انه كان يميل الى قولهما وكان يجمع بين السمع
والتحيد حين كان اماما والظاهر ان كان تحيدا وقولهما ايضا وهكذا نقل عن جماعة من
المشايخ انهم اختاروا قولهما وهو قول اهل المدينة انت هي شيخ الحلة في القاضي الام

ابن علي النخعي واستاذه ابو بكر محمد بن الفضل البخاري وعزوه الى اهل المدينة في
نظمه هو قول المشايخ واحدا ما قول الله ورواية يقول اللهم وبنينا لك الحمد
ولا يرد على هذا فانه يروى ان المشروع في حق الامام ذلك في رواية عن ابي هاشم
مجمع ان ليس بشي من الروايات انما ولا عزاب حنيفة ان الامام يكون بالتحيد
كانه تقديم رواية غيره في ترك كناية عن نفسه بقوله اما الامام آه فيكون الضمير
عائدا الى المنفرد ان كان المصلي منفردا ايا فيهما في رواية وفي رواية يقول اللهم
وبنينا لك الحمد لا يرد كما قدناه عن الكافي في نسخة سجانه اعلم وفي شرح الزاهد
فان قلند روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر عند كل خفض ورفع فلم يترك
الكبير عند رفع الرأس من الركوع فقلت عدة المحيط بتبيل مسايل الا ان التكبير
عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن في روضته الناطق ويكبر في حالة الانتفا
في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للظاهر والظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر
عمر وعليهما وابي هاشم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الظاهر ان كانت
هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تراشوا لعل بها من بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا ينفقه وافي قال استاذنا رحمه
الله ترك الاربعة منصوصا ايضا فقلت كن في خزانة الغفلة والنظم ان تكبيرات
فرايض يوم وليلة اربع وتسعون وان يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير
والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء
كان فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا بين الروايات والاعبار بالآثار انتهي ويجوز
ان يكون باعتبار الغالب الظاهر ان هذا هو مراد الظاهر والافق ان الاربعة بالتكبير
عند الرفع من الركوع منه اظهر من الشمس لو كان الحق لما اجتمعت الامة على
تركه في جميع بلاد الاسلام من جميع المذاهب كما ان ذكره في كتبهم واشافا في ذلك
كالتمثيل من هذه الامة والله سبحانه الموفق ويرسل اليك في القوت
بعد الرفع من الركوع باتفاقنا كذا قال السيد الشهيد حسام الدين
واقفانه اما على قول محمد بن هاشم لانه في تمام لا قراءة ونفا على قولها فانه وان كان
فيه ذكر مسنون في حق المنفرد في رواية وفي حق الامام على قول كنهه غير متبدل
هو قوله بنينا لك الحمد بخبره وهو شيء قليل لا يندب مانه على زمان القبط
والتحليله فلا فائدة في القبط وذكر السيد الامام ابو نجيب في الملتقط انه
ياخذ السيد البصري باليمين في ذلك القوت على قولها خلافا لمحمد بناء على وجوب
الذكر المسنون فان قلنا قلنا جازا فاقا توجه ومنه صلوة الجنازة من اهل
الآخرها ووقته قراءة الشاء في سائر المصطلحات فربما ونفلاها ووقته قراءة
القنوتة الوقت اخذ السيد على قول اكثر المشايخ اختاروا منهم لقول ابي حنيفة

واما في سفلها فالاخذ عند حيا سنة قيام فيه ذكر مسنون خلافا لما قاله ابو حفص
 الفضلي في السنة في هذه المواضع الادبنا اختيارا منه لقوله محمد فانا لاخذ عند
 سنة قيام فيه قراءة هو يقول ان شرعية الاخذ عند اجتماع الهمم في وقت واحد
 بسبب الادبنا وذلك حاله العترة الطويلة كذا قيل وفيه نظرا لقراءة القرآن
 المشروعة في الاخيرين وحدها لا تزيد على قراءة الفتن ولا على قيام صلوة الجنازة
 وكلها ان شرعية الاخذ بزيادة الخوض والتفكير فيما سبقت قيامه لحد ثبوت
 به وقت تكبير الميدين اي بين تكبيرهما يسلم يديه اتفاقا لحد ثبوت المسنون
 بديها عند فانا اطمان بعد رفع راسه من الركوع حال كونه قائما وسكن
 اضطراب اعضائه الحاصل من الترفع كبر حال كونه ملتبسا او كبر ملتبسا
 بالحركة والبناء بمعنى ذلك بان يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخوض وانتهائه
 عند انتهائه كما تقدم غير مرة وسجد قبل وضع ركبتيه او لا ثم يديه ثم وجهه
 بين كتيبه على الارض وقع في بعض النسخ بغيره او فتكون جملة مفصلة لسجد وقته
 بعض النسخ بالاولى فتكون عطف تفسيره اي سجد بهذه الهيئة من التفتية وضع
 هذه الاعضاء كما في السنين من اهل بن جرجال ايت ستر الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه واما في السنين
 ايضا عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احكم فلا
 يبرك كما يبرك البعير ويضع يديه قبل ركبتيه فقال البغوي ان حديثه ما ثبت
 منه وقيل انه منسوخ يعني حديثه صحيح بن سعيد بن ابى وقاص كذا تضع اليدين
 قبل الركبتين فلم يسل الله صلى الله عليه وسلم ان يضع الركبتين قبل اليدين
 واما كون وضع الوجه بين الكفتين فلما في مسلم من حديثه ايل ايضا انه عليه السلام
 سجد وضع وجهه بين كتيبه وهذا تقدم على ما في البخاري من حديثه اي جده عليه السلام
 لما سجد وضع كتيبه خلفه كتيبه لا تخليج بن سليمان الواقع في سند البخاري وان
 كان التراجيح تثبت كبره في حكمه فضتفه النساء وابن ميمون وابو حاتم وابو داود
 ويحيى القطان والنسائي وقد روى اسحق بن عوف في مسنده ان الثوري عن
 عامر بن كليب عن ابيه عن ايل بن جرجال رقت النبي عليه السلام فلما سجد وضع
 يديه هذا الذي روى عن عبد الرزاق في مصنفه انا الثوري به وقطبه كانت
 يدها هذا الذي روى ولا شك ان اذا كان وجهه بين كتيبه تكون يدها هذا الذي روى
 البخاري عن حفص بن غياث عن الجراح عن ابى اسحق قال سألت البراء بن عازب ابن
 كان النبي عليه السلام يضع جبهته اذا صلى قال بين كتيبه وبما بين ان السنة
 ان يفعل ايها يتيسر مما بين التروايان بناء على انه عليه السلام فعل هذا احيانا
 وهذا احيانا الا ان من الكثر فضل آتية زيادته الجافاة المستنفة كذا قاله

ابن الحارث وسيد في سجوده اي يظهر منسوبة اي عضديه لما في مسلم عن البراء بن
 عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فضع كفيك واضع راسك
 في بين يديك وبين يديك عن تخديه لما في مسلم ايضا عن ميمونة كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا سجد جاني بين يديه حتى لو ان بهيمة اراد ان تمش بين يديه لم تزد في مسلم
 عنه عن عبد الله بن جهمه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرفع بين يديه
 حتى يبدو بياض رجليه وهذه المبالغة المذكورة في هذا الخبر لا تتأني مع
 الضيق البطن بالتحذير من مبالغة عندها وظنه كنيته السجود المسنون
 في حق الرجل واما المرأة فانهما تخفضا وتطامن وتنسفل في السجود وتلطف
 بطرفها بخديها وتضم منسبها وهذا تفسير لا يخفى من ذلك لان بني ارضها على
 التستر فكان السنة في حقها ما كان استمر من الهيئات يقول في سجوده سبحان
 ربك الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على قدر ما تقدم في الركوع
 ثم يرفع راسه من السجدة الاولى ويقيم مستويا ويضع يديه على تخديه
 كما في السجدة فانا اطمان حال كونه قاعدا وسكن اضطراب اعضائه كبر وسجد بانها
 وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان وتكبيره تكبرا السجود فتقبل هو يقبل
 لا يطلب فيه المنى كاعداد الركعات قبل ان الشيطان من سجدة واحدة فلم يفعل فسجد
 من منى من سجدة وقيل الاولى اشارته الى اننا خلقنا من الارض والثانية الى اننا فاد
 اليها كذا في الكافي والاول هو الاولى معنى التكبير عند الانتهاء ان سجدة اكبر من
 ان يرفع راسه بهذا القدر بل حقه اعلى كما قالت الملايكة ما عبدناك حق عبادتك
 وادبيله ما تقدم عند تكبير الركوع من حديث ابى هريرة المتفق عليه وبوجه اصابع
 رجليه في السجود عند القبلة وقد تقدم الكلام عليه وان رفع راسه عن الارض
 من السجدة الاولى فاقليلا ولم يستقر قاعدا ثم سجد السجدة الثانية نظر
 ان كان الى حال السجود اقرب منا الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك السجود
 الثاني وذكره المختص انه يجزئ في الهداية والاصح ان الرأس اذا كان الى السجود
 اقرب لا يجوز لانه لا يقبل شاجدا وان كان الى الجالس اقرب جاز لانه يقبل جالسا فحقق
 الثانية انتهى فتجوز في المحيطة ما صحته الهداية وهو رواية ابى اسحق في الكافي
 وقيل اذا ابلت جبهة الارض بجبهة الركوع بين جبهة وبين الارض شرا عاها
 جاز عن السجدة فيكون هو القياس في الركعة في سائر الاركان متعلقة بادي ما يطلق
 عليه الاسم فكذا هنا فتكون الركعة في رفع الرأس يادي ما يطلق عليه اسم الرفع
 انتهى قال في الكفاية وفي القعود ان يكون يادي ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل
 شيخ الاسلام القول لا خيرة هو المذكورة في القعود في رفع قال لان الواجب هو الرفع
 فاذا وجد يادي ما يتناول اسم الرفع بان يرفع جبهته كان موهبا لهذا الركعة كما انه

السجود جينا بغيره اذ في ما يتا ولا اسم بان صنع جهته بخلاف الكوع لان الكوع
 هو الميلان في الحنا والظهر اذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد بعض برجح اكثر
 منها ان كان الى الكوع اقرب فقد وجد الكوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم
 الاكثر فصار كانه لم يكن اما السجود فانه يحصل بوضع الجبهة على الارض من
 وقود جبينه ونحو راسه اذ في ما يكون من الرفع انتهى قال ابن الهيثم ثم اعتقادي
 انه اذا لم يستقر عليه في الجلسة والقوته فهو ثم لما تقدم وهذا اختيار
 لصحة السجود مع اذ في الرفع كمنع كراهته الخيم وهو لما قد تراه في تعديل
 الاركان في القوته والجلسة فرض عندنا في سوره اوجب عندنا المعاطبة النبي عليه السلام
 عليه من غير ترك فيكون انما بالترك مع صحة السجود كما صح في شيخ الاسلام وهو
 القياس كما ذكره في الكافي ولا وجه للميل عنه ليكون استحضارا فليتمد عليه
 فاذا فرغ من السجود الثانيه ينهض قائما على صدره قدميه ولا يقعد ولا يستند
 يديه على الارض عند النهوض لان عنده بل يعتمد على ركبتيه وعند المشايخ واحد
 يستند جلسته الاستراحة كما في البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا كان في متن من صلاة لم ينهض حتى يستوي قاعدا وانما في التزمنا
 عن خالدين ايا سر عن صالح مولى القمه عن ابي هبيرة قال كان النبي عليه السلام
 ينهض في الصلوة على صدره قدميه قال الترمذي حديث ابي هبيرة عليه العمل عند
 اهل العلم وخالدين ايا سر يقال ابن الناصر ضعيف عند اهل الحديث اعلم ابن عكا
 به قال وهو مع ضعفه كحديثه قال ابن القطان الذي عليه خاله لا يوجد في
 صالح وهو لا خلاف فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى قول الترمذي العمل عليه عند
 اهل العلم يقتضي قوة اصله وان ضعفه خصوص هذا الطريق وهو كذلك اخرج ابن
 ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدره قدميه ولم يجلس
 اخرج نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان
 عمر وعلي واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلوة على صدرهم قدامهم
 واخرج عن النعمان بن ابي عمار عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فكان اذا فرغ احدهم راسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة فهض
 كما هو عليه يجلس واخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس عن ابن عمر واخرجه
 البيهقي عن عبد الرحمن بن زيد انه رأى ابن مسعود فذكر معناه فقال اتفق كما بر الصلوة
 الا ان كانا اقرب الى السجدة صلى الله عليه وسلم واشد اقفا والاثارة والتم
 لصحيته من مالك الحويرث على خلاف ما قال في جيبه قدميه وعن ابن عمر انه عليه السلام
 منى ان يعتمد التجل على يديه ان نهض واه ابد اود فيل ما داه البخاري على
 حالة الكبر لا في التوفيق اولى وكذا روى الله عليه السلام قال لا يباد وروى في كوع

ولا سجود فانما اسبقكم به اذ ار كتمتم كوفي اذ اسجدت في قد بقت خروجه ابر
 داود قوله قد بقت من بقت بينا اذا استن وضعف فيعمل في الركعة الثانية
 من صلاة مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال قال لا انه لا يستغنى فيها
 اولا بغيره وعاء الاستفتاح الاستحضار بالاصحاح الصلوة اجزاء
 ولا يقعد لان محله اقل الصلوة او اقل القراءة فان قيل عدم تكرار السجود في الثانية
 نيا سببا اختاره المصنف منا جبا محلا منه من قول ابي يوسف انه تبع للمشايخ ولا ثناء
 وانما للرفع المسمومة في الصلوة وهو واحد ولا يباين اختياره قاضيه في
 منا جبا الهداية وغيرها من قولنا لانه تبع للقراءة وقد كثر في الثانية فينبغي ان
 تكثر فلما اذا استعان للقراءة مرة ولم يدخل في اثنا ثلثا فلا اجنبيا عنها لا
 يستند تكرارا الاستعانة وسياثرا فقال الصلوة ليست اجنبية من قراءة ثلثا لا اتحاد
 الكلام بالنظر الى الصلوة فلم يدخل في اثنا قراءة فلا اجنبيا منها فلا يستند
 تكرارا الاستعانة على قولها ايضا ولا يرفع يديه الا في الكعبتين الاولى عندنا و
 عند المشايخ ورواية عن مالك واجد يرفع عند الكوع وعند الرفع منه كما اخرج
 السنن عن الزهري عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا خلف كتفيه ثم يكبر فان اراد ان يكبر فله مثل
 ذلك لو ارفع من الكوع فله ذلك لا يملكه حين يرفع راسه من السجود وانما ما
 اوردوه والترمذي عن كعب عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن
 اسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود الا اصل بكبر صلوة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فضلى ولم يرفع يديه الا في اول مرة في لفظ فكان يرفع يديه في
 اول مرة ثم لا يعود قال الترمذي حديث حسن واخرجه الفسافي عن ابن المبارك عن
 سفيان بن ابي عمير وما نقل عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندى حديث بن مسعود
 غير هذا بعد ما ثبت بالطريق التي ذكرنا والفتح في عاصم بن كليب غير مقبول فقد نفعه
 ابن عسيرة اخرج له مسلم والفتح في عبد الرحمن بن ابي لهيعة من علقمة باطل فقد ذكر
 ابن حبان في كتاب الفتن انه مات سنة تسع وستين وسنة سن ابراهيم النخعي
 وما المانع حينئذ من سماعه عن علقمة والاتفاق على سماع النخعي منه وشرح
 الخطيب كتاب المتن والمفتون في ترجمة عبد الرحمن هذا بان يسمع اياه وعلقه وما
 قيل ان الحديث صحيح والمكر انما هو زيادة ثم لا يعود وسببه البعض كما تدار فطن
 ومحمد بن نصر المروزي وابن القطان الوهم الوكيل والبعض كالبخاري في كتابه يرفع
 اليدين في حاتم الى سفيان فانما هو ظن ظنوه لما روى الله قد روى هذه الزيادة
 ظنوها خطأ واختلفوا في الفاظها وغاية الامر ان الاصل واه مرة بتمامه ومرة
 بعضها بحسب يعلق الفرض بالمعنى ان زيادة العمل الصواب مقبولة وناهيك

بجميع وسفيا نفع المتابعة عليها كما تقدم من متابعه ابن المبارك في رواية النخعي وأخرج
الدارقطني وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن
عبد الله قال سئلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم يفتوا أريد بهم
الآن عند افتتاح الصلوة وأخبرني الدارقطني بنحو ما رواه شيخنا إبراهيم بن أبيه عن
ابن مسعود ونضعيف ابن جابر قوله الحكيم فيه أحسن ما قيل فيه أنه ليس في الحديث
من كل من ذكره ممنوع قال الشيخ في القين في الإمام العلم بهذه الحكمة متقدرا
وأحسن من ذلك قول ابن عدي كان أسحق بن إبراهيم بن فضل محمد بن جابر على جماعة معه
أفضل منه وأقرب وقد روى عنه من أكابر أتباعه وابن عوف وهشام بن حسان
والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ولولا أنه في المحل المرفوع لم يرو عنه فقلنا
وتبعه تدعيم هذه الزيادة رواية أبي حنيفة من غير الطريق المذكورة وذلك أنه
اجتمع مع الأوزاعي عكة في دار الحناطين كما حكى ابن عيينة فقال الأوزاعي بابا لك
نظفون عند الكرم والرفع منه فقال لا أجل أنه لم يرفع عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه شيء فقال الأوزاعي كيف لم يرفع وقد حدثني عن سائر عرابيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع
منه فقال أبو حنيفة عن إبراهيم عن علقمة الأسود عن عبد الله بن مسعود أن
النبى عليه السلام كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلوة ثم لا يعود بشيء من
ذلك فقال الأوزاعي حدثني عن الزهري عن سائر عرابيه وقول حدثني حماد
عن إبراهيم فقال أبو حنيفة كان حماد وافقه من الزهري وكان إبراهيم وافقه من سائر
وعلقمة ليس بحدوث ابن عمر في الفتنة وإن كان لابن عمر عجمة وله فضل صحبه فالأسود
له فضل كبير وعبد الله بن مسعود فخرج بفتنه الرواة كما رجع الأوزاعي بمكره الأسناد
والترجيح بفتنه الرواة وهو المرجح المنصور عندهما وأعلم أن الآثار عن الصحابة و
الطريق عنه عليه السلام مركبة جدا وكلام فيها واسع والتحقيق بعد ذلك رواية
كل من لا من عند عليه السلام فمحتاج إلى الترجيح لتمام القارض في ترجيح ما ذهبنا
إليه بأنه قد علم أنه كانت في المناحة في الصلوة وأفعال من جنس هذا الرفع
وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون ما نسخ بخلافه فأنه لا يطرأ إليه احتمال
عدم المشروعية لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس التكبيرة التي اجتمع
على طلبها في الصلوة وكذا الترجيح بفضل الرواة كما رجع به أبو حنيفة وقد روى
عن حماد عن إبراهيم قال ذكره عنده وأبى بن حنيفة رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يرفع يديه عند الركوع وعند السجود فقال لا أعابى لم يصح مع النبى عليه السلام
صلوة أرى قبلها قط فهو أعلم من عبد الله وأصحابه ولم يحفظوا في رواية وقد
حدثني من لا أحصى عن عبد الله أنه رفع يديه في بدء الصلوة فقط وهكذا عن النبى

صلى الله عليه وسلم وعبد الله عالمه بشرايع الاسلام وحلده متفلا لحوال النبى
صلى الله عليه وسلم ملازم له في خاصته واسفاره وقد صلى مع النبى عليه السلام ما لا
يحصى فيكون لا خلفه عند القارض أولى من أفراد متابعيه ومن القول بسنة كل من
الأمير والله سبحانه أعلم وقول المصنف ولا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى المراد منه لا يرفع
في تكبيرة من تكبيرة الصلوة المصنوعة أو في موضع من المواضع المصنوعة في كل صلوة
وليس حقيقة المحصر على التكبير الأولى فإنه دفع اليد من موضع عند تكبيرة ففت
الوقت تكبيرة اليد واستلام الحجر على الصفا والمروة في عرفه والمزدلفين
عند الجمرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسنده عن أبي
ليلى عن الحكم عن القاسم عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم
مواظف حين يفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد فينظر إلى البيت حين يفتتح على المروة
وحين يفتتح الناس عشية عرفة ويجمع والمقامين من بين الجمرتين ورفع تكبير الفنون
مروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع تكبير
العبد من روى عن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب في سنة التكبير في الصحيحين عن أنس كان
النبى عليه السلام لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء فإنه يرفع يديه
حين يرى بها من بطيه وفي السنة النبوية السلام قال أن بكر بن محمد بن يحيى بن
عبد الله أزار في اليد أن يراها صفرا وروى الترمذي عن حماد بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم أزار يديه في الدعاء لم يحطها حتى يسبح بها وجهه فيثبت يداها من الأضلاع
والأنا من رعية الرفع في المواضع المذكورة ثم في رفع تكبيرة الاحرام والفتنة في التكبير
والاستسلام يستقبل بطن كفيه القبلة وفي غيرهما يستقبل بطنهما التسماء في الميسر
عن حماد بن الحنفية قال للدعاء أربعة دعاء مرغية ورغبة ودعاء تضرع ودعاء حنفية
ففي دعاء الرغبة يجمل بطن كفيه نحو التسماء وفي دعاء الرغبة يجمل ظهر كفيه إلى وجهه
كما مستفيض في الشيء وفي دعاء التضرع يعقد الخصر بالنصر ويجلق الإبهام و
الوسطى يشير بها لتبانه وفي دعاء الحنفية ما يفعله المراء في نفسه يعني ليس فيه
و رفع يداؤه الرفع علانا وذكر السيد الامام أبو القاسم السمرقندي في المستخلص
أول الدعاء عشية وذكرها أن يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه يجشي يري بياض
أبطيه وقد تقدم دليل هذا في حديث الاستسقاء في مسيل عن أنس أن النبى عليه السلام
استسقى فاشا يظهر كفيه إلى التسماء وهذا لا يخالف ما من عن ابن الحنفية لأن
الاستسقاء فيه رغبة من حيث طلب التسماء ورغبة من حيث دفع الخط فيجوز لكل
من كفتي الرفع باعتبار في الفتنة والفضل أن يسقط كفيه بين يديه فوجه وان
قلته فيها عن تفسير التسماء أن يرفع يديه في الدعاء مجازا صلا كذا روى
عن ابن عباس عن فضل النبى عليه السلام انتهى وهذا لا يخالف ما تقدم عن المستخلص

ويمكن ان يجعل ذلك على حالة المبالغة والجهد في زيادة الاحتمال كما في الاستسفا
لعود النسخ الى عامته وهذا على ما عداها وكذا قال في حديث الشيخين المتقدمين كما لا يرفع
بوجه في شيء من عاينه الا في الاستسفا اي لا يرفع كل الرفع الا في الاستسفا والله سبحانه
اعلم فاذا رفع المصلي راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية انشتر رجله
اليسرى وجلس عليها ونصب جلده اليمنى بضمها ووجه اصابعه اي اصابع رجله اليمنى
تحت القبلة هذه كيفية القوم المستوفين في التشدين عندنا وعند مالك التورك فيها
كما قلنا في المرة وعند الشافعي واجدة الاولى كما قلنا في الاخرة كما لا استدل مالك
بجديته وصحة عليه السلام وقد سئل عن كيفية الطحاوي وغيره وكذا الشافعي واجدنا
روى عن البخاري في حديثه استأدى الله وصفه شواته صلى الله عليه وسلم قال كان
اذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الاخرة فجلس على رجله
اليسرى ونصب اليمنى وقد عرفت في حديثه وكنا ما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها ان شواته
صلى الله عليه وسلم يفتح الصلوة بالتكبير الى ان قالت وكان ينشتر رجله اليسرى
وينصب اليمنى في الشافعي عن ابن عمر عن ابيه قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى
واستقبل بها باضامها القبلة والجلوس على اليسرى فيجعل التورك على حال الضعف
واكبر في فمها ويضع يديه حال التشهد على خديه ويضع اصابعه الاكلى المتنجس
هذا عندنا وعند الشافعي بين يدي اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا المسبحة كما
روى مسلم عن ابن عمر كان شواته صلى الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد وضع يده
اليسرى على ركبة اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبة اليمنى وعقد ثلثة وخمسين وأشار
بالشبابه وكنا ما روى الترمذي من حديثه ان فلان لا ينظر الى صلوة شواته صلى الله
عليه وسلم فلما جلس بين التشهد انشتر رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه
اليسرى ونصب جلده اليمنى من غير ذكر زيادة والمراد من العقد المذكور في رواية مسلم
العقد عند الاشارة لا في جميع التشهد الا في الرواية الاخرى لمسلم وضع كفه
اليمنى على فخذه اليمنى ويقبض اصابعه كلها وأشار بامبعده التي تلي الابهة واشك ان
وضع اكله لا يتحقق حقيقة مع قبض الاصابع فالمراد وضع الكف فقبض الاصابع
بعد ذلك عند الاشارة وهو المروي عن محمد بن كنفية الاشارة قال يعقب خضرة
والتي تليها ويحلق الوسطي والابهة ويعيم المسبحة وكذا عن ابن عمر في الامالي وهذا
وضع يفتح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشترط اصلا وصحة في الخلاصة وهو خلاف
الدراية والرواية اما الدراية فما نقله في الحديث الصحيح ولا عمل لها الا الاشارة و
اما الرواية فمن محمد بن اذكره في كنفية الاشارة هو قولته قول ابن جنيته ذكره في
النهاية وغيرهما قال البخاري الذي لا يهدي لما اتفق الروايات عن اصحابنا جميعا في كونها
سنة وكذا عن كوفيين والذين من كثرة الاجناس والافان كان قولها اولي الكيفية

المتقدمة من الخلق ذكرها الغيبة ابراهيم قال في الجامع الصغير قال غيره من اصحابنا
يشترط ثلثة وخمسين انتهى وهذا ما روى في الصحيح رواية مسلم وعنه عقد ثلثة وخمسين
ان يقبض الوسطي والخنصر والبنصر ويضع رأس يده على جوف عنقه والوسطى الا على
وصفه الاشارة عن الحلواني انه يرفع الاصبع عند التورك ويضعها عند الاشارة
اليمنى ويكره ان يشترط بكتفها مستحسنة لما روى الترمذي في الشافعي عن ابن جنيته ان رجلا
كان يدعوا بمسبحة فقال شواته صلى الله عليه وسلم احذ احدكما او قل على
الصفة المذكورة بتشديد اي غيره التشهد وهو من تشبه الكل باسم خيرة ويقول
عطف تفسير بتشديد التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله اي الى ان يقول
عبده ورسوله هو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا و
على عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله و
التحيات جمع تحية اسم من حتى فلان فلانا اذا رعا له عند ملاقاته واشتقاقها من قول
العرب عند ملاقات بعضهم بعضا حييا الله اي ابقاك وكل من تحية يحيى بها بعضهم
بعضا عند الملاقاة وتحية الاسلام السلام والمراد بالتحيات كلها جميع الاثنية
الحيدة والعبادات العقلية والصلوات العبادات البدنية والطيبات العبادات المادية
بمبنى ان هذه العبادات مختصة بالله لا يستحقها غيره واسم الله عليه السلام ولما
انتهى في المراج المستوى يسمع فيه صرخة لا فلام وقام في المقام الذي اراده الله
تعالى له الخاطبة وقعدان يحيى بته سجدته كما يحيى الملوك فالله الله تعالى ان تاتي
التحيات الى آخره فلما قال ذلك ربه الله تعالى عليه وحياته بان قال السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته فقابل التحيات بالسلام الذي هو تحيته الاسلام وقابل
الله تبارك وتعالى التي هي بيناها وقابل التحيات بالبركان المناسبة للمال كونها
النفوس والكثرة وافرد السلام والرحمة لان كلام التحيات والصلوات متحد باعتبار
الحاد الله من اللسان والبدن فوجد ما يقابله بخلاف العبادات المادية فانها
متعددة وهي انواع الاموال من النفقة والحيتانات والبناتان يجمع ما يقابلها ثم لما قال
سجدته السلام عليك الى آخره قال النبي صلى الله عليه وسلم السلام علينا اي
مفضل لانه وعلى عباد الله الصالحين تشريكا لانه ولما سجد الصالحين من الملائكة
والانبياء ومن اهل بيته في السلام الذي سلمه الله عليه وعدم اخضاعه لغيره على
ما هو مقتضى سجدته الكاملة الكبر والتعظيم التي هو اكبر الشيم ثم قال الملائكة
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم التشهد على هذه الصفة
هو تشهد ابن مسعود لما روى السنة واللفظ لمسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم وكفى بين كنفية كما يمكن في السورة من القرآن فقال اذا قعد احكم في
الصلوة فليقل التحيات لله والصلوات ولفظ الشافعي اذا قعد ثم تكلم كنفية

لأن كل شئ من التعليل مملوك على حدة فينقضي أثره فيفعل كما ينقضي أثره فيصلي على النبي صلى
 الله عليه وسلم في ذلك التشهدية قد صرح بالصلوة غير المدة في آيات طاعة السنية
 ليشمل الأربع قبل التلوة وقبل الجعة وبعدها أيضا وقد تضمنت في آيات طاعة
 الكراهية المصريح بأنه لا يصلي فيها في التشهد الأول ولا يستنسخ إذا قام إلى الثالثة
 وكذا ما ينفذ في غيرها صلوة واحدة وذكر في الغنية أنه لا يصلي في العدة الأولى
 من سنة الظهر وذكر في غيرهما إذا صلى ناسيا أنه عليه سجود التسهوة أنه لا يسجد
 عليه وفيها أيضا ولا يصلي في الأربع قبل الجعة وبعدها وإذا قام إلى الثالثة لا يستنسخ
 في البواقي يصلي ويستنسخ انتهى والاصح أنه لا يصلي ولا يستنسخ في سنة الظهر الجعة
 على أنها جارية قال في هذا قالوا يستنسخ في الثالثة وهذا القدر منه على ما هو
 عادة يشير إلى أنه غير منفي عنه ولم يشرع في إشراده والظاهر أن عدمه من حيث
 عنده لأن كل شئ من التعليل مملوك على حدة ليس مطلقا في كل الأحكام فأنه لا يطرد
 في جميع العدة الأولى عند أربع وأبي سرحى لو تركها لا تنفسد عند فاعلم لا يطرد في سجود
 التسهوة عند الكل حتى أجمعوا أنه لو سجد التسهوة على رأس شئ لا ينفي عنه شئ آخر
 لأن السجود حينئذ يبطل لوقوعه في وسط العدة فقد صرح بصحة الكل صلوة
 واحدة حينئذ يكون وقوع سجود التسهوة في هذه الصورة في وسط العدة وإذا كان
 كذلك أمكن أن يقال لا يصلي في العدة الأولى كونها مقدمة في وسط الصلوة ولا
 يستنسخ ولا يتقوى في القيام إلى الثالثة كونها فائتاء في وسط الصلوة لا في أولها
 والحاصل أن كل دكتين من التعليل مملوك على حدة من وجه دون وجه فاعتبر كونه
 صلوة على حدة في حوز الفداء للاحتياط إذا بالنظر إليه فيجب الفداء في كل شئ
 وبالنظر إلى أن لكل صلوة واحدة لا يجنبها الاحتياط في الوجوب كما في التردد كذا
 في عدم لزوم الشئ الثاني قبل القيام إليه لأنه إذا تردد بين التردد وعدمه
 لا يلزم الشك وعلى عدم التردد يعني أنه إذا ائتمت الصلوة أخرج الخطيئة عنه
 التعليل أنه يقطع على رأس الشئ كما تقدم وكذا في بطلان الشفاعة وخيار المحبة
 بالشرع في الشئ الآخر لأن كل من الشفاعة والخيار مترتبة بين الموتى وعنده
 فلا يثبت بالشك كذا في علمه سبحانه أن الشئ من شئ إلى شئ من شئ إلى شئ
 مع الشك في ما في غير هذه الأحكام فالأولى أن يعتبر كل صلوة واحدة كونه
 الأصل لا نصا وانحاز الحوزة وكذا لا يقال أنه صلى صلاة يتصل صلوة واحدة
 ومسئلة الاستفتاح وحده ليست من الأئمة المتأخرين وإنما هي اختيار
 بعض المتأخرين والله سبحانه أعلم ويقعد في العدة الأخيرة مثل ما قد عرفت
 العدة الأولى عندنا من غير فرق لما تقدم والمره فنعقد على أنها ليس في العدة
 الأولى والأخيرة وتخرج كلتا جليلها من الجانب الآخر لا يميز ذلك استلزامها وأبهر

وبني أمية على التسليم ليس تشهد أي يشهد التشهد في العدة الأخيرة
 فإذا أتم التشهد إلى قوله عبده ومرسله يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور قال الشافعي في من قال القاض
 عياضه فلا تشهد المشافعة ولا سلفه في هذا القول ولا سنة بينهما وشتت عليه
 فيه جماعة منهم الطبري والشمسيري وما لهما من أهل مذهبه الخطابي قال لا أعلم
 له فيها قلة والتشهدان المروية عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر
 وأبي سمينة وأبي موسى وابن الزبير لا يكره فيها شئ من ذلك وما روى عنه عليه السلام
 لا صلوة لمن لم يصلي على منقذ أهل المدينة كلهم ولو فتح فغناه كاملة وإن لم
 يصلي على غيره وما روى عنه عليه السلام من صلوة لمن لم يصلي على فيها وعلى
 أهل بني أمية قبل منه ضيف أيضا بما رواه الجفقي مع أنه قد اختلف عليه في نفسه وقص
 على ابن مسعود قال لا أدرك قطي وأما الأول فرواه ابن ماجه لا صلوة لمن لا وضوء له
 ولا صلوة لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصلي على النبي ولا صلوة لمن
 لم يجنبه الاغتسال وفيه عبد المهين قال ابن جيث لا يجنب به وأخذه الطبراني
 عن ابن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده مرفوعا نحوه قالوا حديث ابن المهين
 أشبه بالصواب مع أن جماعة قد كلفوا في ابن عباس وسواء البصير في عجيبة الشيا
 عن رجل من بني الحنف عن ابن مسعود عنه عليه السلام إذا تشهد أحكم في الصلوة
 فليقبل لله صل على محمد وعلى آل محمد بآرك على محمد وعلى آل محمد وأجمع محمد وآل محمد
 كما صليته بآركت ورحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وفيه الجمهور
 وبالجملة ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلوة أصلا ولا خلافا في أنها فرض في الو
 تره وقال الطحاوي مجيبا كذا كره قال الكرخي لا يجنب جملته في العدة قوله الطحاوي
 اصح وهو المختار لقوله عليه السلام من دغم انفه جملته كره عنه فلم يصلي على
 رواه الترمذي قال حديث حسن وقوله عليه السلام من كره عنه فليصلي على رواه
 ابن السني بسنا وجيد وقوله عليه السلام لا يجنب من كره عنه فلم يصلي على
 رواه الترمذي قال من صحيح ولا حاد يثني ذلك كثيرا جدا بعضها من بني الجواب
 وبعضها من بني أمية وروى عن علي بن النضر أنها أيضا لو تكررت كره عليه السلام
 في مجلس واحد قال في الكافي لم يزل منه الآمن واحدة في الصحيح لا تكرار اسمه واجب
 لحظ سنته التي بها أقام الشريعة فلو وجبت الصلوة في كل من لا يرضى إلى الحج غير
 أنه لا يكرارها بخلاف السجود والصلوة فأنه لا يندب تكرارها بتكرار التلاوة
 في مجلس واحد التسمية كالصلوة وينبغي التسمية في كل مرة إلى الثالث قال
 الزاهد في النظر ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد في مجلسين مجب كل مجلس
 ثناء على حدة ولو تكرر لا يتقرب بنا عليه وكذا في الصلوة عن النبي صلى الله عليه وسلم

كفران تركها بنى بنا عليه لانه لا يحملون بجلده نعم الله تعالى الموجه للثناء ولا
يكونه فنلغضا وكفضاء الفاتحة في الاخيرين بخلاف الصلوة على النبي عليه السلام
انتهى المختار من صفة الصلوة على ما ذكره في الكفاية والناهي في الغنية وشرح
القصورى قال سئل محمد عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال يقول الله صل
على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد بارك على
محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهو الموافقة لما في
التحسين وغيرهما عن كعب بن عجرة قال سئل النضر بن شاذان عن النبي عليه وسلم فقلنا يا
رسول الله كيف الصلوة عليكما اهل البيت قال الله قد علمنا كيف نسلم عليك قالوا
الله صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد
بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد يستغفر
بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اي يطهر المفضلة لنفسه ولو للديه ان
كانا موه منير وجميع الموه منير والموه منير فبقوله بنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
يوم يقوم الحساب يخوف لك ويدعوا الدعوات كما في اي الموقلة من النبي عليه السلام
كما في صحيح مسلم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد احكم
فليسعد الله من اربع يقول اللهم اني عوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن
فتنة المحي والممات ومن شر المسيم الدجال فيه عن علي قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكون آخر ما يقول من التشهد التسليم لله ثم اغفر لي
ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت وما اسرفت وما اعلم به من انك المجد
وانت المولى خذ الله الا الله في الصحيحين عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابى بكر
الصديق رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء اوعوبه
في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي
مغفرة من عندك وان جنى انك انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن
كما في قوله وكفرنا بتكاد بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
القارم بنا لا تنزع قلوبنا بعد ازهديتنا وهديتنا من لدنك رحمة انك انتا الوهاب
وخوف ذلك فان هذه الادعية تشبه الفاظ القرآن وليست بقرآن لانه لم يقصد
بها القراءة بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحضور لا يدعوا بما يشبه
كلام الناس وهو لا يستحيل طلبه منهم مخوفوا اللهم اكسني اللهم ذروني
فلانه او عطيني ما لا اومتاعا وما اشبه ذلك حتى لو قال لك في وسط الصلوة
يقول القوم الاخير قد انشئت لنفسك صلاة فانه واما بعد التشهد فانها لا تشهد
لكن تكون نافعة لترك السلام الذي هو واجب من وجهه فما بدونه بمنزلة ما لو تكلم
او عمل عملا آخر من غير الصلوة وعند ما لا يشاء في يجوز ان يدعوا بكل ما يريد

من امر الدنيا والآخرة كما روي عنه في حديثه بن مسعود في التشهد من
قوله عليه السلام قد انشئت احكام من الدعاء اعجبه اليه في دعائه وانا قوله عليه السلام
ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس واه مسلم فيما روي ذلك الحديث
ويقدم عليه لانه ما يقع من ذلك مسج ولو قال الله عز وجل في جملة في الهداية بما يشبه
كلام الناس ويحتمل الكفاية لانه يقال روي الامير الجيوش قال الشيخ كمال الدين بن
الهام وقد جمع علماء الفسحة الا ان الرار في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير
بجاء في الخلاصة لو قال روي في فائدة الاصح انه نفسه وارز في الحج الاصح انه لا
تفسد فيها اكسني ثوبا الغفرانا اقض ديني اغفر لي وخال نفسي وكوفي
اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات لا تشهد ولا تخي قال الخلو في لا تشهد وابن
الفصل في نفسه الا في وجهه وارز في رويك لا تشهد انت في كلام الشيخ كمال الدين
ابن الهام وسيا في مقامه فيما يفسد انشاء الله تعالى وروي عن بعض المشايخ وهو
محمد بن عبد الله بن عمر انه قال لا يقول الصلوة على النبي عليه السلام وارجم محمد فانه
رفع ظن بتبصير الانبياء عليهم السلام فان اخذ لا يستحق الرحمة الا باثبات ما يلام عليه
ومخا مننا بتعليم الانبياء ونفقيهم وهكذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط واكثر المشايخ
على انه يقول ارحم محمد الكون فينه على ما تقدمت في رواية البيهقي من حديث بن مسعود
قال لا تشتمني ويكون معنى قولنا ارحم محمد ارحم الله محمد في التفسير راجع الى لانه كن
جني جناتيه وله ابن شيخ كبير فاد السلطان ان يقيم العقوبة على الجاني فيقول الناس
ارحم هذا الشيخ الكبير فان ذلك ارحم راجع الى الابن الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن
الاثبات بما في الاحاديث الصحيحة او في اخرى يقول فيما اذا ان يقول ارحم محمد وآل محمد
كما صليت باركت ورحمتك وافقة وارجم ولا يقول وترحمته لانه لم يكن قد قال وترحم
واما ان قال انه ذلك وترحمته باسكان التراء فهو خطأ لان الشك في نفسه من رحمة
ولو قال بعد قوله وترحمته من رحمتك بالتشديد في تشديد الحاء من التفضل بجود لانه
معنى صحيح في التمدد يقال ارحم عليه اذا عاله بالرحمة وذلك من انشئ انشئ الرحمة
ولا يقول بملقوله في العالمين بنا انك حميد مجيد ارحم ورويه في الاحاديث ولو قال
ذلك لا بأس به اي لا يكره ان هو زيادة نداء الله تعالى ولا ضرر له ولا تغير فيه للمعنى
ان كان الاول في علم الورد والاولى المحافضة على الاثبات بما قاله عليه السلام من
عنه زيادة ولا نقصا ويشبه بالتسوية ان انت هي الى لشهادته قال في الواقتا
لا يشهد الا في المختار على ما قدمناه فان اشار بمقتضى فيهم المختار والبصر بخلق
الوسطى بالابن اى يجمل بها حلقة وقد كنهه في بحث التشهد الاول فان اخرج من
الارعية بعد التشهد يسلم عن عييه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا
السلام ارحم من الصلوة سواء كان من الجن او البش او كان كذا

ذكره المحيط بخلاف السلام الذي في النسخة وهو قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة
الله وبركاته حيث يقول اتباع المروني المومنين في سلام النسخة لعله قد مر ذلك على
ما نقله بخلاف سلام الخلفاء المروني فيه عن ابن مسعود ان النبي عليه السلام كان
يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام
عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر واه اصحاب السنين الاربعة وقال القريشي
حدثني عن مجمع ولا يتوهم ان مراده هذا السلام في الاول لانه يقول في السلام
الثاني وبركاته كما يفعله بعض الجهال لان ذلك خلاف السنة كما في هذا الحديث الصحيح
وخلاف عمل الامة وفيه تعيين من في اليسار على من في اليمين من غير دليل وذكره في مختلف
الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يساره
كذلك في جامع الجوامع لو سلم تلقاء وجهه ثم عن يمينه وشماله جانبا واه الحسن بن محمد
وابتاع الخليلي عمل الامة اوله وينوي بالتسليمه الاولى في خطابه بعلبيكم من هو عن
يمينه من الملائكة والمؤمنين المشركين لانه صلاته وفي غيره وهو في السلام
عن يساره مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من عن يساره من
الملائكة والمؤمنين التسليمه الاولى للجنة والخروج من الصلوة والثانية للشرك
بين القوم في الحققة في قيل الثانية سنة والاحتجاج انها واجبة كالاولى بحجج لفظ السلام
بمخرج ولا ينفك كذا في شرح الهداية لابن النجار واعلم ان الاول لا يقتضي الترتيب كما هو
مقرر فلا يلحق من تقديم الملائكة في الذكر اعتقاد فضيلتهم على المؤمنين بل هو من باب
اهل السنة ان يرسل البشر افضل من يرسل الملائكة وسائر الانبياء من المؤمنين
افضل من سائر الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا و آل ابراهيم وآل عمران على
العالمين وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية والملائكة
واخلو في جملة العالمين في البرية وقال المتزلة الملائكة افضل من البشر لقوله تعالى
لن نبيتنك المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المتقون فان النسخ في مثل هذا
الكلام من الادنى الى الاعلى كما يقال لا يستنكف عبد فلان عن خدمتي ولا استبدى ولا ت
الملائكة ترسل الى الانبياء فيفضلون عليهم كما تفصيل التمسك على الميم والجوزان عن
الآية انها دليل النافين ولا كرم لا تمناه ان المسيح بعد عن الاستنكاك من الملائكة
والى اليهودية ومن كان بعد عن الاستنكاك وادنى الى اليهودية فهو الاقرب منزلة
والاعلى منزلة والاكثرفا بآعاد الله في الآخرة وذلك هو المراد بالفضلية وان كان
ما يقتضي الاستنكاك من زيادته القدرة على البطش والاعمال المشاقة وسقته الملهمة
والافتاء العجيبة وغاية التكون التي لم يزل الخلق من النقصان في السببية وترفع
المسيح عن العبدية في الملائكة اشدها قوى فليس النزاع فيها وصنفهم بالمقربين
لا يستلزم كون المسيح ليس من المقربين للاجماع على انه منهم وقرب على انه قد سلم ان جملة

الملائكة المقربين افضل من المسيح لان كل واحد منهم افضل منه والكلام فيه والآية انما
تفيد الاول لا الجواب عن قوله ان الملائكة ترسل الى الانبياء ان ملحق الرسالة لا تقتضي
افضلية الرسول انما ذلك فيما اذا كان الرسول للشمس والشمس والشمس والشمس
والدعاء الى الله تعالى واما اذا كان لمجرد تبليغ الخبر من المرسل الى المرسل اليه فلا
الا يري ان التسليط قد يرسل الخبر مع بقائه الى غيره ولا يقتضي ان التوابع قد يرسل
او يرسل عند التسليط ان الوكيل كذلك حال الملائكة مع الانبياء انما هو يرسل اليهم
في تبليغ الخبر فقط وقد روي التوفيق في هذه المسئلة عن جماعة منهم ابراهيم النخعي
فان مثل الغالبين البرية من امام وهو مختلف في افادة النسخ وتقوم بعض علم ما لم
يحصل لنا الخبر بعلمه الى عالمه اسلم والله اعلم وقال بعضهم اي بعض السلام وينوي
من الملائكة الحفظة الذين وكلوا بحفظه خاتمة ولا يتم النية وقال بعضهم ينوي جميع
منهم من الملائكة على سبيل العموم من غير تعيين لعمد بعضهم كونهم حفظة او غير حفظة
لانه في الشان قد اختلف الاخبار بين ان يكون هذا تقليد لكل من القولين لا القول الاخير
فقط لانه ينبغي له التبيين في العدد وكل من القولين كذلك لا يقتضي للمسلم فيه قيل
ان كل واحد من حشدا كذا وقع في نسخ المتن حشدا بلانا والاولى ان يقال خمسة من الملائكة
بالتاء تحتها من الثمانية وهذا القول روي عن ابن عباس عن النبي عليه السلام انه
قال مع كل واحد من جنس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات واحد عن يساره
يكتب السيئات واحدا مائة يلقيه الجنات واحد راءه يبلغ عنه الكار وواحد
عندنا صديقه يكتب ما يصلي على النبي ويكتبه الرسول وقيل مع كل واحد من ستون ملكا وقيل
مع كل واحد من مائة وستون ملكا اخرج الطبراني في معجمه وكل واحد من مائة وستون ملكا
يلقبون عند ما لم يقبل له من ذلك البصر عليه سبعة املاك يذوبون عنه كما يذوب عن قسمة
المسل الذبابة اليوم الصديق ولو كل العبد الى نفسه طرفه عين لا تحفظه الشياطين
وذكر ابن ابي هاشم في مسنده والبيهقي في شعبه ان يمان في حديثين طويلين ما يفيد انهما
اثنا و اخرج الطبراني في تفسيره عنده قول الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
ابن عفان على شوا الله صلى الله عليه وسلم فقال لما روي عن الله اخبرني عن العبد كسمه
ملك فقال عليه السلام على عبيدك ملك على حسناتك وهو من على الملك الذي على
الشمال فاذا علمت حسنة كتبت عشرة اذا علمت سيئة قال الذي على الشمال الذي على
اليمين يكتب فيقول لا لكه يستغفر ويتوب فاذا قال ثلثا قال نعم اكتبنا الله منه
فبشر الغريق ما اقل من اقبته الله واقل استحيائه ما يقول الله تعالى ما يلفظ من قول الا
لديه رقيب عتيد وكان من بين يديك من خلفك يقول الله تعالى ان الله يفتن
يديه من خلفه يحفظونه من امر الله وملك قابض على ما سبيلك فاذا قرأتم الله فقل
واذا تجبرن على الله فقل هو ملكان على شفقتك ليس يحفظان عليك الا الصلوة على

تجده ملك فاقم على فلك لا بدع ان تدخل الحية فليك ومكان على عينك ففهمه لآء عشرة املا
على كل ابراهيم بن داود ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل سري ملائكة
النهار ففهمه لآء عشرة من ملكا على كل ابراهيم بن داود بالتهامه ولله بالليل
وينوي الحقة مائة في التسليمة الاولى من نوى فيها ان كان الامام عن عبيده او
جذابة اي ان كان الامام بجذابة نوى في التسليمة الاولى ايضا وهذا عند ابو يوسف
لانه قد اضر فيه الجانيان فرج العجز لانه تشايتا من كل شي وعند محمد بن
رواية عن ابى حنيفة بنوه في التسليمة لان الجمع عند الفارض اذا امكن لا يصلح
الى الترخيم وينوي في التسليمة الاخرى الثانية ان كان عن يساره والامام
ايضا ينوي التوضيع الحقة في التسليمة في الصحيح لانه خاطبهم بها فينويهم
فيها ان الكلام يعتبر بالنية وقيل لا ينويهم اصلا لانه يشترط الهم وهو فوق النية
وقيل ينويهم بالتسليمة الاولى فقط واما المنفرد فلا ينوي سوى الحقة لانه ليس
معه سواهم وقد قلنا انه لا ينوي من البشر من لا يشاءه في صلاته وينبغي للمصلي من
طريق الارباب ان يكون متوجها في حال قيامه الى موضع سجوده ولا يتجاوز به
حاله كونه الى ظهر قدميه وفي حال سجوده الى اذنيه انفه اي طرفه وفي حال
قعوده الى حجره بنحو الحاء وكسرها وهو على جمع فخذيه من ثوبه وذلك كله مضمون
المشروع فان الخاشع لا يتكلم بحركة عبيده ازيد مما هي عليه واذ انكرت العين على ما هي
عليه لا يتجاوز نظرهما في الحالات المذكورة الى غير المواضع المذكورة ويتبين ان
يكون من قدميه في حال القيام قد اربع اصابع مضمومة كذا في الخلاصة وهو ايضا
راجع الى عدم التكلف على ما عليه الخلقة التسليمة والافلو كان في بيني ان لا يتكلف
عنها يقتضيه اصل خلقة ولو كان اكثر من اربع اصابع ازا اصل في الكمال على التكلف
وقد اكله اربع اوترك لا ياقم والسنة للامامة المتكلمة ان تكون التسليمة الثانية
اخفض اي اسفل من التسليمة الاولى من حيث الصوت وهذا بناء على ان السنة
في حق الجهر في اذكار الانتقال جميعها لاجل الاعلام بانقضاء حال الى هذا
فكذا يستلزم الجهر بالتسليم الا ان التسليمة الاولى الانتقال فلا بد من تمام الجهر
بها كسائر اذكار الانتقال بخلاف الثانية فانها للتسوية مع ان الاولى آله على
تفقيها آياها فلا حاجة الى زيادته الجهر بها ومن المشايخ من قال يخفض الثانية
كذا وقع في بعض نسخ المتكلمين مراده انه يخفيها ولا يجهر بها اصلا لما قلنا من
عدم الاحتياج الى الجهر لآله الاولى عليها وهذا بخلاف القول الاول ان ظاهره
انه يجهر بها جهرا وهذا الجهر بالاولى في بعض النسخ ومن المشايخ من قال يخفض
الاولى من الثانية اي يخفض الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا ينبغي ان
يكون قول احد من المشايخ بل هو تصرف من بعض الكتبة والاصح القول الاول انه يجهر

بالثانية وهذا الجهر بالاولى لان الاول قد كان على فلك الثانية آياها الا ان المتكلمين
يتكلمون بالامام فيها ولا يعلمون انه ياتي بها وليس كذلك السور حصل له لم يشعروا
به او شعروا وهو من كينون واحدة كالمالكية على انها الحقة ايضا كما تقدمت ولا بد في سائر
الحقة من استماع المسلم عليه فلا بد من الجهر بها فاذا تمت صلاة الامام فهو مخير
ان شاء اخفى عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء اخفى عن يمينه وجعل
القبلة عن يساره وهذا الاول في مسلم من حديث البراء ان اصلنا خلف سقواته
سلكي الله عليه وسلم احببنا ان نكون عن يمينه حتى يتقبل علينا بوجهه فانهم هم ان
وجهه عند القبلة عليهم كان فيا بل من عن يمينه وذلك انما يكون اذا كان المسجد عن
يمينه والقبلة عن يساره وقيل امناه حتى يتقبل علينا بوجهه وقيل من عن يساره
فينبغي الانصراف عن يمينه لانه يجلس مخفا بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف
عن يمينه كما في حديث اخر في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه
ما في الصحيحين وغيرهما من حديثين مسعود قال لا يجعل احكامه للشيطان شيئا من صلاته
يرى ان حقا عليه ان لا يصرف الا عن يمينه لقد ايتت سقواته صلى الله عليه وسلم كثيرا
ينصرف عن يساره لا يصرف عن ذلك لان فعله عليه السلام لذلك بقليل الجواز مع محبته
للمتأمن واعتياده به وهو في الجواز مراد بن مسعود فانه انما يري عن اليمين الانصراف
عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الانتقال عن جهة الصلوة وهي القبلة
اعتراف من ان يجلس بعده او لا فلذا قالوا ان شاء ذهب الى حواججه لانه قضى صلاته وقد
قالوا فاذ خضعت الصلوة فانتشر في الارض والامر لا باخه وكونه في الجفت لا ينبغي
كونه في غيرهما بل يثبت بطريق الدلالة وان شاء استقبل الناس بوجهه اي وجلس كما
في الصحيحين غيرهما عن سمرة بن جندب كان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاته اقبل علينا
بوجهه وفي مسلم وغيره عز جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقهر
من صلاته الا ان صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يجذون فينا خلفون في امر الجاهلية
فيضكفون ويتبسمون انت هي هذا ان لم يكن بجذابة اي بجذابة الامام اي في مقابلته عند
استقبال القوم ومصلحتي لو كان بجذابة مصلح لا يستقبلهم بل يخفي يمينه او يساره
سواء كان ذلك المصلح في الصف الاول فربما من الامام او في صف الاخير بعيدا عنه
ان لم يكن بيننا حائل لا لاستقبال وجه المصلح مكره مطلق لانه يستقبل الى
الشبه بعبادة الصورة كما ان لا يستقبل من المصلح مكره ايضا للشبه المتكلم
واما ان لا يخاف والاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين علة وعلة على ما ذكره
في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة ان كانوا
عشرة يلتفت الهم لترج حرمهم على حرمته القبلة ولا فلا لترج حرمته القبلة على
الجماعة فان هذا الذي ذكره لا اصل له الفقه وهو رجل مجهول لا نسبة الفاضل

الفاطه اهل العلم فضلا عن ان ينزل بها ليس له اصل ولا حديث الذي واه موضوع كذب
على النبي عليه السلام بل حرمه المسلم الواحد ارجح من حرمته البتة غير ان الواحد لا
يكون خلفا لا امام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه فليفتت
اليه في الاطلاق المذكور والله الموفق هذا الكذب كذا من التحسين بين الاثنان والافتراء
والجلوس مستقبل اذ لم يكن بعد الصلوة المكتوبة التي انما تنقطع كالجزء من الصلوة
في الخلاصة في الصلوة التي لا تنقطع بعدها كالجزء والعصر كونه المكتوبة عدا في مكان
مستقبل القبلة انتوى وجه الكراهة مخالفة فعله الذي كان عليه السلام
يذاور عليه كما ينبغي لفظ كان فيما تقدم من الحديث فان كان بعدها الى بعد المكتوبة
تنقطع بقوله الى المنقطع بلا فصل الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تبارك وتعالى والجلال والاکرام ويكره تأخير السنة عن حال اداء الفريضة باكثر من
مخوفة لك المقدار الذي سمى والتمذي من عايشته رضى قال النكاح ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تبارك وتعالى والجلال والاکرام واتما ما روى ابو داود عن ابن عمر قال صليت هذه الصلوة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابوبكر وعمر يتبعان في الصف المتقدم عن يمينه
وكانا رجلين شهدا لتكبيره الاولي من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلوة ثم سلم عن يمينه وعن يمينه حق راينا بياض خديته ثم انتقل كما تنقل الى برهة
يمينه فقام الرجل الذي ركب معه التكبير الاولي ليشفع فوثب عمر فاخذ بمكبر
فنهقه ثم قال اجلس فانك لم يهلك اهل الكتاب الا انهم لم يكن من صلاتهم فصل
فرجع النبي عليه السلام بصره فقال انما بار الله بك يا ابن الخطاب فلا يارض حليف
عايشة انما اولا فلا تله لا يباد لند العتقة واما ثانيا فلا تله لا تخلفه بنيها الا
المكتبة مقدار اللهم انت السلام آه فصل ولا دليل على المكث اكثر من ذلك فيكون
لخالفته ما كان ذابا عليه السلام كما هو منه حليف عايشته واما ما ورد
من الاحاديث في الاذكار عقب الصلوة فلا دلالة فيها على الاتيان بها عقب
الفرض قبل السنة بل يحمل على الاتيان بها بعد السنة ولا يخرجها من خلال السنة
بينها وبين الفريضة عن كونها بعدها وعقبها لان السنة من لواحق الفريضة
وتوابعها ومكملاتها فلم تكن اجنبية عنها فاما يفعل بعدها يطلق عليه انه فصل
بعد الفريضة وعقبها وقول عايشة مقدار ما يقول لا يفيد ان ليس المراد انه
كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد ما ناسب ذلك المقدار ويخفى من القول
تفريفا فلا ينافي في باقي الصحيحين عن الغيرة انه عليه السلام كان يقول في بين كل صلوة
مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير
اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلال والاکرام الا الله

مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من
صلاته قال بصوت لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو
على كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله ولا نفيد الا بآية له النور وله الفضل
وله الشفاء الحمد لا اله الا الله مخلصنا له الدين فلو كره الكافرون ان يتحدثوا
بالمكذوب من حديثه الشريف وروى البخاري في صحيحه كل واحد من هؤلاء الاذكار لم يدر
التفاوت الكثير بينها وكون التندير بالتقريب والتحذير والتخفيف والتخفيف والله اعلم
اذا قام الامام الى المنقطع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل ينقله
او يتأخر ويخوف عينا او شملا لما في ابوداود والترمذي عن المغيرة بن شعبة انه عليه
السلام قال يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتقرب الى البيت
فيقطع عنه هناك يعني به بنية لانه عليه السلام اما كان يصلي في بيته
في صحيح مسلم وغيره سالت عايشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من المنقطع فقال
كان يصلي في بيتي قبل ان يهرق بياضا ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي بكنتين
ويصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي بكنتين ثم يصلي بالناس المشاء ثم يدخل في
بيتهم يصلي بكنتين الحديث الاخبار في ان لا افضل في المنقطع ان يصلي في البيت كثر
جدا اكثر هذا انه اعلم انه لا يشغله شغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي
المغرب في المسجد فاراد ان يصلي بكنتين بعده ان خاف او رجع الى بيته ليشغله شيء
اخذ في بيته في المسجد ان كان لا يخاف صلى بها في المنزل كذا في سنن الترمذي حتى الجمعة
فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت صلى الجمعة في الجامع يكون سنة انتهي
المشايخ من غيرنا لا يخرجنا مينا وقال ان كان المصلي ما نأى عن بيته من المجراب
وتميز المجراب هو عين المصلي من جميع الدنيا من قال اللهم لا اله الا انت سبحانك اني كنت من خلقك
ذكون انه اذا كان بعد الصلوة نطق بقوله اليه من غيرنا خيرا الى آخره اذا لم يكن من
وضعه الاشتغال بالدعاء بان لم يكن له من متاد يقربه عنية المكتوبة فان كان له
منه قد اعتاد انه يقضيه اي ياتي به بعد المكتوب انما يقوم عن مصلاه اي عن
المكان الذي صلى فيه فيقضي وروى قايما وان شاء جلس في ناحية من راحي المسجد
فيقضي وروى ثم يقوم الى المنقطع كلاهما اي كل من قراءة الورد قايما ومن قرأه
جالسا في ناحية المسجد روى عن الصحابة رضي الله عنهم ويجوز ان يراى بقوله
كلاهما القيام الى المنقطع بلا تأخير اذا لم يكن له من متاد يقربه والاستقبال بالدعاء والى اذا
كان له من متاد ولكن التندير الاول اقرب وما ذكرنا في المسئلة من انه يكون تأخير
السنة عن اداء الفريضة دليل على كراهة تأخير السنة عن المكتوبات وما ذكره
شمس الائمة الحلواني في دليل على الجواز انما تأخير السنة عن المكتوبات من غير كراهة
ذكره اي ذكر هذا الكلام وهو انما ذكرنا في المسئلة يدل على الكراهة وما قاله

شمس لا يه يدك على علمها في المحيط وتكون في بان نخل الكراهة على كراهة التنزيه
 وهو والخلو في عدم الاسماء فان البنداء المشهوره عنه انه قال بالاسم بان
 بغيره بين لفرضته والسنة الاوراد والمشهوره هذه العبادة اطلاقها فيما
 خلا فله اولى وهو قبيح من المكروه كراهة التنزيه فحصل منه ان الاولى لا يقتر
 الاوراد قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك حتى اذا اصلها بعد
 الاوراد قطع سنة مودة لا على وجه التسند وان اقل الواو لو تكر بعد الفرض لا تسقط
 السنة لكن في ايها اقل فلا اقل من كون قراءة الاوراد لا تسقطها وقيل في الكلام
 انه تسقطها والاولى كونه ابن الهوام في شرح الهداية واستدل به بما دوى البخاري
 وابوه اود والترمذي عن عايشة رضى الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر ان
 كنت مستيقظا فقلت لا اطيع حتى ياتي ذنبا لصلاة وكذا ذكر في الخلاصة والبرازي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا تسقط الا بالبيع والشراء بعد السنة بطلها مشكل لانه
 لا واية فيه وفيه الفتية الكلام بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ينقص ثوابه وكل
 عمل ينافي التحية ايضا قال في وهو الاصح انتهى وكذا اخر السنة بعد الفرض الى اخره
 ذكر في الفتية فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة واعلم ان هذه الاحكام
 المذكورة كلها في حق الامام اما المفتي المفسر فانما ان يثبت مكانها الذي يملكها
 فيه المكتوبة جاز وان قام الى المنطق في مكانها ذلك جاز ايضا والا حزن يطوعا
 في مكان اخر غير مكان المكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكر في الخلاصة حيث قال ان كانت
 المصلي مقتنيا او يصلي وحده ان يثبت مصلاه يدع جاز وكذا ان قام الى المنطق في
 مكانه او تقدم او تاخر او خفي او بين جاز وكل سواء لان المراد بقوله والكل سواء
 اي اقامه السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح بعد ذلك بان المنزل افضل هذا ولما
 يظهر الفرق بين الامام وغيره حيث صرح في الامام بكراهة تأخير السنة وسوى في غيره
 بين التأخير والوصل الا ان يقال ان حديث عايشة المتقدم ان عليه السلام لم يكن يعيد
 الا مقدار ما يقول لله عز وجل استسلام آه والنابض حاله عليه السلام الامامة
 خصه بها التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقول في السنة ولا يطوع
 في مكان الفرض لقوله عليه السلام ايحز احكامه اذا فرغ من صلاته ان يمتدح او يتأخر
 بسجدة وكذا يستحب الجماعة كسالمه في صلاة يقرأ داخل اتم في الفرض انتهى
 فتول ثم يقول غير مخصوص بالامام وغيره ولغظ احكامه في الحديث شامل للمفتي
 وغيره فالاحكام التي في حق الكل صل السنة بالمكتوبة من غير تأخير الا ان الاستحباب
 في حق الامام اشده من غيره في تأخير الكراهة لحديث عايشة بخلاف المفتي والمنذر
 ونظير هذا قوله يستحب الا ان اقامه للنساء في المصلي في بيته وفي المصلي في
 تركها الاول وهذا في من لم يدرك اتم اتم الاستحباب متفاوتة في الجاهل والواجب الفرض

والله سبحانه اعلم **فصل في بيان ما في الشئ الذي يكره فعله في الصلوة وبنيان**
 ما لا يكره فعله فيها اخره عن بيان صحتها لا من العوارض عليها ولا اصل خلقها عنه
 والعوارض من غير الاصل فقدم على بيان ما يفسد الصلاة كالجز منه من حيث انه اعتد
 ان كل فساد يكره ولا عكس ذلك لان الفساد ينقض الكراهة لانه بطلان العمل
 وبطلان العمل يكره اعني بالمعنى الثاني وهو مقتضى المحبوب المصحح الخام قال في
 الفصل في بيان ما في العلم ان العمل ان ينقض ترك واجب فهو مكروه كراهة تحريم وان
 ينقض ترك سنة فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن تتفاوت في الشدة والقرب من التحريم
 بحسب كد السنة وان لم ينقض ترك شيء منها فان كان اجنبيا من الصلوة ليس فيه
 نعيم لها ولا يذنبه دفع ضرر فهو مكروه ايضا كالشرب في الثوب والبدن كله ما يحصل
 بسببه شغل القلب كذا ما هو من عادة اصل التكبير وصنيع اهل الكتاب واهل السنة
 بالبرقية نعيم لها تمام ذكر في الخلاصة انه لو لم تكن المأذنة من السجود فربما يبد
 راحه او سواها يبدلها ولا يكره لانه من ثمان الصلوة وبما ليس فيه دفع ضرر
 من غير فصل الحية والصقرب فانه لا يكره فان اعلم هذا علم ان تغطية الفرض الذي
 عنده مكروه وكذا تغطية الانفة كره قاضي خان عن ابن هبة ان الله عليه السلام اذ في
 عن المستلثة الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه الا عند
 التثاوي بقاءه لا يكره ان يغطي فاه ان لم يستطع كظمه والادب عند التثاوي ان يكره
 اي يمسكه وينمعه عن الانفتاح ان قدر على ذلك كقره عليه السلام ان التثاوي احكام
 في الصلوة فليكن طمعا استطاع فان الشيطان يدخل في فيه رواه مسلم وغيره
 وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يمسكه على فيه لما دوى الترمذي ان الله عليه السلام
 قال ان التثاوي في الصلوة من الشيطان فان التثاوي احكام فليكن طمعا استطاع
 في رواية له فليضع يده على فيه ويد هذا على ان التثاوي مكروه وكذا يكره التثاوي
 لانه دليل الغفلة والكسل ويكره الا عجايب وهو في الاعجاز ان يغطي بعض العجالة
 على راسه ويجعل طرفا منه في الثوب الذي اعقبه عنه عمامته او يترك طرفا من
 العمامة شبه المحزن الكاثر للنساء ويلتف حول وجهه المجرى يوزق من ثوب طمعة المدة
 على راسه وقال بعضهم الا عجايب ان يمشي حول راسه اي يمشي راسه بالمشي في الخوف
 ويبسدي يظهر هامة اي على راسه وهذا هو المكروه فتاوى قاضي خان في هذا
 وغيرها هو الموافق لا عجايب والمدة بالمحى الذي لفه حول راسه او بما يكون وجهه
 كراهته الاستتابة بالمدة او كتمه وسط الرأس كونه فذل الجفافة من الاعراب يكره
 ايضا المقصر في غفلت الشعر وهو منقوص وفعله واراد به في الجامع في هذا الموضع
 ان يجعل شعره على هامته ويشبهه بصمغ او ان يلف في رابته نضبة ذابته بضم الذا
 المحمودة وبما لها من مودة ثم يام موجه قال في القاموس هو الناصية والمراد بها

فصلنا شمس حوله أشبه كما يفعل النساء في بعض الأوقات أو يجمع الشمس كل من
 قبل أي من جهة الفناء ويسمى أي يشبهه بجمع أو خرقه كيلا يصيب الأرض إذا
 سجد جميع ذلك مكره إذا فعله قبل الصلوة وعلى به على تلك الهيئة أما لو
 فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فمستلزم له لأنه على كثير بالإجماع ووجه
 الكراهة ما روي الطبراني عن الثوري عن محمد بن ابن راشد عن سعيد المقبري عن
 أبي رافع عن أم سلمة أنه عليه السلام من أي أن يصلي الرجل بأشبهه مستوصد
 كذا رواه الشيخ بن وهب قال أن المعامل عن اسمعيل عن سمعان بن به سنداً ومثلاً
 و زاد قال الشيخ قلت المروى عنه أم سلمة قال لا شك وأخرج الشيخ عنه عليه السلام
 امرأتان سجدت على سبعة أعضاء وإذا كنت تشقوا ولا تقربان في المعصية كذا الشمس
 فيكون نهياً وبكره أيضاً وضع اليد على الأرض قبل وضع الركبة أو سجدة وضعها
 أي وضع الركبة قبلها أي قبل وضع اليد إذا قام من السجدة لمخالفة السنة على ما احتج
 في صفة الصلوة إلا أن فعل ذلك من غير أن لا يكره لأن الظاهر يجمع ترك الواجب
 فضلاً عن السنة لأن الحج مدفوع بالنقص وبكره أيضاً أن ينزع المصلي في سجدة
 فنزل الديك أي كنز الديك في الشقة لا فيه من ترك واجب القمانينة وبكره
 أن يفتي في جلوسه للشهادة وبين السجدة بين أقدام الكلب أي كافتاء الكلب هو
 أي لا فقاء أن يضع اليدين على الأرض وينصب يديه وشأفته نصيباً ومثل هو
 أن ينصب يديه نصيباً والاولى أصح لأنه المناسب لبقاء الكلب قال في المستصفي
 وأفتاء الكلب يكون بهذه الصفة إلا أن أفتاء الكلب نصيباً ليلته وأفتاء الأدي
 في نصيب الكلبين المصدرة انتهى وجه الكراهة ترك القعود المسنون وبكره أن
 ينشأ في رعيه في السجدة أو فتر أشرك أي كما فتر أشرك في تلك الأثناء الثلاثة
 ذكرها المصنف بلفظ الحديث في مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة أنها في رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن ثلاثة عن نفع كنز الديك أو فقاء كافتاء الكلب والتفات
 كالتفات الثعلب أو فتر أشرك فتر أشرك الثعلبية في الصحيح عن حديث عائشة كان
 تقبته عليه السلام في يده عن عتبة الشيطان أن يفتش عن الرجل ذراعيه
 أو فتر أشرك السبع وعتبة الشيطان أن لا فقاء وأما ما روي مسلم عنهما وسرقت ابن
 عباس في الأفتاء على القومين فقال في الاستيفان له أن أنزله فناء أما الرجل
 فقال بل هي سنة بتقبل صلى الله عليه وسلم وما روي البيهقي عن ابن عمر وابن التمر
 أنهم كانوا يفتشون في الجوارب المفقوعة أن الأفتاء على ضربين أحدهما مستحب وهو
 أن يضع اليدين على عتبة وركبته في الأرض وهو المروى عن العبادلة والمنهجي
 هو أن يضع اليدين ويديه وينصب شأفته كذا قالها الشيخ كمال الدين بن النجاشي
 وهو محمول على خارج الصلوة فإن ما ذكر من الحديث ليس فيه ما يدل على أن المراد القعود

في الصلوة ولا يمنع إلا اليتيم على العتبتين في الصلوة مكره أيضاً مخالفة
 الجلوس المسنون وهو فتر أشرك الرجل اليسرى ولكن يمين حينئذ أن لا فقاء بنصب
 الركبتين مكره خارج الصلوة أيضاً ولا يفتنه لأنه جلوس الجفافة بخلاف
 الاحتياط ليس فيه كراهة خارج الصلوة والفريق بين الاحتياط والأفتاء أن الاحتياط
 يكون بشد الركبتين إلى الظهور عند نصبهما بيديه أو يديه أو غيره وهو أكثر جلوساً شرافاً
 العرب بكرة أيضاً أن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لأنه فعل
 زائد ليس من فترات الصلوة على ما مر ولا ينسب الصلوة خلاف ما روي المحرر عن
 أبي حنيفة أنه ينسبها لأن المنسب إنما هو الأول الكثير وهو ما يظن أن فاعله ليس
 في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي وبكره أيضاً أن يسجد قبل
 أي يسجد من غير أن يلبسه وهو أي السجدة فيضمه أي الثوب على كتفه ويسجل الطرف
 على عصبه أو على صدره وفي القعود يشرح مختصراً كركبي هو أن يجلسه على رأسه
 أو كفتة ويسجل طرفاً من جوانبه فناء أي قاضي خان هو أن يجلس الثوب على رأسه
 أو على عاتقه ويسجل جانبيه أمامه على صدره والكل يصح عليه هذا السجدة وهو
 الأرشا من غير لبس فإن السجدة الكفة الأرخاء والأرشا ولا بد أن يقبلاً بدم
 اللبس ضرورة أن أرسل يدي القيصر وغيره لا يستقيم سلاط ووجه كراهة السجدة لما
 مر عن أبي بصير أنه عليه السلام من أي عن السجدة في الصلوة وأن ينظر الرجل فاء
 أخرجه ابنه أود والحاكم ومحمّد ولا يفتد شغل القلب بمجل شئ في الصلوة لافائده
 فيه ولو صلى في قباء أو مطرف فيضم الميم وفتح الراء قال في القاموس هو رداء من
 خرم رقع ذو أعلام أو بارت أي مطر على وزن منبر وهو ما يلبس للطره بارت
 بالفارسية هو المطر يفتي أن يدخل يديه في كتفه وأن يشد القباء ويخفه بالمنطقة
 احترازاً عن السجدة في الخلعة المصلي إذا كان لا يشأ شفة أو فرج أو لم يدخل يديه
 اختلف المتأخرون في الكراهة والخبر أنه لا يكره ولم يوافق على ذلك أحد سوى
 البزار والشيخ الذي عليه قاضي خان الجمهور لا يكره لأنه إذا لم يدخل يديه في كتفه
 صلح عليه اسم السجدة لأن الشا الثوب بدون أن يلبسه وعن الفقيه أبي جعفر
 الهندلي أن كان يقول أن صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسمى
 يفتي ولو دخل يديه في كتفه ويخفي أن يقبلاً إذا لم يبرأ منه لأنه يشبه السجدة
 أما إذا ترا لا زام فتد الحق بغيره من الثياب في اللبس فلا سجد عليه فلا يكره وأما
 الاقبية الرومية التي تجمل الكمامها خرق عنداً على المضد إذا أخرج المصلي يديه
 من الخرق ما أرسل الكمر فإنه يكره أيضاً صلح السجدة عليه لأنه أرخاء من غير لبس
 أو لبس الكمر يكون بارخال اليد فيه ولا يفتد شغل القلب عما عانته عز أن يجلس عليه
 أحد عند نهوضه فيخترق ولا يفتد تشبهها بأهل التكبر لأن الكراهة لا تشمخ نفس

المكبرين بنكه واذا حال اليدين الكمل في الصلوة ولا غارجهما على ما جرت من عادتهم
 ولولا بربسلكم عند اخراج اليدين من حوزة بل ارخله تحت منطقتي ذالت كذا هـ
 لنزال اسبابها المذكورة وبكره ايضا ان يكون ثوبه وهذه الصلوة بعل قليل بان
 يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا
 دخل وهو مشتم الكبر والذل وان يرفعه كيلا يتقرب لما من قوله عليه السلام
 امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وزلا كفى شعثا ولا ثوبا ولا ذلك فرفع تجبره وبكره
 للمصلي كل ما هو من اخلاق الجبابرة عموما لان الصلوة مقام التواضع والتذلل
 والخشوع وهي تنافي في التكبر والتجبر وبكره ان يصلي في ازار واحد في التواضع
 لما في الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصليين
 احلكن في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء الا من عذر بها لا يجد غيره فانت
 الحج ملغى وبكره ان يصلي خاشعا اي لها كونه كاشفا واسمه تكاسلا اي لا جمل
 الكسل وسببه بان استشغل بقلبه ولم يرفع اذنه في الصلوة فتزكها لذلك
 وهذا معنى قوله تعالى وانا بالصلاة والمؤمن مناه الاستخفاف بها والاحتفال والآن
 ذلك كقولنا يا ربنا ولا يا ربنا اذ افعله اي اذا كشف الرأس فلا خشوعا
 لانه ذلك هو المقصود الاصلي في الصلوة وقوله لا بأس بشاره الى ان الاوليات
 لا يفعله وان يتكلم ويخضع بقلبه فانه من افعال القلب كذلك وبكره ان يصلي
 في ثيابا لينة بكسل البناء وبالذال الجوع وهو لا يصلي ولا يحفظ من الناس
 عنه آية في ثيابا لينة ككلمة في اوزانها وبني الميم والهاو مشاوي الخدمة والعمل
 فكيف لا رعاية الادب في الوقوف بين يديه ثيابا امكن من تحجب الظاهر والباطن
 وقوله ثيابا خفافا فيتكبر عند كل سجدة لشاره الى ذلك وان كان المراد بها ستر
 الموقر على ما ذكره اهل التفسير كما نقله المسند ان يصلي الرجل ثلثة اتراب
 ان ارفع يديه عما منه ولو صلى في ثوب واحد متوشحا به جميع بدنه كما يفعل الغصاة
 في المحصرة جاز من غير كراهة مع تيسر وجود الثياب كمن فيه ترك الاستحباب حينئذ
 وروى عن ابن جنيته ان كان ليس له ثياب للصلاة والمروءة تصلي في ثلثة اتراب
 ايضا فيصير حماره متشفة في الخلافة فيصير ازاره متشفة فكذلك ازاره في
 موضع الحمار وهو لا يلاحظها محتاجة الى زيادة الشتر فاذا استحب الا ازار
 للرجل فالاولى ان يستحب لها وفيها فان صلت في ثوبين جاز في صلاتها يعني في
 فيصير متشفة بكسليم وفتح النون في موضع على اليسر يربط تحت الخنك والقناع
 اوسع منه بحيث يغطي من تحت الخنك ويربط من الوراثة والخمار اكبر منها بحيث يغطي
 به الرأس ومن سئل اطرافه على الظهور والصدرة وبكره ايضا للمصلي ان يرفع راسه
 او يركبته وهو في الركوع الحاشية الركوع المستند على ما مر في صفة الصلوة

وبكره ايضا ان يمشي بغيره او يمشي من جسده في المستصفي قال الامام بعد الدت
 يعني الكبر في المشي الفصل الذي فيه غرض من جميع والتشفة ما لا غرض فيه اصلا
 انتهى والبعض حرام خارج الصلوة في الصلوة او في بركته ان يرفع اصابعه بان
 يدها او يرفعهما حتى يضر لاروى ابن ماجه عن الحارث عن علي عنه عليه السلام انه
 قال لا ترفع اصابعك وانت في الصلوة وهو معلول بالحزن لا عور ولا ان الرفعة
 فعل فائده فيه فكان كالعشة في المستصفي انه عمل وقوله وبكره التفتة بهم
 انتهى على هذا فبكره خارج الصلوة ايضا او يشبك بين اصابعه فانه مكروه
 ايضا لاروى ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه السلام قال لا ترفع يداك
 فاحزنوه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين اصابعه فانه في الصلوة فاذا
 نهى عنه حال الجلوس في المسجد منتظرا للصلوة او حال التوجه الى المسجد لكونه كانه
 في الصلوة حكما من حيث الثواب فان كان في الصلوة حقيقة كان منهيا عند الطرفين
 الاول والثاني فيه ترك الوضوء المستند بغيره ان يجلس يديه على خاصرتيه لما في الصحيحين
 وبكرهما قال النبي صلى الله عليه وسلم عن الحضر في الصلوة في رداءه ان
 يصلي الرجل مختصرا في اخرى عن الاختصار في الصلوة وفيه تأويلات اشهرها
 ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الخاضعة في النهاية نقل عن المغرب وهو وضع
 اليد على الخضر وهو المستند فوق الورك او على الخاضعة وهو ما فوق اللفظ فنه
 والشراسيف واللفظ فنه اطراف الخاضعة والشراسيف اطراف الضلع الذي يشرف على
 البطن انتهى في القاموس واللفظ فنه وكسر الخاضعة او اطراف الخيل المتصلة بالاصلاخ
 والشراسيف جمع شرسوف كصنوبر وهو غصن من عروق كل شئ او موطأ الضلع وهو
 الطرف المشرف على البطن وقيل الاختصار ان يصلي متكئا على الخضر وهي المصا
 وقيل ان لا يتم الركوع والسجود وقيل ان يختصر الآيات التي فيها السجود وقيل غير
 ذلك والاول هو المعتمد وبكره ايضا ان يقبل الحصى بكل حال لا يجازي لا يمكنه الحصى
 اي لا في حال عدم تمكن الحصى بانه من السجود عليه بان كان فيه تفاوت كثير في الرفع
 والاختلاف من بحيث لا يستشعر عليه مقدار الغرض من الجبهة فيستوي حينئذ مرة او
 مرتين كذا في فتاوى قاضي خان فاشارة الى انه روي وبكره في الظهر لروايت انه يستوي
 مرة لا يزيد عليها لما اخبر عبد الوهاب عن ابي ذر رثا النبي صلى الله عليه وسلم عن
 كل شئ حتى سألته عن مسح الحصى فقال احده اودع وكذا رواه ابن ابي شيبة وروى
 موقوفا عليه قال اذا رطبت يدي وهو صحيح وروى الترمذي عن عبيد بن ربيعة عليه السلام انما
 لا مسح الحصى وان تصلي فان كنت لا تقرأ فاعلا فبواحدة ولانه من جملة البشائر المذمومة
 المذكورة التي كان فيه في ذلك وبكره ان يتبع في جلوسه لمخالفته سنة الجلوس لاروى
 ولا بركه خارج الصلوة مطلقا في الاصح لانه عليه السلام كان جل وقوده في غير الصلوة

مع اصحابه التبع وكذا عمدا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلس على الركبتين
او الجلس به الى التواضع ويكره المصلي ايضا ان يضر مبعينه وقيل انه من مضيع اهل الكفا
وقال في الاختيار انه عليه السلام منعه ويكره ان يلتفت بوجهه يمينا او شمالا
لما في البخاري عن عمار بن عبد الله بن مارية عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الانفاذ
الصلاة فقال هو اختلا من غلبه الشيطان من صلاة العبد في سبيل الله او
عزاي من النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلته ما لم
يلتفت فاذا التفت عرض عنه وروى البيهقي في شعب الايمان عن كعب بن عجرة عن
يقوم مصليا الا وكذا الله به ملكا ينادي يا ابن آدم لو تعلم ما في صلته من حاجي
ما التفت ورواه الحاكم وصححه وهذا اذا لم يضره ولا يضره اما ان يضره
عن القبلة فقلنا فانه نفسه صلاته فكذلك او كثر ذلك كان له بغير اختياره
فان يلتفت عند ركوعه فقلنا لا الاصل ان الالتفات على ثلاثة اوجه الالتفات
منفسد وهو الالتفات بغير وجهه وهو الالتفات بغير وجهه وهو الالتفات
بلون غير وجه الوجه كما روى الترمذي في السنن وابن جرير وابن عثيمين
كان عليه السلام يخط في الصلاة يمينا وشمالا ولا يلوي عنهه قال الترمذي
عنه قال ابن القطان جميع وان كان غريبا ويكره ان يسجد على كونه عاتية وقد تقدم
في بحث السجود وانما يتخير قصد يعني بغير قصد اختيار من غير ضرورة وانما يكره
التخير ان كان صونا فقط لاحرفه اي لذلك الصوت كذا لو كان من غير واحد بخلاف
ما اذا كان له حرفة فانما يكرهه ان يكون نفسه اذا كان غير عتية كذا في الصلاة بالاختيار
ليلا يتوهم انه اذا كان عن سهو كان معه حرفة فانه لا يفسد صلاته ان كان معه حرفة
وكان بلا ضرورة يفسد سواء كان قصدا او سهوا لان منسدا الصلاة لا فرق فيها
بين السهو وعدمه على ما ياتي في انشاء الله تعالى لان ههنا مذكرة فلا يضر فيها
بالنسيان اما النسيان المذموم اي المضطر اليه فلا يكره وكذا التخير ان كان عن ضرورة
كما اذا نسيه البطم عن القراءة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والاخر ان يقطع
سما له او قدر على فمه من غير ضرورة لمجته رعايته لا بد اما اذا كان يحصل الضرر
شغل قلبه بغيره فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يرد السلام بالاشارة بيده
او لسانه لانه جواب عن صلوة حقيقة يفسد كما اذا رده بلسانه ويكره ان كان
مضطر فقط ولانه اشتغال بالغير من غير فائدة ولو ضاع بنية السلام فسد تركه
ايضا ان يحل الصبي او غيره مما يشغله وهون الصلاة وما روى في الصحيحين عليه
السلام امر الناس وامانه بنت ابى القاسم على عاتقه الحديث يحول على الابتداء حين
كل ذلك الكلام في بعض الاعمال بما خاف ثم نسخ بقوله عليه السلام ان في الصلاة لشفلا
على ما في الصحيحين ويكره ايضا ان يتخير في الخروج من حلقته بالنفس الشليل

وهون الصلاة فسد اي لم يضره حكمه كالتمتع في تفصيله ويكره ايضا ان يضيع
فيه راحته او دياره او غيرهما من احواله ويكره هذا اذا كان يجلسه منة عن الوقوف لما
فيه من الشغل فائنه وان منعه ذلك عن أداء الحرفة فقام الصلاة على تلك الحرفة
من غير ان يردى مقدار ما يجوز به الصلاة بان سكتا وتلقط بالناظر لا تكون من انفسه
لترك الضرر ويكره ان يتخير وهون الصلاة يعني بالتخير المذكور في لا يسمع صوت
وقد اثير من قبله انه لو سمع صوت من غير ان يشغل على حرفة يكره ايضا ولا يفسد اما
ينسدا اذا اشغل الصوت المسموع على حرفة واكثر كما في التخير بغير ضرورة وانما يتخير
المصلي ما بين اسنانه اي يكره لذلك ان كان قليلا ونقد الحقة وان كان كثيرا اذ
على قدر الحقة فان سلافة نفسه لا تفيد بالان بانه على الحقة ليس بان ينفذ
المذكورة في الفتاوى وغيرها ان قدر الحقة ينسدا ايضا كما في القسم وقيل لا ينسدا
ما لم يكن ملاه الفوت شيئا الكلام عليه انشاء الله تعالى ويكره المصلي ايضا ان يجهر
بالتمجته والتأخير وكذا بالتأخير والقول لمخالفة الله على ما منة صفة الصلاة
ويكره ان يتم القراءة في الكبر لانه ليس محلها ويكره ان يقرأ في هذا الموضع اسم جنس
واحدة اي يكره ان يقرأ في هذا الموضع اسم جنس وانما السورة او اكثرها في الصلاة
يعني بالاعتداء المذكور في الاضباع وهذا عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به
اي بالاعتداء المصلي يضطر الى ذلك لمعاينة سنة القراءة والعمل بما ورد به السنة
في الصلاة التسبيح وغيرها وله انه ليس من اعمال الصلاة وفيه مخالفة سنة
الوضع ومراعاة سنة القراءة يمكن بان يقرأ بيمينه قبل الشروع ثم من مشايخنا من
قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره الملقية فعلى هذا تكون صلاة التسبيح خارجة
فلا ينسدا لهما على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من قال لا خلاف في ما هون التطوع ولا
خلاف في الكثرة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الغني ابو جعفر الهندواني
الخلاف فيهما ائمة المكتوبة والتطوع مشافلي هاتين القولين بما يجوز من صلاة التسبيح
بانه لا ضرر في الاعتداء الاضباع وترك الوضع المستوفى كما انه بالاشارة برؤوس
الاضباع وهي مكانها وكذا قال في الفتاوى الحاقا بنية ان غمز برؤوس الاضباع يعني
وهي موضعها كما هو على الهيئة المستوفى لا يكره وقد كثر في موضع اخر من الحاقا بنية
انه لو احتاج اليها اي الى التسمية يعني الى عملها كما في صلاة التسبيح عندنا اشارة
اي من حيث الاشارة او بقلبه اي بقلبه او بقلبه من غير اشارة فلا ضرر في
الي ما قاله من الاعتداء الاضباع ويكره ايضا المصلي ان يتكبر وهون الصلاة على
حائط او على عصا انكأ الامم عزاي كما يثاب من غير ضرورة ما لو كان من غير ضرورة فلا يكره لما
قدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بيمينه عزاي اما اذا كان بعد فلا يكره
كما اذا سبقه الخط فمشي لا يكره كما لو مشى لقتل الحية او القرب على قول الشيخين

على ما يأتي إنشاء الله تعالى هذا أي الكراهة فيما إذا كانت الخطوات بغير عذر إذا وقف
بمعدل خطوة وكذا إذا وقف بمعدل خطوتين فما زاد فيقبل خطا ثالثا خطوان متواليين
تفسد صلاته لأنه على كثير إذا كان ذلك بغير عذر ما إذا كان بمعدل فلا تفسد صلاته
متأنفا لما حصل أن المشي إذا كان بمعدل لا يفسد ولا يكره وإن كان بغير عذر فإن كان
ثلث خطوات متواليين تفسد الصلاة لا يكره فقط ولا يفسد بغيره أيضا التباين في
المتنوعة على مناه من وعلى سبيل آخر لأنه من البعث المنافي للشيوع ويكره أخذ الصلوة
أو البراءة في المتنوعة وقتله أو دفنه في الخلاصة قال الشيخ لا يقتل القتل في
المتنوعة ويدفن تحت الحصى قال محمد فتلها اجتبا في مذهبها وكذا لا يأسر به
وقال أبو يوسف يكره كلاهما انتهى قال قاضي خان وروى عنه يعني بأحيفه أنه
أن أخذ صلوة أو برءة فتلها أو دفنها فمدا ساء انتهى والذي ينبغي أن يؤخذ بقول
محمد فيما إذا قرصته فإن أخذها حينئذ يكون بغير عذر في دفع ضررها لأن تركها يذهب
الشيوع ويشغل القلب بالآلة وقد تقدم أن الفصل الذي فيه دفع الضرر لا يكره
بل لم يقبل أن تركها مكره لم يبعد لما قلنا أنه يشغل القلب فكان كمدافعة البول
أو الفايظ أو الريح وإذا أخذها فاما أن يقتلها أو يدفنها ويكره فيها اجتبا أن تفسد
لأنه قتلها إجماعا بما ساءه على قول الشافعي لأن نشرها بخمس وما دامت حية فهي
طاهرة ففي عدم قتلها تحريمها خلاف ليل المحل الجائز المانع على قول بعض
الائمة أو يلينها في المسجد فكان اجتبا محلا لاشاءه وأكرهه المذنبين إجماعا
وأبو يوسف على أخذها فصد من غير عذر لا بأس بقتل الحية والمقرب في الصلوة
لما روى أصحاب السنن لا يربطه عن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أقتلوا الأسود بينة الصلوة الحية والمقرب قال الترمذي حسن صحيح قالوا أي
المشايخ والمراد بعضهم أو قال لبعض المشايخ لا بأس بقتل الحية والمقرب في الصلوة
إذا لم ينجح إلى المشي أكثر من ثلاث خطوات متواليات ولا إلى الحاجة أكثر من ثلاث خطوات
متواليات فاما إذا احتاج إلى ذلك فمشي بمعدل تفسد صلاته كما لو قاتل انسانا
في صلاته لأنه على كثير ذكره شمس الأئمة الشرح من الميسر ثم قال لا يظهر
أنه لا تفصيل فيه لأنه من خصته كالمشي في سبيل الخلافة والاستغنى من البيروا التخي
عليه يده الإطلاق الحديث عمن عليه بأنه يلزمه مثله في علاج المار بين يدي المصلي
إذا حصل منه على كثير فانه ما مريبه بالنقص مع أنه مفسد عند الكل كما هو الحال
في علاج المار وهو الجواب هنا فالحق فيما يظهر هو التمسك بالامام بمقتل أو القتل
لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كما في صلوة الخوف فإن المشي فيها والتسا
مفسد مع الأصريه عند الحاجة بل لا من مثله لا باخه مباشرة وإن كان مفسدا
للصلوة وعدمه لأن في ذلك بعدا كان حراما وهكذا كما يباح قطع الصلوة لا غائنة

ملفوظات تخلص من سبب هلاك كسقوط من سطح أو غرق أو حرق أو غيره وكذا
إذا خاف من بيع ما قيمته درهم له أو غيره على ما ذكره الخلاصة وغيره ثم قيل
يستثنى من الحيثيات الحية البيضاء التي تمشي مستوية لأنها من الجائز لقوله عليه
السلام أقتلوا إذا الكفتين بأكبره والحية البيضاء فانها من الجند وقال في
الهداية ويستثنى جميع أنواع الحيثان هو القحج احترازا من هذا القول وهو قول
الفتاوى أبي جعفر الهندواني وما اختاره مناجيا لهذا هو اختيار الامام أبي جعفر
الطحاوي فإنه قال لا بأس بقتل الكلال لأنه عليه السلام ما هذا الجند لا يذبحوا
ببواتر ولا يظهر والنسب فانها لو اقتضت ضررا لم يذبحوا فلا حرج لهم
قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد حصل في عهد عليه السلام وغيره بطل
الضرر بقتل بعض الحيات من الجن فالحق أن الحل ثابت مع ذلك لا إلى الامتناع
عما فيه علامته الجائز لا الحية بل اللغو الضرر المتعم من جهتهم وقيل يذبحها فيقول
خل طرب المسكين وارجو يا ذن الله تعالى أن يفتلها وهذا في غير الصلوة يعني ما
لو قاله في الصلوة فانها تفسد بقتلها لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لحرق الضرر
ويكره ترك الطمانينة في الكرم والتجره لأنه ترك واجب كذا في التزينة والمجسدة
لأنه ترك واجب وترك سنة كما تقدم لكل مكره ويكره تكرار قراءة السورة في
الضرر وهذا يشمل تكرارها في ركعة في ركعتين كقولنا إذا كان فادرا على قراءة
سورة أخرى يبيد ان المراد الثاني أن المفهوم منه أنه إذا لم يقدر على قراءة سورة أخرى
لا يكره تكرارها للضرر والاحتياج إلى قراءة ما وفما تلزم الضرر في ركعة أخرى فانه
بطلان فيها في ركعة من التضرر به بآراء الواجب فيها أما في الركعة الأخرى
فالواجب لم يربطه بغيره فلو كان لم يقدر على سورة أخرى اضطر إلى تكرار السورة التي قرأها
في الركعة الأولى كما حصل أن تكرار السورة الواحدة في ركعة واحدة مكره في الضرر
ذكره في فتاوى قاضي خان كذا تكرارها في ركعتين من بآراء في الأولى ثم كررها
في الركعة الثانية يكره ذكره في الفتنة كقولنا إذا كان بغير ضرر به بان كان يفتل
على قراءة سورة أخرى ما إذا لم يقدر فلا يكره وأيضا أنما يكره إذا وقع عن قصد
أما إذا وقع عن غير قصد كما إذا وقع في الأولى فقل عود برب الناس فانه لا يكره أن
يكررها في الثانية ذكره في الخلاصة وغيره وأوجه الكراهة عدم وروده فيكون
بدعة ليس عليه امر عليه السلام فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعة واحدة
وكمية في النطق لأن باب النطق واسع وقد عرفت أنه عليه السلام قام إلى الصباح
بأية واحدة يكرهها في سجده وذلك جواز التكرار في النطق وتبينا قام بهذا في الخطا
إنشاء الله تعالى ويكره تطويل الركعة الأولى على الركعة الثانية من كل شئ في النطق
إذا كان ذلك التطويل من غير أن يقرأ عليه السلام قولا أو تأمرا أي من غير أن

عليه السلام فضلا او موبيا عنه عليه السلام او ما نشر عن احد من الصحابة وكيف
ما كان علم بوجه فيه شيء بطريق صحيح ولا ضعيفا لا حديثا حديثا رواه اصحاب التسعة
الاربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک كان عليه السلام يقرأ في الركعة
الاولى من الوتر بمائة احدى احدى بسم الله والاعلى في الثانية بمائة ايتها الكافرون
وبدء الثالثة بقل هو الله احد والمؤخر في الثانية بقل هو الله احد والمؤخر في الثانية بقل هو الله احد
روى عنه الطائفة الاولى على الثانية واما روى من قراءة قل يا ايها الكافرون في الركعة
الاولى من سنة الجوهري في قراءة الا خلاصة الثانية فليس مما نحن بصدده اذ المراد
به التطويل المذكور في الفرض وهذا ليس منه لانه طائفة معتدلة او اثنين فانها يا ايها
الكافرون سنة ياتى قل هو الله احد جنس واحد على الخلاف وذلك ليس بمكره في
الفرض كما نفي هذا وقال في فتاوى خاتمة في فصل القراءة في التراويح لو طول
الاولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عندنا عندنا وارجح ما يسل التشوية بين
الركعتين كما في الظهور والمصر عندنا انما هي في قولنا قل هو الله احد في الركعة الاولى
الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع صلوات الفرض والنفل مكره ونفل في ركعة
في شرح الجمع عن جامع الجيعة اذ طائفة الثانية اما تركه في الفرائض واما في النوافل
فغير مكره وكمل الوجه فيه ان النفل باه واسع فيفتقر فيه ما لا يفتقر في غيره لانه
المشروع امير نفسه لا يلزمه الا ما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لانه
مقتدر متين اصلا ومنه فلا يخاف ونفيه عن التشريع فالحتم لم يلزم التسوية
بين الركعتين فلا تلزمه بخلاف غيره فان التشريع قد عدله فيه حدا فلا يجاوزه واذا
لم تركه طائفة الثانية في النفل لم تركه طائفة الاولى ولما لا يصح كراهة طائفة الثانية
على الاولى في النفل ايضا لما قاله بالفرض فيها لوجه فيه تخصيص من التوسعة بجوازه
فانما بلا غيره واما طائفة الثانية على الثانية والاولى فلا تركه لما انه شنيع
اخذ بغيره ايضا في الصلوة تنوع التيمم ونحوه والفتنة بفتح الفاء واللام وضمة
السين وهي ما يلبس في الرأس كذا يكره ليلبسها اذ كان النزع او اللبس سهل يسير
لانه على اجتناب من الصلوة لا يحصل به تنعيم لشئ من اعمالها وهذا كان مستلزما اذا
حصل بهل كثير بان احتاج الى الميلين وكان مما لو داه الناظر لانه ليس في الصلوة
ويكره ان ينعم بفتح السين هو الصنيع اي يغتنق طيبا بكسر التاء اي اراجه طيبة لانه
اجتناب من الصلوة كما تقدم هذا اذ قصد اتمامه خلطت الراجحة انه بغير قصد ولا
او من بين امة والبراق كمن يراه الفم اخرج منه وما دام فيه فهو يوقا للشمية هنا
باعتبار ما به كمن يقتل قتيل او من يجره من بين امة بضم النون فهو يعلم الذي ينشأ الى
الخلق بالنفس العينية اما من الخيشوع وما الصلوة وهذا ايضا انما يكره اذ لم يكن
مدفوعا اليه لانه اجتناب فائق فيه اما الواضحة اليه بان يخرج بسفاهه ان يخرج من رعا

فلا يكره التي كثر لا يلزم ان ياخذها بشئ او يلصقها بجلد اليسرى لانه ليس في المسجد
لما عدا الجارية عليه السلام قال اذا قام احكم الى الصلوة فلا يصبغ امامه فانما يناجي
الله ما دام في صلاته وقراءة او يخطبه اليسرى ولا من يمينه فان من يمينه مكنا ويصنع
عن ميلاده او يخطبه اليسرى في التيمم بين اليدين في المسجد خطيبته وكفارتها فيها
ويكره ان يخرج اي يجلب الوقع بفتح الواو هو نسيم الريح او التراب يخطبه او يخطبه بكسر الهم
ويخرج الواو لانه اجتناب من افعال المنكرين هذا اذا وقع مرة او مرتين فان وقع ثلث مرات
متواليات لنفسه صلاته لانه على كثير يكره ايضا ان يرفع كفه اي يمشي الى المرفقين
وهذا يتدقق في فائه لو شتم الى ما دنا المرفق يكره ايضا لانه كثر الشتم وهو مني عنه
في الصلوة على ما مر هذا اذا شتمه خارج الصلوة ونسج فيها وهو مكمل اما الشتم
في الصلوة فنفسه لانه على كثير يكره ايضا ان يضع يده حال القيام او الركوع او السجود
او التشهد من مشغول المسنون المذكور في صفة الصلوة لما في الفقه السنة الا من هذا استثناء
ممنوع متمكن بقل يكره كما قد نهى اي يكره عدم وضع اليد من مشغول المسنون في كل حال
الا في حال الضرر فانه لا يكره لان الجح منقذ يكره ايضا للمصلي ان يغير القرآن في حاله
القيام من ركوع او سجود او قعود لعدم شرعية ذلك وان يترك السجود في الركوع و
السجود وان ينقص من ثلث السجود في الركوع والسجود لما في الفقه السنة في ذلك كله وان
يأتي بالاذكار المشروعة في الانتقالات متمكن بالمشروعة بعد تمام الانتقالات متمكن بيشاق
اي في اتي بعد تمام الانتقالات بالاذكار التي شرعته في حال الانتقالات بان يكره الركوع بعد
الانتهاء الى جدار الركوع ويقول سمع الله لمن حده بعد تمام القيام ونحو ذلك لان السنة ان
يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقالات وانتهائه عند انتهائه كما تقدم فمما لفت ذلك مما
للسنة فيكره وفيه اية الاية المذكورة هنا ان حدها عن كذا اي ترك الاذكار من مشغول
اي غير موضع الذكر هو حال الانتقالات لا في غير موضعها اي في غير موضعها
اي غير موضع الذكر هو بعد تمام الانتقالات في الصلوة موضع يرجع الذكر المذكور هنا في
صغيا لان كاد في الموضع يكره للمصلي ان يسمع عهده او يسمع التراب عن جبهته في انشاء
الصلوة او في قعود التشهد قبل السلام لانه على اجتناب فائق حتى لو كان يقعد فاشد
بان كان لم يزل يخطب عينيه فيقولها ونحو ذلك لا يكره لمصلي الثانية وهو في شغل القلب
المذهب المشيع بسبب لا لولا يكره ذلك بعد السلام وقد روى ابن السني في كتابه عن
الغنى قال كان سواك صلى الله عليه وسلم ان اقتضى صلاته سمع جبهته بيد النبي ثم
قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن فلا بأس بملطوع
المنفرد ان يقعد بالله من الثمار عند ذكر الثمار وهو يمينها هاهنا انزع العذاب وان لم يمسك
الله الرحمن عند ذكره ان حده من الجنة والنار النعيم وان يستغفر اي يطلب من الله المغفرة
عند ذكر المعصية المغفرة وما اشبه ذلك وروى مسلم عن جديفة بن ايمان قال سئل عن النبي

صلى الله عليه وسلم زان ليله فافتح البقرة فقلت يجمع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها
بها وكلمة الحديث الى ان قال زان بانه فيها يتبع سبع واذ امر بسورة الى مثال واذ امر
بثبوت ثبوت فلهذا في التجدد كما ترى قوله زان بانه بسورة الى ما ينبغي ان يشاهد كذا يتقوى
اي بما ينبغي ان يتقوى منه وان كان المصلي المنفرد في الغرض بكونه له ذلك طمعا ليرود فيه
خلافا للشايع استدل بالحديث المتفق كذا انه في التجدد كما ترى اما الامام والمضد
فلا يفعل ذلك السوء او المنفرد لا في الغرض ولا في الفعل كذا في تصديقه الجماعة
كالترديد بخلاف ما له تصديقه كما في قنائه وحذيفة له عليه السلام اما الامام فليلا
يطول على المتكلمين واما المتكلم فيليلا ينفذ الانصاف الراجح عليه بالنظر والاباس
بان يصلي متوجها الى ظهور رجل فاعدا لظاهر ان التفتيد به باعتبار الغالب اذ لا
فرق بين كونها غدا او قايما وقوله في حديث لا فائدة في قول من قال بالكره هذه بحضرة المحدثين
وكذا بحضرة النافذين وما روي عنه عليه السلام لا يصلي خلف التكميم ولا في محلات
فضميف قمع عن عايشته رضي قال لك انك ستوات الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاته
الكلي كلها وانا مريضه بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يرضى فاقرب ربه في
الصحيحين وهو يقضي بها كانتا مائة وما في مسند البزار عن ابن عباس ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال فليت ان صلى في المنام والمحدثين مع ان البزار قال لا فليكن الاعن
ابن عباس فهو يحول على ما اذا كانت امام اصوات مجازيها والتقليط او الشغل في التامنين
اذا خاف لغيره شيء فيصلي بغيره ان يصلي الى وجه النساء وهو محمل ما روي البزار عن
علي رضي الله عليه السلام روي رجلا يصلي في رجل فامر ان يصلي للقبلة ويكون الامم بالاعمال
لا اذ الكراهة لانه المكون في كل صلاته ان يجمع الكراهة وليس للنساء لو كان بينه وبينها
ثالث ظهور الى وجه المصلي لا بكونه لا تقا وسبب الكراهة وهو التشبه بمباداة الصلوة
او يصلي الى ولا باس بان يصلي بغير يديه او قدامه مصحح ممكن ويستفاد من هذا ان في
لما يتقوى ان استيف كونه آله الى باس بكونه استقباله في مقام الانتهاء في استقباله
المصحف تشبهها باصل الكتاب بكونه وجهه الكراهة ان كراهته استقباله بعض الاشياء
انما هي باعتبار التشبه بعبادتها والمصحف والستيف لم يصلي بها احد فيكون في استقباله
تشبه به واستقبال اصل الكتاب المصحف المقررة منه لا للمباداة وعندنا ان يحسن
استقباله لاجل القراءة وكذا فيكونه مملكا وكذا الستيف آله الى باس بكونه
الاستقبال الى اقتلها الى المحاربتين والنفوس والشيطان ومن هذا اسمى الجواب وعلى
لبساط فيه نصا ويرجع نصيب وهو مصدر متقوى من ذكر المصدر ما راد
المفسر كذا في الخلق واداه المخلوق الى ولا باس بان يصلي على بطنه فيه نصا ويراد المحاكاة
ان لا يصلي على سجدة على الصلابة ويراد ما كان من اللزوم وجها في الخلق انما هو فيها
فاطوى في الاصل الكراهة سواء سجد عليها او لم يسجد فيقننه الجامع الصغير بان

تكونه موضع السجود قال كانت في موضع النيام والقعود لا بكونه لما فيه من الاهانة
واما صورته غيرة في الوقوع فلا خلاف في عدم كراهته الصلوة عليها او اليها ولا كراهته
عليها ايضا لما عن ابن عباس انه قال المصنوع حين مناه عن نفسه بذكره لم يحيد
ان كان لا بد فليصليك بمنى في غيرة في الوقوع وبكونه ان يسجد عليها اي على الصلابة ويراد في
الوقوف لا تعينه تقطعا لها ونشبهها بعبادتها وبكونه ايضا ان يكون فوق راسه اي راس
المصلي في التسقيا وان يكون بين يديه اي قدامه من ثيابه انه ان يكون بجدائه اي في ثيابه
وان لم يكن من ثيابه فبما ويرسونه في جدار او غيره او صورة من صورته او مملكة لا ت
فيه تقطيعها ونشبهها بعبادتها بخلاف ما اذا كانت في راسه لا تعينه اهانة ككونها تحت
رجليه وهذا اذا كانت للصورة كبيت في مظهره الراس واما ان كانت مقطوعة
الرأس يعني به ان لا يكون له اي المشي من الصورة اسر مملكا او كان للرأس اتجاه بحيث
يشبه عليه حتى لم يستعبدته او كانت للصورة صغيرة جدا بحيث لا يبدوا ولا تظهر للناظر
ان كان قايما وهي على الارض ولا يتبين تفاصيل اعضائها فلا يكون حينئذ ان يكون بين
يدي المصلي او فوق راسه ايضا لانها لا تقبل فانت في التشبه الذي هو سبب الكراهة
منوع لوجه الصورة فهو مقطوع الرأس بخلاف ما يطع يديها ورجليها ولو خط على
عنقها بحيث لا ترفع الكراهة وفيها تم المختار انها ان كانت على مسطرة او بطنها لا باس
باسئولها وان كان بكونه اتخذها ككونه لا يسجد على الصورة وان كانت الصورة على
الاذا والستيف مكره وبكونه الصلابة وير على الثوب على فيه او لم يصلي اما اذا كانت
في يده وهو يصلي فلا باس به لانه مستور بثيابه وكذا لو كان على خاتمه ولو ادى صوته
في بيت غير مجوز له محوها وتغييرها انتهى في عدم كراهته فيها اذا كانت في يده استكراه
لا انها تمنعه عن سنة الوقوع وهو مكره بغير الصورة فكيف بها اللهم لا ان يراد ان لا
يمسكها بل تكون مملكة بيده وبخلاف ذلك والله اعلم وكذا في قوله وان كان بكونه اتخذها نظر
لما في النساء ويصح ان يثبت استاذن جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقام
كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه نصا ويرفان كفتلا بدعا علا فاقطع رثتها او قطعها
وسايل واجملها بسطا ولم يذكر النساء اقطعها وسايل في البخاري في كتاب الطهارة
عن عائشة انها اتخذت على سهون لها ستر فيه ما شئت فسمه النبي صلى الله عليه وسلم
قال فما اتخذت منه من فتمت فكانتا في البيت مجلس عليهما زاد احمد في مسنده ولم يرد
رايته شيئا على احد منهما وفيها صورة في الهداية لو كانت الصورة على مسطرة او على
لبساط مفرق لا يكون لانه اذا سطر على طاء بخلاف ما اذا كانت الرضادة منصوبة او
كانت على السترة لانه تقطع لها ولا باس بالصلوة على الطاء منسجعة الطاء وكسر الثياب
جمع طفتنته مثلثة الطاء والثاء وهو لبساط والجل وكذا لا باس بالصلوة على اللبوة
وسايل الفرس بتمتين جمع فراشهم لما يفرشون بها اذا كان الشيء المفروش رقيقا

بجسدها الساجد عليه جميع الارض والافلاكيون كما تقدمت بحج السجود ولكن الصلوة
على الارض بلا حائل على ما ابتداه الارض كالخصبة البور تباد افضل لانها اقرب الى
القواضع وفيه الخرج عن خلاف الامام الملك فانه عنده يكره السجود على ما كان من
عصر الصوفى او القطن او الكتان فكان افضل ولا بأس بان يكون مقام الامام اى موضع
قيامه ومحل قدميه في المسجد خارج المحراب ويكون سجوده في الطائفة المحرابية
التي هي موضع القدم كما في الصلوة اذا كان سجده في الحرم ورأسه خارج فهو صيد الحرم
وبالعكس لا يكره ان يقرض الطائفة ان يكون قدميه في المحراب وعلى الكراهة بوجهين
احدهما التشبه باهل الكتائب امتياز الامام عن القوم بمكان مخصوص والاخر انه
يشبه حاله على من عينه او عيناه فعلى هذا لو كان يجنبى الطائفة لم يرد بها
من جنات الجنة بل على اهل الجنتين على ما لا يكره وعلى الاول يكره مطلقا قال الشافعي
هذا هو الوجه بعني كراهته في الوجهين قال الشيخ كمال الدين بن النعمان لا يخفى ان امتياز
الامام مقتضى مطلوبة الشريعة في حق مكان حتى كان سنة واجبا عليه وفاته ما هناك
كونه في خصوص مكان لا اشد ذلك فانه يفتي في المساجد المحرابية بكونه شواشي
الله عليه وسلم ولو لم يكن كانت السنة ان يفتي بمكان ان ذلك المكان لا يجرى وسط
الصف وهو المطلوب في قيامه في غير محاذاته مكره وفاته اتفاق المتأخرين في بعض الاحكام
ولا يدفع منه على ان اهل الكتائب انما يخصون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه
انتهى وكذا لا ينبغي ان يلزم من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان على حدة لا كما
مع اتحاد المكان في المسجد كله مكانا احدهما يكون في شريعة التقدم دليل على شريعته
تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المتأخرين متفتنين
على هذا الحكم بل دليل شريحي كان تشبههم وهو مكره ثم يرد ما طعن به بعضهم على وجوبه بانه
لا يحمل المحراب من المسجد واجابة المراسي بانه المراسي من المسجد هذا موضع سجود الناس
ومصلته هو الطاق ليس بمسجد بل هذا الاعتبار انتهى بكرة ايضا ان يفتي الامام عن
القوم في مكان على من كان القوم اذا لم يكن بعض القوم معه لان فيه التشبه باهل الكتائب
على ما تقدمت ثم يخصون امامهم بالمكان المرتفع وكذا اذا كان بعض القوم مع الامام لا يكره
لزال التشبه بنحو التخصيص وانفرد الامام عن القوم بالمكان لا اسفل اختلف
المشايخ فيه اى كراهته انفراد به قال النعمان لا يكره له التشبه باهل الكتاب
لانهم لا يفتلونه وظاهر الرواية ان كراهته لان فيه ازداء بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه
بخلاف ما اذا كان بعضهم معه وذكر عن شمس لا يمة الخلوات ان الصلوة على الترفعة في
الجامع من غير ضرورة مكره وعند الضرورة بان مقام المسجد لا بأس به وهكذا الجحش عن
الفقيه الى الكيفية الطائفة اذا مضى المسجد عن القوم لا يكره انفراد الاما في الطائفة وكذا
ذكره في اكتفائه عن جامع الجحش ثم مقدار الانتفاء الذي يحصل به كراهته الا انفراد عن

القوم ذكر النعمان ان مقتضى قيامه التوجه وكذا روى عن ابي يوسف قيل مقدار ما يقع
به الامتياز وقيل مقدار ذراع اعتبارا بالتسوية قاله اكنافه في الاغنى الجامع الصغير
لنصفه خان وعليه الاعتماد وقال ابن النعمان والوجه الوجه الثاني يعني ما يقع به
الامتياز لان الوجه هو شبه الامام فيحقق من مقتضى هذا الذراع انتهى ولا يخفى ان
هذا يقتضيه اذا كان الامام اسفل لاجل ان كانا على قدم يقال حينئذ ان ارتفاع مقدار
ما يقع به الامتياز يحصل التشبه المرجح لكراهته ان ثبت ثم يقتضيه بطلان ما يقع به
الامتياز من الارتفاع والظاهر ان ما دون الذراع لا ينعبط به وقوع الامتياز كذا
الضبط فان من الناس الطويل القصر وكان التشبه بالذراع هو الاول لانه الذي ينعبط
به وقوع الامتياز في حق الكراهة يكره للمتنزلي ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد
الصف من جهة يمكنه القيام فيها لقوله عليه السلام ان الصف المتقدم ثم الذي يليه
فما كان من انقص فليكن في الصف الموحى واه ابو داود والنسائي وفيه الامر بما قام
الصفوف الاول فالاول هو يفتي كراهته القيام في الصف الموحى من اجل تمام المتقدم وان
لم يكن وحده وكراهته قيام وحده اولى الى الحاشية مع عدم امتثال الاما ان لم يجد
الصف من جهة فتقبل يفتي ان يجذب احد من الصف قبل التكبير ثم يكره في الفتيه قيل
يعزم وحده ويمد يد من يجذب احد من الصف الى نفسه فيفتي بجنبه ولا يصح ما روى
هشام عن محمد انه ينظر الى الركوع فان جاء رجلوا التجذب اليه رجلا قال لا يصح يعني
بنفسه والقيام وحده اولى في زماننا لظلمة الجهل على العوام فاذا جره بنفسه صلاته
انتهى كذا اى يكره للمتنزلي ان يقف خلف الصف وحده بلا عذر يكره المنفرد وهو يتم
المشترض والمتنزل ان يقوم في خلال الصف اى اثنايه بين المتنزلين فيصلي صلاته
التي هو فيها فيجوز في القيام والقعود والركوع والسجود والحاشية سبيل كراهته
كونه سببا لتنازع القلوب على ما اشار اليه عليه السلام في امره بتسوية الصفوف
على ما رواه مسلم عن ابن مسعود الانصارى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح كفا
في الصلوة وهو يقول استموا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم يكره الصلوة في الطريق
الثانية لا روى الترمذي ابن ماجه عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان
يصلي في سبعة من الطرق المزبلة والمجذبة والمعترة وقارعة الطريق في الجماع
وفي معادن الابل فو قد ظهر بيت الله الحرام ويكره الصلوة ايضا في الطريق من غير شدة
اذا خاف المصلي المذرة وان يمر احدها من يده لا فيها تشبها لوقع المارة الا ان
يخلو ما اذا كان ستر على ما ياتي في نشاء الله تعالى ويكره الصلوة ايضا في معادن الابل
اى ما ركها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنعنصر يقال عطنت الابل عطونا اذا
رويت ثم بركته كذا ذكره في المجتهد بفتح اليم مع فتح الباء وفتحها هي ملق الزبد الى
الترقية في المجتهد بفتح اليم مع فتح الزا وفتحها ايضا موضع الجزاء اى فصل الجزاء

للنظر صوم الجمعة المصروفان ذاهبنا مكرره روى ذلك عن علي كذا جاعه النشا
وحدثنا **ما تصف الاذان** فمشهوره ولا تجميع فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان
يخفض صوته اولاً بالشهادتين ثم يرجع فيقرأ بتمام صوته استدلوا بما روى مسلم عن
ابي مخنف انه ان النبي عليه السلام علمه الاذان الله اكبر الله اكبر شهدا لا اله الا
الله شهدا لا اله الا الله شهدا ان محمد رسول الله ثم يعود فيقول شهدا لا اله الا
الله شهدا ان محمد رسول الله شهدا من قرأ على الصلوة الحمد والكبير والحمد لله
وبه استدل مالك ومرواه ابو داود والنسائي والكثير في الاربعة واسناده صحيح
ولنا انه لا تجميع في المشاهير منها حديث عبد الله بن زيد يجمع طرقه ومنها ما في ابي
داود عن ابن عمر قال الاذان على عهد رسول الله عليه السلام مرتين والاقامة
من مرة واحدة رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما بسند صحيح قاله ابن الجوزي
وحديث ابن مخنف لا يخلو ان يكون العود لا اله الا الله لم يقرأ بتمام صوته على الوجه الذي رآه النبي
عليه السلام فقال ارجع فقرأ بتمام صوته قال النجاشي وغيره ويشكل ما في ابي داود
باسناده صحيح عن ابي مخنف انه قال قلت لابي اسحق بن عيسى الاذان قال نعم الله اكبر
الله اكبر الله اكبر الله اكبر شهدا لا اله الا الله شهدا لا اله الا الله شهدا ان
محمد رسول الله شهدا ان محمد رسول الله ثم يخفض صوته كما صوته ثم يرفع صوته فالاولى
اثبات المعارضة بينه وبين ابي مخنف هذه روى البراني في الوسط حديثنا عبد
الرحمن بن عبد الملك للبغداد في ثناها ابو جعفر النعماني ثنا ابراهيم بن اسمعيل بن عبد
الملك بن ابي مخنف انه قال سمعت جدي عبد الملك بن ابي مخنف يقول يقول الله سمع اياه
ابا مخنف يقول النبي صلى الله عليه وسلم الاذان حرفة الله اكبر
الله اكبر الى اخره ولم يكن نرجساً فتنساقط ما فيهم من المشاهير عن
المعارضه فيخرج عن التجميع بينه وبين ابي مخنف في الاذان الجليل في الصلوة خبره من النور
مرتين لما روى ابن ماجه عن سميد بن المسيب عن ابي ابي النبي عليه السلام روى عنه
بصلوة النبي فميتل هو ثم فقال الصلوة خبره من النور مرتين فاقرب في الاذان الجليل
وروى البراني في الكبير ثنا محمد بن علي الصائغ المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله
ابن وهيب عن قيس بن زيد عن الزهري عن جعفر بن عمر عن ابي ابي النبي عليه السلام
بوجه ذنه بالصبح فوجد راقدا فقال الصلوة خبره من النور مرتين فقال النبي عليه
السلام يا بلال اجعلها في اذانك والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة والله
واحد فانها عندهم فزاد في اللفظة الاقامة عند الشافعي واحدا مستدلوا بما في النجاشي
امر بلال ان يمشي الاذان ويقرأ الاقامة ورواه عنه متفق عليها لم يذكر الاستثناء بها
اخذ مالك ولنا ما روى ابو داود عن ابي ابي النبي عليه السلام قال احببت الصلوة ثلثة احوال
ومناقير مني ابن المهاجر الحديث بطوله الى ان قال فجاء عبد الله بن زيد يجمع طرقه ومنها ما في ابي

فذكر الرواية الى ان قال فما استقبل القبلة يعني الملك قال الله اكبر الله اكبر الى ان قال
ثم اهل هنيهة ثم قام فقال اجعلها الا الله قال لزيد بعد ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
الصلوة فقامت الصلوة وهو حجة عندنا على ما تقدم ورواه ابن ابي شبيب عن عبد الرحمن
ابن ابي ليلى بسند قال في الامام رجاله رجال الصريحين قال حدثنا اصحابنا محمد بن علي بن ابي
ابن عبد الله بن زيد الانصاري جاءه الى النبي عليه السلام فقال يا رسول الله رأيت في المنام كان
رجلا قام وعليه برد ان احضرت فقام على ما يلزم فان شئني واثم شئني ولا ين ماجه
قال يعني ابا مخنف روى عن النبي الاذان سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر في التجميع وفيه
الاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الى اخره وفيه الثنية القنينة القنينة الجبلتين
وقد قمتا الصلوة والتمت مني كلمة الاذان سبع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة
ولا يخفى انما استدل الكتابه نص على العدد وعلى حكمه كذا في الاذان فانطلق الاحتمال
بالكثرة بخلاف قولنا ما زلت الاقامة فانه بعد كونه الامر هو المشايخ قال الاقامة اسم
لجميع الكثرة كانه قيل امر بان يجعل الاقامة التي هي مجموع الكثرة من الامرين وهو محتمل
لان يكون باعتبار انما طهر كما ذهبوا اليه وان يكون باعتبار ما هو المتعارف في
الحمل على الثاني لوقوع ما رويناه من النص النبوي المحتمل كونه قد قال النجاشي في ثبوت
الاذان من بلال انه كان يقرأ الاقامة حتى ما قرأ عن ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل الاذان
حتى كان هو آية الملوك فمعلومها واحدة واحدة للسرعة اذ اخبروا يعني بني امية كما قال
ابو الفرج ابن الجوزي كما في الاذان والاقامة شئني شئني فقام بنو امية افردوا الاقامة
ومسحوقا ان يكون المعنى في الاقامة ثنية فبكره اذ ان الجاهل والناس لم يقرءوا عليه
السلام لبوءه زكركم حيا وكبره اياه ابو داود من حديث ابن عباس ومثله كراهة اذان
الصبي وان كان عاقلا وهو رواية لكن لما هو التواتر عنه كراهة اذان العاقل بخلاف غيره
فانه يكره ويدخل في الخبر ان لا يلحق في الاذان الا الله لا اله الا في الاذان وفي القرآنة
وعين الصلوة بطولها ثلاثين مرة في قنينة الخلو في ما هو كراهة باسناد رخص
المدة الحسنة يظهر من هذا ان النخعي اخراج الحرف عما يجوز له في الاداء وهو صريح
في كلام الامام اذ قاله سئل عنه في القرآنة فنهى فميتل لمر قال ما اسمك قال محمد قال
اي جليلك ان يقال يا محمد ما دلتك الاستقبال لخالفة السنة ومحمد وجهه عينا عندنا
النازل من السماء وبكره ترك الاستقبال لخالفة السنة ومحمد وجهه عينا عندنا
على الصلوة وشما لا عندنا على الصلوة في الاذان والاقامة لا اله الا الله يجا طيب بها الناس
فينا جهم وهو المتعارف بسند في المنارة اذ لم يحصل تمام الفايضة بجواب
الوجه مع ثبوت القديس بان استفتى وكان فيها ما يلزم بعض الجهات عند القيام في البعض
ويجوز صعيد في اذنيه لما روى ابن الشيخ في كتاب الاذان انه عليه السلام امر بلال ان
ان يدخل صبيحة في اذنيه وقال انما رفع الصوتك وروى الترمذي من حديث ابي جهم

أما قبل الأبره ذنبا فتع فاه هنا وها هنا أصعبه في إزائه وقال جازي صحيح لا يفعل
فلا كراهة لا في ليس بسنة أصيلة إذا لم يمس للجوابه قد تنوع كيفية ما هو سنة بغيره
التفصيل بأنه أرفع للصوت ويكره له التكرار في اثباتها ويستأنف لأنه ذكر واحد حكما
فلا يفصل بكونه غير منقطع أنه إذا سم على الموه ذنبا لم يصح أو القارئ أو الخطيب
فغيره عن أبي حنيفة لا يلزمهم التبع بغيره في نفسه وعن محمدية بعد النزاع ومن أبي
لا يرد أصلا ويحكم لأنه لا يرد في التبع في نفسه ولا التنازع إلى النزاع واجمعوا
أن المتقو لا يلزمه الرد حاله ولا بعد حكم تشييعا لما طس كحكم التسليم ويكره أن
يوه ذنبا عدا إلا أن ذنبا لنفسه لأن المقصود به مراعاة السنة لا الإعلام ويكره أن يكره
فيها هو الرداية إلا للمسا فربما لا فاته شيئا يلزم الفصل بينهما وبين الشروع و
يجوز للمسا من أياه ذنبا وجهه حيث وجهته ابتداء ذكره في الخلاصة ويكره أن يوه ذنبا
جنبيا في رواية واحدة ومحمد لا يكره في إحدى الروايتين وجهه الفرق على أحدهما أن
لأن ذنبا شريفا بالصلة من حيث يمكن إجزائهما بالوقت فنشطر الطهارة عن
أغلظ الحديثين وراحتهما على ما يشبه من وقت الجامع الصغرى إذا نزل على غيره وهو
انام لا يميل إلى جنب أحدهما إلى أن يميل إلى غيرهما جزء أما الأول فمختلفة الحديث أما
الثاني فمختلفة وقالة الهداية في العادة بسبب الجنبية وروايتنا لا تشبه أن يباد
الاذن إلا لاقامة لأن تكراره مشروع كما في يوم الجمعة وتكرارها وقولنا لا يميل
إجزه يعني الصلة لأنها جائزة بدون الأذن إلا لاقامة ويكره الأقامة بلا غيره
لأنهم الفصل بينهما وبين الصلة وفي رواية التكرار والأول أشهر كذا لو أدت
المره مستحبة العادة والتكرار المحذوف الصبي غير النافذ إذا نزل أحدهما في باد
لهم حصص المقصود لعدم الاعتماد على خبره وفي الخلاصة حسن خطنا لو وجد
في الأذان والاقامة يعني أحدهما لا يستينان إذا غشي عليه أو ما قاما وسبقت
الحديث فذهب قضاء أحدهما لم يلحقه أحدا وحرفه فانه يجب أن يستقبل الأذان
أو لاقامة أما هو وأما غيره ولو قلتم في الأذان والاقامة شيئا على حكمه يعود إلى التبيين
ولا يستأنف ويحتاج إلى الفرق على هذا بين نفس الأذان فاته سنة وبين عارده
واستقباله بعد الشروع قال الشيخ كما لا يخفى بين الدعاء وقيل قال فينه أنه إذا
شروع ثم قطع تبادر إلى أن السامع من أنه قطع الخطأ فينبطرون إلا أن الحق
وقد نفى بذلك الصلة فوجبه أنه ما ينفي إلى ذلك بخلاف ما إذا لم يكن إذا ن
أصلا حيث لا يظن وقت بل يراى بكم كل منهم الوقت بنفسه أو يصوبون ما يتأبوا انتهى
هذا لا ينافي في التكرار ونحوه بل الظاهر أن يقال الوجوب لمحق التسليم لنفس الفصل
فلا فرق في الخلاصة وإذا لم يسلط الأمامي بالأعرابي ولذا لننا لا كراهة فيه و
غيره أولى ويكره التخطي عند الأذان والاقامة لأنه يبدى كذا الطلوع ولا يخفى أن المراد

أنه لم يكن له أن يفصل الصلوات بحسبها فلا يمتنع إلا أن في الأقامة لها سنة المنقولة
فانتمى إلى مكان الصلة عند قيامها للصلاة فلا بأس به أن كان لها أمام وعين لها
ويتمسك في الأذان بأن يفصل بين كلماته بالتكبير ويجوز في الأقامة بأن يتابع بين
كلماتها لأنه المخارص ويكره مخالفة ذلك حتى لو طرأ لاقامة إذا نزلت فيهما ثم علم
فأله يستقبل الأقامة من أولها قال القاضي خان في الاصح أن السنة في الأقامة المحذرة إذا
تمت قبل فمذرك سنة الأقامة ومما ذكرناه أن من يقرأه لا بأس به أن يوه ويبنى له قد
أن يظن أن السمعان لم يضمنه مستقبل قام له ولا يظن بغير المحكة لا تعينه رياء و
أيذاء لغيره ويكره أن يوه ذنبا سجدة لأنه يكون في أحد الجانبين إلى ما لا يفعل واستغن
المأخوذ من التشييع هو العهد إلى الإعلام بعد الإعلام بحيث يقرأه كل قوم لظهور التوا
في الامور الدينية وقال أبو يوسف لا يرى بأسا أن يقول الموه ذنبا لم يمس السنة الصلوة
كلها السلام عليك أيها الأمير وجهته ويكرهه حتى على الصلة حتى على الفلاح استقبل
على الاستعداد والتأني في أمر الجماعة لكن أبو يوسف ختم بذلك لزيادة اشتغالهم بأمر
المسطين لئلا تنفهم الجماعة وعلى هذا الناطق والمنقوب يبنى أن يفصل بين الأذان والاقامة
ويكره وصلحها والفصل في غير المغرب قال في الزا هدى مقدار ركعتين وأربع يقرأ في
كل ركعة مقدار اثنتي عشرة آية يعني مقدار صلاة السنة فاتها التارك كتمان في الجهر
والعصر والعشاء إذا اختارها وأربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء إذا اختارها
وأما في المغرب فمقدار حنيفة بسكنة قدر ثلث آيات فصلا ما وآية طويلة وقيل قدرها
بخطون ثلث خطوات وقال بالجلسته خفيفة والأصل أن الوصل بين الأذان والاقامة يكره
في كذا الصلوات لما روى الترمذي عن جابر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال
إذا نزلت فتمسكوا وإذا نزلت فاحدوا جعل بين الأذان والاقامة فانه قد ما ينزع الأكل
من أكله والشرب من شربه والمعتصرون أن شكل القضاء حاجته وهو أن كان منفيها
لكن يجوز العول به في مثل هذا الحكم فالواقول قد ما ينزع من أكله في غير المغرب ومن
شربه في المغرب ذلك يحصل في سائر الصلوات بالسنة أو ما يشبهها لعدم كراهة
النطق قبلها ثم قالوا الجلسة تحق الفصل لأنها شرعت كما بين الخطبتين ولا يمنع
الفصل بالسكنة الملائكة لأنها قد توجد بين كلمات الأذان أو حنيفة يقول قد أمروا
بتجمل المغرب الفصل بالسكنة أقرب إلى التجمل والمكان هنا مختلف لأنه يفتل
عن مكان الأذان في الغالب لأنه إنما يكون في الميمنة أو خارج المسجد والاقامة فيها خلة
وكذا النية فيها مختلفة والهيئة فانه يشفع الأذان ويوه الأقامة صوتا بخلاف
الخطبتين لا تخار المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك إلا بالجلسته وفي الخلاصة
لو فصل كما قال لا يكره عندنا فلم أن الخلاف في الأفضلية في الجامع الصغير
قال يعقوب يعني بأبو يوسف أي بأحيفه يوه ذنبا يقيم ولا يجلس انتهى فاد هذا

اعتبار المحبب بهما دعيا نفسه محاطا لها حقا وحضا على الاجابة بالنقل كيف وقد
صريح بذلك فيما روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام
ابن عباس عن ابي امامة عنه عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام قال انما روي عن ابي عبد الله عليه السلام
واسم النبي صلى الله عليه وآله من نزل به اربا وشدة فليحذر المنادي ان لا يكثر بركه وانما شهدنا شهد
واذا قال حتى على الصلوة قال حتى على الصلوة واذا قال حتى على الصلوة قال حتى على الصلوة
ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادرة المسجاة به لها دعوى الحق
كله التقوى حينما عليها او متنا عليها التامة الصادرة المسجاة بها لها
دعوة الحق كماله التقوى حينما عليها او متنا عليها باقتنا عليها واجعلنا من جناب
اصلها احياء وامواتنا ثم سأل الله عز وجل حاجته وروى القبراني في كتابه الدعاء
عبد الله بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
وقال في صحيح الاسناد ولكن نظريه بضمير في عانة عن غيري فليقل هو من اولي نعمته
فالتمام يكفي فيه مثله فهذا ايضا نعم لا يفتقر الى قولنا انما من مشايخ السلف
من كان يجمع بينهما فيدعو نفسه ثم يتبرع من الخصال لغيره ليعمل بالحدوث في حديث
عمر بن ابي امامة التميمي عن ابي عبد الله عليه السلام ان لا يسبق المؤمن ذنبا لم يقرب كل جملة منه ثم الاحاديث الواردة
في فضل الاجابة والدعاء عقب الاذان من حديث عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام
ابن امامة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آن محمد الوسيطة والفضيلة وآبته صفانا
محمدا الذي وعدته حلتا مشافعا عتي يوم القيمة رواه البخاري وغيره والبيهقي
وزاد في آخره انك لا تخلف الميتا وحديث سعد بن ابي وقاص عنه عليه السلام من
قال حين يسمع المؤمن ذنبا انما شهدنا ذلك الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده
ورسوله مهين بآية ربنا محمد رسول الله وبالا سلام ديننا غفر له ذنبه رواه مسلم
والترمذي عن ابن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام ان المؤمن ذنبا فيصلي فليقل الله
الله صلى الله عليه وسلم فليقل الله صلى الله عليه وسلم فليقل الله صلى الله عليه وسلم فليقل الله صلى الله عليه وسلم
وابن حبان في صحيحه وروى القبراني في الاوسط والامام احمد عنه عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
حين ينادي المنادي اللهم رب هذه الدعوة التامة القائمة والصلوات النافذة
صل على محمد وارض عنى ضنا لا يخط بعد اسجاء الله له وعونه وكنه في الكبريت
سمع الدعاء فقال شهدنا ذلك الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده
والله صل على محمد بكنه درجة الوسيطة عنك واجعلنا في شفاعة يوم القيمة
وجبت له الشفاعة الى غير ذلك من الاحاديث في خصوص من ان المغرب ما روى ابن
داود والترمذي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
اذان المغرب اللهم هذا اقبال البعث والبارئها ربنا وصوتك عاتقك فاعف

ويستحق ايضا اجابة الاقامة كما اشير اليه فيما تقدم وروى ابو داود عن رجل من شهر
ابن حبيب عن ابي امامة او عن بعض اصحابه سئل الله صلى الله عليه وسلم ان لا اخذته
الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال لا ينبغي سئل الله صلى الله عليه وسلم اقامتها الله
وامها وقال في سابق الاقامة كمن حذفت في الاذان فضل الاذان شهره وقال
عليه السلام لا يسمع مدا صوت الموه من جوفه الا ان يسمع الا شهرا لم يسمع القيمة
رواه البخاري وغيره وقال عليه السلام ثلثة على كثرة المسئلة يوم القيمة عبيد
اذى حيا الله وخو ماله ورجل ام فقاموا بهم به وامرهم من اجل ينادي بالصلوة المنسك
يوم القيمة رواه الترمذي ورواه الامام احمد عنه عليه السلام وروى القبراني
السنن في فضلها عليه بالمتوفى له باسناد صحيح لغيره الموه من جوفه الا ان يسمع الا شهرا لم يسمع
لكل طهره ما ليس سمعه ورواه البزار الا انه قال لا يجيبه كل طهره ما ليس سمعه وروى ابو داود
وابن حبان في صحيحهم عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
في الاوسط بين الذين فوق رأس الموه ذنبا فيصلي له ما يصنع ابن بلع ولده ان الموه ذنبا
المبشرين من جن من جنهم يوم ذنبا الموه ذنبا يلقى الملقى والمسلم الموه ذنبا الموه ذنبا
اعنا في يوم القيمة والاحاديث في ذلك كثيرة وكثير ذلك الثواب ان لا ينادي على الاذان
اجرا في الخلاصة ولا ينادي الموه ذنبا الامام ان ينادي على الاذان في الامامة اجرا فانما
يشاء طهره على شئ ككتم عن حاجته فحقوقه ككتم شيا كان حسنا بطيبه ولا
يكون اجرا انتفى الله الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعية على ما صح في الترمذي
غير من مذهبه لوجهه عليه السلام عليها وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المهديون
بعد وفاته لولا الخلفاء لان لا يستلزم تفصيله عليه ابل براده لان مع الامامة
لا مع تركها فينبغي ان لا يفضل كون الامام هو الموه ذنبا هذا مذهبنا وعليه كان ابو حنيفة
كما نقله كون الاية ضما على ما روى ابو داود والترمذي عن ابي عبد الله عليه السلام
الله صلى الله عليه وسلم الاية ضما والموه ذنبا مناه فادع الله الاية وغفر الموه ذنبا
لا يفتد ايضا تفصيل الموه ذنبا عليهم ان ليس الضمان بمعنى الضمان بل بمعنى انهم يتكلمون
صحة صلوات القوم وادائها على وجه الكمال وان جميع لوازمها وهو من شئنا افضل
الا على احرازها اي اشتها بخلاف الموه ذنبا فانهم مناه بمعنى انهم يمتد عليهم في الاختيار
بالواقعة ليس عليهم الامور ان الصلوة لا مستحقة فيه والذان عا عليه السلام للاية
بالامتنان والتوفيق لصعوبة ما لهم بخلاف الموه ذنبا لانهم مستلزمين للفتنة التي
دعابها الموه ذنبا فلا يتوهم تفصيلهم بخصيصهم بالدعاء والله سبحانه اعلم وتعالى
المستغنى عن الدين عندك كبير لا يحتاج مع التكبير كما نقله الكلام عليه في صفة الصلوة
وقالها انما لا يصح عند التكبير بكونه متم ولا يفرج كما نقله في ابيها جهرا لا مام
بالكبير مطلقا وكذا سابقا ان كان لا يفتن ان كان لا يفتن والصلوة المتواركة في ذلك كله

من لونه عليه السلام حتى اذا انقضى منها الفناء اي قراءة سبحانك اللهم الى اخره
وساوسها التوراة وسابها التسمية وقد علم الكلام عليها وثابتنا الثاني واسماها
الاخفاء بهن اي بالاربع المذكورة من الفناء وما بعده اما ما كان لمصلحة ومقتضا او منقرا
لما من الدليل وعاشرها وضع اليدين على الشمال عنما وها هي عشرها كون
ذلك الموضع تحت الشرة للرجل وكونه على الصدر المارة لما في عشرها الكبرياء
التي اوى في جهاد خلال الصلوة عند الكوع والسجود والرفع منه والتهنؤ من السجود
او التوراة الى القيام وكذا التسبيح ونحوه وهي مشتملة على ست سنن كما نرى قد دللنا
على ذلك وثالث عشرها تسبيح الكوع ورابع عشرها تسبيح السجود وها هي
عشرها اخذ اليدين باليد في الكوع حال كونه منقرا اصلها وهي سائر عشرها
وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى والوقوف عليها ونصب الرجل اليمنى متوجهة
اصابعها نحو القبلة في القعدة للرجل والوقوف فيها المارة على اقتداره بانه وثامن
عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة وتاسع
عشرها القيام في اخذ الصلوة بان يشبه الفاظ القرآن والاربع المارة كما قد قام
عشر منها الاشارة بالمسجحة عند كل شهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في
صفة الصلوة وانما قال عند الشهادتين ان الاشارة انما هي عند قول الشهادتين
لا اله الا الله لا عند قول الشهادتين كما عده ومروله ايضا لما ان الاشارة عند
قولها اشادة عند قولها كونها من غلبته متاخرتها كالشيء الواحد وقد قيل قراءة
الفاتحة في الاخرتين في الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجبة وقيل
مستحب وقد بيناه في القراءة وقيل الخرج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا
والصحيح انه واجب لما مر وقيل السلام من عيبيه ولبساره سنة وقد تقدمت
الاتفاق ان كليهما واجبة وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرنا انها سنة انما هو واجب
والاخر ان جميعها سنن لما تقدمت من ادلتها الا ما رجع هناك انه واجب وما ذكرنا
يمنع من صفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور منها من السنن فهو راي ورواه ما
له يصح على انه فرض او واجب في كل شيء لم تذكر انه فرض او واجب فذكرناه في
صفة الصلوة مما سوى ما بينا هنا انه سنة فهو راي كما اخراج اليدين من الكتفين
عند التكبير وكذا في النهي عن القيام الى موضع السجود الى اخره ونحو ذلك
ولكن هذا التعميم فيه نظر فان من جملة ذلك ومنع اليدين والكتفين في السجود
وهو سنة وكذا ابداء الضمير في مجازاة البطن عن الخدين وتوجيه الاصابع نحو
القبلة فيه فان ذلك لك سنة لما تقدمت من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة
والاربعة اول كتابها الله الموافق للقول في **فصل في النوافل** هي جمع نافله وهي في
اللفظ الزيادة في الشروع العبادة التي ليست من الواجب في العبادة الزايدة

عليها هو ان نفي السنن الموكدة والمستحبة والنظرة عن غير الموقفة وانما ذكر
العم ما هو موجود فيهما من كذا او مستحب او المار به ماله وفيه من سنن سنتيه
بنونه وامر يستوعبها فانها لم يكن صلوة الكسوف وهي من السنن الموقفة **اعلم**
ان السنة قبل الخي هي صلوة الخي ركعتان عابدة بها لانها اقوى السنن الموكدة
حتى روى الحسن بن ابي حنيفة لوصلاها فاعدا من غير عذر لا يجوز وكذا واكتفا
الدليل عليه ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
على شيء من النوافل اشتد هذا منه على كعتي الخي روى مسلم عنها قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتي الخي خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام
فيها صلواتها ولو طرد نكر الخيل رواه ابو داود ثم اختلفت في الاخرى بعد هذا
قال الحلواني كعتان المغرب لله عليه السلام لم يرد عنها سفر ولا حصر ثم
التي بعد الظهر لله تنفق عليها ثم التي بعد المشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل
العصر ثم التي قبل المشاء وذكر الحسن بن حنيفة في اقوالها بعد كعتي الخي قبل
التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر
اكد هو الاتصاف انتهى قال ابن القيم لان فضل المصلي في صلاة القرية عليها اقوى بعد سنة
الخي واربعة قبل الظهر ركعتان بعدها كما روى عن علي بن ابي طالب كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر ربعا وبعدها ركعتين رواه الترمذي وقال
حديثه عن عائشة قالت كان عليه السلام لا يدع اربعا قبل الظهر رواه
البخاري وعنه ابى تريب الانصاري كان عليه السلام يصلي بعد الف والاربعة ركعتا
فقلت ما هذه الصلوة التي يداوم عليها فقال هذه ساعة تمنع فيها ابواب
السماء فاجتنب ان يصلي فيها على ما لم يفت في كل سنة قراءة قال نعم فقلت انما يصليها
واحدة ام بثلثين فقال بثلثين واحدة رواه ابو داود والترمذي في طريق
ابو عبيد بن مسعود عن عبد الله بن عمر القتيبي كونه قال ابن عمر يكتفي بخاتمة روى عنه
الثوري شعبة وهشيم وكيع وجابر بن عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن
الحسن موطاؤه ثنا بكر بن عامر الجلي عن ابراهيم والشعبي عن ابي تريب الانصاري انه
عليه السلام كان يصلي اربعا ان زالت الشمس فسأله ابو تريب عن ذلك فقلت
ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاجتنب ان يصلي في تلك الساعة خي قلت
ان في كل سنة قراءة قال نعم قلت ان فصل بينهن بسلام قال لا واسمى كثير من اصحابنا
الاربعة بعد الظهر كما عزم سلة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من حافل على اربع ركعات قبل الظهر اربع بعد الظهر اربع اشد على النار رواه الحسن
وقال الترمذي حديثه عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في مختصر القدر روى ان
شامو ركعتين لا يخلان الا اربعة ذلك فمن علي بن ابي طالب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه فيمنع الامر بالحزب من دفع الى الحق بنية اخرى
كما قلناه من عمل كابر الصغائر على وفق ما قلنا وتركهم لتفتي ذلك الحاشية كذا اكثر
التسليم منهم مالك بن النضر وما زاد ابن جني من انه عليه السلام صلاها لا
يفارض ما ارسله النبي من انه عليه السلام لم يصليها لجواز كونها صلاها قضاء عن
شيء فانه وهو الثابت في الخبر في سنة مسندنا لشايبين عن جابر قال سألنا نساء
رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اكثر من
قبل المضي لغيره لا غير ام سلة قالت صلاها عندي من نساء الله ما هذه الصلوة فقال
لنبيك اكثر من قبل المضي فصليت لها الا في سنة الهالكه عليه السلام وسواء الي
الصغائر نساء كما ينبغي قول جابر سألنا لاسالت ما ينبغي انما غير معروفين من
سنة وكذا سنة الهالكه لا ينبغي ان نساء على السواء في ظهور الرواية بينهما
مع عدم مذهبين في ذلك القدر فاجاب نساء الهالكه في بطن من عمله ما لا يصلي
غيره من نساء عنه واجاب ابن عمر بن عتيق عن الصغائر ايضا والنسب ان اذ كان
ما يصلي عليه على ما تقرر في الاصل وهذا يثبت النفي كذلك بلا شك ان كان الحال
على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر ولا على احد من اهل البيت خلف النبي عليه السلام
بل على من يحضرها في بعض الاحيان من غير موافقة وهذا الخبر في كره الشيخ كما
الذين يزلهم وقد تقرر في رواية اكثر منه واما اعلمه هنا مستند لزيادة
القول بدوام كونها من السنة قبل المضي المشا وذلك مستحب لا من السنة
المع كذا على ما قلناه ان المع كذا ما في حديثي عايشة وام حبيبة ورواها عنه وكذا
الاربع بعد المشا وسحبته والمع كذا منها ركننا انما تقرر ان المع كذا بعد الظهر
ركننا في استحباب الاربع وكذا بعد المشا فاعلم ان الشيخ كمال الدين في هذا اختلاف
اهل هذا المذهب قبل الاربع غير كفي المع كذا او بهما وعلى التقدير الثاني هل تقرر
ببطلان واحدة ام لا قال جماعة لا لانه ان نوى عند الخيمة السنة لم يصدق في
الشيخ الثاني والمستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عندي انه اذا صلى اربعاً
بعد الظهر ببطلان او فتنين يقع عن السنة والمذهب سواء احسب هو المع كذا منها
اولا لان المضاف الى الحديث المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعاً لم يطلنا حصل الرعد
المذكور ذلك من ادق كون الرأية منها كونها ببطلان او لا فيها كون اكثر من
ليست ببطلان على جهة لا يمنع من وقوعها سنة وان كان عدم كونها بجمعة مستقلة
منع منه كما عرفت في سجود السهو من الهداية فيمن قام عن القعدة الاخيرة فليتها
الاولى لم يبد حتى سجود فانه يتم سنة ولا تقرب اكثر من سنة الظهر على خلاف
لان الواجب عليه ما ينبغي من سنة لا تقرب اكثر من سنة الظهر على خلاف
لا يخرج عن البراءة على وجه حذر قد منع في الهداية في باب القرآن ترجيح الشائفة

الافراد بن بارة الخلق بانه خرج عن البراءة فهو غير متصور فلا يقع به المرجح
واتا النية فلا مانع من جهتها سواء نوى اربعاً نساء فقط او نوى المذهب
بالاربع او التسبها اما الاول فلما تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند الحق
والحقين وقع السنة بنية مطلق الصلوة لما احتقنا من ان نوى سنة كونه منوطاً
للنية عليه السلام على الواظفة في محل مخصوص بهذا الاسم اعني اسم السنة حادث
متا اما هو عليه السلام فانما كان نوى الصلوة لله تعالى فقط لا السنة فالحال
والجمعة عليه السلام على الفصل كذلك سميته سنة فمن قبل مثل ذلك الفصل في وقت
فقد فعل ما سمي بلفظ التسبح تمنع الاوليات سنة لوجه تمام عندها والاخرات
فلا مندوباً لهذا التسمي بما يحصل به كلا الامرين اما الثاني والثالث فكذلك بناء على
ان ذلك نية الصلوة وزيادته فمذهب مطابقة الوصف للواقع يلحق ببطلان نية
مطلق الصلوة وبها يتبادر كونه من السنة والمذهب قالتم رأينا في لفظ الهداية
ما يدل على ما قلناه وهو قوله الا ان الاربع افضل يعني بعد المشا وخصوصاً عند اربع
فان يرى ان افضل في الغافل مطلقاً اربع اربع ببطلان فاذ اجعل المصلي ما بعد
المشا اربعاً اذاها ببطلان واحدة فثبتت لافضلته عنده من وجهين من جهة
زيادته عن الكفاية ومن جهة كونها ببطلان واحدة والا ليركن قوله خصوصاً
عند اربع حقيقته معنى لان الاربع افضل من كفتين بالاجماع بكلام كذا في هذا المقام
ينبغي قلنا ان لا شك ان الرأية بعد المشا وركعتي الاربع افضل لانها
على انها تروى ببطلان واحدة عنده من غير ان يضم اليها الرأية فيصلي ستاً في السنة
حينئذ عند التخيير اما ان تكون نية السنة او المذهب قد اهدى لك واجزه
عن السنة والحال في السنة بعد المصلي الحال في هذه الاربع فلو احتسب الرأية
منها انتقص سبب المذهب انتفى وركن في الحيط ان تطوع قبل المضي اربع وقبل
المشا اربع فحينئذ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينو اربعاً فليتها اما عدم موافقة
على ما قبل المشا فمقرر بل المبرور ان صلاها فضلاً عن الواظفة واما قبل المضي
فلا تروى فلا يفيهم من مجرد قول الراوي كان يفعل الواظفة لانه يصدق على تكرار الفعل
بدون الواظفة والتسبحة اعلم ان السنة قبل الجمعة اربع وبعد الاربع اربع
بعد الاربع اربع وسلم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصلكم
بعد الجمعة فصلوا اربعاً في رواية الجماعة الا البخاري اذ صلى احكام الجمعة فليصل
بعد اربعاً واولاً على الاستحباب الثاني على الوجوب فقلنا بالسنة من كذا
جمعا بينيها واما الاربع قبلها فلما تقدمت سنة الظهر من الواظفة عليه السلام على
الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفصل بينها وبين الظهر عند ابن يوسف
السنة بعد الجمعة سنة كذا وهو مروي عن علي بن ابي حمزة لا افضل ان يصلي اربعاً وركعتين

الخروج عن خلافه **فخرج** لوترك سنة الجوار التي قبل الظهر والتي بعدها من هاتين
المركبة قيل لا تحقه الاسماء لان محذاه قطوعا الا ان يستحقه فيقول هذا
فصل النبي عليه السلام وان لا افضل في كبره في النوازل ترك سنن الصلوات
الجنس ان لم يرها حقا كفروا بها وكنها قيل لا يا نعم والصحيح انه يا نعم لا لله جساء
الوعيد بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى ان لا ثم شرط بترك الواجب
فقال عليه السلام لكن قال الذي يمتك بالحق لا اريد على ذلك شيئا انما ان
صدقتم بغيره ذلك الاسماء وفوت الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة
بفصل سنن الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن استحقاقه بل يكون
مع وسخ الاربع التظيم فان لم يكن كذلك اربعين كلفوا الاثم بحسب الحال الباعثة
على الترك انتهى **واما سجدة الضحى** في صلاة الضحى وتسمى الصلوة سجدة الضحى
ولا اشتغالها عليه ولكن انما الملقبة في عرف الشارع على التطوع وروى عن فضة
ورواها لا احاديث فيها اي صلاة الضحى كما كونه امتعة من الركعتين في سنتي عشر
ركعة وهي مسخبة والا احاديث فيها حديثا في ذلك قال عليه السلام يصعب على
كل مسلم من احكامه صدقة فكل سبيحة صدقة وكل تحية صدقة وكل هيلة
صدقة وكل تكبير صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة ويحرم
من ذلك ركعتان بركعتان من الضحى رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعا ويقرأ ما شاء الله ورواه مسلم
واحمد وابو داود وحديث عائشة في بابها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
بعد ما ارتفع النهار يوم النحر فاني شرب فستر عليه فاغسلته فام فرج غاف
ركعتان متوق عليه وقال الحق بن ابراهيم في كتابه ركعتان السنة والتطوع
فكر لنا ان النبي عليه السلام صلى الضحى بركعتين يوما اربعا ويومنا ستا وثلاثا
ثمانيا فقصه على الله وهذا في ذلك قال وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
لكن كتب من الثمانين ما اذا صليتها اربعا كتب من المائتين ما اذا صليتها ستا
يكتب من المائتين ما اذا صليتها ثمانيا كتب من الثمانين ما اذا صليتها عشرة
بني الله لك بيتان الجنة رواه البيهقي وقال في اسناده نظره روى الترمذي
والضحاى يستند فيه ضعيفا انه عليه السلام قال من صلى الضحى سنتي عشرة ركعة
بني الله له قصر من الجنة الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يجوز العمل به في
الافضل بل وقد صلو الضحى من ارتفاع الشمس لما قبل الزوال قال صاحب
الحاوية وقنها المختار اذ مضى مع النهار الحديث يدل ان رتبه رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال صلو الا اربعين من فضل الضحى رواه مسلم ومن مضى
بني الناء والميم اي بترك من شدة الحر اخفاها ثم الافضل في صلاة الكليل

والنهار من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلوة الضحى والتجويد من هاتين
بجزئية واحدة وسلام واحد عند ابي حنيفة وقال ابي يوسف ومحمد لا افضل في
صلوة الكليل ركعتان بجزئية وقال الشافعي الافضل في الليل والنهار الركعتان
ببستيمته لقوله عليه السلام صلو الكليل والنهار مني مني اخرجه اصحاب السنن
الاربعة من حديث ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحابي في شتمه فيه فرفعه بعضهم ووقفه
بعضهم ورواه الثقات مرفوعا ولم يذكر فيه صلوة النهار وكذا هو في الصحيحين
وقال الشافعي هذا الحديث عندى خطأ وقوله في سنن الكليل سناده جيد لا
يعارض كلامه هذا لان جودة السند لا تمنع الخطأ من جهة اخرى خلت على الثقات
ولهذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رجاله ثقات الا انه علة بطول
الكلام يذكرها انتهى وكما قوله عليه السلام صلو الكليل مني مني مني عليه ولا في
حنيفة ما روى ابو يعلى الموصلي في مسنده ثنا شيبان بن فروخ ثنا الحبيب بن سليمان
قال قال عمر سمعت ابا موسى بن عبيدة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وما في الصحيحين عن ابي سلمة ابن عبد
الرحمن انه سأل عائشة كيف كانت تسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت
ما كان يركع في رمضان الا في غير على احد عشر ركعة يصلي اربعا فلا تسال عن حصة
وطولهن ثم اربعا فلا تسال عن حصة وطولهن ثم كان يركع ثلثا فلهذا يفيد انه
عليه السلام كان غالب احواله في صلاة الضحى صلو الكليل اربع ببستيمته فكان
الافضل وليس سلم انه لا يدل على الافضل فلا اقل من انه يدل على انتفاء افضلية
المنفي لانه عليه السلام لا يداوم على ترك الافضل كما قال الشيخ كمال الدين بن
الهمام انه عليه السلام كان يصلي اربعا كما كان يصلي ركعتين فزاد به بعض فعله
اعني فضل الاربعة لا يرجب لما مره بل المار به في الافضل ثابته والترجيح المرجح
وهو في الاربعة لانها اشق على النفس بسبب طول فقيدتها في مقام الخدمة وقد قال
عليه السلام انما اجرك على قدر نصبك فتخرج الاربعة افضل وايضا ذلك الحديث
يحتمل الدلالة فان مقتضى لفظ قصر المبتدئ في الخبر لانه حكم على العام اعني صلو الكليل
والنهار وليس بمبرور ولا لكان كل صلو تطوع لا تكون الا ثنتين شرعا ولا اتفاق
على جواز الاربعة ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث غير المتروكة اذا انشئت كونا الصلوة
لا بتباح الا ثنتين من المباح ولا تقع الا ثنتين لانه كونه الحكم بالخبر المتكسر اعني مني
انما في حق الفضيلة بالنسبة الى الاربعة اذ هو الا باخه بالنسبة الى الاربعة اذ
حق الا باخه بالنسبة الى الفرد وترجيح احدهما المرجح ولا يفرق في حق الاربعة انها افضل
للمشقة فكما بان المراد الثاني اي مني لا احاد ولا ثلث على اننا انفق المراد بذلك
الحديث ان كل مني من التطوع صلو على حدة فان مني مذكور عن العدد الكثير وهو اننا

اشتان منوهه واح اشان اشان صلوة على حدة ثم اشان اشان صلوة على حدة وهم جوا
بخلاف ما لو لم يكن اشان منى قال الصلوة منى مفتحة عليه فان اشان جليل الصلوة
اشتان اشان صلوة جوا فبينوا ان كل اشان صلوة على حدة وسببا للصلوة من اربع اربع
وهو كذا استنبأه واشهر معنى افادة ذلك فصد افادة كون الاربع مفصولا
بغير الاستدلال وذلك ليس الا التشديد على حدة من غير فصل وذلك لان بعد جمل
كل اربع صلوة على حدة والحكم بان تلك الاربع ثلثان ثلثان ولا بد ان يكون الفصل بغير
الاستدلال والا كان كل صلوة ركعتين فذلك كل صلوة اربعة وقد منع في بعض الاقوال
بما يحسن الاستدلال من عدم تفسيره على ما قلنا وهو ما اخبره النبي صلى الله عليه
عن ابن المبارك عن الليث بن سعد عن عبد الله بن مسعود عن عمر بن ابي قيس عن عبد
الله بن نافع عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن القيس قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصلوة شئ شئ تشهدت كركعتين والله سبحانه الهادي والراية
على ثمان ركعات بصلية واحدة ليل وعلى اربع ركعات بصلية واحدة نهارة
مكروهة بالاجماع من علمنا على ما ذكره في كتاب الصلوة واختاره القنوي في
الاسلام قال الشرجي في المبسوط يعني انتمسلا ائمة الشرجي قالوا لم يكر
كراهة الزيادة على ثمان ركعات بالليل والاشارة انها لا تكرر لما فيها من وصل العبادة
وهو افضل انتهى ثم ظاهر كلامه في المبسوط انتمسلا في تحقده عليه السلام ثمان
ركعات فافكه دكنا فافكه قال روى الله عليه السلام كان يصلي من الليل خمس
دكان سبع وكان تسع وكان احدى عشرة دكان ثلث عشرة دكانه قال الذي قال خمس
دكان دكان صلوة الليل ثلث وثلاثون دكان سبع دكان اربع صلوة الليل
وثلاثون دكان الذي قال استقامت ثلثه الذي قال احدى عشرة ثلثه الذي قال احدى
عشرة ثلثه الذي قال ثلث عشرة ثمان صلوة الليل ثلث وثلاثون دكان ثمان سنة البخاري
وكان ينقل ذلك كله بصلية واحدة ثم ينص له فكذا قاله حماد بن مسلم انتهى
وبهذا يستدل على كراهة الزيادة قال انه الهداية دليل الكراهة انه عليه
السلام لم يزد على ذلك لولا الكراهة لكانت ثمانا في كل صلاة في صلوة النطق
ان في صور النطق ثم انفسد ما عليه فضاها اعلم ان الشروع في فعل العبادة
التي تكرر بالتدريج يتوقف ابتداءها على ما يمد في الصحة سبيل وجوب اقامه و
قضاها انفسد عندنا وعند مالك وهو قول ابى بكر الصديق وابن عباس وكثير
من الصحابة والشافعية كما في البصري ومكحول والنخعي وغيرهم قال الشافعي واحد
لثنتين بوجوب الا في النسيك انما الحج والعزة لانه منقطع ولا لزوم على المتبوع وروى مسلم
عن عابدين دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال هل عندك شئ فقلنا
لا فقال اني انا امرنا تانا فيهم اخبر قلنا يا رسول الله اهد لنا خيرا فقال اهدني

170
فلما سمعت ما بنا فاكلوا كلنا ان القدر الموعود في فريضة وما فقه الله تعالى وعنا
مسكنا اليه سبحانه فلما فقهنا من الله عن البطلان كالمندبر لما صار الله تعالى فتمت
وجبه صلواته ابتداء الفعل فلا يجزى صلواته ابتداء الفعل بقاء اولي صلواته
الفعل الواقع فريضة اولى من صلواته القول والبقاء اسهل من الابتداء فيكون وجوب
ما شاع فيه من البقاء ثابتا بلا لة قوله تعالى وليوفوا نذرههم وبالعباس على الحج والوفاء
الجموع على لزومها واخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن عروة عن عابدين قال كنت
كنا نأخذ حفته منا فتنهض من انا طعام اشتهاه فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فبارك في ليله حفته وكاننا بنة ابيه فافنا ليلنا ليلنا فاكلنا منها فتنه
فمنه ليلنا طعام اشتهاه فاكلنا منه فقال قضينا بئنا اخر كانه فان قيل اعدا الترمذي
وغيره بالانقطاع قلنا اهلا لهم من نص على هذا الطريق في طريق الزهري عن عروة
الحديث له طريق اخر في سائلة من الاعلال فقلناه ابن حبان في صحيحه عن جابر بن جابر عن
يحيى بن سعيد عن عروة عن عابدين قال سمعت ابا حنيفة منا فتنه من انا فتنه من انا فتنه
الحديث رواه الطبراني في معجمه من حديثه عن عروة عن ابن عباس عن ابي عابدين
وحفته ورواه البزار عن حماد بن الوليد عن عبيد الله بن عبد الله عن عروة عن
ابن عمر قال سمعت عابدين وحفته واخرجه الطبراني في المعجم ثمانا من بني هارون
ثنا محمد بن مهزيب الجاهلي قال ذكره محمد بن مسلمة الكوفي عن محمد بن عروة عن ابي سلمة عن ابي
هريرة قال اهدني لما يشته وحفته بعدة ونها منا ثمانا فاكلنا منها فذكرنا ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قضينا بئنا مكانه ولا تقود افتدنا بهذا الحديث
شئنا لامة لولا ان كل من هذه الفرق ضمينا لثمة لها وكثرة بحسبها فكيف وبعضنا
كان في الاحتجاج به وحمله على انه امرنا بخرج عن متفناه بغير وجوب ليلنا حديث
مسلم ما ينفي القضي وهو مكاتبة حال فيجمل انه عليه السلام قضاه على ان النسيك
قد منع بذلك في رواية الله عليه السلام قال لعلنا صور بئنا مكانه وحفته
الزيادة ابو محمد عبد الحق بن حنيفة قلنا عبادة تكرر بالذبح مخرج للمؤمنين ومجود
السلاوة وعبادة المرء في سفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالذبح كونه غير مقصود
لذاته وقولنا بغيره ابتداءها على ما يمد في الصحة مخرج ليلنا المتقدمة والقرارة
وكذا الاعتكاف على قول محمد دخل فيه الصلوة والوضوء والحج والعمرة والاقام والطواف
والاعتكاف على قول ابى حنيفة وابى سفيان الله الموفق في شريع في النطق بنية الاربع اي
بنية ان يصلي اربع دكان ثم قطع اي افسد ما شرع فيه قبل اتمام شئ لا يلزمه الاشغ
اي لا قضاء شئ عند ابى حنيفة ومحمد فلا لا يلزمه سفيان عندنا يلزمه قضاء اربع
في رواية واما فتننا بمنزل اقام شئ لانه لو افسد ما يمد اقامه فان كان قبل القيام الى الثالثة
يلزمه شئ واحد عندنا وعندنا لا يلزمه شئ وان كان بعد القيام اليها لزمه قضاء

شفع اتفاقا والاصل ان كل كمين من النفل صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كحيته
سنة اتفاقا الا ان ابا يوسف يفتي بالشروع مع النية بالنذر وفي رواية على ذلك بناء
على المسئلة وعندنا الشروع انما يلزم ما شفع فيه وما يتوقف عنه ما شفع فيه عليه
ولا يوقف لصحة الشفع الا على النفل على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشروع و
يجوز النية من غير شروع غير ملزم فعلى هذا اذا قوي دينا وشفع لا يلزمه الا شفع
فان افسده قبل اتمامه لم يفسد قضاءه بحسب ان افسده بعد النفل قد افسده قبل
القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء وان افسد بعد القيام الى الثالثة لزمه شفع وهو
الثاني لصحة شروعه ثم افساده وظاهر الرواية عن ابي سفيان كقولها وقال الزاهد
والصحيح ان ابا يوسف جمع القولين انما يلزم الاربع بغيرها بل كتمان فقط قالوا هذا
الحكم المذكور هو ان عدم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بنية الاربع في غير
التمتع والركعة الثانية اما اذا شفع في الاربع التي قبل الظهر وقبل
الجمعة او بعدها فقطع في الشفع الاول والثاني بنية الاربع اي قضاؤها بافتان
لانها لم تشفع الا بشيئ واحد فافتان لم تنفل عنه عليه السلام لا كذلك في
غيره صلوة واحدة وكذا لا يصح في القعدة الاولى ولا يستفيع في الثالثة وكما خبر
الشفيع بالبيع وهن في الشفع الاول منها فاكمل لا يبطل شفعه وكذا المجتبه لا يبطل
خيارها وكذا لو دخلت عليه امرءة وهو غيب فاكمل لا تنقض الخلوة ولا يلزمه كمال
المهر ولو طلقها بخلاف ما لو كان غلا آخر فان هذه الاحكام تنكسور وقد تقدم هذا
الجمعة او قارة اكثر هذه وان شفع في الاربع من المتطوع سنة كان وبغيرها لم يفتنه
اخر الركعة الثانية اي ترك القعدة الاولى فسد ملائمة ذلك عند محمد من ترك
من ترك القعدة الاولى فانها من عندنا في النفل بناء على ان كل كمين منه صلوة
على حدة كما تقدم في كمين الاربعة عندنا لانها لا تلتزم الا بالثاني فسدنا واما الاخر بان
نفذت تحتها لان تحتها غير مكنته بعمدة الاربعة قالوا اي ابو حنيفة وابو يوسف يفتن
ملائمة في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء لان القعدة على رأس الركعتين
من النفل لم تنقض ليمينها بل غيرهما وهو الخروج على تعديل القطع على رأس الركعتين
فكما لم يقطع وجعلها اربعا لربايات او ان الخرج فلم تنقض من القعدة وهذا بخلاف القراءة
لانها ركعتان مقصود لئلا تتركها فسدنا وكذا كمين من النفل اذا افسد هاتين
فصلية قضاءهما بحسب ما يفتنهما وما قبلهما وما بعدهما اما لا يفسد الا انما
لكل شفع بما قبله ولا بما بعده صحة وفساد الماتعة ان كل شفع صلوة على حدة الا
ما تقدم من الركعة عن ابي سفيان اذا شفع نائيا او بيا وفسد هاتين القعدة الاولى
حيث يلزمه قضاء اربع واما المسئلة المفتية بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع ركعات
وترك القراءة في كل ركعة او بعضها فالحال في الواقع فيها من ترك قضاء الاربع في بعض

صورها وقضاء ركعتين في البعض بني على ما عدا اخرى مختلفة بين ائمتنا الثلاثة وهي
ان ترك القراءة في كل ركعة كقول الشفع في احدتها بوجوب طلاق النية عند كل ركعة
شروعه في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاءه بافساده مطلقا ولا بوجوبه عند ابي
يوسف نائيا بوجوبه اذا رواه فيصير شروعه في الشفع الثاني فان افسده لم يفسد
قضاءه ايضا وقول الامام كالا لانه الاول والثاني في الثاني وجهه من احتمال النية
فقط لا فقال فان افسدت الا فتا بترك القراءة يفسد ما عداها ابا يوسف يفتن
القراءة وكان ايدلا والصلوة وجوب اربع ركعات حقيقة وكذا في الاخر سواء في حقيقة
لا حكم في المفتي نعم لا صحة للاداة الا بالقراءة كقولنا اذا لا يكون أقوى من تركه
وترك الاداء لا يفسد النية كما لو قبل بعد النية او سكنة قائما طويلا ففساده اولى ان لا
يبطل الا ان افسد نائيا لاصل قائما لو صغره وقوى من نائيا لاصل ولو صغره عليه
انما ذكرنا في تركه واجيب بانه ترك صورة مرة باننا لا نسلم حينئذ ان مثل هذا الترك
لا يكونه وما احتسنا ولا في حقيقة ترك القراءة في الشفع جمع على افساده بخلاف
تركها في ركعتين فانه لا يفسد عندنا هذا البصر ومنه انما نكنا بنية النية
حق وجوب القضاء واما لا الدليل من نية القراءة في الركعتين ببيتها في كل ركعة
الشفيع الثاني واما لا الدليل من نية القراءة في ركعتين احتياطا في الموضعين ولا اعتبارا
بخلاف الاقيم في قوله بدم مكنته القراءة في القعدة الاولى على ان هذا **فاعلم**
ان المسئلة تارة كرها في الهداية وبغيرها على ثمانية اوجه لكن باعتبار ما دخل احكام بعض
صورها في البعض وهي نية في المستعشرة صورة كقولنا من نية الاربعة من ما يلزمه فيه
قضاء شيء وقوى ما اذا قوي في الجمع فتبقى القعدة المبنية على القعدة المذكورة للائمة
لزم القضاء وحسن عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجمع يتضي ركعتين عند ابي
اربعة ركعاتها في الاول فقط يتضي اربعا عند محمد فتبين من في الثانية فقط كذلك تركها
في الثالثة فقط يتضي ركعتين اتفاقا تركها في الثانية فقط كذلك تركها في الاولى والثانية
كذلك تركها في الاولى والثالثة يتضي اربعا عند محمد فتبين تركها في الاولى والثانية
كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة
والرابعة يتضي ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة يتضي ركعتين عند
المجسفة اربعا تركها في الاولى والثانية والرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة
والرابعة يتضي اربعا عند محمد فتبين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك
ومن احكام القعدة المبنية عليه التحجيج والله الموفق والوافع المتطوع قائما ثم قد
يعد ما صلى بعضه او قبله للركعتين من سبع المقود في النفل جاز ففوده وصحة صلاته
عند ابي حنيفة خلافا لهما وقد تم بحقيقة في هذا القياس وانما ان يصلي صلوة
لم يقبل نية انه يصلي قائما او قاعدا يلزمه اربعا قائما صرا في الملحق الكامل

وان سلك قاعدا قبل الجهر فيسقط عنه قياسا على علمه لا بد من ان يصلي ان شاء
فانما ان شاء قاعدا فكما اذا نذر ولم يلزمه في هذه صفة القيام وقال في الكفاية
لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام ورد ما يتبع به النطق فلا يلزمه الا بالانقيص من علمه
كالشباب في الصوم وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات بمعنى ان اشغل مقدار
من الزمان بصلوة فالحال في القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسها
وكثير في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع فيه وهكذا القياس لان طول
القيام مشتمل على كثرة الركعة وكثرة الركوع والتجويد تشتمل على كثرة الركعة والتسبيح
والترتيل افضل من سائر الذكر والتسبيح في سنة الموكدة التي يكون خلافها في سنة
سنة الجهر كذا في سائر السنن هو ان لا ياتي بها مخالفا للصف بعد شروع التوراة
الفرعية ولا خلف الصف من غير جائز لانها في بيتها وهو لا فضل وعند
باب المسجد ان مكنته ذلك بان كان ثم موضع يليق للصلاة وان لم يكن ذلك في
المسجد الخارج ان كانا يصليان في الداخل فادخلوا في الخارج ان كانا
هناك مسجدان فينبغي وشقوا ان كان المسجد احدهما خلف سطوانه ويخفى ذلك
كالعود والشجرة وما اشبهها في كونه حائلاً ولا لائياً بها خلف الصف من غير جائز
مكروه ومخالط الصف كما يفعله كثير من الجماعة لا شك انه لما فيه من مخالفة الجاهل
هذا الحكم المذكور اذا كان ثباته بها بعد شروع اي شروع الجماعة في الفرعية
لما قلنا وما قبل شروع سنة الفرعية في اي موضع شاء لا يقتضيه
الذكر انه في الجماعة وكان الحتم في سنة الجهر لا غيرها من السنن لا في
بعد شروع في الفرعية اصلاً على ما قيل التولية عليه السلام في الصلوة
فلا صلوة الا المكتوبة وانما خلفه في سنة الجهر فاشد فاكدها على ما قلنا انها لا
تقتضي والحد في المكروه قد وقع ابن عيينة وجماعة من يدعيون بسنة علي بن ابي طالب
ولاد في الجماعة وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة فصلى
ركعتي الجهر في المسجد الى سطوانه وذلك بحضرة خديجة وابي موسى وقد قرأ ما
في اوقاة الكراهة فكانت سنة الجهر مستثناة بآخرة عامه من حديث ابي هريرة
ورجحت عليه في غيرهما من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض من نقل الشيخ
في شرح الهداية عن الحنفية واما بقية السنن فان مكنته ان ياتي بها قبل ان
يكسب الامام اني بها خارج المسجد ثم شروع في الفرعية معه في فضيلة السنة
والفرعية وفي التهمة عن نفسه وانما في وقت ركعتي شروع معه بخلاف سنة
الجهر انتهي فلي هذا لا فائدة في التقييد لا ان ياتي ان الاراء على الوجه المذكور
نادراً فلم يعتبر لا انه انما يجوز في غير الجهر اذا علم اركاعه قبل ركوع الركعة الاولى
ولا شك ان صلوة اربع ركعاتاً وركعتين فيما بين شروع الامام الى ركوع الركوع

الاتباع قام الواجب في السنة غاية التذرع بخلاف سنة الجهر فانه يجوز ان ياتي بها
اذا علم انه يدركه في التشهد عند دعائها وعند سجودها اذا علم انه يدرك الركعة الثانية
كذا قيل بناء على الاختلاف في الجملة فانه يفرق منه ان سجوداً لا يعتبر وان ما دون
الركعة قال ابن الحارث والوجه اتفاقهم على صلوة الركعتين هنا يعني فيما اذا علم انه
يدركه في التشهد لا شك ان اتمام ركعتين فضيتين مع مراعاة السنة فيها قبل
اتمام ركعتي الفرض مع مراعاة السنة فيه ليس بنا درجته غاية الكثرة واما اذا لم
يعلم انه يدركها صلواتاً فانه يتركها ويقتدى بالفضل في صلوة الفرض بالجماعة
اعظم من فضيلة ركعتي الجهر لانهما افضل الفرض مع الاضواء بسبع وعشرين منها
لا يبلغ ركعتي الجهر منها واحداً منها والوعيد على ترك الجماعة اشتد منه على ترك
ركعتي الجهر على ما يعرفه مؤمنه وان تركها فمضاهي لا تقتضي اصلاً لا قبل طلوع
الشمس كونه التفل فيه ولا بعده لا خصاصاً من القضا وخارج الوقت بالواجب
الا ما ورد به شروع والشرع اتمامه في قضا وركعتي الجهر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال
كما في غداة ليلة القدر ليس له بد في قضايتها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع
الفرض بعد الزوال قال محمد حجتاً في ان يفتيها اذا فاتت وحدها بعد طلوع
الشمس قبل الزوال وما روي عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه يفتي ان يشرع في
ركعتي الجهر فيقضيها ليجب القضاء فيقضيها بعد الفرض فانه شمس لا يمتنع
الشرع بان ما وجب بالشرع ليس اولى مما وجب بالشرع وقد نص محمد ان
المندوب لا يبرأ من بعد صلوة الجهر قبل الطلوع وايضا هذا شروع في العبادة بتعدد
ان يطمعها وهو امر غير مستحسن في الشرع كذا ذكره الامام الترمذي في قاضيات
قال في المحيط والاحزان يقال يشرع في السنة ويكتبها ثم يكتب اخرى للمريض
فيخرج بهذه التكبير من السنة ويصير شأناً في الفرعية ولا يصير مستداً بل
يصير مجازاً من عمل الى عمل انتهى وفيه ايضا نظراً الى الجواز من عمل الى آخره
فتنار الاول يدرك عليه قول مناجاة الكثرة باب ما ينسبوا فتفتح الفصل والنطق
بمدركه من الظهور فانه صريح في ان الظهور ينسب بالشرع وفيه وليت شمرى
اي ضرورة تدعو الى هذا التكليف وقد اباح لنا الشرع تركها لاجل احراز فضيلة الجماعة
واي فائدة فيه فانه لا يباح قضاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس
اتما بعد طلوعها فان اداها النافلة فلا حاجته في جواز التفل فيه الى هذا التكليف
وكذا اذا اراد ان يرفع النافلة واجباً من الاستدعاء امكنته ذلك بالتذرع من غير
احتياج الى التكليف المذكور وان اراد انها تقع سنة الجهر فلا دليل على ذلك من حديث
ولا قول مجاز ولا تابعي ولا رواية عن احد الا في التثنية لا غيرهم من المجتهدين والله
الموفق في السنة صلى سنة الجهر فانه الجهر لا بعد السنة او قضي الجهر ولا خلاف

في سائر السنين غير سنة التي انما لا تقضي بعد الوقت فان كانت حلالا واختلف فيها اذا
خانت مع الفرض والاصح انها لا تقضي ايضا لعدم ورود الشروع به في الذخيرة والمحيط
مبطل لا تقضي الاربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا وعامتهم على انه يقضيها
وهو مروي عن ثمانية الف سنة وهو الصحيح ثم عن أبي حنيفة انها تكون ابتداء
وقيل تكون سنة وهو قول صاحبها وهو لا يظهر كذا في الذخيرة ثم عند أبي يوسف
يقضيها بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وعند محمد بن عمار وقبل الخلاف على
عكسه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في المصنف ونبهه شراح الكنتز جملوا وولاه
بتأخير الاربع بناء على انها لا تقضي سنة مطلقا وعند محمد بن عمار سنة فيقتلها
على الركعتين في الذي يقع عندها من هذا منصرفا المصنفين فان المذكورة وضع
المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع وانما الخلاف في تقديمها وتأخيرها على الركعتين
والا اتفاق على انها تقضي اتفاقا على وقوعها سنة الا ترى انهم لما اختلفوا في سنة
التي هل تقع بعد طلوع الشمس سنة او فعلا مبتداء حكموا الخلاف في انها تقضي
اولا فلو كانا يقولان في سنة الظهر انها يكون فعلا مطلقا لجلوها خلافتها
في اصل القضاء فالذي لا يشك فيه انهم اذا قالوا تقضي ولا امناء انها تقضي
بعد ذلك الوقت فلا تقع سنة كما هي في ذلك الوقت ولا تقع سنة فالعبء بذلك
ما في فتاوى قاضي خان في باب الزاوية اذا فاتت الزاوية لا تقضي بمعاذ وهل يقضي
بلا جاعه قبل نعم ما لم يدخل وقت زاوية اخرى قبل ما لم يضر رمضان ومبطل لا
تقضي قبل وهو الصحيح فان قضيتها وحده كان فعلا مستحبا ولا يكون زاوية انت هي
فالحاصل ان ظاهر المذهب انها تقع سنة بانقضاءها قبل الخلاف من بعضهم في
انها تقع فعلا مبتداء كما ذكره عن الذخيرة كثر الخلاف ثابتة بتقديمها وتأخيرها كما
مرتبج في الكافي بتقديم الاربع لانها ثابتة وتلك وقته فيقدم الغايته على
الوقتية وذكر خواصه في شرح المبسوط على قول أبي حنيفة يصلي ركعتين في قضاء
الاربع قال وهو الاصح وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الا في تقديم الركعتين لان
الاربع فان من الموضع المستوفى لا يثبت الركعتين ايضا عن موضعها فعلا بلا ضرورة
انت هي وهذا ليس بقول لا لقائل ان يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الاربع
وموضع الاربع قبل الفرض قبل الركعتين قد اختلفت عن الفرض لا حوا في فضيلة
الركعة الاولى مع الامام بالاجماع فلا يبرهن عن الركعتين بلا سبب ثم حديث عائشة
انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر قضاهما بعد الركعتين واه
الترمذي قال من غيب يصلي وليلا التقديم الركعتين هذا والمستحب سنة النبي
ايضا الخفيفة ان يقرأ في آياتها مع الفاتحة قبل ايها الكافرون في الثانية الا خلا
اما الاول فقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي النبي فيخفف

حتى يقول الحمد فيهما بام الكتابين من عليه وعن حفصه قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان المصلح ان يصلي الركعتين فيصلي ركعة مسلم وانما الثاني فلما روى
ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعتي النبي في ايها الكافرون قبل
هو الله احده واه مسلم ايضا واختلف هل لا افضل تأخيرها او تقديمها قبل الثانية
افضل للتقدم عن الفرض وقيل التقديم وهو الذي نزل عليه الاحاديث عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكت الموءذن من صلوة النبي ركعتين
له النبي قام فركع ركعتين فيصلي ركعة على شقه الا من حتى ياتي به الموءذن لثانته
فيخرج من فوق عليه ومنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي النبي
فان كنت مستيقظا حدثني الا اضطلع من فوق عليه ومنها قالت كان النبي عليه السلام
يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة منها الفرض ركعتان النبي متفق عليه ايضا الى غير ذلك
من الاحاديث وانما التسنن التي بعد الفرض فانه ان تقع بها في المسجد من وطء
بهائنة البيت افضل وهذا غير محقق بما بعد الفرض فانه بل جمع التوافل ما عدا
الزاوية وتحت المسجد لا افضل فيها المنزل لما روى عن النبي عليه السلام انه
كان يصلي جميع السنن الواحدة البيت على ما نقل من حديث عائشة حين سألتها بعد
الله بن شقيق عن صلواته عليه السلام وغيره من الاحاديث في الصحيحين اتفق عليه
الاستلام اجماعا في المسجد من حصين رمضان الحديث ان قال فليكن بالصلوة
في بيوتكم فان خير صلوة الموءذن في بيته الا المكتوبة واخرج ابو داود وصلاة الموءذن في بيته
افضل من صلواته في مسجده هذا الا المكتوبة في سنن ابو داود والترمذي والحاكم
انه عليه السلام اني مسجد عبد الله لا افضل فيه المغرب لما فضلوا من ركعتي
بمسجونا فيقولون فقال هذه صلوة البيوت واه ابن ماجه من حديثه في ابن
خديج وقاله اربعة ركعات الركعتين في بيوتكم وذكر الامام احمد عن الشاذلي بن
يزيد انه قال للتدريس لنا سنة من عمرنا الخطاب اذا انصرفوا من المغرب انصرفوا
جميعا حتى لا يبيت في المسجد احكامهم لا يصلي ركعة المغرب حتى يصلي ركعة الفجر
ولذا كره بعض المشايخ صلاة سنة المغرب في المسجد كرايا من الهمام عن الزاهد في
في شرح الآثار ثانيا في الركعتين بعد الظهر ركعتين بعد المغرب في المسجد وما روى
لا يثبت ان يصلي في المسجد وهو قول البغوي والبغوي في المنقطع في المسجد من
في البيت احكاما قال الموءذن في الفقه ابو جعفر قال لا ان يخشى ان يشغل
عنها اذا جمع فان لم يخف الا افضل البيت ومن السنن الموكدة الزاوية جمع
تروي سنين بها كل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراخه بعد غايها على ما
عاشا انشاء الله تعالى وهي سنة موكدة روى الحسن عن أبي حنيفة ان الزاوية سنة لا
يجوز تركها اي لا يثبت وقال الشهيد هو الصحيح في جوامع الفقه الزاوية سنة

مكنة وكذا في الفتاوى غير ما قاله الهداية لانه واطلب عليها الخلاف والاشد
 والنتي عليه السلام بين المذنب تركه الواطئة قال الشيخ كمال الدين الهام في تعليقه
 انه يرد ككل الخلاف والاشد بل هو غلط وعيا وهذا لا ينافي مع القول في جملتها من
 ومن هو ما من عبد الرحمن بن عمار قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان
 الى المسجد فاذا الناس قد اذاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته
 الرهط فقال عمر اني اري لو جئت هؤلاء على قاري واحد كان مثل من خرجهم على
 ان يكون من خرجت معه ليلة اخرى فالتاس يصلي بصلته فادبهم فقال عمر نعمت الله
 والي ينام عنهما افضل يريد اخرا الكيل وكان الناس يقولون اولد واه اصحاب سنن
 وصحاح الترمذي وقد قال عليه السلام عليكم يستنوني سنة الخلفاء الراشدين المهديين
 من بعدى واه ابو داود والترمذي والنسائي وقال عليه السلام ان الله من ضحك عليكم
 صيما رمضان وسننت قيامه فمن صامه وقامه ايماننا وحسننا اخرج من ذنوبه كقوت
 وليلة امه رواء النسائي وابن ماجه واحمد قديس عليه السلام المذنب تركها
 هو خشيته الا فتراض في الصحيحين عن عائشة الله عليه السلام صلى في المسجد فيصلي
 بصلاته تاس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج اليهم
 فلما اصبح قال قلايت اذى منعتهم فلم ينفذوا من الخروج اليكم الا اني خشيت الافتراض
 عليكم وذلك في رمضان وقامت بها بالجماعة سنة ايها وذكرها في اختلاف
 العلماء عن ابى يوسف ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعاة سنة القراءة واشتباها
 فليصليها في بيته كذا حكاه في المبسوط قال وهو قول مالك والشافعية في الغدير
 وربيته والله افضل ومثله في جوامع الفقه عن ابى سنان ان يكون غفيتها بقتدى
 به في حضوره الجماعة من غير التماس فلا يصليها في بيته ومنع هو لا وما من
 الاحاديث في فضيلة التطوع في البيت قال عيسى بن ابيان والمزني وابن عبد الحكم
 وابن حنبل الجماعة افضل وهو المشهور عند عامة العلماء قال ابن حنبل المبسوط
 وهو الاصح والافضل ما روي عن علي بن موسى الرقي فيه الاجماع وله كثير من فيها على اصحاب
 الشافعية والحنابلة استدلوا به اجماع الصحابة على الجماعة فيها واظهارها
 مستندهم كون النبي عليه السلام صلى من قديس به بعض القيسيين المذنب
 ترك الواطئة على ذلك وهو خوف الافتراض فيه اشارته الى انه لو لا ذلك لاستمر
 على صلته بهم وعلى تلك الحال فلما زال ذلك الحوف برفاته عليه السلام زال
 ذلك المانع وبه يده حديث جابر بن سمير عن ابي ذر قال سمعنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلم يصلي بنا حتى يوشع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم
 يبق بنا من العباد سنة وقام بنا من الخامسة حتى ذهب ثلث الليل فقلنا يا رسول
 الله لو قلنا ببقية ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامامة حتى ينصرف فكتبه قيسا

ليلة ثم لم يصلي بنا حتى يوشع من الشهر فصلى بنا من الثالثة ودعا اهله ونساءه فقال
 بنا حتى نخرجنا من بيننا الملاح فقلنا ما الفلاح قال استمرروا ما يروا ودعوا
 والنسائي وابن ماجه واحمد قال الترمذي حديث صحيح فقد ثبت انه عليه السلام
 صلاها بالجماعة على سبيل النداء ولم يخرج بها جري شيئا من المصا قبل ان ينادي
 الواطئة لذلك العذر على ان الجماعة من شرعت كما نوافل من لا يفرأ الا بالجماعة
 منها سنة على سبيل الكفاية من ترك اهل مكة كلهم بالجماعة وصلى في بيته
 فقد تركوا السنة وقادسا وفي ذلك وان ثبت التراجع في المسجد بالجماعة وتختلف فيها
 رجل من افراد الناس صلى في بيته فقد تركت الفضيلة لا السنة قال في المبسوط
 لو صلى في بيته لا يثم فقد فعله ابن عمر وسأله القاسم وابراهيم فابى فدل ذلك
 فهو لا يأت بالجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يفرأ بان يجرى من معه ثلث
 السنة وهذا هو القوي قوله من افراد الناس فيه اشارته الى ما قلناه انه ان كان
 ممن يفتدى به لا ينبغي له ان يتخلف ويصحب به قاضي خان وغيره واما ابن عمر ومن ذكر معه فقد
 لا يكونون بمنزلة من اذ كان لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلي وابن
 مسعود وغيرهم بالنظر الى من يتخلف ككافة احلهم وان صلى احده في بيته بالجماعة
 حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن امرنا ان افضل الجماعة التي تكرر في المسجد
 لزيادته فضيلة المسجد وتكثير جماعته واظهارها مضافا الى الاسلام وهكذا في الكثيرين
 اي المزايا من صلى جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد فالفضل في الجماعة
 وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لعمري ان فضيلة الجماعة الكاشفة في
 المسجد فالحاصل ان كل ما شاع في الجماعة والمسجد فيه افضل لما اشتمل عليه
 من شرف الكثرة واظهار المشافهة وتكثير سواد المسلمين واتفاق قلوبهم وتبني ان يفتدى
 هذا بما اذا اشاد بالجماعة انما استكملوا السنن والادب اما ان كانت الجماعة
 البيت كمال كما ان كان امام المسجد يفتدى من السنن مع استكمالها في جماعة البيت
 بجماعة البيت افضل فكيف اذا كان امام الجماعة يفتدى بغير الواجب كما في كثير من ائمة
 الزمان والله المستعان والاحتياط في الشبهة فيها ان يفتدى بالجماعة او يفتدى فيها
 الليل ويفتدى سنة الوقت وقيام رمضان وانما كان الاحتياط ذلك لان المشايخ
 قد اختلفوا في جواز اداء السنة ببيتة مطلق المنفل ومطلق الصلوة قال في بعض
 المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول ابى حنيفة وقال بعض المتأخرين بل عاتم يجوز
 من صلى ركعتين ببيتة مطلق الليل ثم يفتدى في طهره علم فان يفتدى يستعمل الاذنا
 بمعنى طهره ومقتضى بعض علم من صلى الا ان يكون قوله انه كان في الشافعية طلع الفجر فعلا
 وعلى الثاني يكون منغولا ساد استعمله من علم قال بعضهم في بعض المتأخرين وهو
 اكثرهم يفتدى ذلك الذي صلا من سنة الفجر وهو في بعض المتأخرين يجوز ان

أولاً الشبهة الثانية الفصل قوله أي قولاً في يوسف محمد وهو ظاهر الرواية عن أبيه
كلهم وكذلك الرواية عن أبيه عن جده شاذة غير ظاهرة وقد نقلت ما هو الحق من ذلك
في بحث النية ومع ذلك فالاحتياط إنما هو في الخرج من الخلاف بما ذكرنا من شك
بعدم أصلي الركعتين بنية صلوة الكليل في طلوع الفجر ولم يفتقر إلى دليل على خلافه
أنه قد طلعت الشمس لا لا يتوهم أصلاً من سنة الفجر لا اتفاق من الأئمة والمشايخ جميعهم
لأنه لا يفتقر إلى سبب بالشك وأما قوله والاحتياط في النية إلى قوله بالاتفاق
موجود في بعض النسخ وليس هو جوهراً في بعضه بل الموجود ما بعده فقط وهو قوله
وأنه في التراجع صلوة مطلقه محسباً من غير أن يفتقر منه من الصفة المذكورة
فقد قال الراي المشايخ والمؤيد بعضهم الآخر أنه لا يجوز وهو اختيار القاضي خان على ما
حكىناه عنه في بحث النية وما اختاره مناجياً لهذا أنه هو المختار على ما قررنا هنا
ورفته أي وقت التراجع وتكثير الظهور باعتبار الفصل أو الفصل المذكور في ذلك
اختلفنا المشايخ في وقت التراجع فنيل الكليل كونه وقتاً لها قبل المشاء وبعده
قبل التراجع وبعده لأنها سميته قيام الكليل فكذلك الكليل كونه وقتاً لها وهو قول الإمام
اسماعيل الزاهد في جملة وقتها ما بين المشاء والوتر حتى لو صلّاها قبل
المشاء لا يجوز ولو صلّاها بعد الوتر لا يجوز لأنها عرفت بفصل التمام بينهما
بصلواتها إلا في هذا الوقت وهو قول عامة مشايخ بخاري وقال القاضي الإمام أبو
علي النسفي الصحيح أنه وقتها بعد المشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر أو قبله
وهو المختار لأنها نافذة من بعد المشاء وبفصل القيامة وكذا المنقول من فعله عليه
السلام فكانت قبلها كاستنفاها وتقديم القيامة لها على الوتر لا ينبغي عدم جوازها
بعده لاحتمال أنه بناء على استحباب تأخيرها مطلقاً من زمانه واستحبابه بجمله
آخر صلوة الكليل يجوز ما إذا صلّاها بعد كما يجوز إذا غيرها من قيام الكليل في المستحب
تأخيرها إلى ثلث الكليل وبفسقه كما في المشاء واختلف في أنها بعد النصف فنيل
يكوه كونه ثابتاً للمشاء كاستنفاها على ما مر في الصحيح أنه لا يكره لأنها صلوة الكليل
والأفضل فيها الأخر ويستثنى على أنها تتبع للمشاء لا يجوز قبلها أنه لو صلى
المشاء بآثار أي مع الإمام أو منفرداً بآثاره صلى التراجع بآثاره آخر ثم علم أن الإمام
الأول كان قد صلى المشاء على غير منة أو علم فسادها بوجه من الوجوه فأتته
ببطلان المشاء لنفسه وأيضاً التراجع بقاها كما يصيد سننها ولا يلزمه
إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند أبي حنيفة لاستقلاله وعدم تيقن بفساد المشاء
عنده وأما يلزمه تقديمها عليه للترتيب فإذ كانت الترجيع عن غير قصد لا يلزمه
الإعادة كمن صلى الظهر ثم صلى العصر ثم علم أن الظهر وقت فاسد فأنه يفضيها
فقط ولا يلزمه إعادة العصر كذلك وعندنا الوتر أيضاً يتبع للمشاء وقت الحرام

إعادته لا إعادة استنفاها وهو مبني على وجوبه عنده لا عندنا ويستثنى على أنها يجوز
بعد الوتر لا أنه أنما منه مع الإمام ثم يحد بحجة أو حد حجتاً وأكثر صلواتها قبل
الوتر ويوتر ثم يفضيها كونه الذخيرة فقال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم
يوتر مع الإمام ثم يفضي ما فات من التراجع أحراز التضييلة الوتر بالجماع عنه مع
أن التراجع يجوز بعده وقال بعضهم يصل على التراجع المتكثرة ثم يوتر بناء على أنه منها
قبل الوتر فيلزم تقديمها عليه هذا إذا رددنا بحكم المالك للزم الألوته فلا شك
أننا خبر الوتر أولاً ما دامته الجماعة منه فإن لا افتراء به أولى على قول الجمهور كما سيأتي
افتراء الله تعالى وأما الاستراخه في أثناء التراجع فيجلس بين ركعتي عشرين مقداراً ثم يوتر
أي بين كل أربع ركعات فراجع ركعتي مقداراً أربع ركعات كذلك بين الأخرى والوتر ليس
المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو مختار فيه إن شاء جلس ساكناً وإن
شاء هكلاً أو سجع أو قرأ أو صلى نافذة منفردة أو قللاً الانتظار مستحب لما رواه أهل الحديث
فإن إعادة أهل مكة أن يطروا بعد كل أربع أسبوعاً يصلون ركعتي الطواف وعادة أهل
المدينة أن يصلوا أربع ركعات فلهذا يرى البيهقي بأسناد صحيح أنهم كانوا يقولون على
عهد عمر بن الخطاب يوتر ويختار فبقيت من عادة أهل الحديث الفصل بين ركعتي عشرين مقداراً
ذلك الفصل هو مقدار ترويحة فكان مستحباً لأن ما رواه المؤيد من حسننا فهو عند
التحيز وإن استراح على خمس تسليمات أي عشرين ركعات كان قال بعضهم لا بأس به أي
لا يكره وقال أكثر المشايخ لا يستحب ذلك لخالفه عمل أهل المدينة قوله لا يستحب
كنايه عن كراهة الترتيبية لأنه فعل باليسر بزيادة وإرخال باليسر بزيادة في
العبادة مكروهة ومن المكروه ما يفعل به بعض الجهال من صلوة ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين
لأنها بدعة مع مخالفة الإمام ذكره المتقدم عن خزانة الفقه والأفضل للإمام تعديل
الترتيب أي تقديم ما يترتب في الركعتين على سبيل المشاورة العدل لئلا تكون إحدى
الركعتين طوعاً من الأخرى فالقاضي خان ولو خالفنا بأسره أما في التسليمات الواحدة
لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات ولو طوي
الأولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند أبي حنيفة وأبو يوسف
التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندنا انتهى وأما كان لأفضل كونه للث
التقدم من التسليمات لئلا يشتغل قلبه بالتمكن في ذلك وهو في الصلوة ولو صلى
التراجع كلها بتسليمته واحدة والحال أنه قد قدم على أسركل ركعتين بما قد اشتهر
جاء ذلك عن التراجع واحسب أنه يفتقر كنه على قول العامة وهو الصحيح من ذهب
إلى حنيفة ككل ركعتين عن تسليمته وعند البعض يجوز لكل عن تسليمته واحدة وفي ظاهر
الرواية عنه يجوز أربع تسليمات بناء على أن الزيادة على الثمان بتسليمته واحدة
يكوه وجه الصحيح أنه جمع المتفرق ولم يخل بثنى والنقص سبب كراهة لا يرجع إلى ذلك

في التراب ويجوز ان يكون الاسكافا سبيل الجمل الامام للفرقة من امة على حدة او
مجلس فيمنه البصيرة الغريضة والبصيرة الترابية قال سبيل الى ما هو اختلف على
الفرقة سبيل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراب ويجوز ان يركب عليه ام يقصر
قال ان لم يركب لا يثبت على التراب من الصلوة والاستغفار وان لم يركب لا يثبت على
التراب من الصلوة والاستغفار وان لم يركب لا يثبت على التراب من الصلوة
بالثناء في كل شفع انتهي وذكر ابن العمام وغيره في شرح الهداية انه لا يترك الصلوة
على البني عليه السلام لانها من راي عند الشافعي وسنة اي عندنا ولا يترك السنن
للمجانك النسبية وانما غلط فنزل سورة اوتية وقرء ما بعد هذا فالمسحبات
بقية المتروكة في المروية ليكون على الترتيب قالوا لا ينبغي المقصود ان يثبتوا في التراب
الحق فثبتوا فيمكن يثبتوا في التراب فان الامام اذا كان في غير بصيرة حسب
لثبوت عن الخشوع والتفكير والتفكير كذا لو كان الامام لكانا لا بأس ان يترك سجدة
وكذا لو كان في غير اخف من امة واحدا كذا في فتاوى قاضي خان ولو اتم رجل في التراب
فما اقتضى بالخير من اربع تلك الكيلة ايضا لا يكره كذا في ذلك كما لو صلى المكتوبة
اما ما تم اقتضى فيها متفلا بالامام آخر هذا لا يثبت على التراب غير التراب وغيرها
بالجماعة انما فكره اذا كان الامام والمقتضى متفلا في مكان على سبيل التراب
بأن يجمع جمع كثير فوق الثلاثة حتى لو اقتضى واحدا وان كان لا يكره وبه الثلاثة اختلا
المشايخ في الاربعين يكره اتفاقا ذكره في الكافي وغيره ولو اتم في التراب من رتب
في سجدة واحدة وكذا لو صلاها من ثوب في مسجد واحد كان في مسجدين
اختلف فيه حتى عن ابى بكر الاسكافا انه لا يجوز يعني لا يجوز في اربع اهل المسجد الشا
واختاره ابو الكيلة قال ابو نصر يجوز لاهل المسجد جميعا كما لو اذنوا قام وصلى في
مسجدين فانه لا يكره وانما يكره اذا اذنوا قام ولم يصلي فكذا في التراب والظاهر
ان هذا بناء على صحة التراب بنية التثنية المطلق وعدها وقد علم في موضعها
واذا بلغ الصبي عشر سنين قام البنا للفرقة في التراب يجوز قاله نصيب بن يحيى
يوم صلا الصلوة ويضرب عليها فكان في حكم البناء من هذا الوجه الا انه لا يصح
اقتداء به في التراب لان عمله لا يثبت فلا يكون اقتداء المنعز بالمتنفل
بخلاف قناتهم في التثنية وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز ان يركب البنا العنبر
في التراب ايضا وهو المختار وقال شمس الائمة الشرحي هو الصحيح وذلك لان
نفل البناء اقوى لانه يصير لانه عليه بالشروع بخلاف الصبي يترك من اقتداءهم
به بناء الفتوى على التثنية وهو غير جائز عندنا وان سئل اربع ركعات يستلزم واحد
والحال انه لم يثبت على ركعتين منها قد اشتهر بخبري الادب عن تسليمه واحدة
اي عن ركعتين عند اربع ركعات وهو المختار اختاره الفقيه ابو جعفر وابى بكر محمد بن

الفضل

الفضل قال قاضي خان وهو الصحيح لان الفتوى على اربع ركعات في منية النطق فاذا
ركعها كلها ينبغي ان يتسلسل مصلاته اصلا كما هو قول محمد بن زفر وهو القياس وما يحتاج
على قول ابو حنيفة وابى سرحسنا فاخذنا بالقياس من في الشفع الاول
بالاحتياط خوفا من الغيبة واذا بقيت مع شروعه في الشفع الثاني وقد اتم بالصدق
يجاز عن تسليمه واحد وقال الفقيه ابو الكيلة ينبغي ان يستلزم في الصحيح الاول
ولو قد علم ان سركعتين جاز من استلزمين بالاتفاق وان افرغ من قراءة التشهد
ينظر فيكون ان لم يعلم انه ان ار عليه يثبت على التراب لا يركب الدعاء المأثورة وبه
تخصيصه الدعاء ان اشارته الى انه يركب الصلوة على ما قد مضى الا انه يقصر فيها
على قول الله عز وجل صل على محمد وعلى آل محمد لا اله الا الله هو الموضع عند الشافعي وبه نأثر
الائمة عنهما فلا يركب الى تمامها ان كان يثبت عليهم ولو فكرهوا تسليمه كانا قد سلمنا عنها
فتذكروها بعد ما صلا صلوة التراب اختلف المشايخ في اتم هل يصلي تلك التسليم
بجماعة ام منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلي تلك التسليم
بجماعة لانها فائت عن محكمها والجماعة انما شرعت في التراب اذا كان في محلها
وقال الصدوق الشهيد يجوز ان يثبت على تلك التسليم بجماعة لا وقتها
باقا انه التثنية كذا بعد الشاء وبعد التراب وقبله سواء على المختار كما تقدم وقوله
يجوز ان يثبت اشارته الى انه لا رايه عن الائمة في هذه المسئلة وانما هو اختيار
من المتأخرين بناء على ما قلنا ولا يظن من قول القدر لانه بناء على القول المختار
في وقتها ولو سلم الامام على اربع ركعات منها هيا في الشفع الاول من التراب ثم صلى
ما بقي منها على وجهها قبل ان يصلي لك الشفع قال المشايخ بخاري يعني الشفع
الاول لا غير ذلك شفع صلوة على حدة وقد خرج من الشفع الاول بشرعه في الشا
فلا يتسلسل بعد الشفع الاول فلا يلزمه الاقضاء وقال المشايخ يمسق عند عليه
قضاء الكل اي كل التراب لفناءها كلها لان ذلك السلام لا يخرج من حصة
الصلوة كونه سهوا فاذا قام الى الشفع الثاني مع شروعه فيه وكان قد قعوده وبه
على الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهوا بناء على الشهر الاول فلم يخرج من
الصلوة ويصح شروعه في الشفع الثالث وحصل قعوده وسلامه فيه على الخامسة
سهوا وهكذا الى آخره لا شفاع فتلك الفتوى على الركعتين في الاشباع كلها
فتسلسل باسرها وقيد بالسلام منها هيا لانه لو سلم عدا او قبل بعد سلامه سهوا
فلا منافاة للصلوة من كلام ومخو لا يلزمه الاقضاء الشفع الاول اجاءا الى حجة
من حجة بذلك وصحة اسبقنا فيه ما بعد وفهم من الترجيح المذكور ان الحكم
مقتد بما ان لم يتذكر انه سلم في الاول على اربع ركعات الى ان اتم التراب حتى لو علم
انه سلم على ركعة واحدة مع ما صلا به بعد العلم سوى ركعتين كونه سلاما

بعد فاعدا لاسهوا فكان من جملة من الخيرة وان كان على غير فليتنا مثل من رجع فانتبه
ترويحاً او ترويحاً فقام الامام الى الوتر كونه واقفاً في الناطق عزابي عبداً لله
الترغيب في الله يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته وان لم يصلي الفرض مع الامام فمن
عين الا انه لا يكره ان لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر كذا اذا لم يتابعه في التراويح
لا يتابعه في الوتر قال ابو يوسف البلاء في اصيل مع الامام شيئاً من التراويح يصلي
معه الوتر كذا اذا لم يترك معه شيئاً منها وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له
ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح فذكره ابو الليث كذا قال طه بن عبد الله بن عيسى في
لوصل في المشاء وحده فله ان يصلي التراويح مع الامام وهو الصحيح حتى لو دخل بعد
ما صلى الامام الفرض وشيع في التراويح فانه يصلي الفرض اولاً وحده ثم يتابع
في التراويح في القنينة لو تكون الجماعة في الفرض ليس لهما ان يصلي التراويح
جماعة لانها يقع الجماعة في الفرض ثم استيقظ بعد سلام الامام و
لم يدر الى اين انتهي مامه فانه يفتش في يسكن ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء
شيء ما لم يصلي بوتره ولو صلى التراويح فاعدا من غير عذر محتمل لا يفتح ولا تكون
تراويح كركعتي الفجر والصبح الجواز في التراويح بخلاف سنة الجوز ولا يستحب بلا عذر
فان صلى الامام التراويح فاعدا بعد ذلك من غير عذر فانه يفتي بما اختلف فيه
قال بعضهم لا يصح عند محمد يصح عندها كما في الفرض وقال بعضهم يصح عندها لكل
وهو الصحيح لانهم لو فعلوا ما اقتدا بهم عنده ايضا فاذا قاموا كانوا في ثم اختلف
في المستحب قال بعضهم المستحب ان يقيموا احتراماً عن صوته المخالفه وقال
القاضي الامام ابو علي النسفي يستحب لهما القيام في قولهما والقعود في قول محمد
لما ذكر ابو سليمان عن محمد انه سئل عن رجل ام قوماً فاعدا في شهر رمضان يعني
في التراويح اقيم النعم قال نعم في قول ابو حنيفة وابو سفيان لبعض المشايخ انما
خصهما بالذكور لان عنده لا يصح اقتداؤهم بالقاعدة قال بعضهم لان المستحب لهما
عنده ان يقيموا وقال القاضي خان يكره للمفتدي ان يتبعه في التراويح فاذا اراد الام
ان يصلي يومه لان فيه اظهار التكاسل والتشبهاً بالمنا ففتي قال الله تعالى
وان قاموا الى الصلوة قاموا كسوا وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصلي مع
النوم بل يصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم لها داء غفلت وتراش
التدبر وكذا لو صلى على السطح من شدة الحر اى يكره له لقوله تعالى فان رجعت
اشتد حر الوكانوا ينفقون انتهي في القنينة امام يصلي التراويح على سطح المسجد
اختلف في كراهته والاولى ان لا يصلي فيه عند العذر فكيف بغيره وفيها اقتدا
به على طرائقه من التراويح فاذا هو يوتر معه ويضم اليها باقية ولو افسدتها
لا شيء عليه والوتر كذا كما في نماز الوتر مع التراويح فانه مثلهما من حيث

الشيء السنة والحق بها في كثير من الاحكام كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعلمه
الاذا اقامته له ويخوله لك وذكره عقيل التراويح لما سئلها في رايه بالجماعة
في رمضان **والكلام في مواضع الاقوال** صفته وهي انه واجب عند ابو حنيفة
وذكره المحيط عنه ثلثة ايات في روايته انه في بيته وهو قوله فانه قال ابو بكر
ابن الصديق في العام منه ما لم يخولده اصبح من المالكية الى جوبه يربطه الفرض
حكى عن ابى بكر انه واجبا في فرض حكى ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود
حديثه والحنفية واجبة على اهل القرآن وغيرهم والمراد بالوجوب الفرض واختاره
الشيخ علم الدين التتخاوي المتروك في فرضه عليه من وساق الاحاديث
الدالة على فرضيته ثم قال فلا يربطه فوفهم بهذا انها الحقة المستلزمة
في المحافظة عليها في المعنى عز الامام احمد من ذلك الوتر عدا فهو رجل سوا ولا
يبنى ان يقبل شهادته والرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو قولهما وعليه
اكثر العلماء والرواية الثالثة انه واجبة في آخر قوله قال في المحيط هو الصحيح
وقال القاضي خان هو الاصح قال في القنينة ثم رجع ذكره فقال انه سنة ثم رجع وقال
واجبا استدلالا كثر بحدوثه لا عري على غير من فقال عليه السلام لا الا ان
تلقه في انه يبنى الفرض والوجوب بقوله عليه السلام حسن صلواتك بتهنئة الله
عليكم الحديث فبعله عليه السلام اياه على الرحلة وهو ما اخرجاه في الصحيحين
عن ابن عمر انه عليه السلام كان يوتر على البعير والفرس لا يوتر على الرحلة
من غير عذر بما ملته مما مله المسلمين انه لا يوتر ذله ولا يقيم ويخوله لك ولا به
حنيفة وموافقه حديثاً بن عمر انه عليه السلام قال اجعلوا آخر صلاتكم تذكراً لليل
وترافق عليه امر وهو عند الرواة من التعيين للوجوب قوله عليه السلام
الوتر حق ومن لم يوتر فليس مني والوتر حق من لم يوتر فليس مني والوتر حق من لم
يوتر فليس مني رواه ابو داود من حديث ابن النقيب عبد الله العتيقي عن ابنه
ورواه الحاكم وصححه وقال ابن المنير ثقة ثقة ابن ميمون ايضا وقال ابن ابي حاتم
سمعت ابي يقول صلى الحديث كثر على البخاري وحاله في الضعفاء وكلمه فيه
النسائي وابن حبان وقال ابن عدي لا بأس به بالحديث من اخرج البزار عن حكيم
عن عذينة عن جابر عن ابي بصير عن ابراهيم عن الاسود عن عبد الله عن النبي عليه
السلام الوتر واجب على كل مسلم وقال لا يملك يروي عن ابن مسعود الا من هذا
الوجه فان قيل الامر بكون الندب الحق هو الثابت كذا الواجب اخذ فيجب
العمل عليه فكذا الممارسة والقيام القنينة اما الممارسة فيما تقدم من حديث
الاعرابي ومن فعله على الرحلة وكذا حديثه ما زحيفه عليه السلام الى العين
وقال له فيما قال فاعلمهم ان الله قد فرض عليهم حسن صلواتك في السر والليل

منقول عليه قال ابن حبان زكاه فقبله فانه عليه السلام بايام بسببه وفي الموطى انه
عليه السلام قام بهم من مهننا ففصل في ما ذكرناه من ثم انظره من القابلة
فلم يخرج اليهم فسألوه فقالوا خشيت ان يكتب عليكم الوتر اما القرينة الصادقة
للوجوب الى الموقر من هذه السنن سوى التي ذكرنا الله عليه السلام قال الوتر
حرف واجب على كل مسلم فمن اجبنا زكاه فليس يتردد من اجبنا زكاه فليس يتردد
ومن اجبنا زكاه فليس يتردد ورواه ابن حبان والحاكم وقال علي بن ابي طالب
خير بعد الحكم بالوجوب فلو كان زكاه اجبا لكان كل خضلة من المذكورة تنفع واجبه
على ما عرفت الواجب المختار قد اجتمعنا على عدم وجوب الخمس فلزم صرفه الى
الوجوب باللقوى وهو مطلق الثبوت ولا يلزم منه الوجوب شرعا فالجواب عن
حديثنا لا عري وما يملكه وحديثه ما يان يجوز ان يكون قبل وجوب الوتر انه واجب
بما سطره ما زكاه فقبله منته عليه السلام بتبليغ فلا تعارض عن حديث الراجل
انه واقعه لها لا عموم لها فيجوز ان يكون ذلك لغيره فان لم يتردد على الدابة للمذنب
اليمين ونحوه ويجوز ان يكون قبل وجوبه ايضا وقد روى الطحاوي عن حنظلة بن
ابو سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحته ويوتر بالارض بين عمراة
التي عليه السلام فمما ذكرنا ذلك انه قد روى ذلك اما حاله عدم وجوبه او للمذنب
وعن حديثنا الموطى بانه ايضا يجوز ان يكون قبل وجوبه ثم وجب بعده او المراء بالوتر
المجوع من صلوة الكليل المختمة بوتر فانهم كانوا يطبقون عليها اسم الوتر لانت
المجوع حينئذ فيقبل هذه الارادة طاهر من نفس الحديث فانه عليه السلام
صلى بهم ثمانا زكاه ثم تأخر في القابلة يعني عما فعله في السابقة البتة
وعلى ما جازع عن ذلك بخشيته ان يكتب الوتر فكان المراء بالوتر طاهر الصلوة التي
فعلت مختمة بالوتر ويؤيده ما مرع به في رواية الجلي لهذا الحديث من قوله خشيت
ان يكتب عليكم صلوة الكليل والجواب عن القرينة ان ذلك قبل ان يستقر امر الوتر فيجوز
كونه كان اول ذلك وفي مسلم عن عائشة انه عليه السلام كان يصلي بالليل
ثلث عشرة ركعة بوتر من ذلك مجلس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها فذكر ان الوتر
كان خمسا وقد اجتمعنا على انه يجلس على كل ركعة وهو يبتدئ خلافة وفيه الكمال
انه عليه السلام قال لا توتر بثلث وتر بمجلس وسبع والايتام بثلث جازا عا
فعل ان هذا وما شاكله كان قبل ان يستقر امر الوتر وكيف يحمل على اللقوى وهو
مخوف بما يؤيده مقتضاه من قوله عليه السلام فمن لم يوتر فليس حتى يوتر كذا
بالفكر اثلثا وعده لا اذا قامت كونه القابلة فيها لا تفرد مع ان وقت العشاء
وقت لا فلا بد على عدم وجوبه ولزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط لئلا يتردد
الواجب بين السنة والنسب منها للنظر الى الاول مجتنب في جميعه وبالنظر الى الثاني لا يفتي

احتياطا فذا وقد اذنت الكافي وغيره ما روي عن الامام بانه فرض على كل من يوتر
عمل الغزاة في سنة الله مستعمل غير تابع للعشاء فلا تلزمه عده اعادته للزوم اعادته
اذا صليا ثم ظهر فساد ما روي في لزوم الترتيب بينه وبين غيره من الغزاة
حتى لو ذكرنا حيا للترتيب صلوة فرض ان عليه الوتر فمستلزم تلك بتكرره عنده
وكذا لو تذكرنا بآيته وهو عينه يستلزم يلزم قضاء تلك الغزاة ثم اعادته عنده
واول ما روي عنه انه سئل بان المراء بوتر وجوبه بالتسنة واما من جازا لا عتقا
فالجميع انه واجب فيستويان في غير الملاءة ولا يكون جازا الا ان استخف ولزم
حقا على المعنى الذي مر في السنن **الموضع الثاني** في ذكره وهو ان يكتب كذا في السلام
واحد عنده وهو قول عمر بن الخطاب وابن مسعود وابقا من ابن عباس وابي امامه وعمر بن
عبد العزيز واختاره القوي باني المراء كذا وهو قول مالك في كتاب الصيام ذكره
في العارضة وقال ابن ابي ابي هو قول حذيفة وابقا الغزاة التسعة وسبعين التسعة
عند الشافعي اقله واحد وهو اختيارنا حديث عائشة قال انما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوتر بركعة واحدة في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي اربعا فلا تسأل
عن خمسة من طولها ثم يصلي اربعا فلا تسأل عن خمسة من طولها ثم يصلي ثلثا
قالته فقلت يا رسول الله انما قبل ان تفرق اباي عايشة ان يميني تناسا ولا ينام قلبي
رواه البخاري ومسلم والترمذي قال حديث جميع فلو كان الثلث بسلامتين لما لزم
يصلي كعتين واحدة لانها فصلت عنها انه عليه السلام كان يوتر بثلث
لا يصلي فيهن ورواه الشافعي واجده لفظه كان لا يسلم في ركعتي الترتي قال النووي
استاده حقا لرواه البيهقي في السنن الكبير باسناد صحيح وعنه انه عليه السلام
كان يوتر في الركعة الاولى من الوتر بركعة الكتاب وسبع اسم ربك الا على وفي الثانية
يقول يا ايها الكافر وفيه الثالثة يقول هو الله احد الموقر في رده واه اصحاب السنن
الا بغيره ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وعنه ان يركبانه عليه السلام
كان يوتر في الوتر بسبع اسم ربك الا على وفي الثانية يقول يا ايها الكافر وفيه الثالثة
يقول هو الله احد لا يسلم الا في آخره من بركعة واحدة في ركعة واحدة فلا راحة فيه على
شيء مني فاذا خشيت احكام الصبح صلى ركعة واحدة فوتر له ما قد صلى فلا راحة فيه على
اقال الوتر واحدة بركعة مستقلة ان يحمل ان المراء صلى واحدة منفصلة فلا ينام ولا يصلي
التي ذكرنا فها غير فاما بطول ذكره مع ان اكثر الصحابة عليه قال الطحاوي ثنا
ابو بكر بن شاذان ابو داود ثنا ابو داود قال سالت ابا القاسم عن رجل صلى ركعتي
رسول الله عليه السلام ماذا لو توتر بصلوة المغرب هذا من الكليل وهذا من النهار
وعن عبد الله بن مسعود الوتر ثلث ركعات التمام صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح
وقد روي عن مالك بن اسناد مضطرب يحيى بن ابي الجواب انه الذي روي عنه

قاله صاحب تنقيح التحقيق اما ما اخرج به فيه عن انس قد شنع عليه ابو الفرج بن
الجوزي بسببه بطل فيه الغاية ونسبه الى ما لا ينبغي ذكره بسببه انه يعلم انها باطلة
وقد اشترى بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه السلام من حدث عني بحديث
برعانه كذب فهو واحد الكاذبين في الصحيحين ان النبي عليه السلام قنت شهرا
يدعو على قوم من العرب فتركه واخرج ابن جابر عن ابراهيم بن محمد عن الزهري عن
سميد بن ابي سلمة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلوة
الصبح الا ان يدعو لغزوا وعلى قمر وهو سند صحيح وعنه ابوالكاسم سميد بن طارق النخعي
عن ابيه صليته خلف النبي عليه السلام فلم يقنت وصليته خلف ابى بكر فلم يقنت وصليته
خلف عمر فلم يقنت وصليته خلف عثمان فلم يقنت وصليته خلف علي فلم يقنت ثم قال
يا بني انما يدعوه رفاة النساء وابن ماجه والترمذي قال حديث حسن صحيح وله
لفظ ابن ماجه عن ابى مالك قال قلت لابي بابتك قد صليته خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان على الكوفة نحو من خمس سنين كانوا يقنتون فيه
البحر قال ابى بلى بلى بهذا ظهروا فخطا فقل الحارثي القنوت عن الخلفاء والاربعه
وقال الحافظ بن مخرمة رواه يعقوب حديث ابى مالك جماعة من الثقات منهم ابو عوف
وابن ابراهيم وابن عبد الواحد وحنبل بن عياش واخرجه ابو مسعود الرازي في
الطحا السننه وجملة اول حديث زيار قال ان القنوت محدثه الله عليه السلام
قنت شهرا ثم تركه وقال الترمذي العمل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يما روى في
الحارثي ان القنوت مذهب اكثر الصحابة والتابعين وذاخرج ابن ابي شيبة عن ابى بكر وعمر
وعثمان انهم كانوا يقنتون في الفجر واخرج عن علي انه لما قنت في الصبح تكبر الناس عليه
فتا لا يستصحبنا على عدونا وفيه الله كان منكرا عند الناس وليس الناس ذاك
الا الصحابة والتابعين واخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير
كانوا لا يقنتون في صلوة الفجر واخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت
وما استدل الحارثي عن سميد بن المستجير انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال ما الله قنت
مع ابيه فكنته نسيت هذا سند عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا وشيئا يتوسميد بن
المستجير فشكلوه ان صح فهو ظاهر الدلالة على ان المراد قنوت التوازن لا فهل ينقص
عاقلة انما من امور الصلوة فيعمل كل يوم يسيه ابن عمر ويقول ما شهدت وما علمت
او من هو وفيه من يربط بل انما ينطق النسب الى ما يكون فعله في بعض الاحياء وقوله
في بعض الامور انما ينطق كل ما قلنا ذلك للمقرب ان القنوت لو كان سنة راتبه
يفعله عليه السلام كل سبع مجهره ويوم من خلته كما قال الشافعي او يترجمه
بجيشا قطع الغزاه الجهنه وليس مليا كما قال مالك الى ان وفاه الله تعالى لم يختر
فيه هذا الاختلاف بل كان سبيله ان يفتل كفتل جهرا لقراءة ومخافتها ونحو ذلك

وان جميع ما ورد من قنوت الخلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه انما هو
قنوت التوازن لانه محل الاجتهاد ولا ندرنا ان الله عليه السلام لم يزل يقنت حتى
فاروق الدنيا ومعه قنوت الصحابة يشبهه فانه روى عن ابى بكر انه قنت عند هاربة مسلمة
وكذا قنت محمد كذا على معاوية عند خاربها وحديث ابى حنيفة وغيره انه عليه السلام
قنت شهرا لم يقنت بطلان لا بد منه فيه فوجب كونه القنوت في التوازن انما يجتهد فيه
وذلك انه لم يورد عنه عليه السلام انه قال لا قنوت في نازل لم يرد هذا بل يرد العمل
بمدى فيجهد الاجتهاد بالبطون ان ذلك انما هو لرفع شريعته ونسبته نظر الى سبب تركه
عليه السلام وهو انه لما نزل ليس لك من الاضيق ترك او انه لطم وقنع نازله
لستدعي القنوت بعد هذا فتكره شريعته مستمرة وهو محل قنوت من قنت من الصحابة بعد
وفاته عليه السلام وهو من صنفنا وعليه الجمهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي
انما لا يقنت عندنا في صلوة الفجر من غير بلية فانه قنت فتنه او بلية فلا بأس به ففعله
رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت في الصلوة كلها في التوازن فلم يقل بها
الا الشافعي وكما هم جلوا ما روى عنه عليه السلام انه قنت في الظهر والعشاء
على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري على الصحيح لعدم ورود الحارثية
والكروا الرازي في الفجر عنه عليه السلام والله سبحانه اعلم **الموضع الخامس**
رايه بالجماعة فالجماعة على ما ذكره المصنف من قوله ولا يصلي الى العشر جماعة الا في شهر رمضان
ومعناه الكراهة وروى عنه الخزانة انه فضل من وجده والله لم يقل عن النبي عليه السلام
ولا عن احد من اصحابه فيكون كرهه فاما في رمضان فلا خلاف في كراهة الجماعة فيه
ولكن اختلف في الافضل في قنوت في قاضي خان الصحيح ان الجماعة افضل لا بد لاجازة
الجماعة كانت افضل اعتبارا بالاكثورية في النهاية بعد ما حكى هذا قال واختار
علما وانا ان يدين من قوله بالجماعة لان الصحابة لم يجتمعوا على العشر جماعة في رمضان
كما اجتمعوا على التواضع لان عمر كان يوتر بهم فيه رمضان في كان لا يوتر بهم انتهي
قال ابن النعمان وانت علمت ما قلناه الله عليه السلام كان يوتر بهم ثم بين المذنبه فافهم
عن مثل ما صنع فيما مضى فكما ان فعله الجماعة في النفل ثم بيان المذنبه تركه اوجب
سفينها فيه فذلك العشر جماعة فان الجار ومعه مثل الجار في النفل بعينه وكذا
ما قلناه من نفل الخلفاء بغيره لك فلعلم من تأخر عن الجماعة فيه احب ان يصلي
آخر الليل فانه افضل كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه افضل وعلم قوله عليه السلام
اجعلوا آخر صلواتكم بالليل ثم اناخه لذلك فلا يترك ذلك على ان لا فضل فيه
ترك الجماعة لمزاجنا نوترا والليل كما يعطيه اطلاق جوار وقوله انتهي
الموضع السادس في يقيننا حنا القنوت مما يتكفل بالمتابعة فيه والجهري وغيره
ذلك والمسبوق في القنوت مع السلام ولا شك ان هذا على القول بان القنوت

مهمل يصلي في آخر القنوت على النبي عليه السلام أم لا قال الفقيه أبو القاسم
 لا لأنها من سنن الدعاء وقد تضمنت الرواية بها من طريق الفسائي في حديثه عن
 ابن أبي عمير قال بن الهمام ولا ينبغي أن يعدل عن هذا القول ذكره بعض الفتاوى
 بلفظ لا بأس قال لا بأس بالصلاة وهو غير بعيد عن قول أبي القاسم المراد بلا بأس
 أنه لا يرى في النظر إلى الدليل كونه فتاوى فاضحة فإنه إذا أصح في القنوت
 لا يصلي بعد التشهد كذلك إذا أصح في التشهد الأول سهوا لا يصلي في الأخير
 وهو قولهم يرد عن الآية المتعارفين وليس لنا بذلك دليل يعتمد عليه وكلام فاضح
 يشير إلى عدم اختياره له حقيقا فإذا أصح على النبي عليه السلام في القنوت
 قالوا لا يصلي بعده في الصلاة الأخيرة حتى يقولوا الإشارة إلى عدم استحسانه
 أنه غير مدعى عن الآية كما قلناه فإن ذلك هو المتعارف في عباداتهم لم يستقر
 والله أعلم واختلفوا أيضا هل يجهر الإمام بالقنوت أم لا قال الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل بخلافه كالأجرة أي بالخاففة في مسجد الإمام أبي حنيفة كجهر
 تقليد الإمام محمد بن الحسن بن جباري بالظاهر أنه مختاره وفي المحيط والإمام بجهره
 عند محمد بن عبد الله بن أبي جهم وهو الأصح لأنه دعاء وذكر وذكر في الأخير الخلاف
 على العكس قال بعض المشايخ يجب أن يجهر الإمام به لشبهه بالقرآن قال صاحب
 الأخير برهان الدين سمحنا إلى المشايخ والمراد ببعض الجهر في القنوت بلاد
 الجمل ليس كذلك فإن هذا اختيار بعض المشايخ أن تقوم زكاة لا يصلي في دعاء القنوت
 بجهره ليتكلموا ولا يخافوا ذكره الشرح يعني شرح الأسيحي أن يكون ذلك الجهر
 الذي يجهره الإمام في القنوت ويجهر القراءة فزاد بنو الركن في القنوت في الصفة وأعلم
 أن تقليد الجهر بنو تميم السبقي لأن الصلوة ليست محل التعليم فلذا اختار
 صاحب الهداية وغيره من المحققين الإخفاء وهو محقق صاحب المحيط على ما مر لأن الجهر
 يشق من المستلين لأنهم يتابعونه على ما هو المختار لأنه ذكره عاء والمختار فيهما
 الإخفاء كما في النشأ والتأمين وسائر الأربعة والأزكار ما لا يطأ دعوات بكم
 نضر عاء وخفيه وقال القضاة ذكر برك في نفسك نضر عاء وخفيه وذكر الجهر من
 القول قال عليه السلام خير الذكر المنقح هذا في حق الإمام كما مر أما المنفرد فذلك
 الأصح أن شاء جهره أو سمع نفسه أو شاء سمع غيره وإن شاء خافته قال الشيخ
 كمال الدين الهمام والذي يقضيه اختيار من اختار الإخفاء في حق الإمام اختياره
 في حق المنفرد بادئا مثل انتهى ذلك لما قلنا من الأدلة وانعدام المصلحة التي عليها
 من اختيار الجهر لأجل التعليم وأما غيره الأصح أن المختار عنده أن الإمام بجهره
 وذكر الجهر في القراءة كما تقدم وأما المختار فيهم مختار بين ثلثة أشياء وقد اختلف
 فيها أن شاء وقت مخافة وهو مختار صاحب المحيط وأما المختار في أن شاء من أن شاء

يقين من صحة الصحيح عليها سياق من الخلاف في نشأته ثم إذا فتنع الإمام لا يقين
بعدها أو بعد الركعة التي فتن فيها مع الإمام لأنه فتنه موضع لا أنها آخر صلاة
وما يقضيه أولها حكما في الفزاة وما يشبهها وهو الفتن إذا وقع في موضعه
يقين لا يكررها في تكراره غير مشروع وإن شك أنه في الركعة الثالثة من الوتر
أم في الركعة الثانية منه ولم يتج طئه بأحد الأمرين فإنه ينبغي على الأقل فصل
الركعة التي هو فيها ويقدر أنه يصلي ركعة أخرى لاحتمال أن ذلك كانت الثانية
ويقين من ثبوتها في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال أنها الثالثة وثبوته
في التي بعدها لاحتمال أنها في الثالثة وتلك كانت ثانياً وذلك لأن تكرار
الفتن في موضع مكرره كما هو في المسئلة الأولى لكررها كان ذلك تكراره في
موضع وفي المسئلة الثانية لم يقع أحدهما في موضع كذا في بعض الفسخ مراده
أن أحدهما وقع في موضع واحد لم يقع والعبارة لا إشاعه وفي بعضها لم
يقع الآخر في موضع وهو المناسب للمراد وكذا الحكم لو شك أنه في الأولى
أو الثانية يقين في كركعة يحتمل أنها ثالثة هذا وإن قرأها في مسئلة المسئلة
أنه لو كركر يكون تكراراً في موضع فيكره غير سديد لأن الركعة التي فتن فيها المسئلة
مع الإمام هي آخر صلاته فهي موضع الفتن وغيرها ليس موضع فلو كركر لا يكون
تكرار بل أحدهما في موضع نحسبها الأولى أن يقال أن تكراره مع العلم بوقوعه في
موضع مكرره بخلافه إذا لم يعلم بوقوعه في موضع فأنه حذر الفتن المتناهية
بما لا يكون واجباً بتقدير أن الأولى لم يكن في موضع وبين أن يكون مكرراً بتقدير
أن الأولى وقع في موضع وما دام بين كونه واجباً وكونه مكرراً فيه فيه احتياطاً
بخلاف ما دام بين كونه سنة أو مكرراً فأنه يترك وذكر في الذخيرة أنه أنقذ
في الأولى والثانية شيئاً لم يقين في الثالثة وكذا في فتاوى قاضي خان
وهو مخالف لمسئلة الشك ولكن بينهما فرق وهو أن السابعة فتن على أنه
موضع الفتن فلا يكررها بخلاف الشك لأن هذا الفرق غير بعيد ولا اعتبر بالفتن
الذي ظهر خطاؤه وإن كان الشك بعيداً احتمال أن الواجب لم يقع في موضع
فكيف لا بعيداً السابعة بعد ما يقين في ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدوق الشهيد
أنه فإنه المبسوط لا يقين ثانياً في السابعة يقين ثانياً فإن كان ما في الذخيرة
رواية في غير موافقة للثبوتية وتخليق قاضي خان أن تكرار الفتن غير مشروع
منفرض بالشك اللهم إلا أن يخبر في الشك أيضاً أنه يقين في الأولى
تماماً في ذلك ثم لا يبعد كما اختاره أئمة بلح في تبيين الحاجة إلى الفرق أصلاً إلا
أن المختار ما قاله أبو حفص الكبير ما يرجع على النفس من أن الشك بعيداً كركعة
يحتمل أنها ثالثة وكذا السابعة على ما اختاره الصدوق الشهيد أنه سبحانه أعلم

سكنك كل المالك من الاشياء الثلاثة مروي على وجه الاختلاف بين ابى يوسف محمد
فلكن في الحاروي عند ابى سفيان وعند محمد بن ابي ربيعة من قوله الذخيرة لا يقرب على
مولى محمد بن ابي سفيان في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
ابى سفيان في مولى ابى سفيان في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
شاه امره في فتاوى قاضي خان من ابى سفيان في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
يقرب على ان هذا بالكفار ملحق في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
الامام من موضع الدعاء في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
عند ابى حنيفة في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
وقيل يقرب على هذا في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
في المجتهد انهما في كبريات العبد كنهما انه مفسوخ ولا متابعة في المفسوخ كما لو كبر
الجنادة حسنا لا يثبت في الخامسة من اختلافهم في هذا يعلم ان الصحيح هو الثاني
في فتوى الوكيل في الكافي وغيره وان كنت المقتضى ان لا يرفع صوته بالاقتاف
ليلا يشق من غيره ولا ان الاصل في الدعاء الاختفاء على ما تقدم في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
ثم قام يصلي من الليل لا يترننا في الحديث طلقين على ما سمعت من قوله عليه السلام
يقول في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
مشق بعد الوتر في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
وراد بن ماجه خفيفين وهو جالس في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
قال في هذا الشهر جهل في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
والا فانه لا يروى الا في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
بعد الوتر وهو جالس في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
تخارج من التوافل صلوة الكسوف في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
وهي ان يصلي الامام الذي يصلي الجماعة في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
كله ككتابك في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
محو البقرة ويحذف القراءة عند ابى حنيفة عند جابر بن محمد بن ابي حنيفة في موضع
يدعو بعد الصلوة حتى يجلي الشمس في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
كذا في خسوف القمر يصلي في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
او نحو ذلك وقالت لا يقرأ في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
وابن عباس في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
باربع ركوعا واربعة سجودا في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
والحاروي عن عطاء بن السائب عن ابى عبد الله بن عمر بن الخطاب قال انكشفت
الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عليه السلام فلم يكذب بكع ثم

ركع فلم يكذب بكع ثم رفع فلم يكذب بكع ثم سجد فلم يكذب بكع ثم رفع فلم يكذب بكع ثم سجد
فلم يكذب بكع ثم رفع فلم يكذب بكع ثم سجد فلم يكذب بكع ثم رفع فلم يكذب بكع ثم سجد
لم يكذب بكع ثم رفع فلم يكذب بكع ثم سجد فلم يكذب بكع ثم رفع فلم يكذب بكع ثم سجد
مرونا باني بنهم قال قال يوب هو فنة وروى ابو داود والنسائي والترمذي وابن
ماجه والحاروي عن سمرة بن جندب انه قال بينا انا وعلام من الانصار من غنم
لنا حتى اذا كانت الشمس قد ربه من اوله في عين الناظر من الافق اسوة حتى آمنت
كانها شقوة فقال احدا الصحابة انطلق بنا الى المسجد فوالله ليجد من شأن هذه
الشمس ان سوا الله صلى الله عليه وسلم في امته حذفا قال فذهبنا فاذ هو بارز
فاستقدم فصلي فقام بنا كطول ما قام بنا في صلوة فقط لا نسمع له صوتا ثم ركع بنا
كطول ما ركع بنا في صلوة فقط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كطول ما سجد بنا في صلوة
فقط لا نسمع له صوتا ثم فصل في الركعة الاخرى مثل ذلك فوافق في الشمس جلوسه
في الركعة الثانية ثم سجد فقام فجد الله وافق عليه وشهد ان لا اله الا الله وشهد
انه عبد ورسوله قال الترمذي حديث صحيح الى غير ذلك من الاحاديث في السنن
وبغيرها بعضها صحيح وبعضها حسن فيها ما استدرك به وبما صح عليه بما تقدمت
القياس على انه قد روي عنه عليه السلام انه صلاها بثلاث ركعات في كل ركعة
وباربع ركعات في كل ركعة وكلا التروايتين في صحيح مسلم وروى اكثر من ذلك في
رواه في موضع آخر في كل ركعة كبريا باسم عن الزايد على الكوفي عن هو
جواب لنا في الزيادة على الواحد ايضا الفاضل والاضطرار بوجوب التساقط و
الرجوع الى القياس على سائر الصلوات ويجل على انه عليه السلام لما اطال في
الركوع اكثر من المهد جدا رفع بعض من خلفه على انهم رفعه فرفع القضا الذي في
فما رأى الا اوله انه عليه السلام لم يرفع فربما انظروا على احتمال زيادتهم
فيما يشعرون ذلك مرجع الى الركوع فظهر من خلفهم انه عليه السلام ثم الركوع
فذلك وكذا يجلي واما ان الثلثة لا اربع وغيرها على كبر ما ارفع من منقذ
فرواه المتأخر فلما انه صدر منه عليه السلام سيما وهو حال ذهابه وحشة
بخصيص الامن المرفع مع زيادته الاطالة والتسجانه اعلم وبقولنا قال النخعي
الشودي ابن ابي ليلى وهو من عهد عبد الله بن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنه
وهو لم يروى في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
قال ابن حزم بعد رواية حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب في طائفة من السلف
منهم عبد الله بن الزيات في موضع آخر من مولى محمد بن ابي سفيان في موضع
قد خطاه اخوه عروة فلما عده احق بالخطا لان عبد الله صاحب عمل في عرفة
ليس بها حرج انكر ما لم يعلم انتهى ثم تطويل القراءة هو الافضل لما في الحديث

ولا يكره الخفيف ان يستناب الوقت بالصلاة والذم ما زاد اخف احد
طولا لا خذوا اما الاخفاء والجهر فلما في الصحيحين عن عايشة قالت جهر النبي
صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقرآنه والنجاري من حديث اسماء جهر
عليه السلام في صلاة الكسوف ورواه ابو داود والترمذي وحسنه وصححه
ولفظه صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف بقرآنه بالقرآن ولا في حيفة ما
تقدم من حديث حمزة وروى احمد وابو يعلى في مسندهما عن ابن عباس صلى الله
عليه السلام الكسوف فلم اسمع منه حروفا من القراءة وفيه ابن الهيثم ورواه ابو
نعيم في الحلية من طريق الواقدي عن ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم في صلاة
عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم اسمع له قراءة ورواه البيهقي في المعجمين في
ثم من طريق الحكم بن ابان ورواه الطبراني في معجمه قال صلى الله عليه وسلم في
علاه ورواه ياقوت في تاريخه الصحيحين عن ابن عباس في صلاة الكسوف عليه السلام
في نحو من سورة البقرة قال الشافعي فيه دليل على انه لم يسمع ما قرأه اذ لم
سمعه لم يقدره بغيره ويوافق ايضا روايته محمد بن اسحق باسناده عن عايشة رضي
قالت بخبر في قرآنه واذ حصل الشاؤم وجب التوجه بالاصالة في صلاة النهار
المخافة ويقول في حيفة قال مالك والشافعي واذ يصليون قرأوا في ذلك مجلس امام الجمة
مخافة عن الغنم بالاختلاف في التقديم والتأخير كما في الجمة وفي الذخيرة الجماعة
فيها سنة وفي المحيط الجماعة افضل ويجوز في رواية عن ابن حنبل في حيفة ان شأوا وصاروا
اربعا وان شأوا اكثر وقدره بمناه حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي كسيرا وكسيرا ويسأل حتى يجلس ورواه
ابوداود والنسائي باسناده صحيح ولكن هذا غير ما رواه في ظاهر الرواية في
الركعتين في صلاة الدعاء الى ان يغلي وهو مخير ان شاء وقام مستقبلا لاجل الشاؤم او قاما
او يستقبل القوم بوجهه يدعون ويؤمنون قال الحلواني وهذا احسن ولا خطبة
فيها عندنا وبه قال مالك واجد وعند الشافعي سنتن خطبتان بعد الصلاة لما
في الصحيحين عن عايشة ان الله عليه السلام انصرف وقد جملت الشمس فخطب الناس
فحمد الله تعالى واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يحسنان
لموت احد ولا حيوة فاذا رأيتن ذلك فادعوا الله وتوبوا وصبروا ثم قال
يا امة محمد لا تملن مني اعملم لضعفكم قليلا وكبريائكم كثيرا قلنا لم ننبئ عنده عليه السلام
انه خطب خطبتين على الهيئة الموهدة وانما فعل ذلك لردم عن قولهم ان الشمس
كسفت الله ابراهيم بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا جماعة وخسوف القمر للحج
فيها ما في كل يوم من كالتجيم والقلبة المشددين في الزلزلة واستمرار المطر والنج
وهو ذلك للحج في الاجتماع في جميع ذلك ومن التوافق في صلاة الاستسقاء وادامه

انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا تستن فيها الجماعة عند اربع بل يصلي كل واحدنا ازا حبرا
والاستسقاء عنده اتما هو الدعاء والاستسقاء قال شيخ الاسلام رحمه الله
بجماعة لكن ليس لسنة فهذا ينبغي ان الجماعة فيها غير مكره وقد يقال ان التمسك بالخلق
وعند محمد بن سيرين ان يصلي الامام او نائبه ركعتين بجماعة كما في الجمة بجماعة بالقرآن
في رواية وفي رواية لا يركع في بيوتهم في طاهر الرواية قد كن في بعض المواضع
مع ابن حنيفة وذكره النجاشي مع محمد بن ابي اسحق وروى ابن كاس عن محمد بن ابي بكر في
روايتهم في العبد المشهور هذه التكبير في خطبتين عند محمد بن كنانة
العبد وهو المشهور عن ابن يوسف عنه في رواية خطبته واحدة ويقوم على الاخر
لا على المنبر يركع على من من اسبغ وعصى ويكفي الامام رواه على بن محمد ولا يركع
على قول ابن حنيفة واختلف الرواية فيه على قول ابن يوسف انفق على ان تستند
الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعات انما خربت الاستسقاء في ثياب رثة
متواليين متتابعين فاشهدوا نكسوا رؤسهم وقد قرأوا الفقرة ورتب الخطبة
ويقيمون الصدقة في كل يوم قبل خروجه وذكرا ثم يصومون قبله ثلثة ايام
استسقاء ومنه انه على سنة الجماعة والخطبة بما في السنة لا بغيره استسقاء
عبد الله بن كنانة قال رسلني الوليد بن عتبة وكان امير المدينة الى ابن عباس في
اسأله عن الاستسقاء رسلوا الله صلى الله عليه وسلم فنبأنا انما اضنا منظر عام
حتى في المصلي فلم يخطب خطبتكم هذه ولكن امر بركعة الدعاء والتضرع والتكبير
وصلى ركعتين كما كان يصلي في العبد صلى الترمذي قال المنذ في مختصره في
رواية اسحق يعني المذكور عن ابن عباس في حديثه رسالة واخرج السنن حديث
عبد الله بن زيد بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالثمن يستسقي فصلى
بهم ركعتين وحملوا به ورفع يديه فدعا واستسقى واستقبل القبلة زاد النجاشي
جهر فيها بالقراءة ومن عايشة قالت شكى الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
خوفه المطر فامر بنسب في موضع له في المصلي وعاد الناس يربوا بخروجهم فيه قالت
يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يربو حاجب الشمس فتعد على المنبر فكبر
حمد الله عز وجل ثم قال انكم تشكرون جديدا يا ركبوا واستسقيوا المطر عن ابان ذماته
عنكم وقد اسكر الله عن وجل ان دعوه ووعظكم ان يستسقيكم ثم قال الحمد لله رب
العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله
لا اله الا انت انت الذي تهب الفعارة انزل علينا الفيث واجعل ما انزل لنا قرة وبلا
الى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الدعاء حتى بدا بياض بطنه ثم حوّل الى الناس ظهره
وقلبه وحملوا به وهو باع يديه ثم اقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فانشأ
الله سبحانه في عتد وبرقت ثم امطرت بارز الله فلم يأت سحابة حتى سالت السحب

صلوة الرغائب ليلة اول جمعة من رجب وصلوة البراءة ليلة النصف من شعبان و
صلوة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان بالجماعة بدعيته مكرهه .
قال حافظ الدين البزازي شرعا في النقل وفساده واقتدى بها بالآخرة في
القضاء لا يجوز لا اختلاف في السبب كذا اقتداء القاذر بالتاخر لا يجوز ومنعت
هذا كره الاقتداء في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وليلة القدر ولو بعد التذرع
الاذا قال انه مكذوب كرهه بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان الجمع عن المصنف
الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكفل التزام ما لم يكن في المصدر الاول كل هذا التمكن
لا فائده اسكروه وهو اداء النقل بالجماعة على سبيل التداوي فلو ترك اشكال
هذه الصلوات نادك ليعلم الناس انه ليس من الشفاين لحن انتحى وهذا لا يتطرق
صلوة الرغائب البراءة قد حكم عليها الايعة بالوضع قال في العلم المشهور حديث
ليلة النصف من شعبان موضع قال ابو حاتم محمد بن حبان كان محمد بن هاجر يضع الحديث
على سوا الله صلى الله عليه وسلم وحديث اخر فيها موضع لا فيه ابراهيم بن اسحق
قال ابو حاتم كان يقبل الاخبار ويسرق الحديث فيه وهب بن وهب القاضى كذب
الناس كره في العلم المشهور قال ابو الفرج بن الجوزي وابو بكر الطرطوشي صلوة
الرغائب موضع على سوا الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه **وقد ذكرنا**
كراهتها وجوازها فاعلمها بالجماعة بدعيها فإله واجبه به الشئ **وهنا** تخصيص
سورة الاخلاص والقدر والبراءة به الشئ **وهنا** تخصيص ليلة الجمعة والجمعة
وقد ورد التخي عن تخصيص يوم الجمعة بصيا وليته بغير **وهنا** ان الامانة يستلزمها
سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون خلفها سببا لكذبهم عليه صلى الله
عليه وسلم قلت بكثير من العوام ببلاد الروم يعتقدونها فرضا وكثير منهم يتركون
الغزايض ولا يتركونها وهو المصيبة الفظي **وهنا** ان فعلها يترقى فاصدقها الاثا
بالوضع والافتراء على النبي عليه السلام **وهنا** ان الاشتغال بعد السورة بما
يخل بالخشوع والتدبر وهو مخالف السنة **وهنا** ان صلوة الرغائب بخالف السنة
في تحييل النطر **وهنا** ان سجودها مكره **وهنا** ان لا يشرع التفرق بسجدة مفردة
بلا ركوع غير سجدة التلاوة عند اوجيفته والمالك وعند غيرهما غير
سجدة الشكر **وهنا** ان الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الائمة المجتهدين لم
ينقل عنهم ضمان ان الصلوات انفلوا كانتا مشروعتين لما فاتت الشك في انها خلقنا
بعد الادبانية قال ابو محمد عن الدين بن عبد السلام المقدس لم يكن بيت المقدس
قط صلوة الرغائب رجب ولا صلوة في نصف شعبان فخلق في سنة ثمان و
اربعين واربعمائة ان قدم علينا رجل من بالبس يعرف بابن الحوي كان من التلاوة
فقام فصلى في المسجد الاقصى ليلة النصف من شعبان فاحرق خلفه رجل ثم

انضام فالتدواع مع مناخيم الا وهم جماعة كثير من جماع العالم القابل ففصل معه
خلق كثير وانفشت في المسجد الاقصى بسيرة الناس ومن اذ لم يتر استغفر في كاتها
سنة الى من هذا وقال الشيخ محي الدين النورى وها تان الصلواتا بعد عنان
منهم تان منكرتا نعتيجنا زولا نعتز بكونها في كتابتها فقلوبها لاهيا و
ليس لاحدا ان يستند على شريعتهما يادوى عنده عليه السلام انه قال الصلوة
خير من شئ فان ذلك يختص بصلوة لا تحالف الشئ بوجه من الوجوه وقد وقع
التحقيق من الصلوة في الاوقاف المكرهه انتفى بامام صلوة ليلة القدر فلا
ذكرها بين العلماء اصلا وليس فيها حديث صحيح ولا ضعيف في كتابها من الكتب
المعتبرة وفيها ولي بالكرهه منها واتهم سبحانه الهادي **فاشرف** قال في مختصر
البحر لو اذ ان يصلى بها فلا يذبحها فيصليها وقيل يصليها كما هي قال شرف الائمة
الكرى اداء النقل بعد التذرع افضل من ادايه وذا التذرع **فصل في** ما يفسد
الصلوة قد مر على سبيل التهور لا خلا له بغزايض الصلوة واخلال موجب
التهور بواجباتها فكان بنيانه اهمه والغشيا والبطلان في البناء وان اخل قد
اريد بكل منها خراج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوان بعض الغزايض وقدر
تعميقها الوصف بقاء الغزايض من الشرط والادكان بالكرهه بخلاف المأمور
على ما عرفت في الاصول **فان** الكلام المصلى في الصلوة بكلام الناس ناسيا او عا
تفسد صلاته وليس المراد من الكلام الكلام الخوى بل اللفظ المركب من حرفين
او اكثر حتى لو لفظ بكلمته واحدة تفسد ولا فرق بين الود والنسيان عندنا وعند الشافعي
لا تفسد بالنسيان الا اذا طال وعندنا لا يفسد الكلام ناسيا او لا صلاح الصلوة
لا يفسد لقوله عليه السلام ان الله رفع عزاتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا
عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ولفظ الحديث
هو هذا واما لفظ رفع كما اشتهر في عبادة الغفها وفاقه لم يوجد في شئ من
كتب الحديث قاله ابن النجار وكذا في رواية البلبين فانه عليه السلام اقر صلاته
بعد ما تكلم لانه كان ناسيا واما ما دوى مسلم وغيره من حديث ما يذبح الحكم
المستلي قال بينا انا اصلي مع رسائ الله صلى الله عليه وسلم اذا عطس رجل من
القوم فقلت بسم الله فرباني القوم يا بصارهم فقلتوا شكك امناه ما شا نكم
تظنون اني فعلت بغير اذن ابيهم على الخاذع فكلوا بتم يسمونني سكنت فكلما صلى
رسوا الله صلى الله عليه وسلم وعاني فبا وياق ما رايت منك ابته ولا بعد
احسن فليما منه فوالله ما كهرت ولا مزيت ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلوة
لا يصلى فيها شئ من كلام الناس اتماما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرأت
وكما قال عليه السلام وهن يذبحن امه قال كذا تكلم في الصلوة تكلم الرجل

صاحبه وهو الى جنبه في الصلوة حتى نزلت فهو والله فانتبه فامرنا بالتسكوت
ونهيها عن الكلام رواه مسلم ايضا ومن عبد الله بن مسعود كنا نسلم على
النبى عليه السلام وهو في الصلوة قبل ان نأقارض الحبيشة فبعد علينا
فلما رجعنا من ارض الحبيشة انبته فوجدته يصلي فسكت عليه فلم يرد على حجة
اذا فوضه الله قال ان الله يحرق من امره ما يشاء وانما احداثا لا تسلكوا
في الصلوة فودع على السلام قال انما الصلوة لقراءة القرآن وذكر الله
تعالى واذا كنت فيها فليكن ذلك شأنك رواه ابو داود في لفظ مسلم فلما رجعنا
من هذا المكان سكتنا عليه فلم يرد علينا فقال ان الله الصلوة شغلا ففزع
الاحاديث على ان الكلام كان مباحا في الصلوة ثم نسخ فلا يصح قسمة
في الابدن لئلا لا يحتمل كونها قبل النسخ وانما قوله عليه السلام ان الله
رفع عزتي الخ فانه من باب المقضي لا عموم له لانه ضروري فوجب تقديمه
على وجه يصح والاجماع على ان رفع الائم مراد فلا يراد غيره ومن اعتبره في الحكم
الشامل لحكم الدنيا والاخرة فقد عمته من حيث لا يدري واثبت في غير محل
الضرورة من تصحيح الكلام مع انه يقول بالفساد عند طاعة الكلام شائها
فالشرع ان يرفع افساده وجب بشمول الصحة والافشول عدمها كما لا كل
الشريعة ان لا يضر في الاطالة مع الهيئة المذكورة قلنا الهيئة المذكورة
مطلقة وانما هي قليل العمل المتدرا لا حتران عنه لانه الخي جرحان بالطبع
ليست من الصلوة فلما اعتبر افساده مطلقا لزم الجرح في اقامته حتى الصلوة
فمنع ما لم يكن استوى فيه الهدو السهو وليس الكلام من طبع الخي ومجالات
السلام شائها لانه ذكر من وجه فاعتبره كراهة النسيان وكراهة حاله
الهدو فيه من الخطا وانما افساد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون الكلام
مسموعا لنفسه او لنفس المتكلم وانما هو لو لم يصح الكلام حروفه او
حروف الكلام بشرط ان يكون المتكلم مصححا للحدو وان لم يسمع الكلام يصح
بشتره وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا
سماع لا تفسد او وجد احدهما دون الاخر تفسد ككون اللفظ كلاما مسموعا
مع عدم تصحيح حروفه مستند فلا فائدة في ذكره الله الا ان يريد به بعض
الالفاظ التي يجلب بها بعض الحيوانا كما للفظ الذي يستند به الهرة او
الكلبية يساق بها الجار فانها اللفظ مسموع من غير تصحيح حرف لكن جنيته
يكون في النما ذكره الزاهد في الفقه وشرحه للقدوس في انه لا يستعطف
هرة او كلبا او ساق جارا او واقفه بلفه اهل التمسك من مجرد صوت
ليس معه حروف معجزة لا تفسد في الخلاصة ايضا بمعنىا وكذا قوله او يكون

مصحح وان لم يسمع مخالف لما ذكره في الحفايق من انه لو صح الجرح ولم يسمع نفسه لا تفسد
اتفاقا وقد قلنا ما يرد به من ان تصحيح الجرح من غير سماع لا يعتبر كلاما على التصحيح
ان السماع من غير تصحيح الجرح من غير سماع لا يعتبر كلاما على التصحيح الجرح من غير
سماع من غير سماع لا يعتبر كلاما على التصحيح الجرح من غير سماع لا يعتبر كلاما
كلاما الا من يقرأ تصحيح الجرح فيكونها مسموعة وهو التصحيح وانما المصلي في صلاته
تتكلم او يخطب وهو يقرأ بنفسه صلاته هكذا في عامة الفتاوى قال في التواور
هو المختار واختاروا للاسلام عدم الفساد لانه ليس بكلام لصدره من لا اختار
له والفتوى بمنزلة الكلام وان لم يكن حقيقة وكذا قال في صحيحه لانه اذا افسد
دون العتمة فالفساد بها اول قد قلنا الكلام على حقيقة النام في فواضل
وان التصحيح انها لا تفسد لوضو ولا الصلوة فالفتوى والكلام والى انما رويها
وان ان المصلي في صلاته بان قاله بفصل الامنة منقوذه او نأوه بان خالقه بنسخ
الهيئة وتشديدا للوارث منقوذه وبضم الامنة واسكان الواو وقاله بقدر الهيئة
او بكي منها فادفع بكافه او حصل منه صوت مسموع ان كان ذلك الا نيز او نأوه
او اليكاه من كبر الجثة او بسبب ذلك الجثة او التامر او نحو ذلك مما هو من الامور
الاخرية لم يقطعها اي لم يفسد صلاته لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والمغفرة كانه
قال يا رب ارحمني وارحمني الجثة او يمتحن من التامر ولو متع بذلك لم يقطع صلاته
فكذا اذا ان يصوت بغيره عليه وان كان ذلك الا نيز ونحوه من وجع حصل له في يده
او مصيبه امنا به في اهله او ما له يقطعها لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال
بوجع مصني او حصل له منقذ لدا وتلفا لوان نحو ذلك ولو متع بذلك تفسد
صلاته فكذا اذا رآه عليه بصوت لا ان التسم الا وليد على الخشوع والخوف من الله
تعالى فينا سبب الصلوة والثاني يدعى الجنع وعدم القبول والتأفف على ما بين الدنيا
اللتية فينا فيها من جملته ان كان تشديد الجمع مجبلا يملك نفسه لا تفسد ولا صرف
في الحكم المذكور بين قوله او نأوه وبين قوله او بالفتوى الا نيز عند جنيته
وتحمله هو قول ابو يوسف ولا وهو ظاهر لروايته عنه وقال ابو يوسف آخر لا تفسد
صلاته في غيبه وانما تفسد على حرفين كلاما او احدهما من حروف
الزيادة التي يجلبها قولك شاترينها التسين والهمزة واللام والياء والميم
والواو والقوف والياء والهاء والالف فقله آه حرفان كلاهما من الزيادة وقوله
ان قد حرفان احدهما اما لو كانت ثلثة احرف من التواو والياء وغيرهما او حرفين
من غيرهما فتفسد بالاتفاق انه ان كلام العرب ما يتكبر من ثلثة احرف فكان الحرف الواحد
اقل الجملته فكانه ليس من كلامهم وكذا الحرفان ان كان احدهما زائدا لانه واحد باعتبار
الاصول والتايد غير متبطل وما اذا كان الحرفان اسليين فان لا كثر وجود وكذا حكم

الله فقال المصلي الفاسد لنفسه صلاته لا تارة اجابة ولو كان في حجب المصلي الفاسد
رجل خفيلا عطس المصلي فقال للرجل ليس في الصلوة يرحمك الله فقال المصلي
آمين ففسدت صلوة الفاسد لانه اجابة ولا تفسد صلوة غير الفاسد لان آمينه
ليس بجزء من الصلوة فافترى في ذلك المصلي على من ليس منه في الصلوة سؤا
كان في صلوة او خارج الصلوة والا حذرنا في حال غير مأمور ليشمل فحده على مقتضى
معه في صلاته ايضا تفسد صلاته لانه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس في قوله
وان فخر اشارته الى انه قصد الفخر والتعلم في لو قصد القراءة فانفق ان قصد
لذلك الفخرى بها الفخر لا تفسد بشرط في الاصل في الفتاوى ان يكون الفخرى بات
يفترى مرة بعد اخرى لان الفخرى قليل فيبقى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح
كلام فلا فرق بين قليله وكثيره وان فخر على امامه فتدبر ان فخر بعد ما قال الامام
مقدار ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاجر وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة
الكل وهو الغياير كونه تعليميا وتعلما من غير ضرورة والصحيح انه اي الشان لا تفسد
صلوة الفاجر ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لما روي انه عليه
السلام قرأ في الصلوة سورة المؤمن فترك كلمة فلما فرغ قال الذي يركن فيكم
ايقال بل قال هذا ففتح على فقال لمنفتها فتحت فقال عليه السلام لو منفتحت
لا علمتكم ومن على هذا اذا استطاع الامام فاطمه اي اذا استغنى عن فخر عليه
ولان المقتضى محتاج الى اصلاح صلاته والفخر على امامه منه لانه رجا جري على
لشأن الامام ما يفسد صلاته فكان في صلاته حكما وان كان منافيا لها حقيقة
كمن سبقه الحديث لا تفسد صلاته بالمشي وان كان منافيا حقيقة لكونه لا صلاحها
ثم قيل ينوي بفتح على امامه السلاوة والصحيح انه ينوي الفخر في القراءة او قراءة
المقتضى خلف الامام من حق عنها وفتح على امامه غير من حق عنه فلا بدع نية ما
تخص له فيه وينوي شيئا من حق عنه هذا اذا ارجع على الامام ولم يفتل الى آية اخرى
فتفرع الموضع ثم عليه وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه الموضع بعد الانتقال
تفسد صلوة الفاجر وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل وهذا قول بعض
المشايخ لانقضاء الحاجة فصلا وتعلما وتعلما من غير ضرورة وعامة المشايخ على ما
يفيد لفظ المحيط على عدم الفتاوى قال انه الكافي في الصحيح لا تفسد بكل حال
وجه الحديث المذكور حيث قال لا يفسد على مع انه لا يعلم ترك الآيات الا بعد
الانتقال الى آية اخرى ثم قال انه الهداية وينبغي للمفتي ان لا يعمل بالفخر ولا امام
ان لا يلجئهم بل يركع ان اجاب آية او يفتل الى آية اخرى قال الشيخ كمال الدين بن
الهام اجله اي اجل وان الركوع وكثير قيل كما قال غيره بل يركع ان قرأ مستدرا ما يجوز
به الصلوة للخلاف فيه فانما في هذا ما يجب المحيط وبكر العبد وان الركوع

بمقداره ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم ينبغي ان لا يلجئهم اليه بل ينتقل الى آية
اخرى ويكرع اذا قرأ الفقرة المستحب منها للصلوة عن الزوايد قال هذا هو
الظاهر من جهة الدليل الا يرى انه عليه السلام قال لا يفتل الى آية اخرى ففتح على مع
انها كانت سورة المؤمن بعد الفاتحة انتهى لكن هذا انما يصح دليل الجواز
الفتح بمقداره مقدار ما يجوز به الصلوة وبعد الانتقال الى آية اخرى ولا دليل
فيه على انه اذا ارجع عليه بعد ما قرأه قد ما يجوز به الصلوة ان لا يفتل الى آية
يكرع بل يلجئهم الى الفخر ليعرف القدر المستحب لانه عليه السلام لم يركع عليه
ولم يتوقف بل سعى من تلك الكلمة واستمر ما ضمنا على قرأته بدليل قول
ايقال لمنفتها فتحت ان لو حصل منه عليه السلام توقف واضطرب عند تلك
الكلمة لم يظن انها منفتحة فالاولى عند الادراج والاضطراب هو الانتقال
ان يفتل الى آية اخرى ان قرأه الواجب التوقف قليلا رجاء التذكر والفتح
ان لم يقر قد الواجب لشدة تأكيد الواجب فيه من الفرض وان فخر غير المصلي
على المصلي فاحتمل تفسد صلاته لانه تعليم وهو عمل كثير وان كمال المصلي
في صلاته او قرب عما اذا ناسيا الله في الصلوة تفسد صلاته لانه عمل كثير
لانه عمل اليد والقدم لا يدل بالانسيا لا هيئته فكونه بخلاف القوم
ولا فرق بين القليل والكثير ان الذي يركع بين اسنانه حتى لو ابلغ سمعته من
الخارج فسد اما لو كان بين اسنانه فيمضي ما وذا المحضنه وقد تقدم الكلام
عليه وكذا يفسد بها العمل الكثير مما ليس من اعمالها ولا يركع لا صلاحها وكل
عمل لا يفسد بسببه الناظر الى المصلي انه في الصلوة بل يظن لها غايها انه
ليس في الصلوة فهو عمل كثير ما كانه وذلك بان يفتل على الناظر وينتقل
فكونه في الصلوة ام لا فهو قليل قال بعضهم كل عمل يدل باليدين عرفا او عمارة
فهو كثير ولو قد انه عمله بيدها وحده ما كان يعمل في المادة بيدها وحده فهو
قليل بالمرئيتك ولو وقع انه عمله باليدين لا ينبغي ان هذا مخصوص به هو
من اعمال اليد الا اقل اعم وهذا القول هو اختيار الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل وذكره المصنف انه لا يمتنع في فسار الصلوة عمل اليدين اي حقيقة
ولكن يمتنع التلوة والكثرة وهذا لا يخالف ما قبله في المعنى لانه لما كانت عن يمين
المتكثرة والكثرة غير متساوية كونها يدل باليدين متساوية فكونه هو الكثير المتعدد لكونه
عمل اليدين بل يظن بعمل هو كثير في نفس الامور لا وذلك يمكن ان يكون باحد
الطرفين المتعددين اما باعتبار غلبة طرف الناظر انه ليس في الصلوة وشكك
او باعتبار انما يقيم باليدين في العرف او بيدها وحده وقيل بنحو الى رأي
المصلي ان استكثره فكثير ولا فلا وعامة المشايخ على الاول قال الحلواني ان

انحللت الهامة واحتاج في فهمها الى عمل كثير لو ضرب انشا فابعد احد من غير انه
 او ضرب بسببه ونحوه ففسد صلاته كذا في المحيط ونحوه لانه يحتاجه او ثوابا او مالا
 وهو عمل كثير على التفسير الاول الذي عليه الجمهور وذكره الذخيرة ان المصلي
 على الذبابة اذا ضربها لاستخراج السببر لم يطلب سرقته سببها ففسد صلاته فاطلق
 وهو قتل او الحرق الواحد قياسا على ضرب الانشا وبعض المشايخ قالوا ان ضربها
 مرة او مرتين لا يفسد صلاته وان ضربها ثلث مرات مرا لئلا اي في ركنة واحدة فكذا
 قتلته في الخلاصة ففسد كذا ذكره قاضي خاندان صاحب الخلاصة وهو لا يقع لانها تبني
 ببدن واحد لا يفسد ما لم ينضم اليه معنى آخر من الفكر ارنثنا متواليته او نحو انشا ويكفي
 في ضرب الانشا فان الضرب في حقه بمنزلة التعليم والاعلام وهو مفسد بمقتضى
 مشايخنا قالوا اذا كان معد سوط فمشتها اي نشطها وحركها به للتيسير في النخلة
 من اشخ الذخيرة بدل فمشتها فمشتها به وهو يوجب الى معنى حشها لان معناه اصلها
 اي اصلها للتبديل وحشها مطوف على حشها او بدله لا تفسد صلاته بذلك اي
 اذا لم يتكرر ثلثا متواليته وهذا موافق للمعنى قبله ولو هدى به اي بالتسوط اي ارشدها
 بالاياء به الى الطريق اي حركه لذلك ومنه سميت العصي بالهاوية وضربها مع ذلك
 ايضا تفسد صلاته لانه في نفسه قتلها وضربا فكان عملا كثيرا وان حرك المصلي التراكيب
 رجلا واحدة لاجل التسوق لا على الدوام بل من او مرتين في الركنة الواحدة لا تفسد
صلاته وان حرك كلتا رجليه مائة تفسد اعتبارا بالعمل التجلين بجل اليدين وقيل
 بعضهم ان حرك رجليه مائة حركتها قليلا اي ضميفا بحيث لا يدركه النيران لا بشا مثل
 لا تفسد يعني ان يقبل بجلها الفكر المتوالي والا فالفكر لا يحمل التقليل في حكمه
 الكثير وروى عن ابى بكر انه اجاب فيمن اى في مسئلة من قال لا الى المصلي كبر صلاته فانشا
 اليه المصلي بيده باصبعين من الي اتم صكرا ركنتين وبذلك الى اتم صكرا ثلثا ونحو ذلك
 لا تفسد صلاته لانه عمل قليل ونحوه مروى عن عمار يشته وان كتب المصلي ما استقبل
 اي ~~ففسد~~ فمشتها بكتاب بمداد على كاعدا ونحوه او باصبعه ونحوها كعود على تراب
 ونحوه وان كان في كل ركن كمالا لا تفسد صلاته لانه عمل قليل كذا ان كتب ما لا
 يستبين حروفه بان كتب على هوا او ما او بنحو اصبعه من غير مداد ونحوه على نحو
 او جرم لا لا تفسد صلاته لانه ليس بعمل يكبره لانه عيش هكذا الطلقة قاض خان
 ونحوه مع انه اذا كتبت على ظن الناظر اليه انه ليس في الصلوة وان زاد في كتابته
 ما يستبين حروفه فعمل ذلك المأكود وهو ما دون ثلث كلمات بان كتب ثلثا او اكثر تفسد
صلاته لانه عمل كثير قال في المقتطع ولو قال المصلي مثل ما قال الحنفية تفسد
صلاته اي اذا قصد به الجواب او جواب الحروف فيه خلاف في المأثور قال في
 الفتاوى الحنفية ان ادنى في الصلوة يبرئ به اي حال كونه يقصد بتأنيده الا ان

الثالث اقرب الى موجب او منفي لان من جهة التوفيق الى اى البتة في كثير من
المواضع ولكن هذا غير مضبوط وتوفيق مثله الى اى العام مما لا يثبت واكثر الفروع
او جميعها يخرج على احد الطرفين الاولين والظاهر ان ثابتهما ليس خارجا عن الاول
لان اتيانهم بالبدن مادة فيلبث من الظاهر انه ليس في الصلوة وكذا قول من اعتبر
التكديرا الى الثلث من الوالتة في غيره فان التكديرا يغلب الظن بذلك فلذا اختاره
جمهور المشايخ ولو ادعوا المصلي بدين اخذه من اياه او كان في يده فاخذه بيده
الاخرى وادعوه اى من يده راسه او لحيته او موضع اخر من جسده او مسح
شعره سواء شعر راسه او لحيته ففسد صلاته لانه لا ذلك عمل كثير وكذا لو
اكتحل او جعل ماء الوجه على راسه وغيره قبل هذا الزنا والعتمة او العاقرة
فصب على يده ولو كان الكاهن وغيره في يده فمسحه برأسه او موضع اخر من جسده
من غير ان يأخذه باليد الاخرى لا يفسد صلاته لانه لا عمل قليل وان حملت المرأة
في الصلوة مبتتيا فامسحته ففسد صلاتها لانه لا عمل كثير وان مسح يدي
امرءة فمسح يديها ففسد صلاتها لانه لا عمل كثير وان مسح يدي
كثير ففسد صلاتها فخرج بمسحه منها اللبن ففسد صلاتها لانه او صانع وهو عمل
كثير ففسد صلاتها على اى الله لا يشترط فيها يفسد الصلوة الاختيار فان
من دفع فمسي ثلثه ففسد صلاته لانه لا يشترط فيها يفسد الصلوة الاختيار فان
لو حمل رجل المصلي فوضعه على الدابة او اخذ يده من مكان الصلوة والادى وان
ينزلها اللبن فلا يفسد صلاتها هذا ان مسح مقتدة او مقتتين ولم يقر ثلثه ففسد
تفسد لانه ينزل كره في الخلاصة وفتاوى قاضي خان وان صانع المصلي احدا
بيده حال كونه يد بثلثه المصاحفة الصلوة ففسد صلاته بناء على القول
الاولى عند الكثير لو دفع الهامة او الفلستة من راسه فوضعه على الارض او
دفع من الارض ووضعه على راسه او نزع القميص او نزع قميصه او نزع كرايه او نزع
الملبوسه بيده احده من غير كراهة الى التفسد صلاته لكن كره ذلك الفصل
اذا كان بغيره عند اتيان دفع الهامة ووضعه فظاهرا انه قليل واما نزع القميص
فهكذا ذكره وهو مشكك لانه مما يحتاج الى عمل البدن في الغالب سيما اذا كان
اليدان في الكبر وكذا من اداه بظن انه ليس في الصلوة واما التيمم فالممكن في الصلوة
انه ان تم ففسد صلاته لانه لا يحصل بيده احده وكذا المرأة اذا تحن رات
انتقض كره عما منه فسواه مرة او مرتين لا يفسد صلاته يحصل بيده احده فينبغي
العمل بما ذكره هنا على هذا وانما قيل ان الكراهة بعد العذر لانه اذا كان له في
ذلك عذر لا يكون كما اذا خشى من البرد او الحار ان يضره فوضعه الهامة على راسه او
نزعها او نزعها من تحتها ففزع لاجلها حيث لا يكون له في ذلك عذر ففتاوى المجتاز في الفلستة
او الهامة بقليل ان استغنى افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو

اي الاعلام بدخول وقت الصلوة فتفسد صلاته عند الجرح وقال ابو يوسف انفسه
صلاته ما لم يدخل على الصلوة حتى على الفلاح له في المستعملين ان سوي الجملتين
ذكر فلا يفسد بخلافها فانما خطا ببوله قبلوا على الصلوة ابتلوا على الفلاح
فيفسد انما في حقيقته انه وقصد الجواب في الاول فصار كالجواب بالجدالة وبخلافها
وقصد الخطا به لا علامة الثانية فتفسد لا بالبرق بالصدق على ما نفقه
ولو سمع المصلي اسم الله تعالى قال جل جلاله او نحوه ذلك من الفاظ التعظيم او
سمع اسم النبي فقال صلى الله عليه وسلم ان اذ ادى وقصد بذلك الثناء والصلوة
اجابته اي اجابته ذكر الاسم فتفسد صلاته لعصده ذلك وان لم يرد به الجواب بل
ففسد ثلثه وعلقه على سبيل الاستيناف ولا تفسد صلاته لا لنفسه فظن ان الله
تعالى والصلوة على النبي عليه السلام لا ينافي في الصلوة فلا يفسد بها ولو انشاء اي
رتبه فظن مقرا خطبه لكن بكنهه ويرتكبه بليسا لا تفسد صلاته لا انها لا
تفسد بها فمال القلب بالبرق فيها فمال الجرح ولكن قد اساء الخالفه مقتضى
الامر بالمنشوع والتفات به بطلب الذي هو محل نظر الحق منه الى شيء آخر وهذا غاية
في سوء الادب معه سبحانه وتعالى وقف بين يدي كبر من اكابر الدنيا لراي محل نظره
اليه كل المراءات من ان يحصل منه التفتا الى شيء آخر مع انه عبد مثله بل والافت
مناجية لها مناجاته الى الصلوة لا شئ من طه عليه كما قال الشيخ شرف الدين اسمعيل
ابن المقرئ في قصيدته له في الوعظ **تأثير** تصلي بلا قلب ملوثة عملها بكون
الغنى مستوجباً للمعصية تظلم قد امتتها عن عالمه نزيها احتياطا ركنه بعد
ركنه فويلك تدعى من مناجية موصاه وبين يدي من تخفى غير محبة فخطا بياك
فبعد مقبلا على غيره فيها لغير ضروره ولو لم يرد من ناجاك للغير طرفة تميز من
غيط عليه وغيره انما لا يستحي من مالك الملك ان يرى صدودك عنده باقليل
المروءة وقد روى الله تعالى ان اوحى الى موسى عليه السلام يا موسى اذ كنت في
فاذ كنت وانت تخفض اعضائك وكن عند كرى خاشعا مطيئا واذ كنت في فاحيل
لنسانك من رآه قلبك واذ اقم بين يدي فتمه قيام العبد القليل وناجني
بذلك جل وعلينا منادى قال لا امانم الغنى الى الاستجد ولا تنكع الا وقلبك خاشع
متواضع على ما افقه ظاهرك فاني انا وخصوع القلب لا خضوع البدن ولا نقل
الله اكبر منه قلبك شيء اكبر من الله تعالى ولا نقل وجهه عجي لا وقلبك متوجه
بكل وجه الى الله تعالى ومعرض عن غيره ولا نقل الحمد لله الا وقلبك طاف بشكره فتمه
عليك فنع مستبشر ولا نقل اياك فعبدا اياك مستحقين الا وانت مستشقق منهمك
وعجزك وانه ليس اليك ولا الى غيرك من الامر شيء وكذلك في جميع الاذكار والاعمال
انتدعي بها الجلالة والتكبر في الصلوة بغير ما يتكبر بها الخصال ان كان نبوتيا فهو مكروه

اشد اكرامه بغير قصد عند اهل الحقيقة فان كان الاصل المقصود بالاذن ان
كانا خدوتيا فهو ترك الاول فان لا اشتغال به الصلوة بها والاول من الاشتغال
بغيرها من امور الآخرة فانها قد ساءت لك الفيزه كمنها من امور الآخرة وقد تجت
بان الوقت والمحال لها فاعلم ذلك واشد واباثة التفتت ولو لم يفسد الصلوة
بيده او برأسه او بطلبه من شيء فامر برأسه او عينه او حاجبه اي قال نعم ولا
فان صلاته لا تفسد بذلك وكذا الوارد انشاء ودعا وقال جليله هو فانهم
اولا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الآخرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع
المصلي قال الله تعالى فنادته الملايكة ومعه قائم يصلي في المحراب لا يتغير احكام
القرآن المحلوف في ولا بأس للمصلي ان يجيبه برأسه ركه الزاهد ذكره كبر
الجماع من قبل المصلي انتم فنفقتم او دخل في جهة الصف احد فجاب المصلي
فوتسه له ففسدت صلاته لانه امتثل جزاء الله تعالى في الصلوة ويخفى ان
يكن ساعه ثم يتكلم بزيه قال يعني نفسه فالاجابة بالسر واليد مثله انتهى
وقد يفوق بانها اليس فيها امثال امرو قال في الصلوة اللهم اكرمني وقال اللهم
انعم علي وقال اللهم اصلي امري وقال اللهم ارزقني العافية او قال اللهم اغفر لي
ولو الذي للمؤمنين من المومنان لا تفسد الصلوة في جميع ذلك وكذا الرقائ
اللهم اغفر لي اولي والى اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات منان ذكره قاضي خات
الاصول انما يستحيل طلبه من الناس كانه القرآن وما فرذا لا يفسد منه
الجامع القنبر لم يشترط كونه في القرآن ولا كونه ما فرذا بل قال ان كان يستحيل
سوء الله من الخلق لا يفسد وما لا يستحيل من الله من الخلق يفسد وجعل في
الهداية قوله اللهم ارزقني مما لا يستحيل من الله من الخلق لقولهم رزق الاما
الجند قال ابن الهمام وقد حج هذه الفسقا الا ان الرزق في الحقيقة هو الله سبحانه
وتسببه الى الامر مجاز انتدعي نفذا الا ان الرزق المطلق عند اهل السنة هو ما
يكون غذاء الجوارح ويستقبل المطلق ما يطعم مجازا وايضا ما يكون غذاء الجوارح ليس
وسع الخلق وانما في وسعه ايضا ما يكون سببا لذلك كما لما وكذا الوقت به
بان قال رزقني ما لا تفسد بخلافه واذ انت رزق هذا فقله اكرمني او انم على لا تشك
انه لا يستحيل سوء الله من الخلق ان يقال اكرم فلان فلان او انم فلان على فلان
فكان ينبغي ان يفسد الا ان صاحب الحديث ذكرها عن الاصل من جملة ما لا يفسد
انه اعتبار ان يكون منه في القرآن وهذا تمامناه في القرآن مثل واذ انما على
الافتا فانما الافتا اذا ما ابتلي به دبه فاكومه وتقدم لا يرد عليه الله
ووجع مع ان مناه في القرآن اذ ليس في القرآن تزويج مطلق لا فتا كما في الاكرام
والاظام فليتنا من هذا بين ان قولهم طلب ما لا يستحيل طلبه من الخلق يفسد

ليس على إطلاقه فأكبر دليل عليه ما قاله قاضي خان أنه إذا دعا بما جاء في الصلوة
أولاً القرآن وأنه المأثور لا يتعدى صلاته وإن لم يكن في القرآن إطلاقاً في المأثور ولا
يسمح لغيره من الله من المأثور لا يتعدى صلاته على هذا فلو قال اللهم امدني بما لا
تفسد بخله من الخلق وإن كان يستعمل طلبه منهم مقيلاً أما صريحاً أو دالة فلا فلا يفسد
وأما طلب العافية والمنفعة فظاهر من عدم التمسك بها سيما فيما هو موجود في القرآن
ولو قال اللهم اغفر لي غيبه اختلافاً في التأخير بين فعله وبين صلاته ليس في
القرآن بهذا اللفظ وهو اختيار الشيخ الإمام محمد بن الفضل وميل لا يفسد
لا في القرآن الدعاء بالمنفعة للأخ وتخصيص اللفظ بما في القرآن مع عدم التفسير
لا يفسد وهو اختيار جمهور الأئمة الخلق في هذا لا يظهر ولو قال اللهم اغفر لي أو
لخالتي أو لغير ذلك مما لم يرد في القرآن فظاهر عدم وجوده في القرآن والأثر
مع عدم استحالة طلبه من الخلق ولو قال اللهم امدني في دينك أو دنيتك أو حجج
بيتك لا تفسد استحالة طلبه من الخلق في هذه الأشياء من غير سببها مع ورود الآيات
بطلبها ولو قال اللهم امدني في ديني أو دنيتي أو حجج بيتك أو حجج بيتك أو حجج
الترز وفيه معنى المطع مجازاً أو قال اللهم امدني في ديني أو دنيتي أو حجج بيتك أو حجج
طلبه من الخلق ولو نظر المصلي في الكتاب أي مكتوبه كاعذار وحراب وغيره وفهم
ما فيه أن نظر إليه حاله غير مستفهم أي غير قاصد منهم ما فيه لا تفسد صلاته
بالاجتماع لا أنظر غير هذا والصلوة وكذا وقع المعنى في القلب في نظر المصلي في هذه
أي قاصداً فهم ما فيه ذكره الملتقط تفسد صلاته عند مجاوزة ذكره في الاجتناب
لا تفسد صلاته عند ما يرد به أخذ مشاجرة الهداية الصحيح أنه لا تفسد
بالاجتماع وفيه الكافي في قبل على قول محمد بن قيس على أن لا تفسد شيئاً على
مسئلة الجبر فان من خلف لا يفسد كتاباً فلا يفسد فيه وفهمه حيث عند محمد
وعند أبي سريته الصحيح أنها لا تفسد اجاباً بخلاف مسئلة الجبر لأن المقصود
بغير الفهم والوقوف على سرفلان وضاع الفهم بينكم بقرآن غير القرآن وبالفهم
لا يحصل ذلك انتهى ولا شك أن النظر غير تفسد وفهم الفهم لا يفسد على
التفكير لمن يشاء ويحرق وقد تقدم أنه غير تفسد كفته مكره لشغل القلب
بغير الصلوة وإن من المصلي القرآن من المصحف أو من المصلي صلاته عند
أي حنيفة خلافاً لما قاله فان عند طائفة لا تفسد صلاته عبادة انضمت إلى عبادة كفته
بكره طائفة من التشبيه بأهل الكتاب وعند المشافعي لا يكره أيضاً لما روي أن
ذكر أن مولى عائشة كان يومها في شهر رمضان من المصحف قلنا انما هو يحول
على أنه كان يراجه ويقل الصلوة ليكون كونه أو يراجه في حنيفة طريقتان أحدهما

أن قلبه لا يورق على شيء على هذا فلو لم يقبله لنفسه كذا المكتوب في المصلي لا يورق
أن المتكلم من المصحف في المصلي من أعمال الصلوة وهذا هو جيب النسوة بين ما إذا قلب
الأوراق ولم يقرب بين المصحف والحراب وخبره قال في الكافي وهو الصحيح ولم يفرق
في الكتاب بين القليل والكثير وميل لا تفسد ما لا يفسد قد انفردت وقيل ما لا
يفسد آية وهو لا يظهر أنه مقدار ما يجوز به الصلوة عنده وهذا إذا لم يكن جافاً
لما فيه فإن كان جافاً لا تفسد بالاجتماع لعدم التمسك بها ولو أخذ المصلي بحجراً
من ماله طائراً وخبره تفسد صلاته لأنه عمل كثير ولو كان معه حجر من ماله الطائر
أو غيره لا تفسد صلاته لأنه عمل قليل ولكن قد استأثره لا شغف له بغير الصلوة
ولو لم يجرى ذكره من الأشياء ينبغي أن يفسد شيئاً على ما إذا ضربه بسوط أو
بيده لما فيه من المصاهرة على ما مر في الأجناس من أن يورق ما يورق ما يورق
أي يجوز وأما لو لم يجرى من المصلي لا تفسد صلاته فليس في الفتاوى أن يفسد شيئاً
صلاة لأنه كثير فالقول هذا إذا أخذ المصلي من التمسك ووضع على التمسك إذا كان
المصلي يركعه والتمسك على التمسك من ماله لا تفسد صلاته انتهى ولا شك أن هذا
لا يمكن عمله إلا باليد من ماله يركعه في غير الصلوة فالحكم فيه بعدم التمسك
مشكوك في هذا في قاضي خان وغيره بلفظ قالوا الدال على عدم الرضا به ولو حكم
المصلي جسده من أو من غير من المصلي لا تفسد صلاته للفلكة وكذا لا تفسد إذا
فعل ذلك الحكم مراراً غير متواليات بان لم يكن في ذلك واحد ولو فعل ذلك مراراً متواليات
أي في ذلك واحد تفسد صلاته لأنه كثير هذا إذا رفع يده في كل مرة أما إذا لم يرفع
فكل مرة فلا تفسد صلاته حله واحد كذا في الخلاصة ثم قيل في الخلاصة التوالى
معنا بالكون في ذلك واحد وقيل في ضرب الكفة بكونه في كفته واحدة ولا يظهر من هذا
فروقاً لا يظهر اعتباراً فيكون في الموضعين لأنه المعتبر في موضع كثير من هذا النوع
فذكر في الاجناس أن قتل العقلة مراراً أي بقتل متعددة أو قتل متعددة
متعددة أن قتل قتل أمدار كذا بان لم يكن بين كل قتلين قتل كذا تفسد صلاته
وإن كان بين القتلين قتل أي مهلة فلا تفسد صلاته ولكن الكف عند
افضل وقد قلنا أنه يكره قتلها في الصلوة عند أبي حنيفة ولا يكره عند محمد
وكذا لا تفسد الصلوة لو وقع المصلي بوجهه أو بوجهه مرة أو مرتين ولو وقع مراراً
متواليات تفسد على إسناد ما تقدم وأما المصلي بيده أعلامه أي أعلام الطائفة
له وأضره لأنه معلوم عادة أنه في الصلوة ومع هذا سمع حروفه أي حروف
التبليغ وكذا إذا سمع منه حرفاً في خارج الفتح أو الفتح أو تبليغ الصوت متعدياً
بان لم يكن مضطراً إليه ولا حاجة إلى التفتيد به بعد قوله التحين الصوت تفسد
صلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف كذا ذكر في الاجناس وصوابه عند أبي حنيفة ومحمد

وكذا هو جمع الكثرة ان بابي سدا بنفسه مجزئ احد من الزوايد على ما مر فلا
 اوردى الشهر من المقام من حاجب لا جناح من ثم انفسنا بما ذكر من التخييل في السجود
 الزاوي اليه ما ان حاجب الهداية وقال غيره لا يفسد قال الشيخ كمال الدين بن
 القوام وهو الصحيح وتدل في الكفاية من مبسوط شيخ الاسلام فان كان التخييل لعين
 الصوت فكذلك ايضا يعني لا يفسد لانه لا يفسد لا صلاح القراءة فيكون من
 القراءة معنى لا يرى ان المشي البناء لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة خيفة
 لانه لا صلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى انتوى بان كان بعد ان كان من الصلوة
 اليه اي سمعوا الطبع لا يفسد اتفاقا لعدم مكان الخوف وكذا ان كان اجتماع البراءة
 في حلقه ولو استأذن رجل المصلي في طلبه الاذن في الدخول وكذا لو ناداه ليجز
 المصلي بالقراءة ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله جل جلاله او قال الله اكبر
 لا يفسد صلاته وكذا لو سجد لاجل الاعلام وهو الاول لقوله عليه السلام من
 نابه شيء في صلاته فليستعفف عليه وقال عليه السلام العشي للرجاء و
 التصديق للنساء متفق عليه ايضا ولو حكى قالوا لا يفسد فلانك الله وفيد
 اشكال فان صوت المرأة عوته فينبغي ان يفسد صلاتها بالجمهور بالتسليم كما لو جئت
 بالقراءة وينبغي ان يفسد التصديق بما دون الثلث المزايا وكذا لو سجد لتبنيه
 الامام على سبيل التمسك لا يفسد لو قام الامام عن القعود الاقل لانه لا يجوز
 له الرجوع على ما شيا انشاء الله تعالى وان قبلت المصلي امرته ولم يقبلها هو ولم
 يحصل الشبهة فصلاته نامة لمعنا في لو قبل هو اي المصلي امرته بشهوة
 او غير شهوة ففسد صلاته لانه من ذواته طه في غير الصلوة ولو قبل المصلي
 زوجها بشهوة او غير شهوة ففسد صلاتها كذا في الخلاصة قال ابن النجاشي والله اعلم
 بوجه الفرق بين قبيلها آياه وهن في الصلوة بغير شهوة وبين قبيلها آياه
 وهن في الصلوة بغير شهوة حين فسد صلاتها لا صلاحه وان حاجب الخلاصة اشار
 الى الفرق بان قبيله في معنى الجماع يعني ان الزوج هو الفاعل للجماع فانيانه بعدا عن
 الجماع في معنى الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذين ففسد صلاتها على ما ذكره وقيل ذلك
 فكذلك ان قبيلها مطلقا لانه من ذواته وعيد وكذا لو شها بشهوة بخلاف المرأة
 فانها ليست فاعلة الجماع فلا يكون انبائه ذواته وعيد منها في معناه ما لم يشه الزوج
 في الخلاصة لو نظر الى نزع المطلقة رجسا بشهوة يصير راجعا ولا يفسد
 صلاته في ذواته هو المختار بهذا الشكل على الفرق المذكور لانه انما هو من ذواته
 الجماع ولذا صار راجعا وهي من ذواته الا ان قبيلها الصلوة يتعلق بالقباح
 التي هي فعل غير النظر والفكر اما النظر والفكر فلا يفسد ان مطلقا على ما مر لعدم
 امكان الخوف عنها بخلاف فعل سائر الجوارح المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال

لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امره من امر الآخرة لا يفسد
 صلاته وان كان من امر الدنيا ففسد كذا ذكره في الذخيرة لا في الوصية الم
 فكانت حرفة بسبب ما اخذت في الاول بسبب ما ورد في الثاني فصار كما
 لو ارتفع بكاه اذ الصلوة عند التلطف بما قصد باللفظ المصلي اذا اراد ان يسلم
 على غيره ساهبا عن الصلوة فقال لا يستلزم فتكاد في الصلوة بقليل عليك
 فسكت بنفسه صلاته لانه تلتطف به على قصد الخطأ بها تلتطف به على قصد
 الخطأ او الجواب من الاذكار ما يلحق بكلام القاسم فينبغي ان لا يفسد عند ابي يوسف
 لان الذكرا لا يتغير بالعقد منه وكذا في المسئلة التي قبلها وذكره في الذخيرة
 المشي في الصلوة ان كان اي الماشي حال المشي مستقبل القبلة غير من جهتها
 لا يفسد الصلوة اذا لم يكن متلا حقا اي بعينه لا خوا بعض من غير مهلة ولم يخرج
 من المسجد ان كان يصلي فيه وان كان في الغنما اي الصبي او لا يفسد غير المتلا
 ما لم يخرج المصلي عن الصفوف يعني اذ مشى في صلاته الى جهة القبلة مشيا غير
 متدارك بان مشى قد تفرغ وقف قد كان ثم مشى قد تفرغ من المشي الى ان مشى
 قد تفرغ من المشي لا يفسد صلاته الا ان خرج من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه
 او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت الصلوة في الصبي فان مشى متلا حقا بان
 مشى قد تفرغ من ذواته واحدة اخرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصبي ففسد
 صلاته وهذا بناء على ان الفعل التلبيس غير مفسد بالتمسك من الياء على ان
 اخذ في المكان بطل الصلوة ما لم يكن لا صلاحها والمسلم مكان واحد حكما ووضع
 الصفوف في الصبي كما مسجد هذا اذا كان قد تفرغ من صفه او كان ما مشى
 حتى جاوز من منع سجوده فان كان ذلك مقدار ما بينه وبين الصف الذي يليه لا
 ففسد ان كان اكثر ففسد ان كان صفه اقل فاعتبر من منع سجوده ان جاوزه ففسد
 والا فلا والبيت للمرأة كالمسجد عند ابي علي النخعي كما في غيره وبعض
 المشايخ قالوا في رجل اي من جند الصف الثاني اي بالقبلة الى الصف الذي هو
 فيه وهو الذي قد امد ليس بينه وبينه صف فمشى اليها اي الى تلك الصفته
 ففسد لا يفسد صلاته على معنى الصف الثالث بالقبلة الى الصف ففسد جند
 فيه ففسد صلاته على هذا القول ان حمل على الطلقة اي سواء كان مشيا الى الثالث
 متلا حقا او لم يكن كان بخلاف الما قبله وان قيل يكون المشي في صف متلا حقا فلا هذا
 التفصيل كله ان لم يكن الماشي في الصلوة مستديرا القبلة بان مشى قد امد او بينا
 او بينا ان الى ورايه من غير تحويل واستدبارا اما اذا استدبر القبلة ففسد
 صلاته سواء مشى قليلا او كثيرا او لم يمش لان استدبار القبلة لغير صلاح الصلوة
 وحده ففسد كما اذا استدبر القبلة على نحو ان رجع وسبقه حدث الحسن

ثم ينبغي ان لا يكون مفقودا احد شقان ملة لا تفقدت بالاستد بامر الله تعالى ولو
 لم يخرج من المسجد لا استبداره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة فكان مفقودا
 ولو مضى الملك او مضى الهليلج في الصلوة تنفسه ملة انه وان لم يتنفسه
 وقته في الخلافة بما ان اكثره لا بد منه لانه عمل كثير حثيثه تقديره بالثلث
 المتواليات كما في غيره وان لم مضى الهليلج لكثره خل حلقه منه شيء ليسير لا
 ينفسه لو كان في منه سكر او فائضا بصلح ذوبه تنفسه وان لم مضى ملة انه
 بيا كل ذلك ولو بصلح ما بقي من اسنانته من الماكول ان كان له ان ايدا على قدر
 الخفقة تنفسه ملة انه كما ينفسه صومه وان كان قل من قدر الخفقة لا تنفسه
 صلاته ولا ينفسه صومه وقد قلنا الكلام عليه في فصل ما يكره ولو اكل
 حلوا وبقي منه طعم الخلاوة وهن في الصلوة وابتلع ريقه لا تنفسه الله
 ليسير جدا **فروع** وان في الصلوة ان كان غير مسمع لا تنفسه كما تنفسه كمن
 يكره وان كان مسموعا بان كان له حروف معجزة كان قد نفه من منزلة الكلام
 تنفسه وان عطس فحصل به حروف كاصوات مخوفة لا تنفسه الله اضطرابه
 وكذا لو مجش فحصل به حروف وكذا اطلقه فاضح جاز ومناجيا خلاصته قال
 في الكافي ان كان مدقوما اليه لا ينفسه وان لم يكن مدقوما اليه ينفسه ولو تناوب
 فحصل به حروف لا ينفسه كونه قاضيا جاز ولو وقع البناء فقال ومن دخله كان
 آمنا يريد الا انه نفسه كذا لو قيل ان من اذن جئت فقال بشي معلقة وقصر
 مشيدا وقيل ما مال ك فقال الخيل والبال والحير يريد الجواب تنفسه وان
 جرى على الشئ نعم فان كان عاده له يجري على الشئ كثير في غير الصلوة تنفسه الله
 من كلامه والافلا لانه من آتوا قال بالانارسية آرى فهو على هذا التفصيل
 كذا في الفتاوى ولو وقع من الانجيل والقرية وهو يمين القرآن ولا يجسند ينفسه
 اذا لم يكن ذكر او لو انشأ شعرا تنفسه وان كان فيه ذكره ولو بصلح وما خرج من
 اسنانه لا تنفسه ما لم يكن ملاء الغيرة كذا لو قاما قل من ملاء الغيرة فقا الى جوفه
 وهو لا يملك امساكه ولو دفع الفتيحة من السراج لا تنفسه كذا لو تروى برده
 او حمل شيئا خفيفا يحمل بيدها حذو او حمل صبيبا او ثوبا على عاتقه لا تنفسه ولو
 ركب الدابة تنفسه انزل عنها لا ولو غلق الباب لا تنفسه ولو فتح القلقاي
 القفل تنفسه ولو لبس القميص تنفسه ولو تنقل او خلع ثيابه لا ولو لبس الخفت
 تنفسه الا ان يكون واسعا يلبس بيدها حذو وكذا خلعها ولو اجم الدابة واسرها
 او نزع السبع تنفسه ان امسكها او خلع الجمام لا وان شدا لزاما والتمراويل
 تنفسه وان لم يلحقها لا يكره ذلك مبنى على العمل القليل والكثير **فصل** في الحدث
 في الصلوة ومن سبته حدث سماري من بطنه مرجبا الوضوء في الصلوة انصرف من

نور وضوءه من غير ان يشتمل بشي غير ضروري وضوءه مبنى على ملة انه عندنا
 ان لم يضره ان يات فيها خلافا للفتنة لهما ما روى القمي في حديثه وابود او
 والنسائي عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اصابني حدث
 في الصلوة فليصرفه ليقضاه وليفد الصلوة ولا في الحديث بنية الصلوة لتقوى
 شرطها ولا فرق بين الابتداء والبقاء في الوضوء اشتراط الطهارة والمشي
 الاخذ في نسيدها ايضا فصار كالحديث الجود لنا ما نفد منه نواقض الوضوء
 من حديث عائشة رضي الله عنها قال عليه السلام من اصابه في او ريق او قلس من مذي فليست
 وليتوضأ ثم لينس على صلاته وهن في ذلك لا يكره رطبه ان ما جده والزار قطني
 ثم لينس على صلاته ما لم يكره ويصح البيهقي ارسله واخرج ابن ابي شيبة عنه موقفا
 على ابي بكر وعمر وعلي بن عمر وسلمان الفارسي ومن التاب من من علفته وطاوش لسا
 ابن عبد الله وسعيد بن جبيرة الشعبي والنخعي وعطاء مكره وسعيد بن المسيب
 كفي بهم قلوه على ان تحت الارسل الحديث حجة عندنا وعند الجمهور قدنا بد ما صح
 عن هؤلاء الائمة الاية ومع في ذلك الحديث على الجود فيحمل التباس المكروه بكن الاستئنا
 افضل للمبدع من شبهة الخلافة وتيل ذلك في حق المنفرد واما الامام والمفتي
 فالبناء افضل في حقه احراز الفضيحة الجماعة وعلى هذا فليكنها استئنا
 بمجاعة اخره ففوا افضل في حقه ايضا ثم المنفرد ان شاء انما في مكان وضوءه
 الا يمكن او ان الجار اضيق اليه ان لم يمكن تحمزا عن زيادة المشي وان شاء وجع الى مصلاه
 ليعود صلاته في مكان واحد المتدلي بمود الى مكانه البتة ان لم ينع امامه
 ولو اتم في غيره لا يقع ان كان بينه وبين امامه ما يمنع صحه الافتداء وان كان امامه
 قد فرغ غيبا المنفرد والامام حكمه حكمه المتدلي انه يصير من جملة المتدلين فانه
 يستحل غيره اذا سبقه الحرف يصير هو متدليا به ثم استحل في الامام غيره اذا
 سبقه الحرف جازا جازا ففدوى الا ثم بسنده عن ابن عباس قال اخرج علينا
 علي بن ابي طالب فدخل في الصلوة اخذ بيده رجل كان عن يمينه ثم رجع فخرج
 القميص فلما مكينا اذا نحن بوجهي خلفنا ساربه فقلنا فقل الصلوة قال لما دخلت
 في الصلوة وكبرت اذني شيء فليست بيدي فوجدته في جوارحنا فليست بك
 بامر **منها** ان يصرف على غيره فان مكث بعد الحدث في مكانه قد ركن ففسدت الا
 اذا حدث بالنوم فكذلك ما نائم انبه لا تنفسا طابا لكثره وجوه او اجزء منها مع
 الحزن واليأس حال الغم غير من تشي والذو الغم ذاهبا او يابا تنفسه على الصحيح
 لادائه كمنام في الحدث والمشي واما تنفسه الغم ذاهبا لا يابا وقيل بالاكس
 والاكس لا يمنع البناء في الاصح لانه ليس من الاجزاء ولو احدثه كما فرغ سميلا
 يبنى لان الوقع محتاج اليه الا نضر في فميه لا يمنع فلما افرغ فميه القميص ظهر ففسد

الا داء ومن يوسفوا حلاله في سجده فرفع مكبرا نائيا لقامه اوله من شيئا
فسدت لا انقضى الاضطرار في **منها** ان يكون الحلقه منها ويا فلا يبنى لنفسه و
كذا الشجرة ومضقة واوله من نفسه ولا لاضايفه نجاسته ما فيه من نجاست
حدث خلافا لا يوسفوا وكان من حلقه بها نقا فاما الفرق لهما ان اوله غسل
فيه او يذنه ابتداء وهذا بقيا للوضوء ولو اصابته من حلقه وغيره لا يبنى
ولو اخطأ محلها وكذا لا يبنى لسبيلان من مثل من لها فان لم تستطع شئ من غير
مستطع فنبيل يبنى لدم صبيح البنا وقيل على الخلاف واختلاف فيما سبقه لظن
والا يظهر انه يبنى كونه سحابتا وكذا يستحب ان لا يظهر ان لا يبنى ولو مستطع اكره
منها بغير صبيح مبلولا بفتة لا نقا ولو لم يكن لها فعل الحلقه وهذا بناء على اعتبار
نباتها كالقيل خلافا لابن رستم **ومنها** ان يكون الحلقه مما يخرج من بطنه فلا يبنى باقيا
وجنونا **ومنها** ان يكون سحابتا للوضوء دون الغسل فلا يبنى الاحتلام **ومنها** ان
لا يشتغل بفعل غير وضوء في زمان وضوءه على الوضوء منه الى ابدسه وله
ان يقوضا ثلثا ثلثا في الاصح وثاني ببناء يوسفوا للوضوء ولو وجد في الحوض وضوءا
للوضوء فجاء في موضع اخر ان لم يذكر كعبه مكان الاول يني بالاول ولو قصد الحوض
وبعد من الماء اقرب منه ان كان البعد قدر صغير لا تقصدوا ان كثر فسدت وان كان
عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الكثر في بيته وذهب الى الحوض يني ولكن كان
الماء بعيدا بغيره بشرا بترك البيرلان التوضي يمنع البناء على المختار وقيل
لا يمنع ان عدم غيره **ومنها** ان لا يوسفوا ما بنا في الصلوة من كلام ومخبره او كشف
عوده حتى لو كشفه اشها للمسح او ذراعيها للغسل ففسد لا يبنى في الصحيح
وكذا لو كشف الرجل او المرأة للاستنجاء بل يبنى من تحت الثياب وكذا الغسل
النجاسة ومسح راسها وقسمها ذراعيها بلا كشفها ان كان لا يوسفوا في
وقد لك ككده من النجاسة ان على النسي ان لم يجد منه بد لا تقصدوا ان جد بان
تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت النسي مع ذلك ابدى عورة فسدت
وفي شرح الكفر جميل النشابة لا بداء مطلقا هو لها المذهب الى ان يصرف
محدودا يظهر اذ بان انه يوم انه رغب في الاستنجاء لا سيما ان يأخذ بثوب
رجل الى الجواب ويشير اليه وله ان يستعمل ما لم يخرج من المسجد ويجاوز
الصفوف في الصلوة فان لم يستعمل حتى جاوز واجب بطلت صلوة التوضي
ان لم يستعمل حتى قبل خروجه في بطلان صلاته وثاني ان لا يظهر عدم
البطلان لان في حق نفسه كالمنفردة ولا فرق بين كون الصلوة متصلة بما
المسجد ومازجها او منفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا تقصدوا ان
يجاوزها لان موضع الصلوة حكم المسجد كما في الصلوة وانما ان الناس يطلوا

يجوز الاخذ في كونه الشئ على خلافه فيقتصر على محل الصلوة ويشترط كون
الصلوة منها لالامامة ولو مسوقا ولو لم يكن مع الامام الا واحد فليس للاستنجاء
من غير يمين ان كان منها لالامامة والابان كان سببا او امرة فتبيل يمينين
فتنسد صلاته وصلوة الامام لانه صار منفذيا به والاصح ان لا يفتن فتفسد
صلواته بحسبه فتبيلات الاستحلاف كثيرة مذكورة في الفتاوى وغيرها ولا
ضرورة الى التطويل بذكرها لندرة وقوعها بل لعلها ان العمل بها في هذا
الزمان لا لا شغلا بما ينبغي والى الله الموفق ولو حصل سبق الحلقه في ركوع او
سجود فبجبا عادت في البناء لان الانتقال من مكان الى مكان مع الطهارة شرط
والمرى جدي فبما احداثه ولو لم يعد لا يجوز به بخلاف ما لو ذكره في سجدة
ففسد بها حيث لا يجبا عادت بها بل يستحب لان الانتقال مع الطهارة قد وجد
والاستحلاف بالخروج من الحلقه لا عند فز الشاة في حلقه الاعادة وعن ابى
تكرم اعادته الركوع بناء على ان القوة بين الركوع والسجود فرض عنه وانما يستحب
اعلم **فصل في سجدة التضرع** كان لا نسب اليه يصل بحذاء القاري بانفسد
لانه من جملة اجاذه وكان قصد جعل سجدة التضرع خاتمة الكتاب وتهيئة افراد السجدة
في العجدة في قوله سجدة التضرع واجبت له لوجه لعل الصلوات ان يقال سجود
التضرع وسجدة التضرع بلفظ التضرع لا الاضافة فيه من قبيل اضافة
الحكم الى سببه والحكم الواجب بالتضرع تمام سجدة الا واحدة الا ان المصنف
اذا لم يقصد به العدة بطلق على التضرع الكثير كانه اذا اراد بالسجدة معنى السجود
والمراد الركعة ثم سجود التضرع واجب عندنا على الصحيح من المذهب كونه في المبسوط
والمحيط والذخيرة والبدائع واستدلوا كونه عليه بقول محمد واسحق الامام وجب
على المرء ثم السجود فنذكر على الوجوب وجهه انه شاع لجبر النفس اذ اراد
البناء بصفة الكمال واجب فوجد صار كدما والجح وقال القلوبي هو سنة
عند عامة علماء استلزامه لا بانه لا يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة
التلاوة والجواب ان سجدة التلاوة انما ترفع القعدة لان محكماتها قبلها كالصلوة
بخلاف سجود التضرع ان محله بعد القعدة فكيف يرفعها اذا انقضى الله واجب فيعلم
انه لا يجبا بترك الواجب من اجبان الصلوة فلا يجبا بترك السجدة المستحبات
كالنقود والشمية والنشاء والتأمين وكبير ان الانتقال في السجدة ولا بترك
النزول بل ان تركها لا يجبر بسجود التضرع بل هو مفسد ان لم يترك فيتماد
وتباحت في اي ثيابا غير الواجب محله او ثيابا غير محله اما الترك الواجب
فهو كما اذا نسي اي كثره وقت نسيانه قراءة الفقرة في الوتر والشهادة احد
الفقرتين الاولى والاخيرة فانه واجبه في اظهر الروايات وهو الصحيح وان ذكر

في بعض الروايات أنه سنة في مقعة الأولى اجبة الأخيرة وكما إذا شئ بكبريا العبد
لما تقدم انتهى واجبه وكما إذا جهل الامام فيما يخاف من خاف فيما يجهر في الجهر
في محله والخافنة في محله واجبك منها على الامام وأما المنفرد فهو مخير
فيما يجهر فلا يجب عليه بالخافنة منه وأما ان جهل فيما يخاف من خاف في ظاهر الرواية
لا يجب كره في المحيط لأنه لم يترك واجبا لأن الخافنة أتم وجبت الحق المناظرة
وأما يحتاج إلى هذا في صلوة نوى على سبيل الشهرة والمنفرد يورد على
سبيل الخفية انتهى بنى على هذا ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه إذا كان يصلي
وحده وليس له أحد فلا سهو عليه في ظاهر الرواية وإن كان هناك رجل آخر وكل
واحد يصلي منفردا كان عليه الشهرة الكافي في عمل علم الوجوبان جهه -
بقدر إجماع نفسه وهو غير منتهى عنه فعلى هذا الوجه كجهل الامام بجبل الشهرة
قد ذكر نحوه أبو سليمان في نوادره أن المنفرد إذا شئ حاله في الصلوة حتى ظن
أنه امام فجهل كما يجهر الامام بسجد الشهرة ذكره في المحيط أن في رواية النوادر
عليه الشهرة يميل الشيخ كمال الدين بن النعمان إلى أن الخافنة واجبة على
المنفرد في موضعها فيجب تركها الشهرة وهو الاحتياط والله أعلم وذكر في الأخير
أن جهل الشهرة يجب بسبب أشياء فيجب تقدير ركن مخوف أن يركع قبل أن يتراء
أو يسجد قبل أن يركع هذا التقدير غير واقع في محله لأن الركوع قبل القراءة
والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفتقر عليه إعادة الركوع بعد القراءة
وإعادة السجود بعد الركوع على ما مر من أن الترتيب بين ما لا يتكرر في الركعة
الواحدة وبين غيره من زواجر المربع ذلك معتد به لا يكون فيه تقديم الركن ثم إذا
فعل ذلك يجب عليه سجود الشهرة لتأخير الركن بسبب الزيادة التي زادها فليست
واجبة تأخير كمن هذا الثاني من السنة مخوف أن يترك سجدة صليبية بضم الصا
وسكون اللام بعدها بام متحركة ثم ياء النسبة والمراد سجدة الصلوة نسبت
إلى الصلوة لا اختصاصا بها بصليبا الصلوة بخلاف سجدة السلاوة وسجدة الشهرة
فإذا ترك سجدة من ركعة سهوا فتكلمها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة
أو فيما بعدها فسجدتها فقد أخرجنا عن محله أو يوجب خيرا القيام عطف على يترك
أي وتأخير الركن مخوف أن يركع القيام إلى الركعة الثانية بأن يجلس بعد السجدة
الثانية من الركعة الأولى جلسته قبل أن يقوم كما هو مذهب المشافقة وهذا إذا
لم يكن به عذر من ضعف أو وجع أو يوجب خيرا القيام إلى الركعة الثالثة بأن زاد على
قدما تشهد في المقعة الأولى على ما مر وسجي وإنشاء الله تعالى ويجب تكرار
الركن فهذا هو الثاني من السنة مخوف أن يركع متين ويسجد ثلث مرات ويجب
بتنفيذ الواجب من سنة إلى صفة وهو الرابع من السنة مخوف أن يجهر بالقراءة -

فيما خاف من يده بها أو يخاف من يده بها ويجب ترك الواجب شأ هو الخامس
من السنة مخوف أن يترك المقعة الأولى والفتن أو يكبر في الصلوة وغير ذلك من
الواجبات ويجب ترك السنة المصنوعة إلى جميع الصلوة وهذا هو السادس
مخوف أن يترك قراءة التشهد في المقعة الأولى فانه يقال تشهدا لصلاة ولا
يقال تشهدا للمقعة بخلاف جميع الركوع فانه يضاف إلى الركوع لا إلى الصلوة
وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس قال في الكاشفة
لأن المقعة الأخيرة لما كانت غرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبة فالمقعة
الأولى لما كانت اجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لأن القولين لا ينفصلان
فكانت أحط رتبة منها وقال البعض المشايخ في التشهد في المقعة الأولى واجبة
وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون لما ظنوا عليه التسليم عليه من غير ترك
وقد تقدم قال في لقا في صدر الدين جوده بنى واحدا وهو ترك الواجب قال في
الذخيرة وهذا الجمع ما قيل فيه لأن الوجه كله ما يخرج عليه أتم التقدير الثاني
فلا يمانع الترتيب اجبة عندنا وتكرار الركنين جيب تأخير الركن الذي بعده
وإداء الركنين من غير تأخير يجب عليه المحققون من أصحابنا والجهر والخافنة في محله
واجب كما عرفت على جهل الامام فيما يخاف من خاف فيما يجهر قدما يجوز به الصلوة
يجب سجود الشهرة عليه وهو أي التقدير قدما ما يجوز به الصلوة لا الصبح وال
أي وإن لم يكن لك مقدما ما يجوز به الصلوة فلا أي فلا يجب عليه سجود الشهرة
ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافنة وذكر في رواية النوادر أنه إن
جهل فيما يخاف من خاف عليه سجود الشهرة قل ذلك أو كثره إن خاف فيما يجهر إن خاف
الفتنة أو أكثرها أو خاف من الشورة ثلث أو قصيرا رواية طويلة فعليه السجود
وإن خاف من قصيره يجب سجود الشهرة عند أي عند أي حيفة خلا في التمام ففرق
في النوادر بين الجهر والخافنة وذلك لأن الجهر في موضع الخافنة أشد
الخافنة في موضع الجهر فقلنا أن الخافنة مشروطة في صلوات الجهر كما هو في
المشايخ وهذا العكس وكذا مشروطة بالمنفرد في موضع الجهر وهذا العكس على الأصح
فأعترض القليل منها لأمته وقرن أيضا بين الفتنة وغيرها حيث شرط أكثرها
هو أكثر من ثلث أو أقصا ملائمتها معنى الدعاء وإن كانت قرأنا حقيقة ولو كانت
دعاء لم يجز التسليم بتعيين هيئته فلا خفاء حكمه والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير
بما يجوز به الصلوة من غير تفرقة لأن القليل من الجهر في موضع الخافنة معذور
أيضا في حديثه في نوادره في الصحيحين أنه عليه السلام كان يقرأ في الظهر الأولى
بأم القرآن وسورة تين في الأخيرين بأم الكتاب ويسميها الآية أحينا نأولها
قرآن حقيقه وكثيرها أثناء سنة لا أثر لافلا فرق بينهما وبين غيرها ثم ادعى الجهر

بعد يلزمه قال السجدي وهو الاصح لانه محل قراءة التهنئة فقد اخرجوا واجب انتهى
وقد يقال انه بقراءة قبل الفاتحة اخر الفاتحة فقد اخرجوا واجب ايضا في المحيط
والصورت ولو نشهدت ركوعه او سجده يلزمه التهنئة ولو زاد في التشهد في
الفقرة الاولى على التشهد شيئا نظرا لقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
عليه سجد التهنئة لا اتفاق لانه اخر الفرض وهو القبا وروى عن ابن حنينة
انه لو زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود التهنئة وروى عنه ما انه لو قال اللهم
صل على محمد وآل محمد لم يزل على آل محمد كان الشيخ ظهيرا الذين المزمع ان يقول لا
يجب سجود التهنئة بقوله اللهم صل على محمد وآل محمد انما المعتبر مقدار ما يورث
فيه ركعة قد تقدم عام الكلام عليه في بحث التشهد لان سكتة الركعتين
الاخيرتين قد افتداهما وان سكت سناهيها يجب السجود هذا بناء على رواية وجن
الفاتحة في الاخيرين قال ابو يوسف لا سجد عليه وهو بناء على عدم وجوبها وقد
تقدم الكلام عليه في الفقرة وان في القرآن بعد قراءة التشهد في الفقرة
الاخيرة لا سجد عليه لانه محل التناء والثناء والقرآن يشتمل عليهما وان
تكرر القنوت بعد الركوع وهذا يشمل ما اذا تكرر في السجود او بعد ما رفع من
الركوع قبل ان يسجد لم يعد في قراءة القنوت في بعض على ملائمة ولا يفتن لغوات
محله اما في السجود فظاهر ما قبله فلا ان القنوت بين الركوع والسجود ليس لها
حكم التيام قاله قاضي خازن تذكر وهو بعد في الركوع فنيه اي في القنوت واما
احديهما لا يعود ولا يفتن والاخرى يعود الى القبا ويقتن بعد الركوع والذي
في فتاوى قاضي خازن الصحيح انه لا يفتن في الركوع ولا يعود الى القبا فان عاد الى القبا
وقنت لم يعد الركوع لم يفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع وقال الناطق
سواء عاد او لم يعد يسجد التهنئة في الخلاصة وعليه التهنئة عاد او لم يعد
قنت او لم يفتن انتهى ولا بد من الفرق على ما هو الصحيح من انه لا يعود ولو عاد وقنت
لم يرتفع ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة او المستورة اذا تكرر في الركوع فانه
يسجد بقرها ويسجد الركوع رواية واحدة ولو عاد وقر يرتفع الركوع حتى لو
لم يعد بنفسه صلاته بل العار لاجل القراءة ثم بداهه في سجود لم يقر ولم يعد
الركوع قال بعضهم تفسد صلاته لما انصب ثوبا للفرامة او تضرع ركعة وان كان
البعض يقول لا تفسد الا لو فرض لاجل القراءة فان الركعة صار كأنه لم يركع
ان الكلا واجب **باب الفرق** اما اولها وجوب القنوت ونوعها انما اذا كثر
المكالم ولا يقر له به بخلافها فان الفاتحة من غير عند اكثر المكالم والمستورة واجبة
باتفاقا ثانيا فلذا يجب له لا يخلها ويرتفع الركوع بمادون القنوت **واما ثانيا**
فانها اذا اعيد اقيمت في غير القنوت اذا اعيد يجمع واجبا بين ذلك ان القراءة

وان انشئت في غير وقت واجبة سنة الا انه منها اطال يجمع فرضا وكذا ان اطال الركوع
والسجود على ما هو قولنا لا يفسد الا يجمع لان قوله فاقروا ما ينقر بوجوبها هذا لا يرتفع
الآية فافوقها مطلقا لعلها ما ينقر على كل ركعة فربما فيكون الفرض بمعنى الانقضاء
المكمل منه ان جعل الفرض مقدار كذا واجبه جملة وذلك مكرره وجملة فوت
ذلك الى حكاية سنة لا انه يجمع اول آية بقراءتها من صلاتها ما بعد ما الى حكاية واجبا
ما بعد ذلك الى حكاية سنة وذلك لانا ان اعتبرنا الواجب بعد الآية الاولى منضمها
اليها انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة وقد
قالوا الفاتحة واجبة كذا الكلام فيما بعد الواجب لاجل السنة فليشأ من كل ركعة الفرق
بين القنوت وبين تكبير ان العبد مشكل حينئذ كروا انه لو تذكر ان تكبيرا هو في الركوع
بعد الى القبا على ما اشار اليه في الكافي على ما ياتي في انشاء الله تعالى وكذا في التخييص
الجامع الكبير وفتح به في شرحه وكذا في قوله في التخييص انه يجوز من غير ركعة ثم
لاجل واجبا يفت محله قعلي هذا اجازة فرض الركوع لانه لم يتم لان تمامه بالرفع
لاجل تكبير العبد لانه واجبا يفت محله من كل وجه لان الركوع قائم حكما فينتهي
القنوت ايضا كذلك والامر من فرض الفرق وكذا يظهر انه كون تكبير العبد محققا
عليه دون القنوت والله اعلم وان سلم على رأس الركعتين في الظهر على ان الله اعلم
ثم تذكر انه انما صلى ركعتين فقط بينهما ويسجد التهنئة لانه سلم على طين انما
الاربع فيكون سلامه سهوا وان سلم على رأس الركعتين على طين انما اي صلاته
جنته او جنتا في سلامه لانه سلم غالبا بانه صلى ركعتين فرفع سلامه عدا
فيكون فالحقا فلا ينبغي ان سجد من الفقرة الاخيرة فذوان الاربع وقام الى
الخامسة يعود الى الفقرة ما لم يسجد الخامسة لانه لا يفرق بين فرضها وجعلها
عند التكرار صلاحها ما هو محل الفرض وهو ما دون الركعة وفيها ويسجد
ويسجد التهنئة لاجل الفقرة وان قيل الركعة الخامسة بالسجدة فتموت
صلاة الله نفلا عند ابن حنيفة وابو يوسف بطلت صلاة عند محمد بن حنفية عند
الشافعية ولا يلزمه ضم شيء بناء على ان هذه الركعة منه عيش لا ان القنوتية افلا
الصلوة فرض منه وكذا انما به لفظ السلام والنقل لا يشرع قبل الفراغ
من الفرض فيصير عيشا مائتيا والمنا في معنى التهنئة منه وكذا ان القنوتية عقلت
لفرض قصد ولا يصل الصلوة ضمنا فان ابطلت الفرضية بطل ما في ضمنها واما
ان الفرض مشتمل على الاصل والمفارقة بطل الوصف بالخصه من المناقبات
لم يبطل الاصل لان عدم الوصف لا يستلزم عدم الوصف وعليه ان يقيم اليها
اي الى الخامسة وكذا سار سنة عندنا خلافا لمحمد بن حنيفة متفلا بسنة كفات
لان التفتل بالوتر غير مشروع عندنا وقوله وعليه ينبغي ان الضم واجبه هو ظاهر

كلام محمد حيث قال يضم بالاجتماع وهو ينبت الوجبة قال في الكافي في يوم التماسه
 ندبنا حتى لو لم يضم فلا شيء عليه لانه منطون وهو غير منطون خلافا للزوائد
 الشروع ملزم فكلما تم ان شئ ملزما اما لو وضع مسقطا فلا ان الضمانات
 بالا لزام او لا لزام انتهى ثم بطلان المز من يحصل بجدة التجر في الخامسة
 عند ابي بصير لان التجر يتم بالرفع عنده وعند محمد لا يبطل بالرفع راسه لانها
 لا تتم الا بالرفع عنده لا يوجب ان التجر عبارة عن الانحناء من قد حصل بجدة
 الرفع من شرط الرفع فتقدار على النص بالرأي محمد ان تمام كل شئ باخره واخر
 التجر الرفع وكذلك الرفع قبل امامه فادرك امامه فيه جاز ولو تمت بالوضع لما
 جاز لان كل كذا في يمينه لا امامه لا يستدعي كذا في الكافي وغيره ولكن هذا لا يقتصر به
 على ابي بصير لا مكان ان يحصل ما سجد بعد سجود الامام مستداه وان لم يمتد له
 قالوا وقول محمد هو الحنا والمنزوي يظهر فائدة فيما لو سبقه حدث بعد وضع
 جبهته قبل الرفع فرفع راسه للموضع كان له ان يعود الى الفتحة وفتح صلاته
 لانه لم يسجد الخامسة وهذه المسئلة تلعب بمسئلة به بكسر الزا وسكون
 الهاء وهي كلمة نزلها الا لعلم عند استحضار الشئ وذلك لانه لما نزل
 محمد فيها على ابي بصير قال هذه صلوة فسدت في محلها الحاشا اما قالها ابي بصير
 على سبيل التذكير والتجيب هذا وقال الشريحي ينبغي ان يكون الخلاف على الكسرات
 الطمانينة والفتحة بين السجدة من موضع عند ابي بصير عند محمد ليس من بله لك
 سنة او واجبة النقص عن ابي بصير على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه ويظهر فائما
 وعند محمد يتم بنسب الانحاء وان لم يرفع راسه منه انتهى ولا شك انه على مقتضى
 هذا النص يحتاج كل منهما الى الفتحة اما جرة انما من الرفع والطمانينة عده فلا
 يستلزم الكسرات وان يتم السجود بالوضع ويكون الرفع من هنا مستغنى لاجزه منه
 قوله ويسجد للشهر هو قول بعض المشايخ في النهاية والاصح انه لا يسجد كذا
 قال ابن الحوام الصحيح انه لا يسجد لان النقصا بالفتحة لا يجبر بالسجود وقد
 يقال الفتحة لصفة الضرورية لا اصل الفتحة فيجب النقصا الواقع في اصلها
 لترك الواجب سهوا بالسجود وان الفتحة آخر الركعة الرابعة ثم قام قبل ان يسجد
 ايضا ما لم يسجد ويسجد ليجز عزا من السلام لانه واجبه لا يسجد قائما لانه
 غير مشروع في الفتحة المطلقة وامكنه الاتمام على وجهه بالعود الى الفتحة
 ويسجد للشهر لانه احر واجبا وهو السلام بسبب فعله ايداه بلحقه بالفتحة
 بخلافه الواطال الدعاء بعد التشهد لانه يلحق بها فلا يفتأ خيرا فان يسجد لفتحة
 كان منته تاما لتمام اركانها اذ لم يتوعد السلام وهو واجب يضم الى تلك الركعة
 ركعة اخرى يكون الركعتان فافله له بناء على صحة النقل بحجته المز من كان قد

وهل تنوبان هاتان الركعتان من سنة الظهر المشاء فيكونان والصحيح انهما
 لان السنة بالمواظبة والمواظبة عليهما منه عليه السلام فحجة مبتداه وان لم
 يخرج الى قصد السجدة في قوعها بخلاف ما قلناه في الرابع بعد الظهر فانها ينبغي
 وقصد للنقل ابتداء فلذا يقع الاول منها سنة والكلام في القيام الى الرابعة
 المفردة الى الثالثة في الجك كالكلام في القيام الى الخامسة في الربا بيان حكم
 المكروه وهو القم في الظهر المشاء والمغرب كالكلام فيه لعدم كونه النقل بقا
 اما في العصر الجف ففعل لا يتم فيها في الفتحة الثانية ككراهة النقل بعدتها
 وكذا لا يتم في الجدة الفتحة الاولى ايضا ككراهة النقل بعد طلوع الجف بخلافها
 في العصر لانه يصير منتقلا بسنة كما قيل آية من العصر ولا كراهة فيه وقيل
 يتم مطلقا وهو المختار لان الفتحة اما هو من النقل القمدي لا الواقع من غير
 وقصد كذا والقطع آخر الليل فكلما صلى ركعة طلع الجف كان الاولى ان يتمها ثم يصلي
 ركعتي الجف لانه لم يقبل بعد الجف باكثر من ركعتيه فصعدا ويسجد للشهر استحضارا
 والفتيان ان لا يسجد لانه في صلوة غير التي سجد فيها من سجد في صلاة لا
 يسجد في اخرى وجه الاستحسان ان الفتحة قد خلت من منه عند محمد تركه
 الواجب هو السلام وهذا النقل بناء على الفتحة الاولى فيجوز في حق المشهور كان
 صلوة واحدة كن سجدتين متاهما وسجدتين الشفع الاولى يسجد في الاخرة ان كان
 كل شفع صلوة على حدة بناء على الاتحاد الحكمي بواسطة اتحاد الفتحة وعند ابي بصير
 الفتحة في النقل بالتحول فيه لا على الوجه الواجب الواجب ان يشروع في النقل
 بغيره النقل وهذه كانت المز من رسول الامام بوجوب السجدة عليه ايضا لانه
 على القوم تبعاه فان تركه الامام لا يسجد الموه ثم لا يصبر مخالفا لامامه ولو
 يلزم الاداء لا متابعا له وهو الموه ثم لا يوجب الشهور على الامام لانه مشروع لا
 تابع ولا عليه اى ولا على الموه ثم لانه ان يسجد وحده كان مخالفا لامامه وان يسجد
 امامه معه فينبغي لاصل تبعاه وان سجد عن السلام يعني بالمشهور عن السلام
 انه اما الفتحة الاخيرة ساكتا قد ركنوا اكثر على طرائقه خرج من الفتحة ثم علم
 انه لم يخرج ولم يسجد فسلم يسجد للشهر لثانيه الواجب ان يسجد من وجوب عليه السلام
 حال كونه يريد بسلامه قطع الفتحة يعني لا يريد حال السلام سجدة الشهور ان
 يسجد للشهر بل عن ان لا يسجد له بجدة له بعد ما سلم ان يسجد للشهر فله ان
 يسجد ما لم يشكر ولا يستبذل الفتحة اى ما لم يستبذل الفتحة فوهم لا من وجوب
 وهو غير فصيح والحاصل ان فتحة السلام ان لا يسجد لا تمنع وجوب السجود
 ما لم يبر من بعد السلام وايضا في الفتحة لانه انما يقيد بالشروع فلا يقتصر على شك
 في حال الفتحة انه هل قبل لا فتحة امر لا فتحة في ذلك وطال فتحة من دارا وكن

وعلم بهذا انه كان قد كتب في النظر في الصلوة المذكورة اي غلب على ذهنه بعد التفكير
انه لم يكتبها عاد التفكير في ذلك كما انه كان قد كتب عليه السهو لان التفكير ليس له
تاخير الواجب هو القراءة وكذا ان شك انه في الظهور ان العصر مثلا او شك انه
صلى لنا او ادبنا وشك في التسليم ونحو ذلك او منع من الناحية ونحو ذلك او منع
بغيره وطال فكره يجب عليه سجود السهو في الاصل في حكم التفكير انه ان منع عن
اداء ركعة اخرى او ثلث او ركعتين او سجود او عزاد او واجبا كالقول يلزمه السهو
لا يستلزم ذلك ترك الواجب وهو لا يتبادر بالكرن او الواجب محله وان لم يمنع
عن شيء من ذلك بان كان به في الاركان فينكره لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ
وهو الامام القضاة ان منه التفكير عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجود
السهو وان كان لا يمنع بان كان يقرب او يتفكر او يتسبح وينكر لا يجب عليه سجود
السهو فعلى هذا القول لو شك في التفكير عن تسبيح الركوع وهو ركع مثلا يلزمه
التسجود وعلى القول الاول لا يلزمه لانه لم يمنع عزاد او ركع ولا واجبا عن
القضاة ان شك في صلوة صلاها قبل هذه الصلوة فتفكر في ذلك وهو في
هذه الصلوة لا سهو عليه وان شمله تفكره وقال الحلواني ما قال في الكتاب
وان شمله تفكره لا يرد ان شمله التفكير عن ركع او واجبا فان ذلك يوجب
سجود السهو بالاجماع ولكن اراد به شمله قبله بعد ان يكون جوارحه مشغولة
باداء الاركان في الثاني فانه وان سلم المسبوق شيئا مع امامه اي
على اثر تسليمه الا وكذا في المتكلمين فانه لا سهو عليه لانه مشغول بعد
سهو المتكلمين لا يوجب التسجود وان سلم بعده اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود
السهو ولو منع منه بعد صيرده ومنعه في وقت المحيط ان سلم في الاولى متارنا
لسلامه فلا سهو عليه لانه مشغول به وبعده يلزمه لانه منفرد انت في فعل
هذا براد بالمعية حقيقته وهو نادرا لوقوعه والله اعلم وقد ذكر في المختصر ان
المسبوق ان سلم مع امامه او كتب كبريت الشرب مع امامه سهوا ف عليه
السهو ذلك لما قلنا ان صدور السهو منه حصل بعد صيرده ومنعه او
المنفرد يلزمه التسجود بسهو ولو سلم على طر ان عليه ان يسلم فهو سلام
عديم في البناء المسبوق يتابع امامه في سجود السهو ان كان في وقت السهو
منه قبل اقتداءه لان سجود السهو يتبع في حرمة الصلوة وما اراد الامام
في الصلوة فالتاخير لانه على المسبوق كسائر المتكلمين ولو طر الامام
ان عليه سهوا فسجودا بجملة المسبوق ثم علم ان السهو عليه فبيده وايتا
وبناء عليه اختلف المشايخ في شمولها فثبتا صلوة المسبوقه قال ابن جنس
الكبير لا يوجب اخذ الصلوة الشبهة الا قبل البناء على ان زيادة سجدين كزيادة

الركعة فمسند الحق انها لا تنسلخ بزيادة سجدين لان الاخرى اجمع الامام
للسهو لا تنسلخ انه زاد سجدين من غير منبذ لانه لا يجوز ان يمايل عليه ان
يسجد لذلك السهوية اخر صلاته بل المرجح ان السهو لا يقتضيه في موضع لزمه
منه الافراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقعه وركع ولكن لم يسجد
بعد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق منه ومنه فيا منه وقعه انه
وركعه لان الفراده لم يستحق سجودا قبله من ساقته وانما اراد الى المتابعة
او نقص ما فعله لظهوره وقعه قبل صيرده ومنعه لانها في بدو وقت
الركعة حتى لو بني عليه من غير عادة فسد صلاته وان كان قد قبل الركعة التي
قام لها وركع بالتسجود لا يتابع الامام في سجود السهو لا استحكاما لفراده
وان عاد وسجد منه فسد صلاته لان الاقتداء في موضع الافراد فسد الافراد
في موضع الاقتداء وان لم يتابع المسبوق الامام في سجود السهو بسجود الاجل
ذلك السهو وان منع من الصلوة استحسننا والفتاوى ان لا يسجد الا في ما
يقضيه اول صلاته حكما وسجود السهو ناشع في آخر الصلوة وجبه
الاستحسان انه اخر صلاته حقيقة واما وجب التسجود قبله في آخر الحكمي لاجل
متابعة الامام فاذا فاته المتابعة كان عليه ان يسجد في الاخر الحقيقي وان
سعى فيما يقضي بعد فراغ الامام بسجد السهو ايضا لانه منفرد والمنفرد
يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سعى هو ايضا
كفته سجدا من سهوه وسهوا مامه لان التسجود لا يتكرر في السهو لان
الجنابات الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنابات
تقع من جنس واحد كسقي فيها جزء واحد اذا تأخر عنها كمن انظر تحت
رمضان مرارا كفته بعد كفايته واحدة ونظائره كثيرة وهذا كذلك لان
الجزء الذي هو التسجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو ضرورة كونه في آخر
الصلوة وكذا لو سجد سهوا مامه ثم سعى فيما يقضي بسجد ايضا ففقد
الجزء على السهو الثاني ولا يقضي المسبوق الا بياح له ان يقوم الى قضاء ما
سبقه قبل سلام الامام بل يكره حتى بالنهي عليه السهو عن الاختلاف
على الامام بقوله انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلف عليه الحديث الا ان يكون
القيام لغرضه صلاته عن الشك كما اذا خشي ان انظره ان يطلع الشمس
قبل تمام صلاته في الخواوي خلافت العصر في الجملة او يقضي ركعة مسجدة او
يخرج الوقت وهو مذمور او يبدره الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه ونحو
ذلك فلا يكره حينئذ ان يقوم قبل سلامه بعد وقوفه قد استشهد لا يقدر
قبل وقوفه قد استشهد اصلا فان قام قبل ان يرفع الامام من التشهد اي

قبل ان ينفذ في التشهد المسئلة حينئذ على وجه بناها على ان ما به تبيت
 قيام وقراءة ودعوى وسجود قبل قراءة الامام قدرا للشهادة لا يمتد به لوقوعه من قبل
 صيرورة منفردا اذ لا يتبع انفراد قبل تمام الامام صلاة ولا يتم ما لم ينفذ من
 التشهد في الفقرة الاخيرة وانما يقتضيه اول صلته في حق القراءة واذ انقضت
 فلا يخلو المسبوق من انما ان كان مسبوقا بركعة او بركعتين وبذلك كما في اربع
 ركعات فان كان مسبوقا بركعة ينظر اندفع من قراءة ثم بعد فراغ الامام من التشهد
 متدارما بخوض به الصلوة على الاختلاف بين ابي حنيفة ومالك بن نافع ورواه
 لم يضي على ذلك لانه لا اختلاف في مقتضى ما يترتب من قراءة في حق الصلاة فانها
 عليه من كونها مسبوقا بركعة واحدة هي اول صلته حكما في حق الصلاة والاول
 اي ما لم يقع من قراءة ثم بعد فراغ الامام من التشهد متدارما بخوض به الصلوة
 فنسبت صلته ان مضى على ذلك ولم يعد القراءة لان قيامه وقراءة ثم قبل فراغ
 الامام من التشهد لا يقتضي على ما قرأ الصلاة من عليه في الركعة التي يقتضيه
 اذ لم يتوهم صلته ما يمكن تدرك القراءة فيه فتفسد لتدرك الصلاة وكذا
 الحكم ان كان مسبوقا بركعتين لا ينافي في القراءة عليه فيها وما يمكن تدركها
 فيه بعد فراغها اذ كان مسبوقا باكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلته بعد
 وقوع متدارما بخوض به الصلوة من قراءة ثم بعد فراغ الامام من التشهد لم تكن
 من تدركها فيما بعد حتى لو لم يقر بها بعد الركعتين ما يقتضيه متدارما بخوض به
 الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام من التشهد مضى عليه تفسد صلته
 ايضا **واعلم** ان المسبوق هو من دفع شرعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى
 معه **واللاحظ** من شيعه قبل فرائضها فاته شيء فيها بعد **المدرک** من سلم
 يفتنه مع الامام شيء من الركعات من جملة احكام المسبوق ما ذكره من جلها انه
 فيما يقتضي كالمفترق الا في اربع مسائل **احدها** لا يجوز ان يقرأه ولا الافتداء به
 لا قد بان من حيف الحجة اما لو شئ احد المسبوقين المتضاوين كعتيما عليه فلا خط
 مناجية في القضاء من غير افتداء **ثانيها** انه لو كبرنا ويا للاستيناف بيمين
 مستأثفا لهما لا في خلاف المفترق فانه لو كبرنا ويا للاستيناف لا يصح **ثالثها**
 ما لو ينو صلوة اخرى غير التي هو فيها على ما سبق **رابعها** ما نكته انه لو سجد
 للشهر بعد ما قام القضاء ما سبق قبل التبتدأ بالسجدة يبرء ويسجد معه ولا
 يسجد بدفعه بخلاف المفترق حيث لا يلزمه السجود لسهر غيره **رابعا**
 انه ياتي بكبير الشبهة اتفاقا بخلاف المفترق فانه لا يجب عليه عند اربع **ومن جلها**
 انه لو قام حين يقع قيامه ووقع قبل سلام الامام وقام به في العتلة قبل تفسد
 صلته والفتوى لا تفسد ان كان قد اذنه بعد المفاودة ففسد لوقوعه

بعد الفراغ فصار كتمديد الحدث في هذه الحالة **من جلها** انه لو نكح ما دام سجدة
 تلاوة وسجدة ما بعد قيام المسبوق قبل ان يبتدأ ما قام اليه بالسجدة فانه يبرئ
 ويتابع الامام في سجدة السجدة ولا يسجد معه للشهر ان يسجد على القول بوجوب
 الشهر لثاني سجدة السجدة ولو لم يتابعه ففسد صلته لان يعود الامام
 الى سجدة السجدة يبرئ من الفقرة بخلاف يعود الى سجدة الشهر وانما يبرئ
 في حق الامام وهو لم يصير منفردا بعد لان ما اني بعد ذلك كتمت من فطرته حقه ايضا
 وح لا يجوز له الانفراد ولو كان في غير ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه للتحقق
 انفراد ولو تابعه ففسد صلته رواية واحدة وانما يتابعه ففسد ايضا
 رواية كتاب الصلوة ولا تفسد رواية النوادر ووجه رواية الاصل ان يعود
 الى سجدة السجدة رفض الفقرة فتبين انه انفراد قبل ان يبتدأ الامام ووجه
 رواية النوادر ان سليمان ان ارتفاض الفقرة في حق الامام لا يفسد حق
 المسبوق لانه بعد ما تم انفراد وخارج عن متابعته من كل وجه فلا يترتب حكمه اليه
 كما لو تفسدت كلها في حقه بعد استكمال انفراد بان ارتد الامام اليها بان
 بعد انما هو او سجد الظهر او السجدة بجماعة ثم راح الى الجماعة او تفسد ظهره في
 حقه لا في حقهم الا يرى ان المقيم لو اقتضى بغيره قام قبل سلامه للاتمام
 فتوى الامام الا فاته حتى يحول غرضه او بقاء فان لم يكن يسجد عاد الى متابعة الامام
 وان لم يعد ففسدت ان يسجد فان عاد ففسدت ان لم يعد مضى عليها وان لا
 تفسد كذا هذا ولو نكح الامام سجدة ملبسية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه
 ففسدت ان كان في غير ما قام اليه بالسجدة تفسد في الروايات كلها عاروا ولم
 بعد لانه انفراد وعليه ركعتان السجدة والتهتة وهو عاجز عن متابعتها بعد
 اكمال الركعة ولو انفراد وعليه ركعتان ففسدت هذا الاول لا يصل ما تقتضيه انت
 الاقتداء في موضع الانفراد بعكسه ففسد **من جلها** ما اشترط اليه انه
 يقتضي اول صلته في حق القراءة واخرها في حق الفقرة حتى لو ادرك مع الامام
 ركعة من المفترق فانه يبرئ في الركعتين لفاحة السجدة والتهتة وبقية اولها
 ثابته ولو لم ينفذها استحسننا الا قياضا ولم يلزمه سجدة الشهر ولو سجد
 لكونها اولها من وجه ولو ادرك ركعة من الرباعية ففعله ان يقتضي ركعة ويبرئ فيها
 الفاحة والسجدة ويقف لانه يقتضي اخر صلته في حق الفقرة وح في ثابته يقتضي
 ركعة يقر فيها كذلك ولا يفسد في الثالثة بخبر القراءة افضل لو ادرك
 ركعتين يلزمه القراءة فيما يقتضي ولو تركها في احد يفسد لان ما يقتضي اولها
 ولو كان امامه تركها في الاولين فقتضيهما في الاخيرين ادرك المسبوق الاخيرين
 فالقراءة فيما يقتضي من من عليه ايضا لان تلك القراءة ملحق بحلها من الشفع الاول

فقد اركب الثاني والثالث من الركعة **من جلتها** انه قيل انه اذا فرغ من التشهد
 وقبل سلام الامام بكبره من اوله وقيل بكبره ركعة الشهادة وقيل يسكته وقيل
 ثانيا بالصلوة والاعمال والصحيح انه ينسحب ليعبر من التشهد عند سلام الامام
 وكذا الصحيح انه لا ياتي بالثناء في الصلوة الجهرية حتى يعبر الى القضاء واما
 المقتضى اذا فرغ من التشهد الاول وقبل فراغ امامه فانه يسكته فلا واحدا ذكره
 في الفتية **من جلتها** انه لو قام امامه الى ما مشتهر فتابعه فان كان الامام قد
 على الرابعة فسد صلوة المسبوق لاقتدائه في موضع الانفراد والامر بغيره
 لاقتدائه بالركعة الخامسة بالسجدة **من جلتها** انه لو ابتدأ بمقتضى ما سبق
 به وقيل فسد صلاته ولا يصح انها لا تفسد لكن بكبره واما الاخر فيمكن ان يكون
 سببها فانه النور وسبق الحاشية لا اشتغال بالوضوء او حجة بحيث لا يمكن ان
 وحكمه انه يقتضي ما فانه اذا لم يتابع الامام لم يكن قد فرغ بخلاف المسبوق
 ولا يقرب ولو لم يفرغ الامام لانه خلف الامام حكما وكذا لو سعى لا يسجد للشهر
 كما مقتضى حقيقة وان سجد الامام للشهر وهو لم يتم صلاته لا يسجد معه بل يسجد
 بعد فراغه ولو كان سائرا وامامه كذلك فنوى الاقامة لا يقتضي صلاته او بقاء
 بخلاف المسبوق في جميع ذلك على ما عرفت **فروع** سبقته ركعة من فرائد الاربع
 نام في ركعتين يصلي اولها فاما منه ثم ما اودعه مع الامام فمما سبق به فيصلي
 ركعة فاما منه مع الامام ويقعد متابعه لئلا تنافي الثانية امامه ثم يصلي الاخرى
 فاما نام فيه ويقعد لا تنافي الثانية ثم يصلي التي انبته فيها ويقعد متابعه لامامه لا
 رابته كذلك بغير قراءة لانه معتد بصلية الركعة التي سبق بها بقراءة الفاتحة
 والستورة ويقعد لما قرأ الاصل اذ لا خلاف في صلي على ترتيب صلوة امامه والمسبوق
 يقتضي ما سبق به بعد فراغ صلوة الامام وهذا على سبيل الوجوب وذا الانفراد
 خلا فالزفر حتى لو صلى اول الركعة التي اودعها مع الامام فمما نام فيه ثم ما سبق
 به ثم نام فيه او صلى اولها ما سبق به ثم نام فيه ثم ما اودعه مع الامام او عكس
 مع الكركعة ولا تفسد صلاته عندنا خلا فانه والله سبحانه اعلم وذكره القائل
 الخاقانية فقال رجل يصلي بالمدينة ثلثا صلى اربعا قال ان كان ذلك اولها
 مسعى استقبلوا خلفه في تفسير ذلك وقيل اول ما سعى في هذه الصلوة وقيل
 في سنة وقيل بعد بلوغه وقيل يعني اول ما سعى في عمره وعليه اكثر المشايخ
 والحق ذلك اي ضايقه ووقع له غيرته في شيء يطلب ما هو الاخرى بالفضل
 فانه وقع تحتها على انه صلى ركعة يعني في صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة
 اخرى ليسجد للشهر وان وقع تحتها على انه صلى ركعتين في الصلوة المذكورة
 فيعمل فيشهره وليس له ويسجد للشهر وان وقع تحتها على شيء اخذ بالاول

لانه المستقيم لا يخذل الا فكل ان كان في صلوة الجهرية شك انه صلى ركعة
 او ركعتين فيصلي ركعة صلى ركعة فيقصد مع ذلك احتياطا لاحتمال انه صلى ركعتين
 والفتوة عليه فرضه لانه في فيقصد غير واحدة في محلها الا ان السجدة هكذا
 الاصل في ذلك كله ما جاء في الاحاديث في سند ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال في
 الكفا لا يبدى على ثلثا ام اربعا يصلي حتى يحفظ في جميع الجهرية انه عليه السلام
 قال اذا شك احكامه في صلاته فليصلي الصلوة فليتم عليه واخرج الترمذي عن ابن
 ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي عليه السلام يقول انما سمى هذا سجدة
 صلاته فلم يدبرها حذو صلى او ثنتين فليصلي على واحدة فانه يدبر ثنتين صلى او ثلثا
 فليصلي على ثنتين فانه يدبر ثلثا صلى او ربعا فليصلي على ثلث فليصلي على ثنتين صلى او
 يسلم قال الترمذي حديث حسن صحيح بخلاف الاول على ما ان كان اقل ما سعى والثاني
 على ما اذ اربع عزه على شيء وعلى ثلثا عليه وركن قلبه اليه والثالث على ما ازاله
 بين عزه على شيء ولم يزل يردده جئا بين الاحاديث قال في الدرر النيرة في ذوات
 الاربع انها اي الركعة التي عرض الشك فيها صلى الركعة الاولى والثانية يقعد
 على اربع ركعات كنه اذ لم يقع عزه على شيء فيصلي تلك كانتا الاولى فيصليها ويقعد
 لاحتمال انها الثانية والفتوة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد انها في الثانية
 باعتبارها اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة والفتوة فيها فرض
 ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد انها اخر صلاته باعتبارها اخذ به فيعمل بالاحتياط في
 جميع ذلك في نيتي الامام الفضلي اذا روي في الصلاة المصلي بين الثانية والثالثة
 اي شك في قيامه ان الركعة التي نام منها صلى هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح
 لانها ان كانت الثالثة فليست محل القدور وان كانت الثانية فقد سبقته اذ اقام
 عز الفتوة الاولى استتم القيام لا يعود ولذا قيلنا الشك باقته في القيام اما لو شك
 بطل القيام فانه يقعد لاحتمال انها الثانية الا في المغرب والوتر فانه اذا شك بعد
 القيام ايضا يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والفتوة فيها فرض فيشبهه
 بغيره فيصلي ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الجهرية قيامه ان
 التي قام بها ثانيا او ثالثا انه المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة انما الرباعية
 انها رابعة او خاسمة فانه يقعد فيشبهه ثم يعبر فيأتي بركعة اخرى لاحتمال وكذا لو
 شك في ركوعه او بعد بطلانها بالسجدة اما لو شك في سجده فان كان في
 السجدة الاولى مكانه اصلاح صلاته على قولنا ان تلك الركعة ان لم تكن اربعة
 فليصلي اتمامها وان كانت اربعة لا تفسد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة
 الاولى ارتفعت كما لو سجدت الحاشية فيها من نفضها ويقعد فيشبهه ثم يصلي ركعة
 اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية او بطلانها بعد ركعة من الاولى بطلت صلاة

بنز الائمة فعندنا ومنه في سبيل صلي في فقه الصلوة وعندنا فقه الصلوة
بناء على ان سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عندنا فتكون الفقه الاولي
خفا فيصلي فيها ويدعو ليكون خروجه بعد اكمال الفرائض والواجبات والسنن
المستحبان جميعا قال في المنية هو الصحيح وعندنا في كل صلاة فقه الصلوة
في الختم في ثباتي ما ذكره قال الكرخي في الصلوة والارعية في فقه الصلوة قال
في الهداية هو الصحيح لا في الدعاء من عند آخر الصلوة انتهى وهذا هو الوجه لانه
وان خرج بالسلام من الصلوة على قول ابي سري في حيفه كونه يورد اليها بسجود السهو
على ما ثاب في انشاء الله تعالى فتكون فقه الصلوة في آخر صلاته حينئذ بالافتاء
واعلم ان الاختلاف في الاتين بالصلوات والارعية سواء لان الصلوة سنة الله
ففرق الم بينهما في الخلا في قوله ثاب في الصلوة في كلتا العديتين والارعية
فقه الصلوة قال بعضهم ثاب في الارعية في كلتا العديتين في كلام احدوا الله
سبحانه اعلم **فرايد** صلي كمتين قطوعا في سجودها وسجود السهو ثم اراد
ان يني على تلك التي في اخر بين اسراره ذلك ليلا يبطل ما ادى من السجود بلا ضرورة
لانته يقع في وسط الصلوة وانما شرع في آخرها وكل شئ من القطوع وان كان صلي
على حدة لكن التي في سجود السهو في وسط التي في سجود السهو في سجود السهو
صلي الظهر كمتين وسجود السهو ثم نزل الاقامة فانه يتم صلاته
لانتيه الاقامة تحت لصدده من الاله والوقت باق ولم يفرغ بعد ولم يرب
لبطلت صلاته لانها صادرة بقاء في بطلان صلاته بطلان سجود السهو ولو
بني لبطل سجود السهو بحسب الجمل بطلان سجود السهو ولو من محل بطلان
الصلوة وبطلانه مضافا الى البناء والبناء لا يبطل شئ من صلاته ان لم
يبن في بني يبطل سجوده فصلا عدم البناء والجمع بهذا الوبي في بقاء التي في
يبطل سجود السهو في الصحيح لانه بطل كذا في الكافي في شئ تشهد في آخر الصلوة
فتمسك ثم تكبيرا فاشتمل براءة تشهد فلما قرأ البعض سجد قبل ان يقرأ تشهد
فصلته صلاته في قول ابي سري لا يفتوه الا قول رخص بالعود الى قراءة تشهد فاذا
سجد قبل ان يقرأ تشهد فسلطه قال محمد لا يفسد لا يفتوه ما ارفض كل
بالعود الى قراءة تشهد فلما قرأ رخص بغير ما قرأ او لم يفتض صلا لان محل قراءة
التشهد الفقه فلا ضرورة الى رخصه عليه الفتوى ومن هذا اختلاف المشايخ
في مسئلة الادوية لها اذا نسي الفاتحة او السورة فتكبرها في ركوعه فانصب
قائما للركعة فلم يفره وسجد ولم يبد الركوع قال بعضهم نفس صلاته لانه لما
انصب للركعة او رخص ركوعه فان الركوع في الركوع نفس صلاته وقال بعضهم
يرخص كل الركوع او لم يفتض صلا لان الرخص كذا لاجل القراءة فان الركوع

منار كانه لو كان في فتاوى قاضي خان جهونا في افتاء رخص فيها بغير فقه في
بعض الفتاوى بعد الفتاوى جهونا ان كان في صلي الجهونا لا يرد الى الجمع بين
الجهونا في الفتاوى في ركعة واحدة كذا في الخلاصة وفيها اذ ان يقرأ سورة بعد السورة
التي قرأها في سورة وقبلها الا يلزم من السهو سلام من عليه سجد السهو يخرج
من الصلوة خروجا موقفا عند ابي حنيفة وابي سري في سجود السهو على اليها والا فلا
وعند محمد لا يخرج اصله **يعني** على هذا من ان يقرأ الله لو قلد به احد بعد السلام
يقع اقتدائه مطلقا عند محمد عندنا ان سجود السهو في سجود السهو في سجود السهو
منافرا فتوى الاقامة بعد السلام ويصير صلاته اربعا عند محمد مطلقا في موضع
لربها فتسجد عندنا ان سجود السهو في سجود السهو في سجود السهو في سجود السهو
للسهو لا تسجد صلاته **وهنا** الله لو قلد به احد مطلقا في هذه الحالة ثم تكلم
ذلك المتكلم بعمل مطلقا في الصلوة يلزم منه قضاء تلك الصلوة عند محمد
مطلقا عندنا ان سجود الامام للسهو الا فلا **وهنا** الوضوء في تلك الحالة فقهه
ينقضه منه عند محمد عندنا لا ينقض ولو سجود السهو لا يصح سجوده للسهو
للتكليف ان صحته موقوفة على عدم انتفاض الطهارة وعدم انتفاض موقوف على
عدم صحته فلو صح لا ينقضه ولو انتقضت لم يقع فليتام التمسك ان سجود السهو وجب
جبر المنقضي الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في حرمها لان التمسك بجبر اما المنقضي فلا
يمكن جبره ومن ضرورة سقوط صفة التحليل وهذه علة في جعل حكمها السقوط في
اذا لم يقصد التحليل لم يعمل ولا قصد هنا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل
واما ان السلام وضع للتحليل فلا يفتي الى منه مدد ان المكة الموضوعة حكمه لا يسقط
حكمها مع وجودها الا المانع ولا مانع هنا الا الحاجة الى الحاق ما يجبر بالاصل وهذه
الضرورة انما هي عند اداء السجود فيجب الوقوف اذ يبط التحليل مع الاصل والا
فهو حاصل لعدم ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم **فصل** في ثبوت احكام ذلك
القاضي الواقعة في الصلوة **اعلم** ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد
فان شئت عز لا خيل ان لا يفتقر اليه لانه ليس له قاعدة يبنى عليها بل انما علمت تلك
القواعد على كل فرع من الفروع المذكورة في الكتابات على ابي حنيفة وهو مبني على ما
وامكن يخرج ما لم يكن فتفرقه بانه المستعان ان الخطا في القرآن اما ان يكون في الاواب
اي المكان المستكن فيدخل فيه تخفيف المشقة وقصر المدة وعكسها ان في الحروف
بمنع حرف مكان اخر او يارده او يفتقر اليه او يفتقر اليه او يفتقر اليه او يفتقر اليه
كذلك ان في الوقف ومثاله وانما عند المتكلمين ان ما غير تغير يكون اعنفه
كفر نفسا في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لم يكن الا ما كان من تبديل الجمل
بوقف تام وان لم يكن التفسير كذلك فان الاصل فيه ان في الزلل والخطا انه ان

اما الاول فانه في القرآن معناه مناسب اي ينصرف بهما كقوله تعالى في الاغصان المعنى
قال في التام من المتناظر المتناظر حضرا بالذال المهملة مكان الضاد وبالحجة تفسد
للمعد الفاضل لان الاول جمع الاحذر وهو الكيل المظلم والثاني معناه الخذر وهو
شيء يذره الصبي مخيط فليس له ذرة فيها بعيدة عن المعنى من الحضرة ليس في القرآن
غير الغصن بل الظاهر ان الذا بالهمزة تفسد لغير المعنى ولا الضاتين بالظاء
الحجة او الذا بالهمزة لا تفسد لوجود لفظها في القرآن وقرب المعنى لصحة تقدير
ولا الضاتين اي المستقرين في القتلا والذا بالهمزة اي الفاعلين هل يذكر على وجه
الآية ولو قرئ بالذال الحجة تفسد لمعناه لانه اسم فاعل من ذل الخلة اذا وضع
عليها على الجريد لخله وليس من الذلة اذ لم يستعمل الوصف هنا على فاعل بل على
فعل فخل لخلها هضم بالظاء الحجة مكان الضاد او بالذال الحجة تفسد لان الاول
ليس له معنى والثاني بعيد المعنى من المراد لا معنى هضم ليقضي هضم معنى هضم مقطوع
بظلاله بالذال الحجة مكان الظاء تفسد لان المعنى له سقوا فبنيكم بالضاد الحجة
مكان الظاء لا تفسد لوجود معناه في القرآن وقربه اي يقتضيه فلما غلبت التلب
بالضاد الحجة مكان الظاء في كل منهما تفسد اما الاول فانه مصدر بمعنى التفرق
وهو بعيد عن المراد ان المراد لو كانت جافيا قاسم القلب لا تفقدوا وقروا عند و
بالضاد يصير معناه لو كانت تفرقا او مفرقا انهم المصدرون على اسم الفاعل التفرقا
وهو كيد جدا اما الثاني فانه لا معنى له وجاء كذا التفسير بالضاد الحجة مكان
الذال لا تفسد لوجوده في القرآن ومعناه اي الشخص الحرف هو مظهر بالضاد
الحجة مكان الظاء او بالذال الحجة تفسد لان المعنى لهما نازرة اليه بها نظره
الاول بالظاء الحجة مكان الضاد والثانية بالكسر لا تفسد لصحة المعنى فترضى
بالظاء الحجة مكان الضاد تفسد لعدم المعنى ذلكت فطره فانذرا بالضاد
الحجة مكان الذا لا تفسد لعدم المعنى ولو بالظاء الحجة لا تفسد لقربه فطلعت
اعنا فهم بالضاد الحجة مكان الظاء او بالذال لا تفسد لوجوده في القرآن وصحة
المعنى وكلناها كذا بالضاد الحجة مكان الذا لا تفسد لعدم المعنى ولو بالظاء الحجة
لا تفسد لصحة المعنى اي جعلناها في ظل وتضليل بالذال الحجة مكان الضاد لا
تفسد لصحة المعنى بالظاء الحجة تفسد لعدم المعنى لاذ قتال بالضاد الحجة مكان
الذا لا تفسد لعدم المعنى ضيفا الحجة بالظاء الحجة مكان الضاد تفسد لعدم معناه
ان يقولوا لا التكن انظر بالضاد الحجة مكان الظاء تفسد لعدم المعنى ان يقولوا
بالضاد الحجة مكان الذا لا تفسد لصحة المعنى من يضل الله بالظاء الحجة مكان
الضاد لا تفسد لصحة المعنى اي يبينه في الكفر والقتل فرض عليك القرآن بالظاء
الحجة مكان الضاد تفسد لان المعنى له جميع حان دون بالضاد الحجة مكان الضاد

لا تفسد لضرب المعنى اي حاضر البنا لايضا ضلنا بالظاء الحجة مكان الضاد لا تفسد لصحة
المعنى اي اسيرنا ودمنا هي فزاة ذكرها في الكشاف عن معنى ما بين قبا من ضرب هت
الحج بالظاء الحجة مكان الضاد او بالذال الحجة تفسد لان المعنى لهما وذرنا ظاهرا لا
بالظاء الحجة مكان الذا او بالضاد الحجة تفسد لعدم المعنى لان معنى يذر معنى
وذر استخ وحيا في غاية البعد عن معنى الترك وجعلنا الله تمازير بالضاد الحجة مكان
الذا او بالظاء الحجة تفسد لعدم المعنى لان معنى غفر معناه اي غفرنا بغير
من البرد وحيا في غاية البعد عن المعنى الذي معناه البعد ليس في القرآن تذا الاعين
بالضاد الحجة مكان الذا او بالظاء الحجة تفسد لان المعنى لهما في معناه
بميد على ما سبق هذا ما ذكره قاضي خا من ابدال هذه الحروف الثلاثة بعضها من بعض
وكل من خرج على قواعد المتكلمين كما اربناك والله الهادي واما ابدال الذا بالظاء بالزوا
الحضرة فليكن له مثلا الذي ينبغي ان يكون التفسير منه ما في الاشارة على ما ياتي في انشاء
الله تعالى واما الكلمة فليكن بعض الكلمة عن بعض لا تطلع نفسا ونفسا البشابات
اراد ان يقول الحمد لله مثلا فقال انما تطلع نفسه او نفسا البشابات
اوله تليكن فترك البشابة وانتقل الى كلمة اخرى فليكن الشيع الا ما يسمون الائمة
الحلواني في معنى بالفساد في مثل ذلك وبه قال بعض المشايخ ولكن عانته المشايخ قالوا
لا تفسد لوجود البشابة في انقطاع النفس والنفسا على هذا المعنى ففسد اي ينبغي
ان تفسد بعضه فليكن في نظر الذا الكلمة ان كان ذلك كذا هو جيب النفس فذكر
بعضها بوجبه والاولا قال قاضي خا وهو الصحيح وذكر انه لو قرئ حتى مطلع الجوف
قال في انقطاع نفسه فليكن في نفسه صلاية وقرئ الشيع بجم الذين في الحضرة بل بين
الاسم والفعل فانه الاسم لا تفسد في الفصل كان اراد ان يقول يشكروا ففتا
ليشكروا البشابة تفسد لان الاسم زائدة بفعل كذا في الفصل كذا في الفصل اما
ليستقيم فيما اذا قال الحمد لله مثلا وترك البشابة واما اذا قال الحمد لله البشابة
وكما نقله آغا عن قاضي خا فيمن قال في انقطاع نفسه فلا يستقيم ومن المشايخ
من قال ان كان لبعض المتكلمين وجه صحيح في الكثرة ولا يفتقر به المعنى ولا يكون نحو لا
تفسدوا لا تفسد كذا ذكره في التان من خاتمة عن الجيب والاولا لاخذ بقول العامة
في انقطاع النفس والنفسا وبما صححه قاضي خا بهذا التفصيل الاخير في العهد
على وجه البلوى في محله وبلا احتياط في محله اما الوقت في غير من معناه والابتداء
من غير من معناه فلا يوجب ذلك فسداد الصلوة ايضا لوجود البلوى بانقطاع النفس
النفسا وعلم معرفة المعنى بحق الوجه واكثر العوام وهذا عند عامة علماءنا وعند
بعض العلماء تفسد ان معنى يفترا فاحشا بخرا يفتريه لا الله ووقف وابتداء
يقولوا لا هو هذا مثلا الوقت وقوله ولقد صدقنا الذين واتوا الكتاب من قبله ووقف

وابته بقره وايكونا ثلثا الله او قن مجزوا لرسوله وقف وابته او قن وايكونا
 ان قن منوا بالله ويكبر الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على قول بعض الكفار ثم يبده
 بمقولهم بان يقف على قول اليهود وابته عزير بن الله اويدا لله من قوله او وقف على
 لفظة الذين قالوا وابته ان الله هو المسيح بن مريم وان الله ثالث ثلاثة ومحمد لك
 فالصحيح علمه انفسا في ذلك كله لما تقدم ولانه نظم القرآن كما ان كان فيه وجع
 من جهة العربية فقط بان وقف على الشرط وابته بالجزيه عن ان يقف فمن يميل
 مثقال ذرة خيرا ويقف ثم يقول بوجه او على الموصوفه وابته بالصفه بان قن انه كان
 عبدا او وقفه وابته بقوله شكورا او على المبته وابته بالجزيه بان وقف على قوله
 الحمد وابته بقوله لله ومحمد لك فانه لا تنسب صلاته اجماعا ولو وصل هو فامن
 ان كلمة بكلمة اخرى بان قن اياك فبصل اياك تستقيم بوصولك اياك بنور
 فبصله تستقيم وقن انا اعطينا لك الكون بوصولك انا اعطينا لك بلا ان يكون وقن
 ان اجاء فصر الله بوصول هذه جاء بنور فصرها اشبه ذلك فان صلاته لا تنسب
 على قول العامة من العلماء قال قاضي خان ان قوله لك في شرح التهذيب هو الصحيح
 لا قن من قن وصل الكلمة بالكلمة انفسا آخر الاولي بالاولى الثانية قاله فتاوى
 الحجة المصلح ان يبلغ في المناجحة اياك فبصل اياك تستقيم لا ينبغي ان يقف على قوله
 اياك ثم يقول فبصل انا الاولي لا يصح ان يصل اياك فبصل اياك تستقيم انتهى
 فلا اعتبار بوصول ذلك السكن من الجمال المتفقين بوصول علم على قول بعض
 المشايخ تنسب صلاته لانه اخرج القلم عن جيز الا فادة فان ايا وحدها و
 كتبها وحدها لا معنى لها وانها هذا الاختلاف انما هو عند السكن على ايا و
 معنى ها والا فلا ينبغي لما قل ان يقف فيه انفسا فضلا عن العالم وبعض المشايخ
 فصلوا وقالوا ان علم القاري ان القرآن كيف هو علم ان الكاف من الكلمة الاولى
 من الثانية الا انه جرى على لسانه هذا الوصول لا تنسب صلاته لا ان الوصول يقع
 في التطوير والمضى ان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اي ان الكاف مثلا من الكلمة
 الثانية تنسب صلاته لا قن ما قن له ليس بقرآن نظرا الى ما اراده وعلى هذا ينبغي
 انه ان لم تكن له نية ولا نظر الى المعنى لا تنسب هذا ايضا بناء على ما تقدم من
 السكن لا ينبغي ان لا يتقرب بالارادة عند انفسا في نظم والصحيح قول العامة
 لان كل هذه تكلفا تبادر لا ينبغي الا الالتفات اليها وذكره المصنف انه لو قن
 في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان الحاء او قن كل هو الله احدا بالكاف مكان
 التاء والحال انه لا يتبدل على غيره كما في الاثر انهم يجوز صلاته ولا تنسب
 وكذا لو قال الحمد لله بالحاء الجمة فقد ذكر محمد بن الفضل فتاويه ان التراتل
 ليس في لغتهم جاء انما في لغتهم جاء فاذا قن في مكان الحاء جاء لم تنسب صلاته

لانه لا يمكنه اقامته الحاء الابشقة فصارت هذه لغته كذلك في كل بحر لا يمكنه
 اقامته حرف الابشقة وجهه انتهى واكثر ينبغي ان يكون الحكم منه كالحكمة الا لثغ
 انه يجتهد في اصلاح لفظه ولا تنسب صلاته مادام على الاجتهاد وكذا يجوز
 لغيره الاقتداء به فانهم عموا هذا الحكم في كل ما لا يمكنه اللحن جف على ما سياتي
 انشاء الله تعالى فتاوى قاضي خان لوقن فصل لربك وانها اي بالهاء مكان الحاء
 تنسب صلاته وذلك لبعيد المعنى على ما هو في المستقيم فيها لوقن انه كان
 في خفيها مكان خفيها لا تنسب هذا ايضا يمكن ان يخرج على قول المستقيم لصحة
 المعنى خفيها لظنه واحشا في اجابته دعائه ووقن قل اعوذ بالذال لعملة
 مكان الجمة او قن فشاء صياح المنذرين بكسر الذال لا تنسب صلاته لصحة المعنى
 فيها انما الاو قل فلان اعوذ بمعنى ارجع والباء بمعنى الى كما في قوله ثلثا حكاية وقد اخرج
 اي الى يكون مناه ارجع الى ربك اللحن لمجيئا من شر ما خلق انما الثاني فلا انه يكون
 مناه فشاء صياح الانبياء اي يصيبهم على قنهم كالكسر في مثل الاو لما
 ذكر قاضي خان لوقن يعودون بالذال يعني المملة لا تنسب مثل الشاف
 لوقن فان لم يكن كان عاقبة المنذرين بكسر الذال اي في نصرتهم على قنهم الكافين
 ولوقن الا لثغ لبت باللام مكان ذب بالراء لا تنسب الا لثغ بالثاء المنقلة بعد
 اللام من اللثغ بالعين بل هو الكثرة بضم اللام وسكون الثاء وهو قول اللسان
 من التنين بالثاء او الى التاء من التنين والى اللام او الى التاء من حرف كذا
 القاموس ما اختلفوا في حكمه الا لثغ فذكره واما في الناحية من ان شجاع انه قال في
 الا لثغ فنه مكان ذب بالراء وما اشبه ذلك يجوز صلاته وقال مناجب المحيط والمختار
 للفقهاء جف من هذه المسائل انه ان كان يجتهد انا بالليل والحران النهار في
 التعميم ولا يتبدل عليه فصلاته جائز وان ترك جهله فصلاته فاسدة وان
 ترك جهله في بعض عمره لا يسيء ان يتركه في باقي عمره ولو ترك تنسب صلاته انتهى
 قال مناجب الذين وانه مشكل عندنا انما كان خلفه فالعبد لا يتبدل على غيره
 انتهى وذكره فتاوى الحجة ما وافق قول مناجب المحيط فانه قال لما جرى على
 السنة النساء والارقاء من الخطا والكبير من قول المصنف الى آخرها كالشيتا
 والامين اياك نابله اياك تستقيم التران انما في جواب الفتاوى المستقيمة
 ما دام في الصحيح والنظم والاصلاح بالليل والنهار ولا يطأ وعمر لسانهم
 جازر صلاتهم كسائر الشريط اذا جنى عنها من الوضوء وطهر الثوب والقيام و
 القراءة والركوع والتسبيح والقعود والترجئة اذا حصل الجنى عنها جازر صلاته
 فكذا هنا انما ان كان في التعميم والجهل ففسد صلاتهم كما ان كوا سائر الشريط
 وانما جازر صلاتهم ليجزهم عن اصلاح فصاير تلك الالفاظ لغتهم ولسانهم

التيان من الشيت

فكانهم قد قرأ القرآن بلغتهم استعوى بمناه في خافاته قال ان كان
الرجل من هؤلاء من بعض الحرف في يميني ان يجتهد ولا يبدل من ذلك فان كان لا
ينطق لسانا ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحرف في حروفه صلاته ولا يؤتم غيره
استعوى في الحاصل ان لا يكتفى بحجبتهم الجهد اياهم صلاتهم جائزة ما داموا على
الجهد لكنهم بمنزلة الا متبين في حق من يقع الحرف الذي يحزنه لا يجوز -
افتدائه بهم ولا يجوز صلاتهم اذا تركوا الافتداء به مع قدرته وراى انما يجوز
صلاتهم مع قراءته تلك الحروف اذا لم يقدروا على قراءته ما يجوز به الصلوة
تأليس فيه تلك الحروف في تأمل لو قد وافق هذا فقرأ تلك الحروف فصلاهم
فاسدة ايضا لان جواز صلاتهم مع التلفظ بذلك الحرف في ضروري فيفسدهم
بالندام الضرورة هذا هو الذي عليه الاعتماد وهذا اجبت من سألني
انه صلى خلفا ما لم يقرأه واما نسخة ذلك فحسب بالمتبين مكان التاء بان صلا
فاسدة فذا في التوازي وروى عن ابى القاسم يعني المصنف انه قال الهندي الذي
لا يصح بالقرأة فسكوته اجبت الى من قراءته في الصلوة وقيل لهذا القارئ
اجزأه في غير الصلوة قال ان كان عند تبديل الحرف يصير كلاما آخر من كلام
القاسم فلا ينبغي ان يقرأه فان قرأه في الصلوة ففسد صلاته وهو قراءته ذلك
يعني في غير الصلوة غير ما جزمه في الولوجية بمناه وهذا بناء على محنت
المتقدمين وهو المختار فينبغي ان ينظر الى تعيين المعنى بسببه لك الحرف ان كان
فاحشا ففسد ما يتبع معناه ولم يبعد كثيرا من المعنى المراد لا يفسد معناه
خاذا بان قرأه ثنية ولا يقرأه بالتاء مكان التسين انه ففسد صلاته وهو بناء
على ما قلنا والله اعلم وعن ابى حنيفة فيمن قرأه واذا ابتلى ابراهيم ربه بقسم الميم
فتح الباء او قرأه الخالق البارئ المصور بفتح الواو او قرأه وهو يطعم ولا يطعم
بفتح الميم في الاول كسرهما في الثاني انه لا يفسد صلاته صريح الرواية
عن ابى حنيفة في الآية الاولى قال في النصيب عن ابى حنيفة ومحمد بن قيس واد
ابتلى ابراهيم ربه الصبح انه ففسد صلاته في المحيط وعن ابى حنيفة فيمن قرأه
واذا ابتلى ابراهيم ربه بفتح ابراهيم ونصبته انه لا يفسد صلاته في المحيط ولو
قرأه الخالق البارئ المصور بنصب الواو فيمن ابى الفضل الكرماني انه افنى بالفتحة
استعوى في الحاصل انه ففسد ما يتبع معناه المتأخرين عن المصنف بالخطا في الاعراب
وهو واسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشا كما اعتقده كثر فيفسد وهو
الاحوط وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك اختلاف في بعضه نصريح
بالفتحة في بعضه نصريح بغيره والتحقيق عند الاول الصحة المعنى لوجه محتمل
وعدها كما قرأها الله فاعدهم النيران المحرقة فتقول قال في الكشف في ابي

حنيفة في قراءة ابن عباس ان ابتلى ابراهيم ربه بفتح ابراهيم ونصبته والمعنى
انه دعاه بكلمات من الدعاء فقل المصنف هل يجيب اليهم ام لا انتهى بهذا
عدم التمسك واما الخالق البارئ المصور فاحشا ففسد صلاته لا يفسد صلاته يكون
مفعول البارئ والمعنى الذي يراى المصور وهو مفعول صبح وان دفع الرأه وحفظها
فسد صلاته اعتقاده كقوله ان سكنها لم تفسد صلاته احتمال النصيب غيره فلا يفسد
بالفتحة واما وهو يطعم ولا يطعم ففسد صلاته عن يميني انه قرأه به ذكره في الكشف
وجهه بان الضمير لغير الله وذكره في الفتاوى الغياثية انه افنى حاشا لا يفسد
بسميقت بالفتحة فيبلغ ذلك التيسر في فاجترأ بها قراءة الا عشره وكرر
توجيهها فاجترأ بذلك فجمعوا ففسد صلاته في هذه المتقدمين المتقدمة ومارى من
الحكم بالفتحة في المسئلة الاولى والثانية وما اشبه ذلك مما يقع تحريمه على من
صحيح محتمل على الجواب نظر الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايات فان اد
الفتاوى في الصلوة حرمنا نظرا الى ما يفسد المعنى بان قرأه واما ما مر في ان يفسد
بزيادة الفتحة اللفظ بعد الهاء او قرأه من يصلى الله ورسوله وينتد حله و
يدخله من اذ يزيده ميم الجمع لا يفسد صلاته اتفاقا وان تغير المعنى لم يفسد
القرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا الوقف وان سميكه لشيء ونحو
ذلك ففسد صلاته لا يفسد صلاته لانه جعل جواب القسم شيئا كذا ذكره قاضي خات
ومناجرا خلاصته وغيرها في المحيط قال بعض المشتاي اخاف ان يفسد صلاته
انتهى بهذا مع انه ليس يتطوع بالفتحة في بعض يقولون لا يفسد صلاته قال
المع وينبغي ان لا يفسد وجهه انه ليس يتغير فاحشا كونه اعتقاده كثر مع انه
لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله شيئا يصح ويكون الجواب محذوف فان حذفه قد
ورد كما في قوله تعالى وان عذابه فان جوابه محذوف وان قصص حرمنا ان كان من
المشرك الكلمة وتغير المعنى ففسد صلاته في حنيفة ومحمد بن قيس واما في حنيفة
الرواية والرواية او قرأه ولم يقرأه رست بغيره الى او ففسد صلاته او جعلنا بغير جيم وكذا
ان لم يكن من الاصل لكن حذفه يورى الى ما اعتقده كقوله ان حذف الواو من
خلق الذكر والاذى ففسد صلاته قالوا على قول ابى حنيفة لا يفسد صلاته في حنيفة
القرآن اما ان كان الحذف على وجه الترخيم الجائز في العربية نحو ان يقرأه يا مال مجذ
الكاف فلا يفسد لاجتماعه وكذا ان لم يكن من اصل الكلمة كما اذا قرأه الواقعة بغيرها
وكذا ان كان من الاصل ولم يتغير المعنى كما في قوله تعالى اجعل بنا باللام مع حذف اليا
في قوله تعالى لا يفسد صلاته لا يفسد صلاته في حنيفة ومحمد بن قيس واما في حنيفة
الذين ابى سميلا سميلا الفتحة او قرأه الله التمسك بالمتبين مكان الصاد لا يفسد
صلاته وهو اختيار الشيخ الامام محمد بن ابي حنيفة في حنيفة ومحمد بن قيس واما في حنيفة

من اختيار بعضهم من المتأخرين من علم النفس فيما اذا كان المنهج قريباً او متخذاً او
على ما تقدم من اختيار بعضهم من علم النفس بقراءة الالغ من بمناه من البحر
كالهتود والاراك وقد تقدم التحقيق منه واما على قول المتأخرين فينبغي ان يكون
كذلك لصحة المعنى على انه مشتق من سبيل بمعنى على وتكبر **واعلم** ان الصناديق الستين
والزاد من مخج واحد كثير ما يبدل بعضها من بعض فلذلك كما اوردناه قاضي خان
من ذلك منزلاً على قاعدة المتقدمين من ارجاء لغزائهم الستين او يعرفون بعضاً
بالصناديق الستين اما الاول فلا تفرق بينه وبين النقطه من الجيوش ويتغير بفتح
المعنى فان جيشاً قديم الملائكة مستلزم للنصر اما الثاني فلا تفرق بينه وبين
الاسم القديم ولا يبدل عن ردهم فانهم كانوا يستعملون بالاصنام وبعض الاصنام
اسمه فنصر بفتح الصاد مشقة وهو الذي سمي به بفتح الصاد التمدد بالستين قال
شمس الاية الستين من بعد الواحد لا نفس له نقلة اخرى اما طير بالصاد مكان
الستين لا نفس له لان الصطر بمعنى السطر خاسياً وهو حصير بالصاد مكان الستين
في حصيل لا نفس له المعنى على انه فصيل بمعنى فصول من الحصر وهو الجبس اي
منع عن رؤية الفطور لحد الفطور لا النفس لها بالستين نفس له المعنى فهل
عصيت بالصاد مكان فهل عصيت بالستين لا نفس له جوده في القرآن بعبده
ليس بفاحش وكذلك فان حصوله بالستين مكان حصوله بالصاد لا نفس له
بعده ليس بفاحش لثنتين خاسياً مكان الصناديق الستين المعنى سده ناكم
بالستين مكان الصناديق الستين المعنى على استلزامه عن فهم الهدى
وغير ذلك لتطاول الستين مكان الصناديق الستين المعنى من الصلابة ان
كلاهما يحصل بالانما بفتح الصاد مكان الستين لا نفس له انما بفتح الصاد
المعنى فينا سبب الجنس الذي هو النقص من باب الصناديق الستين مكان الستين لا نفس له
الضرب الكين الحاضر فهو بعيد المعنى من المراد جداً مع انه ليس القرآن نصيباً بالها
مكان الستين بالستين نفس له المعنى جداً وينبغي ان لا نفس له على قول ابو سفيان
للوجود في القرآن مع ان اعتقاده ليس بكن الستين بالستين مكان الستين بالصاد
نفس له المعنى الحاضر بخسافان بالستين مكان بخسافان نفس له المعنى الحاضر
صوره انما لها بالصاد مكان الستين لا نفس له المعنى اي صورته من القصور
البلع الجي صوره عذاب بالصاد مكان الستين نفس له المعنى الحاضر لان الصلابة
نفع من الماء فيصير المعنى نوعاً من ماء عذاب من قصوره بالصاد مكان قصوره
بالستين نفس له المعنى الحاضر لان القصور هو الجلاء التي يسكن فيها وقصوره
هو الاسد انما تعينه غايه البعد اضيق من لسانا بالستين مكان الصناديق
لا نفس له المعنى وقوله ليس ان الساد قين عن سلفهم بالستين فيهما مكان

فمن عصيت كان نفس

وجعلوا بينه وبين الجنة سبيلاً
في سورة الاحقاف

الصناديق الستين فيه نظراً ان سدى الستين لا معنى له وكان ينبغي ان نفس له الظاهر
انه على قول المتأخرين كانا يترتب على الحث بالستين مكان الصناديق الستين
المعنى كونه في القرآن وقولاً صديداً بالصاد مكان الستين نفس له المعنى الحاضر
فلغير ان سبجاً بالستين مكان الصناديق الستين المعنى الحاضر من المواد وقولاً صديداً
بالستين مكان الصناديق الستين المعنى الحاضر من المواد وقولاً صديداً
والستين بالستين مكان الصناديق الستين المعنى الحاضر من المواد وقولاً صديداً
مكان الستين لا نفس له المعنى باطلاً ان السبب على السبب لان الحسد يحسد الحسد
عوان سبجاً بالستين مكان الصناديق الستين المعنى الحاضر من المواد وقولاً صديداً
بالستين فيهما مكان الصناديق الستين المعنى اي بالفا صيته الناسيه قد وكذا
لنفسها بالصاد مكان الستين لا نفس له المعنى لثنتين بالستين لثلاث الناسيه
الحديثة ثمانية ايام حصوا بالصاد مكان الستين قال ابو عوفه سدين معان المروني
نفس له المعنى الحاضر بالصاد مكان الستين المعنى الحاضر من المواد وقولاً صديداً
الصناديق الستين كذا صديداً بالصاد مكان الستين المعنى الحاضر من المواد وقولاً صديداً
والا فاما المعنى بعيد جداً فكل من يترتب من الستين فيهما مكان الصناديق الستين
الفاحش لان الرتب الضرب باليد سبجاً بالستين مكان الصناديق الستين
نفس له المعنى الحاضر لان السبب فسطح السبب عن الجلاء بالستين المعنى اعلم
ولو قد عني بالعين المملة مكان حتى بالجاء لا نفس له لانه لانه لانه فيها و
قال سمع الله لملهم باللام مكان النون يجرى انما نفس له قرب المنهج والظاهر
انه مبني على الجواب في الالغ وقد تقدم تحفيقه وذكره المحيط لوقوع الدال مكان
الدال على الكسر وذكر النون مكان الفاق واللام مكان النون وعلى الكسر نفس له
بالا تفاق انت هي وهذا مبني على قول من اعتبر حجة الابدال وعدوها ولا فقد تقدم
انه لو قد عود مكان الدال لا نفس له على قول المتأخرين المعنى بلوقوع يقع
اليتم بكنين الدال وبعض الدال وترك التشديد في العين لا نفس له لانه
لوقوع البلوى قد منع عموم البلوى في ذلك خصوصاً في الاول ولذا حكمه قاضي خان
بالصناديق الستين المعنى اي في قريباً انشاء الله تعالى كونه عكس المعنى المراد الدعاء ببناء
الالغ واما ترك التشديد فيه فلا يفتقر المعنى فلذا لا نفس له لوقوع ان النون من
وعلم الصالحات ووقفه من بعد الوقف التام اولئك اميان الجحيم واوئك هم
شما البرية آقرن والكثير كثر واوئك اباياتنا اوئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون
وما اشبه ذلك مما فيه تبيين حكم الله على هذا الضرب من الصناديق الستين
الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يبين الحكيم بالصاد ولا بغيره وصل
قال عاتقه المشايخ نفس له لانه لانه اجبر بخلاف ما اجبر الله تعالى به ولو اعتقله

يكون كذا ومن بعد الله بن المبارك على من كذب الخاري ويحذف من انزل جماعة من
 المأرزة جمع مروي شبيه الى مروي هو بل قد سرت او اياه في النسبة اليه على غير
 قياس انه اي الشافعي لا تنسب له لانه لا يقفه بلوى وضرة سبق الشافعي وكذا
 افق ابو نصر لما تروي قال قاضي خان ما الصحيح هو الاول لو قرأ ان الله برئ من
 المشركين برسوله بكسر اللام من سوله لا تنسب له عند المتأخرين لان نقله
 اتم لا يحكمون بالفتن في الاعراب اما عند المتقدمين فتلك كقاضي خان
 من جملة ما ينسب عندهم مما اعتقده كقوله هذا بناء على كونه الخبرين بالخط
 على المشركين كما يقاد راليه الفهم على ما حكى ان اعرابا سمع رجلا يقول كذلك فتا
 ان كان الله بريئا من رسوله فان الله بريء فليبد النجل الى غير محكي الا عرابي
 فراءه ففندها امر عروم بنكم الربية لكن نقل في الاكشاف انها قراءة وقوله
 بالحق على الجوار اياه والواو لا تنسب على هذا ينبغي ان لا تنسب على قول المتقدمين
 ايضا ولو قرأ ان كان الله من بين سبع الدال تنسب قطعا على قول المتقدمين وكذا لو
 قرأ وان خير المخلوقين بنج الزاء او قرأ نحن خلقنا بنج القاف قد رآه بنج الزاء
 وجعلنا وان لنا بنج اللام وفيها اوقه ومن يفسر الذنوب لا الله او ما يعلم
 تأويله الا الله بنج الهاء وفيها او لا يفسر بانه العزيز بكسر الزاء كذا لك
 مما اعتقده كقوله ينسب عند المتقدمين وهذا المتأخرين على ما نقله وذكره في
 قاضي خان لو قرأ بنج النيم يستكين الدال تنسب له لانه وقد قرأه وكذا ان قرأه
 لو قرأ بنج النون بالياء وكان الدال في يخلو تنسب له لانه لا معنى له ولو
 قرأ نحن خلقنا في اعنا فهم غلا لا مكانا جعلنا اوقه اياك فبذلك التشديد
 لا تنسب له عند المتأخرين. هذا من فصلات **الاول** كوكلة مكان كلمة فاته
 ذكر نحن مكانا وانا خلقنا مكانا جعلنا والاصل انه نقار ب الكلتان معنى مثله في
 القرآن لا تنسب اتفاقا وان نقار بنا ولكن لم يكن البدلة في القرآن فذلك عندنا
 وعنابي سر وابتان وان نقار بيا والبدلة في القرآن تنسب على قياس قولنا ولا
 تنسب على قول ابو يوسف ان لم يكن البدلة مثل في القرآن وليس مما اعتقده كقوله
 تنسب اتفاقا ان لم تكن كذا وان كان في القرآن لكن مما اعتقده كقوله ومن
 تنسب اتفاقا عند عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول ابو يوسف لا تنسب له
 كما في بنى ابن مقاتل والصحيح من ذهب الى سنها تنسب مثال الاول العليم مكان
 الحكيم والخبير مكان البصير والسميع مكان العليم. ومثال الثاني آية مكان آية والكتبة
 مكان القراء بنج ذلك ومثال الثالث سلحت مكان نصبت وبالكسر خلقت
 مكان فمت وبالكسر مثال الرابع الفبار مكان الغراب ومخو. ومثال الخامس فلين
 مكان فاعلن على هذا فنزل نحن خلقنا مكانا جعلنا من النسم الاربع مما لا

ينسب اتفاقا فلا وجه لتخصيص ذكر المتأخرين فاقال المتأخرون في النسم الخامس
 على ما تقدم في قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم المحسنون **الفصل الثاني**
 تخفيف المشقة وتشديد الخفاء لاصولهم الله ان كان لا يفسر المعنى كما قرأه وتلاوا
 تشديدا وليس لولك عن التساغة بغير تشديد فتلاوا التساغة وكذا يدرك
 الموت وما رآه اليك ومخو لا تنسب ولا غير المعنى بانزل التشديد في رب الفوت
 ومخو انه ظلمنا عليهم الغمام اوقه ان النسم لا تارة بالسوة فاختار عامة المشايخ
 انها تنسب كذا في الخلاصة وقال قاضي خان قال قاضي الامام يعني ابا علي النسخ لا تنسب
 بترك المشقة الا في قوله رب العالمين ما ياك فبذلك عامة المشايخ على ان ترك التشديد
 والمخو في الخطا في الاعراب لا ينسب الصواب في قول المتأخرين ان معنى فعل ان
 ذلك التخصيص على قول المتقدمين وتقدم انه الاحوط وتخصيص النسم الخامس
 دفنا واقع في محله في ان حكم تشديد الخفاء كحكم عكسه الخفاء والتخصيص كذلك
 اظهار المدح وعكسه فالجمع فصل واحكاما كقولنا اوقه قاضي خان متفرعا على
 احكامين فصلين منزلا على التخصيص المذكور للتقدم في الله المستغفرين افيقنا
 بالتشديد لا تنسب له القين هذا الصراط باظهار اللام لا تنسب له القين
 وكذا ما يشبهه تكثيرون الماخلة مكان يجوزون تنسب على قولنا وبنى ان لا تنسب
 على قول ابو يوسف انه من النسم الثالث يبينهم من البيت مكان يبينهم لا تنسب
 وينبغي ان يكون خلافا له ايضا لانه من النسم الثاني وما اهلكتهم من كتب مكان
 وما اتيناهم تنسب له من النسم الرابع ان هو لا يمد من ما هم فيه مكان من جبر
 ما هم فيه لا تنسب له من النسم الاول يفسر او قومه مكان قسوته تنسب له لانه
 من النسم الرابع ما ياتيهم من ذوق مكان من رسول لا تنسب له لانه من الاول اما كونه
 في القرآن فظاهرا اما نقار بالمعنى فمن حيث اطلاق اسم المستقب على التشديد في الرب
 سبيل له والوزن وابتان من كل نفس مكان نشي لا تنسب له لانه من الاول حتى يكون
 حرضا او كونه من الجاهلين مكان الها لكن تنسب وينبغي ان لا تنسب عند ابو يوسف
 كونه من الثالث ما وعل بالتخفيف لا تنسب له القين لربك بيتا مكان
 يحرك لا تنسب له المعنى كقوله ما كان كصفت تنسب له لانه من الرابع من
 الفافين مكان الفافين تنسب عندنا لانه من الثالث لكن من النسخ كونه مكان
 الخامس تنسب له من الخامس حتى اذا فرغ بالقرآن والفين الجوه مكان الزاء والفين
 المهملة لا تنسب له من الثالث ويقرأه ليطر الناس مكان يصدر تنسب
 للبعد الفاحش ولو قرأه ليطر تنسب له المعنى لا يتم ليطر ولا كثر من فمت
 يرد الكافين من عذاب اليم مكان يجبر لا تنسب له لانه من الاول اما كونه من القرآن
 فظاهرا اما نقار بالمعنى فلا يمناه فمن خيار الكافين من عذاب آياتهم من عذاب

ويخرج لك كذا من ذلك الامثال كان ضروبا لا تفسد له من الاول فنفقناه الى بلاد ميت
فاحبنا به الماء كان فاضلنا اختلنا فيه فالبعض لا تفسد له من الاول لان الماء
يجي بالارض الطيبة ما يفسد من آية اوفيه بها مكان نفسها لا تفسد وينبغي ان يكون هذا
على قول ابي يوسف ان تفسد عندنا اذا لا تقارب بين الانبياء والاشياء فتستقر
له اخرى كان مستقر منع لا تفسد عندنا رب المعنى لان الاعراض له اقبال عليه اي
تستقبل على الارض اى اخرى وان كنا من السنين جلدنا كان السنين من تفسد له
من السنين فنفسد اجزا عظيما كان في تفسد له من الاول في الاصل
معنى لا تفسد كان الشيطان او بالعكس ما دريس كان ابليلس او بالعكس وما
اشبه ذلك تفسد له من القسم الخامس **فنيح** ومن هذا القبيل اي من كركلة مكان
كلمة تفسير الفسيفساق عيسى بن لقمان تفسد له من الخامس لانه نسبت الى الارب
اعتقاد ان له اياك فلو لم يفسد من مريم لا تفسد لان كليهما في القرآن ليس نسبته
من ام له الى ام ولا وليا قطعيًا على ان امه ليس اسمها مريم ولو لم يفسد من مريم بن عيسى
تفسد على قول ابي يوسف لانه من الثاني وعليه عامه المشايخ وكذا الوقت مريم بن
لقمان ولو لم يفسد من سارة تفسد له من الرابع وكذا لعمري من مريم بنت عبد
الله اعلم ولو لم يفسد الا ما اضطررتم به بالزوا او بالظواهر او بالاحتمال المحتمل مكان
العتاد تفسد له لانه للبعد لنا حشر في جميع ذلك ولو لم يفسد ما اضطررتم به بالتاء
المثناة من فوق مكان الظاهر لا تفسد لانه بالظواهر بدل من التاء في مثل هذا على ما عرفت
في الصف فلا يتغير المعنى ولو لم يفسد الا من خلف الحظفة بالتاء مكان الظاهر فيهما تفسد
لعمري المعنى **واعلم** ان هذا فصل آخر وهو ابدال هذه الاخرى الثلاثة التاء والتاء والتاء
الظواهر بعضها من بعض وقد علمت ان المتقدمين اعتبروا المعنى لا الحرف والمخرج ولا ترتيب
خلقا للتأخيرين فلهذا ما ذكره قاضي خان من ذلك في التحيات والاعتيان بالظواهر
او لانه كان التاء قال القاضى الامام يعني ابا علي الفسيفساق لا تفسد لانه الحرف والظواهر
من افعالها كلها وكل محقق فهو له لانه من جملة ملكه بدل ما استقر من القنوط
بما استقر من القنوط وبالعكس تفسد البعد لنا حشر وعندنا الوجه بالذال مكان
التاء تفسد البعد لنا حشر لانهم اشتد بهبطا بالظواهر مكان التاء لا تفسد لانه
التعيين في تاء الثانية لا يحل بالمعنى لانه اعني منه التغيير والحذف بنقش البقشة
الكبرى بالتاء مكان الظاهر فيهما تفسد لعمري المعنى اعلم وان التاء مكان الظواهر
لا تفسد لصحة المعنى ان التاء الضميمة التالى وهو من صفات الكفار كما هو من الكفار
استقر فيكون مستلزم للرفع والرفع الضمير بالتاء مكان الظواهر تفسد لعمري المعنى
خروج من ديار مريم بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لصحة المعنى اي لاجل القطار عنهم
عن الحشر لعمري بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لانه ما خذ اشتغاف فيهما لان

تلع النهار بمعنى طلع انما عليهم من التاء مكان الظواهر فيهما تفسد البعد لنا
لان التاء الطلع فطرة الله بالتاء مكان الظواهر تفسد البعد لنا حشر وكذا كل ما هو
مثلها من الاشتغاف والتعريف بالتاء مكان الظواهر تفسد لعمري المعنى ولو لم يفسد
بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لصحة المعنى لولا ان يفتا بالتاء مكان الظواهر تفسد
البعد لنا حشر لان الرب التاء لوت بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لعمري
مشكلا لا بعد فاحشر لانه لا يكون معنى اخر غير ما سئل عنه الا ان يقال لا بعد
اشتغاف على من هذا الفصل لانه لا يشترط من سببه العلم لما يمنع له ما يفتق عن
الهمزة بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لانه لغة فيه كصاحب الحوط بالتاء مكان
التاء لا تفسد لصحة المعنى ان يكون بمعنى جمع الحوط بالضم وهي اسم الاخذ في الحشر
الذي يجتلك سببا بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لعمري المعنى ولا يفسد لانه بالتاء مكان التاء
لا تفسد لان التاء الزائدة قد بدلت فيها التاء كثيرا لم يتغير بها المعنى كما في الحشر
بالتاء مكان الظواهر تفسد لعمري المعنى وحلة الشطائر بالتاء مكان التاء تفسد
البعد لنا حشر لانه مصدر شط المبتدأ بالتاء اذا امر ففتد به ورجلاه آمنط
طائفة بالظواهر مكان التاء لا تفسد لان التاء الساكنة تدغم في الظواهر وتبدل فيهما
طاء ولو لم يفسد تائفة بالتاء الظواهر تفسد البعد لنا حشر لان من فوق بصره يتوف
اياه كان تايها تايه بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لصحة المعنى لانها من خفاء الرجل
يختار اذا انكسر من حذاء ومنع او من ضرر طرى بالظواهر مكان التاء ومن فوقه بالتاء
مكان الظواهر لا تفسد لصحة المعنى على ان طرى من الطربان بمعنى الحذاء اي هل حدث
على ان الفوق للبصر لا استفهام للتعريف اي هل ترى بصرك عنده جميعه من فتوى
ام لا اي انك ترى ذلك والظواهر بالتاء مكان التاء تفسد البعد لنا حشر لعمري
ان تلع مكان الظواهر لا تفسد لانه في طلع لغة في طلع فتا عليه تايه بالتاء مكان
الظواهر تفسد البعد لنا حشر كما تقدم فيكون بالتاء مكان الظواهر تفسد لعمري المعنى
فهذا انما هو على قول المتقدمين ان على قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تفسد في شيء من
ذلك فلا يترتب التفصيل والعرف ما تقدمه سجد اعلم ولو لم يفسد لعمري المعنى بالتاء
مكان السنين لا تفسد قد تقدمه ولو لم يفسد لعمري المعنى بالتاء مكان الظواهر لا تفسد قد
تقدمه ايضا ولو لم يفسد لعمري المعنى بالتاء مكان الظواهر لا تفسد لعمري المعنى كذا لو لم
يبدل لعمري بالتاء مكان الظواهر لا تفسد البعد لنا حشر ولو قال الله تعالى
يحيى بالسنين مكان التاء لا تفسد لصحة المعنى بان يكون من السنين على معنى التاء كما
في قوله تعالى حيي على ان لا اقول على الله الا الحق اعطى السنين ان يحى عن غير من تلقا
التعريف والحرف لك ولو لم يفسد لعمري المعنى بالتاء مكان الظواهر تفسد لعمري المعنى ولو
ترك السنين في البعد تفسد لعمري المعنى وقد تقدمه ولو لم يفسد لعمري المعنى بالتاء

فلا فائدة من على من احد انه سئل عن رجل من في الاول من الظهور سورة الفلق
 في الثانية قل هو الله احد فكلما بلغ الله الصلوات كان عليه ان يقره قل اعوذ
 برب الناس فقال بسم سورة الاخلاص كجميع ذلك في التناوي التناوي فانه
 وذكره الخلاصة افتح سورة وقصده سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين
 او اذ انزلت تلك السورة وفتح السورة التي اذها بكرة انتدعي
 واذا قرأ في الاول قل اعوذ برب الناس يفتي ان يقره هاء الثانية ايضا
 قال البراذي لان التكرار هو من القراءة منكونا في الولا الجدية من
 يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المقعد يقره الكعدة الاولى كبح ثم يقوم
 في الكعدة الثانية ويمقره بفتحها ككتاب وشي من سورة البقرة لان النبي
 عليه السلام قال خيرا لتاسر الحال المر محل اي الحاتم المفتح انتدعي وذكره
 فتاوى المجتهد القراءة على ثلثة اوجه في الفرائض على القراءة والتمسك
 التدبر حوفا حوفا في التواضع يقره بقرأة الاية بين القراءة والتمسك
 في التواضع لا يقره الا ان يسرع بعد ان يقره كما يفهم ذلك من مباح الايري انا
 حنيفه كان يختم القرآن في ليلة واحدة وفي ركعة واحدة وفيها ايضا قراءة القرآن
 بالقرأة المستعجلة والروايات كلها جائرة لكن اري الصواب فلا يقره بالقرأة
 الجعينة والروايات الغريبة لا تقبل استنها وبقا يقره في الاثم ويقولون لا
 يملكون ولا يفتي الامام انجيل العوام على ما فيه نقصا دينهم ودينام وحرمان
 فقامهم في عتباتهم ولا يقره على مثل العوام والجهال واهل القرى والجبال مثل قراءة
 ابو جعفر المندب وابن عامر على بن حمزة الكسائي ضيافة الدينهم فلم يقره يستحقون
 او يمحكون ان كان كلهما صحيحا وفضيلة طيبة وشايجنا اختاروا قرأة ابو
 عمرو حفص عن عاصم انتدعي كذلك كلكه في التناوي الثانية وبقية ايجاز القراءة
 في الصلوة فتدبر في كلام المزمع واما القرأة خارج الصلوة فاعلم ان حفظ
 ما يحفظ به الصلوة فرض عين على كل مكلف وحفظ فاحته اكتبه وسورة واجب
 وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من صلوة التفل وقراءة
 القرآن من المصحف افضل لانه جمع بين عبادتي القرأة والنظر في المصنف ويستحب
 ان يكون على طهارة مستقبلا القبلة لا يبتا اخرا ثيابه اكما لا لتفطيم القرآن
 ويستحب ان يستقبل القبلة ويستحب مرة واحدة ما لم يفصل بجلد ينوي حتى لو
 مرة السلام واجاب المودع او سجد او هكلم ليس عليه اعادة التقد ذكره في
 فتاوى المجتهد وذكره النوازل سئل محمد بن مقاتل عن ابتداء سورة براءة وسم
 بسم قال اخطأ قال ابو القاسم يعني التمرقندي المصنف ما قال محمد بن مقاتل
 انما قرأت التسمية في سورة براءة انا كتبها او صلها بسورة الانفال انا

اذا ابتداء فليقره وليأت بالتمنية انتدعي وهذا مخالف لما عليه الاية التبعة
 وغيرهم من القراء وذلك لانه اختلفت في سبيل كتابه البسملة في براءة فمن
 على ابن عباس ان يسم الله اما براءة ثلاث لرفع الايمان عن عثمان ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت عليه سورة او آية قال اجعلوها في الموضع
 الذي يكرهه كذا وكذا وقوله وسئلوا الله صلى الله عليه وسلم ان يقره براءة براءة
 وكان يقره براءة براءة فقلت لا انيها ذكر المصنف في براءة براءة براءة
 فلذلك قرأه براءة براءة فقلت اختلف الصحابة فقال بعضهم الانفال براءة سورة
 واحدة نزلت في الانفال وقال بعضهم هما سورة تان فترك بينهما فوجه لقوله من
 قال هما سورة تان تركت البسملة لقوله من قال هما سورة واحدة فخرج من نظر الى
 الوجه الاول لم يسم لم يسم لفظا من نظر الى الوجهين الاخرين بسم عند ابتداء
 لانها وان كانت مع الانفال سورة واحدة فالبسملة عند ابتداء الاجزاء مستوفية
 ايضا ولم يسم عند الوصل لاحقا لكونها سورة واحدة وعلى هذا يكون منها سورة
 فالوصل بينهما من غير بسملة او في عند القرأة المدينة والبصرة والشام ثم
 قيل الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل يفتي ان يختم في السنة مرتين
 روى عن ابي حنيفة انه قال نزل القرآن في السنة مرتين فمضى حقه وقيل اذا
 اراد ان يقضي حقه فليختم في كل اسبوع وقيل في كل شهر وفيه اخي ابو عصمة قال
 عبد الله بن المبارك يعني ان يختم في الصيف والشتاء في الشتاء اول الليل والحر
 فيه امتداد زمان صلوة الملائكة في مسند الدارمي عن سعد بن ابو قاص قال اذا قرأ
 ختم القرآن اول النهار صلى عليه الملائكة حتى يسي ما اذا قرأ ختمه اول الليل صلى
 عليه الملائكة حتى يصبح ولا يستحب ان يختم في اقل من ثلثة ايام لما في سنن ابو داود
 الترمذي والفتاوى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال سئلوا الله صلى الله عليه
 وسلم لا يقره من القرآن في اقل من ثلثة قراء قل هو الله احد ثلث قرآن عند
 ختم القرآن لم يسمح بها بعض المشايخ وقال الغنقي ابو الكيث هذا شيء استحسنه
 اهل القرآن دأمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكثرة فلا يرد على
 مرة ولا بأس بالقرآن مضطجما اذا قرأه من اجله لما ورد من الاثارة فضيلة قراءه
 بعض الآيات في التور عند اخذ المصفي منها ما روى الترمذي عن شداد بن اوس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم ياتي الى فراشه فيقره سورة
 من كتاب الله حين يخلد فيه الا وكل الله ورجله ملكا لا يدع شيئا من ربه
 حتى يهبه من هبة ثم الرجلين لما عات التظيم بحسب مكانه سئل الباقي عن
 قراءة القرآن في الاوقاف التي نهى عن الصلوة فيها اهل افضل الصلوة
 على النبي عليه السلام والكور والتسبيح فقال الصلوة على النبي عليه السلام

والدعاء والتسبيح افضل والقراءة ما شئت او هو عمل علة ان كان منبها لا
ليشتغل قلبه المشي والعمل جائزة والاكراه في الحرام ان لم يكن فيه احد
مكشوف العورة وكان الحرام طاهرا يجوز جهرا وخفيا وان لم يكن كذلك فان
فيه وفي نفسه فلا بأس به وبكره الجهر وكذا تكراه القراءة في المسج والمختل
وموضع الجاسد وتكره عند القبر عند ابي حنيفة ولا تكره عند محمد بن قيس
اخذ المتابع لو ردد الاثار به منها ما دوى البصير حتى ان ابن عمر استحب ان يقرب على
القبر بعد الدفن او سورة البقرة وخافتها رجل بكتبا لغة وبجينة رجل
يقرب القرآن لا يمكن الكتاب الاستماع قال لا ثم على القاري القراءة جهرا
موضع اشتغال الناس باعمالهم والشئ على الكاتب وعلى هذا الوجه على السطح
الكلي جهرا والناس ينمرون كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر صبي يقرب
البقرة اهله مشتغلون بالعمل بعدد وقت تلك الاستماع ان افتتحوا العمل قبل
القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القاري في
الكتابة اخذنا بحسب المادتين الاستماع وان كان اكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب
عليهم بكرة في القوم ان يقروا القرآن جملة لتفقيتها ترك الاستماع والانصات
وقيل لا بأس به الكل في التنية والاصل ان الاستماع للقرآن فرض كفاية لا
لإقامته حقه بان يكون ملتفتا اليه غير مضطرب وذلك يحصل بانصات البعض
كما في رقة السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفى فيه البعض عن الكل لا انه يجب على
القاري احترامه بان لا يقربه في الاسواق وموضع الاشتغال فاذا قرأه فيها كما
هو المصنع لم يمتد فيكونا لا ثم عليه وهذا هو الاشتغال فما للرجح في الزامهم
ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند من يشتغل بالهند ليس بتكرار الفقه
لانه اذا اجمع ترك الاستماع لضيق المعاشن الذي فلا يباح لضيقه الامور
او فيكون لا ثم على القاري هذا اذا سبق القاري على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ
القراءة قبل القاري فالأثم على المتأخر فربما بين هذا وبين موضع الاشتغال حيث
يكون لا ثم على القاري وان ابتدأ قبل اخذ هرة اما المهم بان تلك الموضع ممتدة
لهم ليس عليهم الاشتغال عنها بخلاف القاري ولا بكرة فيام القاري القادر فقيما
اذا كان مستحقا للتفكير في التنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا
من الاشتغال بالانطوى لانه يقع فرضا والفرض افضل من التلاوة الجهر بالقرآن
افضل ان لم يكن عند مشتغلين بالدرجات الطه رياء ونظم المودة القرآن من المودة
افضل من تلاوتها من الاعمال الغير المحمودة وقيل بكرة بتلاوتها منه لان صوتها عورة كذا
ذكره في كتاب الفتاوى ولا بأس بتعليم الكافر القرآن والفقه رجاء ان يهتدى بكن
لا يمتثل المصنف بالادب فيقول هذا قول محمد بن ابي سنان لا يمتد من غير فصل ومن

تكم القرآن في نفسه بآثم لقراءه عليه السلام عرضت على ابي عبد الله حتى انقضاء مجزها
الرجل من المسجد عرضت على ابي عبد الله حتى انقضاء مجزها
او آية او غيرها رجل ثم تسبها رواه ابو داود والترمذي قوله عليه السلام من
قرأ القرآن ثم تسبها لقي الله يوم القيامة اجده رواه ابو داود والترمذي والنسائي
ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقربه ويحسب على السماع ان يرد به الى القرآن
ان لم يأت له يقع بسببه لك عداوة ومنه في آله من سببه من تركه لا زكلك معروف
تضمن تكرار سقط وجوبه وبكره التجميع والتلخيص بقراءة القرآن عند ما المشايخ
لانه تشبه بفصل النفسه هذا اذا كان لا يفتر الحد في اما التلخيص المختصر فام بلا
خلافه بكرة بغير المصحف وكتابته يعلم وقيل ان فيه شبهة الفخيرة منقطة
في اللفظ او المرقا وبكرة كتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على الجود في الحمار وغيره
مستحسنة ولا بأس بتجليته المصحف لا في نية تخطيطا في المنظر كذا نقطه وتفسيره
لا احتياج اليه للعلم من مائة واذا صار المصحف مجتذلا يمكن ان يقرب فيه بجملة
خرقة طاهرة ويدفن في ارض طاهرة وسئل المجدي هل يجوز ان يجلد به القرآن
قال لا وقيل ان كواغذا الاجزاء يجوز استئصالها في جلد المصحف ككتابته في روث
كتابته في الخمر والابدية بكرة فوسد المصحف لغير الحفظ ويجوز الحفظ كما يجوز الكون على
جوانحه وفيه الضرورة والله اعلم **واما سجدة التلاوة** فان في آية السجدة
سجدة اربعة عشر موضعا آخر الاعراف في الرعدة والتخل والاسراء ومحمد
والالحج وفيه العزفان والتخل والتمثيل وصود فصلت والجم والاشفاق والملك
فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا ان فيه سجدة بين كبيرتين
مستحبتين اما الوجوب فلقوله عليه السلام ان اقر ابن آدم السجدة اعتزل
الشیطان ان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرنا بالسجود
فابتغى التمام واه مسلم في الايمان وجه الاستدلال ان الحكيم اذا حكى عن غير الحكيم
كلما لم يذكره كان له ليل محتمة وقد حكى لفظ الامر وهو عند الاطلاق والوجوب
مع ان آية السجدة تفيده ايضا لانها ثلاثة اشياء قسم فيده الامر بها وقسم تضمن
حكاية استنكاك الكفرة حين امروا به وقسم فيه حكاية فعل الصالحين
او الانبياء والملائكة للسجود وكل من الاشتغال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجبة
الا ان دلالتها ظنية فكان الثابت الوجوب الا في ارض واما فبين مواضعها
ففيه خلاف الشافعي ومالك اما الشافعي فانه يقول ان آية الحج منها من
ليست منها واستدل الاول بجلد عتبة بن عامر قلت يا رسول الله افضل سورة الحج
بسمي تيقنا لا ثم من لم يسجد لها فلا يقربها رواه الترمذي وعنه عليه السلام
فضلت سورة الحج تسبيح تين رواه ابو داود في الحراسيل الجواب ان الاول قد قال

فيه التورى سنده ليس بالقوى والثاني من سبل وليس بمجته عند ولين سقم فالمراد بالبيضة
 الثانية سجود الصلوة بدليل اقتنائها بالركوع اذا المصروف في مثلها كونه من امار
 ما هو كمن بالاستقن كقولها ثلثا وسجودى وكفى مع الركعتين كونهما فضلت ببيضة
 لا يفيد ان كلتيهما سجدة ثلاثة لجواز ان يرد تفصيلها بذكر سجدة من احدتهما للثلاثة
 والاخرى الصلوة واستدل للثاني بما رواه الفسائى انه عليه السلام سجد في صوم
 قال سجد بها بنى الله داود نوبة وسجد بها شكرنا قلنا فانه ما فيه انه عليه السلام
 بين التسبب بحق وروى عليه السلام والتسبب حقنا وكونه الشكر لا ينافى الوجوب
 فكمل الغرض والواجب انما وجبت شكر التورى النعم واما ما في الصحيحين عن ابن عباس
 قال سجد من ليس من اهل التورى وقد ايتى النبي عليه السلام بسجدة فيها ونة
 رواه انه فنه اركبك الدين هدى الله بهديم افند وقال كانه اود من امر بكيك
 ان يفتدى به فدليل لنا فانه صرح بان النبي عليه السلام كان يسجد لها وانه عليه
 السلام امر بالافتداء بدوود وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك
 فكنا ايضا ما معدن بالافتداء وحديثنا في قوله ليس من غايم التسجود على
 انه ليس مما امر به على سبيل الفرض والقطع لما فيه من الاحتمال فينبغي ان الغرضية
 لا الوجوب على ما هو قولنا او التسبب على ما هو قولنا الشافعى واخرج امام احمد ابن
 نعيم واللفظ له عن ابن سبيد الخدي قال لقد ايتى في المنام كافي كبت سورة ص
 فانيت على التسجود فسجد كل شى رأيت اللوح والتم والدعاة فانيت النبي صلى الله
 عليه وسلم فاخبرته فامرنا بالتسجود فيها فهذا صريح في الاس بها فلا يمارضه
 المحمل واما ما لك فانه يقول الثالث الاخرى هي النعم والانشقاق والعلق ليست منها
 لما روى عن ابن عباس انه عليه السلام لم يسجد في شى من الفصل منذ تحول
 الى المدينة قلنا سنده ضعيف ضعيف البيهقي فلا يصح ناسخا لما رواه البخارى
 والترمذى وصححه عن ابن عباس انه عليه السلام سجد في النعم وسجد معه المسلمون
 والمشركون والجن والانس ولا مقامها لما في الصحيحين عن ابي داود الصانع قال
 سكت خاف اى صوته المنة ففر من السماء انشقت سجدة فيها فقلت ما
 هذه قال سجد بها خلف ابي القاسم صلى الله عليه وسلم فاذال سجد فيها
 حتى التاه وما رواه الجماعة الا البخارى عن ابي بصير انه قال سجدنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في انشقت اقره باسمه وقبل مع ان المنة والمنة انما
 واما اشتراط شرائط الصلوة بنا لاجماع والحق فيه ليست بشرط بل التكبيران
 مستحبان حتى لو تركها محت ولذا لا يرفع يديه لانه عليه السلام لم يرفع يده
 ولا تشبه فيها ولا تسليم لعدم التميز ويجب على التالى وعلى السماع اما السجدة
 فلما تقدم وكذا السماع لعدم الفصل فيه وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه

قال اما التسجدة على من سمعها في البسوط عن عثمان بن عفان عن ابن مسعود وابن عباس
 اتم قالوا التسجدة على من تلاها على من سمعها وسواء قصد السماع او لم يقصد
 لا طلاق الاذنة ويجب على الموه تم بسلامة امامه وان لم يسمعها لوجوب المناجاة
 عليه حتى لو لم يسجد لها الامام لا يسجد وان سمعها لانه ثامور بالمناجاة وعدم
 المناجاة ولو تلاها الموه لا يجب عليه ولا على من سمعه من هو معه في تلك الصلوة
 خلافا لمحمد فانه يقول يسجد منها بعد الفراغ من الصلوة لولا المانع اذ انك
 وهو من المناجاة ان لم يسجد الامام وقلب المتبوع ثابتا ان يسجد ولما انة
 بحجور من الغزاة بالنظر الى الصلوة التي التزم فيها المناجاة ونصرف الحجر
 غير معتبر بخلاف الجنبه الحايض واقفه حيث يجب على من سمعها وكذا يجب على الجنب ايضا
 لانها منهية نه تصرف المني معتبرا في البيع عند اذان الجنبه ويجب على من سمعها
 من غير ليس بصلاته اجماعا لعدم الجى بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلوة
 في حقهم ولو سمعها المصلى من ليس بصلاته سجد لها بعد الصلوة ولا يسجد لها في
 الصلوة لانه اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن عزاء نها ولا يدخل في الصلوة ما
 هو اجنبى منها وان كان من جنسها لا يستلزمه تأخير جزء منها وهو منقضى عنه بلا ضرورة
 ولا ضرورة هنا فان قيل التسبب حق السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلوة
 لو تمكن اجنبية لكون التسبب غير اجنبى قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكانت
 اجنبيا بخلاف التلاوة ولو سجد لها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تنفسد الصلوة
 اما الاول فانه لما تنهى عن فعلها في الصلوة لما تقدم كانا راوا فيها ناقضا وقد
 وجبت عليه كاملا وما وجب كاملا لا يتأدى مع النقصا واما الثاني فلا انها من جنس
 الصلوة والصلوة لا تنفسد بفعل من جنسها ما لم يستلزم تنويته من صحت
 فرائضها ويجب على من سمعها من حايض ونفسا او كافرا او متبعا او مجنون كذا من نائم
 في التجمع لحق التسبب حته وهو السماع وعلم المانع الذي هو من غير عدم التكليف
 بالصلوة ولو سمعها بالطائرا والصدى لا يجب لانه محاكاة وليس بترارة ولا يفتى
 بها لا يجب عليه ولا على من سمعه لانه قدار الحروف وليس بترارة ولذا لا يجزى اياه
 جواز الصلوة وكذا لا يجب بالكتابة او النظر من غير لفظ لانه لم يقره ولم يسمع لانا
 تلاها او سمعها واكتفا جازا واذا بالاياء وان تلاها او سمعها غير اكب لم تجز
 الاياء بها واكتفا الا من عزى بسج الاياء واكتفا بالقرآن على امره موضع ولو
 تلاها وهو صحيح قادر على التسجود لم يسجد بها من غير عنده يجوز الاياء بها ولا
 يلزمها اعادتها اذا قرع في قضاء الصلوة ويستحب ان يقر لها في سجدة من
 القيام لما فيه من زيادة معنى الخسرة في الظهور انه يستحب القيام بعد الرفع منها
 ايضا ويستحب ان يقر التالى ويصفى السامعون بكلمته ولا يقر فورا قبله تشبها

بالصلوة ولا يكره مخالفة ذلك بان يسجد حينئذ ولو قد دام أو يسجد أو يركع
قبله لعد لا فتداه حتى لو ظهر فسجدة السجدة التالية لا تقصد سجدة ثم وكذا لو
يسجد التالي ذهب يسجد التسامع ويستحب التسامع اخفاؤها ان لم يكن التسامع
منهجا يستحب جهرها ولا تجب على الفور حتى لو سجد لها بعد سنة او اكثر فتع
لا قضاء لعدم التقيد بالوقت بشرط نية السجدة للتلاوة ولا التيقين
حتى لو كان عليه سجدة متقدمة ففعله ان يسجد عدة لها وليس عليه ان يجبت
ان هذه السجدة لانه كذا وهذه لانه كذا ويطلبها ما يبطل الصلوة من الكثرة
المفهمة والحديث هذا مبني على قول محمد ان السجدة لا تنم بالوضع بل بالرفع وهو
الاصح على ما تقدم خلافا لابي يوسف ومن سمعها من مصل ما فتداه قبل ان يسجد
المصلي لها يسجد عدة وان فتداه بعد ما سجد لها فان كان فتداه في الركعة التي
تلاها فيها سقطت عنه ان ادرك عدة الركوع لاتها اثر القراءة التي قد عملها
الامام عنه في تلك الركعة ولو لم يدرك عدة تلك الركعة او لم يقصد لا تسقط فلا بد
من سجدة لها لعدم المسقط وكل سجدة وجبة الصلوة ولو تكرر فيها سقطت
او لم يتكرر السجدة لها مشروعا لقول محمد ان لو سجد خارج الصلوة يكون هو ربا
لها انصرف ما وجب كمالا لا يثابري باقضاء ولو اداه في صلوة اخرى فكذلك
كونها اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال كيف تصور المسئلة وسجدة التلاوة
تتأدى بسجدة الصلوة وان لم ينوها لانا نقول ذلك ان لم يقرب بعدها ثلث ايات
او اكثر على ما ياتي اما ان افتر فلا يثابري بسجدة الصلوة فيتصور ولو تليت بالعربية
تجبت على من سمعها ولم ينهها من الجهر اذا اجبر بها اجماعا ولو تليت بالفارسية نلزم
من سمعها ولم ينهها اذا اجبر عنها او حنيفة خلافا للثوري ولا تجب على من لم يسمعها
وان كان في مجلس التلاوة لا فتداه من المصنف كلاما من عمر بن الخطاب ما يقول في سجدة
الصلوة هو الاصح لانه المهور في جنبها قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ويبنى
ان لا يكون ما صح على عموم بل ان كانت السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان
كانت من اركانها لا فتداه يقول ما شاء مما رواه ابن عباس انه عليه السلام
كان يقول فيها اللهم اجعلها لي عندك ذخرا واطمئن لي بها اجر ارفع عني بها وزرا
وتقبلها مني كما تقبلتها من ابي اود رواه الترمذي باسناد حسن وصححه الحاكم وماروت
عائشة كان يقول الله صلى الله عليه وسلم يقول سجدة القرآن يسجد وجهي للذي
خلقه وصنعه وشق سمعه وبصره بحولته وقوته وقال الترمذي حديث حسن صحيح زاد
الحاكم فيبارك الله احسن الخالقين وصححه هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة قال
ما شاء من كل ما اثنى من ذلك عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك يسجد سوادى وديك
امن فوادى اللهم زدني علما ينفعني وعملا يرفعني وعزقنا انه كان يقول سبحان

لينا ان كان عدتها ان كان عدتها لمعلا واخفاه بعض المتأخرين من اصحابنا
لانه تشا فدمع فائليه في سجدة هم عند تلاوة القرآن عليهم وكثرة تلاوة آية في مجلس
واحدة سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا استحسان
وجهه دلاله الاجماع والقرينة اما الاول فان التسامع لا يجب عليه الا
سجدة واحدة بالاجماع مع ان التلاوة سبب على حدة حتى لو تلاها الاثم ولم يسمعها
تجبت عليه والتسامع سبب على حدة واما الثاني فان تكرار القراءة محتاج اليه للتعليم
والتميم فلو تكرار الجهر بالحج وهو مرفوع بالنقر فوجب القول بالتدخل ثم هو
قد اخل في السبب اي جعل الاسباب المتقدمة سببا واحدا فيجب كبر واحد يلحق بها
ناخر منها عند ما تقدم عليه وان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اي جعل
الاسباب المتقدمة سببا واحدا واما بقائه فتداه فلا يلحق بها ناخر منها عند
الحكم بما تقدم عليه وانما كان الاصل ذلك لان التدخل امر حكمي ثبت بخلاف التماس
ان الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام ولا ان اعتبارا الثابت حتما غير ثابت بعد
من اعتبارا الثابت حكما غير ثابت لكتنا لو قلنا به في البناء ان كما في العقوبات لا تبطل الا ان
البناء ان زاد من الوجوب عدده يجب احتياطا لان بناها على التكرار لانا خلقتنا
لاجلها بخلاف العقوبات فانها اذا زادت بين الكروم والسقوف سقطت درء الظاهر
لان بناها على التكرار والعقوبات بالتدخل اخل بها في السبب المحقق ولا يبطل ولا ان
المحقق في المجلس جميع الاسباب الاحكام على ما في البيع وغيره وهذا التدخل
مقتضا للمجلس فاسباب ان يكون في السبب فائده الفرق نظرها في الورد في خلد ثم
ذ في فائده بخلافنا سواء بتدخل المجلس ولا لانه تدخل في الحكم واعتلا يسجد ثم تلا
لا يجب السجدة فائدا ان لم يتدخل المجلس لانه لا يثابره تدخل في السبب ما لو تبدلت
الآية فلا تدخل لان التدخل انما يكون عند اتحاد جنس السبب عند اختلافه وكل
آية بجنس على حدة ولهذا الضرورة المذكورة فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن
كلها في مجلس واحد يلزمه اربع عشر سجدة وكذا الحكم بتدخل المجلس عند اتحاد
الآية يجب لكل تلاوة سجدة لان التدخل في السبب انما يقع عند جامع لجميع الاسباب
ويجملها كسبب واحد هو المجلس لانه يتصل بالقبول بالايجاب مع الفصل حنيفة
وتخذ الاقابر المتقدمة حقيقة فاذ اختلف المجلس عما الحكم الى الاصل وهو كبر
الحكم بتكرار السبب اي السجدة بالتلاوة واعلم ان كل من تبدل المجلس واتحاد حنيفة
وهو في التبدل الحقيقي كان فيقتل من كان الاول في نحو القبر او بثلث خطوان واكثر
التبدل الحكمي كان يمتنع في عمل آخر بان كل تلك الحقائق او شرب لث جبر ان كل كلمة ثلث
كلما من غير ان يقر من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر الحكمي هو الكاين بين اخر آياتنا
يطلق عليه مكانه احد عرفا كالمسجد والبنت والحافرة وكذا مشي اقل من ثلث

تأخره سبب

خطوان في هذا الصنيع اذا عرفت هذا فان وجدنا لا نأخذ عندنا كراهية التجهيز
حقيقة وحكما ان حكمنا وجدنا التداخل كفت سجدة واحدة ولا فلا فمن ثم قالوا
مشق خطوة او خطوتين او كل القوة او فتنين او شرب جرعة او جرعتين وانقل
من ذواته البيت والمسيح الى ذواته اخرى ورد بسلا ما او شتمت عا طمشتا
ثم كرتها كفته سجدة واحدة بخلاف استهين الشربة التي استهته والكرايه
الاستفان من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلاما او شرب جرعات او عقد نكاحا
او سيقا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة فان جلس الاكل غير مجلس
التلاوة وكذا مجلس البيع ومخفه وان اخذ حقيقة ولو طال المجلس بعد
التلاوة الاولى من غير ان يستقل بشيء اخذ شرب جرعات لا يتكرر الوجوب ولو
كررها راكبنا يتكرر ان لم يكن في الصلوة لان سير الدابة يضيق الى ركبها
حتى يجيب عليه ضمانا ان تلفت فاعتبر مكانها مكانه لا ظهرها ولو نزل صلو
لا يتكرر لان خروجه الصلوة بجعل الاسكنه مكانا واحدا ولو لا ذلك لما صح مثلا
لان اخلا في المكان يمنع صحة الصلوة وهذا ينبغي التسوية بين كون التكرار
في كفة واحدة وكونه في اكثر وهو قولنا في سر وهو الاصح خلافا لما وجدنا عند
نكير الوجوب بتكرارها في كفتين فالان القول بالتداخل يوجب دوى الى اخلا
احدى التكرارين من القراءة فيفسد قلنا ليس بضرورة القول بالاتحاد في
حق حكم بطلان التلاوة في حق حكم آخر فكان المقدم باقيا في حق جواز الصلوة
وقد فاد فليس المحذور خلافا فيما اذا كرتها في موضع اخر اضراء القراءة
حتى لو كرتها بعد او فرضا القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة واحدة لان المانع
من التداخل منفتح مع وجود المتقضي والمستفينة كالبيت لا تجزئها غير
مضاف الى التكرار بخلاف الدابة ولو تبدل مجلس السماع دون التالى تكررت
الوجوب على السماع اجماعا ولو تبدل مجلس السماع دون السماع تكرر على
السماع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقه ايضا لكن
بشرط السماع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حقه السماع وتصح في الكثرة
الاولى في الهداية وفتاوى قاضي خان الثاني قال في البناء سبع وعلمه القوي
قال في التفسير به فاحذره **علم** ان حكم الصلوة على النبي عليه السلام عند
ذكر اسمه على القول بوجوبها حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد
المجلس لا ذكرنا من امثلة في سجدة التلاوة من ان ذكر اسم الله
عليه السلام واجب لحفظ ستة التي بها قوام الشريعة فلو وجبت كل مرة
لاضيق الحاج غير انه ينبغي تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان الصلوة
عليه صلى الله عليه وسلم تنفرد بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة

فانها لا تنفرد بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة
فلم يسجد بها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس وقدرها فيها وسجد
لها كفته هذه السجدة عز التلاوة يتزوا ن سجد الاولى لم تكن تلك السجدة
عز التلاوة يتزوا هذه المسئلة من جنسيات التداخل لا اتحاد المجلس لعدم
اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشروع فيها عمل قليل ككر خضعت
بعدها استتباع الاولى والثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة
واستتباع الضعيف القوي عكس المعقول فنصر لا يتوقف الا في ردها
بالذكر وان لم يسجد الاولى ولا الثانية حتى خرج من الصلوة سقطت لما
من زمان المتلوة في الصلوة اذ لم يسجد لها فيها سقطت والا وقد اندرج
في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقط ما اندرج فيها
ولم يعكس الاندراج لما مر اننا هذا جواب الجامع الكبير وعائنه الكثر في نوادر
ابن سليمان الاولى لا تسقط ما لم يسجد بها خارج الصلوة فان لم يسجد لها
عند التلاوة يلزم ان يسجد لها بقدر الصلوة سواء بسجد الثانية او لا
والصحيح ما في عائنه الكثر لولاها في الصلوة اولا ويسجد لها ثم قرأ فاعيد
ما سلم قبل يسجد الثانية ولا تكفيه الاولى قبل بكفيه وقيل ان لم يتكلم
بعد السلام يتلوا وتها تكفيه الاولى لان السلام عمل يسير كالشروع وان تكلم
لا تكفيه لان الكلام مع السلام يصير كثيرا لا تكلم ثلث مرات بسلا ميز كلام
آخر فيتبدل المجلس كذا وقدرها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأ فاعيد
مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى كذا في فتاوى قاضي خان وقدرها
سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم من آخر ثم جاز كفته سجدة واحدة سواء
كان هذه الصلوة اولا على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر يتكرر الوجوب الا اذا
وقعت تلاوته وسماعه معا وهذه الصلوة كذا في الحاقا نيته ايضا والمسيب
اذا سجد جامع امامه ثم قرأ فاعيد يتقضي لا يسجد على مقتضى قولنا في يوسف خلافا
لما وجدنا لو لم يسجد جامع الامام وقرأ فاعيد يتقضي يسجد اتفاقا **واعلم** ان سجدة
التلاوة تارة تاتي بالكوع في الصلوة وبكوع الصلوة اذا نواها ويسجد في الصلوة
مطلقا وقيل بشرط نيتها ايضا ويستلزم في ذلك كله ان لا ينقطع القول بل يكون
الكوع والسجدة عقيب تلاوتها او بعد آية او آيتين فان قرأ بعد ذلك اياتا انقطع
القول بخلاف ما قرأ في ثلث ايات قبل ينقطع واليه لما شيع الاسلام خواصر
زادة وقيل لا واليه مال شمس لا يئة الخلق وهو الاصح رواية فان تجدنا ذكر
في كتاب الصلوة قلت رايت الرجل يقرأ السجدة وهذه الصلوة والسجدة في
آخر السورة الا ايات بعين السورة بمد آية السجدة قال هو بالخيار ان

شاء ركن بها وان شاء سجد بها قلت فان اراد ان يركع بها ختم السجدة ثم يركع بها
 قال نعم قلت فان اراد ان يسجد لها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فينزلها ما بعد فراغ
 السجدة وهو آيتنا فقلت نعم يركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها سورة
 اخرى انتهى هذا نص على ان الثلث ليست قاطعة للفرد وأنه محقق بين ان يتم السجدة
 ويدخل السجدة في ركوع الصلوة او سجودها وبين ان يسجد لها عند قراءة فيها
 ثم يقوم ويتم السجدة ولكن هذا هو الافضل لا التثنية بها مستقلة ثم اذا سجد
 لها على سبيل الاستقلال بركه ان يفرد ويركع من غير ان يفرد بعد ثلث شيئا سواء
 كانت الآية في وسط السجدة او ختمها او بيني الختم آيتنا وثلث لانه يصير آيتنا
 الكون على السجدة فيبقى ان يفرد ثم يركع فان كانت ختم السجدة بقره آيات من سورة
 اخرى وان بقي منها آيتنا وثلث سورة بنى اسرائيل والاستغفار وكذا ينبغي ان يركع
 بها سورة اخرى وان لم يركع ولا يركع البداع افضلية وصل السجدة
 بما ينقض قصره على ما اذا كان التثنية حيث قال ان التثنية من خاتمة السجدة
 دون ثلث آيات فكان الاولى ان يفرد ثلث آيات كبر لا يصير آيتنا للركوع على السجود
 هذا واعلم ان آية سجدة التلاوة بالركوع مما قد مر فيه القياس على الاستحسان
 كما ذكره في الامتداد الشئ كمال الدين بن الهمام فان قلت قد قالوا ان آية التلاوة
 في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عنده والقياس مقرر على الاستحسان
 فاستغنى عن كشف هذا القياس فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من الحاشي
 التي بناط بها الحكم من القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان
 لا يقابل القياس المحدود في الاستحسان هو ان يركع منه فيكون الاستحسان بالنقص
 فيكون بالضرورة وقد يكون بالقياس ان كان قياسا آخر متبادرا وذلك خفي
 وهو القياس الصحيح فيسقط الحاشي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر من حيث ان
 مستحق الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويستحق مقابله قياسا باعتبار
 الشبهة وبسبب كون القياس المتبادل ما ظهر بالنسبة الى الاستحسان ظاهرا محققا
 مسلمة ان الصلابة هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على
 قولنا ان تقوم الصلابة في الاستحسان لا تقوم بل الركوع لا تستقط السجدة
 بالسجدة ام ظاهرا فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز ان هذه السجدة
 قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوره ويرد معناه ان يقوم عن نفسه و
 عن قضائه بوجه آخر فيصح ان القياس هو الظاهر هنا مقالة على الاستحسان
 بخلاف قيام الركوع مقامها فان القياس ياتي الجواز لانه الظاهر في الاستحسان
 يجوز وهو الحاشي فكان حيث من تقدم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ
 على ان الركوع هو القائم مقامها كذا ذكره محمد في الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان

يركع بالسجدة نفسها هل يجزئ ذلك قال اما في القياس فالجواب في ذلك والتجوز
 سواء لا لكل ذلك صلوة واما في الاستحسان فينبغي ان يسجد بالقياس باخذ
 وهذا لفظ محذور القياس على ما قاله محمد ان معنى النظم من غير واحدة فكانا
 في جعل النظم بهما جنسا واحدا والحاجة الى النظم الله تعالى اما افتداه من
 عظم واما مخالفة لمن استكن فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان ان
 الواجب هو النظم بحقه مخصوصته وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على الفرد
 حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا يجوز ثم اخذوا بالقياس
 لقوة دليله ما رواه عن ابن مسعود وابن عمر انهما اجازا ان يركع عن السجود في الصلوة
 ولم يرو عن غيرهما خلافا فلذا قدم القياس فانه لا يرجع للحاشي لخصائمه ولا لظاهر
 الظهور بل يرجع في التعرج الى ما اقرن بهما من الحاشي في نوى الحاشي اخذوا به
 او الظاهر اخذوا به غير ان استغن عن ارجح قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى
 الحاشي المتبادر من ذلك اخذوا ما وضع تقديم القياس على الاستحسان في بعضه
 عشره ومثاقفة في الامور انتهى ما ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو محقق
 الا ان قوله عامة المشايخ على الركوع هو القائم مقامها بالحصر مما لا ينبغي فانه
 ينبغي ان السجود لا يقوم مقامها عند العامة وليس كذلك على ما عرفت فيكون الامام
 ان يفرد آية السجدة في صلوة يجزئها وكذا في غيرها لم يجزئها والميدان انه ان ترك
 السجود لها فقد ترك واجبا وان سجد بسجدة على مقتضى الا ان تكون السجدة
 في آخر سورة او في بيانه مجزئة في ركوع الصلوة او سجودها على ما مر فيكون
 ان يفرد سورة في صلوة او غيرها ويترك آية السجدة لانه يشبهه الفار من
 السجدة والاستحسان عنهما وذلك ليس من اخلاق المؤمن ولا يكره عكس ذلك
 بان يفرد آية السجدة من السجدة ويترك سائر ما لانه متبادر الى السجدة وقوله
 آية من غير آيات كقراءة سورة من بين السجدة وذلك جائز فكذلك هذا وقيل
 في آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كافاه الله تعالى ما اجمعه ويستحب ان
 يفرد مع السجدة من السجدة آيات في فتاوى القاضي خان ان قوله معها آية او آيتين
 فهو اجتهاد في الذخيرة ليكون في التوفيق تفصيل آية السجدة على غيرها مع ان
 الكل من حيث هو كلام الله تعالى في رتبة واحدة وان كان بعضها بسبب شمله على ذكر
 صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لا المذكور حاصله ان ما يجمع
 تفصيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توفيق واذن منه مكره بخلاف ما مر
 منه تحقيق زيادة فضيلة من السجدة عليه السلام فانه يارده سبحانه ونهض
 البداع في تحليل كراهة ترك آية السجدة من السجدة الى انه لا اجل ان يفرد قطعا
 لنظم القرآن فينبغي ان يتبع النظم والتأليف ما مر به قال كمال

كراهة ما مر به

فإذا قرأناه فاتبع قرأه أي أبا لهب فمكان التفسير مكرها قال ابن الهيثم وهذا يقتضي
كراهة قراءة آي السجدة كلها في مجلس واحد فيه نظرا لنفي اللفظ أي أبا
محمدا بسقاط بعض الكلام والأيان من السجدة لا بد من كلمة أو آية منها على ما
من آية من آيات القرآن كقراءة سورة من سور السجدة فكما لا يكون قراءة
سورة متفرقة من أثناء القرآن غير اللفظ والنظم لا يكون قراءة آية من
كل سورة غير أنه نعم يقتضي أنه لو ترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره
وفيه ما فيه وهو ما جاز البديع أيضا في تقليل السجدة بقراءة الأيات مع آية
السجدة إلى أنه لا جمل أن يكون ذلك على ما رواه الآية ولا يحصل بغير وجوب السجدة بحيث
القراءة لا يجوز إيجاب السجدة إذا القراءة للسجدة ليست بسجدة فيقر معها
آيات يكون قصد إلى التلاوة لا إلى إيجاب السجدة والله سبحانه أعلم قال الفقيه
وإذا قرأناه الغرض من الكلام على ما يمكن بكلام المصنف فقد أشنا أن الحق به محققا
خلا عنها ولا بد منها وهي مباحة لا مائة وأرداك الجماعة وقضاء الفرائض
الحقة والميدان من مسطرة المسألة من أحكام المسجد والجنازة ومسائل شتى
فبقوله الله المستعان **فصل في** الأمانة وفيها مباحث **الأمانة** موضع
الجماعة من الأحكام فنبين أنها فرض عين لا من عذر وهو قول أحمد وأبو عطاء
والشافعية وميل من كفايته وقال محمد بن الأصم **اعلم** أن الجماعة سنة مؤكدة لا
برخص التارك إلا بمنزلة من غيره وأول هذا الكلام نفي المستثنية وآخره يفيد
الوجوب وهو الظاهر في النهاية قال عاتقه مشايخنا أنها واجبة وفي المنع
أنها واجبة وتتميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البديع يجب على المعتكف
البناء للدين الأحرار والتأديب على الجماعة من غير جرح انتفى والأدلة تدل على الوجوب
منها ما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي هريرة أنه عليه السلام قال لقد صمت
بأمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أفلح من حالهم حين
من خطبته فوالله لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار وليس المراد ترك
الصلاة أصلا بل دليل ما في مسلم وغيره عن أبي هريرة عنه عليه السلام أنه
قال لقد صمت أن أمر فبقي في جملة من خطبته في قوم ما يصليون في بيوتهم
ليست بهم علة فأحرقها عليهم فنبيل أن يذهبوا من الأمان الجمعة عني وغيرها فتد
صمتا إذا نأى فلم يكن سمعت أبا هريرة يأنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يكن جمعة ولا غيرها وأما قالوا لا بد ذلك لأنه روي عن ابن مسعود نحوه ألا
أنه قال لا يفتلون عن الجمعة رواه مسلم أيضا عن أبي هريرة ولينان وأنه في الجمعة
ومعانيه في غيرها وكلاهما صحيح ويروى أنه ما في رواية البخاري مما يدل على أن المراد
الشماء وهو قوله عليه السلام في آخره والذي ينبغي بيده لو يعلم أحدكم

ملحق

أنه بعد ما سمعنا أو قرأنا من حسناتنا أو من حسناتنا أو من حسناتنا أو من حسناتنا
قال أحمد أيضا ما يختلف من صلوة الجماعة إلا ما لو قد علم نفاذ أو بعضه أو كان
المعصية ليعني بين جليلين حتى ياتي قال لا بد من صلاة على الله عليه وسلم على ما سنن
الهدى أن سنن الهدى المتصلة في المسجد الذي يروى عنه في رواية في
منه أن يلحق الله غدا مسلما فليحفظ على ضوء آية الصلوة أن حيث ينادي بجهت
فإن الله شرع لتبكيه سنن الهدى وأن من سنن الهدى ولو أنك لم تكن في بيوتكم
كما يصلي هذا المصنف في بيته لتكن سنة نبكيه ولو تركتم سنة نبكيه لضللكم وما من
رجل يظلمه من الجهل أو من الجهل إلى مسجد من هذه المساجد لا كتب الله له بكل
خطوة حسنة وروى بهار رجه وحط بها عنه سيئة ولقد أيتنا ما يختلف منها
الآثار في معلوم التناقذ لفتك أن الرجل يروى به ينادي بين جليلين حتى ياتي في الصلاة
فهذه الأدلة أو في ما يفتي بها الرجوع بمسئمة محمد لها سنة لا ينافيه لأنه يطلق
السنة كثيرا على ما يجب بالسنة كما أطلق على صلوة العيد أنها سنة بقوله عيدان
اجتمعا في يوم واحد أو السنة والثاني من بيته فإن المراد بالعيد بالثاني
الجمعة فقد أطلق على صلوة العيد أنها سنة مع أنها واجبة على الأصح لأن وجوبها
بالسنة يدل عليه بما عقبه به من قوله ولا يترك واحد منهما كما عقبه بها بقوله
لا يرضى التارك وكذا استمته ابن مسعود لها سنة المراد وجوبها بالسنة ويدل
عليه قوله ولو كنتم سنة نبكيه لضللكم وكذا الأحكام تدل على الوجوب من آثارها
من غير عذر فيمنع من شهادته وثايم الجيران بالسكون عنه وهذه كلها أحكام
الواجب فلو فربان ترتب الوعيد في الحديث وهذه الأحكام المذكورة مما استدل
به على الوجوب بتدليل المداومة على التارك كما هو ظاهر قوله عليه السلام لا يشهد
المتعلق في الحديث الآخر يصليون في بيوتهم كما يطيبه ظاهرا سناد المضاعف نحو
فلان ياكلون البراءى عاديهم فيكون الواجب الحضور أحيانا والسنة المؤكدة التي
تقرب منه الواظبة عليها وح فلا منافاة بين ما تقدم وبين قوله ثم صلوة الرجل في
الجمعة تفضل على صلواته في بيته أو سوقه سبعا وعشرين ضعفا والله الهادي
الثاني في الاعتذار التي يتبع التخلي عن الجماعة فمنها المرض الذي يوجب التيمم وكونه مقطوع
اليد والرجل من خلاف أو منفلوجا أو مستغنيا من سلطان أو غريبه وهو معسر ولا
يستطيع المشي كالشيخ العاجز وغيره وإن لم يكن بهم الروي في شح الكثرة إلا عند
إي حينة قال ابن الهيثم الظاهر أنه اتفاق الخلاف في الجمعة لا الجماعة في
القدية قال محمد لا يجب على الأعمى كونه جامع الجوامع والخلاصة وغيرهما ما يرد
قول شاذح الكثرة فانه قال لا يجب على الأعمى أن يجد قايما عند أبي حنيفة وقال
يجب أن يجمع الخلاف في المعتكف على ما صح به في الخلاصة وقاضي خان وغيرهما

في باب الجمعة ومنها المصروف الطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح ومن
 ان يوسف سالت با حيفته عن الجماعة في طين وبرد غة فقال لا اجتزكها وقل
 تحم في المصروف الخفيف رخصته يعني قوله عليه السلام اذا ابتكت النفا الصلوة
 في الرجال ما عن ابن ام مكتوم انه قال يا رسول الله اني ضيق شاسع الدار والى قايته
 لا يلا يعني فهل يجزى رخصته انما صلي في بيتي قال سمع النداء قال نعم قال ما اجد
 لك رخصته رواه ابو داود واحمد الحاكم وغيرهم منه لا اجد لك رخصته يحصل
 لك فضيلة الجماعة من غير حضورها الا الايجاب على الاعراف انه عليه السلام
 رخصته لتبنا من مالك على ما في الصحيحين وثاني ما في جملة انشاء الله
ثالث استدلوا بفضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة الموعود
 في قوله عليه السلام صلوة الجماعة افضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة
 على ما رواه في الصحيحين يحصل باذراك اقل الصلوة مع الامام ولو كان ذلك
 آخر الفقرة الاخيرة فبطل الاستدلال على ما سبق قوله فانه لا بد ان يكون ركعة
 باذراكه قبل فروع ما شئ من ركوع الركعة الاخيرة حتى يدرك فضيلة الجماعة
 لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة رواه
 مسلم والجمهور على خلافه لقوله عليه السلام اذا اتممت الصلوة فلا تأنها
 وانتم تستمونها انما عليكم التكنية فما ادركتم فصلوا وما فاكم فاعتصوا
 متفق عليه ولفظ ما يشمل ادني جزء وليس في ذلك الحديث ان زاد ركوع
 الركعة لم يدرك الصلوة وينبغي للسبوق ان يشيع مع الامام في اتي جزء اركعة
 فيكبر قايما ثم يشاد ركعة في الفعل الذي هو فيه من غير ان يتغير ما بين القيام وبين
 ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الا باذراك الامام في ركوعها لقوله عليه السلام
 اذا جئتم الى الصلوة فممن سجدوا فاسجدوا ولا تقلوه شيئا من ادرك الركوع
 فقد ادرك الركعة رواه ابو داود وقال عليه السلام اذا ان احكمه والامام
 على حاله فيصنع كما يصنع الامام رواه الترمذي اعلم هذا فليس في صلوة
 منفردا في مسجد ثم اقيمت تلك الصلوة في ذلك المسجد اي شرع الامام فيها
 بجماعة وليس المراد شرع المرد في اقامته فان كانت تلك الصلوة ثنائية
 او ثلاثية يقطعها ويتقيد احراز الفضل الجماعة ما لم يقيد الركعة الثانية
 بالستجدة فان قيل فلان القطع لا يردك فضل الجماعة انما يباح قبل استكمال
 الصلوة وبعد تقيد الركعة الثانية بالستجدة قد استحكمت الثنائيتان
 ركعتيهما الثلاثية بوجود اكثرها وان كانت الصلوة رباعية وام يتم شفعا
 بعد فان كان لم يقيد الركعة الاولى بالستجدة يقطع ولا يتم شفعا على ما اختاره
 نفي الاسلام قال في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم الصلوة

فكان يحمل الرخصة واختار شمس الاية المترجمة انه يتم شفعا لان ذلك الجنب يقطع
 فزبه من جيبه منها ما يمكن بالنقص وتدارك الغرض على الوجه الاكمل لا يسلب
 قدره صوته عن البطلان لا مكان الجمع بينهما با تمام الشفع وفوقه كركعتين
 مع الامام لا يمارض حرته ابطال العمل ما لم ينفذ الاية بالانقض على الوجه
 الاكمل واجيب بان كان ابطالا لصوته فهو كما لم ينفذ عليه انه حينئذ
 كان ينبغي ان يستوى التقيد بالستجدة وعدمه وان قيد الركعة بالستجدة يتم
 شفعا بالاتفاق يقطع ويتقيد ان كان في ركعتين شفعا يقطع ويتقيد بالستجدة
 الثالثة بالستجدة ثم هو بخير حينئذ ان كان قد قام الى الثالثة ان شاء عاد
 الى الفقرة وسلك ولا يسلم قايما لانه لم يشيع في القيام وان شاء كبر قايما ينزل الى الفقرة
 في صلوة الامامة المحيط يقطعها قايما بسلطنته واحدة وهو الاصح لانه يقطع
 وليس يتكلم كذا ذكره السرخسي في شرح الهداية وذكر شمس الاية المترجمة
 انه يعود لا محالة لانه اذا اخرج من صلوة معتد بها واخرج من صلوة معتد بها
 لم يشيع الا بالفقرة ثم اذا عاد الى الفقرة قال بعضهم بقرنة الشفعا ثانيا لان
 الفقرة الاولى لم تكن فقرة ختم وقال بعضهم بكنية الشفعا لاولا لان العودة الى
 الفقرة يرفع في القيام ويصير كما لو يوجد صلا فكانت هذه هي الفقرة الاولى
 وقد اشهد فيها وبسلك تسليمين عند بعضهم لانه يخلل من صلوة وعند بعضهم تسليم
 واحدة لان الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالثة
 بستجدة لا يقطع بل يتم صلاته لا استحكامها بوجود اكثر ويتقيد ثانيا ان كان
 في الظهر والعشاء وما دوى ابو داود والترمذي والعشاء عن يزيد بن الاسود
 قال شهدت مع النبي عليه السلام حجة فصليت معه صلوة الصبح في مسجد
 الخيف فلما قضى صلاته اذا هو من جلين في اخرى القوم لم يصلي كما منه فقال علي بن ابي
 يحيى بينهما من عدا بصر ما قال ما ضحكنا ان يصلي معنا قال يا رسول الله ان كنا صلينا
 في زماننا قال فلا تفعلوا ان صليتم في زمانكم ثم انتم مسجد جماعة فصليتم معهم
 فانها كما نافلة قال الترمذي من صحيح الا ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح والعصر
 عدل شرعيته التنقل بالوتر وخالفه الامام الا انهم احدثوا في المغرب عارضا لطلوعه
 ومعه فبقى في الظهر والعشاء وسما لما عن المارض ينهيه به هذا وانما قيدنا في
 اول هذه المسئلة الشرع بكونه في المسجد والاقامة بكونها في ذلك المسجد لانه
 لو شرع في بيته فاقامت في المسجد او شرع في مسجد فاقامت في آخره لا يقطع مطلقا
 ذكره المصنف في آخر هذه المسئلة خارجة عن قاعدة تحذف الصفعة من الصفعة حتى
 بطلت بطل اصل الصلوة لان تلك القاعة انما هي ذاك المكان من خارج نفسه عن
 الموضع بالمعنى كما اذا ترك فقرة الرابعة وقيد الخامسة بستجدة اما اذا كان

ممكن من المعنى كذا في النسخ في تركه فلا فافهمه الرابع في الاول بالامانة ومن كسر
اولا تصحح ما منه في التجميعين اللغتين المسلم قال عليه السلام يوم تم القوم اقرعهم ككتا
الله فان كانوا في القرعة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم
بوجه فان كانوا في الوجه سواء فاقدمهم اسلاما ولا يوم التجلية سلطانه ولا
يقعده بينه على تكريمه الا باذنه قال لا شئ في واديه مكان اسلاما سنا ودا
ابن حنبل والحاكم الا ان الحاكم قال موضع ما علمهم بالسنة فافهمهم فقها فان
كانوا في الفقه سواء فأكبرهم سنا وهي نقطة غريبة واسنادها صحيح فابولبي
اخذ بهذا الترتيب بوجهين ومحمد خالفه في حق الاقراء والاعلم فقال الاول
هو الا علم فان سنا وفي العلم فالاقراء واجاب عن اختيار مذهبهما كصاحب الهداية
واكثر المشايخ بان الاقراء كان اعلم لانهم كانوا يتلقون القرآن باحكامه ونظر
عليه ابن القيم برواية الحاكم بان يكون منه حينئذ يوم تم القوم اعلمهم
بالقرآنة واحكام الكتاب فان كانوا في القرآنة والعلم باحكام الكتاب سواء فاعلمهم
بالسنة ونقد ان يفتي من رجلين احدهما متبع مسانيل الصلوة والاخر متبع في القرآنة
وسائر العلوم ومنها العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني اولي بالقديم كقول المصنف
المنوع عكسه بعد احشاشا القدر المستور في تقليده بينه حيث قال في العلم يحتاج
اليه في سائر الاركان والقرآنة في كونه واحدا ايضا بان النص حينئذ يكون ساكنا
عن الحال بين من انفرد بالعلم عن الاقراء بعد احشاشا القدر المستور من انفسه
بالاقرئ عن العلم حينئذ كيف في التقديم بالا علم فقط على ذلك التفسير بل من
اجتمع فيه الاقرئ والا علمه على ان لا علمه بالكتاب لا يستلزم العلم بالسنة وما
يفسد الصلوة وما يكره فيها ويخون ذلك من المنوع والشعب مع انه هو المعتبر
اولوية التقديم قال لهذا استدلال جماعة له بما رواه الحاكم يوم تم القوم اقدمهم
بوجه فان كانوا في الوجه سواء فافهمهم في الدين فان كانوا في الفقه سواء
فاقرعهم للقرآن ولا يوم التجلية سلطانه ولا يقعده بينه على تكريمه الا باذنه
وهو معلول بالحجاجة انما رطاة والمكان غير مهم فيه لا تغش كذا بقوى قوة حديث
ابن يونس واخر ما يستدل به لغيره حديثه واما بكونه في صل وكان من هو اقرب
منه لا اعلم دليل الاول قوله عليه السلام اقدمهم في الدين فان كانوا في الفقه سواء
ابن سميكان ان يكون علما وهذا اخرا لا من من الله تعالى الله عليه وسلم يكون
المقول عليه انما هي لخصا والمراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلوة
قال في الخلاصة ان كان متبعا علم الصلوة كذا لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو
اولها تفنن كلهم على انهم ان سنا وفي القرآنة والعلم فالادوع اولها فوضعا
الادوع مكان الوجه بعد ما كثر الاسلام وانتشع التفاضل بالوجه وضار بالادوع

وهو الترتيب من الحوام والشبهه لقوله عليه السلام والمهاجر من محب ما نبي الله عنه
ولقوله عليه السلام لا تقل بالربعة شيئا يعني الادوع فان سنا وفي الاوصاف الثلاثة
قدم الاكبر سنا لما في الحديث المذكور لان التقديم للامانة من باب كرامته وقد يندب
عليه السلام لما كرامته بقولنا ان من اجل الله اكرام رضى الشبهة المسلم الحديث
ومناه عليه السلام ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا فان سنا وفي
في الاوصاف الثلاثة قدم احسنهم خلفا لقوله عليه السلام ان من احبكم في احوالكم
اخلاقا وفي رواية ان من احبكم احسنكم اخلاقا والمراد بمن الخلق الخلق والرفق
الحياة ثم ان سنا وفي الترتيب اصحهم فيها وقيل نسبهم فان سنا وفي الترتيب
والمعلم من هذا الترتيب من كونه تقديم الناسق على ما في ان العلم الاول بالانقليد
ان كان يجتنب الغر حشر وان كان غيره ادوع منه ذكره في المحيط ولواستوى في العلم
والقتلاح واحدهما اقراء فقد مر الاخر سنا ولا ياقون فالاساندة لقول
السنة وعدم الاثم لعدم ترك الواجب لانهم قد مر من اجل ما كذا في فتاوى المجتهد
وبينه اشادة الى انهم لو قدوا فاسقيا ثوب بناء على ان كونه تقديمه كان قد غدير
لعدم عنايته بامر دينه وسنا صله في لاثين بلوانه فلا يبعد منه الاخلال
ببعض شروط الصلوة وفصل ما ينافيها بل هو الغالب بالنظر الى نفسه ولذا لم
يجز الصلوة خلفه اصلا عندنا لك ورواية عزاجا الا ان اجوزنا هاهنا كراهة
لقوله عليه السلام صلوا خلفكم بكونوا جرحا على كل بد فاجروا جاهدوا مع
كل بد فاجروا هاهنا الدار قطنى واعلم بان كونه لا يسمع من ان يهينه ومنه
ثقة وحاصله انه رسل هو حجة عندنا وعندنا الكون جهنم فيكون حجة
عليه وقد روي عن طريق الدار قطنى بان يقيم والعقلى كلها مضعفة من قبل بعض
الرواة وبذلك يرتفع لما درجة الحسن عند المحققين ولهذا ذكر في المحيط انه لو صلى خلف
فاستوى ويستدع احد ثواب الجماعة كذا لا يجوز ثواب المصلي خلفه فيكون قد حصل
التمجيد والتابور خلف الحاجة ونسقه ما لا يخفى كذا قال صاحبنا لا يفتقر ان
يتقدم به الا في الجملة للضرورة بينها بخلاف سائر الصلوات التي يمكن من التحول الى
مسجد اخر فيها سوى الجمعة وعليه يحمل عمل الصحابة والتابعين في الاقتداء بالحجاجة
وعلى هذا فينبغي ان كونه الجمعة ايضا اذا تقدمت الجوامع كما في ما ننا لا مكان
التحول ان الفتوى على جواز التقديم على ما سنا في انشاء استسقاء وكذا ايضا في كونه
المسجد الا عدا في ولدان والاعلى فينبغي ان تكون كراهة في هذه الآراء دون
الكراهة في الناسق لانها لا محتمل غير محتمل لا غالبها لا خلا لبعض
الشروط بناء على الجهل لثابت المبدأ استغفاله بحجته السيد في الاعراب
لعدم العلم غايبا فيهم ليعدهم عن اهله وولدان لا نالهم من ثبته وولد

ومجمله على التمسك الذي هو مكره النفس ونحوها بناء على الضرورة في
حق الامور لا يرى الجاسته ليعجز عنها وقد يحسن من البنية وهو لا يشعروا
تأملت وجدت سبب الكراهة في الامور اخف من غيره ولذا لم يكن قد يه عند لا يئة
الثالثة وقد كن في المحيط لا بأس بان يه الامور البصير والى في الانفع وكما الامام
المعروف بخلافه في ميسر على انما يكون تقديم الامور ان كان غير افضل منه وقد
ثبت ان البقي عليه السلام استخلف ابن امير المؤمنين وهو امرى واه ابو داود
ويكره تقديم المستضع ايضا لانه فاسق من حيث الاعتقاد وهو شريك في الفسق من
حيث العمل لان الفاسق من حيث العمل يفرق بانه فاسق ونحوه فليس يتقدم في المستضع
والمراد بالمستضع من يمتنع شيئا على خلاف ما يمتنع اهل السنة والجماعة وانما يجوز
الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يكن ما يمتنع به يه الى الكفر عند اهل السنة اما
لو كان من ديار الى الكفر فلا يجوز اصلا كالاغلافة من الرافض الذين يدعون لاهيته
لعلنا وان البتة كانت له فغلط جبريل ونحو ذلك مما هو من كذا من ينفذ الصدقة
او ينكر محبة الصديق او خلافة اوستيا الشيعين وكما لهجته والقدسية والمشيقة
القائلين بانه تعالى جسم كالجسم من ينكر الشفاعة او الرواية او عذاب القبر او كل
الكاتبين اتماما من يفضل عليا خنساء هو مستضع من المستدعة الذين يجوز الاقتداء
بهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كالجسم ونحوه انه تعالى لا يرى
لجلاله وعظمته ودوى محمد بن ابي حنيفة وابي يوسف ان الصلوة خلف اهل الهزاة
لا يجوز كما انه بناء على ما عن ابي يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وانكم تجت
قال الهند في يجوز ان يكون مراده من يظن في وقايق علم الكلام قال صاحب الجنبى
يجوز ان يه الذي فرقه ابو حنيفة حين يأتى به قمارا يظن في الكلام فيها فتاى
رأيتك تناظر فيه فقال كنانا ظن كان على رؤسنا الطير مخافة ان يركب ما جينا وانتم
تناظرونه من يدركه منا حيكه ومن اراد ذكاة منا حبه فتدار وان يكون فهو كمن
يقبل منا حبه فهذه هو الخوض المنع عنه وهذا المتكلم لا يجوز الاقتداء به
واعلم ان الحكماء يكرهون كرا من اهل الهزاة وكفرهم مع ما ثبت عن ابي جعفر والشافعي من
علمه تكفير اهل القبلة من المستدعة كلهم مجمله ان ذلك المعتقد بنفسه كمن قال انما
به قاتل با هو كمن قال لم يكن نبيا على كونه فوله ذلك عن استنفاغ وبسة مجتهدا
في طلب الحق كمن جزم بطلان الصلوة خلفهم لا يقع بهذا الجمع اللهم الا ان يراد
بهم الجواز عند الحلح الصفة والافهم مشكل فكذلك ذكر الشيخ كمال الدين بن
الهام وعلى هذا يجب ان يحمل المنقول على ما عدا غلاة الرافض من مناههم فان
امثالهم لم يحصل منهم بذلك وسع في الاجتهاد فان يقولوا بان عليا هو الاله ارباق
جبريل غلط ونحو ذلك من التخلف انما هو متبع محض الهوى وهو سائر حاله من

قالها فبدهم لا يفرقونا الى الله ذلوقا بنا في مثل الاما من العظمين ذلوقا بنا
من كثر الكثرة وانما كلاهما في مثل من المشبهه في ما ذهب اليه وان كان ما ذهب اليه
عند الخفيف في حقه انه كمن كمنك الرواية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم
النصوص المشهورة والاجماع الا ان لهم شبهة فياس الغاييب على الشاهد ونحو
ذلك مما علم في الكلام وممكن خلافة الشيعين والشيابا وانما فان فيه انكار حكم
الاجماع القطعي لانهم يتكبرون بحجة الاجماع بانها مهم القمينة وكان لهم شبهة في
الجملة وان كان ظاهره البطلان بالنظر الى الدليل فبسبب تلك الشبهة التي ادى
اليها اجتهادهم لم يحكم بغيرهم مع ان مقتضى كفا احتياطنا بخلاف مثل من ذكرنا من
الغلاة فئاتلوا ما الاقتداء بالخالف في الفرع كالشافعي في يجوز ما لم يعلم منه ما
يفسد الصلوة على الخطا المقتضى عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة قبل كبر
وقيل لا يكره حتى قالوا لو شاهد من الشافعي انه اقتصد ثم غاب عنه ثم رآه يصلي
يجوز له الاقتداء به اما لو علم منه المقتضى ما يفسد الصلوة في اعتقاد الامام
كما لو رأى الشافعي في مسرة كراهة او امره ثم صلى ولم يقرضه هل يجوز له الاقتداء به
فالأكثر على انه يجوز وهو الاصح واختار الهند في جماعته منهم صاحب الزمانه عدم
الجواز لان اعتقاد الامام انه ليس في الصلوة ولا بناء على المدعى قلنا المقتضى
يرى جوازها والمعتبر في حقه رأى نفسه لا رأى غيره والله اعلم **الخامس** فيمن لا
يقع الاقتداء به في حق بعض المتكلمين وفي بعض لا يقع اقتداء الرجل بالمرء
لعمول عليه السلام اخردهن من حيث اخره الله عليه الاجماع وبناء على هذا
لا يقع اقتداء المتكلم المشكل بخشي مشكل الاحتمال ان المقتضى رجل والامام امره ولا
يقع اقتداء البناء بغير البناء في الغرض بغيره هو الصحيح لا يملو البناء اقوى
للزعمها ولا يجوز بناء القوي على الضعيف وهو اصل يخرج عليه كثير من المتسايل
وكذا لا يجوز اقتداء القائل بالحق ولا اقتداء القاري بالمتقي ولا قى بالآخرى
والكششى بالمارى وغير المسمى بالمسمى والمسمى قاعدا بالمسمى مستلنيا والقاهر
بصاحب العدل لا اصل المذكور ويجوز اقتداء من هو من المذكورين بغيره من حاله
او قوى له المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عدل بغيره الا انه اقتداء ظاهر
يعود من جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة العذر بغيره عذره مقبولة حقه فان
اخذ في العذر جازا اقتداء احدنا بالآخر للاستواء في الحال لان ذلك المذنب في حق
كل منهما غير معتبر وكذا لا يقتضى للمعتز من المشتل لما قلنا وما في الصحيح عن عمار
انه كان يصلي مع النبي عليه السلام المشاء ثم يرجع الى نفسه فيصلي بهد تلك
الصلوة فليس فيه انه كان يصليها معه عليه السلام من مناه وما وقع في روايه
الشافعي له من قوله ثم ينطلق الى قومه فيصليها بهم في له نلوع ولهم من يصد

رسول الله عليه السلام لصلوة العشاء الآخرة قالت فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى ان يكون يصلي بالناس فأتاه الرسول وكان ابوبكر رجلاً رقيقاً فقال يا رسول الله
انفصل عني انت احب ذلك فصلي بهم ابوبكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجد من نفسه خفة فخرج بها بين رجلين احدهما القناس لصلوة الظهر فابوبكر
يصلي بالناس فلما رآه ابوبكر ذهب لئلا يخافوا من ابيه ان لا يتأخروا قال لهما اجلسا
الى جنبه فاجلسا الى جنب ابوبكر فكان ابوبكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي عليه
السلام والقناس يصلي بصلوة ابوبكر النبي عليه السلام فاعدا الحديث من
روى القزويني عن النبي عليه السلام صلى في مرصعة الكزينة وفيه خلف ابوبكر فاعدا
وقال من صحيح واخرج النسائي عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع القوم في صلاة واحدة من شئ خلف ابوبكر فاولا لا يارضى في الصحيح وثانياً في
البيهقي لا يارضى في الثاني كما فيها اما ما صلوة الظهر يوم السبت والاحد التي
كان فيها ثامناً الصحيح من يوم الاثنين وهو آخر صلوة صلاة فاذ ذكره الشيخ
كما قال الذين بنوا الفخار وما قوله عليه السلام وان اصلي جالساً فصلى جالساً
ونحوه فهو منسوخ حديث ما يشهد هذا فانه اخذ المحدث منه عليه السلام قاله
البخاري وغيره واما اقتداء القائم بالاحد بالثابت حديثه الكرمي فالاصح ان
يجوز عندهما لا عند محمد بن علي ان صلاة من صلا القائم لا تقل الحاد
لا يجوز الا عند الحسن بن الحسن بن احمد وكان لا يفتقر وعندهما لما جازت صلوة القائم
خلف القاعدا الحديث جازت خلف الاحد بلا لته او لونه ولو لم يصلي الى حد
الركوع قال لا يصح الجواز اتفاقاً لا في حكم القائم لغيره منه ولا في زيادة لا يظن ذلك
بخلافه لا في جواز امامته المختص المشكك للنسائي وكذا امامة المرأة لكن يكره ان
يصلي من جملتهم جماعة على ما قالوا وان فعلوا يكره ان يتقدم الامام عليهم بل يقتف
وسطهم كما اذا امر المارء المرأة فانه لا يتقدم عليهم بل يكره وسطهم تحوزا
عن موقع نظريهم على عودته ويجوز اقتداء الاخر من بالاخر وفي الكسوف حالة
الا في بقية على كبره الاحرام دون الاخر من والاخر من مع الا في كماله لا في كماله
وذكر الترمذي في صحيحه لا يترك الا في اجتهاده آناه ليله ونهاره لينعم قدر
ما يجتنبه الصلوة فان قصر لم يقد عند الله تعالى في المحيط ان القاري اذا كان
على باب المسجد او بجوار المسجد ولا في المسجد يصلي وحده ان صلاة جازية بلا
خلافه كذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الا في جاز لا في ان يصلي وحده
ولا يظن فراغ القاري بالاتفاق اما اذا كان القاري في ناحية المسجد ولا في
في ناحية اخرى فتدكر القاضي ابو جازم ان على قياس قول الجنب لا يجوز
قول مالك انه رواه انه يجوز وجهه في حجة انه لم يظهر من القاري رغبة في

اداء الصلوة بالجماعة انتهى والقول الذي قام عليه ابو جازم هو انه لو اتى القاري
واقى بصلوة الكل فاسلوة عند الجنب حينة وعند القاري نفسه صلاته القاري
فقط لانه التارك من الصلوة مع القاري وابوع يتولان الايتين ايضا كما
مع القاري عليها اذا كانا قارين على تقديم القاري حيث حصل الاتفاق في الصلوة
والرغبة في الجماعة **التساوي** الحق لا يجوز تقدم الموم على الاما عندنا في الصلوة
خلافا لما لك لما طبع عليه السلام على الغلبة على الموم بين والنسائي من غير ذلك
مع انه بنى المحل ومقتضاه الا من كان علمه المتقدم على الامام شرطاً للتحقة الا في
والغفتر اليها هو الموم ثم فاذا تقدم شرطها فقدت فسد لا فتداه واذا قدم في صلاة
عليه نفسه صلاته لنفسه ما يفت عليه بخلاف الامام فانه يفتر بالنظر الى نفسه ولذا
لم يشترط نية الامامة للتحقة الا فتداه فلا تنفس صلوة الامام بنفسه الا فتداه
لعدم بناها عليه والمعتبر من صريح النظم حتى لو كان المتقدم طول من امامه بحيث يقع سجدة
قد امار الامام كمن قدمه غير مقدمه عليه يجوز والمعتبر في القدر لعقب حتى لو كان محب
المتقدم غير مقدم على عقب الامام لكن مقدمه الطول تمنع اصابعه قد امار اصابعه يجوز
من صلى مع واحدا قامه عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه في الحديث جازي قال السرخسي
النبي عليه السلام من غزوه فقام فصلي بحيث حتى تمت عن يساره فاخذ بيده
ادركه عن يمينه فجاء جبار بن يحيى حتى قام عن يساره فاخذنا بيده جيتا فدفنا حتى
اقامنا خلفه رواه مسلم وعمر بن عباس قال بت عند خالتي يمونة فقام النبي عليه
السلام يصلي من الليل فتمت عن يساره فاخذنا بيده فقام النبي عليه
ومن محمد ان لواحد يصلي اصابعه عند عقب الامام ولكن ظاهر الحديث المسند انه وهو
ظاهر الرواية عن ابى سرة بن سفيان الاثنان لما روى مسلم ان علقمة والاشعث خلفا
على عبد الله فقال الاصل من خلفكما قال لا نعم فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه والاخر
عن شماله الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والجواب انه
فعله لخصي المكان فقيما بينه وبين حديث جابر رواه مسنون فان فيه ذكر التطبيق
في الركوع وافتراش الذراعين وهو مسنون فانه كان بكفة وجابن قاما شهدا المشاهدة
التي بعد ذلك حديثه متأخر غاية الامس ان الناس حتى على عبد الله بن مسعود ولا بعد
فيه ان لم يكن ربه عليه السلام الا امامته الجمع الكثير وهذا لا ينبغي الا في التاويل
كتصية جابر وكحديثه ان جلس له ميككة رعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما
صنعتة فاكل منه عليه السلام ثم قال قوموا فلا اصل لكم قالوا سرقت الى حبس
لنا قد اسود من طول ما ليس فنصحتهم بما قام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعت
انا واليتيم وداؤه والجوز من ذواتنا فصلي لنا كمتين ثم انصرفه واه مسلم ايضا
قال في الهداية فهذا دليل الافضل والاشرف في ابن مسعود دليل الا باخه

انتهى هذا يدل على انه لا يكره في سبط الامام الاثنى عشر واختاره في المحيط وذكره الفقهاء
المشايخ ان الامام لو قام في سبط القوم وقاموا في مينة او ميسرة فقد اساءوا
انتهى ورجا يحل هذا على ما زادوا على الاثنى عشر فلا يخالفه واما الواحد لو قام
خلقه او من ينسب له فميت لا يكره وذكره الهداية انه سمي لانه خالف السنة
وهو القام هو السنة ان يصف الرجال ثم القبيح ثم النساء لما من حديث النبي
والخلفاء المشركين فقام النساء ولا يقف معهن لاحتمال انه رجل ولا مع الرجال
لاحتمال انه امرأة ثم التقي بين الرجال القبيح سنة لا فرض هو الصحيح
بينهم وبين النساء فرض عندنا حتى لو جازت امرأة او مبلية مشبهة بفعل الصلوة
رجلا او فتحت عليه قدمه كزوجه صلاتها مطلقه مشتركة في عهده واداءه وان كان
والجهة بلا حائل ونيت ما منها فسد صلوة الرجل **فشرط المحاذات عشرة** .
الاول كونها بالذات او بعبارة مشتركة ومعنى يتبع مطلقا او ثمانا وسبع اذا كانت
عبارة مسمية فلو لم تكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين المحرم وغيره **الثاني** كونها تفعل
الصلوة فان كانت لا تفعلها لا تفسد **الثالث** ان يكون المحاذ ان يقدر كمن عند محمد
واداء الكون معها عند ابى س على ما مر **الرابع** ان تكون الصلوة مطلقه اي اذا ذكر
وسجود فلا تفسد المحاذ ان صلوة الجنادة وسجدة التلاوة **الخامس** كون الصلوة
مشتركة من حيث الخفية بان يتي المرأة تحت ثوبها على عورة الرجل او يبيتها عن عورتها
على خفية ثالثا فلا تفسد المحاذ ان فيما اذا ملكيا صلوة واحدة منفردين او متعديا
احدهما بامر لم يقدر به الاخر **السادس** كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء
بان يكون الرجل اما لها او كان لهما امام فيما يروى وبانه تحقيقا كالمستدين وقديرا
كالأحقير بعد فراغ امام فلا تفسد المحاذ ان اذا كانا سبوقين قاما الى قضاء ما
سبقا لهما وان اشركا من حيث الخفية لكن لم يشركا من حيث الاداء كما ان الله لو اقتدى
كلهما بامام غير التي اقتدى به الاخر في صلوة واحدة وان اشركا من حيث الاداء على
التفسير المذكور لانه يصدق عليهما ان لهما امام فيما يروى وبانه لكن لم يشركا
من حيث الخفية فاصحح اعتراض صدر الشريعة بان الشك في الاداء لا يجعل دون الشك
في الخفية فلا حاجة الى ذكر الشك في الخفية فقامت **الستة** انهما اذا كانا في مكان واحد
احدهما على مكان وقامته والاخر على الارض لا تفسد صلاته **السابع** انهما اذا
فلو اختلفت جهتهما بان كانا يملكيا في جوف الكعبة كل منهما الى جهة الا خلا
تفسد المحاذات وكذلك في الظلمة **الثامن** عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما
اسطوانة نحوها لا تفسد والفرجة التي يتبع انسانا كالحائل **التاسع** ان يروى
الامام امامه النساء فكذلك قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط الشك فانه اذا
لم ينه ما منه النساء لا يبيح اقتداء بها بل يوجب الشك لانه انية امامه النساء

شرط في صحة اقتداء بمن عندنا خلافا لغيره بل يكره من ينسب اليه بالتمام باقتدائها و
يلحق صلاته فسادا من جهتها فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصده
كما ان مقتضى ما كان مجتبا لمجته فسادا للصلوة اذا فسدت صلوة الامام بسبب
الاقتداء توقفت ذلك على التزامه بقصده اذ لا ولاية لاحد على احدا الا بالتمام
وبعد وانه انما اقتدره نية امامها اذا اقتدت بها وان لم يجل فان اقتدى غير محاذات
بيح اقتدائها فان جازت في خلاها ينقلب فاسدا لعدم احوال الضرر اذ لم يتردد
منها محاذات عند الثالثة المحاذات غير مفسدة وهو التماس الا ان غشنا استحسننا
بالحديث هو آخره من حيث اخره فان الله امره وهو يقتضي الا فراض عند
الاطلاق وقدره في نية التمام والصلوة بحال النظر اليه فيكون ذلك التاخير
منه مفسدا لتركه فرض التمام ولا تفسد صلاتها وان كانت مأثورة بالتاخير ضمنها
ويجوز عليها تركه فارقا بين التمسك والتمسك وكان ذاته معها في لزوم تقديمه وتأخره
وكان المأموم مع الامام في لزوم تأخره وتقديم الامام كما ان المأموم لا يجوز له التقدّم
وتفسد صلاته والامام لا يجوز له التأخر ولا يفسد صلاته كذلك الرجل لا يجوز
له التأخر عن المرأة وتفسد صلاته والمرأة لا يجوز لها المحاذات فكل من لا تفسد صلاتها
الا انه ذكر في المحيط حكم عن شيخ العراق في المحاذات صورة تفسد صلوة المرأة
روى الرجل وهي ان اشرعت بعد شروع الرجل محاذية لانها اذا كانت حاضرة وقت
شروعه قامت محاذية لانه لا يمكنه التأخر بالتقديم عليها فلو اخطأ او خطرت انا اذا جاء
بدها شروع فلا يمكنه ذلك لانه مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة ونحوها فاذا
فعل ذلك فقد جحد منه التأخير فاذالتا خرف فسد تركت في من من من من من التمام
تفسد صلاتها قالوا هذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبني على كون الحديث المذكور مرفوعا
الى النبي عليه السلام ولم يثبت ذلك وقاروى هو قفا على ابن مسعود في مسند عبد
الرحمن قال اخبرنا سفيان الثوري عن لا عن ابن ابي عمير عن ابن مسعود قال
كان الرجل والنساء في بيت اسرائيل يصليون جميعا فكانت المرأة تلبس الثياب البسيطة
ففقروا عليها فقرا عذرا فلبسها فالتقى عليهن المفسدون فكان ابن مسعود يقول اخذوهن
من حيث اخرهن الله فيلنننا الثالث قال الرجل من خشيته ينجسها النساء فيسرفن
الرجال في المشاجعة في الفانية عن شيخنا يروي عن الامام الجبائيل والنساء حينئذ
الشیطان واخذوهن من حيث اخرهن الله ويؤونه الى مسند زين فلو كان الله في
ولا يزل النبي للبيعة وقد نبت فلم يبرج هذا وقد شد بعضهم وقال يا فتنا محاذات
الامر ولا متمسك له في الرواية فان لكل من جحد فسادها ولا في الدابة
لتصريحهم بان النساء في المرأة غير ملول بمرور الشبهة بل لترك فرض التمام
الثابت بالحديث والذين يروون بين المحاذات والاجنبات وليس ذلك في القبيح ومن

ساهل وعلى بعض المشقة صرح بنفيه في القتي مدعيًا عدم انتهائه وحاصله
 أن طلبة المشقة الاثنية وباعتبار المنفعة يثبت الحكم باعتبار ما قد يتفرع
 الفكر قد يتفرع ذلك في الميتة والبهيمة ولا عبرة به وقالوا انتهائه الكس يكون
 عن غيرة المزاج وقد سئلهم كثير من السلف لئن جلدنا شتمنا لا نفي فانه
 الطبع السليم **السابع** في المانع من الاقتداء بشرط لصحة الاقتداء في الحاد مكان
 الامام والمام حكمًا فلو كان بنينا حايظًا فان كان تمييزًا ليلابا كان له طوله وقو
 القامة وعنده غير ذلك على ما بينا لصغير لا يمنع لعدم الاستنباه والافان كان
 فيه باب او كونه يمكن الوصول الى الامام منه وهو متفرع فكذلك لا يمنع وان كان الباب
 مسدودًا والكون صغير لا يمكن النفوذ منها او مشككة فان كان لا يشبهه عليه حال
 الامام برؤية او سماع لا يمنع على ما اختاره شمس لائقة الحلواني قال في المحيط وهو
 الصحيح وكذا اختاره قاضي خازن وغيره وان كان الحايظ على خلاف ما ذكرنا كان عيبا
 طويلا وليس فيه ثبوت منع وان لم يكن من ما حايظ ولكن بنينا وبين مقتضى وجوب
 الصنف الذي قد ادهم بصفان كانا فكلما يمكن فيه صنف غير بنينا الجمل لا يمنع مطلقا وان
 كان غير ما يقدر فيه صنفان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا
 ان يقدر فيه ثلثة فاقم صنف يحصل به انصافا من زمانهم من قدامهم بالاتفاق بخلاف
 الواحد فانه لا يحصل به الانصاف بالاتفاق كذا الاثنان عندنا خلافا لابي يوسف
 فان لاثنين عنده كالثلثة في حصول الاتصاف في حكم انعقاد جمعة الامام ومهماته
 حكمها فان النساء حتى لو قاتلوا واحدة واحدة في صنف فاقم صنف واحد
 عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها
 وان كانا ينسدان صلو واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها
 الى آخر الصنف بالاتفاق اما الثنتان فنفسان صلو واحد عن مبنها واحد
 عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها واحد عن مبنها
 اثنان وراة في آخر الصنف كما في الثلث فالحاصل ان المثنى عنده كالجمع في كونه
 صنفًا في انعقاد الجمعة خلافا لهما ان في المثنى معنى الاجتماع فيعطي حكم الجمع
 كما في الوضوء والمراد به لهما ان الجمع والمثنى متنايران صنف في اللثة فيتبايران
 حكما الا ما قام فيه دليل لا لحاق كما في الوضوء والمراد به لهما ان الجمع والمثنى متنايران
 فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا كسجد بيت المقدس المشتمل على
 المساجد الثلاثة وقام المقتضى اقصا من غير انصاف الصنف لا يجوز في
 البناء المسجد وان كبر لا يمنع الناصر فيه الا في الجامع القديم بخلافه و
 جامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة و
 البيضاء انتهى ولو اقتضى من سطح المسجد فالكلام فيه كما لو اقتضى من راء

الجدار وكذا المئذنة ولو اقتضى على جدار بيته متصلا بالمسجد لا يلحق عليه حال
 الامام وان جلدنا ما لوقام على سطحه حيث لا يجوز ان كان لا يلحق عليه حال الامام
 لكثرة الخلال واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت لا تلهي الخلال الا الجدار
 اذا كان فيه ثقب لا يشبهه عليه الحالك باقضا الصنف منادى مع المسجد
 كقمار واحد كذا لو يمكن في مكان خارج المسجد ان اتصلت للصنف جدارا فلا
 ولو كان بين الامام والمقتضى الجامع او غيره من فناء كان صغيرا يمنع وان كان كبيرا
 يمنع واختلف في الصغير فبعض ما لا يمكن المثنى في بطنه لصغيره وقيل ما يشبه
 القوي من غير كلفة وقيل ما يكون طريق مثله في الضيق والصحيح انما لا يمكن فيه سب
 الزوم فهو صغير لا يمنع وما يمكن فكبير يمنع لكن ذكر في التاقي ما ينبغي عن
 المثنى الى كمال الشهادة الغاية في هذه الحالة اذا كان للناس يتولون كذا قالوا
 يجوز ولا يمنع انتهى ولا يلحق من نظر لانه بمنزلة الطريق الذي يمر فيه الجملة وهو مانع
 مطلقا فينبغي ان يمنع هذا ايضا مطلقا ولذا لا يترك هذا القيد احدنا صاحب الفتاوى
 كتابه في خارجها خلاصته وغيرهما وصلى المير لم يحكم المسجد ومن حكمه **الثاني**
 فيما يتابع المقتضى فيه الامام وما لا يتابعه فيه لا خلاف في لزوم المتابعة في الامكان
 المنطوق ان هو موضع الاقتداء والاصل فيه قوله عليه السلام اتما جعل الاما ليعلم
 به فلا تختلفوا عليه فاذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا
 الحمد والاسجد فاسجدوا وراه البخاري ومسلم واختلف في المتابعة في الركوع والقول
 وهو الفتاة فمندان لا يتابع فيها بل يسمع وينصت مطلقا اي سواء السريته و
 الجهوية واقصا مالك واجنة الجهوية وقال الشافعي تلزم المتابعة في الناحية
 مطلقا الا اذا خاف فركعتا لقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يقرء بآم القرآن
 متفق عليه وقوله عليه السلام من صلى صلوة لم يقرء فيها بآم القرآن فهي خارج
 ثلثا فبقي الباقي صريحا انما تكون راء الامام قالوا في بعضها في نفسك الحليته واه
 وغيره ولما قوله عليه السلام ان اصليتم فاقبلوا منكم ولو لم يكن احدكم فاذا اكبر
 فكبروا واذا قال غيرا المصنوع عليهم ولا انصافا لمن فقولوا آمين بحسبكم الله فاذا اكبر
 وركع فكبروا واركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع
 كره زار مسلم في رواية واذا قرأ فاقبلوا ولا يلتفت الى الضيف او يواو وغيره
 لهذه الزيادة بعد صحتها طريقتها وثقة روايتها وقوله عليه السلام من صلى خلف
 امام فقرأه الامام له قراءة فان قيل وفيه ضعف الصحيح انه من سئل قلنا لئن
 سلم فالحاصل عندنا وعند الجمهور حجة كبر قدره ابر حنيفة بسند صحيح منع
 احتياطه وتضييقه في التوبة الى الغاية حتى انه شرط ما لم يشترط فيه الجواز انما
 وهو التكرار وعدم الاعتماد على الخط قال محمد بن الحسن في موطنه انا ابن حنيفة ثنا

ما لا يفتر الركوع مع الامام بركوع وفي نظر المتأخرين خمسة اشياء ان لا يفعلها
 الامام لا يفعلها القوم الفتنون تكبيرات المبدئين والفتنة الاولى وسجود الفلاة
 وسجود السجود اربعة اشياء ان افعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجود
 او زاد على اقل لا يصح ما به تكبيرات المبدئين وكان المقتدى يسمع التكبير منه
 بخلاف ما اذا كان يسمعه من الموءن لاحتمال ان الفلظ منه او زاد على الرابع
 في تكبير الجنائز او قام الى الخامسة ساهيا فانه لا يتابع في ذلك ثم في القيام الى
 الخامسة ان كان قد عد على اربعته ينتظره المقتدى فاعدا فان سلك من غير عادة التشهد
 وسلك المقتدى معه وان قيد الخامسة بالتسجود سلك المقتدى وحده وان كان
 لم يفعل على اربعته فان عاد تا بعد المقتدى وان قيد الخامسة وسجدت صلواتهم
 جميعا ولا يفيد المقتدى تشهده وسلامه وحده وتشفه اشياء ان لا يفعلها
 الامام لا يتبعها القوم دفع المبدئين في التيمم والثناء مادام الامام في الناحية
 فان شيع في السجدة لا يفعل المقتدى ايضا عند تحريك خلافا لابي سر و تكبير الركوع
 والتسجود والتسبيح فيها والتسبيح وقراءة التشهد والاستسلام وتكبير
 التشريق فليترك الامام شيئا من هذه لا يترك المقتدى والاصل في النوع الاول
 وجوب متابعتها الامام في الواجب افلا وكذا تركها ان كانت فعلية او قولية يلزم
 من فعلها المخالفة في الفعل في الثاني والسير له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ
 وما لا يفتقر له بالصلوة وفي الثالث عدم وجوب متابعتها في التسنن ففلا
 فكذا تركها الواجب لقولنا لا يلزم من فعلها المخالفة في واجب فلي
 كالشهادة تكبير التشريق بخلاف الفتنون تكبيرات المبدئين لا يلزم من فعلها
 المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام يعني ان يقال كان ينبغي ان يتابع
 تكبيرات المبدئين في الركوع لانها مشروعة فيه وبالاثبات بها وجب لا يكون
 مخالفا له فواجب فعلها في التشهد يمكن ان يجاب بان تكبيرات المبدئين انما شرعت
 في الركوع للتسبيح تحصيل المتابعة الامام اذا كان في ايها ولا يلزم منه شرعها
 فيه لتحصيل مخالفتها بخلاف التشهد فان العفود بحكمه الاصل في هذا في تكبيرات
 الركعة الثانية واما تكبيرات الركعة الاولى فهي الاثبات بها ترك الاستماع و
 الانصات قد اشبهت انما علم **فصل** في قضاء الغزاة من ترك صلوة لزمه
 قضاؤها سواد تركها بعد غير سقط او غير عذر خلافا لاجل فان عذره اذا
 تركها عذر ابيض لا يلزم منه قضاؤها كونه منار منقذ والمقتضى ان يعرض
 ما تركه اذا تاب عن الجهر لا يصير منقذ ايقوع بها لقضاء ويقتلها على صلوة
 الوقت لان الترتيب بين الفايضة والوقتية وبين الغزاة شرط عندنا وبه قال
 الحنفى والزهري وربيعة ويعني الانصاري والكشي والمالك واجلده اسحق وقاب

الشافعي مستحب وهو من طاه وسد الحنفى في قوله لا تكلف من اصل بنفسه فلا يكون
 شرط الغيرة هذا هو الاصل الا ما اخرجوه دليل كما لا يمانه انه اعظم الاستحباب
 شرط لكل البناء انه لا ان كتابه يجعله حقا وقا لا يقتلوا مطلقا اراء وقضاء
 واما ثبت الاوقات بفعله عليه السلام وقوله صلى الله عليه وسلم كما رأيت منكم امسى ولا تشك
 اثبت الجمل المنيد للفر منيته بخبر الواحد منيد للفر منيته ولم يثبت عند علي بن ابي
 نعيم صلوة على ما قبلها اداء ولا قضاء ففي الصحيحين عن جابر ان الله عليه السلام
 صلى الصلوة يوم الخندق قبلما غبت الشمس ثم صلى المغرب بعد ذلك وها في جنته
 جليل بن سباع انه عليه السلام صلى المغرب عام الاحزاب فلما فرغ قال هل علم احد
 منك اني ملكنا لمصر قالوا لا يا رسول الله ما ملكتها فامر الموءن ان قام فصلى المغرب
 ثم اعاد المغرب واه احمد كره ابو الفرج باسناده قال ابو جعفر بن شاذان بن بخت
 انه ذكر ما وهبته القتل والاما اعادها وخرج الدارقطني والبيهقي من اسمعيل
 ابن ابراهيم التبرجاني عن سيبين عبد الرحمن المجبي عن عبد الله بن عيسى بن عيسى قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من سجد صلوة فلم يتركها الا وهو مع الامام فليتم صلاته
 فان افرغ من صلاته فليعد التي انتهى لم يبد التي صلاها مع الامام ودواه ما لك
 عننا في غير عمر بن مرفوعا وصح الدارقطني وغيره وقعه فمن منسب الخطا رفسد
 الى سيبين عبد الرحمن ومن منسبه الى التبرجاني في هذا خارج عن القاعدة الجمع
 عليها وهي زيادة الثقة مقبولة الترفع زيادة وسعيد ثقة بن معين امام
 الحجج والتدليل فكذا لا يصح في ميزانه ثبوته عن جماعة وذكر التبرجاني قال ابن
 معين ابوداود واحدا باسره ولا فرق بين ان يكون من لم يترك الزيادة ارجح من
 ذكرها او لا يريد ان يسمي الا بقاءها وكما لو كان الترتيب مستحبا لتركه عليه
 السلام من او اشار الى تركه لم يمتنع ولا يفتل ايضا عن احد من الصحابة
 قولا ولا فعلا وليس هذا كجنا الناحية لانه لا يبرأ شيئا المجل بل هو زيادة
 على مطلق الكتاب بعد خبر الواحد غير جائزة وبهذا التفسير سقط ما بحثه الشيخ
 كما لا يخفى من الهام وبني عليه اولوية قولنا المشافعي ولم يرد من غير ان كان
 ينبغي على هذا ان لا يسقط الترتيب بالنسبة ومنيق الوقت وكثرة الغزاة لا اية
 سقط لادلة اخرى اما النسبة فلقول عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها
 فليصليها اذا ذكرها فان ذلك وقتها مشق عليه فقل قصر وقتها على وقت
 التذكر فلا يكون حال النسبة وقتا لها فكان وقتها ماصلا له لعدم المزاحمة و
 لنم منه سقوط الترتيب اما مضي الوقت فلا يجاع على جرمه تاخير الصلوة
 عنه وقتها وقصد او سقطه اكثر من السنة واثبت الدليل القوي فخرج على
 دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة فلا ان الحجج ملغاة بالكتابة عليه الاجماع

ايضا واشترط القبول في ذلك يستلزمه وايضا بما افضى الاشتغال بالترتيب
 الى توقيت الوقتية وهو حرام كما مر منسقط اذا عجز عن هذا فنقول لو صلى فرضا ذكرا ات
 عليه فائته قبله فسد منه فسادا موقفا عندا حينة وباتا عندها ومنه
 الرقعة عنه انه ان لم يقض الفائته حتى صلى سنا وهو اكره لها عادا لكل ما يحتمل
 فانه صلاة الجوفى صلى الظهر والمغرب والعشاء والنجى من اليوم الثاني
 هذا كالفائته في كل واحد منها فلهذا الجنس فاسدة فسادا موقفا عندا فاذ
 صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفائته صححت الظهر والجنس التي قبلها
 وان قضى الفائته قبل الظهر لم يعم الثاني ففساد الجنس وصحت الظهر وهذا ما
 يقال صلوة تقضى فسادا موقفا عندا فسادا فالتقضى هو ظهر اليوم الثاني اذا اراها
 قبل الفائته والتي تفسد هي الفائته اذا قضاهما قبل الظهر اليوم الثاني فكذلك قالوا
 والذى ينبغي ان لا يدخل وقت الظهر من اليوم الثاني عادة الجنس صحيح لصورها
 مع الفائته الاولى سنا فوايت بدخوله حتى وان قضى الفائته حينئذ قبل ظهر اليوم
 الثاني لا تفسد الجنس ايضا وعندنا الجنس فسادا موقفا بما يصلي به بعد
 ذلك صحيح وان كان ذلك الفائته لصورة الفوائت سنا وجه فانهما هما الفائت
 المستوطان التي توجب كراهة الكثرة علة له انما يثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق ما بعد
 لا في نفسها كما اذا رأى عبدا يبيع فسكت ثبت الاذن فيها بهذا البيع لانه وكذا
 صيرورة الكلب مسلما بترك الاكل ثلثا يحمل ما صار به بعد الثلثة لا ما صار به فيها
 ووجه قوله هو لا يستلزم ان المستطاة اكثر من ثلثه بالكل ولذا اجمنا على
 سقوط الترتيب بين الفوائت نفسها اذا صار سنا لا فيما بعد ما تحسب على انه
 لو اعاد الجنس في مسئلتنا بلا ترتيب صحيح وهذا لان المانع من الجواز قلتهما وقد قال
 وتوقف حكمه على امر يظهر انهم ام لا ليس يبيع كوقوف الزكوة المجلدة على تمام النص
 عند حلول الحول فان حاله هو تمام وكنت فرضا والافلا وتوقف المغرب في طريق
 المزدلفة فان اعادها قبل الجوفى بطلت فرضيتها والافلا وصحت صلوة المندف
 اذا انقطع المذبح بعد ما على ما وردته في الوقت الثاني فان عاد وصحت والافلا
 وكذا لو ابدى على العادة حبسا على انقطاعه عشرة اوقاف وصحت صلوة من
 انقطع رمها دون العادة فاعتلت وصحت على علم العود وجوز لك من المشا
 قال الشيخ كما لا ينبغي ان الهمام ولا يخفى على مثايل ان التعليل المذكور يجب
 بشرط صحة المردفان بغير دخول وقت سادستها التي هي سادتها المتكاملة ثلاث
 اكثر من ثلث حينئذ هي المستطاة من غير توقف على ادايتها كما هو المذكور في النص
 في سائر الكتب انت هي سنيان ما يرد به قريبا العشاء الله تعالى والتكليف خلا
 الصلوة كاللكن في اولها في الحكم المذكور وان استمر الشئ الى ان سلم صحت

الصلوة اتفاقا لسقوط الترتيب بالنسبة والابقى من الوقت ما لا يسع الفائته
 والوقتية معا باكانا جوبا وصلى الفائته يخرج قبل ان تمام الوقتية ليستط
 الترتيب بتمام الوقتية ولو كان الفوائت اكثر من صلوة والوقت يسع بعضها
 مع الوقتية دون كلها فلا بد من تقديم ذلك البعض حتى لو فاته العشاء و
 العود قد بقي من الوقت ما لا يسع الا حشره كما ان لا بد ان يقضى الوقت عند
 الحينة ثم يصلى الجوفى يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا لو تذكر
 في وقت العشاء لم يصلى الجوفى الظهر قد بقي من الوقت قدر ما يسع ثمان
 وكما يقضى الظهر ثم يوردى العشاء يقضى الجوفى بعد العشاء الذي تدرها
 يسع ست ركعات فقط يقضى الجوفى ثم يوردى العشاء يقضى الظهر بعد العشاء
 فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن قضاءه مع عدم توقيت الوقتية فان امكنه
 الترتيب فيما بينها ايضا واعادها كما في هذا الصورة الاخرى والافلا كما في المتن
 قبلها ثم العشر حينة اشباع الوقت لا غلبته الظن فذكرنا الزا هدى في شرح
 القدرى من عليه العشاء فظن ضيق وقت الجوفى فانه الوقت ستة بكرها
 الى ان تطلع الشمس فمنه ما يلى الطلوع وما قبله تقطع ويصل يشع في العشاء
 فان طلعت قبل الفراغ من جوفى والافلا انت هي وهو يدعى ما قلنا ولو قدر الفائته
 عند ضيق الوقت صح لان النهي عن تقديمها ليس بالنهي عن غيرها بل ما فيه من توقيت
 الوقتية ولهذا ينهى عن التطوع والنهي عن تركه لمنه في عين المنهي لا يمنع الجواز
 كالتنهي عن الصلوة في الارض المصوبة ثم المراد يقضى اصل الوقت لا الوقت
 المستحب وعند الحزب زياد وهو رواية عن محمد الوقت المستحب حتى لو تذكرت
 وقت المصرا عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضاءها ففقد المصرو
 الوقت المذكور يستط الترتيب عنده لا عندنا فيلزمه ان يصلى الظهر في الوقت
 المستحب ولو وقع المصرو الوقت المذكور عندنا وعنده يصلى المصرو في آخر
 الظهر الى بعد الغروب والبقى من المستحب ما لا يسع الظهر بتمامها سقط الترتيب
 بالاتفاق لعدم جواز الظهر في المصرو ولو شاع في المصرو الشمس حراما ذكرنا
 للظهر ثم عجزت عن غيرها اتها وطعن به عيسى بن ابي نفا بل يقطعها ثم يبد
 بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مستحب وهو اكر للظهر وهو المناس وجه
 الاستحسان انه لو قطعها يكون كآها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكانت
 اولى به البقرة لوقت الافشاح حتى لو افشخ الوقتية اول الوقت وهو اكر للفائته
 والحال حتى يقضى او خرج لم تقطع لان شروعه ستة وفي الوقت ستة مع التذكر
 لم يقطع صحيحا فان جدد الشروع عند التفتيش صح قال الزا هدى في الترتيب
 ان لم يدر على آراء الوقتية الا مع التخفيف في قصر المرأة والافلا ويقتصر

على ان كل ما يجوز به الصلوة انتهي وكثرة المسقط للترتيب ضرورة الغزاية مستا
بجميع وقت الساعات ومن قد اتته اعتبر دخول وقت الساعات للدخول في حد
الكل من ذلك وجه ظاهر لروايته وهو الصحيح ان التكرار للمواري الحرج وان يكون
عليه ظهور قضاء مثلاً مع ما بيننا لا ان يكون عليه ظهر قضاء وظهور آراء
بالغايرة في الوصف برك التكرار لا الحصول بالصلوات وهذا يرد ما ذكره ابن
الهام في مسئلة الجنس ان يدخل وقت السادسة تصح الجنس لا تدخل وقت السابعة
بالنظر الى الجنس وهو خارج وقت السادسة بالنظر الى ضم النايبة اليها ودخل
وقت السابعة بل الوفاء ان النايبة كانت الجوابين وان تصح الجنس بخرج وقت النايبة
وعلى الجوابين لا يورثا في الساعات بضم النايبة الى المواري في النايبة مثلاً
ثم الغزاية نوعان قديمة وحديثة فالجديدة تسقط الترتيب انما عند الكثرة
واختلفت في القديمة كمن ترك صلوة شهر ثم رجع يصلي لم يقصر تلك
الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى اكر النايبة الحديثة ليجزى البعض
وجعل الماضي من الغزاية كان لم يكن جزءاً من التهاون وجوزة الاكثرون وعليه
الفتوى ان القديمة ابطلت الترتيب ككثرتها وبالحديثة ادرت الكثرة في تأكيد
الستسقوط ولحقني بعض الغزاية حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك
صلوة شهر ثم قضاها حتى بقي اقل من ستة ثم صلى الوقتية زكراً لما بقي لم يجز
عند هؤلاء لان المكة هي الكثرة ولم تنزل الاصح انه لا يعود لان السقوط لا يحل
المركب كقيل ما عذر دخل عليه ماء جار حتى شفا فغاد قليلاً لم يعد نجساً بخلاف
النسيان في ضبط الوقت لان الجواز في الجواز استقط حقيقة حتى لو تمكن من اداء النايبة
مع الوقتية لا يلزمه الترتيب ايضا كذا في الكافي في وقت صلوة يوم وليلة وصلى
من المندفع كل وقتية فانية فالغزاية كلها صحيحة قدامها واخرها واما الوقتية
فان بد بها فكلاهما ناسية وكذا ان اخرها الا العشاء اما قضاء الكثرة التقديم
فلانه متى ادى شيئاً من اوقات الساعات الغزاية فان قضى متروكة بعد عادات
المتروكة كان خساً ثم لا يزال هكذا واما قضاء غير العشاء في التاخير فلا انه كلما صلى
فانية عاد الغزاية بقا ففسدت الوقتية ضرورة واما عدم قضاء العشاء ونحوه
عليها ان كان جازلاً لانه صلاً لها وعنده انه قد صلى جميع ما عليه فصار كالتاخير
فان كان عالماً لم يجز العشاء ايضا لانه صلاً لها وعنده ان عليه اربع صلوات كذا
في الكافي ايضا ترك صلوة من صلوات يوم وليلة وشيئاً لم ينجح حتى يدعى على شيء يصيد
صلوة يوم وليلة ليخرج عما عليه بغيره في يشرح النهج بصلوة من غير محجوز
في الحكم وسقطت عنه المتروكة والاول هو المروي عن ابن حنيفة والاصول قال الغزاية
ابو الليث بن خالد ان ترك صلواتين من يومين وشيئاً ما يصلي صلوة يومين لا احتيا

كذا رواه ابو سليمان عن محمد بن علي هذا اذا انتهى تلك صلوات من ثلاثة ايام يصلي صلوة
ثلاثة ايام رواه ابراهيم عن محمد بن كره في النيات ما خافته ولم يذكرها زاور ذكر
الزاهد في العمدة ابن عمر وسالت محمد بن الحسن بن عبيدة صلواته ولم يذكرها في
صلوة هي قال يصلي الجنس قلت فان لم يكن من جنس صلوات من خمسة ايام قال يصلي صلوة
خمس ايام ولو ترك فله ان يصلي من يومين ولا يدري الا في منما فمضى ابن حنيفة
بقضي واحدة ثم الاخرى ثم يصلي التي قد بها ليخرج عما عليه بغيره وعندنا لا يلزمه
اعادة التي قد بها السقوط الترتيب بالنسيان فيها الحاقاً بالنسيان بين الغزايين
بناسي الغزاية وهو الحق بناسي الترتيب على ما مر من ترك صلوة من الجنس ونسي اي صلوة
هي قال القاضي خافوا الفتوى على قوله الحاقاً لانها كانت لاجل التخفيف على الناس رواه
فدليلها لا يبرح على دليله انتهى وبه ما قاله الواقعات بمقتضى ابن حنيفة
ناخذ ذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضا من يوم آخر فيل لا يستط الترتيب
عنده فيصلي مثلاً الظهر ثم العصر ثم يصلي الظهر ثم يصلي المغرب ثم يصلي تلك
التي صلاها قبلها كما صلاها فاضيق سبباً ولو ترك العشاء من يوم آخر كذلك يصلي
السبع على ذلك الترتيب ثم يصلي العشاء ثم يصلي السبع فتكون الجمل خمسة عشر
لو ترك الجوابين آخر كذلك يصلي الجنس عشرة على ذلك الترتيب ثم يصلي الجوابين ثم يصلي
ما صلى قبلها على ترتيبه فتكون الجمع احدى وثلاثين صلوة هذا على قول بعض وعلى قول
البعض لا يلزم الترتيب عنده ايضا فيما زار على الصلواتين قال في الحقايق وهو لا يبرح
لان اعادة تلك صلوات في وقت الوقتية لاجل الترتيب يستقيم اما الجوابين سبع صلوات
في وقت واحد فلا يستقيم لتعاقب الوقتية انتهى وقيل بنى الخلاف على ان
الكثرة هل تعتبر الغزاية مع ما بينها من المواري في الغزاية نفسها فقط
فمن اعتبر الاول لا ينافي الخلاف فيما زار على الصلواتين من اعتبار الثاني في الثاني
الخلاف ما لم ير الغزاية نفسها سناً والحق ان المعتبر هو صيرته الغزاية نفسها
ستتاولا معنى لا اعتبار وجود اوقات الغزاية فيها السقوط الترتيب في السقوط
بكثرة الغزاية فلا يبرح في الاشتغال بفعلها على الترتيب الى تعاقب الوقتية فخرج
الاولى بلا غزاية لا اثر لها اما المكة في عدم الخلاف فيما زار على الصلواتين في
المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقايق لان الترتيب لا يسقط يستصلون حذراً
من الاقتصار الى تعاقب الوقتية فسقط له يسبع اولى والنايبة الاخرى لم يعتبرها
الا تخفف من ست عشرين بالوجيه ولهذا اقتصر في المنظره على ذكر الصلواتين
صلى على العشاء ثم بلغ قبل طلوع الجوابين اعادة تها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها
ابن حنيفة فاجابه بذلك فقناها في الخلاف من رجل فانه صلوات في الصلوة
فمن صلا يصير الوضوء ولا يتدبره على الركوع والتسبح فقناها بالنبي

والايمان جاز ولا يلزمه اعادةها اذا اتمعت اذا كانت صلوات يفتي ان يفتيها في البيت
 لا في المسجد ستر المذنب وتقصير شك في صلوة الله صلاها ام لا ان كان الوقت يصليها
 وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاقامة في الوقت ومن
 ما في عليه صلواتها وهي بالاعتين يطى كقارة صلواته لزمه ويطى لكل صلوة كالظفر
 والوتر كذلك وكذا الصلوة كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث والاربعين من شهر
 به بعض الوضوء جاز وان كانت الصلوات كثيرة والخطبة قليلة يطى ثلثة اصبح
 عن صلوة يوم واحدة مع الوتر مثلاً لفتير ثم يفتيها الفتيان الى الوتر ثم يفتيها
 الوتر اليه هكذا ينزل مراراً حتى يستوي الصلوة ويجوز اعطاؤها لفتير واحد
 دفعة بخلاف قنطرة العنبر لا تطار ولا فطار ولا عذر ولو فدى عن صلواته في شهر
 لا يصح كذا في التاتارخانية ومن اراد ان يفتي صلوات صلاها ان كان لا جلا نقصان
 وخلها او كراهة فخر ولا فتيل بكرة وقيل لا يكره لانه اخذ بالاحتياط الا بعد
 الجواز المصر لانه نزل ظاهر وهو مكروه وبعد **فصل في** صلوة المسافر وفيها
 ايمان **الاول** مدة التسعة **علم** ان اقل مدة التسعة عندنا مسافة ثلثة ايام من قصر
 ايام السنة بالسنة الوسط وهو مثنى الاقدام والابل في البر والعند الريح في البحر
 عن ابن سريج ما ذكرنا لنا الشيخ صاحب الهداية انه لا يعتبر التمسك بالفراسخ فتيل
 احد عشر من فرسخا وقيل ثمانية عشر من فرسخا قال المصنف في وعليه الفتوى فاما
 المتأخر في جواز مع الفقه وهو المختار وقيل خمسة عشر من فرسخا واختار صاحب
 الهداية الى اشمول السهل والجبل فانه يعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه
 سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام وعند الشافعي ثلثان ستة عشر من فرسخا
 وهو رواية عن مالك وبه قال احمد لما في البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما كانا
 يقصران في اربعة برد واستلكن لنا بما من في المسح على الخفين من حديث مسلم عن علي
 قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولينا ليهن المسافر من يومنا وليلة
 للقيم وجه الاستدلال ان الامة المسافر ليست للمهاد لا موهود وهي لا تستمر
 فتقصر كل مسافر فلو كان التسفر الشرعي اقل من ذلك لوجد مسافر لا يمكن المسح ثلثة
 ايام وفلكان انه كل مسافر يمكنه ذلك واعتقده ابن النعمان بانه قد يقال المراد
 المسافر ان كان سفره يستوعب ثلثة ايام قال ولا يقال انه احتمال بخلافه الظاهر
 فلا يصح ان يلهنا ان نقول قد مضى اليه فيها ازا بكر المسافر في اليوم الاول ومنه
 الوقت الذي يقبل المرحلة ونزلها في يومها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك في
 اليوم الثالث فبلغ المقصد قبل الزوال فان هذا مسافر على الصحيح كما ذكره الشافعي
 ولا يمكنه المسح تمام ثلثة ايام فظهر انه انما يصح ثلثة ايام اذا كان سفره ثلثة
 ايام وهو غير الاحتمال المكلف انتهى وكذا لو نزل في مسافر ثلثة ايام بقا امره وبالله

الفرسخ ثلثة مائة والخيول اربعة ايام
 فراسخ اربعة ايام والفراسخ مائة

ان يرجع الى ما خرج منه قبل ماها فانه يتخير مقدار ما سار فقط فنصدق عليه في
 ذلك القدر انه مسافر مع هذا لا يمكنه شرعا ان يصح ثلثة ايام والاولى ان يستدل
 باشارته هذا الحديث باشارته حديث الصحيحين لا يستأجره ثلثا الا معها ذوا
 حمود وفي لفظ البخاري ثلثة ايام ان التسفر النائم الذي به تسفر الاحكام كونه مطلقا
 المشقة المتضمنة للتخفيف هو الثلثة على ان اخذ بها هو الاخر وقد اعتبر الشارع
 هذا العدد في احكام كثيرة وبان الترخيص لمادة الفقة ومشفة الوجه وكما لها
 ان يكون الاربعين عن غير الاهل والنزول في غير الاهل ذلك في اليوم الثاني اذا كان
 التسفر ثلثة ايام والثلثة اقل الكثير وكثير القليل ولا يجوز القصرة قليل التسفر فيجب
 ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لا خلافه ما روى عن ابن عباس عن ابن عمر عن ابي
 ولين حجة عند الشافعي على انه قد عارضه فدل على ان ثلثة ايام من غير عثمان وابن
 مسعود وسويل بن غنلة وحذيفة بن اليمان في ثلثه ويشريك بن عبد الله من
 الصحيحين وبه قال الشعبي والحنفي والثوري والحنفي وسعيد بن جبير وابن سيرين
 من التابعين وما روى عنه عليه السلام انه قال لا تقصر في اقل من اربعة برد من
 مكة الى مسافر من صيف يريده استمير بن عياض وهو من صيف من عبد الوهاب بن
 مجاهد هو اشد ضغنا منه قال يحيى وحمد بن اسحق وقال الثوري كذا يروى
 الشافعي من مالك الحديث فلا يصح الاحتجاج به **الثاني** فيما يصير به المقيم مسافرا او
 المسافر مقيما في حكم التسفر من فارق بيوت وموضع صوفيه من مصر وقية ناوريا
 الزهراء الى موضع دينيه وبذلك الموضع المسافة المذكورة صار مسافرا فلا يصير
 مسافرا قبل ان يارق عن اماكن خارج منه من الجانب الذي خرج حتى لو كان ثم محله
 منفصلة عن مصر فكذلك متصلة به لا يصير مسافرا الى الزنجار وذهابا ولو جاوز
 النهر من جهة خروجه وكان بجذائه محله من الجانب الاخر يصير مسافرا اذا اعتبر
 جانب خروجه وان كان هناك قرية متصلة ببعض مصر فلا يقرب مجاوزتها على
 الصحيح وان كانت متصلة بنائية دون مربعة لا تقرب مجاوزتها على الصحيح اما فناء مصر
 فان كان بينه وبينه اقل من غلقة وليس بينهما مربعة تقرب مجاوزتها يقربها والافلا
 والاصول هذا ما روى ان قال صلى الله عليه وسلم لا يصير مسافرا الا اذا
 اربنا والمصري الى الحليفة وكثيرين متفق عليه فذكر ان عتبة بن ربيعة لا يصير مسافرا الا
 لصلى الله عليه وسلم بالمدينة وكثيرين ما ذكر البخاري قال خرج علي فقتل وهو يري البيوت
 بالمدينة فلم يرجع قبل المدة الكوفة قال لا حتى يدخلها فذكر انه بالخروج يصير مسافرا
 وان لم يبق مصر عن مصر وعنه انه لما خرج الى صيف قال لو جاوزنا هذا الحضر لمضنا
 فالتحق كانا ما منه في جانب خروجه رواه البيهقي وكذا لا يصير مسافرا بلانية حتى
 لو خرج لطلب آبقا وعزم لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا ما لم ينو المسافة المذكورة

وكذا ما جاب الجنداد اطلب علقه ولا يعلم ابن يديكم هذه الموضع مسافرون ان كانت
بينهم وبين مترع مسافة التسعة المضاف احكامها في الفتيها المقيم كبا حصة -
الظن في رمضان امتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والصيدين
والاصحية ومن ذلك قصر وان الاربع من الصلوة فان من صنف في كل منها ركعتان
والقصر لا زمر عندنا وهو ما ذهب عنه ابنه وعلى ابن مسعود وجابو ابن عباس وروى
قال النوفلي وحماد بن ابى سليمان وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والخبزنجي والحن
البصري وهو رواية عن مالك واحمد قال في السنة البغوي وهو قول اكثر اهل العلم
وقال الشافعي في كل من القصر والاقام جائز وبه قال مالك واحمد الا لا اقام عزيمته
والقصر خصته كالظن في القصر والجمهور حديث عمر بن الخطاب قال الصلوة التسعة
ركعتان وصلوة الاضحية ركعتان وصلوة الظن ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام
غير قصر على الشافعي صلى الله عليه وسلم وقد خالف من افتى بواه النسائي وابن
ماجدة واحمد والبيهقي باسناد صحيح قاله النووي وحديث عائشة قالت فرضت الصلوة
ركعتين ركعتين فاقرت صلوته التسعة زينة صلوته الحضرة تنص عليه وعن حفص بن
عامر صحبه بن عمر بن طريق مكة فوصل لنا الظهور ركعتين في جاب رجله فجلس فرأى
ناسا فيا فتا ما يصنع هو لآه قلت يسبحون قال لو كنت مسجعا لانت صلا في
صحبه النبي عليه السلام فكان لا يزد على ركعتين في التسعة ابابكر وعثمان وكذلك
متفق عليه واللفظ البخاري صحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد على ركعتين حتى
قبضه الله وعنه قال صلى الله عليه وسلم ركعتين مع ركعتين مع ابى
بكر ركعتين مع ركعتين مع عثمان ركعتين صلاتا من خلا فتنة ثم صلاها اربعا
اقام صلاها اربعا فيما بينكم في هذه الرواية لانه صار بينهما بالثاقل على ما روى
الامام احمد ابى بكر بن شيبه وابى عمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى على اربع ركعات
فانكروا الناس عليه فقال ايها الناس اني تأملت مكة منذ قدمت في سمعت رسول
الله عليه السلام يقول اننا نقتل في بلد فليصل صلوته المقيم والآتي في ذلك كنيته
وهو يدل على ان الفرض ركعتان الا اقام منكم وكان جازيا لعله عليه السلام
منه فليقل الجواز كما في الصلوة فان قيل قال انكروا الصلوة ركعتا التسعة عليه السلام
نسبا فمن ثمة الصلوة ثمة الظن وثمانين ومن ثمة من ثمة الصلوة ثمة الظن وثمانين
كان فيصل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته في ظن من الصلوة واثم قلنا في ظننا
زيد العمري وطاعة بن عمر قال ابن عبد البر لا يخرج بها قال ابن الصبح بن الجوزي المعروف
من الصلوة ثمة الظن والزيادة من قول زيد العمري ولا يصح الا اقام احد من الصلوة ان كتب
السنة ولا من غيرهم سوى اذار فطن في قصبه لذهب الشافعي معروف في كماله الجمهور
بالسنة في الاثني عليه اعترف انه غير صحيح كذا ذكره القوي في منفتح الهداية وليس

المراوم من قولهم اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة هذا
القصر غير متبدا بالخوف اجابا بل المراد قصر صليتها وفعلها وقت الخوف لا لما ترك
النجى عليه السلام واصحابه الفتيمة دايميا ومن على بن ابيته قلت لعمر بن الخطاب
انما قال الله ان تقصروا من الصلوة ان كنتم فدا من الناس فتا لعمر بن الخطاب ما عجبت
منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فتا لصدقت تصديق الله بها عليكم
فاقبلوا صلاته رواه مسلم واصحاب السنن الاربعة والتصدق بها لا يحتمل
التمليل من لا تلزم طاعة استقاط محض لا يقبل الرد كما لعمر بن الخطاب من
تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد والى ذلك لا يقبل الرد ويكون استقاط محضا وقد
علم من هذا ان القصر عندنا عزيمته وقد يطلق البعض عليه اسم الرخصة ومراومه
انه رخصته استقاط ولا فرق بينها وبين الفتيمة في المعنى ولهذا يكره الاقام عندنا
حتى روى عن ابى حنيفة انه قال من اتم الصلوة فتداسا وخالف السنة وان اتم فان
فتنة الثانية فذل الشاهد ان الله والاخرين زنا فلة له ويصير مسيئا
لتاخير السلام ويكونه نبي المتقل على غيرة الفتيمة وان كان ذلك جازنا عندنا وان لم
يقم في الثانية بطل فرضه لان الفتيمة على الثانية فرض لا انه آخر صلاته
كما في الجواز المجتهد ولو ترك الفتيمة في احدى الاولين بطلت لذلك ثم لا يزال المسما
على حكم التسعة حتى يدخل وطنه او يبرأ اقامته خمسة عشر يوما بوضع واحد من
مصر وقوته غير وطنه فلم بهذا انه يصير متهما بدخول وطنه وان لم يزل الاقا
واتا في غير وطنه فلا يصير متهما الا بفتنة الاقامته وقل الاقامته عندنا خمسة عشر
يوما وعند مالك والشافعي اربعة ايام وهو رواية عن احمد وعنه خمسة وعنده
اثنان وعشرون صلوته وجعله في المعنى هو المذهب استدلالا مالك والشافعي بما روى
انه عليه السلام ان المهاجرة اقامته ثلث ليال ما عسى ان يكون له حاجة ولا حاجة
فيه كما لا يخفى واجمع اهل ائمة عليه السلام قصر احدى وعشرين صلوته حين دخل
مكة الى ان خرج الى بني وهو حجة على من قدر المدة باقل من ذلك لا على من قدرها بكثرته
مسكون عنه ولما ما اخرج الطحاوي عن ابن عمر بن عباس قال اذا قدم بلد
وانت مسافر فزمت نفسك ان تقيم خمسة عشر ليلة فاكمل الصلوة بها وان كنت
لا تدرى حتى تظمن فاقصرها وقال محمد بن كعب اننا لمنا ابو حنيفة ثمانين بن
مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال ان كنت مسافرا فزمت نفسك على اقامته خمسة
عشرين يوما فاقم الصلوة وان كنت لا تدرى حتى تظمن فاقصرها الا ان في مثل هذا الخبر
اذا دخل المولى في التقديرات الشرعية فالموقوف فيه كالموقوف فلو لم ياب له لانه
مثبت لزيادة سكنت عنها ما استدلالا به ولم ياب له فلو لم ياب له فلو لم ياب له فلو لم ياب له
لا يزال حكم التسعة كذا ان نرى خمسة عشر يوما كذا هو مضمين لا يصير متهما الا ان

نرى ان يكون بين سنة في احد فادان كان يقول غدا خراج او بعد غدا خراج واستحسن على ذلك
لا يصير مقيما عندنا وهو مذهب الجمهور ولين في سنين وليس لذلك نهاية ابدا وقيل
النسابة في بقية الى ثمانية عشر يوما ثم في قول السبعة عشر يوما ثم في قول السبعة عشر يوما
ان النبي عليه السلام اقام على حربه وادان ثمانية عشر يوما بقصر الصلوة وروى
انه عليه السلام اقام سبعة عشر يوما بقصر هاهم الفتح قال ابن عباس ونحن نقصر
سبعة عشر يوما وانذنا انما والاقل ضعيف الثاني في جميع ما صح من انه عليه
السلام اقام بها تسعة عشر يوما قال ابن عباس ونحن نقصر تسعة عشر يوما
وان افنا اكثر انما رواه البخاري قلنا ليس في ذلك عليه السلام ما يدل على ان في
الفطرة الزيادة كما لا يخفى كقوله في ابوداود ايضا والبيهقي باسناد صحيح انه
عليه السلام اقام ببثولك عشرين يوما بقصر واختار ابن عباس المذاهب في عامه
اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي اجمعوا اهل العلم على ان المسافر يقصر
ما لم يجمع اقامته ومثله وقال ابن المنذر ومنه قال صلى الله عليه وسلم المسافر ما لم يجمع مكانا
واقام الصلوة به برام من تسعة اشهر يقصر وقد روى البيهقي في المعرفة باسناد
صحيح ان ابن عمر قال اربع علينا الفيلة ونحن بدار بيمان سنة اشهر في غزاة فكننا نصلي
وكنن فيه انه كان مع غيره من الصحابة ستة اشهر في غزاة فكننا نصلي وكنن
وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختار اكثر الصحابة راجع على اختيار
ابن عباس وحده في الفتاوى انما يشبه المسافر اذا دخل قصر وهو على غير ما رآه
مما حصل غرضه خراج لا يصير مقيما وان مكث سنة الا اذا كان مقصودا ايم الله لا
يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم يبق الا اقامته انتهى ولا
تصح نيته الا اقامته من المسكنة واراد الحبل اتم بينا فيهم فبقوا فيهم فبقوا فيهم
وجا لهم هذه بطلت غرضهم لثبوتها في الاقامة ولا بد من تحقق النية من الجهر
ولو كانت الشكوك لهم لان احتمال الموت للملح للملح او جوار مكيدة من القليل فيهم
بها الكثير قائم وذلك منع الجهر وعزاي يوسف ان كان في المدينة في البيوت فتصح منهم
وان كان في الخيام لا تصح وهذا بخلاف من دخل البهم بامان حيث تصح نيته الا اقامته
منه بالاتفاق وكذا لا تصح نيته الا اقامته في الصحراء الا في اهل الاخبية حتى لو حص
المسكن علقا في الصحراء من دار الاسلام ونحو الاقامة لا تصح لما تقدم واما اهل
الاخبية فتصح منهم نيته الا اقامته فيها لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزل في موضع
ونزلها وعندهم من الماء والكلاء ما يكتفيهم مدة ما صاروا مقيمين ولو اقاموا عنده
ونزلوا في الغابات في موضع بعيد وبنيته مسافة السفر صاروا مسافرا في الاقامة
الكافرا الاسلام في الرحيل لم يقصر من اقامته فهو على اقامته لعدم ما ينزلها ولو خاف
فتنهم بريد سفر ثلثة ايام لم تقصر نيته فكذلك وقع في الخلاصة ونحوها فاف

خارج لكل المداوير فبقية نيتها الا اقامته بعد ذلك ولا نقدر ان الشرح عن الذخيرة
ان لا سببا اذا انزلت من القدر فبقية نيتها على اقامته نصف شهر في عام او نحو قصر
بحار بالمعنى وكذا اذا اسلم فحربهم وطلبوه ليعملوه فخرج فادان سبعة التسفر
انتهى فهذا يدل على انه يقصر كذا صحح بانه يقصر في العائرا خانيته بعلامته المحيط
فتبين من ذلك العبادته على ما قلنا ولا تصح غير ذلك في المتبينة التسفر والاقامة
نية الاصل في التبع كالحليفة والامير مع الجنود والزوج مع زوجته والمولى مع
عبده والمستأجر مع اجيره والاستاذ مع تلميذه وفيه القينة نيته التسفر والاقامة
الى الزوج ان استوفى مهرها يعني المجل والا فاليها وكذا الجندي ان كان يرتفع من الامير
والا فلا انتهى والوجه انما ينع مطلقا فانها اذا خرجت منه الى التسفر لم يبق لها
ان تختلف عنه وكذا الجندي اذا كان رزقه من بيت المال وقدره السلطان بالجمع
مع الامير فهو تابع له فم ذكره الذخيرة ان المنقطع بالجهاد لا يكون تابعا للوالي وهو
ظاهر وكذا قائد الاعيان كما نباحر فهو تابع له كغيره من الاجراء والآ فلا ولو حمل
رجل رجلا ظملا ولا يدي الجول ان يذهب به ذكر الحاكم القسهيدي في المنقذ انه يستمر
الصلوة حتى يسير ثلثا ثم يقصر وينبغي ان يكون هذا اذا سألته فلم يجبه وذكره المنقذ
ايضا ان المسلم اذا اسره المدد كان مقصدا ثلثة ايام فصر ان لم يعلم سألته فان لم
يجبه وكان المدد مقيما اتم وان كان مسافرا قصر وينبغي ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر
والا يكون بمنزلة اخله القام لا يقصر الا بعد التسفر ثلثا وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع
يسأل متبرعه فان اخبره عمل مجبه والآ على الاصل الذي كان عليه من اقامة وسفر
حتى يتحقق خلافه وقيل ان كان سفره محققا ولم يعلم من متبرعه نية الاقامة عند
دخول مصر وقوة يلزمه الاقام وعلى الاصل الذي ذكرناه لا يلزمه وهو لا تصح لان
المتبرع لا يربط بالشك بوقت التسفر او السبب من الاسباب بمنزلة التسفر الى مع
عدم الاخبار والمدينون بحبسه عنده ان كان مسافرا يقصر لانه لم يبق الا اقامته وكذا
ان كان مسافرا من ان يقصيه او لم يبق من ثوبا فانما ان عزمه ان لا يقصيه فانه يتم
لانه بمنزلة نية الاقامة وكذا في المحيط وذكره الذخيرة عن ابن سماعه عن ابى يوسف
انه ان كان مسافرا ثم وكذا ان كان مسافرا الا بولن نفسه على اذنيه والمبدين شهرين
احد فاما مسافرا لا اخر مقيم انما يثبت في خدمته اتم في نوبته المقيم وقصره نية الاخر وان
لديها يثبت من عليه ان يقدر على اسائر كعتير ويتم احتياطا لانه مسافر في وجه مقيم
من وجهه وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا وقد بينهم من التمثيل
بالخليفة في اول مسئلة التبع ان الخليفة والسلطان كغيره في انه ان اراد التسفر يصير
مسافرا ويقصر ففعل هذا ان لم يكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته فلا يقصر ولا يصح
انه لا فرق لما تقدم من فعل النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين اتم وقصر وحين

سافر من المدينة الى مكة وغير ذلك وراى من قبال اوطان في ولايته لا يقصر هو ما صح
به حافظ الدين البزاز في فتاواه انه اذا خرج لتقصير حوال الوعته وقصد الرجوع
مع حصل مقصوده ولم يقصر مسيره سفر حتى انه في الرجوع يتصرف كمن لم يزل
سفر ولا اعتبار لمن عكس بالجميع الولاية بمنزلة مصر لان هذا تيسير في مقابلة
النقص مع عدم التواني من احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع كما خرج فاصلا مدة
السفر فاسلم في انشاء الطريق وقبلي بينه وبين مقصده اقل من ثلثة ايام ولا
يقصر كذا الصبي اذا خرج مع ابيه فبلغ في انشاء الطريق وقبلي لا مقصده اقل
من ثلثة ايام كذا قاله ابو بكر محمد بن الفضل وقال غيره من المشايخ الجواب كذلك
الصبي اما الكافر فيقتصر الاقامة الكافر المستقر معتبر بخلاف نية الصبي قاله
المختار وهو المختار من قبل نصرا في الحاضر اذا ظهرت وقبلي بينها وبين مقصدها
اقل من ثلثة نيم المثلثة هو الصحيح ذكره في التمهيدية **الثالثة** اعتبار حال المصلي
في التقدير ما يستحق عليه من قضاء المسافر بالمقيم وعكسه **اعلم** ان الصلوة ما دام فيها
باقيا فهي قابلة للتقدي من سنة الى سنة بتغير حال المصلي المدة وقاذا خرج فتردت
في الوقت على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمدة ذلك آخر الوقت عندنا
بميتلا يتقيد منه قدر ما يسع قوله الله اكبر عند فترده ما لا يسع فيه اداء الصلوة
والدليل من الجانبين معرفة الاصول **ثم اعلم** ان الصلوة المسافر كما تقدر من الركعتين
الى الادب ما دام في الوقت بنية الاقامة كذلك تقدر بالافتداء بالمقيم ان لم يفتد
اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ولزمه الاقامة لما قلنا
انما وان اقتدى به خارج الوقت لا تصح لان الصلوة تفرقت في ذمته ركعتين فلا تقدر
بالافتداء بالمقيم كما لا تقدر بنية الاقامة فيلزم افتداء المقيم من المستقل في حق
الصلاة على رأس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به في الوقت فخرج الوقت قبل تمامها
لانه حين اقتدى صار من مائة اربعا للنية مع قبول الصلوة للتقدي صار كالصلاة في
حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تقصر ركعتين بخروج الوقت وكذا لو اقام خلفا لادم
حتى خرج الوقت وسبقته الحد بعد فتدائه به فاشتغل بالوضوء فخرج الوقت
اختر البناء فانه يتم اربعا لا يخرج الوقت لا يقصرها بعد ما نارت اربعا بالافتداء
اما لو فسد صلاته بعدما اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين ولو لا الافتداء
بخلاف ما لو اقتدى مستقلا بالمفترض المقيم حيث يصلي اربعا لو فسد صلاته ثم التزم صلوة
الامام وهذا تصدق اسقاط من منه غير انه فقير ضرورة المتابعة وقد الت
ولو اقتدى المقيم بالمسافر في سجدة كان في الوقت وخارجها له المانع فانما يصلي المسافر
ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير قراءة في الاصح وقيل يتم بقراءة لانه مفترق
لذا يجب عليه سجدة التسهل ولو سجد وجه الاصح انه بالنظر الى كون مقتديا عنه بحيث

ادرك اول صلوة الامام تكبره ليعلم ان قراءة تحتمل بالنظر الى كون مقتديا عنه وقد سئل
عنه عن من التزمه استحبابه القراءة واذا دار فضل بين كونه مستحبا او حراما رجحت
الحاجة بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة نافذة ولو فرض ان امامه لم يكن في الاولين
فيما قرأه في الاخيرين لم يجز الا باليمين ويحلوا الشفع الثاني من القراءة فلم يبدل
بالنظر اليه قراءة اصلا اذ ذلك فدارت قراءة بين ان تكبره تحتمل بالنظر الى التفرقة
او تكبره كمال بالنظر الى الفصل والاحتياط هو الايمان بالفضل اذ يلزم من ذلك التمسك
والا يلزم من فعل المكروه ويستحب المسافر ان يسلم ان يقول اللهم اغفر لي ما فعلت فان
نعم سفر لا حتم الى ان يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع به ليس ان يتركه
بنفسه وصلوة نفسه بناء على ان امامه مقيم ففصلت صلاته بسلامه على
ركعتين وهذا محل ما في الفتاوى اذا اقتدى بالامام لا يلهي على مسافر هو ان يقيم لا يصح لان
العلم بحال الامام شرط الاداء بحجاجة انتهي لانه شرط في الابتداء لما في المبسوط من اجل
مسكي بالمقيم الظاهر ركعتين في قوله هم لا يبدلون اسما من هوام مقيم فصلا منهم فاسفة
سواء كان من المصليين ام مسافرا لان الظاهر من حاله في موضع الاقامة ان يقيم والبناء
على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان سألوه فاجبهم انه مسافر وان جاز صلا فله
انتفى وروى ابو داود والترمذي عن عمران بن حصين قال غدت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم وشهدت معه الفجر فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين
يقول يا اهل مكة صلوا اربعا فانتم مسنون صحته الترمذي ولو قام المقتدى بالمقيم
قبل سلام الامام فنوى الامام الاقامة قبل فتيده ما قام اليه بالسجدة لزمه
الوفض متابعت الامام فلم يدر يفعل فسد صلاته لانه ما لم يسجد لم يستكمل
خروجه عن صلوة الامام قبل سلام الامام وقبلي على الامام ركعتان بنية الاقامة
فوجب عليه الافتداء فيها فاذا انصرف فسدت بخلاف ما لو فدى بعد النية بالسجدة
فانه حينئذ قد استكمل انصره حتى لو فرض تراجع فسد صلاته لا فتدائه في موضع
الافتداء ويستحب على ما ذكرناه في اول هذا البحث ان يفاته صلوة وهو مقيم فضاها
اربعا مقيما او مسافرا من فاته صلوة في السفر فضاها ركعتين مسافرا او
مقيما ومن مسكي الظهر من فاته صلوة في حنج الى السجدة وقته ثم دخل وقت
المصر فضاها وهو مسافر فضاها ركعتين في منزله فجمع اليه قبل خروجه وقت
المصر فخرج الوقت فضاها ركعتين مسكي الظهر والمصر بغير طهارة لزمه قضاء
الظهر ركعتين والمصر اربعا بناء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغيير بانى الوقت
ما لم يفرقه وان التغير آخر الوقت فكذا كان آخر وقت الظهر مسافرا ولو لم يكن ادب
في آخر وقت المصر مقيما حيث جمع الى منزله ففتدت الظهر ركعتين والمصر اربعا
الاربع في الوطن قال الا لما نزلت في وطن امكي ووطن سفيلا اصلي

هو بل لا نشأ الا من صنعنا قل به من قصد التفتيش به لا الا من حال عنده اما لو كان
له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس له ذلك ولما له ونة المبسوط
هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تأهل فيه فقولنا وتوطن فيه يتناول ما عذر
القرار فيه وعدم الارحال وان لم يتأهل فعلى هذا الوجه من ان يولد على
القرار فيه وترك الوطن الذي كان له قبله يكون وطنه له ولو تزوج المسلم ببلد
ولم ينزل اقامته به فقبل الا يصير مقيما وقيل يصير مقيما وهو الوجه لما قرئ من
حديث عثمان بن مالك انه اهل ببلد بين قاتنهما وخلصا منها ومقيما فانما نت
زوجته في احديهما وبقي له فيها دور ومقار وقيل لا يبقى ولما له اذا المقيما الا اهل
وذا الذكرها لو تأهل ببلد واستغنى سكنا له وليس له فيها راء وقيل يبقى
وطن الاقامة ما ينوي فيه الاقامة خمسة عشرة يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له
به اصل ووطن السفر ما نوى فيه اقامته اقل من خمسة عشرة يوما وليس مولده ولا له
به اهل ولا يستوي لطن الشكوى ايضا والمحققون على عدم اعتباره ولذا لم يذكره مناجيب
الهداية لا تقيده بوقت السفر فهو كما لم يأنه ثم الاصل فيقتضيه ببلد حتى لو كان في وطن
اصل فما شغل عنه واستوطن فيه خبيج عزوفه ولما له لعله لو دخل ببلد لا يكون
الا تمام ما لم ينزل اقامته لما قرئ انه عليه السلام واصحابه المهاجرين فصاروا بمكة
مع انها كانت لطنهم الاصل لكونهم استوطنوا المدينة فزالوا طينته مكة ولا يفتقر
بوطن الاقامته ولا بالاسفر الا بالشق لا يفتقر باهود وانه واما وطن الاقامة فيفتقر
بوطن اقامته آخره وان لم يكن بينهما سفر وكذا يفتقر بالسفر وان لم يطرح عليه لطن
اقامته آخره لضعف طينته ثم السفر ليس بشرط يشق الوطن الاصل بالاجماع وكذا
الشق لطن الاقامة في ما هو الرواية وعن محمد انه شرط لثبوت وطن الاقامة ان
يقدمه سفر ويكون بينه وبين ما صار اليه مدة سفر حتى لو خرج من مصر لا قصد
السفر فيصل الى قرية وانى اقامته خمسة عشرة يوما بها لا تغير ذلك ولما اقامته له
وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير
اقام بقرية خمسة عشرة يوما لا يصير لطن اقامته لعله على ما هو الرواية بغير ذلك
القرية ووطن اقامته لهن الصورتين **الحاشية** ستايل مغفرة برخص المسافر ترك
السفر على قول البعض قال الفضل لا يبرخصه في المبسوط لشمس الاية لا قصر
في السفر وتكرر في الافضل وقيل تركه ترحضا وقيل الفعل تترابا وقيل
الهند في الفعل افضل حاله التزول والترك في حاله السيران فتعوى وهذا
هو الاصل ان لم تكن مشقة حاله التزول وتقدمه عن ابن عمر انه قال لو كنت
مسجلا لا تختم قال هشام بن ابي محمد كثيرا لا يتطوع في السفر قبل الظهور ولا قبل
ولا يدع ركني الحج والمزبوعا رايته يتطوع قبل المصرا ولا قبل المشاء وكذا في شج

الهداية للسفر في العاصي والمطيع ونسفه في الرخص سواء عندنا وبه قال الا وراي
والشودي وراو المن في بعض المالكية وقالوا الثلثة ليس للعاصي يسفره كالآتي ونة
سفره كقطع الطريق ان يبرخص بالرخص المشروعة للمسا فلا تهاجم ولا يسي لها المحقق
للمنعمه قياسا على عدم جواز صلوة الحزف والمناة وقطاع الطريق بالاجماع قلنا
هذا قياسه في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال كشاف فمما كان منكره ايضا ان على
سفره مدة من ايام اخره انا منهم في الاصل فليس عليه جناح ان يسفر من المصلحة الآتية
وان كنتم مرضى او على سفر لا تجد قال عليه السلام عيسى المقيم يوم وليلة والمسا فر
ثلثة ايام ولا فصل في هذه النصوص بين مسافر ومسا فر على ان الله تعالى لم يمنع منه
عزبه في الدنيا لمصنعهم والا لما اباح لهم الكساح والبيع والشراء وغير ذلك من
المعقود المشروعة التي شرعها من فقه ولا يقال ذلك للمقروءة ككل المينة ونحوه لانا
نقول ينبغي ان يقتصر على قدر الضرورة ولا يباح الا ان كان كل المينة ولا فائده والقياس
على عدم جواز صلوة الحزف والمناة وقطاع الطريق غير صحيح لان المصينة في حقها
نفس المصلحة اذا فصلهم بها حينئذ بخلافه لا تقدر مسولة والمصينة فيها فخر وفيه
فيما تكتسبه المصلحة ومخها من الرخص لا في غيرها فصارت المصلحة عند الظهور
مع المصلحة في الغيب المنصوبة وكان في حق ثبوت النسب مع الوطن في الحضر فليسا مثل
ولا يجوز الجمع عندنا بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر برفة والمغرب
العشاء وعزلة واحدة وهو قول ابن مسعود وسعيد بن ابي قاص وابن عمر والحفي وابن سيرين
ومحمد بن جابر بن زيد بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وقال الشافعي واحدا
ومالك في المشهور عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء وفي وقت
واحد بهذا السفر والمطر تأخير بان يؤخره الى وقت الثانية فيصليهما فيه
وتقدم بما بان في الثانية الى وقت الاولى فيصليهما فيه اما التأخير فله فيه احوال
بما روي في صحيح مسلم من قوله عليه السلام ليس في التمر تقريط اما التقريط
في القطة بان يؤخر من صلوة الى وقت اخرى وهو محرم وتلك مسجدة والمحم من حج على
المسج عند الممارسة على ان الجمع على محتمه منها ليس فيه دليل على الجمع في وقت واحد
بل كلها محتملة للجمع من حيث الفصل باء الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها
واما ما روي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا جلد به التسبيح جمع بين المغرب
والعشاء بعد ما يضيئ الشفق ويصل الى راسه عليه السلام كان اذا جلد به التسبيح
جمع بينهما فقال الامام ابو جعفر الطحاوي لم يذكر ذلك احد من اصحابنا نافع وغيره لا
عبيد الله ولا مالك ولا الليث على انه يجوز ان يراى الله صلى الله عليه وسلم التسبيح التي بها حصل
الجمع بعد ما غاب الشفق مع صلاته للمزنية آخر وقتها ويدل عليه رواية اسامة بن
زيد قال اخبرني نافع ان ابن عمر جلد به التسبيح حتى كان غيبته الشفق جمع بينهما قال في

التسوية للمريض **الحاسر** سلامته العينية فلا يجتنب على الاعمال وان وجد قايلاً عند أبي
 حنيفة وعند أبي ان وجد قايلاً يجتنب عليه **الستار** سلامته الرجلين فلا يجتنب على
 المقعد مقطوع الرجلين وان وجد من يحمله بالاتفاق والفرق بينهما وبين
 الاعمال ان الاعمال لا يرد على التسوية عند جوده القايده وقد تقدم ابو حنيفة قاعدته
 ان التذرية بالغير لا تعد قعدة على ما مر وهو التحقيق والمريض ان وجد مساعداً
 قبل هو على الخلاف كما لا يخفى وقيل لا يجتنب عليه بالاتفاق كما تقدم الاول انه
 ان لم يقصر الحكمة فلا يخفى ان يقصر فكم المقعد المريض كما المريض ان يقى المريض
 منابها بذهابه على الاتصاف فالقصر على هذا الوجه من جملة الاعذار التي يبيح
 عدم التوجه الى الجمع والجماعة كذا الحزن من ظلمة ونحوه والمطر والشجور
 الوحل ونحوها وانما اختصت الجمعة بهذا الشرط لعدم تأديتها في اماكن
 كاندا خفها منها مكاناً ومصفة يحصل بها المخرج كالمسفة بسبب الجوع والضعف في
 المريض ونحوه وبسبب غوان مصلي ففسد او ملاء في حق المسافر والبلد والمخرج
 مدفوع رحمة من الله ولطفاً فلم يجتنب على هؤلاء لذلك وكما هم آراء الظاهر ولو حصل
 وصلى الجمعة اجزأهم ولم يلزمهم الظهور لا تسقط الوجوب عنهم لرفق بهم فلذا
 تخلف المشقة وقتها من اجتناب كج العترة **الشروط الاراء** فستة ايضاً
الشرط الاول المصروف فانه فلا يجوز في العترة عندنا وهو من ذهب على بن ابي طالب
 وحذيفة وعطاء والحزن بن ابي الحزن والنخعي ومجاهد ابن سيرين والثوري وسحنون
 خلافاً للائمة الثلاثة لما روى ابن ابي شيبة عن علي رضي الله عنه قال لا الجمعة ولا التشرية ولا
 صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع انة مدينة عظيمة وصحة ابن حزم في المحلى
 وروى من روى ما هو ضعيف ولكن الموقوف في مثل هذا كما لم يرفع لانه من شروط التبرأ
 وهو من احكام الوضوء ولا مدخل للرأى فيها واما ما روى ابن عباس ان اول جمعة
 جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله عليه السلام نحو في منية باليمن فلا ينافي
 المصرية اطلاقاً والقدر الاول اسم القرية اذا القرية تمال عليه في عرفهم وهو لغة
 القرآن واضربهم مثلاً في اصحاب القرية اي انطاكية وقالوا لولا انزل هذا القرآن
 على جبل من القريتين عظيم اي مكة والمدينة في الصحاح جوازا احصن باليمن
 وهي مصر على ما ياتي من تفسيره وما روى عبد الرحمن بن كعب عن ابيه كعب بن مالك
 انه قال انك من جمع بنا في حرة بني بياضة اسمعيل بن ذرارة وكان كعباً كما سمع النداء
 نوح على اسمعيل ذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين فكان قيل منكم النبي عليه السلام
 المدينة ذكره البيهقي في كثير من اهل العلم فلا يلزم حجة لانه كان قبل ان يقرض
 الجمعة ويغير عمله عليه السلام على ما روى في القصة اتم قال لليهود برة بمجموع
 فيه كل سبعة ايام والنصارى يوم فلجعل يوماً يجمع فيه نكرا لله تعالى ونصلي

فتاوى يوم السبت اليهود ويوم الاحد النصارى فاجعلوه يوم العربيتا فاجتمعا
 الى مسجدكم فصلتكم بهم وذكرهم وسبقهم يوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قوله
 النبي عليه السلام المدينة ولو سلم فتلك الحق من افضية المصطفى حديثاً على
 عن المصنفه والقانع للشمسية انه قوله تعالى فاسموا اليكوا انك ليس على اطلاقه
 اتفاقاً ان لا يجوز في البراء اجماعاً فانه قد مر القرية ونحوه من المصنفه على
 الحديث على سبيلها ولا معارضاً له من قبل من الصحابة اتم حين من حق البلاد واشتغلوا
 بنصب المناصب والجمع الا في الامصار ثم اختلفوا في تفسير المصنفه اختلفوا في تفسير
 في ذلك ان مكة والمدينة مصران فقام بهما الجمع من من عليه السلام الى اليوم فكل
 موضع كان مثل احدهما فهو مصر وكل تفسير لا يصح على احدهما فهو غير متعين
 حتى التعريف الذي اخذاه جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرهما
 وهو ما لو اجتمع اهله في اكبر مساجده لا يسمونه فانه منقوض بها ان مسجد كل
 منها يسع اهله وزيادة ولهم ان مكة والمدينة كانتا زمن النبي عليه السلام
 او القحاة اكبرهما حتى الآن لان مسجد هاهنا كان صغيراً ما هو الآن لا يقبر هذا القبر
 وبالاول لا يقبر غيره بما يشره كل محترف في حجة او يجلبه كل محترف
 لان مصر ومطنتين من اعظم امصار الاسلام في زماننا مع هذا في كل منهما حرف
 لا توجد الاخرى فضلاً عن مكة والمدينة والحد الصحيح ما اخذاه صاحب الهداية
 انه الذي له امير قاض ينفذ الاحكام ويقم الحدود وتبين صدر الشريعة له عند
 اعتذاره عن مناجاة الوقاية حيث اخذاه الحد المتقدم ذكره بظهور التواني في احكام
 الشرع سيما في اقامه الحدود في الامصار من بيان المراد القدة على اقامة الحدود
 على ما طرح به في محنة الفقهاء عن ابي حنيفة انه بلدة كبيرة فيها سكة واسواق
 ولها دارسائون فيها والبيت على الضوا في المظلمة من الظاهر لم يجزئته وعمله
 او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحدود وهذا هو الاصل انتهي
 الا ان صاحب الهداية ترك ذكر التمكن والرسا يتقرباً على الغالب ان الغالب
 ان الامير القاض يشانه القدة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون
 الا في بلد ذلك والحاصل ان اصح الحدود ما ذكره في المحنة لصدقه على مكة
 والمدينة وانما هما الاصل في اعتبار المصرية في الفتاوى الفياتية لومس
 الجمعة وقوية بغير مسجد جامع والقدة كبيرة فيها تروى فيها والحاكم جازم
 الجمعة بين المسجد وامرينا وهو قول ابي القاسم وهذا قريب الاقوال الى
 الصواب انتهى وهو ليس بعيداً مما قبله والمسجد الجامع ليس بشرط ولهذا
 اجماع على جوازها بالمصلى في قنات المصريفه ما اتصل بالمصريفه المضاحه
 من كفن الخيل وجمع المساكين والمناسلة ورفق الموتى وعلية الجنان

ويحتمل ذلك لانه حكم مصر باعتبار حاجته اهله اليه وقدره بمجملها فلو وقال قاضي
 خان لا اعتمد على ما روي عن أبي حنيفة كل موضع يلفت بالبينة ايضه منى ومنه منى
 وقاض يقيم الخلد وينفذ الاحكام فهو مصر جامع ومنه الميمنية في ان هذا ظاهر
 الرواية وهذا ايضا يفرق بين تفرق ما جبا الخفة ومن يحدد ان كل موضع مصره الا انما
 فهو مصر حتى انه لو ثبت الفقة ناولا لاقامته الخلد والقضاء من مصر مصر فاذا
 عن لم يلق بالقرى وجه ذلك ما صح انه لثمان بعد اسود امير له على الترسق
 يصلي خلفه ابودر وعشرة من الصحابة الخفة وغيرها ذكره ابن جرير في المحلى ويجوز
 اقامته في ايام الموسم اذا كان الامير من الحجاز او كان الخليفة هناك عند أبي حنيفة
 وابو يوسف خلافا لمحمد لا تهما تنصرا ذاك فان لها سككا ويصير لها بالموسم اسرا
 بخلاف غيرها فان لا تهما لا يثبت بها بخلاف ما اذا لم يكن الا امير الموسم اي امير الحجاز لانه
 لم يفرق من اليه اقامته الجمع ولا يصلي العيد بها بالافتقار لا لغيره المنصر ولكن للاشتغال
 بامور الحج من التقي والذبح والحلق وطوان الا فاضله وغيرها فيمنع الحج بصلواتها
 عن هذا ينبغي ان يستقط الخفة على اهل مكة اذا خرجوا للحج وافترقا ان العيد يوم
 الخفة للحج المذكور اقامته الخفة في موضعين واكثر من مصر واحد في جوامع الفقة
 عن أبي حنيفة واثباته لا يظهر عنه عدم جوازها في موضعين انتهى قال شمس
 الاية الترخيضية المبسوط الصحيح من قول أبي حنيفة ومحمد جوازها وعن ابن
 بجوز بموضعين لا غير عنه لا يجوز بمصر في موضعين الا ان يكون بينهما فاصل
 فيمنع يكون كل جانب بمصر له ان اقامته الخفة من اعلام الدين فلا يجوز تقليدها في
 اقامتها باكثر من موضعين تقليدها ولها ان الشرط المصر الجامع وهو موجود في
 كل فريق لان في المصر من موضعين خرجا في المذاكبيته وهو مرفوع وقد
 يكون فيه تصحيح الفسنة كان يكون بين اهل مصر ختلاف في حيث تنشر الفسنة باحتمالهم
 وقد امكننا بتسكينها ثم على قول أبي يوسف لو فقدت فبالخفة لمن سبقوا واختلافوا قال
 بعضهم يثبت التسبق بالفرار والتصحيح انه بالافتتاح فان صكرامنا واشتبه الامر فسند
 صلوة الكل كونه التفرقة لا افضل هو الجامع الواحد ذلك للخروج من الخلد
 والخروج عن المهلة يثبت عن هذا وعن الاختلاف في مصر والواقي كل موضع وقع
 الفسنة في جواز الخفة ينبغي ان يصلي اربع ركعات ويقرأ بها الظهر حتى لو لم يتبع
 الخفة موقفا يخرج عن مهلة فترى الوقت يثبت كذا في الكافي في قوله فتاوى الخفة
 هذا في القرى الكبيرة واما البلاد فلا يثبت في الجواز فلا تقرأ الفريضة قاله
 الاحتياط في القرى فيصلي السنة اربع ركعات الخفة ثم يقرأ سنة الخفة اربع ركعات
 يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان تحت الخفة فقد
 ادى سنتها على وجهها ولا تفقد صلى الظهر مع سنته قاله قول الناس يصلي

الظهر بنية الظهر وبنية اقرب ملقه على اليسر لما صلت في الرواية لا تسلك
 في جواز الخفة في البلاد والقبضات انتهى وهذا الذي قاله من حيث كون الموضع
 مصر او لا واما من حيث جواز الفقة وعدمه فالاولى هو الاحتياط لان الخلاف
 فيه قوي ان الخفة جامعة للجماعات ولم تكن في زمن السلف فصيلا الا في موضع واحد
 من مصر كون الصحيح جواز الفقة للضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط
 للفقير وكونه فتوى هو ينبغي ان يقره الفاعلة والمتدرة في الاربعة التي تصلي
 بعد الخفة بنية الظهر وبارنا فان دفع فربما فترادة السورة لا تفرد ان
 وقع ففلا فترادة المتدرة واجبة انتهى والاحسن ان يقره الفقة ان يقرأ آخر ظهر
 اركعتي فترده ولم يسقط عن بعد حتى ان تحت الخفة وكان عليه ظهر يسقط عنه
 والا ففعل ومن كان يقيم في طران مصر ليس ببنية وبين مصر فترادة بل لا يثبت منفصلة
 اليه فليبه الخفة وان كان بينه وبين مصر فترادة من المزارع والمراعي فلا يثبت عليه
 وان كان يبيع النداء او الفلوق والميل والاميا ليس ببنية كذا روي الفقيه
 ابو جعفر عن أبي حنيفة وابو يوسف وهو اختيارنا فخص الاية الخلد في كذا في فتاوى
 قاضي خان انه دخل القرى المصر يوم الخفة فانوى المكث الى فترتها لزمته وان
 نوى الخروج قبله خولا لزمه ولو نوى الخروج بعد خروجه فترتها لزمه وقال
 الفقيه ابو الكيثان لزمه كذا في الخلاصة ولم يذكر قاضي خان الا عدم لزمها اذا
 نوى الخروج في يومه قبل الوقت وبعد كما اختاره الفقيه فسلم انه المختار عنده
 لانه اذا نوى اقامته ذلك اليوم في المصر الحق باصله بخلاف ما اذا روي الشرط **الثاني**
 كونا امام فيها السلطان ان من اذن له السلطان لقوله عليه السلام من تكلمها
 ولما امام عادل او جابر فلا يجمع الله شمله ولا يبارك له في امره الحديث واه ابن ماجه
 وغيره فقد اشترط عليه السلام الامام وهو السلطان الخاق الوعيد بأكبرها
 وقال الحزبن ابى الحسن البصري اربع الى السلطان فذكر منها الخفة وقال جيب بن
 ابى ثابت لا تكون الخفة الا بامير وهو قول الاوزاعي ايضا وقال ابن المنذر مضت السنة
 ان الذي يقيم الخفة السلطان او من بها امره فان لم يكن ذلك صلووا الظهر ولا تهما
 تمام مجمع عظيم اذ جماعات المفرقة في المساجد غيرها وقد يقع المنار
 في التمتع والتقديم في التخييل والتأخير فلا بد من اولاية الامانة والكلية
 الفاصلة فمسا الختان عمة الغضبية الى المداوة والفسنة والى فترية الخفة
 غالباً على هذا كانا السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان علياً اجمع محاصر
 عثمان بامره ولو قلنا العبد على ناحيته فصلي به الخفة جاز لما من حديث عثمان
 والمتكبر الذي لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها
 لا قبل ذلك بثبت السلطنة فيتحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلي بهما ذال يوم

مرحبا اود لالة وكذا صاحب الشرطة وعزالي يوسف ان يصلي وقت
القاضي فان مات الى المصطفى صلى الله عليه وسلم قبل ان ياتي في وقت الصلاة وكذا الرعي القاضي
او صاحب الشرطة فان لم يكن احدهما هو لالة فاجتمع الناس على واحد فصلى بهم جان
ومع وجود احدهم لا يجوز الا باذنه للضرورة هناك لا هنا ولو مات الخليفة وله
امراء ولاية على اشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم افعال الامور المسلمين
فكانوا على حالهم لا يغيرون ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر اخر مكانه مضى
عليها ولو حضر قبل شرعه لا يقع شرعه والمهمة اذا كانت سلطانة يجوز ان يراها
باقامة الا اقامتها بالامر بالجمعة ان يستعمل غيره وان لم يرد ذلك في الاستحلال
بخلاف القاضي حيث لا يملك الاستحلال وان لم يرد ذلك في الفروق ان الجمعة موقوفة
تقوت بتأخيرها فالامر باقامتها مع العلم بان المأمور من الاعراض الموقوفة الى
التقوية امر بالاستحلال لالة بخلاف القاضي لان القضاء غير موقوف قال مشراح
الهداية في كتاب ارباب القاضي انما يجوز الاستحلال في الجمعة بشرط ان يكون المتخلف
قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا تنه من شرط افتتاح الجمعة بخلاف ما
لوسبته الحديث فاستخلف من لم يشهد الخطبة لالة الخليفة حينئذ بان لا يوسع
بفتح الخطبة بشرط الافتتاح وقد وجد في حق الامم وخطب في المستقيمات لالة
ان يبر لالة يملك المنافع لنفسه فكان له ان يملكها والقاضي انما اذن له ليعمل غيره
وقد اقام ما لا من مقام غيره لغيره لا يكون له اقامته غيره مقام نفسه ومن
اقام مقام غيره لنفسه كان له اقامته غيره مقام نفسه فله بعض الفضلاء
من هذا ان الاستحلال انما يجوز في المصلحة بعد الشروع حتى قال في بعض
مصنفاته ان الاستحلال لا يجوز الخطبة اصلا ولا للمصلحة ابتداء بل بعد ما
احد الامام الا اذا كان ما دون من السلطان للاستحلال اعطاء امته على
التقيد المكروه على القاعدة المذكورة وان جبر بان اطلاقهم وفهمهم
المكروه بين الماذون في الجمعة وبين القاضي فيعيد اطلاق الاستحلال في الخطبة في
المصلحة غاية ما في الباب انه ان خطبه او الاستحلال للمصلحة لا يجوز ان يستعمل
من لم يشهد الخطبة الا اذا كان بعد الشروع وسبق الحديث اما القاعدة المذكورة
فنقول بوجوبها ولا نسلم ان الماذون في الجمعة قام مقام غيره بل لنفسه بخلاف
القاضي وذلك لان القاضي انما قام مقام السلطان لاجل الرعية خاصة ولهذا لا
يجوز حكمه لنفسه بل ولا لمن هو بمنزلة من لا يعمل شهادته لرواها المأمور بالجمعة
فانه ما قام مقام السلطان لاجل الناس فقط بل لاجل نفسه ايضا فانما الصلوة
المأمور باقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هو ايضا فقد قام فيها مقام غيره لنفسه
ولغيره الا ان الغير تابع له ونفسه اصل في ذلك القيام فكان من التمسك الثاني في

قام مقام غيره لنفسه بخلاف الاستحلال كما في المستقيم وعلى هذا عمل الامم من غير
تكميلها بل ما اذن في الخطبة اذن في المصلحة وبالكسوف والواقعات احدث
الامام وقال الراعي خطبة لا يصلي بهم اجزءه ان يخطب يصلي بهم **الشرط الثالث**
الوقت وهو ان كان شرط السائر لصلوات الا ان الجمعة تختص بانها لا تقع الا في
بجلاء في سائر المصلوات فانها تقع بعد ايضا وقتها وقت الظهر لما في الجارية
عزائس كان عليه السلام يصلي الجمعة حين قبل الشمس وفي مسلم عن سبل بن
الاكوع كتابه مع رسول الله عليه السلام ان اذن الشمس الحديث وهو المتوارث
من ذلك النبي عليه السلام الى يومنا هذا وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين
فمن بعدهم ولا يجوز قبل الزوال الا في قول ابي حنيفة وحليل وليس له تمسك الاحاديث
عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة ثم يذهب الى الجاهلنا
فخرجها حين تنزل الشمس قال البيهقي يعني النافع ولا دليل فيه ان غاية الاقتضا
بان المصلحة والرواح كان حين الزوال الا ان المصلحة كانت قبله فان قيل قوله
حين الزوال لا يوسع هذه الجملة قلنا المراد ما يدل الزوال لا حقيقة فانها لا تسع
الاراحة ايضا لكونها من المصلحة جدا ولا تقع بعد خلو وقت العصر خلافا لما لا
لما اذنت الظهر العصر عند واحد لنا ان شرعها على خلاف القياس لستوى
الكتبتين مع الاقامة فيراعى فيها جميع الخصوصيات التي يرد الشرع بها ويرى
فانه عليه السلام صلاها بعد خلو وقت العصر كذا من بعده الى يومنا فلا يجوز
حينئذ خروج الوقت وهو فيها يلزم استيناف الظهور لا يبدى عليها عندنا
خلافا للشافعي لا خلافا لغيره في كونه شرطا والمخلاف بناء فان عندنا يجوز بناء احد
المنهين على الآخر عندنا لا يجوز على ما نقلته الامامة في فهمه فالجواب طويل
الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور خلافا للامامة فانهم يجوزون ان يخطبوا
خطبة وقد شدنا فانه لم يرد عليه السلام واحد من الخلفاء الراشدين
من بعدهم صلاها بعد من جملة الخصوصيات التي لم يرد اسقاط الكفتين الا مع
مراعاتها فكانت شرطا وشرط الخطبة كونها في الوقت لا تقع قبله لانه من جملة
الخصوصيات المقتضية بها ان تكون محضرة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضر الجماعة
فصلى بهم لا يجوز لقول المكروه لقوله تعالى فما سمعوا الى ذكر الله وهو يشمل الخطبة
والمصلحة فكما ان المصلحة لا يجوز بدو الجماعة على ما ياتي في انشاء الله تعالى
فكذا الخطبة وذلك لان الآية وان كانت على وجوب التسبيح بها فذلك على
توقف المكروه كونه انتفاء التسبيح المسند الى الجمع اليه باشارتها ولا يشترط لصحتها
كونها مسبوقة لهد بل يكفي حضوره حتى لو بدو عنه او ناموا او كانوا متماجزا
والظاهر انه يشترط كونها جهرا بحيث يسمعون من كان عنده ان لا يكون به مانع

وركنها مطلقا كراثة ثلثا بينها عند ان حنيفة وعندنا ان يكون بل يسمى خطبة وواجبها
كونها مع القهاره والقيام وسبق العوده وسبقها كونها خطبتين مجليستين بينهما
تشمل كل منهما على الحمد والشهادة الصلوة على النبي عليه السلام والاولى على الاله
آية وعلى الوخط ايضا والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والاولى على الاله
وهذه كلها فرائض عند المشافخ لما اتها من جملة المخصوصات التي لم ينقل اسقاط
الحكمتين لاسمها فكانت كاصل الخطبة قلنا ان ذلك فيما لا يلزم منه الزيادة على
النقص عن الواحدة في افتراض هذا الاشياء ذلك لان الثابت بطريق التواتر والضرورة
انما هو مطلق الخطبة في الوقت لم يثبت فكيف من فرائض خطبته عليه السلام كان
مستقلا على جميع ذلك ولا يستلزم اسم الخطبة فلا دليل على افتراضه فكان واجباً
او سنة وكبر تركه فان قيل من المعلوم يقينا انه عليه السلام لم يخطب قط بل
سقطها عنه قلنا نعم ولكن كونه لك رتبة وعادته وادبه ولا دليل على انه انما
فعله لمخصوص الخطبة ولا يقال الخطبة فائقة مقام الركعتين فيشترط لها ما يشترط
لغيرها لا تأتلفا لنسب والاما اجمع الاستدبار فيها ولقطعهما الكلام الموعود على ات
مسما وروى انكسب بن عجم دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن ام الحكم يخطب
قاعدا فقال انظروا الى هذا الخطيب يخطب قاعدا والله تعالى يقول اذا رادوا مجازاة
اولئك انفضوا اليها وتركوك قائما ثم صلى معه ولم يحكم هو ولا غيره من القضاة
الموجودين في ذلك بيننا الصلوة وانما انكر عليه لترك السنة وذكر ابو عمر
ابن عبد البر عيبا لك واهل العراق سائر فتها الا مصفا الا الشافعي ات
الجلوس بينيها سنة ولا شيء على من تركه ولا يوجب سجدة ان الشرط هو الخطبة
وهي انما تطلق عرفا على ان يكون بل ما فله قد تشهد ما ولف ذلك لا يستحق خطبة
في العرف ولا في اللغة ولا يوجب فله ثلثا فاسموا الى كراثة من غير فصل بين
كونه ذكر المريد او قصير فكان الشرط الكراثة لا يعمد بالفتوى غير ان لما قرع عنه عليه
السلام اختيارا احد المريدين اعني الذكر المستحق خطبة والمواظبة عليه فكان ذلك
بيانا لعمدة الاجمال لفظ الذكر وكنهه الميسر والميسر وملتقى الجاهل بشرح البخاري
لا يربط بالاشهر مسلم المصدر الذين الخلاط والمؤخران في عثمان اقل حجة
وتحالا خلافة صيد المنبر فقال الحنابلة فادج عليه فقال ان بابكر وعمر كانا بعد ان
لهذا المقام فقالوا انكر الى امام فما اخرج منك الى امام فوالله اني انكر الخطيب
واستغفر الله لو انكره ونزل على ولم ينكر عليه احد وكان اجماعا منهم على الاكتفاء
بهذا القدر وان الطول المستحق خطبة في العرف ليس بشرط فكان الشرط مطلوبا
الذكر فلو قال الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله او نحو ذلك اجزاء لكن لا يبد
مكون ذلك على قصد الخطبة فلو عطس بخلافه لا يجوز عن الخطبة ويكره

الخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كحاجة الاذان والاقامة بل والحدود خطبتين
من كان حاضرا وجاء آخر ففصل بينهما جزء هو لانه خطبتان فمقتضى وجوب
القوم حضوره ولو خطب ثم ذهب فمقتضى ان من لم يشر جاء فصل في يجوز ولو فقتضى
منه ان جامع فاعتدل استقبال الخطبة ذكره في الوافاة ومنه المنع لانه ليس
من عمل الصلوة في الموعود في وقتها الى ان يفتقد جزءه ولو خطب هو جنب
فذهب فاعتدل استقبال ذكره في هذا كراهة الشرع في شريع الهذلية **الشرط**
الخامس الجماعة على شرطية الاجماع من غير مخالفة انما اختلفوا في اقل عدد هو عند
ابن حنيفة ومحمد وافر ثلاثة رجل كل اثنين سوى الامام وعندنا ان يوسف ثمان سوى الامام
وعند الشافعي اربعون رجلا احرارا مقيمين لا يطعنون صيفا ولا شتاء الا طعن حاجته
وهو ظاهر مذهبا عندنا من يفتي بهم فنية وانه مجله علة اودى ابن حبيب
عند الحديثين لما روى ابو محمد الاسدي من سلا اذ اجمع ثلثون بيتا لياما رجلا
يصلي بهم الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة الاسدي مجهول فلا يجمع به والشافعي ما قرئ بحث
المصنف حديثا سمع من زمرته وانهم كانوا اربعين ولا حجة فيه اذ لا دلالة فيه على
انهم كانوا اقل ما جمعا وما روى عن جابر مضى السنة ان كل ثلاثة اماثا فنية
كل اربعين فافوز ذلك جمعة فقال انه شرع المذهب ضعيف واه البيهقي وغيره
باسناد ضعيف قال البيهقي وهو حديث لا يجمع بمثل ان يفتي بالابن يوسف ان يسمى
الجماعة فمختر في الاشهر كذا الجمع الصيغ اقله ثلاثة لا يميز ما نحن فيه ان
الشرط ليس بجماعة هي ملول صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجماع وفيه الاثنين
ذلك وجوابه ان الشرط جماعة هي ملول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسقوا الى ذكر الله
فانه طلب المصروف متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو الى ذكر يستلزم ذكر اقل من اثنان
الشرط ان يكون مع الامام جمع هو مستحق لفظ الجمع لا لنفس لفظ الجمع الذي هو جمع
ومشتركة كونهم رجالا عتلا فلا تنفك بالانسان والصبي ولا يشترط كونهم
احرارا يميز بل تنفك بالعبودية المشافعية فتعبر اما تم فيها ايضا وكذا
المريض ومخبر من المخلوقين خلافا لغيره فانه لا تقع امامته من لا يجب عليه الجمعة
فيها عندنا لسقوط وجوبها عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس لما منع فيها بل
للتخفيف عليهم كما نقلتم فاذا انكروا التضرع منهم كفهم فمخبر اما منهم كما يجوز
امامته عنهم ويشترط بقاؤهم الى التسمية الاولى عند ابن حنيفة فلو ففروا
قبلها او ففروا يستقبل من بقي الظهور عندنا يشترط بقاؤهم الى التسمية
فلو ففروا بعد فائهم من بقي الجمعة وعندنا يشترط بقاؤهم الى تمامها بالظهور
قدرا للشهادة فلو ففروا قبل ذلك يستأنف من بقي الظهور له ان الجماعة شرط
فلا بد منه وما كان الوقت ولما اتها شرط الانفكاك لا يشترط واماها

كالخطبة وادوية منة يقولون في شربها لا تفاد لكن انقاد الصلوة وتحقق
تمامه موقوف على وجود قامة الاركان لا في خول الشيء في الوجود بل في جميع اركانها
فما لم يسجد فيها لا انتهى صلوة ولذا لا يجتنبها الرجل لا يصلي وكان ذهاب الجاهل
قبل التجر كذا ما هم قبل التكبير من جهة انه علم الجماعة قبل تحقق معنى
الصلوة بخلاف الخطبة لانها تنافي في الصلوة فلا يشترط رواها الى تحقق
الصلوة ولا يعتد ببقاء النسوان والفتيات لانها لا تنعقد بهما ابتداء
فكذا بقاء بخلاف المبيد وغيرهم من مناسبات لا يجز عليه لما تقدم **الشرط الثاني**
الاذن العام حتى لو اذن السلطان والامير فلو كان قصره وصلى فيه بمشيمه لا يجوز
جمعه وانجته واذن الناس بالدخول جازن سواء دخلوا اوله او لا وذلك لما مر غير
مرة انها شرعت بخصوصيتها لا يجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل
الشبهة من جملة تلك الخصوصية فلا يجوز بدونه **البحث الثاني** صفاتها
بسيح تكبيرها اليها الحديث في هريز قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة
الثانية فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً
أقرنا ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دابة ومن راح في الساعة
الخامسة فكأنما قرب بئضته فاذا خرج الامام من المصلي لا يكتفي بغيره لكن
رواه الجماعة الا ابن ماجه قبل المراد بهذه الساعات اوقات متعاقبة في غيبة
واحدة وهي بعد الزوال واليه ذهب مالك واختاره القاضي حين وامام الحنفي
وتمسكوا بلفظ الراح فانه يستعمل بعد الزوال ورواه انه يستعمل في مطلق
الذهاب يقال راح القوم اي ساروا وذكره الباقون انكون صريحا لاختصاص
الراح بما بعد الزوال بلفظ قابل وقال عبارة عن السير ليل او نهارا وذكر
في القاموس راح المحرم راح راح اخذ له خيمة وارجحه ويد كذا اخذت
ومنه قوله عليه السلام ومن راح في الساعة الثانية الحديث لم يرد راح
النهار بل المراد غفاليها انتهى فكأنه عليه السلام قال من اغتسل في الجمعة
في الساعة الثانية والجمهور على ان المراد بالساعات النهارية وان المغرب
للبدنة من راح في اول النهار من طلوع الشمس هو الاظهر ومن طلوع البخر
على اختلاف في ذلك ورواه القائل بان كذا المراد ذلك الاستوى الجائز
في العزيمة في ساعته واحدة مع تقابلهما في الحجة وبانه لو كان كذلك لاختلف
الامر باليوم الشتا والصايف لفانت الجمعة في اليوم الشتا لمن جاء
في الساعة الخامسة والجواب عن الاول اننا لا نسلم الاستواء لان كل من الانواع
المذكورة مختلف لا واحد فيمكن ان يهدي شخصاً كل من ابنة ومع هذا بدنة

احدها افضل من بدنة الاخذ بمرجاة وهذا في غاية الظهور ومن الثاني بان عليه
السلام ذكره ذلك على تقدير الاعتدال بين التكبير والنهار كما هو ابد في النظر الى
الوسط الذي هو خيال الامر هذا ان اعتبرنا عات اهل الحنابلة وهو ليس بل ان
بل نظاها نمراده عليه السلام في تقسيم هذا الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة
سنة اجزاء فليشتمل النهار والشتا والصايف ويوزع منها على جهتين شدة التقا
بين انواع القربان المذكورة فانه يدل على شدة التقا وبين الساعات من تأمل
ادنى تأمل وحديثها من النبي عليه السلام قال يوم الجمعة اثنتي عشرة ساعة
منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئا الا اياه آياه والتمسوها اخر
ساعة بعد العصر واه ابو داود والفتاوى وسئل ابن عمر عن اروح الى الجمعة فقال
اذا مسكتها لفداء فزع انشئت وقبل ان يبعثه حدثت في الاسلام ترك البكور
الى الجمعة ذكره في الكشاف واما حديث ابن هريز في الصحيحين ايضا قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مثل المجيء كمثل الذي يهدي بدنة ثم كالذي يهدي بعرة
الحديث المراد بالمجيء المبكروا المجئ توفيقا بينه وبين قوله عليه السلام من غسل
يوم الجمعة وغسل بكرة ابتكر ومشي ولم يركب وفي من الامام واستمع ولم يبلغ كان
له بكل ظن عمل سنة اجر منها ما هو قيامها واه الترمذي قال حديث حسن
صححه الحاكم قال في القاموس والتجيز وقوله عليه السلام المجيء الى الجمعة كالمهدي
بفئة وقوله عليه السلام لو يعلمون ما في التجيز لاستبقوا اليه بمعنى التكبير ليس من
المهاجرة انتهى ويستحب لبس احمر ما يجد من الثياب لقوله عليه السلام ما على احكم
ان وجد ان يخرج في يوم الجمعة سوى ثوبي مهنة رواه ابو داود والفتاوى ويستحب
السواك والتطيب لقوله عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع
من طهره يد من هنة او عتير من طيب بعبته ثم يخرج ولا يفترق بين اثنين ثم يصلي ما
كتب له ثم ينصت ان تكلم الامام لا يغفل لعلها بينه وبين الجمعة الاخرى ففضل لذلك
آيام رواه البخاري ويجب السجود ترك الاستغفار بالاذن الاول لقوله تعالى فاستسأ
الى ربك والله وذوالبيع واختلفوا في المراد بالاذن الاول ففعل الاول اعتبار
المشروعية وهو الذي بين يدي المبراة الذي كانا ولا في زمانه عليه السلام ومن
ابن بكرو حتى حدث عثمان الا ان الثاني على الزوال حين كثر الناس والواقع انه الاول
باستمرار الوقت هو الذي يكون على المنارة بعد الزوال اذا صعد الامام على المنبر
يجب على الناس ترك الصلوة السابقة لما تقدم ذكرها عند الخطبة ويجب
ترك الكلام ايضا عند اي خيفة قال لا يباح الكلام حتى يشيع في الخطبة لما عت
نقله من مالك ان جلوس الامام على المنبر يتطوع الصلوة وكلامه قطع الكلام
وكذا عز الزهري لان الكراهة لا تخلو بين من الاستماع والاستماع فنهنا

بجلا في الصلوة فانها قد استدلوا بحديثه في مصنفه عن علي وابن
عباس بن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ولا ان الكلام ايضا
يمتد طبقا فان الكلام في الكلام فكان المنع احوط ثم ان الاستماع والانصات واجب
عندنا وعند الجمهور حتى انه تكبر قراءة القرآن ونحوها ورتبة السلام وتسميت المصلي
وكذا الاكل والشرب وكل عمل لما اخرج السنة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان اول ما يحاسب به يوم الجمعة انصف الامام يخطب فداخول وهذا
يقول بعبادته منع الامم بالمعصية ومع الله واجبه بعد الله منع صلوة التقل والتزاة
والادكار لانه اذا منع الواجب فالتقل والى بالمنع ويخرج على ما يثار الاحاديث الدالة
على جواز تحية المسجد واباحه الكلام لانه محرم المحرم مرجع على المصلي ولا يمتنع
منه السلام فمن منع فلا يمنع منه لانه انما منع الك اذا كان السلام مائة في يده
وليس كذلك في حالة الخطبة بل يتكبر فاعله ثانيا واذا قرأ الامام ان الله لا يمكنه
يصلي على النبي لانه في حنيفه ومحمد بن حنيفة عن ابي هريرة يصلي على ربه اخذ
بعض المشايخ اكثرهم انه ينصفه في الجمعة لو سكت فهو افضل لمخفي الانصاف
وعن ابي حنيفة اذا عطس بعد الله في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح وكذا لو شتمت
او ردت السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأيه او عينه او يده عند رؤيته
المتكبر ولم يتكبر بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصاف الى ان يشرع
في دفع الظلمة فلا يجيب حنيفه لاداء بعضهم الى ان البعد في زماننا من الامام
افضل كذا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح ان التبرأ افضل لما مر من الحديث
لقوله عليه السلام احضروا الكروادون من الامام فان الرجل لا يزال يتابعه حتى
يوه خزيه الجمعة وان دخلها رواه ابو داود والحاكم ان الله فضيلة فلا تنزك
لاجل ما يجاورها من معصيته غيره كاتباع الجنادة التي معها ناجة هذا وقد
اختلف المتأخرون في البعد عن الامام محمد بن مسلمة اختار التكون في حقه
ايضا ونصير بن يحيى اجاز القراءة ونحوها وعن ابي هريرة اختار التكون وهي عنه
انه كان ينظر في كتابه ويصلي بالقلم ولا منافاة بينهما فان طلب التكون
الانصاف ان كان الاستماع لاداءه لكن الكلام والقراءة للبيد الذي لا يسمع الا ما
قد يصل الى اذن من يسمعه فيشفله عن نفسه ما يسمع او عن السماع بجلا في النظر
الكتاب كذا استكثر الا فضل هو الانصاف لقول عثمان المنصف الذي لا يسمع من
الخطبة مثل المنصف السماع وعليه اكثر المشايخ واذا جلس الامام على المنبر
او ان الموهذون يندى الا ان الثاني للترار في المبسوط يستحب للمؤمن ان يستقبلوا
الامام عند الخطبة وعن ابي حنيفة انه كان اذا فرغ الموهذون من اذانه اذ امر وجهه الى
الامام وعن عدي بن ثابت كان عليه السلام ان الخطيب استقبله اصحابه بوجوههم

ذكره ابن بطال في شرح البخاري لكن التسمي لانهم يستقبلون القبلة للحج في استند
الصف وكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للشيخ جواد فان من الخطبة انما هو الصلوة
وصلى بالناس كسنة علي ما هو المتواتر المروي في هذه الحققة وغيرها بقدر ما يقدرون
فقد ما يشي في الظهور لانه لا بد منه وانقر بسورة الجمعة اذا جاءك المنافقة
او يستمع اسم ربك الاعلى وهل بينك حديثا لثانيته تبركا بما اقر عنه عليه
السلام على ما مر من صفة الصلوة كان مسنا كمن يتكبر احيانا ليلآيتهم الشا
وجوبه **الجمعة الثالثة** في مسائل متفرقة من اركان الامام صلى الله عليه وسلم ما ادرك وبني
عليه الجمعة لما اخرج السنة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اقيمت الصلوة فلا تاقوا وانتم لتسمعون وانها تسمعون عليكم لتسكتين فاما
ادركتم فمضوا وما فاتكم فاقوا وهذا مطلق يشمل ما اذا ادرك بعد التشهد او
في سجود السهو وهو قول ابي حنيفة وابو هريرة قال محمد بن ابي بكر روى الكعبة
الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك فيما بعد ذلك بني عليها الظهور لانه جمعة من
وجه الظهور من وجه لقول بعض الشرايط في حقه فيصلي اربعا اعتبارا للظهور
يقعدا بحالة على رأس التوسعة اعتبارا بالجمعة ويترى في الاخيرين الاحتمال التثنية
ولهما الله مدرك الجمعة في هذه الحالة حتى تشتط نية الجمعة وهي كتمان وجه لما
ذكرناهما مختلفا لا يبيح احدهما على تحية الاخر كذا في الهداية الخطيب اصمد المجلد
ليست على اقم عندنا وبه قال مالك لانه قد سلم عند خلافه فلا معنى لتسليمه
ثانيا وقال الشافعي واحمد يسمي عليهم لما روى عنه عليه السلام كان اذا صعد المنبر
يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي وقال ليس
بالقوي وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو من سئل قال لو اسند ابو احمد من حديث
ابن ابي عمير وهو مروي في الضعفاء ولا يجمع به انتهى بكل المنع بالتسليم فحلب
فيها بالتسليم كمنه وكل هذا سلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بلا سيف كذا
في موضوعة الملاءمة في التبايع الجمهور في الخطبة الثانية دون الجمهور الاولى
ويكره اشدا كراهته ومنه تسلط طين على ليس فيهم لانه في خطبة العبادة بالمعصية
وعلى الكذب وبما ادى بعض ذلك الى اكثر فقد ذكر في الفتاوى التنازعانية في
كتابا لورثه سيلا الصغار عن الخطباء الذين يقولون تسلط ان الماد لا اكبر
شاهنشاه الاعظم مالك وقاب الام ونحوه من الاوصاف هل يجوز قال لا لان
بعض الفاظه كفر وبعضها معصية وكذا قال بعض من قال تسلط ان الذي
بعضها فاما العلم عا ولا فهو كافرا ما شاهنشاه فهو من خصا بصر الله تعالى
بلد ومنه الاعظم لا يجوز ومنه التبايع واما مالك وقاب الام فهو كذب
محض انتهى قال حافظ الدين البزاز في فتاويه فلذا كان ائمة خوارزمية يفتوا على

عن أبي بصير عن العبد الجاهل حتى لا يسمعون مع الخطباء الذين يقرضون شفاهم لئلا يسمعون
أيامهم على منبر رسول الله عليه السلام في المسجد انتهى ما شار به قوله من شفاهم
إلى ما رواه عن أبي بصير عن رسول الله عليه السلام قال لا يزال المسلم أسير في رجل لا يقرض شفاهم
بما يقرض من نافرقت من هؤلاء يا جبريل قال فهو كآء خطيئة من أتى من أتى يوم
الناس بالبر ويحسن أنفسهم ذكره الإمام أبو بصير في شرح السنة في المصباح
فهو كآء على شراهم من المنكرين في قوله علينا على أس المنبر قال الله المشتكى
به المستعان من أحوالنا في هذا الزمان فلا حول ولا قوة إلا بالله ومن صلى الظهر
بوجه الجمعة وبطل صلوة الإمام الجمعة ولا عذر له حتى ظهره عندنا وإن كان عاصيا
وعنده قول لا تقص وهو قول الثلثة لأن الغرض في حق الجمعة في هذا اليوم والظهر
بطل عنها لأنه ما هو بإداء الجمعة من أجزائها ومنع من أداء الظهر ولا يجوز
البدل مع القدرة على الأصل فلما فرض الوقت في هذا اليوم أيضا هو ظهره كسائر
الأيام ولذا يخرج الوقت لا يقتضي إلا الظهر بالأجزاء إلا أنه ثامور باستطاعة الظهر
بالجمعة فإذا لم ينل كان عاصيا ما قبله ولا ينافي الصحة كما لو صلاها في أرض مغلقة
مع قبحه يروى ذلك من المعاصي التي لا تخلو بشيء من شرائطها وأركانها ثم
إذا بدله أن يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه إليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره التي
صلاها بحجبه المستوي سواء أوردك الجمعة أو لم يردك عند أبي حنيفة حتى أنه يجب
عليه إعادة الظهر إذا لم يردك الجمعة أو بدله الرجوع فوج وقال لا يبطل ظهره
ما لم يشترع في الجمعة ورواه ما لم يتم الجمعة لأن السعي في الظهر لا ينافي
في غيره بخلاف الظهر فنقض الظهر وإن كان ثامورا به كفته لضرته وأدب الجمعة أن ينقض
العبادة فضلا بضرته حرام فلا ينقض وإذا أديها وليس السعي أدب ولا في حنيفة
أن السعي من خصائص الجمعة لا يختص من فعلها بمكان وهو الذي يجمع شرائطها فيه
بخلاف سائر الصلوات فإنه يجوز أدائها في البيت وخونه فكان الاشتغال بالسعي
كالاشتغال بها فينقض به ما ينقض بها ولا أنه ثامور بعد تمام الظهر ينقضها
بالذهاب إلى الجمعة فذهب إليه الشروع في طريقه فنقضها المأمور به فيحكم بنقضها
به احتياطاً لرفع العصية ولو كان من صلى الظهر من ثامورا كالمسافر وخفه ونسي
إليها لا يبطل ظهره بالسعي إنما قال على هذا التوجيه الثاني كونه فعله غير معصية
وعلى التوجيه الأول لا فرق بينه وبين غير المندوب وهو الصحيح من المذهب لو كان في
الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينقض ذكره قاضي خان
لأنه لم ير عتبه الجمعة فضأد كما لو خرج من بيته وسعى لا يقصد بها كذا ذكره الشرح
بظهره من التعليل أن المراد أن السعي بعد ذلك في الجمعة أما لو شرع فيها فينبغي
أن ينقض ظهره فإن أدركها المندوب بعد ما صلى الظهر وشرع فيها بطلت ظهره

عندنا خلافه لأن من يقول أن عند الظهر قد أراه في وقت فلا يبطل بنفسه
ولنا أن المندوب إنما فاد وغيره في التحصير بترك السعي فإذا لم يتحصر التحصير
ويكره المندوبين والمسجونين وآء الظهر جماعة في المصريم الجمعة سواء كانت
قبل الفراغ من الجمعة أو بعد إجرائها للجماعات فينبغي أن لا يكون جماعة غيرها في المكان
الذي هي فيه وليست تطرق إلى لا فتدأ بهم غيرهم بخلاف العزى لأنه لا جنة عليهم
فكان هذا اليوم حقه كغيره من الأيام ويستحب للمريض أن لا يصلي الظهر قبل
فراغ الإمام من الجمعة لرجاء البصر في كل ساعة خطر وأخطره صلى واحد جاز وأول
أن لا يصلي غير من خطب لا أن الصلوة والخطبة كشى واحد أو الفصل الخطبة ولا
يقيمهما اثنا نكرا للجمعة وهو صاحب نيب يقطعها ويقضي الجزا كان في
الوقت سعة وإن فاتت الجمعة صلى الظهر وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف قال محمد
أن خافوا الجمعة لا يقطعها فالمعصية عدم قطعها عنده خوف من ثامور عند خوف
وقت الوقت له أن يفرض الوقت للجمعة فإذا فرضها استطاعت التخيير لهما أن يفرض
الوقت الظهر فإذا لم يخف فنه وجب التخيير كذا في الكافي وهذا بناء على قول محمد لا
وجبه معهما في خلافه روي عن علي بن إمام أنه قال فانه وأفتها فيه على أن يفرض
الوقت هو الظهر ثم خالفها أخرا وقال الغرض أحدان غير غير وإنما يتبين
بالفعل والجمعة كغير الظهر ذكره الشرح عن الأخيرة فتوجه ما استدل به
في الكافي على هذا لأنها قد ثبتت بالشروع فيها فضأدت هي فرض الوقت عند
حينئذ على أن السعي ذكره عن أبي حنيفة وأبي يوسف فرض الوقت الظهر
لكن أمر غير المندوب باستطاعة بالجمعة حقا والمندوب خصته وقال محمد بن الوقت
الجمعة لكن خصه باستطاعة بالظهر في المثل في المحيط وفي البناء هو أصح
أقواله ثم قال السعي لم يخصص له في ذلك لما أتم بترك الجمعة أن أصلي الظهر
انتهى ويمكن أن يقال الضميمة مخصص له يعود إلى المندوب وأن المراد مخصص له الحكم
بمعنى الظهر وهو لا ينافي إلا ثم ذكر الشرح في الاستدلال بخلافه في مسئلة ذلك
الوجه مسلكا آخر وهو أن يقول التخيير ثبت بخبر الواحد والجمعة بالأخبار المتواترة
فلا يجوز أن يترك ما ثبت بالتواتر لما ثبت بخبر الواحد يقال إن التواتر لا خلف
أو أصل وهو الظهر كذا في قولنا لا يحتاج إلى الجواب عن موافقة محمد لما في خلافه
نفر الإمام إذا منع أهل مصر أن يجتمعوا قال أفتيه أبو جعفر أنها هم بمقتضى السبب
الاستنباط إذا كان يخرج ذلك الموضع عن أن يكون مصر أصح نهية وليس لهم أن يجتمعوا
بعد ذلك لأنه كما له أن يصير مضافا فله أن يخرج مضافا عن أن يكون مصر وأنها هم
مقتضا أو صار بهم كما لهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة لأن منه على هذا
الوجه معصيته ولا طاعة له في المعصية حضور المسجد لأن الخطيئة يردى

يرى الناس لا يخطروا فكان لا يجرى أحد باذلا يطعم ثوبا ولا جسدًا إلا بأس باب
يخطروا يذوق من الامام وذكر الغنية ابو جعفر عن ابي بصير عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عن ابي
الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ في المسح ان يتقدم ويد من الجوارب ان لم يكن الامام
في الخطبة ليس يمسح المكان على من يجيء بعده وينال فضل المقرب من الامام فاذا لم يفعل
الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعد ان اخذ ذلك المكان اما
من جاء والامام يحيط بطله ان يستقر في موضعه من المسجد لا في مشيه ونقله على
في خطبته وروى هشام عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
احد كذا في فتاوى فاضل خان وقد علم منه ان الخطبة جازية بشرطين احدهما ان لا يؤذى
احدا لا الا اذا حرام والآخر سجد ترك الحام مقدر على فعل المستحب والثاني
ان لا يكون الامام في الخطبة لان خطبته حمله هو ايضا حرام في خطبته فلا
يركبه لاجل من مستحب واذ قال عليه السلام الذي يراه يخطي الناس ويقول
افسحوا اجلس فقد ازيلت لانه قد خطى وقت الخطبة واذى وهو يحمل ما روى الزهري
عن معاذ بن انس الجهمي قال سمعت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم من خطبته قارب الناس
يوم الجمعة اخذ جسرا الى جهنم وينبغي ان يقتل بها اذا وجد اما اذا لم يجد بان
يكن في الرزاة موضع وفيه القدام موضع فله ان يخطي اليه للضرورة ويكره تطويل
الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طول الفصل لا سيما في ايام الشتاء
ويكره السجود بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال للمدة
وجوبها قبله وتوجه الخطبة بالتسليم اليها بعده هذا هو الصحيح والله سبحانه اعلم
فصل في صلاة العيد العلم ان صلاة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة بعد
هو الصحيح من المذهب وسننه محمد اياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عبدان
اجتمعا في يوم واحد لا في سنة والثاني في سنة ولا يترك واحدهما لكونهما واجبت
بالسنة الا يرى في قول لا يترك واحدهما فانه اخبر بعد الترك والاحتياط على
عباد ان الايمه والمشايع يفيدان الوجوب والتيسيل على وجوبها اشارة الكتاب
وانكروا المدة وتكبروا الله على ما هلككم قوله تعالى فذكر الله في الخرافات في
الاشارة الى صلاة عيد الفطر في الثاني اشارة الى صلاة عيد النحر والسنة
وهي ثابتة بالنقل المستفيض عنه عليه السلام انه كان يصلي صلاة العيد
من حين شرعها الى ان توفي الله تعالى عنك وهو دليل الوجوب كذا اصلا
الخلفاء الراشدين والائمة المهديون من غيرك وهي من اعلام الدين فكانت
واجبة وحديثنا لا يفي الذي قال هل على غير هذا لاني فيه لا اعاى ولا يجب عليه
ان من شرطها المصير شرط لها جميع ما بشرط الجمعة وجوبا واداء الا الخطبة فانها
ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها التفتل المستفيض بذلك ثم يستحب لصلاة

العيد ما يستحب الجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب لبس احل الثياب و
التكبير الى المصلي لانه يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيسحب التظلم واطهار النفوس
والمسارعة وذكر السرخسي عن الجواهر في الغنم بعد الجوف فان فعل قبله اجزاه
يتطيب بالزينة الشمر وقلم الاظفار يستن الثياب والاكسية والشفافية يستوى
في ذلك الذاهب الى الصلوة والقاعد لانه يوم الزينة بخلاف الجمعة قال السرخسي
وهذا صحيح ويستحب يوم العطار ان ياكل شيئا قبل الصلوة لما روى ان كان عليه السلام
لا يفعل يوم العطار شيئا كذا ما رواه ياكله من ثراه البخاري فلذا ينبغي ان يكون المأكول
عزما ان وجدوا لا فشيئا حلوا والمستحب يوم الاضحية ان ياكل الاكل الى ما بعد الصلوة لما روى
الترمذي كان عليه السلام لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي
ويصل هذا في حق من يصلي في حق غيره والا في الاضحية والاصح ان لا يكره الاكل قبل الصلوة
هنا ولا تركه في الفطر ويستحب يوم الفطر اداء صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء
للمعسر ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التوجه الى المصلي ما شئت ان قدر لانه اقرب
للقاضع ولا يكره الكوب قال المرعيني لا بأس بالركوب يوم الجمعة والميدين والمشي
افضل ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقا للاجماع واما يوم الفطر
فقال ابو حنيفة لا يجهر به وقال ابو جهم وعنه ابو حنيفة تكبرونهما لقول الله تعالى وانكروا
المدة وتكبروا الله على ما هلككم وروى الدارقطني عن ابن ابي عمير عن ابن عمر عن ابي
رسول الله عليه السلام كان يكبر في الفطر من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلي
لا في حنيفة ان رفع الصوت بالذكر بعد صلاة الفجر لانه من قوله تعالى واكبروا لله في نفسك
تقرها وخيفة وروى الجهر لا ما خسر بالاجماع والجواب بما استدله اما الايتد
فبانها محتمل ان يراد بها التكبير الصلوة او يراد بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى
التعظيم على انها لا دلالة فيها على الجهر اما الحديث فانه ضميم من معنى التكبير
عطاء ابى القاهر الحديث في السير فيه ايضا ما يدل على انه كان يجهر به نعم روى
الدارقطني مرفوعا عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
حتى ياتي المصلي ثم يكبر حتى ياتي الامام قال البيهقي الصحيح وقعه على من عمر وهو قول
صحابي قد عارضه صحابي آخر روى ابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنهما سمع الناس يكبرون
فقال لما نزلت اكلوا من ثمره من قبل ان ياتي ابن النضر ركننا مثل هذا اليوم مع النبي
عليه السلام فما كان احد يكبر من الامام فينبغي مناداة ايتدلا منادى على ان يقول
الصحابي لا يبارك في هذا الذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لانه
كراهته وعدمها فمذهبنا يستحب وعندنا الاغناء افضل وذلك لان الجهر قد
نقل عن كثير من السلف كابن عمر وعبد الله بن ابي طالب والنفخ بن جبير وعمر بن عبد
العزيز وابن ابي ليلى وابان بن عثمان والحاكم وحماد ومالك واحمد وابي اسحق ومثله عن

الشافعي ذكره ابن المنذر في الاشارة قال لا يفتيه ابن جعفر الذي عندنا انه لا يفتي
ان يخرج العامة عن ذلك لثبوت غيبته في الخبرات به ثم اخذ في انهم اذا مضوا عن الجهر
به لا يفتونه شافعي لم يفتون غيرا لم يفتوا في الاماكن التي يعلم ان الاسرار هو الافضل
ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى المصلي سواء في الفطري او على القول بالجهر والاضحى
فيل لا يقطع ما لم ينتج الصلوة ويكره التثنية قبل صلوة العيد وقد تقدم الكلام
عليه في اوقات الكراهة فاذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس خرج وقت
الكراهة على ما يتناه في موضع يصلي الامام بالناس كعتيقه اذا اقامت
لما في التخييل بين سبيل ابن عباس ومن شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي
ثم خطبه لم يكره ان اقامته ولا انه المتوارث وعليه الاجماع فيكبر تكبيرة الاحرار
ثم يضع يديه تحت سترته ويخفي على ما مر ثم يكبر ثلث تكبيرات فيحصل بين كل تكبيرتين
بسكنة قدر ثلث تسبيح ليلاليه ذي الانصاف الى الاشتباه على البعيد يرفع يديه
عند كل تكبيرته من يديهما في اثنائهما ثم يضعهما بعد الثالثة ويتنهد ويقول
الفاحة وسورة كمال الجنة ثم يكبر ويكبر فاذا اقام الى الكوفة الثانية يبيت
بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرته في الاولى ثم يكبر ويكبر في الثانية
في كل كفة ثلثا والقراءة في الاولى بعد التكبير في الثانية قبله فكذلك كهيئة صلوة
الميل عند علمائنا وهو قول ابن مسعود وابي موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان
وعقبة بن عامر وابي الزبير وابي مسعود البجلي والحسن بن سيار في الثوري وهو
رواية عن احمد وعكاة البخاري في صحيحه من هبة ابن عباس في الخبر جملته قوله
عمر بن الخطاب يا معاشر المسلمين اني ابا سعيد البراءة وقال مالك واحمد في ظاهر
قوله يكبر في الاولى ستا وفي الثانية خمسا ويقول فيها بعد التكبير وهو ذهب
النهي والاذاعي وقال الشافعي يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا ويقول
فيها بعد التكبير وهو مروي عن ابن عباس قال قال شريك بن عبد الله بن جابر
في الفطرية الاولى ايقار وايد بعد القراءة وفي الثانية كذلك وفي الاضحية واخاه
زايدة في كل ركعة بعد القراءة وفيها تسعة اقوال اخذ كرها السراج في شرح
الهداية والاحاديث المروية في هذا المعنى اربعة **الاول** من عايشته كان عليه السلام
يكبر في الميدين في الاولى سبع وفي الثانية خمس قبل القراءة سوى تكبير الركوع
رواه ابو داود وابن ماجه والحاكم وقال ترويه ابن الجبيرة **الثاني** عن عبد الله بن عمر بن
العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التكبير الفطري سبع في الاولى وخمس في الثانية
والقراءة بعد كل اثنين فمارواه ابو داود وابن ماجه قال الترمذي في المعلى مثل
البخاري عنه فقال هو صحيح **الثالث** عن كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف المزني عن ابيه
عن جده ان رسول الله عليه السلام يكبر في الميدين في الاولى سبعا قبل القراءة وفي

الاخرة خمسا رواه الترمذي وابن ماجه قال الترمذي حديث حسن وهو احسن شيء روى
في هذا الباب قال في علله الكبرى سالت محمدا عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب
اخرج منه وهذا اذ كان الشافعي **الرابع** عن سميد بن العاص قال قال ابو موسى الاشعري
وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحية والفطرية
ابو موسى ربا تكبيرة على الجناين فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى كذلك كنت اكبر
في البصرة حين كنت عليهم رواه ابو داود وسكت عليه وسكونه عشرين سنة كما علم من
شرطه وكذا سكت عليه المنذر في مختصره وتضعيف بن الجوزي له بعد الرحمن بن
نزيان فقال عن ابن ميمون والامام واحد ما روى عن ابي حنيفة في ثبوت غيبته غير
واحد قال ابن ميمون ليس به بأس لكن ابو عايشته في سننه قال ابن القطان لا اعرف
حاله لكن قال الحاكم ابو عايشته هو مولى سميد بن العاص سمع ابا هذيفة وابا موسى
الاشعري وحذيفة بن اليمان روى عنه مكيون لم يسم في كل من تلك الاحاديث
الثلاثة بخلاف ذلك من التضعيف اما الاول فاما في ابن لهيعة من الكلام مع شريك
اضطرابه سننا واما الحديثان الاخران للذان يليانه فقد منع القول بجهليهما
الاول بعد الرحمن الثاني ضعه ابن حنبل ويحيى قال الشافعي ليس بقوى
وعن ابى حاتم انه مثل عبد الله بن المولى وهو ضعيف الثاني بان كثير بن عبد الله عندهم
مذكور قال احمد لا يسمون شيئا يروى على حديثه في المسند قال ابن ميمون ليس حديثه
شيء وقال الشافعي والدارقطني ترك وقال ابو زرعة والحق الحديث اضعف الكشاف
فيه القول قال احمد بن حنبل ليس بكبير الميدين عن النبي عليه السلام حديث صحيح
انتهي اذا كان كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة واكثرهم على ان فيه ثلثة الخ
لسان الصلوات بركة الزيارة والخطبة المروية عن الصحابة هو ما اخرج عبد
الرزاق واسفيان الثوري عن ابى اسحق عن علقمة والاسود وابن مسعود كان يكبر في
الميدين تسعا تسعا اربعا قبل القراءة ثم يكبر ويكبر في الثانية بغيره فاذا فرغ
كبرا بقاء ثم ركع انا مروي عن ابى اسحق عن علقمة والاسود قال كان ابن مسعود جالسنا
وعنده حذيفة وابي موسى الاشعري فسئلاهم سميد بن العاص عن التكبير يوم الفطر
والاضحية فقال ابو موسى الاشعري سئلا عبد الله فانه اقدمنا فسئله ففتى
ابن مسعود يكبر اربعا ثم يقيم ثم يكبر ويكبر ثم يقيم في الثانية فيقرأ
ثم يكبر اربعا بعد القراءة وروى ابن ابى شيبة ثنا هشيم انا جابر عن الشعبي عن
مسدد قال كان عبد الله بن مسعود يكبر التكبير الميدين سبع تكبيرة ان حسن في الاولى
واربع في الاخرة ويروى في القراءة تروى محمد بن الحسن انا ابو حنيفة عن جابر بن
ابى سليمان عن ابراهيم الخفي عن عبد الله بن مسعود وكان قاعدا في مسجد الكوفة و
معه حذيفة بن اليمان ابو موسى الاشعري فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن ابي ميط

وهو مير الكوفة يومئذ فقال ان غدا عيدكم فكيف اصنع فقالوا اخبره يا ابا عبد الرحمن
فامر عبد الله بن مسعود ان يصلي بين اذان ولا اقامته وان يكبر في الاولى خمسين
الثانية اربعين وان يوالي بين التركتين فيصلي في كل ركعة بعد الصلوة على راحلته وقال
الترمذي وقد روى عن ابن مسعود انه قال في التكبير العبد مستمع تكبير ان في الاولى
خمسين قبل التركاة وفي الثانية يبد بالتقراء ثم يكبر اربعين مع تكبيره الركوع
وقد روى عن غيره واحد من الصحابة عن ابي بصير عن ابي جهم قال له بحضرة جماعة
من الصحابة ومثل هذا يحمل على الرفع لانه كمثل اعداد الركعات فان قيل روى
عن ابى هريرة وابن عباس ما يخالفه قلنا غايته الممارسة وتخرج ابن مسعود باهل
مسعود مع ان المروى عن ابن عباس متعارض وروى ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابن
جريح عن عطاء بن ابي عبيد بن كبرية عن عبيد بن كبرية عن عبيد بن كبرية عن عبيد بن كبرية
وقال ثابان بن عمار بن ابي عمير عن ابي عمير ان ابن عباس كبر في عيد شئ عشرة
تكبيره سبعا في الاولى وخمسة في الآخرة وقال الثنا هشيم انا خال الحذاء عن عبد
الله بن الحذاء قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد تكبير تسع تكبيرات خمسا في الاولى واربعين
في الآخرة والى بين التركاة تير ورواه عبد الرزاق وقد اذنيه وفصل الغيرة بن شعبة
مثل ذلك فاضطرب المروى عنه وروى ابن مسعود مثله من الاضطراب به يمتزج
الرفع الموافق وتخرج الموالاة بين التركاة تير بالمعنى ايضا وهو ان التكبير ثمانية
شعبته في الاولى قبل التركاة كدعاء الاستفتاح وخمس في الآخرة شرع بعد
التركاة كالفتوة فكذلك التكبير ثم قال صاحب الهداية وغيره ان عمل العامة اليوم
لقول ابن عباس لا يربطه الخلق وبالحول في الصلوة العيد بمثل جدم الآات
الشاذل حل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد وعلما وانما حلقها على الزوائد
الاسليكات في حديث علي بن عبيد بن كبرية عن كبرية عن كبرية عن كبرية عن كبرية
وخمسا في الاولى واربعين في الثانية عملا بالرواية الثانية وذكر في المحيط ان
الاولى لاخذ بالرواية الاولى في الفطرية الثانية الاضحية عملا بالرواية الثانية في تخصيص
الاضحية برواية النقصان لا يستحب الى الناس بالقرابين ولا روى ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كتب الى عمر بن حنم وهو يجران على الاضحية واخر الفطرية قد علم بهذا ان
عملنا بمذهب ابن عباس حيث علمنا به خلافا في مذهبنا في ان المذهب عندنا
هو لا نقول ابن مسعود لما يروج به والذي كروا من عمل العامة بقول ابن عباس
لا يربطه الخلق وبذلك كان في زمن اتا في ما ننا فتدال اذا خليفة الآات
والذي يكون بمصر فهو خليفة اسما لا معنى لانتفاء بعض شروط الخلافة منه على ما
لا يخفى على من له ادنى علم بشروطها فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا لكن حيث لا يتبع
الا لتباس على الناس والله سبحانه اعلم ثم يخاطب بعد الصلوة خطبة تيريد

فيها بالتكبير يوم في الفطرية أحكام صدقة الفطرية الاضحية أحكام الاضحية وتكبير
الشرقي في سنة ويستمر فيها ما يستمر في الخطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها
ويستحب الاضحية غير طريق الذها والمادى ويصير في كان النبي عليه السلام
اذ اخرج يوم العيد طريقين جمع في غيره ورواه الترمذي قال اجابكم ان النبي عليه السلام
اذا كان يوم عيد خالف الطريق واه البخاري ولا ينفذ تكبيرات لشهود اذا مكث
الفترة شهد لها جميعا من فاته صلوة العبد مع الامام لا يقضيها لا ختمها من
بشرائط قد فاته وان حدث عذر منى الصلوة يوم الفطرية قبل الزوال صلواتها
من الصلوات الزوال وان منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم يقبل بغيره
بخلاف الاضحية فانها تضيىء في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني
وكذا ان اخرها بلا عذر الى اليوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاسماء فالخامس
ان صلوة عيد الاضحية يجوز في اليوم الثاني والثالث سواء اقرت العذر او بدونه
اتما صلوة الفطرية فلا يجوز الا في الثاني بشرط حضور العذر في الاول ولا تضليان
بعد الدال على كل حال الاصل فيه ما روى ان كبريا جاز الى ان سئل عن تكبير الله
عليه وسلم يشهدون انهم رؤا الهلا لبا لا مس فامرهم عليه السلام ان يظروا
وان يخرجوا الى عيدهم من العذر واه ابو داود والفساي وابن ماجه والدارقطني
وزاد ان الكبر جاز اخرها فقال الدارقطني اسناده حسن وصححه عبد الحق
والبيهقي وروى الترمذي ثنا عبد الله بن صالح ثنا هشيم بن بشر عن ابى جهم بن
اباس عن ابى عمير بن النضر بن مالك اخبرني عن عوف بن الانصاف ان الهلال خفي على
الناس في آخر ليلة من شهر رمضان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاصبحوا صائما فجاءوا بكشفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك
الشمس اتم رؤا الهلال في الليلة الماضية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الناس بالفطرية فطروا تلك الساعة وخرج بهم من العذر صلى بهم صلوة العيد
فدلى على عذرهم جوازها بعد الزوال لما اخرها عليه السلام الى الفجر الفجر
بين الفطرية الاضحية ان عيد الفطرية الذي صنف اليه الصلوة يوم واحد وعيد
الاضحية الذي صنف اليه ثلاثة ايام لانها كلها ايام الاضحية بالاجماع فالصلوة
فيها سوى ذلك من الامام لا تستحق صلوة العيد الا ان التفرق بها عند العذر
في اليوم الذي يلي يوم الفطرية ان لم يمس عيد الفطرية على خلاف التباس فان قصر عليه
والله سبحانه اعلم **فروع** المخرج الى المصلي وهي الجبابة سنة وان كان يسجد المصلي
عليه عامته المشايخ لما ثبت الله عليه السلام كان يخرج يوم الفطرية ويوم الاضحية
الى المصلي فان سجد فمخرج من المصلي امر الامام من يصلي به في المسجد وروى ذلك
عن علي بن جوام الفقه ومنه الفقه والخرقة يجوز اقامتها في المصير فثابت من

واكتشف به قال الشافعي واحمد لو خطب قبل الصلوة جاز وبكره ذكره في المحیط
اردك الامام واكتفى بقرن الاحرام ثم للميدان ظن انه يدركه في الركوع لان محلا التكبير
القيام ويكبر برأى نفسه لا برأى امامه لانه مسبوق وهو منفرد فيما يقضي فايت
الذكر يقضي قبل فراغ الامام بخلاف فايت الفصل وان كان لا يدرك الركوع مع
الامام دعي وكبره وكوعه وعن ابن سبويه التكبير ويستحب تسبيح الركوع لان التكبير
فان محله والتسبيح محله ولهما ان التكبير واجب التسبيح سنة والوجوب يرجع
الى الذان لكن في المحل الى الحال الترجيح بالذات اولى والركوع قيام من وجهه
بخلافه لو تكلم الامام في الركوع انه ترك التكبير لانه على الايت بها في محله
الاصل وهو القيام كذا في الكافي ولا يرفع يديه اذا كبره ركوعه لان الوضع سنة
في محله والرفع سنة لا في محله فيخرج الوضع واذا رفع الامام راسه سقط عنه
ما بقي من التكبير انفلت بها لان المتابعة تنع من هذا التكبير واجب لا يفعله القوة
لانها لا تشفع الا للفصل فلا يقضي فيها شيء وينبغي امامه في التكبير ان يخالفه اياه
لانه حكمه على نفسه بالافتداء وليس التكبير كالفتوة المفسوخ بطلان اياه برأيه
الا ان جازوا قول الصحابة وهو يسبح تكبيرة فائدة لا يتبعه ح لانه مخفي بيقين
فان لم يسبح تكبيرة بل سبى المبلغ يتيقن وان جازوا الا قول الاحتمال كون الخطا من المبلغ
لكن يتيقن بكل تكبيرة الا قوله الصلوة لاحتمال انه يترك قبل الامام وكذا الا حق بكبر
برأى امامه لانه خلفه حكما بخلاف المسبوق فليس التكبير في الاولى حتى يقر بعض الفاحشة
او كلها ثم تذكر بكبر ويميد الفاحشة وان تذكر بعد ما قر الفاحشة والسورة يكبر ولا
يميد لقراءة لانها تمت تحتها بالكتابة والتسنة فلا تقبل النقص بالرأى وفي اعادتها
بعد التمام نقصها بخلاف الوجهين الاولين لانها لم تمت فكانت له يشفع فيها فسيحها
مرعايته للترتيب سبق بكبره في قضاء ما سبق ولا ثم يكبره كونه النواراة يكبر
ثم يقره لانه يقضي اول صلاته في حق الاذكار وجهه الا وهو طاهر الزاوية ان البدعة
بالتكبير يردى الى المبالاة بين التكبير وهو خلاف الاجماع ولو بدع بالركعة يكون
موافقا لمثل على ما من مذهبه انه يقرأ القراءة على التكبير كلنا الكعبتين الشافعي
ازارنا ان يصلي صلاة الصبح يصلي بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب
تأخير الصلوة في النظر وتجميلها في الاضي للدين المستقرة في التسنية فتقدم
صلوة العيد على صلوة الجنازة وصلوة الجنازة على الخطبة وفي المضمار عن
ابن المبارك في تعليم الاطفال وحلق الرأس في العشرين من السنة وقد
ورد ذلك ولا يجب التأخير انتهى وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دخل المسجد زاد بضعكم ان يصلي فلا يأخذ شرا ولا يعلم ظمرا فهذا محمول
على التدبيرة والوجوب بالاجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير الا ان في الوجوب

الاستحباب بغير مستحبا الا ان استلزم الزيادة على وقت باخه التأخير نهائية
ما دون الاربعين فائدة لا يباح تركه فتم الاظهار ونحوه فوق الاربعين فانه الغنية
الا فضل ان يعلم الفخار ويقصر شارب ويحلق عانته وينظف يده بالاغستل
وكما سبوع فان لم يفعل فحق كل حنثه عشر يوما ولا عذر له تركه واداء الاربعين
فالا سبوع الا فضل الحنثه عشر هو الاوسط والاربعون لا بعد ولا عذر
فيما رواه الاربعين ليسحق الوعيد انتهى واختلف في قول الرجل الغيرة يوم العيد
تقبل الله مقاديرك روى امامه النباهي واثلة من الاستيعاب انما كانا يقولان
ذلك قال ابن حنبل اسناده حسن في امانه جيتا وروى مثله عن ابن مسعود قال
ابن حنبل لا بأس به وذكر هذه المسئلة في الفقيه واختلاف العلماء فيها ولم يذكر
الكراهة عنهما بناء على ان ذلك كرهه وقال هو من فضل الاجماع ومن لا وذا على انه
بدعه ولا ظهورا لانه لا بأس به لما فيه من الافروا الله اعلم والتقريب الذي يفيحه
بعض الناس من الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع انه مكان خارج البلد
فيدعون في شجرة أو بأصل عرفة فيلبيس بشي اى ليس بشي من دواعي المكروه
وذكره النهاية عن ابن سبويه عن غيره رواية الاصل انه لا يكره لما روى ابن عباس
فصل ذلك بالبصرة وهذا ينبغي ان يقابله من رواية الامام كراهته ويدل عليه التعليل
بان الوقت من عرفة في مكان مخصوص فلا يكون عرفة في غيره والروى عن ابن عباس
محمول على انه لم يجز الدعاء ولا للتسنية باهل الوقت ومن مال ذلك انه سئل عنه فقال
ليس هذا من امر الناس وما صانع هذه الاشياء البدعة انتهى ورواه بالتأسي
احمد بن مسعود الله عليه السلام وما لم يكن من امرهم فهو بدعة والبدعة اذا
لم تستلزم سنة فهي مذمومة وقال عطاء الخشتا ان استطعت ان تخلو بنفسك عشية
عرفة فافعل انتهى وهذا هو المتمدن والله سبحانه اعلم وبكره الشافعي عقيب الصلوة
سنة عندنا ولا كراهة على انه عاجل طيبة عليه السلام من غير ترك وكذا الخلاء والارشاد
والعجالة بشرط الاقامة والحياة والذكورة كقول الصلوة من فضة جماعة مستقيمة في
المصر هذا كله عندنا حنيفة فلا يجب على من لا يريد الامرة الا ان اقتدوا بمن يجب
عليه ولا يجب عتيا لاجب كالصلاة العبد ولا عتيا لاجب ولا على المنفرد ولا
على المدفون منكون الظهور يوم الجمعة جماعة ولا على هذا القوي وعندنا يجب على كل
من يصلي المكتوبة لانه يتبع لها وله ان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورواه عند
استجماع هذا الشرائط فيقتصر الا ان لا اقتدوا بمن يبطون التبعية وابتدائه محمد
عمره عندنا وهو قول احمد لا يظهر عن الشافعي على ما ذكره القوي وفي قولنا لا خير
وهو قول مالك يظهر يوم الجمعة عصر يوم الخي عندنا حنيفة وعصر آخر أيام التشريق
عندنا وهو قول احمد لا يظهر عن الشافعي وفي قولنا لا خير يوم آخر أيام التشريق

واسألوا الله له العاقبة فإنه لا أنبياء له ما به ابوداود والبيهقي باسناد حسن واما ان
 يستحب ان يغتسل عيناها لما روى مسلمة قال قلت لابي اسئل عن غسل يدي في ماء بارد
 على ابي سلمة وقد شق بصره فاعف عنه ثم قال ان القح اذا اغتسل بجمعة البصر ولا تده
 اذا ترك يتيقظ فليطهر وينظف وتشد لحيا عريضته من فوق راسه لانه اذا انظره
 وليلا يدخله شيء من الهوام وقد اطرافه لئلا يتيقظ منته ويقول عفته بسم الله
 وعلى ملكه وسوا الله اللهم يتبر عليه امره وسهل عليه ما بعد واسمعه بلفظك
 واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج منه ويخلق ثيابه لانه انما يخرج ويستريح اليه التفتيح
 والفتحة ويجعل على سبيل ولوح لئلا تغيره ندابة الارض ويوضع على بطنه
 سيفاؤه من جلد لئلا يفتخ وهو مروي عن انس رضي الله عنه ولا يوضع على بطنه
 المصحف اكراما للمصحف وتكره الفزاعة عنه حتى يغتسل ويسرع في تجهيزه ذكر
 ذلك كله الشرح في شرح الهداية في التاتلر خاتمة بعلامته المحيط والباس
 يجلس الخائض الجنب عند الميت ان ياتي في غسله وان اراد غسله
 يستحب ان يغتسل على سبيل ولوح قد جري ارباب الجبال الجور حوله وتراثلنا ان خشنا
 او سبنا فان في الميسر والبدايع والمرغينا في يوضع على الخنق لولا الى القبلة
 كما في صلوة المريض بالايما وقال الاسيبجا في رواية فيه عن اصحابنا والعرف
 ان يوضع على قفاه طويلا نحو القبلة هذا ان اشبع المكان الا فلا يصح ان يوضع
 كما يتصرف له صاحب البدايع والمرغينا في يوجه من ثيابه عندنا وهو قول مالك
 وظاهر الرواية عن احمد عن الشافعي ان المستحب ان يغتسل في ميمه حديث
 عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلوه وعليه ميمه يصبون الماء
 عليه ويدكونه من فوق القبر واه ابوداود قلنا ذلك مخصوص به عليه السلام
 لما روى ابوداود ايضا انه قالوا لابي اسئل عن رجل مات في القبلة فثابه فتمسك
 من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد
 البر وكذلك عن عائشة من وجه صحيح وروى اتم غشيم فاسم سموا
 فثابه في الجنة وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية اغسلوه في ميمه
 الذي ما تيمه ذكره ابن حبه في العلم المشهور فذلك هذا ان عادتكم كانت جناد
 مناهم الغسل في زمنه عليه السلام ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان في السنة
 في الغسل والتنظيف واعتبار احوال الحيوة ويستمر عورته الغليظة فقط
 على طاهر الرواية صحيحة صاحب الهداية وعلى رواية النوازي في ميمه عورته
 كلها من الشق الى الركبة كما في حال الحيوة ولم يكن غيره في المحيط ومثله في القفحة
 والبيضة مختصا للرجل في صحة صاحب الهداية وهو لما خوذ لمرأه عليه السلام
 لم يأت النظر الى فخذه ولا ميتة ولا كان عورته لا يستط بالمرء ولا يجوز

منه حتى ماتت امرأة بين الرجال الا جانب يمينها رجل بحقة ولا يغتسلها ولا يجب
 في استنجائه ان يلبس الناسل على يده خرقه عند ابي حنيفة ومحمد قال ابوداود
 يستحب الميتا صلا ثم يوضئه فيبده بغسل وجهه ولا يغسل اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 لانه ذلك كان في الحيوة كونهما آلة نظيره والآن آلة نظيره يد الناسل فلان
 في غسلها آلا لانه يغسلها بعد الرجاء الى الحرقين ولا يغتسل ولا يستنشق
 عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يغمسها في ماء على وضوءه الى قلنا المغمضة
 اذارة الماء في داخل الفم حتى يبلغ جميع بشرته ثم يخرجها والاستنشاق اذ خالته في
 الانف وجذبه بالنفس الى الحياثم ثم نشره وذلك متعذرة حقه والمسكة زائلة
 فالناسل الذي هو كما لمحقق ان الماء يسبق منها الى حلقه فيكون ايجار واسقا طالا
 مغمضة واستنشاقا واستحب بعض العلماء ان يلبس الناسل على اصبه خرقه
 عيسج بها اسنانه ولها نه وشفتيه ومخيه وعليه عمل الناسل في صلوة الاش
 انه لا عيسج راسه والمختار وهو ظاهر الرواية في شرح الاسلام في شرح المبسوط
 انه عيسج اذ لا فاصل بينه وبين الحية ولا يوضع غسل عليه كما في الحيا اذ اغتسل
 على لوح ومعه قال الحلواني ما ذكر من الوضوء في حق البايع والعبي الذي يغتسل
 الصلوة اما الذي لا يغتسلها فيغسل ولا يوضئه لانه لم يكن بحيث يصل في هذا التوجه
 ليس بقوى اذ يقال ان هذا الوضوء سنة الغسل الموضوء للميت لا تغتسل كونه الميت بحيث
 يصل اولا كما في المجنون ثم يغسل راسه وحيتته بالخطمي المرفوع من غير استنجاع ثم يغتسل
 عليه ماء مني بسدر وخطمي اخر من هو الا شتان قبل الحية او يصبون ان يغتسل
 شق من ذلك ولا فسخ من مزاج طلبة المبالغة في التنظيف ما امكن وغسل ثلثا
 اعتبار سنة الغسل حال الحيوة يضيغ او مرة على شقه الا يسر فيغسل شقه
 الايمن ثم على شقه الايسر فيغسل الايسر كذلك ولا يكتفى على وجهه فيغسل ظهره
 كذلك ذكره الشرح في بعد المرة الاولى ويسند الى صدره او يده او يركبته
 على حسب ما يتيسر ويغسل بطنه مسحا رقيقا في المحيط عيسج بطنه بعد الميتين
 فان خرج منه شيء ازاله وعن ابي حنيفة في غير رواية الا صوان عيسج بطنه اولا قبل
 الغسل وهو قول الشافعي والاول هو ظاهر الرواية ولا يمسح غسله ولا وضوءه
 لاجل ما خرج لانه خرج عن التكليف بنقص الطهارة فكانت تلك الخاتمة في حقه
 بمنزلة نجاسته اصابته المتوضيء من الخارج فانه يكتفيه غسلها وقال في البدايع
 يغسل في المرة الاولى بالماء القراح وهو الذي لم يخالطه شيء لم يبل بده والنجاسة
 التي عليه في المرة الثانية بما يستدر او ما جرى مجراه في الثالثة بالماء القراح
 وشي من الكافور قال ابن القيم في شرح الهداية الاولى فيغسل الاولى بالسند
 كما هو ظاهر الكتاب يعني الهداية واخرج ابوداود عن ابن سيرين انه كان اذا اغتسل

محمداً على دابة أو غيرها لا اختلافاً في المكان ولا موضوع فتلقه عليه المصلي وهو كالإمام
من بعض الوجوه وأما قلنا ذلك لأن معنى الصلوة على الصبي ونحوه إذا دارت له
باعتباراً من كل وجه كما أنها صلوة من بعض الوجوه ولذا ورد في الصلاة أو بدلاً
عن غسله وليكن آخره الآية بالنفس مستطرد هذا الشرط أو الشرطان على غيره بلا
غسل المصرفة بخلاف ما إذا لم يهل عليه التراب بعد فانه يخرج ويغسل ويصلي
عليه ولو صلى عليه بلا غسل ورد في ما يهل التراب بقا والغسل والاولى وقيل
تتطلب الاولى صحة لتحقق الخلق فلا تارة وأما صلواته عليه السلام على النجاشي
فأما لأنه رفع سريته له حتى آه بحضرة فتكون صلواته من خلفه على غيره أه الامام
وحضرة دوناً لما من بين هذا وغيره ما في من لا فتاة فهذا وإن كان احتمالاً لا كونه
المروي بالبشير اليه وهو ما روي ابن عباس في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب أنه عليه
السلام قال إن أخاكم النجاشي قد توفيت ففعلوا صلواتهم عليه فقام عليه السلام و
صلى خلفه فكبراً ثم قام لا يظنون أن جنازة بين يديه وهو للفظ في شأن الواقع
خلافاً لغيره لأنه فائدة المتدبرها فاما أنه سمعه منه عليه السلام أو كشفه
وأما الآن ذلك من خص به النجاشي فلا يلحق به غيره وإن كان أفضل منه كشهادته
حزبه مع شهادة الصديقين فافعل بل قد صلى على غيره وهو ما روي عن معاوية
ابن الحرث و يقال للشيخ نزل جبريل عليه السلام يقول فقال يا رسول الله أنت
معاوية بن معاوية بن النجاشي الذي لك الأرض فتصلي عليه قال نعم ففرض بجنازة
على الأرض فرفع له سريته فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون
الملك ثم رجع فقال عليه السلام لجبريل برادك هذا قال عجبته سورة
قل هو الله أحد ثم أتته أيتها جاثياً وذاهباً قائماً وقاعاً وعلى كل حال وآه
الطبراني من حديث أبي مانه وابن سعد الطبراني من حديث أنس بن مالك عن أبي بكر
جعفر بن السائب عن أبيه عن علي بن أبي النعدي قال قال النجاشي حدثني محمد بن صالح عن
عاصم بن عمار عن قتادة وحدثني عبد الجبار بن حمزة عن عبد الله بن أبي بكر قال لما أتني
الناس يوم نه جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فكشفت له بلبنه و
بين الشام فهو ينظر إلى منكرهم فقال عليه السلام أخذاً للرأية بين جارتيه
فرض حتى استشهد له صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه و قد
استغفروا له دخل الجنة وهو يسبح ثم أخذاً للرأية جعفر بن أبي طالب فمضى حتى استشهد
وصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه قال استغفروا له دخل الجنة
فهو يطير بجناحين حيث شاء قلنا أما أراينا الخوص منته بغيره فلا يكون له رفع
سريته ولم يكن يريها له وما ذكر بخلاف ذلك على أن طوقه منسنة فمضى في الغادي رسول
وما في الطبقات منسنة بل لا يزال يذكره يقال ابن عباس استغفروا له صلى الله عليه وسلم ورواه

الطبراني في الغيبة بن الوليد قد عتقه ثم رسل الخوص منته أنه عليه السلام لم يصل
على غائب سوى هؤلاء ومن عدا النجاشي صريح فيه بأنه رجع له مكاناً جماً ويصلي الله
فقد توفيت خلق كثير منهم غيباً في العز وارتفع بها ومن عدا الناس عليه كان العز والبر
قطر عند عليه السلام أنه صلى عليهم وكان على الصلوة على كل من توفيت من أصحابه
مشهداً الحرس حتى قال لا يموت أحد منكم إلا أن نمن به فان صلا في رحمة لم تكنها
القيام فلا يجوز قاعاً بلا عذر كذا وكذا والتكبير ليس سوى الاولى فانها شرط والقيام
الا أنه يحمله الامام عن المسبوق واخشي أن يرفع فأنه يكفي بالتكبير بترك القيام
والاولى بالامانة فيها السلطان ثم القاضي ثم الامام الجعفي ثم امام آل البيت الذي هو
ترتيب الادب له ان يرفع من غيره اذا انتفى الحق اليه وليس لغيره المذكورين ان يفتدوا
بلا اذنه فان تعلقه فله ان يعيد ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بعده من استلم
فمنزله والاصل أن الحق في الصلوة الموكى ولذا هو مقيم على الجميع في قول أبي يوسف
وهو رواية عن أبي حنيفة وبه قال الشافعي لا يأخذ حكمه بتمكن بالولاية كما لا تكاح
فيكون الموكى مقدماً على غيره الا أن لا يستحسن وهو ظاهر الرواية بتقديم السلطان
ونحوه لما روي أن الحسين قد سمع من الفاضل لما من الحسن قال لولا السنة لما قد ملك
وكان سيداً للبابا للدينه ولا زنة التقدير عليهم ان ذمهم بهم وقطعهم اولى الامر واجبه
اما امام آل البيت مستحب لانه رضى به اماماً حال حيوته فينبغي ان يصلي عليه بعد وفاته
كذا وجهه فعلى هذا لو علم انه كان غير راض به حال حيوته فينبغي ان لا يستحب تقديمه
ونه فتاوى القاضي خان قال الغيبة ابو جعفر احضر السلطان فيمنعه الا ولياً وان حضر
والي مصر والقاضي قال والى اولى فيمنعه وان لم يحضر والى القاضي وحضر مناجاة الشرطة
وامام آل البيت من الشرطة اولى فيمنعه وان كان والى مصر خليفة فلم يحضر والى الخضر
خليفته بخليفته اولى بالتقديم من القاضي ومن مناجاة الشرطة وان لم يحضر احد من
المذكورين وحضر الا ولياً وامام آل البيت والى اولى ان يفتدوا امام آل البيت من غير امام
الحق يحضر المحذور فليس على الا ولياً تقديمه وان حضر والى وخليفته والقاضي ومننا
الشرطة وامام آل البيت والى الا ولياً ان يفتدوا احداً من هؤلاء وارادوا ان يفتدوا
فله ذلك لهم ان يفتدوا من شاءوا ولا يفتدوا احداً من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس
قول أبي حنيفة ما روي من ذفر به اخذاً الحسن انتفى عنه جواز صلوة غير الوالي بسره
منه صوابه قال مالك وقال الشافعي لم يصر يصلي ان يصلي له في عارة من صلى ثم ان
احبها اسمها بغير علمها له حديثاً بن عباس رآه عليه السلام من يفتدوا من قبله افتدوا
منه و قد هذا فقالوا الباريته قال فلا أنتم في قالوا فدناه في طلبة التمسك فكرهنا
ان نقتلك فقام فصنعنا خلفه فصلى عليه متفق عليه ولأن الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم على النبي
عليه السلام فلا زاد الا يوم تقيم احد يومى الله عليه السلام وهي بذلك ذكره

البنار والطير لما أنها من كفاية وقد سقط بالاولى فهاذا أصلي بعد سقوطها كانت
نظرا ولو شيع التثقل بها لصلى على قبره عليه السلام الى يوم القيامة لا والله وضع
لا أن لا أرض لا تاكل اجساد الانبياء ولما اجمع الامة على تركها والجواب عن الحديث الاول
انه عليه السلام كان هو الولي لا الله اولى بالمؤمنين من انفسهم ومن الثاني بانه مخصوص
به للاجماع الذي كونه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته عليه السلام لاعتقاد
على قبره **وعلى اربع تكبيرات** بغير دعاء الاستفتاح عقيب الاولى كما في سائر الصلوات
يصلى على النبي عليه السلام عقيب الثانية كما بعد التشهد الثاني والصلوة
عليه السلام سنة الدعاء ويد على نفسه والميتة لسائر المؤمنين عقيب الثالثة
ويسلم عقيب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية واستحق بعض المشايخ
ان يقول بنا أنفسنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومثل
يقول سجادة تلك القرعة آه وينوي بالتسليمين المتبع العموم كذا ذكره الشيخ
كمال الدين بن النعمان وذكر الشرحي عن الحرغيني انه لا ينوي التكبيرة كذا في فتاوى قاض
خانه ذكر عن الاسجاني انه ينوي في التسليمية الاولى لا غير ما كونه اربعا فضليه
الاية الرابعة عن النبي عليه السلام ان آخر صلوة صلاها على النجاشي كبر اربعا
وثبت عليها حتى توفته وان ابا بكر الصديق صلى على النبي عليه السلام تكبيرا ثانيا
وصلى عمر على ابي بكر تكبيرا ثانيا وصلى صهيب على عمر تكبيرا ثانيا وصلى الحسن على علي تكبيرا ثانيا
قال ابو يعقوب بن عبد البر اعقدا لاجماع على الادب فلو كبر الامام حسنة لا يفتحه المعتد
بل يقف هناك حتى يسلم فيسلم معه لا أن زياده على الادب منسوخة ولا متابقة
في المنسوخ كما في فتوى الجوزي وليس فيها قرينة القرآن عندنا هو قول عمر وابنه وعلي
ابي هريرة وبه قال مالك وقال الشافعي واجلهم الفاحشة في الاول وهو مروى
عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله فافقه ائمة الكتاب قالوا انما سنة
رواه الترمذي وغيره ولنا ما قلنا من قول عمر وغيره ولو قرئ الفاحشة بنية الشاء
والدعاء جاد **وسنة الدعاء** ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرا ونسأنا اللهم من احببت منا فاحبه على الاسلام ومن
فوتتته متافوته على الايمان خصص هذا الميت بالروح والراحة والرحمة و
المغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان سيئا فخذله
عنه ولحمه الامن والبشرى واكرمه والزلزلي بجهنم يا ارحم الراحمين وليس
فيها دعاء مرفوع والمحدثي عنه عليه السلام هذا الدعاء الذي لم ينفقه على
الايمان واه ابوداود واحمد زاذ البعض بعد اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع بيتنا وبيتهم بالخيرات
اتك بحب الدعوات فغفر البكران وادفع السيئات فميتل المشرات تلك على كل شيء

قد سجد زاذ بعض الشراح القدري اللهم أسرو حلة وارحم غريبتك وشر مني
ولقنه حخته ووسع مدخله واكرم منزله وتقبل حسنة واجم بفضوك سبينة الله
انه نزل بل وانت خير منزله له وانه فتن الى عفوك وغفرانك وجودك واستغاث
وانت غني عن عذابه اللهم قبل شفاعتنا بينه وارحمنا ببركته يا ارحم الراحمين
ونه صحيح مسلم والترمذي والنسائي عن عوف بن مالك انه عليه السلام صلى
على جنازة رجل فحفظت من حاية الله عز وجل وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله
ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب
الابيض من الدنس باده وادخر من ارضه واهلا هير من اهله وزوجا خيرا من
زوجيه وارخله الجنة واعذه من عذاب النار وعذار النار قال عوف حتى غنيت ان
اكون ذلك الميتا كان غيري كلف يقول بعد قوله ومن غفرت متافوته على الايمان
اللهم اجمله لنا اجرا وخيرا اللهم اجمله لنا شافعا مستغاثا ثم يتم الدعاء له و
المؤمنين من المؤمنين يدعوا اليه ايها الذي اظلم وقيل يقول اللهم قبل
به موافقته واعظم به اجورهما اللهم اجمله في كماله ابراهيم والحقة بصالح
المؤمنين والمؤمنات كماله في المحيط وينبغي ان يفتد بالمجنون الاصلي
لانه لم يكن غلاما بل كان الصبي بخلاف ما روي فانه قد كلف عوف من الجنون
لا يجوز ما قبله بل هو كسائر الامراض ودفقه للتكليف انما هو بما ياتي في ما
مضى والمسبوق وهو من امر يحضر عند اول التكبير اذا حضر لا يشيع ما لم يكن
الامام تكبيرا ان حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيره سبينة الامام بها فاته
لا ينتظر لانه ضرر في ذلك فكل المتأخرة الاجماع وهو مرفوع وهذا عندنا في
وتجده قال ابو يوسف يكثر المسبون ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح قياسا على
سائر الصلوات ولانها ان كل تكبيره بمنزلة الله وكما ان المسبون لا ياتي بما فاته
من الكما فيقول فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي ويقضي ما فاته بعد سلامه فكذا
هنا لا ياتي بالتكبيرات التي مضت قبل فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي منها ويقضي
ما مضى بعد سلامه قاله الكافي لا ان ابا يوسف يقول في تكبيره الافتتاح
مضيا عن الافتتاح والقيام مقام دكة ومعنى الافتتاح ترجع فيها بدليل تخصيصها
برفع اليد عنها انتهى وهذا ينبغي ترجيح قول ابي يوسف هو ظاهر وهو لم ينظر
وكيف لا تفهم صلاته عند تلك التكبير غير معتبرة بل المعتبر ما كبر به
مع الامام حتى لو اعتد بها وكبر لنا سواها فسد سلامه وان جاء بعد ما كبر
الترابسة فاته الصلوة عندئذ وعند ابي يوسف كما في اسم الامام وقضى ثلث
تكبيرات ذكر في المحيط ان عليه الفتوى وذكر ايضا ان محمد امدها لانه لو
انتظر فتد الصلوة بخلاف ما لو ادركه قبل ذلك ثم المسبون يقضي ما فاته

من التكبير ان بعد سلام الامام متواليته من غير عاده لئلا يرفع مبتلا فاعه فيبطل
صلاته فاذا رقت على الاكتاف قبل فاعه يتطوع التكبير لانه بطلت وقيل وصفها
على الاكتاف لا يبطل وان رقت من الارض من تحتها كان الى الارض اقربا في
بالتكبير وان كانت الى الاكتاف اقرب فلا وقيل لا يتطوع حتى يتم الا اقل اربع ولا يرفع
الا يدي في صلوة الجنائز الا في التكبير الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ
بلج اختياره والرفع عند كل تكبيره وفي الحادي سئل ابو القاسم عن ذلك قال
انا افضل واقتبس ثابته باوله الا انه كنكم مكان تكبير سلمه وهذا الله بن
البارك ومحمد بن الازهر وعطاء بن يوسف بن موزة بن مبرور بن يحيى ومحمد بن
مقاتل بن عمار بن عبد الله بن ابي بصير في جوامع الفقه والمختار تركه وهو قول
لما لك وعنه الرفع في الجميع وبه قال الشافعي واحمدنا حديث بن عباس وحديث
ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة رفع يديه في
التكبير ثم لا يعود رواها الدارقطني قال ابن حزم لم يأت عن النبي عليه السلام
انه رفع في شي من تكبير الجنائز الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه عمل في
الصلوة بلا نص قال الشافعي والعجمي والنوري انه يدعى ان الرفع في كل تكبيره
سنة ويستدل بعض من يجمع ان الرواية عنه مضطربة ويقر الامام بخلافه
الميتة كما كانا وانما في ظاهر الرواية وروى الحسن بن عرفة ان يقيم بخلافه
الجمعة وفي رواية بخلافه وسط الرجل بخلافه واسلم الجمعة والمختار هو ظاهر
الرواية لان الصدر محل الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى ان الشفاعة
والدعاء لا اجل الايمان ما روى عن انس انه قام من الرجل عند اشده ومن
الجمعة عند مجيء تماد فيه للنبي عليه السلام وما روى عن احمد ان
ابا غلب قال سكت خلف النبي على جنازة فقام حيا صديقه وبما في الصحيحين
انه عليه السلام صلى على امرأة ماتت في نفسها فقام وسطها والوسط لا
ينافي الصدر فان الصدر وسط باعتبار قسمة الاعضاء وقوله يده وراشه
ومخنه بطنه ورجلاه ويستحب ان يصغر اثنان من فوق حتى لو كانا سبعة تنضم
احدهم للامامة ويقف دأمة ثلثة وودأمة اثنان ثم واحدا كونه في المحيط
لقوله عليه السلام من صلى عليه ثلثة صفوف غفر له واه ابو داود والترمذي
وقال حديث عن الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي الحديث افضل صفوف
الرجال في الجنائز اخرها في غيرهما اولها اظهار التواضع لتكون شفاعته
ادعى المقبول انتهي ولو اخطأ وعند الرفع في صلاته فابلى سائر الامام
جاء في الصلوة وان فعله فقد ساء او جازت كذا في التاتارخانية وذكره في الصلوة
على الجنائز في مسجد جمعة عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي واحمدنا بأسرها

لما روى الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دخل المسجد فوجد
عليها ارجل النجس عليه السلام فوجد رجل غابا لتاسر علينا ما فعلنا فبطلنا
فقال ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله عليه السلام على جنازة سهيل بن
البيضا الا في المسجد رواه مسلم ولنا ما رواه ابو داود بن ماجه عن ابن ابي شيبه عن
صالح بن الوليد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على
ميتة في المسجد فلا اجر له وروى فلا شيء له وهو في الفقه منه قال ابن ميمون فمكة كونه
اختلط قبل موته ذلك فثبت حجة وكلهم على ان ابن ابي شيبه سمع منه قبل الاختلاف
وما استدل به عابدين واقعة حال لا عموم لها لكون ذلك لصلة ولو سلم
عنها فانكارهم وهو القمحياته والتابوت دليل انه استغن عن الامم بعد ذلك
على تركه وما قيل لو كان عند ابي هريرة هذا الخبر رواه ولم يسكت عن دفعه بان عابدين
الامر ما في سكوتهم مع علمه كونه سوي الاجتهاد والاكثار الذي لا يجوز التمسك
عليه هو ما يكون مصينه وما ادى اليه رأى المجتهد لا يكون مصينه في حقه فلا يجب
الانكار عليه بسببه وما روى ان ابا بكر صلى على عليهما في المسجد معلوم ان عامة
الصحابة شهدوا الصلوة عليهما ليس من محاي في ارجلها المسجد فيجوز انهما في
خارجة في موضع دفنهما صلى التاسعة المسجد هو غير مكروه عندنا في روايته
وبذلك عليه ما اسند عبد الله بن ابي ابي القاسم عن ابي هريرة عن هشام بن عروة قال
رأى ابي رجاء لا يخرج من المسجد ليصلي على جنازة فقال ما يصنع وهو لا ي
والله ما صلى على ابي في المسجد هذا في جوامع الفقه لو وضعت الجنائز على باب
المسجد والامام والقرعة المسجد اختلف المشايخ في ذلك ولو وضعت خارج المسجد
والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والقفوف متصلة لا يكره **واعلم**
ان لفظ حلي ابي هريرة محتمل كمن اكراهه في هذه الصورة وعدها فات
الجواز الجوز وان قلنا الفصل يقتضي اكراهه وان قلنا بصفة الكثرة لم يقتضها
وكذا قليلهم كمن اكراهه يكون المسجد بمنزلة ما يقتضي اكراهه وتقليده في هذه
التلويح يقتضي عدمها والى عدمها ما لزم البسوط والمحيط وعليه البول وهو المختار
ولا يجوز الصلوة عليها راكبا الا من عذر القياس الجواز لا تفاد عاء واكرهه لا
يلقي في الدعاء وجه الاستحسان انها صلوة من وجه لا شرط شرطي الصلوة
بالاجماع وكذا التكبير فاستشارك سائر الصلوات في حكم القيام وعليه الاجماع الا
من شرطه الماكينة قال ابن قدامة لا أعلم فيها خلافا ولا يجوز والميتة على راية او على
الايدى ما لاكتاف لانه كالامام واختلاف ان كان ما في من لا فتلا ومنه من لم
يصلي عليه صلى بغيره ما لم يفلح على النظر انه تنسج لما من ملأه عليه السلام
على القبر ولا يمتنع التمسك بالآيات في القفن وعلمه على الصحيح بل المعتبر عليه عليه

الظن لا ذلك يختلف باختلاف الحال من التمسك بهذا لاختلاف الزمان من
الحق البرد وباختلاف المكان من كون الأرض سبعة أو غيرها ولو شك في التمسك لا يصح
عليه أيضا ذكره في المنبذ المنيذ وجوامع الفقه وغيرها ولا يصح عليه بعد التمسك
لما سياتي في ترتيبها من عدم جوازها على العضو عندنا وما روى البخاري عن عتبة بن
عامر أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد بعد غمان سين فقتل رجل النزاع أن قتلها
أولا معتبرا بالتقدير بالزمان بل بغيره الأربعة بالتسليم وكانوا قد فسخت غير
مسلم فإن أحسنهم لم يزل وما روى أنه انجبري البين التي بأحد عند قبول الشهاد
أصابنا المسألة أصعب حنة فانظره ثا ولا يصح على ما يشبه قد روى على عضو
والأصل فيه أن الصلوة على الميت من الأحكام التي لا تدخل المقتل فيها إذ ليست بصلوة
من كبره ولا محض دعاء كسائر الأدعية لما فيها من الشروط الزائدة فيقتصر فيها
على الأثر ولم يصح بالصلوة على العضو وما روى أن من صلى على عظماء بالشام
وأن باب عبيدته صلى على رأس من من المسلمين قال ابن المنذر في الاثر أن لم يصح لك
عنها وأن لم يرد أثر الصلوة على العضو لا يصح عليه إلا إذا كان في حكم الكحل
بأن وجد كثره أو النصف منه الرأس أن لا يترك حكم الكحل كذا النصف مع الرأس
لا شمله على أكثر الأعضاء الرقيقة بخلاف ما لو وجد نصفه مشرقا طولا فإنه
لا يصح عليه لئلا يردى إلى تكرار الصلوة على ميتة أحفاده غير مشروع فإن
قتل وقتله أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد بعد غمان سين مع أنه كان قد صلى
عليهم عند استئصالهم وهو هو تكرر فقلنا فقتل المزارع من الصلوة عليهم بعد
غمان سين لأنهم لم يزلوا سلكوا الصلوة المتأخرة فليس فيه ما يدل على أنه صلى
على من كان صلى عليه أولا فيجوز أن يضم كان لم يصح عليه فعلى عليه بعد تلك
المدة ومع الاحتمال لا يصح الاستدلال لا يصح على باغ ولا قاطع طريقا إذا فتلاحا
الحرب لا ينسب لجزء من قتل فلان هو من ذهب على فاته روى عنه أنه لم ينسب
البغاة من أهل الهندان ولم يصح عليهم فقتلهم أكثرهم فقتل الأخواننا بمنوا
عليها الشار إلى أنه ترك ذلك عقوبة ليكون جزاء لهم وقطاع الطريق مثلهم
القتل بالبغاة بل أشد من قتل البغاة بعد منع الحرب ودارها يصح عليهم
كذا قطع الطريق إذا أخذهم الإمام ثم قتلهم يصح عليهم ذكره قاضي خان والوجه
فيه احتمال التقية ولأن الأثر عن علي رضي الله عنه في قتل حال المحاربين ما عدا
على قياس موت المسلمين وحكم المعتقلين بالمصيبة والكابرين في المصير بالليل حكم
فقطع الطريق ومن قتل أحدا بوجه لا يصح عليه إظهاره في جوامع الفقه ولا يصح
على من قتل نفسه عدا عند أبيه أو اختاره على التسليم لأنه باع على نفسه وعملها
يصح عليه واختاره شمس الأئمة الحلواني لأنه من هذه فصار كالميتة حقت أنه

ولأنه مسلم عامر غير يساع في الأرض منها فلا يناس على البغاة وقطاع الطريق
قال الشيخ كمال الدين بن القيم في صحيح مسلم ما يروى بقوله في من جابر بن سمرة
قال في النبي عليه السلام برجل قتل نفسه بمشاة فصرخ فلم يصح عليه انتدعي
والجواب أنها واقعة حال لا تنفي العموم لا يقال أنه عليه السلام علم منها من يمنع من
الصلوة عليه على أنه ليس فيه أنه منع القمات من الصلوة عليه فيجوز أن لا
امنع عنها كما امتنع من الصلوة على المذنبين لئلا يجلوها عنها من مطلقا فلا دليل
على عدم صلوة غيره عليه السلام ومن علم بجبوتة عند ولا تنبأ استهلال أو حكم
عنسلا صلى عليه وكذا الوجه أكثر حيا ولا غسل ولم يصح عليه لما روى جابر
مرفوعا القفل لا يصح عليه ولا يرد على بون حتى يستعمل أخذه التزمى بالشيا
وابن ماجه ومجته ابن حبان والحاكم وابن أبي شيبة وما روى أن لم يصح عليه أحد بوجه يصح
عليه إلا أنه مسلم تبعا للشفا أن كان مسلما والدار أن كان ذميا وإن سبي معه أحد
أبويه لا يصح عليه إلا أن أسلم أحدهما أو أسلم الصبي نفسه وكان يفتل الأسلا
لأنه إذا كان معه أحد أبويه فهو مع له فيكون كما إذا أسلم أحدهما تبعة الأسلا
لأن الولد يبيع خير الأبوين ذميا أو أسلام الصبي العاقل يبيع عندنا لأنه منع بعض
وقد صح أن عليا أسلم صبيًا وصح النبي عليه السلام **الحا مسنة** في الجمل والتسليم
في حمل الجنادة عندنا أن يجلوها أربعين من جوانبها الأربعة وبه قال مالك و
الأكثر خلاف الشافعي لما روى عبد الله بن زريق وابن أبي شيبة ثنا شعبة عن منصور بن
المعتمر عن عبيد الله بن مسطاس عن أبي عبيدة عن أبيه عبيد الله بن مسعود قال من
أبغ الجنادة فليأخذ بجوانب الستير الأربعة وروى أيضا ثنا هشيم عن أبي عطا
عن علي الأزدى قال أيت ابن عمر في جنازة فجل بجوانب الستير الأربع وروى عبد
الرزاق ابن جندب عن الثوري عن عباد بن منصور عن ابن جندب عن أبي هريرة قال من
حمل الجنادة بجوانبها الأربع فقتل قتل الذي روى عليه وروى محمد بن الحسن أن ابن جندب
ثنا منصور بن المعتمر قال من ألت جنادة بجوانب الستير الأربعة ورواه ابن ماجه
ولفظه من ألت الجنادة فليأخذ بجوانب الستير كلها فإنه من السنة وإن شاء فليبدع
ثم إن شاء فليبدع فليأخذها هو السنة ثم فيه التخييف على الجملة وميانه الميت عن
الستير والافتداء بزيادة الأكرام للميت والبعد من تشبيهه حمله بجل الاسته
والاشتاء والذكر حمله على الظهور والذابة وما روى من الجليلين العودين من قول
على حال عنده من منق الطريق والآن دحام أو قلة الحاملين وغير ذلك توفيقا
بينه وبين ما روى نيا تها ذهب إليه الجمهور وما روى أنه عليه السلام حمل جنادة
سعد بن معاذ بن العودين منيف الأسناد قال الثوري ليس في حملها بين العودين
نقض ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت هي ويسحب أن يحملها من كل جانب

عشر طوان ما روى عنه عليه السلام انه قال من حمل جنازة او جفن خطوة كفرت
عنه او بعين كمينه رواه ابو بكر بن الجارود وبنو ابي عبد بن عتبة بن عتبة بن عتبة بن عتبة
من خرفها كذلك ثم بقدها على سياره ثم هو خرفها كذلك في الميصر من حمل الصبي
على الايدي من حمله على الدابة وفيه الينا سبع الرضيع والضمير او قولك قليلا لا بأس
ان يحمله رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو اكبر قال ابو حنيفة لا بأس ان
يحمل الصغير في سبط او طبق أو سبط بالنا من آلات النساء ويجعل فيه القبية
غيره ويستقام المتأبوت القمير كذا في شرح الهداية للشيخ جوي وبنو الاسراع في
المشي بها ما روى الخبيز وهو ضرب من العود وفيه المنقوش هو الخطوط النسيج فيسرع
اسراغا لا يصل الى حد المنقوش العود في الحقة الاسراع بالميت سنة وفيه البدائع
وجماع الفتنة يسرع بالميت بحيث لا يضطرب على الجنازة والاصل فيه ما روى
الجماعة من حديث ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجنازة
فان كانت مناخية فربما فيها الى الخيرة ان كانت غير ذلك فسرر بضمونه عن رقابكم
وعن ابن مسعود قال لما لنا بنبينا عليه السلام عن المشي بالجنازة فقال ما روى
الخبيز واه ابو داود والترمذي وعنه ابي موسى قال روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جنازة مختصر مختصر ان قال عليه السلام عليكم بالانصاف لا يكره المشي
قدوها ولكن المشي خلفها افضل عندنا وهو قول علي بن عمر وابن مسعود واصحابه
والاذا عيى الثوري واسحق وغيرهم وروى عن علي بن ابي طالب ان كان المشي خلف
الجنازة وابو بكر وعمر وعثمان امامها فقال علي افضل المشي خلفها على الماشي
امامها افضل الصلوة المكتوبة على التافلة ويروى افضل صلوة الجماعة على
صلوة الفلوة انما يمكن ان ذلك ولكن في السهولة ان على الناس واه سعيد بن
منصور والحافظ ابو جعفر الطحاوي والباقون في سنة الكبري فلم يذكروا عكة
وعلى التسهيل يحمل ما روى عنه عليه السلام انه كان يمشي بين يديها فان
داود ابن عمر قد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر الى جنازة فراهي فمها نشأ
فوقه ثم قال له من فامتن فمتة الحية الميتة مضى وشمي خلفها قلت يا ابا
عبد الرحمن كمن المشي في الجنازة امامها ام خلفها فقال ما تراه في المشي خلفها
رواه الطحاوي وما كان ابن عمر ليما الفضل النبي عليه السلام مع شدة حرصه على
اتباعه الا لعله بانه عليه السلام انما فعله لعدو ان لا افضل عنده عليه
الاستلام مقابلته فبعده فيه لذلك في صحيح البخاري عن البراء بن عازب ان
رسول الله عليه السلام ما يتبع الجنازة قال علي الا يتبع الا على التالى ولا
يسمى المتقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الاس على التدبيرة والوجوب للاجماع وعن
علي بن ابي طالب قال فلهما بين يديك واجملها نصيب عبيدك فانما هي موعظة وتذكير

وجنه وما قيل انهم شتموا فلا ولا لهم التفتة قال ابو نصر البغدادي هو باطل بالصلوة
عليه فانهم شتموا فيها وقد اخرجوا عنه ولا ان الشتم في الصلوة عليه لا في
تشبيبهه ولا ان المشي في اقامته خذوا من بطش المشفق عنده فيمنعه بالفتنة
وذلك لا يتحقق هنا فلم يتو لا تشيبهه ولا تشيبهه اليه وطلب عنه ورجحه والركب
ليس من خلف الجنازة ولا يتقدمها لئلا يضرب الناس باثارة العنابر الا ان يكون
بعيدا على ما روى في النوار من ان قال ايت با حنيفة فيفتة امام الجنازة وهو اكبر
ثم يفتح حتى ياتيه فتقول ثم يقف ليل انه كان يسير عنها والمشي افضل لكونه اقرب الى
التواضع واليقبال الشفيق وفي حديث جابر بن سمرة النبي عليه السلام تتبع جنازة
ابن الدجاج ما شئت ما جمع على من روى الترمذي قال حديث من لا يتقدم احد
الجنازة اذا امر به الا اذا اراد ان ينفها وعليه الجمهور وما روى في الاحاديث
الصحيحة من القيام لها مشيخ بما روى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلك امرا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامر بالجلوس واه ابو داود
وابن ماجه واحمد والطحاوي وطريق وعنه علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتم فقدمه به ابو داود والنسائي والترمذي ومحمد بن مسلم عنه وروى في الكافي ان
نفسه شفيق ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصلي عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا بالادة
فكذلك في عامة كتب النواوي وغيره في المحيط وتيل الرغوان سبعة الرجوع
بغير انهم اقول هذا هو الموافق للاحاديد وعليه الجمهور ولا اعلم له في المنع
ما خلا الا ان حصل الوحشة لاهل الميت بسبب الرجوع فينبغي ان يراعى ذلك والا
ففي الصحيح ان من اتبع جنازة مسلم حتى يصلي عليها فله قيراط من الاجر ومن
اتبعها حتى تغفر له قيراطان والغيراط مثل احدواذا منع من الرجوع بغير انهم
قد بما يكون له ضرورة بنفسه عليه والدفن بسببها فيترك الصلوة عليها ايضا
فيخرج من اجزائها وهذا مما لا يعقل وينبغي اتباع الجنازة ان يكون محتشما متفكرا
في ما له متعلقا بالموت بما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديد الدنيا ولا يعفوك
وسمع ابن مسعود رجلا يعفوك في جنازة فقال له انفك وان في جنازة لا تكثر
ابدا واه سعيد بن منصور في ان يميل القمير يكره دفع القمير عنها
بالكراهة قراءة الترمذي في فتاوى المصنف انها كراهة غير واجتهاد مجدا لاشي
الترجاء في وقال علماء القضاة المتأخرون انه اذا دأب الكون والقراءة فليترك
ويخرج بنفسه قال عيسى بن عباد كان اصحاب رسول الله عليه السلام يكرهون
رفع القمير عند هذه الفتاة في الجنازة وفي الكراهة كره ابن المنذر في
الاشراف ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة وكره في البدائع والمختار في
والاستيذان عليه الجمهور عن ابي عطية فنهينا عن اتباع الجنازة ولم يضر علينا

تتفق عليه وقولها ولم يميز علينا منها ان الذي هو تيمم والذى ينبغي ان يكون التيمم
مختصا بمن عليه السلام حيث كان يباح له الخروج للنساء جلا لا عيار وغير
ذلك وان يكون في زماننا للتييمم ما في خروجهم من النساء في كفايته الشيعي مثال
القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا يباح من الجواز والنساء في مثل
هذا وانما يباح من مقدار ما يباحها من الكفن فيه **واعلم** انها كما قصدت الخروج
كانت في لغة الله ملائكة واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا انت القبر
ليمنها روح الميت واذا رجعت كانت في لغة الله ذكره في القاتل ما فيه وقد روى
عن علي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة جلوس قال ما يجلسكن
قلن ننظر الجنادة قال هل تمسلن قلن لا قال هل تملحن قلن لا قال هل تلبسن
فيمررن قلن لا قال فارجهن ما ذوات غير ما جوارته واه ابن ماجه باسناد ضعيف
لكن يصنفه المعنى الحارث باختلاف الزمان الذي بسببه كره لهن حضور الجمع
والجماعات الذي شاعت اليه عايشة بقولها لو ان رسول الله عليه السلام رآى
ما احذر النساء بعد له لهن من كما منعت النساء بنى اسرائيل واذا قالت عايشة هذا
عن نساء زمانها فما اختلفت نساء زماننا ومحمد الفرج وشق الجيوب في حش
الحدود والظواهر ونحو ذلك من الافعال في الصحيح ليس من الظاهر الحدود وشق
الجيوب ودعى بدعى الجاهلية وعن ابى موسى انه سئل عن نساء السراة يرى
من الصلوات والحائضات والشاقيات وما في البخاري والصلوات شدة الصلوات
وفي صحيح مسلم ثقتان في الناس كما كثر الظن في النساء والنياحة على الميت في
افعال الكفار ولا بأس بالبكاء في البيت القوم في الجنادة وفي المنزل لقوله عليه
السلام ان الله لا يقبل يدع المعز ولا يحزن القلب لكن يبذل هذا وأشار
الى لسانه ابراهيم تتفق عليه وان كان من الجنادة ضاحجة او ناهية جرس تمنع وان لم
تجر لا يترك اتباع الجنادة وتشجيعها لما اقر به من البدعة وينكر قلبه
واذا انتهت الجنادة الى القبر كره الجلوس قبل ان يوضع عن الاعناق
لان الفصل من حضوره في الميت كراهة في جلوسهم قبله وهذا رآه و
لانه قد منع الحاجة الى الشاوية والقيام امكن فيه واذا وضعت على الاعناق
يجلسون ويكره القيام ذكره قاضي خاند وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة
عليها لا يخفى **السنن** في الدين الحادثة القبر انما هي الاية الاربعة ان
اسكنوا الا فاشقوا ذكره الشيخ في فتاوى قاضي خاند السنة في القبر الحادثة
كانت الارض روضة فلا بأس بالشق انتحى الاصل فيه قوله عليه السلام الحمد
لنا والشق لعننا رواه ابو داود والترمذي وروى ابن ماجه عن ابن ابي عمير النبي
عليه السلام كان بالمدينة رجل يلقى اخا يصرخ قالوا استخفين بنا ونبتث اليها

فابما سبق من كراهة فارسل اليها فاستبقت صاحب الحد فالحمد لله النبي عليه السلام باخرج
مسلم عن سعيد بن ابي قحافة قال في روضة الذي ما فيها الحمد لله والحمد لله
الكن نصيبا كما صنع رسول الله عليه السلام وروى ابن حبان في صحيحه عن
جابر انه عليه السلام الحمد نصيب عليه الكفن نصيبا ورفع قبره من الارض
مخوشين والحد ان يحفره جانب القبلة من القبر حنيفة فيوضع فيها الميت نصيب
عليه الكفن والشق ان يحفر حفرة كالهرة بين جانبا لجانبا للكفن او غيره فيوضع
الميت بينهما ويستدف عليه بالكفن او الخشب لا يمتن التستيف الميت واستحب
بعض الصحابة ان يرسم في التراب من شارب روى ذلك عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
وقال ليس احد جني اوليا لغيره من الاخذ قال صاحب المنايع افتادوا والشق
في دارنا الرخاوة الارض فينقذ الحد في حفرها حتى اجادوا الا جردوا الخشب
اتخاذ التابوت لو كان من حديد ومثله في البسوط ويكون التابوت من اوس
المال اذا كانت الارض حرة او ندية مع كونه التابوت في حفرها مكرها وقول
الملا وطه في قاضي خاند ينبغي ان يفرغ منه التراب وتلين الطبقة التي
تمايل الميت يجعل الكفن الخفيف من بين الميت يسار له ليصير بمنزلة الحد في
المحيط واستحب مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض حرة
فانه اقرب الى المستقر والحق عن مسترعا عند الوضوع في القبر مقدار عمق القبر
فانه نصف قامة ذكره في الروضة وفي الزخيرة الى صدر الرجل وسط القامة فان
زاروا فهو افضل وان عمق مقدار قامة فهو احسن فليعلم بهذا ان الارض نصف القامة
والاعلى القامة وما بين جانبيها ويوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة مستقبل
القبلة عند وضعه ولا يسلك سدا عندنا وهو من جعل على ما يهتدون الحنيفة واستحب
ابن ابي عمير وابراهيم النخعي وابراهيم بن حبيب قالوا المشافعة وحدها يستحب السد بان
يوضع عند رجل القبر ثم يسلك من قبله سدا محددا وخيرا لك والظاهرة للشقا
حديث بن عباس رضي الله عن النبي عليه السلام رسول من قبل الله رواه الشافعي وعن
عبد الله بن زيد الخطمي الانصاري العجلي انه صلى على جنازة الحارث ثم ارسله
القبر من قبل الله وقال اللهم انت الذي اورد اود وقال البيهقي لسنارة صحيح
وللهادوى ابو داود في المراسيل عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم هو النخعي لا النبي
فان حماد انما يروي عن النخعي متبع به ابن ابي عمير فقال عن حماد عن ابراهيم النخعي
ان النبي عليه السلام ارسل القبر من قبل القبلة ولم يسلك سدا زاد ابن ابي عمير وضع
قبره حتى يفرغ روى ابن ماجه عن ابي سعيد انه عليه السلام ارسل من قبل القبلة
واستقبل استقباله لا فقد قماره وابتاد فنه عليه السلام وهو من قبل
الصحابة وكذا ما روى عن علي رضي الله عنه او دخل من قبل القبلة من قبل القبلة عن ابن

في صلاة الجنابة لان النكاح حق الوكيل فيملك ابطله بتقديم غيره وفي بعض
 النسخ لا بأس بالاذان في الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ينقضوا حكمك اذ
 الهداية قال ابن العماد سببا اذ كانت الجنابة يتبع بها وينتفع المتكبر منهم
 فهو صحيح مسلم وسنن الترمذي والنسائي عن عائشة انه عليه السلام قال ما من ميت
 يصلي عليه امة من الناس يبلغون مائة كلهم يشفون فيه وكبر بعضهم ان ينادى
 عليه في الادفة والاسواق لانه يشبه في الجاهلية والاصح انه لا يكره ان لا يكون
 معه تنويه بذكره ونعيم بل يقول المبدأ للغير لا الله تعالى فلا ينفلت في ان
 في الجاهلية ما كان فيه فصدقا للقرآن مع التجميع والنباهة وقد ارا الامانات
 وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله عليه السلام ليس منا من ضرب الخدود وشق
 الجيوب وعاب دعوى الجاهلية ما في المسلم من يكره ان ليس له من كتمان نفسه
 غسل الثوب الخمسة بقلته في خرقه ويغفر له حفرة ويلقيه فيها من غير مراعات
 التستة في ذلك لما روي ان ابا طالب لما هلك جاء على قتال يارسلوا الله ان تمسك
 الفضالة فداها فقال لما روي نفسه وكنته ورواه الحديث قال الترمذي وهو
 ضيف انتهي وان فقه الى العمل بينه جانبا وان كان له ولي اخذ من اكله لا ينفق
 المسلم ان يتقوا امره بل يخجل بينه وبينهم ويبيع جنازته من بعيد ان شاء وهذا
 كله اذا لم يكن كفرا بالادنداراتا لو كان من تداءيليته في حفرة كالكلية فعا
 لا ذاء جيفته عز الناس من غير غسل ولا كفنة ولا يدفعه الى اهل الدين الذي
 انقل اليه ولما في المسلم وليس له في الاكاف لا ينفق المسلمين ان يخجل بينه و
 بينه بل يتولوا امره لما روي ان يهوديا آمن برسول الله عليه السلام عند موته
 فقال عليه السلام لا صحابه تقولوا احاكم ولم يخجل بينه وبين اليهود مات
 ليس له الا من جيب كفته عليه وجب كفته على الناس بطريق الكفاية فيجب
 بيت المال فان لم يكن او منع ظمنا سألوا من الناس لانه لا يقدر على التسوية الي
 بنفسه بخلاف الخيالات لا يجازيها لا يجب على الناس ان يسيروا له لانه قد راعا
 التسوية الى ان يغسل مما سألوا شي صرفا الى كفنا خزان لم يعرفوا جيبه بينه
 وان عرفه اليه وان لم يوجده ميتا اخذ صدقه بنبش الميت وهو لم ينفق ثانيا
 من جميع المال فان كان قد قسم ماله ففي الورثة لا على القوماء كفرا رجل ميتا من
 ماله ثم وجد الكفن في يد رجل او افترس الميت سبع فالكفنه لان الميت لا يملكه خنج
 من الميت شي بعد ما ادخ في كفته ذكر في التوضئة لا يغسل منه شي عندنا يجوز
 ان يغسل المرأة زوجها بالاجماع اما غسله زوجته فيرجأ ان عندنا وهو قول
 الثوري والافاعي خلافا للثلاثة اجماعا يحدش عايشته فلت في رأسه ليعضد في
 فقال عليه السلام وانا وراسه باعايشته ما نترك ان تمت بغير غسله

لا تشفعوا فيه ح

كفتل الحديث واه اجدوا لدار قطي وغيره باسناد ضعيف قال ابو العزج ورواه
 البخاري ولم يقل غسلتكم وروى البيهقي وابو العزج عن فاطمة انها قالت لاسما
 بنت عميس يا اسما اذ امت فاعنيتيني انت على نفسك انها قال ابو العزج في اسنا
 عبد الله بن نافع قال يحيى بن عيسى وقال النسائي متروك ورواه الاحاديث
 اخذ ليس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت امر بغيره دلالة لانا لنسلكها ايضا الى
 التسبب امانة مشهورة فمنها الحنفية وكثرة الاستعمال والشهرة يقال فلان
 غسل فلانا وكفته وجهه ولم يصدر من فلان من ذلك شي الا مباشرة الاسباب
 والقيام عليها قال الثوري والمستند عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الثوب
 ان ملائق الكناح فيها باقية في العدة بخلاف الزوج قال المشاف في الاعتبار بالعدة
 فان الزوج لو طلقها ثم مات لا تغسله في العدة هكذا اجابته الامر قال الترمذي قلت
 قياس العدة الواجبة بالموت على العدة الواجبة بالطلاق بطل الموت عن سبيلها انها
 كانت محمودة عند وجوب سبيل غسله في الطلاق وهذا الموت فزان يتولى الحكم الثابت
 عنده لا المنتق عنه الا يرى انها من هنا لا هناك انتهي ولا يخلو هذا المحل من
 الفسك فان الموت اوجب قطع الوصلة وابثبات الحمة فلا فرق بينه وبين الطلاق
 البين من جانبها وجانبه والا فلا فرق بينها وبينه في جواز الغسل وقد يجاب بان
 بمنزلة الطلاق الرجعي في قطع قطع الوصلة وابثبات الحمة على انقضاء العدة وذلك
 انما يكون حيث توجد كفا في جانبها لا حيث لا توجد كفا في جانبها ولو كانت حاملا لم تمت
 ان موته لا يجوز لها ان تغسله لانقضاء عدتها خلافا للمالك والنسائي وكذا لو
 بانت من قبل مائة او اقل من قبله او بعد وقيلت ابنة واباه او وطئت بشبهة قال
 في المحيط في رواية الحسن هي الاصح يحرم عليها غسله خلافا للفرق والمطرفة الرجعية
 تغسله وبه قال احمد خلافا للنسائي وعن مالك ورواية عام الولد لا تغسل سيدا
 وان كانت العدة لان عدتها للمنفق لا للمنفقة كما لو اعتقها ثم مات وهي في العدة
 وهي عدة الاستبراء حتى كانت بالاقراء كذا في المحيط وفي البداية في امر الولد وانما
 عز في حنفية في قول الاول اغسله كفرا في فروع مالك واحمد في قوله الثاني لا تغسل
 وهو الاصح عند الشافعي ولو غسل الميتة كفرا ونسوا عضو لم يصيبه الماء ينقض
 الكفر ويغسل المصروع والصلوة ان كافرا صلي عليه وكذا لو علموا بذلك بعد
 وضه في القبر قبل ان يهاج التراب ولو هيل لا ينشئ ولا يخرج وسقط غسله وعات
 الصلوة عليه الى الجوز وفي المبتسوط سقط غسله ويصلي على قبره لان الصلوة
 الاولى لم تقع انتهي وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل املا او لم يكفر فانه لا ينشئ
 بعدما اهيل التراب لان الغسل والكفر ما مورا والنشئ متى والتقى باج على الامر
 ولو بقيت اصبع او مخها لا يغسل الكفن عندنا في حنفية في س الاحمال الجناف بعد

الفصل في غسل الميت على كل حال من علم ذلك قبل التمكن من غسله بالاناء
ولو دفن بغيره ودمهم للغير في ارض منسوبة او اخذت بشفقة يخرج لانه حث
الميت ان دفع في القبر متى علم به بعد ما اهيل القبر بنحو ايضا واخرج ولا
يجوز بنقل القبر لغير ذلك وفي المتن وان لم يجدوا له ماء فتمتوه وسكروا عليه
ثم وجدوا ماء غسلوه وسكروا عليه ثانيا لا تغاضن يمتد وفي المروغيات في رواية لا
تغاضن الصلوة قال الشريفي في موافقة للاصغر يعني ان الاصل انه ان اصيل بالتيقن
ثم وجد الماء لا يجزى عادة الصلوة وفيه الوقت فكذلك الروايتين عن ابن
يوسف حتى ميت بينهما قبا وشربياح فالجواب في رواية المروغيات ان كان الحي فهو
اولا وان كان الميت فهو ولما كان الحي قارا الميت فان كان مضطرا اليه ليرد او
سبب يخشى منه التلف فدم على الميت كما لو كان الميت ماء وهناك مضطرا اليه لمطش
فقد على غسله بخلاف ما لو كانت حاجته الى التسمية للصلاة او الى الماء اللهم
فان الميت ولو بكسبا يمانية فيها هو محتاج اليه والحي يمكنه ان يصلي عيانا ويتمها
لوجود المذبح ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفرة واحدة خلافا للشافعية و
الحنبلية حيث يجوزون عند القرفة لما روي عن ابي بكر الترمذي ان التسمية
في قتلى احدى القربى الواحدة لالتزم من عن يمين فلما مضى انه كان يتسم
الشرب لراحمين الجماعة فيمكن كل واحد يصنع القرفة وان لم يستل الا بعض
بله وليس المراد ان لا يصنعها الا في مياصرة عودتها الاخرى ولا
يجوز ان ينفذ اثنان او اكثر في قرة واحدة لا عند الضرورة وح يحمل بينهما احدهما
من القربى ان يصلي عليه فلا نفاوصيته باطلة وليس ان ينفذ الا برضا
الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر به قال الشافعي وروى ابن
يوسف انها جائزة ويؤى من ان يصلي عليه وبه قال ابن حنبل والاول هو المشهور
ولو صلى النساء وحدهن على الجنادة جاز فيسقط به القرفيته ويستحب
ان يصلي منهن وان شاق يجوز جماعة ولو اجتمعت الجنان جاز ان يصلي عليهم صلوة
واحدة ويجعلونه احدا خلف احدهما يحمل الرجل ما يلي الامام ويستوى فيه الحد
والميتة ظاهر التواتر في القبرين اغم الجنان اغم النساء كما في سنن الصلوات
وان شاق اجعلوه صفا واحدا قال المروغيات في الرجلان سببا في ظاهر الرواية
وجاز ان يصلي على كل واحد على حدة وهو الافضل لان الجمع مختلف فيه وكوثر
على جنادة في باخرى ثم الاول في مستقبل الاخرى في الاختلاف بين المسلمين
وموت المشركين فوجدت علامته على ما قيل علامته المسلمين الجنان والحنفا
وليس السواد وقصر المشار بكثر الجنان انما يكون علامته ان لا يكون بينهم يهود
واما لبس السواد فكثير في الكفار من الفريخ ولا يكون علامته واما

فصل في غسل الميت ان لا يكون علامته الكفر لان كونه النصارى خائفة انه يندب النصارى
في دار الحرب الى قتل الشارب وتطويله ليكون هيبا من العقوبة لانه لو جرد علامته
وكان المسلمون اكثر غسل الكفر صلى عليهم وينوي المسلمون ان كان اكثر الكفار اكثر
غسلوا ولم يصلي عليهم وان كانا سواء قيل يصلي عليهم وقيل لا واما اللذات
فقتل يفتون في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابرهم مقابر على حدة
ومتقوى فيهم وهم لا تستم وهو قول ابن جعفر الهندواني باصل لا اختلاف في كتابته
فمن غسل ما نتج على لا يصلي عليها بالاجماع واختلف القضاة في دفنها قال بعضهم
تدفن في مقابر المسلمين بجمي للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن
عامر وثالة بن الاسقع ينفذ لها قبر على حدة وهو احوط وفي بعض كتب المالكية يحمل
لظهورها الى القبلة لان وجه الجنين لا يظهر فقال الشريفي وهو حذر لو وجد
فنبيل في دار الاسلام فان كان عليه ستماء على بها وان لم تكن فنفذ روايتان في روايته
بغسل ولا يصلي عليه والصحيح ان يصلي عليه لانه مسلم بقا الدار وان وجدته
دار الحرب فلا علامته فالصحيح انه كاف بجمي الدار ولو حضر الجنادة في وقت المغرب
تغسله صلوة المغرب ثم تصلي الجنادة ثم سنة المغرب وقيل تغسل السنة ايضا على
الجنادة ولو حضرته فغسلوه الميعة وقت الميعة عليها ثم هي على الخطبة والقباء
تقد بها على الميعة كذا استحسنوا تقدير الميعة مخافة التشويش لئلا ينظر البعيد
انها صلوة الميعة ولو جرت الميتة صبغة الجنه يكره تأخيرها الى وقت الجنه يصلي
عليه جمع عظيم بعد الجنه اما لو خاف فوت الجنه بسببه فنه اخرها وفنه وابتاع
الجنادة افضل من النوافل ان كان الجوار وقربا به او صلاح مشهوره لا فالنوافل
افضل ذكره لك كله الشريفي في شرح الهداية وذكره فاضل حجاز يجوز الاستسجاء
على حمل الجنادة وحضر القبر ولا يجوز على غسل الميتة بعض المشايخ يجوزون
ذلك ايضا ويستحب في القنيل والميتة فنه في المكان الذي مات فيه في مقابر
اولئك القوم واما من قبل القنيل فنه ميل وميلين فلا بأس به وقيل هذا التقيد
من محمد بن علي ان نقله من بلد الى بلد مكره لان منابر بعض البلدان بما
بلغت هذه المسافة فنفذ صفة ولا ضرورة في القنيل لا بلدا آخره وقيل يجوز
ذلك ما روي الشافعي في بعض الروايات فانه قاصد من قربة على ربة فاضح من
المدينة فحمل على غناق الرجال اليها وقيل لا يكره في مكة الشافعي واما بعد
الدفن فلا يجوز اخراجه حتى قال الوازامه ما نه لدفا ودفن ببلد غير بلدها
وهو لا يقتبر وادارت بيشه ونقله الى بلد بها الايباح لها ذلك ولا يباح نبشه
بعد الدفن اصلا الا لافقة من سقوط ما فيه او كون الارض حق الغير فينبذ
ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سقى القبر ودفن فنه وجوزوا البعض

النفل بعد الدفن استللا لا بانفل ان يقرب عليه السلام بعد ما مضى عليه
ذو ما نفل من مصر الى الشام ليكون مع ابا شيث الصفيح الاول لان شرع من
قبيلنا اذا لم يقمده الله او رسوله علينا من غير تغير لا يكون شرعا لنا فلا
يجوز الاستللا به وفي القنية مقابر يبلغ اليها حطيم جحيم فلا يجوز نقلهم
الى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا
لان ذلك خاصر بالانبياء ولا يجوز دفن اخيه الميراث الا في قبره عظم الا
عند الضرورة بان لم يوجد في موضع عظام الاول ويجعل بينهما وبين الآخر حاجز
من تراب ومن مان في سفينة ليس يقربها ارض عنسل وكفن صلى عليه ويلقى في
البحر ويكره الجلوس على القبر وطئه وقطع النبات الرطب من عليه وذا النسيان
واودى طريقا وخراته محدثة ان تحته قبره المشي فيه ويكره النور عند
القبر وقضاء الحاجة على ولا وكل ما لم يسهل في السنة والمهود منها ليس الا زيارتها
والدعاء عندها فانما كان يفعل عليه السلام في الخرج الى البقيع ويقول
السلام عليكم وارقوه من منبري وانا انشاء الله بكم لا حقون اسأل الله لي
لكم العافية واختلفت في اجلاس القاديين ليقرأوا عند القبر المختار عدم الكوفة
ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار اربعة ماتت اضطرب الولد بطنها وقلب
على ايمم انه حتى يشق بطنها اما لو ابتلع لونه لم يضره الا انشاخ ما في الله
في الجنين انه لا يشق بطنه وقرق بينه وبين المسئلة الاولى ان هناك ابطال
حق الميت لصيانة حرمته التي فيجوز هنا ابطال حرمته الاعلى وهو الادنى لصيانة
الادنى وهو المال بناء على ان حرمته الميتة التي لا يشق بطنه حيا لو ابتلع ذلك
فكذا بعد الموت فكذلك الاختيار ان قوله الشوق فيه رواه عن محمد بن ابي جعفر
روى عن اصحابنا انه يشق الادنى مقدم على حق الله تعالى على حق الظالم
المتقدم قال الشيخ كمال الدين بن النور وهذا الوجه الجواب عن الفرق ان ذلك
الاختلاف من قول بطله انتهى وانما لا يشق في حيا الحيوة لا فضائه الى الهلاك
لا مجرد الاحترام ولا كذلك بعد الموت في فتاوى قاضي خان ما مله من ذلك
ان على حملها لشقه اشهره كان الولد يترك في بطنها تدفنت ولم يشق
بطنها ثم روي في المنابر قولهم لا يشق القبر لان الظاهر انها لو كانت
كان الولد يتناول فيها ولا تكسر عظام اليهود ازاوجدت في قبره ولا حرمته
عظامهم كحرمته عظام المسلم لانه لما حرما بذاته في جنونه محبة صيانة تمتعت
الكسرة بعد موته انتهى ويستحب زيادة القبر للرجال تكملة للنساء ولما قدماه
ويروى فانما مستقبل القبلة وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي
كذا الكلام في زيادة عليه السلام في القنية قال ابو الليث لا يضره وضع اليد

على القبر سنة ولا مستحب ولا منى به باسما وقال علماء الدين الناجري هكذا
وجدناه من غير كبير من المتكلمين قال شرف الائمة بدعه ومن جاء الله الامانة
مستباح مكة ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب في احياء علمه
الدين انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لاسنة فيه ولا اثر في شئ
ولا عن امام من يميل اليه ولم يعهد الاستللا من السنة الا للجي الاسود والكرن
البحاني خاتمة في جرد الجلوس المصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاول ويكره في المسجد
وليس مستحب القنية للرجال والنساء الا في لا يقبل لقوله عليه السلام من عرف
اخاه بمصيبته كساه الله من جلال كرامته يوم القيمة رواه ابن ماجه وقوله عليه
السلام من عرف مصيبا فله مثل اجره رواه الترمذي وابن ماجه والقنية ان
يقول عظم الله اجره واحل عزك وغفر لبيك ان كان الميت مكفنا ولا فلا يقبل
وغفر لبيك وروى ان الحضرة عليه السلام عن اهل بيت النبي عليه السلام
فقال ان الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل حال ودركا من
كل فابتغى الله فثقترا واتياه فادجوا فان المصاب من حرم القرب واه الشافعي
في الامم وذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الحضرة هو قول اكثر العلماء ذكره
الشرع في شمع الهداية ويكره اتخاذ الصنيعة من اهل الميت لانه شرع في القبر ولا
في الحزن فالواو هو بدعة مستنبذة لما روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح
عن جابر بن عبد الله قال كنا نقتل الاجتماع الى اهل الميت ومنهم من يطعمهم
الضيافة ويستحب لغيره الميت الاقرباء الا باعد تهنية لتمام لهم لقوله عليه
السلام امنوا لا حين طمنا فقد جاءوه ما يشغلهم حسنة الترمذي
ومعجته الحاكم ولا تدبره من مستحب ان يجمع عليهم الاكل لان الحزن ينفعهم من
ذلك فيضمنونه كركه كركه ابن الهمام في فتاوى النوازي ويكره اتخاذ الطعام
في اليوم الاول والثاني بعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ
الدعوى بقرآنة القرآن وجميع الصلوات والقرآن الختم او لقراءة سورة الانشا
او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قرآنة القرآن لا جلا لا كل يكره
وبنها كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للقبر او كان حسنا انتهى ولا يجوز
من نظر لانه لا دليل على كراهته الا حديث جابر بن عبد الله المتقدم وانما يذكر
على كراهته ذلك عند الموت فقط على انه قد عارضه ما رواه الامام احمد بسند
صحيح وابوداود عن عامر بن كليب عن ابيه عن جابر بن الانصاف قال اخذ جناح رسول
الله عليه السلام جنازة فزأيد سوانته صلى الله عليه وسلم وهو على
القبر يرمي الحافر يقول اوسع من قبلي عليه اوسع من قبلي واسه فلما رجع
استقبله داعي امرته فجاءه وجرى بالطعام فوضع يده فوضع القوم فاكلوا و

رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لفة في فيه ثم قال اني اجد لم شاة اخذت بمخير
اذن اهلها فامرسلت المعزة فتوليا رسول الله اني امرسلت اليه لبيع اشترى شاة
فلم اجد فامرسلت اليه فاشترى شاة اني امرسلت اليه فاشترى شاة فامرسلت اليه
الى امره فامرسلت اليه فاشترى شاة فامرسلت اليه فاشترى شاة فامرسلت اليه
اباخره صنع اهل الميت الطغام والدمعة اليه وفي الفتاوى جعل امره مقبرة فبنى
رجل فيها بيتا لوضع النعش والكنز فحفظها ان كان في الارض سقطه فلا بأس به
والآية هره ويحضر فيه لان ما جبهها جعلها مقبرة ولو جف من فادوا آخره فنميت
فيه ان كانا المقبرة واسقته كره له لا يجازي المسلم من غير ضرره وان كانه منيفه
جاء ولكن يضمنها انفق الا وله كمن يسطر بساطا او يصلي في مسجد او مجلس
ان كان المكان اسقا كره لغيره ان يزيله والا فلا ومن حضر لنفسه قبر فلا بأس به
ويجوز عليه كذا عمل محمد بن عبد العزيز والربيع بن خثيم وغيرهما ذكره في التائا خاتمة
وذكره في الفتية بكرة ان يخذ لنفسه تابونا قبل موته وعن أبي بكر انه رأى رجلا
عنده مسجاة يريد ان يحضر لنفسه قبر فقال لا انقد لنفسك قبر واعل نفسك
لغير انت هو الذي ينبغي ان لا يكره تهيئة نحو الكفن لا تأل الحاجة اليه مخففة غالباً
بجلا في القبر لم تزل تشار ما تكي في نفس باق من موقنة فتاوى التنازي ذكر
الامام الصغار كمن على جهة الميت ومما منه اكدته عهدا به يرجي ان يفرا الله
سجانه للجنة كفاية الشبيبي حكى عن بعض المتقدمين انه اوصى ابنه ان امتنع ففعلت
فاكتبته جبهته وعللته بسم الله الرحمن الرحيم قال ففعلت ثم رأيت في المنام
وسالت عن حاله فقال لما وضعت في القبر جاءني ملائكة القدر فلما رأوا مكتوباً
على جبهته وعلى صدره بسم الله الرحمن الرحيم قالوا امتنع من العذاب ذكره في
التا تاريخانية والله سبحانه اعلم **فصل في** احكام المسجد قال الله تعالى انما يعمر
مساجداً من آمن بالله واليوم الآخر الآية العارة ففعلوا البناء وقد قال عليه
السلام من بني مسجد الله بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وفعلوا ولم ما استمر
منها وكشها ونظفها ونويزها بالمصابيح ومظيمها واعتبارها للعبادة -
والذكر ومبانياتها عما لم يزل من اماريت الدنيا واشتغالها بديل عليه قوله
عليه السلام ان ارايت الرجل يتباهى بالمسجد فاشهد له بالايان فان الله تعالى
يقول انما يعمر مساجداً من آمن بالله واليوم الآخر واه القمزي وابن ماجه
فهذا يدل على ان المراد بالعبادة المعنى الثاني وههنا الجاث **الاول** فيما قضاه عند
المساجد يجب ان تقام عن احوال الترابية الكراهية لقوله عليه السلام من اكل
الشهر والبصل والكران فلا يمتن من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
بنو آدم متفق عليه وعن حديثي الدنيا وعن البيع والشراء والانشاء والاشمار

افاته الحدود ونشدا ان الضلالة والمرور منها لغير ضرورة مدفع القوتها المحفوظة
وارحال الجاني بن الصبي الفير القتل ونحوها لما روى عن ابن شبيب عن ابيه عن
جده قال اني مررت على السلام عليه السلام عن الشرأ والبيع في المسجد وان ينشد
فيه الا شتموا وان ينشد فيه الضلالة وعن الخلق يوم الجمعة قبل القتل وواه
الحسنة غير ان النساء لم يكرهن ان ينشدن الضلالة وفي صحيح مسلم قال علي بن اسلم
من سمع رجلا ينشد في المسجد ضلالة فليقل لا اوتها الله عليك فان المساجد
لم تكن لحداد وروى الترمذي حديث حسن عن زيد رواه ابن جيثاف في صحيحه والحاكم
قال سمعت رسول الله عليه السلام يقول من ابتغى ببيع او بعتا في المسجد ففعلوا
لا اوتها الله عليك قال الترمذي حديث حسن عن زيد رواه ابن جيثاف في صحيحه والحاكم
ومحمد وروى ابن ماجه انه عليه السلام قال خطبا لا ينبغي في المسجد الا يتخذ طريقا
ولا يشهر فيه سلاح ولا يضر فيه بقوس ولا ينشر فيه قبل ولا يمتن فيه بلحمة
ولا يضر فيه حكمة لا يتخذ سرفا وروى عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن عبد ربه
ابن عبد الله عن محمد بن عمار بن جيل انه سئل انتم قال اجنبوا مساجدكم صبياناكم
وجانينكم وشركاءكم وبكم وخصواكم تكم ورفع اصواتكم وانتم حله ذكره وسئل
سيفكروا ففعلوا على ابوابها المظاهر وجمودها في الجمع والمراد بالبيع والشرأ وما كان
للجارة والكسب لاهوا الظاهر من الاها ريف اما ليس كذلك فيباح للمحتاج الحاجة
والمراد من انشد الشعر ما كان من حديث الدنيا **فصل في** احكام المسجد ذكره عبادة توفيقا
بين ما تقدم وبين ما اتفق عليه عن سمي بن المستنير عن محمد بن المسجد وحستان
ينشد الخطب اليه فقال كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة
فقال انشدك الله اسميت رسول الله عليه السلام يقول اجب عنى اللهم ايت به
روح القدس قال نعم قال الحاميل ان المساجد بنيت لعمال الآخرة مما ليس فيه فم
اهانتها وتلويثها بما ينبغي التنظيف منه ولم يزل اعمال الدنيا ولو لم يكن فيها فم
تلويثها هاته على ما اشار اليه قوله عليه السلام فان المساجد جلاله بن لهذا فما
كلفت فيه نوع عبادة وليس فيه اهانة ولا تلويث لا يكره ولا كره ولهذا انش
عليه السلام ما لا اتاه من الجاني في المسجد وعنده كونه فم عبادة ليس
بينهما من جلا في افاته الحدود ونحوها لا تقيد امتنانا وعلى هذا الاصل
ينفع ما ذكره في كتبنا الفتاوى مما تقدم من انه يكره التوضي في المسجد الا اذا كان
فيه موانع اعتد كذلك لانه مستعمل منه وكذا الحياطة فيه تكره الا اذا كان
لضرورة حفظه على الصبيات ونحوهم اما الكاينة معكم الصبيات فان كانا جانيهما
وان كان حسبه فتيل لا يكره والوجه ما قاله ابن القمام انه يكره التلويث ان لم
تكون ضرره لان نفس التلويث من اجته الاطفال لا يخلوا عما يكره في المسجد مع ما تقدم

من الحائض علم مما تقدم حرمة التمسك بالأسبغ
مخوفه وكراهته الا عطايه لانه يحمل على التمسك الـ
بين يدي مصلي والاول الحوط ولا يبرق على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على البواب
وكذلك الخياط كذا يأخذ بطرفه ويؤيد ذلك بعينه ببعض قال عليه السلام
البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها متفق عليه والمتبادر من اللفظ هو الا
بتراب المسجد وهرم له وقيل المراد اخراجه من المسجد ولا يكفي فيه بتراب
المحيط فان فضل عليه ان يرفعه لا يقتضيه المسجد من التذرع واجبه ان اضطر اليه
وفيه تحت الحصى وفوق البوارى اختلافا ليس من المسجد حقيقة وان كانت
لها حكمه فهي ايسر كذا يكره مسح الرجل وخوفها من الطين بما يطأ المسجد او
اسطوانته وان مسح بتراب يجمع فيه او بمخشيته موضعته فيه فلا بأس وان مسح
بنظرة حصير ملغاة فيه لا يصح عليه فلا بأس ايضا والا لا يفعل وان
كان التراب مخرشا فيه كره المسح به لانه بمنزلة ارضه ولا يجوز في المسجد
ماء لانه لا يور من غير خول النساء والصبية فانه ينجس حرمته المسجد ومهابته
ولكن ان البشرف قد يترك كثير من غير يكره غير الشجر في المسجد لانه تشبيه بالبيع
وشغل المكان الصلوة الا ان تكون فيه منفعة للمسجد بان كانت ارضه نرة لا تشتر
فيها الاساطين فيفسد الشجر انتقل النوايلها ولا بأس بان يخذل المسجد بيت
يرضع فيه الحصر ويضع المسجد به جنة الفارة من غير كبر وان نظرق المسجد
بلا عذر ثم ندب فليجمع اعداها لما جنى ويكره ان يطبق بطين او يصير فيه بدهن
مجنس والكلام المباح فيه مكره ربا كل الحسنات كما تاكل البهيمة الحشيش
كذا ذكره حديثا مناجيا لكشفها التوم فيه لغير المتكف مكره وقيل لا بأس
للقريب ان ينام فيه والاولى ان يورى لا عتق في المخرج من الخلاف ذكر الشيخ
في شرح الهداية قال التورى في شمع التهذيب لا يجوز لانه يشبه المخرج الربيع
مذموم فيه قال الشيخ في هذا غلنا مكره ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة
الا للصبيته فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره فوجه ايضا **الثاني** في افضل
المساجد الصلوة افضلها المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاكبر فالأكبر ثم مسجد النجاشي
في اجناسه قال عليه السلام لا تشد الرحا الا الى ثلاثة مساجد مسجد
الحرام ومسجد الاقصي ومسجدى فهذا متفق عليه وقال عليه السلام صلوة
في مسجدى فهذا افضل من الصلوة فيما سواه الا المسجد الحرام ورواه البخاري
وعن ابن عمر قال كان رسول الله عليه السلام ياتي في مسجد قبا كل سبب ما شيا و
راكبا فمضى اليه وكنتم نزل الاقدم افضل سببه كما الا اذا كان الحارث

اقرب الى بيته فانه افضل حينئذ لسببه حقيقة وكما كذا في الواقع ذكرنا في بيان
وبنا حصة المني وغيرهما ان الاقدم افضل فان استويا في القدم فالأقرب
افضل ولو استويا في القدم والقرب فمرا حدها أكثر فافضل فان كان فيها يقين
يفضل الى الذي جاءته اقل كثيرا لها بسببه وبغيره فخيرها لا افضل ان
يختار الذي امامه اصبح وافقه فان الصلوة مع الافضل افضل اخرج القبراني
عن مشين اني مررتا في القري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سركم
ان تقبل صلاكم فليؤمكم علماءكم فافهم فلكم فيها بينكم وبينكم ورواه
الحاكم وسكت عليه الا انه قال فليؤمكم خياكم ومسجد حيد وان قل جمعه
افضل من الجامع وان كثرة جمعه وانفاضة الجماعة في مسجد حيد فان في مسجد آخر
يذكرها فيه فها افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام كذا في
مختصر البحر يبين ان يستثنى المسجد الاقصي ايضا لا ان الصلوة في الجماعة تفضل
صلوة الفرد بمسجد وعشرين وسبع وعشرين درجة والصلوة في احد المساجد
الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة فانها في المسجد الحرام بمائة الف في مسجد
عليه السلام بالف في المسجد الاقصي بمائة الف وان لم يدرك الجماعة في مسجد
آخر فمسجد حيد اول قضاء لحقه ولهذا لو لم يحضر جماعة يصلي المرات
وحده فيه ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة كما ان الجماعة لو غاب المولى فلا تذهب
الى غيره بل يتقدم احدهم عومنه وكذا لو فانت احدكم تكبيرة الافتتاح او ركعة
او كعتان فبكنه اذ راكعا في غيره لا يذهب اليه لانه منار عتة فضيلة الجماعة
في مسجد فلا يترك حقه في فتاوى ضاعدا امام محكمته يصلي العشاء بمسجد
غناه ليليا ضرا لا افضل ان يصلي بها وحده بعد البياض في النظر ومسجد
اسطوخودوس لانه اسمع الاخبار افضل بالاتفاق فتاوى قاضي خان اذا
كان امام الجماعة او كل بئرا له ان يجتمع الى مسجد آخر انتهى وكذا ينبغي اذا كان
فيه خصلة تكثر بها امامته لان التردد عن كراهته او من الايمان بالفضيلة
وان دخل مسجد اقيم في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي لتاكده بدخوله
ويكره الخروج من مسجد آخره ما لم يصلي الصلوة التي اذ نزلها لقوله عليه
السلام لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا ما فاق لا احدا خرجته حاجته
وهو يرد الرجوع ورواه ابو داود في المراسيل عن سميد بن المستجير الا ان كان
ينظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او من ذنا في مسجد آخر فلا يكره له
الخروج بسبق فتكذلك الحق به وقيل تعلق حق هذا المسجد كذا لا يكره ان
يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة الا ان اشيع في الاقامة في الظهر والعشاء
لان الله تعالى يجمع بالخروج وقت الاقامة بالرفض مع اذا التفتل مقتد مباح في هذين

الوقت من مقتضى متعللا اذ لا للتمهته بخلاف ما لو كان قد مضى الى الجوار والمصل والمقتضى
فان كان هذه التقرض للتمهته قد عارضها كراهة التقتل مطلقا بعد الاول لم يمتد
مقتضاها بعد الاختيار لا فضائيه اما الى التقتل بغيره ومخالفة الامام وكلاهما مكروه
ولا شك ان كراهة التقتل على هذا الوجه متحققة لمحقق سببها فترجعت على كراهة
التقرض للتمهته لعدم تحققها لعدم تحقق سببها **الثالث** مسائل متفرقة تنقل
بالمسجد ومصلى العيد والمنافاة له حكم المسجد عند الفقيه ان الكيفية لا تقع عنده
عند الشتر حشمي وافق قاضي خان فقال له حكم المسجد عند اراء الصلوة حتى يقع
الاقتداء وان لم تكن الصلوة متصلة وليس له حكمه في حق المردود وجرته الدخول
للمنية والمناضرة فناء المسجد له حكم المسجد حتى لو اقتدى منه بالاما يقع اقتداؤه
وان لم تتصل الصلوة ولا المسجد ولا في مقتضى هذا الحكم وجرته مردود
الجنيته مخوف وفناؤه هو المكان المتصل به ليس بدينه ودينه طريقه المشا جسد
التي على مدارع الطرق ليس لها جماعة رتبته في حكم المسجد لكن لا يعتكف عندها دار
فيها مسجدان كانا لو غلقت كان المسجد جماعة من فيها ولا ينعون احدا من الصلوة
فيه فهو مسجد جماعة ثلثت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول
الجنية كذا جواز الاعتكاف وان كانا لو غلقت لم يكن له جماعة ولو فتح كان له
جماعة فليس مسجد جماعة وان كانا لا ينعون احدا من الصلوة فيه ذكره قاضي
خان يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثلثت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف
ولما اخذ في دينه موقفا للصلوة فليس له حكم المسجد أصلا ولا باس بترك سراج
المسجد الى ثلث الليل الا ان كان له خروا الصلوة الى ثلث الليل ولا يترك اكثر
من ذلك الا اذا شرطه الواقف وكان مقادير ذلك الموضع ويجوز ان يدبر من كذا
بعضه قبل الصلوة وبعد ما دام الناس يصليون فيه واذا لم يكن المسجد
وهو ذنبا فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامته بل هو الافضل وكذا
قاضي خان اما لو كان اماما وهو ذنبا لم يكره تكرار الجماعة فيه باذان
اقامته عندها وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلثة يكره التكرار
والا فلا وعن ابي يوسف ان التكرار على الهيئة الاولى لا يكره والا يكره وهو الصحيح بالمتك
عن الحارث بن عوف الهيئة كذا في فتاوى البزاذية رجل يبنى مسجدا في ارض غصيبة لا
باس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكره في الواقف رجل يبنى مسجدا على
سور المدينة لا يبنى ان يصلي فيه لانه حق امامته فلم يخلصه تعالى كما يبنى في
ارض موصوبة قال الشتر وحي هذا بخلاف ما ذكره في الاجناس والظاهر انه لا
مخالفة لانه لا باس عند عدم الترتيب بل على خلافه الاولى ويمكن حمل الاية
عليه لكن قول صاحب الواقف بعد ذلك ولو فعله باذان الامام يبنى ان يجوز

نبيا الاضرب يبنى مسجد التوسعة لانه نايهم يدل على ان مراده بلا يبنى على الجدران
بني كراهة فتع المضافاته في المحيط من المسجد على الناس وبجانبه ارض لرجل
ثم خذنا لقيمت كرها قال وقد عجز عن عرو العقابته اتم اخذوا ارضين بكرة اصحابها
ولادوا هذه المسجد الحرام حينئذ ما قريهم رجل يبنى مسجدا وجعله لله فهو حق عجمته
وعمارته وبسط البزاري الحصة لتنازله الا اذا نال اقامته فيه ان كان اصلا
لذلك وان لم يكن فالراى في ذلك اليه وكذا ولا يشا وعشرين من بعده اول من
عنهم وان تنازع البشاعة نصب الامام والمعه ذنوع اهل المحكة فان كان من اختاره
اهل المحكة او لم يكن كذا اختاره البشاعة اختيار اهل المحكة او لم يكن من بعده
عائدا اليهم وان كان سواه فاختيار البشاعة او كذا في البرازية والخاصة في المحيط
سئل ابو القاسم عن اشترى لتهنوا الحبيب للمسجد اتيما افضل قال لها سواه
قال ابو القاسم ان كان المسجد محتاجا الى احد فها هو افضل وان كانا سواه في الحاجة
كانا سواه في الثواب يكره ان يملوا بالمسجد كذا في الجامع الصغير لانه منع حشا
الله ان يكره فيها اسم كذا في ما منهم اتلفه ما تناقروا كثيرا لئلا يباس به
في غير ان الصلوة صيانة لمناجى المسجد واحتراز عن سرقته كذا قاله قاضي
عن مشايخه في ما منهم فضلا عن ما تناقروا الذي شاهدنا فيه بعض المشايخ جسد
كسرت غلافها وسرق مناعها فكيف لو تركت منقوشة ولا باس بفتح المسجد بالحق
والسراج وما الذهب مخوف كما لا باس بمجلته المحض يعني انه لا باس بتملكه لكن
تكره له في الجامع الصغير لانه خان من الناس من استحسن ذلك ومن تركه
وجد من استحسنه اذ فيه تعظيما للمسجد واجلا لا لما لم العبادة وفيه
اجلال القبر وجد كراهة قوله عليه السلام ان من شرط التسا عه ان
تختار المشايخ جسد قال ابن عباس لم يترخفونها كما ترخفنا اليهود والنصارى
والامع ما نقله لانه لا باس به وبجمل كراهة التكلم بدقائق النفوس مخوف
خصوصا عند رتبة القبلة لانه يلهي قلبا لمصلي هذا اذا قل من هذا الفسدة اما
المسك فلا يجوز ان يفصل من مال الوقت الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جمل
البيان فوق السواد للبناء فمن كذا في الغاية **فصل** في مسائل رشتي من كتاب
الصلوة وهي الخاتمة الصلوة داخل الكيفية جازية من منها ونقلها في قول
عامه اهل العلم خلافا لما لك في الفرض فان صلت الجماعة فجعل بعضهم
ظهره الى ظهر الامام جان وكذا لو كان وجهه ان ظهره الى جنب الامام
او وجهه الى وجهه جان لا انتكره المواجهه بلا حائل وان كان ظهره
الى وجه الامام لا يجوز كذا لو كان متوجها الى جهة توجيه الامام عن يمينه
لو يمينه وهو اقرب الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه وازا صلي

الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام وتحقق المفتون جعلها جازما في غير
 جهته ان يكون اقربا اليها منه لا يمكن في جهة لان التفتيم والتأخر انما
 يظهر عند تأخر الوجهة والصلوة فترها يجوز عندنا مع الكراهة وقال
 مالك لا يجوز صلا وقال الشافعي واجد لا يجوز ما لم يكن بين يديه سترة
 ولعلنا ان القبلة هي الكعبة عن سمتها وهو اوجها الى عنان السماء لا البناء
 لانه ينقل الى احيانا زيل البناء في زمان ابن الزبير والحاج لم يترك الصحابة
 والتابعون الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا اقدامهم مسترا فسلم ان القبلة
 هي الموضع والهوى وكذا لو صلى على ابي بنيس جاز بلا خلاف وان كان البناء
 بين يديه والكراهة لما فيه من ترك التعظيم لقوله عليه السلام سبع مواطن
 لا يجوز الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمام وعظم
 الابل ونحوه الطريق واه ابن ماجه والمراد بدم الجواز الكراهة في غير هذه
 البيت بالاجماع فكذلك فيه والله سبحانه اعلم في شرح القدوري للنواهد
 السجدة ان جنس صلواته وهي من صلاته سجدة سهو وسجدة تلاوة وهما واجبتان
 وسجدة نذر وهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بها بالتكليف
 لا يجزئ عندنا حنيفة خلا لا ابي يوسف وسجدة شكر ذكر القحط في عز ابي
 انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر لما رآه مناه ليس هو اجب ولا مستحب بل هو
 مباح لا بد منه وعن محمد انه كرهها قال ولكننا نستحبها اذا اتاه ما يستحب
 من حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي فيمكن مستقبل القبلة وسجدة
 فجد الله تعالى وشكره وليس سجدة ثم يكتب فيرفع رأسه اما بغير سبب فليس
 ولا مكروه وما يفعله عتيا للصلوة فمكروه لان الجاهل يفتقدونها سنة ابي
 واجبه وكل مباح يورى اليه فمكروه انتهى هذه الوجهة قال ابو حنيفة لا يجزئ
 سجدة الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيورى الى تكليفها
 لا يطاق وتجد يقول سجدة الشكر جارية قال صاحبنا الوجهة عندنا ان قول ابي حنيفة
 محمول على الاجابة قول محمد محمول على الجواز والاستحباب فيعمل بهما لا يجب بحد
 نعمة سجدة كما قال ابو حنيفة ولكن يجوز ان يسجد بسجدة الشكر وقتما يشاء
 نعمة وذكر نعمة فشكرها بالسجدة انه غير خارج عن هذا الاستحباب وقد
 ورد فيه رواية كثيرة عن النبي عليه السلام فلا يمنع الباطن من سجدة
 الشكر لما فيه من الخضوع والتعظيم عليه الفخرى انتهى هذه المصنف في قول
 صاحبنا المنقولة وليس للسجدة شكر غيره وقيل لم يرد به في مشروعية غيره
 بل اورد به في وجوبه شكره وقال لا تعرف انها ليست بقرينة عنده بل هو مكروه
 لا يثاب عليه وتركه اولى قالاه في قرينة ثابا عليه وعليه يدك ما هو النظم ونحوه

الخلافة فظهرت انتفاض الطهارة اذا نام في سجدة الشكر فيما اذا نيم لسجدة
 الشكر هل يجوز الصلوة به انتهى فتدبر من الاختلاف في سجدة الشكر فيما
 صرح به الزاهد كما قد السجود بعد الصلوة بغير سبب اما ما ذكره في
 التاخر فانه عن المصنف ان النبي عليه السلام قال المناطة رضي الله عنها
 ما من من ولا من منذ يسجد بسجدة في سجدة حمس من ان يستوي قدس
 ربي الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقرأ آية الكرسي ثم يسجد ويقول حمس
 من ان يستوي قدس ربي الملائكة والروح والذي نفس محمد بيده انه لا يقدر
 من مقامه حتى يغفر الله له واعطاه ثوابا في الجنة ومائة عمرة واعطاه الله ثواب
 الشهادة وبمنا اليه الملك يكتب له الحسنات كما قاله اعتق مائة رفته و
 استجاباته دعاءه ويغفر يوم القيمة في ستين من اهل النار ما اذا من شهيدا
 فحدثه هو منع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ولا نقله الا لبيان بطلانه
 كما هو شأن الاحاديث الموضوعة ويدل على وضعه وكأنة والمبالغة في غير
 الموافقة للشريعة والقول فاذا الاجر على قدر المشقة شرعا وعقلا وافضل الاعمال
 احسنها وانما قصد بعض المحققين من هذا الحديث افساد الدين واضلال الخلق
 واعزالهم بالفتنة فينبطهم عن الجنة المباداة فيفتريه بعض من ليس له
 خبرة بعلوم الحديث طرقه ولا ملكة يميز بها بين صحيح ومجهول قال الربيع
 ابن خنيس ان الحديث من مثل منوه النهار يعرفه فظلمة الليل تنكره وقال
 ابن الجوزي ان الحديث المنكر يتشقق منه جلد القالب العلم وينقش من قلبه في
 القالب انتهى ومن لم يحفل الله له نورا فما له من نور والله سبحانه هو الذي القصة
 والنور فيون في فتاوى قاضي خان ولا يأس ان يصلي على الفرس والبش واللبود
 والصلوة على الاضواء ما تنبته الاضواء فضل ارا وان يصلي في بيت غيره
 ولا فضل ان يستأذنه وان لم يستأذنه فلا بأس به كذا في الخلاصة والبرازين
 ولو صلى في بيت رجل يورى ثم باذن من له الشكر في رفع من الركوع والسجود بقول الامام
 عاد لقول الخليفة بالموافقة معه ثوبه يباح طاهر ثوبه بأس منه وقد
 ما يمنع من الفحاشة وليس عنده ما يزيلها يصلي في ثوب القبيح لانه مكروه
 وذلك مشدد شرعا منقرا في صلوة جهوية فقرأ الفاتحة ثم افتدى
 به جماعة بجواب السورة ان فضلا لآمانته والافلا ان لا يلزمه ما لم يلزمه
 جهرا المنقرد في موضع الحاجة يكون مسيئا ولكن لا يلزمه التهور ولو سجد
 وبكره له الجهر في نوافل النهار ايضا في كفاية الشعبي بخافت الاضطرار
 هو ان يكون هناك من يحدث او يبلبه التور فيجهر لرفع التور ورفع الكلام
 ونه فتاوى الوجهة بكونه ان يقرأ بسببه او يكمل القابض البسوس الا عند الحاجة

يؤمل قليل فيها الصلوة في التعليل بفضل على صلوة الحائض اضما فاحمل الغنة
للصلاة انتهى سبعا الامام فثبتا الفاحشة في الجوهرية ثم تكلم بجواب التسوية
ولا يبعد لو خافنا بآية او اكثر فيها جهر ولا يبعد خافنا في الفاحشة والصلوة
ان يخرج الوقت جازا ان يتصر على ان في الغرض ويخصر في الاسلام هذا بالجل لا تقا
فتمسدا صلا يخرج الوقت بخلاف غيرها وتيل بر اعي سنة القراءة في غير الجي
وان خرج الوقت لا يظهر ان يراعي في الواجب غيرها لان الاخلال به منفسد
عند بعض الائمة بخلاف خروج الوقت امام قره فانتقل الى موضع آخر فذكر
كلمة او كلمتين كان غير مخوان في مكان لم يكن تشكروا قليلا ما تشكروا
ينبغي ان يعود الى الترتيب الاول كذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه والاول
فلا وتيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية اصحابه وجع سبلا
يطيقه الائمة سبلا الماء في فيه او باخذ في بين اسنانه وهذا الوقت فاقته
ينتهي بامام فان لم يجد يصلي بغير قراءة ويمد كذا في القنية ايضا تشك
قبل السجدة انه هل قرأ الفاحشة او لا وتيل بقرء السجدة فقط وتيل
بقرء الفاحشة ثم السجدة وهو لا يظهر بخلاف ما لو شك بمد قراءة السجدة
في قراءة الفاحشة حيث لا يتقرها لان الظاهر انه قرأها وان كان له رأي
عمل به تلا سجدة وسجد فظن المومنون انه دعي فركعوا وسجدوا ثم تنفسوا
صلواتهم وان سجدوا اخرى فسلطوا زيادة دكت بآيته هذا لا هناك الاشتقا
بالجماعة ليشلا تنوته دكت او اكثر افضل من ابلاغ الرغوة ثلثا والوضوء
ثلثا والحمد لله الذي انزلنا القرآن في ليلة القدر في فانية ثم اقيمت الجماعة لا يتطوع
ان لم يكن مناجبة تنبها ما له لا ياتي بالقائنية لا يبدل في الاقتداء به وينتقل
بمن ياتي بها فاشي القنوت في ركع ولم يتا به القنوت في ركع دأشه وقت ركع و
تايموه وسجدت صلواتهم لانهم اقتدوا في الركوع فغيره من غير مقتل انتهى الى
الامام وهو الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان شئ الى الصف
الاول لا يدركها لا يمشي لكل من القنية وقوله ان قام في الصف الاخير يمشي الى
انه ان كان يجنبوا تاروا الصف وحده يدركها ولو مشي الى الصف الاخير يدركها
انه يمشي الى الصف ولا يقف وحده اذا كان في الصف فخره كراهة وترك المكروه
اولى من ادراك الفضيلة وفي القنية ايضا امام يتك الامانة لزيادة اقراره
في الرستاق اسبوعا او نحو او المصيبة والاستراخه لا بأس به ومثله
عقوبة الفادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في السنة
مرة تبين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وتيل
لا يجيب المناجبة القنية وهذا الصرح اخذ بقوله لسا في فان عنده لا تنفسد

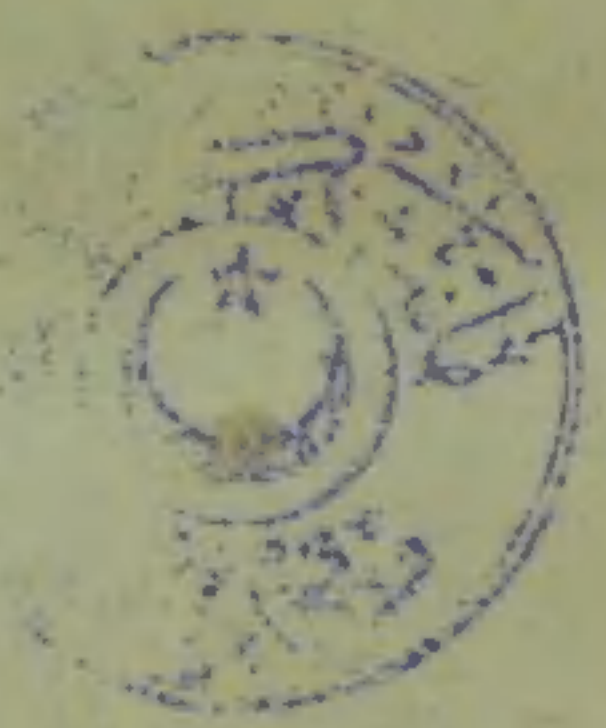
صلى بغير وضوء

صلوة المفتي اذا ظهر ان صلوة الامام وقت فاسد ما ليد اشيا وابو يوسف
حينما خبرنا ان الجام الذي غسل فيه كان قد وقع في بئر فاده فقالنا نحن
يقول اخواننا من اهل المدينة خاف ان يصلي صلوة سنة النبي صلى الله عليه وآله
تفوت الجماعة ولو اقتصر على الفاحشة وعلى استحيه في الركوع والتجويد بكها
فله ان يقتصر لا يترك السنة لادراك الجماعة اذا جاز ترك سنة السنة
اولى على هذا ترك الشاء والمفوت وكذا في سنة الظهر ان لم يسع وقت
الجي آ للوضوء والجي آ السنة والجي بوتر يترك السنة عندا في حنفية وعند
السنة اولى من الوتر فام الموه ذن لم يصلي الامام دكت في الجي بصلواتها ولا
نفاذ الاقامة لان كبرها غير مشروع اذا لم يطمعها قاطع من كلام كثير وعمل
كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة شرع في الفعل على طراز في الوقت
سنة ثم ظهر انه لو لم شتما بوقت الغرض لا يقطع كما لو شرع في الفعل ثم
خرج الخطيب لا يجوز قطع العبادة الا كما لها افصح التطوع قائما ثم
قد تم انفسد فاقضاها قاعدا جاز ولو انفسد قبل القنوت لم يجز القضاء الا
قائما ذكره في الحاشية في مقام المنطوق الى الثالثة ثم ذكر انه لم يبعد يعود وان
كان سنة الظهر من البزوي لا يعود وتيل هذا وقتا في حنفية والاول
قول محمد بسجد السجدة على كل حال وان لم يكن في اربعا يعود اتفاقا وان لم
يبدل تنسك كذا في القنية وفيها ان لم يتم الركوع والتجويد بربا القضاء
في الوقت لا بعد وتيل العضي والحد الحاشية في القنية قد قلنا ان كل صلوة
اقتبوع الفضا يجبا عا دنها ذكره في القنية ايضا في باب القضاء
الغزاة على خلاف ما لم يجز ينبغي ان يبيد ان يبيد الحاشية في القنية لا جلد الميتة
غير ملبوع لا يستتبه للجماعة الامانة حتى لم يجز بيه بخلاف الشوب
الجنس لان جماعته عارضة ولذا جاز بيه مجوزا في فعله في الصلوة ان
خاف من عا دة ان لم يكن فيه جماعته ما نفعه والافضل ان يضع يده في الصلوة
قدامه ليشلا يشغل قلبه به شرع في الصلوة بالاعلام من خالطه الرأيا
فالقرء المتبانيق لا يرا في الغزاة في حق سقوط الوجوب لكنه النظر
في العلم فها والصلوة في الكيل وفلا فان كان له ذن وهو يعرف الزيادة
من نفسه فالنظر في العلم افضل الصلوة لارضاء الخصومة لا يقيد بل
يصلي لوجه الله كما قال الربيع خصمه يوم خذ من حسنة بام في بعض
الكتب انه يوم خذ من حسنة بام في بعض الكتب فافترق في القنية
وان عني لا يوحى خلفه من الفاتحة حيث لا يكون البزانية وفي الظاهرية
لترك تكبيره القنوت لادواته لهذا قيل يجب سجود المشرك اعتبارا بتكبيره

الصلوة فيللا في الجملة الاشتغال بقضاء الغزوات والحوادث من التواجيل لا
 التمسك المعروفه وصلوة الضحى وصلوة الشبح والصلوات التي يبيت في
 الاخبار فتلك تصلح بنية النفل وغيرها بنية القضاء في فوائد السجدة
 انقل من قول السجدة اكثر من نصف الاية ونزل الحذف الذي فيه السجدة
 لم يسجد في الحذف الذي فيه السجدة انقر ما قبله او بعده اكثر من
 نصف الاية تحجب السجدة والآلان في المحيط قال الشيخ ابراهيم ان قرء حرف
 السجدة ومما غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة سجدة واحدة
 ذلك لا يسجد انتهى وهذا القرب في الملتقط تأخير سجدة التلاوة يجوز
 وان طالت المدة ولا اثم عليه وفي المحيط رجل بكرة تأخير فاذكر في بعض
 المواضع ان تأخيرها خارج الصلوة لا يكره وذكر الحارثي مطلقا ان
 تأخيرها مكره وفي الجملة ويستحب التالى والسابع ان لم يكن السجدة
 ان يقول اللهم اغفر لنا وانا نغفر لك ربنا واليك المصير انتهى في العناية الا ان
 القروى في اتم الناس في القرية ثم سعى الى مصر للجمعة فاحبسه رجل في الطريق
 ان الامام فرغ من الصلوة قام في الظهر فانيما بقوه آخرين ثم لما قدم مصر
 الامام في الجمعة فدخل معه فاحدث الامام وقدمه فصلى الجمعة جازة وصلوة
 الاقوام كلهم فهذا رجل ام في الصلوة في وقت ثلث مرات وقد جاز الكحل
 انتهى واما من صلى من الرباعية اكثرها بيا في السجدة الثالثة بالسجدة ثم اتممت
 الجماعة واجتاز بجمل ما سلاه فعلا وبوعدى الغرض بالجماعة فالجملة ان
 يتوك النعمة الاخيرة ويتوجه الى الخامسة ويقسم اليها سادسة او يصلي الرابعة
 قاعدا لتتبع صلاة فاعدا عند اخيرة واني يوسف فاذ ان يصلي ركعتين بنين
 طهارة فندبه باطل عند محمد قال ابو يوسف يلزمه ان يصليهما با الطهارة
 ولو نذر ان يصليهما بغير قراءة لزمناه بالقرأة عندنا خلافا للفرقات
 عنده لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وعند
 ذفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلي ثلثا لزمه ان يصلي اربعا عندنا وعند
 يلزمه ركعتان ولو قال الله على ان امك في المسجد الحرام يجوز ان يصلي به
 في اي مكان كان خلافا للفرق ايضا حيث يلزمه ان يصلي به فيه ولو نذر
 امره ان يصلي عند كذا او في قصره غدا فما امتنع له فيها قضاء ذلك ان اظهر
 وعندنا فذلك يلزمه شيء وبوعدى الصلوة بالصلوة ان يبلغ سبعا ويضرب عليها
 اذا بلغ عشرة يدور في الحلقية كذا من في حجره يتيم له ان يضربه اذا بلغ عشرة
 على ترك الصلوة فانه ذكر في مجوعان السمرقندي له ان يضربا يتيم فما يضرب
 به وله وكذا الزوج له ان يضربه وجبته على ترك الصلوة او الغسل في

الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها ولا جابة الى فراشه اذا
 دعاها والخروج بغير اذن وان لم تذكه عن تركها بالضرب يطأها ولو لم يكن
 قادرا على مهرها لم يلحق الله تعالى مهرها في مته خيل لم يان يطأ
 امره لا يصلي قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة واصطبر عليها لا تستالك
 وذا فاعلم ان ذلك والعاقبة للفقير ونسأل الله تعالى جزا لما قبلنا و
 لاخواننا واحباينا وجميع المسلمين انه خير سواه واكرمنا مولد قاسم
 الفقيه الرازي الى عفو دية ومغفرة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي فذا منا
 ونواله تعالى له وليته وله الجدا ولا آخرا ولا طهرا وباطنا على كل حال وعلى
 الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم دائما الى يوم المشرق والمات

الجمعة التي يمتنع فيها الصلوات تنزل البركان وقد وقع النزاع من تحريم
 هذا النسخة الشريفة يوم الخميس وسط شوال سنة خمس مائة والف
 على يد علي بن مصطفى الفقيه المحتاج الى عفران ربه القدير الامام في جامع
 ابن الشيخ سلطان محمد خان في قلمه وبوغا كس عفران الله ولو الدية
 ولزمه في المنفعة والرحمة لكل المسلمين والمسلمين والمؤمنين والمؤمنات



Handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a historical document or letter. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a vertical crease in the paper.

Handwritten text in Ottoman Turkish script, continuing from the previous section. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a vertical crease in the paper.

Handwritten text in Ottoman Turkish script, continuing from the previous section. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a vertical crease in the paper.

Süleymanîye U. Kütüphanesi	
KİTAP NO	AMCA ZADE HÜSEYİNİ PASA
Yeni sayı	
Eski Kütüphane	217